



٢١٧ ر ٤

د . م

الهداية، شرح الهداية، كلاهما للمرغيناني، على
ابن أبي بكر - ٥٩٣ هـ . كتب في القرن الثاني
عشر الهجري تقديرا .

١٤١٥

٤٢٤ ق ١٧ س ٢٧ x ١٧ سم

نسخة جيدة، دخلها نسخ، طبع

الازهرية ٢ : ٢٩٣ - قوله ١ : ٤٠٦

١ - المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية
أ - المؤلف ب تاريخ النسخ ج - شرح
الهداية

كتاب في معرفة كذا في قسمه في قسمه وما لا يقسم في كيفية القسمه
 ٤٤٨ ٤٤٠ ٤٤٤ ٤٤٤
 في دعوى الخط في قسمه فصل في المداينة كتاب المزارعة
 والاستحقاق فيها ٤٤٨ ٤٥٠
 كتاب المساقاة في الفرج في بيع كل دمالا كتاب الضحية
 ٤٥٥ ٤٥٧ ٤٦٤ ٤٦٤
 كتاب الكرايمه فصل في اللبس في كونه والنظر في الاشياء
 ٤٧٠ ٤٧٤ ٤٧٤ ٤٧٨
 في بيع ما يرفقه كتاب اجزاء ما يرفقه
 ٤٨١ ١٨٤ ٤٨٧ ٤٩١
 فصل في كربي في دعوى الاختلاف كتاب الاشربة
 الانهار ٤٩٤ ٤٩٤
 فصل في طبع كتاب الصيد فصل في الجوارح فصل في الرب
 ٣٠١ ٣٠١ ٣٠٥
 كتاب الرهن فيما يجوز ارتهاؤه باب الرهن بغير علي
 ٣٠٩ ٣١٤ ٣١٤
 باب التمسك في كتاب الجنايات وما لا يوجد فيه
 الرهن وبجانبه عليه ٣٣٧
 وجانبه على غيره ٣٣٩
 فصل في شئ على كسيف في كفصا صفيما في كنهاده في
 ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٥١
 في اعتبار حار كتاب كديات فصل فيما دون النفس
 القتل ٣٥٣ ٣٥٣
 فصل في الشجر فيما كدته الرجوع في كتاب الماير
 ٣٥٧ ٣٦٤ ٣٦٧
 في جنازة كسيف في جنازة كسيف في جنازة كسيف
 ٣٦٩ ٣٧١ ٣٧٣ ٣٨٠

في غصب العبد وكذا في كسيف في كيفية
 ٣٨٣ ٣٨٩
 كتاب الوصايا باب في موضع ثبت في اعتبار حار
 ٣٨١ ٣٩١ ٤٠٤
 في كسيف في كونه للنكاح في كونه للنكاح
 ٤٠٥ ٤٠٨ ٤١١
 باب وصية كسيف باب الوصية وما يملك فصل في كسيف رة
 ٤١٤ ٤١٥ ٤٢٠
 كتاب الخمر فصل في احكامه
 ٤٢١ ٤٢٢

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب الهداية
 اسم المؤلف برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني
 تاريخ الطبعة ١١٥١ هـ
 رقم ١٤١٥
 (منه منقش) ج ٢
 ١٧٨٢

١/٢٦٢
 ١٢٩٨/٨/١١

والا لايه او ان الص
بعضه درهم وبعضه
الحافه والسطح
وان كان لغيره
ان الناحيه
المشايه لغيره
وكان اذا وجد
في الصفه في ان
تفرق الصفه في
والصفه في ان
اجابا تفرق
لان في الصفه
والا لايه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في ذكر العبد
 دون الوصف

انف

في البيع كان على غالب نقد المالك لانه المتعارف وفيه التحري للجواز في
البه فان كانت النفوذ مختلفة فالبيع فاسد لان بين احدها
وهذا اذا كان الكل في الموضع على التساوي لان الجمالة مفضية
الى المنازعة الا ان ترتفع الجمالة بالبيان او يكون احدها اغلب
وارق فيجوز تصريف البه تحرياً للجواز وهذا اذا كانت مختلفة
في المالة فان كانت سواء فيها كالشائتي والثلاثي والنصري
البوم يسمى فيه والاختلاف بين العدلي بقرعانه جاز البيع
اذا اطلق اسم الدرهم كذا قالوا وينصرف الى ما قدر به من انواع
كان لانه لا منازعة ولا اختلاف في المالة **قال** ويجوز بيع الطعام
والجنوب مكالة ومجازفة وهذا اذا باعه بخلاف جنسه لقوله
اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بخلاف ما اذا باعه بجنسه
مجازفة لما فيه من احتمال الزوال لان الجمالة غير مانعة من التسليم
فشابه جمالة القيمة ويجوز باناء بعينه لا يعرف مقدارها ويترك
بحر بعينه لا يعرف مقدارها لان الجمالة لا تنفض الى المنازعة لما انه يتجمل
فيه التسليم فيندرها لانه بخلاف التسليم لان التسليم فيه متأخر
والهلاك ليس يدار قبله فيحقق المنازعة وعن ابي حنيفة انه يجوز
في البيع ايضا والاود اصح واظهر **قال** ومن باع صبرة طعام

في البيع كان على غالب نقد المالك لانه المتعارف وفيه التحري للجواز في البه فان كانت النفوذ مختلفة فالبيع فاسد لان بين احدها وهذا اذا كان الكل في الموضع على التساوي لان الجمالة مفضية الى المنازعة الا ان ترتفع الجمالة بالبيان او يكون احدها اغلب وارق فيجوز تصريف البه تحرياً للجواز وهذا اذا كانت مختلفة في المالة فان كانت سواء فيها كالشائتي والثلاثي والنصري البوم يسمى فيه والاختلاف بين العدلي بقرعانه جاز البيع اذا اطلق اسم الدرهم كذا قالوا وينصرف الى ما قدر به من انواع كان لانه لا منازعة ولا اختلاف في المالة قال ويجوز بيع الطعام والجنوب مكالة ومجازفة وهذا اذا باعه بخلاف جنسه لقوله اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بخلاف ما اذا باعه بجنسه مجازفة لما فيه من احتمال الزوال لان الجمالة غير مانعة من التسليم فشابه جمالة القيمة ويجوز باناء بعينه لا يعرف مقدارها ويترك بحر بعينه لا يعرف مقدارها لان الجمالة لا تنفض الى المنازعة لما انه يتجمل فيه التسليم فيندرها لانه بخلاف التسليم لان التسليم فيه متأخر والهلاك ليس يدار قبله فيحقق المنازعة وعن ابي حنيفة انه يجوز في البيع ايضا والاود اصح واظهر قال ومن باع صبرة طعام



كل فغير درهم جاز البيع في فغير واحد عند ابي حنيفة لان
جملة ففراها ولا يجوز في الوجهين **قال** انه عند الصرف الى الكل
لجمالة المبيع والثمن ينصرف الى الاقل وهو معلوم لان ثمن
الجمالة بتسميته جميع الففران او بالكيل في المجلس **قال**
ان الجمالة بيد ما انزل لها ومثلها غير مانع كما اذا باع عبد
من عبد بن علي ان المشتري بالخيار ثم جاز في فغير واحد عند
للمشتري الخيار لتفرق الصفة عليه وكذا اذا كيل في المجلس
ففراها لانه علم ذلك لان فله الخيار كما اذا اسره ولم يكن راه
البيع ومن باع فطبع غنم كل شاء بدرهم فسد البيع في جميعها
ابي حنيفة وكذا من باع ثوباً مذاعة كل ذراع بدرهم ولم يتم جملة
الذراعان وكذا متعدد متفاوئاً وعندهما يجوز في الكل لما قلنا
وعنده ينصرف الى الواحد لما يتشابه غير ان بيع الشاة من فطبع
وذراع من ثوب لا يجوز للتفاوت وبيع فغير صبر في يجوز لعدم
التفاوت فلا تنفض الجمالة الى المنازعة وتنفض اليها في الاول فوضع الفرق
ومن اشاع صبرة على ايامه فغير بانه في جدها اقل كان المشتري
بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته وان شاء فسخ البيع لتفرق
الصفة عليه فلم يتم رضاه بالموجود وان وجدها اكثر فالزاد

كل فغير درهم جاز البيع في فغير واحد عند ابي حنيفة لان جملة ففراها ولا يجوز في الوجهين قال انه عند الصرف الى الكل لجمالة المبيع والثمن ينصرف الى الاقل وهو معلوم لان ثمن الجمالة بتسميته جميع الففران او بالكيل في المجلس قال ان الجمالة بيد ما انزل لها ومثلها غير مانع كما اذا باع عبد من عبد بن علي ان المشتري بالخيار ثم جاز في فغير واحد عند للمشتري الخيار لتفرق الصفة عليه وكذا اذا كيل في المجلس ففراها لانه علم ذلك لان فله الخيار كما اذا اسره ولم يكن راه البيع ومن باع فطبع غنم كل شاء بدرهم فسد البيع في جميعها ابي حنيفة وكذا من باع ثوباً مذاعة كل ذراع بدرهم ولم يتم جملة الذراعان وكذا متعدد متفاوئاً وعندهما يجوز في الكل لما قلنا وعنده ينصرف الى الواحد لما يتشابه غير ان بيع الشاة من فطبع وذراع من ثوب لا يجوز للتفاوت وبيع فغير صبر في يجوز لعدم التفاوت فلا تنفض الجمالة الى المنازعة وتنفض اليها في الاول فوضع الفرق ومن اشاع صبرة على ايامه فغير بانه في جدها اقل كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته وان شاء فسخ البيع لتفرق الصفة عليه فلم يتم رضاه بالموجود وان وجدها اكثر فالزاد

للبائع لان البيع وقع على مقدار معين والقدرة ليس بوصف ومن اشترى
 ثوباً على انه عشرة اذرع بعشرة او رضاء على انها مائة ذراعاً بما فيه فوجدها
 اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجملة الثمن وان شاء ترك لان الذرع
 وصف في الثوب لا يرى اية عيان عن الطول والعرض والوصف لا يغالبه
 شيء من الثمن كما طراف اكبولان فليد ياخذ بكل الثمن بخلاف الفصل
 الاول لان المقدار يغالبه الثمن فليد ياخذ بحقه الا انه ينبغي لغيره
 الوصف المذكور لتغير المعقود عليه فيختار الرضا وان وجدها اكثر
 من الذرع الذي سناه فهو للمشتري ولا خيار للبائع لانه صفة فصار
 بمنزلة ما اذا باع معبياً فاذا لم يسلم ولو قال بعنكبها على انها مائة
 ذراعاً بما فيه كل ذراع بدريم فوجدها ناقصة فالمشتري بالخيار ان شاء
 اخذها بحقتها من الثمن وان شاء ترك لان الوصف وان كان
 تابعاً لكنه صار اصلاً بافراده بذكر الثمن فتترك كل ذراع بمنزلة ثوب
 وهذا لانه لو اخذه بكل الثمن لم يكن اخذ كل ذراع بدريم وان وجدها
 زائدة فهو بالخيار ان شاء اخذ جميع كل ذراع بدريم وان شاء فسخ البيع
 لانه لو حصل له الزيادة في الذرع بلزمه زيادة الثمن فكان نفعاً
 يشوبه ضرر فيختار وانما لزمه الزيادة لما يتبين انه صار اصلاً
 ولو اخذه بالاقل لم يكن اخذاً بالمشروط **قال** ومن اشترى عشرة اذرع

فان قيل الذرع لو كان اصلاً
 لكان في وصفه فلا بد من
 الاخذ به لانه لو لم يشرط
 الاخذ به لكان في وصفه

فان قيل الذرع لو كان اصلاً
 لكان في وصفه فلا بد من
 الاخذ به لانه لو لم يشرط
 الاخذ به لكان في وصفه

من مائة ذراعاً من دار او حمام فالبيع فاسد عند حنيفة وقال هو
 جائز وان اشترى عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم جميعاً لها
 ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة اسهم لان
 الذراع اسم لما يذرع به واستعمل لما تحلله الذراع وهو المعين دون
 وذلك غير معلوم بخلاف السهم ولا فرق عند حنيفة بين ما اذا علم
 جملة الذراع او لم يعلم هو الصحيح خلافاً لما يقوله اخصاف لبقاء
 الجملة ولو اشترى عدلاً على انه عشرة اثواب فاذا لم تسعة او احد عشر
 فسد البيع لجماله المبيع او الثمن ولو بين لكل ثوب مثلاً جاز في فصل
 النقصان بقدره وله الخيار ولم يجز في الزيادة لجماله العشرة المبعدة
 وقبل عند حنيفة لا يجوز في فصل النقصان ايضاً وليس يصح خلاف
 ما اذا اشترى ثوبين على انهما هرويان فاذا احدهما روي حيث لا يجوز
 فيهما وان بين ثمن كل واحد لانه جعل القبول في المروي شرطاً لجواز
 العقد في الهروي وهو شرط فاسد ولا قبول بشرط في المجدوم فانما
 ولو اشترى ثوباً واحداً على انه عشرة اذرع كل ذراع بدريم فاذا لموعشرة
 ونصف او تسعة ونصف **قال** ابو حنيفة في الوجه الاول ياخذ بعشرة
 من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ بتسعة ان شاء وقال ابو
 في الاول ياخذ باحد عشر ان شاء وفي الثاني بعشرة ان شاء **وقال**

فان قيل الذرع لو كان اصلاً
 لكان في وصفه فلا بد من
 الاخذ به لانه لو لم يشرط
 الاخذ به لكان في وصفه

فان قيل الذرع لو كان اصلاً
 لكان في وصفه فلا بد من
 الاخذ به لانه لو لم يشرط
 الاخذ به لكان في وصفه

من مائة ذراعاً من دار او حمام فالبيع فاسد عند حنيفة وقال هو
 جائز وان اشترى عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم جميعاً لها
 ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة اسهم لان
 الذراع اسم لما يذرع به واستعمل لما تحلله الذراع وهو المعين دون
 وذلك غير معلوم بخلاف السهم ولا فرق عند حنيفة بين ما اذا علم
 جملة الذراع او لم يعلم هو الصحيح خلافاً لما يقوله اخصاف لبقاء
 الجملة ولو اشترى عدلاً على انه عشرة اثواب فاذا لم تسعة او احد عشر
 فسد البيع لجماله المبيع او الثمن ولو بين لكل ثوب مثلاً جاز في فصل
 النقصان بقدره وله الخيار ولم يجز في الزيادة لجماله العشرة المبعدة
 وقبل عند حنيفة لا يجوز في فصل النقصان ايضاً وليس يصح خلاف
 ما اذا اشترى ثوبين على انهما هرويان فاذا احدهما روي حيث لا يجوز
 فيهما وان بين ثمن كل واحد لانه جعل القبول في المروي شرطاً لجواز
 العقد في الهروي وهو شرط فاسد ولا قبول بشرط في المجدوم فانما
 ولو اشترى ثوباً واحداً على انه عشرة اذرع كل ذراع بدريم فاذا لموعشرة
 ونصف او تسعة ونصف **قال** ابو حنيفة في الوجه الاول ياخذ بعشرة
 من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ بتسعة ان شاء وقال ابو
 في الاول ياخذ باحد عشر ان شاء وفي الثاني بعشرة ان شاء **وقال**

فان قيل الذرع لو كان اصلاً
 لكان في وصفه فلا بد من
 الاخذ به لانه لو لم يشرط
 الاخذ به لكان في وصفه

فان قيل الذرع لو كان اصلاً
 لكان في وصفه فلا بد من
 الاخذ به لانه لو لم يشرط
 الاخذ به لكان في وصفه

ولا قاصح وعلى المشتري قطعها في الحال نفعاً للملك البائع وهذا إذا اشتراها
مطلقاً أو بشرط القطع وإن شرط تركها على النخل فسد البيع لأنه شرط لا
يقضي به العقد وهو شغل ملك الغير وهو صفة في صفة وهو عارضة
أو جارية في بيع وكذا بيع الزرع بشرط الترك لما قلنا وكذا إذا اشترى عظمها
عند الحشفة لا يفسد لما قلنا واستحسنه محل العادة بخلافه إذا لم
يكن له عظمه لأنه شرط فيه اجتناب المعلوم وهو الذي يزيد بمعنى من الأرض
والشجر ولو اشتراها مطلقاً وتركها بأذن البائع طاب له الفضل وإن تركها
غير ذنه نص في ما إذا ذنه لحصوله بجهة محظورة وإن تركها بعد ما
كان له نص في شيء لأن هذا اختار حاله لا يحق زباده وإن اشتراها
مطلقاً وتركها على النخل وقد أساء جبر النخل إلى وقت المادراك طاب له الفضل
لأن الإجازة باطلة لعدم التعارف والخاصة في الإذن مخبراً بخلاف
الاشتري الزرع وأسأ جبر الأرض إلى أن يدرك وتركه حيث لا يطيب له
فضل لأن الإجازة فاسدة للجهالة فأورث نجشاً ولو اشتراها مطلقاً
ثم ترك ثم أجز قبل القبض فسد البيع لأنه لا يمكن تسليم البيع لتعذر
غيره ولو أجز بعد القبض بشرط كان فيه الاختلاط والفور فلو المشتري
مقداره لأنه في يده وكذا في الباذنجان والبطيخ والمخلصان بشرط
صوره ليحصل الزيادة على الملك **قال** ولا يجوز أن يبيع ثمره ويستثنى

منها ارجا لا معلومة خلافا لما لا لان البا في بعد الاستثناء مجبول بخلاف
ما اذا استثنى خلافا معينا لان البا في معلوم بالمشاهد وقالوا هذا رواية
احسن عن ابن حنفية وهو قول الطحاوي **ات** على ظاهر الرواية ينبغي ان يكون
لان الاصل ان ما يجوز ايراد العقد عليه بانفراذه يجوز استثناءه من
العقد ويصح فغير من ضربه جائز فكذا استثناءه بخلاف استثناء الحمل
واطراف الحيوان لانه لا يجوز بيعه وكذا استثناءه ويجوز بيع الحنطة في
سبيلها والبا فالي في فشرى كذا **اليسم** وقال الشافعي لا يجوز بيع البا فلا
الفدر الا خضرى وكذا الجوز واللوز والفستق في فشرى **الاول** وله في بيع
السنبلة قولان وعندنا يجوز ذلك كله **له** ان المعقود عليه مستثنى
بما لا منفعة له فيه فاشبه نراب الصاغة اذا بيع بجنسه **ولنا** ما
روى كان النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع التخل حتى **ترى** وعن بيع السنبلة حتى
يبيض **ويأمن** العاهة ولانه حب متلف به فيجوز بيع الحنطة
في سبيلها كالشعير والجامع كونه ما لا متفق ما بخلاف نراب الصاغة
لانه انما لا يجوز بيعه بجنسه لاحتمال الربو احتى لو باعه بخلاف
جنسه يجوز وفي مسئلتنا لو باعه بجنسه لا يجوز ايضا لشبهه الربو
لانه لا يدرى قد رافى السنبلة ومن باع دارا دخل في البيع مفاع
اغلاها لانه يدخل فيه الاغلا في لانها مركبة فيها للبقاء والمفتاح

ایں بقول
تھیں اشار
میں اور
اون سے

يدخل في بيع الغلق من غير شهيد لانه بمنزلة بعض منه اذا لا ينفع به بدونه
قال واجبة الكفالة وناقض الثمن على البائع اما الكيل فلا بد منه للتسليم
و مو على البائع ومعنى هذا اذا باع مكابله وكذا على هذا اجرة الوزن
والوزن والعقد في التفتد فالمذكور رواية ابن **قال** عن
صحيح لان التفتد يكون بعد التسليم الا يرى انه يكون بعد الوزن والبائع
موا الحاجة اليه ليمتد ما تعلق به حقه من غيره او يعرف المعيب ليرد
في رواية ابن سماعة عنه على المشتري لانه يحتاج الى تسليم الجبل المقدرو
اجرة تعرف بالتفتد كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه **قال** واجبة
وزان الثمن على المشتري لما يتبين انه موا الحاجة الى تسليم الثمن وبالوزن
تحقق التسليم **قال** ومن باع سلعة بثمن قبل المشتري ادفع الثمن اولا
لان حق المشتري يعنى في البيع فيقدم دفع الثمن ليعتقن حق البائع
بالقبض لما انه لا يعتقن بالتعيب تحقيقا للمساواة **قال** ومن باع
سلعة بسلعة او غنما بثمن قبل طهما سلما معا لا ستواهما في التعيب
وعده فلا حاجة الى تقديم احد هما في الدفع
باب خيار الشرط خيار الشرط جائز في البيع للبائع
او المشتري والهما الخيار ثلثة ايام فادونها والاصل فيه ما روي عن حبان
بن منقذ بن عمرو ولا نصارى رضي الله عنه كان يعنى في البيع عاقبة فقال

في بيعه بغير شهيد في البيع
في بيعه بغير شهيد في البيع
في بيعه بغير شهيد في البيع
في بيعه بغير شهيد في البيع
في بيعه بغير شهيد في البيع
في بيعه بغير شهيد في البيع
في بيعه بغير شهيد في البيع
في بيعه بغير شهيد في البيع
في بيعه بغير شهيد في البيع
في بيعه بغير شهيد في البيع

البيعي عليه اذا باع بعت فقل لا خلافة وفي اخبار ثلثة ايام ولا يجوز ذلك
منها عند الحنفية وموقوف في الشافعية ولا يجوز اذا سمي من
معلومه حديث ابن عمر انه اجاز الخيار في البيع الى شهرين ولا
الخيار انما شرع للحاجة الى التأمل والتركيب ليندفع به الغيب وقد نكس
الحاجة الى الاكثر فصا كما لتاجيل في الثمن ولا حنفية في ان شرط الخيار
مخالف مقتضى العقد ومول الزوم وجوزناه بخلاف القياس لما روي
من النقص فيقتصر على المدعى المذكورة فيه وانتفى الزيادة الا انه اذا
اجاز في الثلاث اجاز عند الحنفية خلاف الزعم في الله موقوف ان
العقد فاسدا فلا يتقلب جائز **قال** لانه اسقط المفسد قبل تفرقه فيعود
جائزا كما اذا باع بالثمن وعلم في المجلس ولان الفساد باعتبار اليوم
الرابع فاذا اجاز قبل ذلك لم يتصل المفسد بالعقد ولهذا قيل ان العقد
يفسد بغير جز من اليوم الرابع وقبل انعقد فاسدا ثم يرفع الفساد
بحذف الشرط ومنه على الوجه الاخر ولو اشترى على انه ان لم ينفق
الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما جائز والى اربعة ايام لا يجوز عند الحنفية
وابن يوسف في وقال محلله لانه يوجب اربعة ايام او اكثر فان نفذ في الثلثة
جائز في قولهم جميعا والاصل فيه ان من في معنى اشترط الخيار اذا كان مستمرا
الى الانقضاء عند عدم التفتد تحت راعى انما طلة في الفسخ فيكون مخاطبة

من البيع بغير شهيد في البيع
من البيع بغير شهيد في البيع
من البيع بغير شهيد في البيع
من البيع بغير شهيد في البيع
من البيع بغير شهيد في البيع
من البيع بغير شهيد في البيع
من البيع بغير شهيد في البيع
من البيع بغير شهيد في البيع
من البيع بغير شهيد في البيع
من البيع بغير شهيد في البيع

في بيعه بغير شهيد في البيع

في بيعه بغير شهيد في البيع

وقد من أبو حنيفة على أصله المحبوب ونفى الزيادة على الثلاث وكذلك
تجوز الزيادة في الوصف وهو أنه أخذ في الأصل بالاشتراط في هذا البائع
وفي من المسئلة قياس آخر إلى حال من شرطه وهو أنه يبيع بشرط فيه
أفالة فاسد لتعلقها بالشرط وشرط الصحيح منها فيه مفسد فاشترط
الفاصل ولو وجد الاستحسان ما يتبين **قال** وخيار البائع يمنع خروجه
البيع عن ملكه لأن تمام هذا السبب بالزيادة ولا يتم مع الخيار وهذا
ينفذ عنه ولا يملك المشتري التصرف فيه وأن قبضه بأذن البائع فلو قبضه
المشتري وهلك في يده في مدة الخيار ضمنه بالقيمة لأن البيع ينفسخ بالهلاك
لأنه كان موقوفاً ولا ينفذ بدون المحل فبقي موقوفاً في يده على سبيل الشرط
وفي القيمة ولو ملكه بعد البائع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري اعتباراً
بالصحيح المطلق **قال** وخيار المشتري لا يمنع خروجه البيع عن ملك البائع
لأن البيع في جانب الآخر لأن هذا لأن الخيار إنما يمنع خروجه البذر
عن ملك من له الخيار لأنه شرع نظر له دون الآخر **قال** إلا أن المشتري
لا يملك عند أبي حنيفة وقال مالك لأنه لا يخرج عن ملك البائع فلو لم يخل
في ملك المشتري يكون بلا إلى مالك ولا عهد لئانه في الشرع ولا يبيع حنيفة
أنه عالم بخروج الثمن عن ملكه فلو قلنا بأنه يدخل المبيع في ملكه جميع
الدلائل في ملك رجل واحد كما للمعاوضة وأصله في الشرع لأن المعاوضة

البيع المسمى بالخيار هو الذي يشترط فيه خيار للمشتري أو للبائع أو لكليهما
فإن شرطه للبائع فإنه لا يخرج عن ملكه ولا يملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه لكليهما فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للبائع والمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للبائع والمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه

هذا هو الأصل في البيع بالخيار وهو أن الخيار إما للبائع أو للمشتري أو لكليهما
فإن شرطه للبائع فإنه لا يخرج عن ملكه ولا يملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه لكليهما فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للبائع والمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه

تقتضي المساواة ولأن الخيار شرع نظر للمشتري ليس يقي فيفوق على المصلحة
فيه ولو ثبت الملك ربما يعلق عليه من غير اختياره بأن كان فيه ففوق
النظر **قال** فإن هلك في يده هلك الثمن وكذا إذا دخله عيب بخلاف إذا
كان الخيار للبائع ووجد الفرق أنه إذا دخله عيب يمنع الرد والهلاك
لا يعر عن مقدم عيب فيملك والعقد فلا يبرم فيلزم الثمن
بخلاف ما تقدم لأن بدو العيب لا يمنع الرد حكماً لخيار البائع فيملك
والعقد موقوف **قال** ومن اشترى كاساً من الخمر على أنه بالخيار فله أن يرد
لم يفسد الخمر لأنه لم يملكها لماله من الخيار وإن وطئها له أن يرد
لأن الوطئ يحكم النكاح إذا كانت بكرًا لأن الوطئ ينقضها وهذا عند
أبي حنيفة وقال لا يفسد النكاح لأنه فلكها وإن وطئها لم يرد حالته
وطئها يملك المهر فيمنع الرد وإن كانت ثيباً وهذه المسئلة أدخلت
كلها ثبتت على وقوع الملك للمشتري بشرط الخيار وعدمه منها علق المشتري
على المشتري إذا كان في يده الخيار ومنها علق إذا كان المشتري
حلف أن يملك عبداً فهو حلف بخلاف إذا كان المشتري لا يبيع
كالمنشئ للعقد بعد الشراء فيسقط الخيار ومنها أن حبس المشتري
في المدة لا يجزئ به من الاستبراء عند خلافهما ولو رد في حكم
الخيار إلى البائع لا يجب عليه الاستبراء عند وعندهما يجب إذا رد

هذا هو الأصل في البيع بالخيار وهو أن الخيار إما للبائع أو للمشتري أو لكليهما
فإن شرطه للبائع فإنه لا يخرج عن ملكه ولا يملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه لكليهما فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للبائع والمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه

هذا هو الأصل في البيع بالخيار وهو أن الخيار إما للبائع أو للمشتري أو لكليهما
فإن شرطه للبائع فإنه لا يخرج عن ملكه ولا يملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه لكليهما فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للبائع والمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه

هذا هو الأصل في البيع بالخيار وهو أن الخيار إما للبائع أو للمشتري أو لكليهما
فإن شرطه للبائع فإنه لا يخرج عن ملكه ولا يملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه لكليهما فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه
فإن شرطه للبائع والمشتري فإنه يخرج عن ملك البائع ويملك المشتري التصرف فيه

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

وعند ذلك يكون لكل واحد منهما الخيار فإتباعا لهما فإنهما يتفقان
استقصوا لهما ما وافق لآخره فبغير السابق لوجوده في زمان
لا يراعى فيه غيره ولو خرج الكلامان منهما فبغير ضرورة العاقلة في زمان
وتصرف في الشيء في آخر وجه الأول أن تصرف في العاقلة فكلان التائب
يستطيع أن لا يذهب منه وجه الثاني أن الشيء أفولان المجاز لمفع
والمفسر لا يلحق إلا جاز في ولما ملكت واحد منهما التصرف في زمان
بحال التصرف وقيل الأول قول محمد بن الحسن في قوله يوسف واستخرج ذلك
فقطا لغيره أو في قوله لا يذهب إلا جاز في العاقلة فبغير ضرورة العاقلة
فإذا جاء الوكيل من قبل الموكل من غير موكل فبغير ضرورة العاقلة
الموكل ولو لم يكن بغيره **قال** ومن باع عديدين بالضميمة على أنه خيار
لأحدهما لئلا يابم فالباع فاسد فإن باع كل واحد منهما نجما لم ينع أنه
بأخيه أحدهما بغيره جاز الباع والمسألة على أربعة أوجه أحدها أن لا
تفصل الثمن ولا ينعى ذلك فيه خيار وهو الوجه الأول في الكفاؤضاك
لجمله الثاني الباع لأن ذلك فيه خيار كالحاج عن العقد حكم إذا العقد
مع الخيار لا ينعقد في حق الحكم فبقي الداخل فيه أحدهما وهو غير معلوم
الثالث أن تفصل الثمن ويعنى ذلك فيه خيار وهو المذكور ثانيا
في الكتاب وإنما جاز لأن المبيع معلوم والثمن معلوم وقول العقد في ذلك
فيه خيار وإن كان شرطا لا نفاد العقد في الآخر ولكن هذا غير مفيد

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

لكنه محل البيع كما ذاع بين فن ومدين والثالث أن يفصل بين
والرابع أن ينعى ولا يفصل والعقد سنة في الوجهين أما لجهة البيع أو
لجهة الثمن ومن اشترى ثوبين على أن يأخذ بينهما ثوبا بعشرين وهو الخيار
لثلاثة أيام فهو جائز وكذلك الثلاثة فإن كانت أربعة أو ثوبا فالباع
والفاسد أن يفصل البيع في الكل لجهة البيع وهو قول سفيان الثوري
وجاء لا ينعى أن شرط الخيار للحاجة إلى دفع الثمن لغيره ما هو الآخر
وأما إلى هذا النوع من البيع منقطع لأنه يحتاج إلى اختيار من يتقنه
أو اختيار من يشتريه لأجله ولا يمكنه الباع من الحمل إليه إلا بالبيع
فكان في معنى ما ورد به الشرع غير أن الحاجة يندفع بالثلاث لوجود
أحمد والوسط والردى فيها وإجماله لا تنفي إلى المنازعة في الثلاث للغير
من له الخيار وكذلك الأربع إلا أن الحاجة إليها غير متحققة والخصم
يتوكل بالحاجة وكثيرا ما لا ينعى مفضيها إلى المنازعة فلا يثبت بأحد
ثم قيل بشرط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار الثمن وهو
المذكور في إجماع الصنف وقيل لا بشرط وهو المذكور في إجماع الكثر فيكون
ذكره على هذا الاعتبار وفاقا لا شرطا وإذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من
توفيق خيار الثمن بالثلاث عنده وبعده معلوم أنها كانت عندهما
ثم ذكر في بعض النسخ اشترى ثوبين وفي بعضها اشترى أحد الثوبين وهو صحيح

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

في البيع في الحقيقة اوصافها والاحكامها والاشكال في بيعه وان كان
احدا من الوصفين في البيع في الحقيقة والاشكال في بيعه وان كان
في الوصفين جميعا معا بل في نصف عن كل واحد منهما الشيوخ البيع والامانة
فيما لو كان في خيار الشرط لان بردها جميعا ولو مات من الخيار فلا بد
ان يرد في حاله لان الباقي خيار التعيين للاختلاف وهذا لا يترتب في حق المشتري
فاما خيار الشرط بالبركة وقد ذكرناه من قبل ومن اشترى بالبركة بالخيار
فيستحق ان ياتي في جنسها فاذا جاز بالشفقة فهو رضا لان طلب الشفعة بدله
على اختيار الملك فيها لانه ما ثبت الا في حق من يملكه وذلك بالاستدانة
فيستحق ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت المشتري فثبت
ان الخيار كان ثابتا وهذا التقدير يحتاج الى مزيد من حجة خاصة

قال واذا اشترى الرجل عبدا على ان يملكه بالخيار فربما قضى احداهما فليس للاخر
ان يرد عند له حصة في مال له ان يرد في مال له وعلى هذا الخلاف في خيار العتق
الرواية لهما ان اثبات الخيار لهما لانه لا يرد من مال له فيسقط باسقاط
صاحبه لما فيه من ابطال حذو لسان المبيع خرج عن ملكه غير معتبر به
الشك فلو رده احداهما رده معيبا به وفيه الزام ضرر زائد وليس من
ضرر في اثبات الخيار لهما الرضا بردها جميعا لتعلق راجعا معا على الرضا
ومن باع عبدا على ان يخرجه او كان ثوبا وكان بخلافه فالمشتري بالخيار ان يخرجه

في البيع في الحقيقة اوصافها والاحكامها والاشكال في بيعه وان كان
احدا من الوصفين في البيع في الحقيقة والاشكال في بيعه وان كان
في الوصفين جميعا معا بل في نصف عن كل واحد منهما الشيوخ البيع والامانة
فيما لو كان في خيار الشرط لان بردها جميعا ولو مات من الخيار فلا بد
ان يرد في حاله لان الباقي خيار التعيين للاختلاف وهذا لا يترتب في حق المشتري
فاما خيار الشرط بالبركة وقد ذكرناه من قبل ومن اشترى بالبركة بالخيار
فيستحق ان ياتي في جنسها فاذا جاز بالشفقة فهو رضا لان طلب الشفعة بدله
على اختيار الملك فيها لانه ما ثبت الا في حق من يملكه وذلك بالاستدانة
فيستحق ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت المشتري فثبت
ان الخيار كان ثابتا وهذا التقدير يحتاج الى مزيد من حجة خاصة

في البيع في الحقيقة اوصافها والاحكامها والاشكال في بيعه وان كان
احدا من الوصفين في البيع في الحقيقة والاشكال في بيعه وان كان
في الوصفين جميعا معا بل في نصف عن كل واحد منهما الشيوخ البيع والامانة
فيما لو كان في خيار الشرط لان بردها جميعا ولو مات من الخيار فلا بد
ان يرد في حاله لان الباقي خيار التعيين للاختلاف وهذا لا يترتب في حق المشتري
فاما خيار الشرط بالبركة وقد ذكرناه من قبل ومن اشترى بالبركة بالخيار
فيستحق ان ياتي في جنسها فاذا جاز بالشفقة فهو رضا لان طلب الشفعة بدله
على اختيار الملك فيها لانه ما ثبت الا في حق من يملكه وذلك بالاستدانة
فيستحق ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت المشتري فثبت
ان الخيار كان ثابتا وهذا التقدير يحتاج الى مزيد من حجة خاصة

في البيع في الحقيقة اوصافها والاحكامها والاشكال في بيعه وان كان
احدا من الوصفين في البيع في الحقيقة والاشكال في بيعه وان كان
في الوصفين جميعا معا بل في نصف عن كل واحد منهما الشيوخ البيع والامانة
فيما لو كان في خيار الشرط لان بردها جميعا ولو مات من الخيار فلا بد
ان يرد في حاله لان الباقي خيار التعيين للاختلاف وهذا لا يترتب في حق المشتري
فاما خيار الشرط بالبركة وقد ذكرناه من قبل ومن اشترى بالبركة بالخيار
فيستحق ان ياتي في جنسها فاذا جاز بالشفقة فهو رضا لان طلب الشفعة بدله
على اختيار الملك فيها لانه ما ثبت الا في حق من يملكه وذلك بالاستدانة
فيستحق ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت المشتري فثبت
ان الخيار كان ثابتا وهذا التقدير يحتاج الى مزيد من حجة خاصة

قال ومن اشترى شيئا لم يرد بالخيار اذا رآه ان يخرجه
وان شاء رده وقال الشافعي لا يبيع العبد املا لان المبيع مجهول ولا
توليه من اشترى شيئا لم يرد بالخيار اذا رآه لان الجهالة بعدم الرضا
لا تنفع في المنازعة لانه لم يرد في حقه فصار كماله الوصف في المعايين
المشار اليه وكذا اذا قال رضى ثم رآه ان يرد لان الخيار يتعلق
بالرؤية لما رويناه فلا يثبت فيه وحق الفسخ بحكمه عقد غير لازم
لا يقتضي احدث ولا ان الرضا بالشئ قبل العلم باوصافه لا يتحقق فلا
يعبر فيه برضى قبل الرؤية بخلاف قوله رضى ومن باع ماله
فلا خيار له وكان ابو حنيفة يقول لا خيار اعتبارا بخيار العتق
خيار الشرط وملا لان لزوم العقد تمام الرضا زوالا وشيئا ولا يتحقق
ذلك الا بالعلم باوصاف المبيع وذكر بالرؤية فلم يكن البيع واضحا بالزوال

في البيع في الحقيقة اوصافها والاحكامها والاشكال في بيعه وان كان
احدا من الوصفين في البيع في الحقيقة والاشكال في بيعه وان كان
في الوصفين جميعا معا بل في نصف عن كل واحد منهما الشيوخ البيع والامانة
فيما لو كان في خيار الشرط لان بردها جميعا ولو مات من الخيار فلا بد
ان يرد في حاله لان الباقي خيار التعيين للاختلاف وهذا لا يترتب في حق المشتري
فاما خيار الشرط بالبركة وقد ذكرناه من قبل ومن اشترى بالبركة بالخيار
فيستحق ان ياتي في جنسها فاذا جاز بالشفقة فهو رضا لان طلب الشفعة بدله
على اختيار الملك فيها لانه ما ثبت الا في حق من يملكه وذلك بالاستدانة
فيستحق ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت المشتري فثبت
ان الخيار كان ثابتا وهذا التقدير يحتاج الى مزيد من حجة خاصة

في البيع في الحقيقة اوصافها والاحكامها والاشكال في بيعه وان كان
احدا من الوصفين في البيع في الحقيقة والاشكال في بيعه وان كان
في الوصفين جميعا معا بل في نصف عن كل واحد منهما الشيوخ البيع والامانة
فيما لو كان في خيار الشرط لان بردها جميعا ولو مات من الخيار فلا بد
ان يرد في حاله لان الباقي خيار التعيين للاختلاف وهذا لا يترتب في حق المشتري
فاما خيار الشرط بالبركة وقد ذكرناه من قبل ومن اشترى بالبركة بالخيار
فيستحق ان ياتي في جنسها فاذا جاز بالشفقة فهو رضا لان طلب الشفعة بدله
على اختيار الملك فيها لانه ما ثبت الا في حق من يملكه وذلك بالاستدانة
فيستحق ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت المشتري فثبت
ان الخيار كان ثابتا وهذا التقدير يحتاج الى مزيد من حجة خاصة

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
فان الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر

ووجه الرجوع اليه بالمشقة لما سبق بنا فلا يشك بدونه وروى
ان عتات من عتات ربه باع ارضه بالبعث من علمه من غير ان يقبل
لعله انك قد عرفت فقال يا اخبار لا تشرب ما لم ارض وبقدر اعتبار
انك قد عرفت فقال يا اخبار لا تشرب ما لم ارض فكلما يشرب من طعم
فمنع يا اخبار لعله وكان ذلك يحضر من العجالة ربه فتم جوار لونه
غير منقش بل سئل ان يوجد ما يبطله وما يبطل اخبار الشر من غير
او تصرف بغير اخبار الرتبة ان كان تصرفا لا يمكن رفعه كاعتناق
والدبر او تصرفا بوجب حقا للغير كما ليس المطلق والرهن ولا جاز
يبطل قبل الرتبة وبعد ما لا يمكن تعذر الفسخ فبطل اخباره وان كان
تصرفا لا بوجب حقا للغير كما ليس بشرط الاخبار والمساوية والجهة وغير
تسليم لا يبطل قبل الرتبة لانه لا يربو على صريح الرضا ويبطله بعد الرتبة
لوجود دلالة الرضا **قال** ومن نظروا الى وجه الضبر او الى ظاهر النوب
مطوية او الى وجه الدابة وكفلها فلا جوار له ولا صلح هذا ان رتبة جميع
المبيع غير مشروطة لتعذر ما فكل من ربه ما يدعي العلم بالمقصود ولو
دخل في البيع اشياء فان كان لا يتفاوت آحاده كالمكبل والمخزون
وعلا من ان تعرض بالتمويه يكون رتبة واحد منها اذا كان الباقي
ازداد فما رأى فيمثل بغير اخبار وان كان يتفاوت آحاده كالشاة
بالتوفيق

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
فان الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر

والله اعلم

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
فان الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر

والذوات لا بد من رتبة كل واحد منها والنجور واليقين من هذا القبيل
فما ذكره الكرخي وكان بغير ان يكون مثل الخط والشعر كالمساقا
اذ اثبت هذا فنظر الى وجه الضبر كما في لانه تعرف من
البقية لانه مكمل بعرض بالتمويه وكذا النظر لا ظاهر النوب
فما يعلم به البقية الا اذا كان في طيه ما يكون مقصودا كوضع العلم
والوجه من المقصود في الاضي وموقوف الكثرة والذات فيعتبر رتبة
المقصود ولا يعتبر رتبة غيره بشرط بعضهم رتبة القوام والاول
هو المرد عن ابي يوسف رتبة في شاة اللحم لا بد من الجحش لان
المقصود وهو اللحم يعرف به في شاة الفنة لا بد من رتبة الفنة
وفيها بطعم لا بد من الذوق لان ذلك هو المعرف بالمقصود
قال وان رأى صحن الدار فلا جوار له وان لم يشاهد بيوتها
وكذلك اذا رآها خارج الدار ورأى اشجار البستان من خارج في
عند زفر لا بد من دخول البيوت والاصح ان جولي الكتاب
على فاف عادتهم في لا بنية فان دورهم لم تكن متفاوتة في
واما البوم فلا بد من الدخول داخل الدار للتفاوت والنظر
الى الظاهر لا يوقع العلم بالداخل **قال** ونظر الوكيل كنظر المشتري
في لا يرد الامن عيب ولا يكون نظر الرسول كنظره وهذا عند الجسد
فان كان المشتري يملكه فله ان ينظره وان كان الوكيل يملكه
فله ان ينظره وان كان الوكيل يملكه فله ان ينظره

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
فان الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
فان الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر
هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجه آخر

وقالهما سواء **قال** ان يرد من عند الله عن الوكيل القبيح
قامت الوكيل بالشكر فلو كان بسفط اختياره بالاجماع لكانت الوكيل
بالقبض دون اسفط اختياره فلا يمكن ان يكون له وصيا له من العجب
والشرط ولا اسفط اختياره ان القبيح قائم وهو ان يقبض وهو
بكره وانقض وهو ان يقبض مستورا ومن لا ان تمامه بنهاج الصفقة
ولا يتم ببقاء خيار الوكيل والموكل عليه يتوجب فكل الوكيل لا يلزم
الوكيل واذا قبض مستورا انتهى التوكيل بالنافع منه فلا يمكن اسفط
فصل بعد ذلك بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام الصفقة فيتم
القبض بتمامه وخيار الشرط على خلافه ولو سلم فالموكل لا يمكن التام
منه فانه لا يسقط بقبضه لان الاختيار في من المقصود بالخيار يكون بعد
كله لا قبله وبكلمة وبخلاف الرسول لانه لا يمكن شيئا وانما اليه تبليغ الرسالة
وقد لا يمكن القبيح والنيقلم اذا كان رسولا في البيع او في الشراء **قال** لا يمكن
بيع الامور على ما هي حالها ولا خيار اذا اشترى ما لم يره وقد
قرناه من قبله بسفط خياره بجهة البيع اذا كان يعرف بالجنس
يشتره اذا كان يعرف بالشئ ويذوقه اذا كان يعرف بالتذوق كما في
البصر فلا يسقط خياره في العفارة حتى يوصف له لان الوصف بتمام مقام
الرؤية كما في السلم وعن ابن جعفر بن محمد اذا وقع مكان لو كان

مقام
بتمام العلم
الاسماء والوصف
مستورا
فصل في خيار العيب
وقد كان بالرد
في السلم

صلى

هذا هو الحق
في خيار العيب
فصل في خيار العيب
وقد كان بالرد
في السلم

هذا هو الحق
في خيار العيب
فصل في خيار العيب
وقد كان بالرد
في السلم

بصير الراء فقال قد مضى بسفط خياره لان الشبهة بتمام مقام
اعقبته موضع العيب كما في الشبهة بتمام المقام الفارة في حق الآخرين والصلح
واجرا المولى مقام العيب حتى من لا يشعر في حق وقال الحسن بن علي
وكلا يقبضه وموكله وهذا شبه بفعله الحسن لان رقبته لا يكون
الموكل على ما مر آنفا ومن رأى احد الشوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر
ان يرد بهما لان رؤية احدهما لا يكون في الآخر للتفاوت في الشائب فحق
الخيار فيها لم يره ثم لا يرد به وحده بل يرد بهما كلا يكون تفرقا للصفقة قبل
التمام وهذا لان الصفقة لا يتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعد الجلاء
بممكن من الرد بغير قبض ولا بغير قبض فيكون من الاصل ومن مان في
خيار الرؤية بسفط خياره لانه لا يجري فيه الارث عندنا وفد كونه في خيار
الشرط ومن رأى شيئا ثم اشترى بعد مدة فان كان على الصفقة التي له فلا
خيار له لان العلم باوصافه حاصل له بالرؤية السابقة بفعله فينبئ له
اختياره الا اذا كان لا يعلم من جهة عدم الرضا به وان وجه متغيرا
فله الخيار لان تلك الرؤية لم تفي بمعلومة باوصافه فكان لم يره وان اختلفا
في التغير فالقول للبايع لان التغير حادث وبسبب لزوم ظاهر
الاذا اختلف المتد على ما قالوا لان الظاهر شاهد المشتري بخلافه اذا
اختلفا في الرؤية لانها امر حادث والمشتري ينكره فيكون القول له **قال**

هذا هو الحق
في خيار العيب
فصل في خيار العيب
وقد كان بالرد
في السلم

هذا هو الحق
في خيار العيب
فصل في خيار العيب
وقد كان بالرد
في السلم

هذا هو الحق
في خيار العيب
فصل في خيار العيب
وقد كان بالرد
في السلم

هذا هو الحق
في خيار العيب
فصل في خيار العيب
وقد كان بالرد
في السلم

هذا هو الحق
في خيار العيب
فصل في خيار العيب
وقد كان بالرد
في السلم

هذا هو الحق
في خيار العيب
فصل في خيار العيب
وقد كان بالرد
في السلم

ومن شرطه عدم رضى قلم من قبله او وجهه وانه لم يرد شيئا
منه الا من عيبه كذلك خيار الشرط لانه نعتذر بالرد بها اخره عن ملكه
وعدمه ما يقع بغير الصفقة في المقام لان خيار الرد به والشرط يتبعان
لما هما بخلاف خيار العيب لان الصفقة تنجم مع خيار العيب بعد البيع
وان كانت لا تنجم فيه وفيه وضع المسئلة ولو عاد اليه يستخرج
فيكون خيار الرد به كما ذكره شمس لا يبيح السري حتى وعن ابن بركة لا يبيح
بعد سقوطه كما لا يشترط وعليه عند التدوير **باب خيار العيب**
ولا المطلق المشترط على بيعه فهو بالخيار ان شاء المخذ بحال وان
شأه رده لان مطلق العقد يقتضي وصف السلالة فعند فواته بخير كماله
مضرب بلزوم ما لا يرضيه وليس له ان يسكه وبالحذر لفظ الان لا يوافق
لا يوافق له من التمسح العقد ولا يبيح لم يرض بزمه عن ملكه باقر
المسح فيضرب به وخلف الضرر عن المشتري يمكن بالرد بدون ضرر والمال
سعيه كان عند البيع ولم يرض المشتري عند البيع ولا عند القبض لان ذلك محرم
ويؤثر ما وجب فسخ العقد عاده النجاة في عيب لان الضرر ينقص الما اليه
وذلك استفاضة النقص والمرجع في معرفته عرف اهله ولا ياتي والبيع
في الغرض والسرفه في الصغير عيب لم يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك عيب
يعاونه بعد البلوغ ومعناه اذا ظهر عند البالغ في صغير ثم حدث عيب

فانما العيب هو ما يوجب فسخ العقد او يوجب له رجوعه الى حاله قبل البيع
او يوجب له ان يرد به ما اشترى من غير ان يرد به ما اشترى من غير ان يرد به ما اشترى
فانما العيب هو ما يوجب فسخ العقد او يوجب له رجوعه الى حاله قبل البيع
او يوجب له ان يرد به ما اشترى من غير ان يرد به ما اشترى من غير ان يرد به ما اشترى

نفس

في صغير برده لانه عيب ذلك وان حدث بعد بلوغه لم يرد لانه
غيره وملا لان سبب هذه الاشياء يختلف بالصغر والكبر والبول والفرش
في الصغير لضعف المثانة وبعد الكبر لا في الباطن ولا في الصغير عيب
والسرفه لقله المبالاة وبعدها بعد الكبر في الباطن والمراحم الصغير
فانما الذي لا يعقل فهو ضال لا يبق فلا يخفى عيبا **قال** واختار الصغير
عيبا بلا ومعناه اذا جن في الصغير بعد البالغ ثم عاونه في بد المشتري فيه
او في الكبر برده لانه عيب الاول الذي سبب حاله في صغيره وهو في الباطن
وليس بمعناه انه لا يشترط المعاونه في بد المشتري لان الله تعالى قد عاونه على ذلك
كان قل ما يرد فلا بد من المعاودة للرد **قال** في البحر والذرة عيب
الجارية لان المقصود قد يكون الاستفراش وما يخلو به وليس يعيب الغلام
لان المقصود لاستخدامه فلا يخلو به الا ان يكون من داء لان الداء عيب
والمرئى ولدان عيب الجارية دون الغلام لان يخل بالمقصود في الجارية
بمولا استفراش وطلب الولد ولا يخل بالمقصود في الغلام وهو الاستخدام
ان يكون الزنا عاده لم على ما قالوا لان اشياء عيب مخفى بالخدمه **قال**
والكفر عيب في مال المسلم يفر عن صحبه ولا يبيح ماله في بعض الكفالات
فيختل الرغبة فلما اشترى على كافر فوجده مسلما لا يرد لانه لا يرد في العيب
فلو كانت الجارية بالغه لا يخلو او من شحاضه فهو عيب لان ارتفاع الدم

فانما العيب هو ما يوجب فسخ العقد او يوجب له رجوعه الى حاله قبل البيع
او يوجب له ان يرد به ما اشترى من غير ان يرد به ما اشترى من غير ان يرد به ما اشترى
فانما العيب هو ما يوجب فسخ العقد او يوجب له رجوعه الى حاله قبل البيع
او يوجب له ان يرد به ما اشترى من غير ان يرد به ما اشترى من غير ان يرد به ما اشترى

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

علامه الذي في بعض الارواح افغ غاب البلوغ و...
من اشترى عبد لا يملكه او مات عنه لم يملكه
قال ومن اشترى عبد لا يملكه او مات عنه لم يملكه
فانما هو في ان لا يرجع لان الامتياز بمنع نصارى الفلاس
العقود انما هي للملك لان الامتياز بمنع نصارى الفلاس
موقوف الى الاعيان فكان انما لا يفسد كالموت وهذا لان الشيء ينفك بانها
فيجعل في الملك باق والرذ منعه والندير والاستيلاء بمنزلة لان فاعل
النفق مع بقا المحل بالامر الحكمي قال وان اعنف على مال لم يرجع بشئ لان حسن
بدك وجس البدل كبس البدل وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يرجع لانها الملك
وان كان بعوض قال فان قتل المشتري العبد او كان طعاما فكل لم يرجع بشئ
عنه في جنه انما الفل في المذكور ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يرجع
لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكم دنيا وفي قفسار كالموت حنف فيكون
انما وجه الظاهر ان الفل لا يوجد الا مضمونا في القيد في ضمان ممتنا
باعثا ر الملك فيصير كالمستفيد بعوضا بخلاف الاعيان في لانه لا يوجد الضمان
لا محالة كاعيان المعسر عبد امشركا وات الامل فعلى خلاف عند ما يرجع
وقد لا يرجع استحقاقا على هذا الخلاف اذا لم يمس الثوب حتى تخرق له
انه صنع في المبيع ما يفسد بشرائه ويحناذ فعليه فيه فاشبه الاعيان وله
انه فعد الرذ بفعل مضمونه من في المبيع فاشبه البيع والقتل ولا مضيق
بمقتضى ما يفسد بشرائه ويحناذ فعليه فيه فاشبه الاعيان وله

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

بمقتضى ما يفسد بشرائه ويحناذ فعليه فيه فاشبه الاعيان وله
فانما هو في ان لا يرجع لان الامتياز بمنع نصارى الفلاس
العقود انما هي للملك لان الامتياز بمنع نصارى الفلاس
موقوف الى الاعيان فكان انما لا يفسد كالموت وهذا لان الشيء ينفك بانها
فيجعل في الملك باق والرذ منعه والندير والاستيلاء بمنزلة لان فاعل
النفق مع بقا المحل بالامر الحكمي قال وان اعنف على مال لم يرجع بشئ لان حسن
بدك وجس البدل كبس البدل وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يرجع لانها الملك
وان كان بعوض قال فان قتل المشتري العبد او كان طعاما فكل لم يرجع بشئ
عنه في جنه انما الفل في المذكور ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يرجع
لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكم دنيا وفي قفسار كالموت حنف فيكون
انما وجه الظاهر ان الفل لا يوجد الا مضمونا في القيد في ضمان ممتنا
باعثا ر الملك فيصير كالمستفيد بعوضا بخلاف الاعيان في لانه لا يوجد الضمان
لا محالة كاعيان المعسر عبد امشركا وات الامل فعلى خلاف عند ما يرجع
وقد لا يرجع استحقاقا على هذا الخلاف اذا لم يمس الثوب حتى تخرق له
انه صنع في المبيع ما يفسد بشرائه ويحناذ فعليه فيه فاشبه الاعيان وله
انه فعد الرذ بفعل مضمونه من في المبيع فاشبه البيع والقتل ولا مضيق
بمقتضى ما يفسد بشرائه ويحناذ فعليه فيه فاشبه الاعيان وله

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

والبيع في البيع فبعضه الشراء ثم يبيع الرجوع وان اكل بعض الطعام
 لم يعلم بالبيع فكل اكله عند حصة لان الطعام كثر ولحق فصار
 كبيع البعض ومنها انه يرجع بقصان العيب في كل واحد منهما
 بل لان بعضه الشراء وهذا اشترى شيئا او طمعا او قفا او خبالا
 او جونا ففسد فوجده فاسدا فان لم ينفع به رجع بالثمن كله لانه ليس
 بحال فكل البيع باطلا ولا يغيره الجوز صلاح فشرع على اقله لا يبيعه
 باعنا من القبيح وان كان ينفع به مع فساد لم يردده لان الكسحيب
 حادث وكذا يرجع بقصان العيب في كل واحد منهما فلو اشترى
 برذلات الكسحيب ففسد فاسد على الكسحيب فلو اشترى فلو فسد
 كما اذا كان ثوبا ففسد ولو وجد البعض فاسدا وهو قبل جازا لبيع
 لا يخلو عن قبل فاسد والعلم بالاجل على الجوز عادة كالاجل في الشراء
 في الحانة وان كان الفاسد كبرا لا يجوز ويرجع بكل الثمن لانه جمع بين المادى
 غير فصار كالجمع بين اثنين وعبد **قال** ومن باع عبدا فباعه المشتري
 عليه بعثات قبل بعثه الفاضل باقراره بينة او باقراره بينة لانه قد
 على باعه لانه قد من الاصل فبعض البيع كان لم يكن غايه الامر ان يكره
 العيب لانه صار مكذبا شرعا باعضا وبغير العضا بالافضل ان كان
 الاقرار فثبت بالبينة وعلى خلاف الوكيل بالبيع اذا رزق عليه بعيب بالبينة

وكذا في البيع فبعضه الشراء ثم يبيع الرجوع وان اكل بعض الطعام
 لم يعلم بالبيع فكل اكله عند حصة لان الطعام كثر ولحق فصار
 كبيع البعض ومنها انه يرجع بقصان العيب في كل واحد منهما
 بل لان بعضه الشراء وهذا اشترى شيئا او طمعا او قفا او خبالا
 او جونا ففسد فوجده فاسدا فان لم ينفع به رجع بالثمن كله لانه ليس
 بحال فكل البيع باطلا ولا يغيره الجوز صلاح فشرع على اقله لا يبيعه
 باعنا من القبيح وان كان ينفع به مع فساد لم يردده لان الكسحيب
 حادث وكذا يرجع بقصان العيب في كل واحد منهما فلو اشترى
 برذلات الكسحيب ففسد فاسد على الكسحيب فلو اشترى فلو فسد
 كما اذا كان ثوبا ففسد ولو وجد البعض فاسدا وهو قبل جازا لبيع
 لا يخلو عن قبل فاسد والعلم بالاجل على الجوز عادة كالاجل في الشراء
 في الحانة وان كان الفاسد كبرا لا يجوز ويرجع بكل الثمن لانه جمع بين المادى
 غير فصار كالجمع بين اثنين وعبد **قال** ومن باع عبدا فباعه المشتري
 عليه بعثات قبل بعثه الفاضل باقراره بينة او باقراره بينة لانه قد
 على باعه لانه قد من الاصل فبعض البيع كان لم يكن غايه الامر ان يكره
 العيب لانه صار مكذبا شرعا باعضا وبغير العضا بالافضل ان كان
 الاقرار فثبت بالبينة وعلى خلاف الوكيل بالبيع اذا رزق عليه بعيب بالبينة

حيث يكون ذا على المولى ان البيع هناك واحد والموجود هنا
 بفسخ ان لا ينسخ الاول وان قبل بغير قضاء القاضي ليس له ان يرد
 لانه بيع جديد حتى ثالث وان كان فسخا في حقه ولا قول ثالثا
 وفي الجاهل الصغير وان رزق عليه بغير قضاء بعيب لا يحدث مثله
 لم يكن له ان يجاهم الذي باعه وذلك بين ان الجواب فيما يحدث
 مثله وفيما لا يحدث سواء وفي بعض روايات البيوع ان في فيما لا يحدث
 مثله يرجع للبعض بقيام العيب عند البائع لا قول ومن اشترى عبدا
 ففقه فادعى عيبا لم يجز على دفع الثمن بحلف البائع او يقيم المشتري
 بينة لانه انكر وجوب دفع الثمن حيث انكر تعين حقه بدعوى العيب
 ودفع الثمن ولا يستعين حقه باقراره تعين المبيع ولانه لو فسخ
 بالدفع فله بطر العيب فينتفض الفسخ فلا يقضيه صورة الفسخ
قال قال المشتري شهودى بالشام استخلف البائع ودفع الثمن
 بعنى اذا حلف لانه في انتظار ضررا بالبائع وليس في الدعوى كثر
 به لانه على حجة انما اذا يكره لزم العيب لانه حقه فيه **قال** ومن اشترى
 عبدا فادعى عيبا فاقام بحلف البائع حقه يقيم المشتري بينة انما بقصد
 والمادة الخلف على انه لم يأت بقصد لانه القول وان كان قد له
 ولكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب في يد المشتري ومعرفة

وكذا في البيع فبعضه الشراء ثم يبيع الرجوع وان اكل بعض الطعام
 لم يعلم بالبيع فكل اكله عند حصة لان الطعام كثر ولحق فصار
 كبيع البعض ومنها انه يرجع بقصان العيب في كل واحد منهما
 بل لان بعضه الشراء وهذا اشترى شيئا او طمعا او قفا او خبالا
 او جونا ففسد فوجده فاسدا فان لم ينفع به رجع بالثمن كله لانه ليس
 بحال فكل البيع باطلا ولا يغيره الجوز صلاح فشرع على اقله لا يبيعه
 باعنا من القبيح وان كان ينفع به مع فساد لم يردده لان الكسحيب
 حادث وكذا يرجع بقصان العيب في كل واحد منهما فلو اشترى
 برذلات الكسحيب ففسد فاسد على الكسحيب فلو اشترى فلو فسد
 كما اذا كان ثوبا ففسد ولو وجد البعض فاسدا وهو قبل جازا لبيع
 لا يخلو عن قبل فاسد والعلم بالاجل على الجوز عادة كالاجل في الشراء
 في الحانة وان كان الفاسد كبرا لا يجوز ويرجع بكل الثمن لانه جمع بين المادى
 غير فصار كالجمع بين اثنين وعبد **قال** ومن باع عبدا فباعه المشتري
 عليه بعثات قبل بعثه الفاضل باقراره بينة او باقراره بينة لانه قد
 على باعه لانه قد من الاصل فبعض البيع كان لم يكن غايه الامر ان يكره
 العيب لانه صار مكذبا شرعا باعضا وبغير العضا بالافضل ان كان
 الاقرار فثبت بالبينة وعلى خلاف الوكيل بالبيع اذا رزق عليه بعيب بالبينة

بما لا يتصور في غيره من الصفات
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج

بما لا يتصور في غيره من الصفات
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج

بما لا يتصور في غيره من الصفات
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج

الصفات
المعقولة
المعقولة

بما لا يتصور في غيره من الصفات
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج

بما لا يتصور في غيره من الصفات
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج

بما لا يتصور في غيره من الصفات
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج
فان الصفات لا تكون في الذات
بل هي في الخارج كقولنا
هذا كذا في الخارج

الصفات
المعقولة
المعقولة

وصار

باب الحروف

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه

في العرف والحق المعقد واستطاع حله من جهة السلطنة وذلك بالبرهان الموجود

باب في البيع القاسد

اذا كانت احدى العيوب في او كلاهما محرما فالبيع فاسد كما يبيع بالمسبة والدم
والخبر والخمر وكذا اذا كان غير محمول كالحرف فالف في نفسه من فصول
غيرها وفيما تفصيل بينهما ان شاء الله تعالى فنقول البيع بالمسبة والدم باطل
وكذا بالخمر لا لعدم ركوب البيع وهو مبادلة المال بالمال فان عند الاشهاد
لا بعد ما لا عند احد والبيع بالخمر والخبر فاسد لوجود حقيقة البيع وهو
مبادلة المال بالمال فانه ما عند البعض والباطل لا يقيد بمكنا النص ولو
هلك المبيع في يد المشتري فيه يكون اما ان يرد بعض المشايخ لان العقد غير معتبر
بقبض القبض باذن المالك عند البعض يكون مضمنا لانه لا يكون اذ حاله
من القبض على سبب المشل وفيه الغش وفيه الاقل فذلك حسمه وانما
فوطعنا كما في بيع ام الولد والمدبر على ما بينته ان شاء الله تعالى والقاسد
المالك عند اتصال القبض ويكون البيع مضمنا ليد المشتري فيه وفي خلاف
الشافعي وسنبيته بعد جات شاء الله تعالى وكذا يبيع المسبة والدم والخمر باطل
لانها ليست اموالا فلا يكون محل للبيع وانما يبيع الخمر والخبر ان كان قويا بالدين
كالنكاح فالبيع باطل وان كان قويا بالعبث فالبيع فاسد حتى يملك ما
يقابله وان كان لا يملك عين الخمر والخبر وجبه العرف ان الخمر مال

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه

وكذا

وكذا الخبر والدم من اهل الذمة الا انه غير منقوض لما ان الشرع امر باجتنابه

ومترك عن ائمة ونحو ذلك فلهذا بالقبض منقوضا اعلا له وهذا لانه في اشهرها

بالدوام فالدم لهم غير منقوض لكونها وسيلة لما ايجب في الذمة والما المنقوض

الخمر فسقط النقص اصلا بخلاف ما اذا اشترى الثوب بالخمر لان مشتري الثوب

انما يقصد تلك الثوب بالخمر وفيه اعلا للثوب دون الخمر في كل حال

في تلك الثوب لا في حق نفس الخمر ففسدت التسمية وجرت في الثوب

الخمر وكذا اذا باع الخمر بالثوب لانه يعتبر بخر الثوب بالخمر لكونه معاينة

قال ويبيع ام الولد والمدبر والمكاتب فاسد ومعناه باطل لان حقا

العنف قد ثبت لام الولد لفقاه عم اعنتها ولدها وسبب اخره انفق

في حق المدبر بحال لبطان الاصل بعد الموت والمكاتب مستحق بذكر على

نفسه لانه في حق المولى ولو ثبت الملك بالبيع لبط ذلك كله فله يجوز

وان رضى المكاتب فغيره وان كان ولا ظهر الجوار والمراد المدبر المطلق في

المقيد وفي المطلق خلاف الشافعي واسه وقد ذكر في العناق وان ما انت

ام الولد والمدبر في يد المشتري فلا ضمان عليه عند حسمه ولا اعلنت

وهو رواية على طه ما انه مقيض بجهته البيع فيكون مضمونا عليه كسائر الاموال

وهذا لان المدبر وام الولد يدرخلان تحت البيع في يملك ما يقيم البهائم

البيع بخلاف المكاتب لانه في يد نفسه فلا يمتنع في حق القبض وهذا الضمان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه
فان كان المبيع باطلا فليس له ان يكون
موضوعا للقبض والبيع فلو كان
موضوعا لكان باطلا لا يمتنع عليه

وله ان جهة البيع انما تكون بحقيقة العمل بقدر الحقيقة وبما لا يتعدان
حقيقة البيع فصار الكتاب وليس بخرصه في البيع في حق انفسهما وانما ذلك
لأن كل واحد منهما لم يصر بحال المشتري لا بدخل وكم عطفه بانفردا وانا
ثبت حكم الدخول بمقتضى البيع كذا **قال** ولا يجوز بيع المتكبر قبل ان يخطا
لانه باع ما لم يملكه ولا في حقيقة اذا كان لا يوجد لا يصير لانه غير مملوك
السلام ومقتضى اذا اخذ ثم الفاء في او لو كان يؤخذ من غير حيلة جار
انما في الحقيقة في ما ياتى بها ولم يصدق عليها المدخل لعدم الملك **قال**
ولا بيع الطير في الهواء لانه غير مملوك قبل الاخذ ولو ارسل من بين فغير
مقدور على البيع ولا بيع المحمل والشاح لانه ليس عليه سلام عن بيع المحمل قبل
الحمله ولان فيه غمرا **قال** ولا القين في الغرة للفرق فمساها انتفاع في
الغرة ما يكون مستورا للعاين
لانه يتنازع في كيفية الحبل وربما يزداد في خبطة المبيع بغيره **قال** والقول
على ظاهر الغنم لانه من او صافي الجوارح ولانه يثبت من اسفل في خبطة المبيع
بغيره بخلاف القوام لا خائز من اعلاه وخلاف الفصيل لانه يترك فلوله جارية
والقط في الصوف متعقبة فيبيع التنازع في موضع القطع ونقطة ان
النعم نهر عن بيع الصوف على ظاهر الغنم وعن لبن في ضرع وعن لبن النعم
وصحبه عاكب يوسف **قال** في هذا الصوف حيث جاز بيعه فيما يروى
ال وجذع في سقفه وذلاح من ثوب ذكره القطع او لم يذكر لانه لا يمكن
الوقوف معن

لا حاجة الى التفسير وانما اذا لم يفتقر الى التفسير
 مع ان لا حاجة الى التفسير كما هو في التفسير

تسليمه لا يتصور بخلافه **قال** اذا باع عشرة دراهم من نعتين فقه لا لا يبيع
 في بعضها ولو لم يكن معتقلا لجوز لما ذكرناه والجماع ايضا ولو فسخ
 البائع الذليل او فسخ الاجزاء قبل ان يبيع المشتري يعود صحيحا لان النسيئة
 بخلافه اذا باع النوى في الثمر والبذرة في البطح حيث لا يكون صحيحا وان شتمها
 واخرج البائع لان في وجودها احتمالات اجزاء فعيين موجود **قال** وضوء
 الفاض وهو ما يخرج من القصد بضرب الشبكة من لا يشعير ولا في غير ذلك
قال ويبع المزابنة وهو بيع الثمر على النخل بتمجود مثل كبله جرسا لانه
 على المسلم نهى عن المزابنة والمخاطلة والمزابنة ما ذكرناه والمخاطلة بيع الخطأ
 في سبيلها مثل كبلها جرسا ولا يباع مكبله بمكبل من جنسه فلا يجوز بطريق
 الخص كالموكانا موضوع على الارض وكذا الغنم بالزبيب على هذا **قال** والشاة
 يجوز فسادون غنم او سواها من نهى عن المزابنة ويخص في العربا وهو
 ان تباع بخرصا ثم يفسدون غنم او سواها **قال** العربة العطية
 لغنى ونا وبله ان يبيع المعرك له ما على النخل من المعرك بتمجود وهو
 بيع حمار الان لم يملكه فيكون بتمجود **قال** ولا يجوز البيع بالقاء المحرف
 الملامسة والمناينة وهذه بيوع كانت في جاهلية ومروان بن راقص الرطلة
 على سلعة اى يشا ومروان فاذا لمساها المشتري وبيدها البائع او فسخ المشتري
 عليها حصة لزم البيع **قال** لا يبيع الملامسة والثاني المناينة والثالث القاء الحجر
 فليعلم البيع
 فاعلم البائع

وقد انبسط
 وحول العزلة وسأله
 وبعين من نفسه
 وظاهر من هذا
 فأنشأ عن الحزن
 لم يصرفه
 يعطينا
 وكنون
 الوصف
 عن السكينة
 وبها

وذكر في السطر "وصدق الله
البحر والسموات بما في ذلك
السموات والارض وما فيهن
ومن ذلك ما في السموات

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الوقت ولا المكان ولا الموضع
ولا المنة ولا المنة ولا المنة

وقد علم من سبب الملازمة والمنازعة ولا تفي بغيرها بالحق **قال**
ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين بثمانية المبيع ولو قال ما بالحق ان باخذ
انما شاء بجان البيع استحقاق وقد ذكره بقوله **قال** ولا يجوز بيع المراء
ولا اجازة كما في هذا الكلام انما البيع فلا يرد على ما يملكه لا شرعا لا الناس
فيم بالحدث وان الاجازة فلا يملكها غوث على استهلاك عين مبيع ولو عطف
على استهلاك عين مملوك بان استاجر بغيره بشرط المباح لا يجوز فهذا اولى
ولا يجوز بيع النخل وما عطف عليه يوسف وقال لم يجوز اذا كان محزرا
وهو قول الشافعي لانه جوارك منتفع به حفيظه وشرقا فيجوز بيعه وان كان
لا يملكه كالبغلة والحمارة والحصان من الهوام فلا يجوز بيعه كما لا يبرق
لاستغناء بما يجز منه لا يملكه فلا يكون منتفعا به قبل اخرجه من ثوبه
كقولنا قد حصل بما فيه من النخل يجوز نقاله كذا ذكر الكوفي ولا يجوز
بيع دونه الفرض عند الحنفية لانه من الهوام وعندنا يوسف فانه يجوز اذا
ظهر فيه الفرق بينه وبين غيره من الهوام كونه منتفعا به ويجوز
بيع يمينه عندنا حنفية وعندنا يجوز مكان الضرورة وقبل يوسف في العادة
حسنة كذا دونه وانما اذا علم عدها وامكن تسليمها جازا لبيع لانه
مال مقدور للتسليم ولا يجوز بيع الابن لانه عم عنه ولانه لا يملكه
الان يبيع من رجل يزعم انه عند لانه المنة عنه بيع ابني مطلق ومكان

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الوقت ولا المكان ولا الموضع
ولا المنة ولا المنة ولا المنة

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الوقت ولا المكان ولا الموضع
ولا المنة ولا المنة ولا المنة

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الوقت ولا المكان ولا الموضع
ولا المنة ولا المنة ولا المنة

ابقائه حتى المتعاقدين وهو ما بين حق المشتري ولانه اذا كان عند المشتري
انتقل العجز عن التسليم من المانع ثم لا يصير فابناء بيع العقد اذا كان في يده
كان استهلا لانه اما ان يملكه وفضل الامانة لا يوجب عن فضل البيع ولو كان
لم يشهد بيمينك بغير فابناء لانه فضل غصب ولو قال من عند فلان فبعض
منه لا يجوز لانه آبق حتى المتعاقدين ولا يملكه لا يملكه على تسليم ولو كان
ثم عاد من الامان لا يملكه ذلك العقد لانه وقع باطل لا يملكه المصلحة ليس الطبر
في النواة وعن الحنفية انهم العقد لم يفسخ لانه العقد انعقد لقيام المصلحة
والمالع قد انزعج وميل العجز عن التسليم كما اذا اذن بعد البيع وهكذا ولو عطف
ولا بيع لبن احرأه في قدمه وقال الشافعي يجوز بيعه لانه مشروب طاهر
ولما انجز الاكدم وهو صحيح اجزائه مكرم مصونة عن الابتدال بالبيع
ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن احمق ولا مة وعن ابن يوسف انه يجوز بيع لبن
الامة لانه يجوز ايراد العقد على نفسها فكذلك اجزائها فلهذا الرق قد حل نفسها
فامساك اللبن فلا يرق فيه لانه يخفض يحل الغنم التي من صدره وميل احمق ولا يصح
واللبن **قال** ولا يبيع شعرا كثر ولا يبيع العيون فلا يجوز بيعه اهانة له
ويجوز الاستغناء به للحد في الضرورة فان ذلك العمل لا شافي بدونه ولو وجد
مبايع الاصل فلا ضرر ولا يبيع ولو وقع في الماء الغنم افسد عند يوسف
وعند محمد لا يفسد لان اطلاق الاستغناء به دليل طهارته ولا يفسد لان اوله

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الوقت ولا المكان ولا الموضع
ولا المنة ولا المنة ولا المنة

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الوقت ولا المكان ولا الموضع
ولا المنة ولا المنة ولا المنة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

المجلد الثاني من الطبعة الأولى
محرران محمد علي

بالحمد
نعم
بعض

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

بدرج مختلف مع اتحاد الاصل

من اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره

قال ومن اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
فيلتزم المثل في حقه من البيع انما هو الشايع فيكون لان الملك
ثم يبايع بالقبض فله ان يبيعه من البيع وغيره سواء وصار كالمالك في كل الحق
الاول او لا يراى او بالعرض **قال** في بيعه كذا الملة وقد باعته
بسمه لا بعد ما اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
بن اشترى انما يملك حقه وجماعه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يملك
لم يدخل في حقه فاذا ارسل اليه المبيع ووفى المفاضه بقوله فضل
فسمانه وذلك بلا عيب من قبله فاذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر
عند المفاضه **قال** ومن اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
من البيع فيكون يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
ويطلق الاخرى لانه لا يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
فيكون مشري الاخرى باقل مما باع وهو فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى
لا صاحبها ولا يبيع المالك لانه ضعيف في ملكه لا يكون بغيره ولا يملكه
باعه بسمه الربوا لانه لا يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
فلا يبيع الى غيرها **قال** ومن اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره

عنه مكان كل طرف فسمي رطلا فهو فاسد وان اشترى على ان يطره عنه متفاده
بوزن الطرف جان لان الشرط الاول لا ينفذه العقد والثاني ينفذه فيستلزم
وزن الطرف
ان يطره عنه مكان
كل طرف فسمي رطلا
فهو فاسد وان اشترى
على ان يطره عنه
متفاده

من اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
فيلتزم المثل في حقه من البيع انما هو الشايع فيكون لان الملك
ثم يبايع بالقبض فله ان يبيعه من البيع وغيره سواء وصار كالمالك في كل الحق
الاول او لا يراى او بالعرض

من اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
فيلتزم المثل في حقه من البيع انما هو الشايع فيكون لان الملك
ثم يبايع بالقبض فله ان يبيعه من البيع وغيره سواء وصار كالمالك في كل الحق
الاول او لا يراى او بالعرض

قال ومن اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
فيلتزم المثل في حقه من البيع انما هو الشايع فيكون لان الملك
ثم يبايع بالقبض فله ان يبيعه من البيع وغيره سواء وصار كالمالك في كل الحق
الاول او لا يراى او بالعرض **قال** في بيعه كذا الملة وقد باعته
بسمه لا بعد ما اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
بن اشترى انما يملك حقه وجماعه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يملك
لم يدخل في حقه فاذا ارسل اليه المبيع ووفى المفاضه بقوله فضل
فسمانه وذلك بلا عيب من قبله فاذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر
عند المفاضه **قال** ومن اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
من البيع فيكون يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
ويطلق الاخرى لانه لا يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
فيكون مشري الاخرى باقل مما باع وهو فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى
لا صاحبها ولا يبيع المالك لانه ضعيف في ملكه لا يكون بغيره ولا يملكه
باعه بسمه الربوا لانه لا يملكه من حقه او يملكه من غيره فله ان يبيعه بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره
فلا يبيع الى غيرها **قال** ومن اشترى بغيره ما يملكه من حقه او يملكه من غيره

عنه مكان كل طرف فسمي رطلا فهو فاسد وان اشترى على ان يطره عنه متفاده
بوزن الطرف جان لان الشرط الاول لا ينفذه العقد والثاني ينفذه فيستلزم
وزن الطرف
ان يطره عنه مكان
كل طرف فسمي رطلا
فهو فاسد وان اشترى
على ان يطره عنه
متفاده



لو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً
ولو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً

نفع يبيع المزارع بغيره العقد من مفسود لأن يكون مفسوداً لأن العرف
فأرض على القاسم ولو كان لا يفتضيه العقد ولا منفعته فيه لأجل العرف
هو الظاهر من المذهب كشرط أن لا يبيع المشتري إلا ما يبيع له العقد
المطالب فلا يورثه ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه
لا يفتضيه العقد لأن فضيلة الأطلاق في الصرف والتخمس لا يورثه
حكما والشرط يقتضيه ذلك وفيه منفعته للعقد عليه والشرط يقتضيه
أن كان يحال في العتق وبغيره على بيع العبد شجرة فالحق عليه ما ذكرناه
ونفسير البيع شجرة أن يباع من يعلم أنه يعتق لا أن يشترط فيه قبل عتقه
المشتري بعد ما اشتراه بشرط العتق صح البيع بحسب عليه الثمن عند الاستحسان
وقال ينفق فاسداً حتى يبيعه الغنم لأن البيع فاسد فلا يتقبل ثمنه
كما إذا تلف بوجاهة فوجاهة شرط العتق من حيث ذاته لا بلان العقد
على ما ذكرناه ولكن من حيث حكمه لا من حيث الشيء بالثمن لا يتقرر
وهذا لأن العتق الرجوع بفساد الجب فإذ تلف بوجاهة لم يفتق المصلحة
فتقرر العتق وإذا وجد العتق تحققت المصلحة ونفدت جانب الجاهل فكل حال
قبل ذلك موقفاً **قال** وكذلك لو باع عبد على أن يشتريه المالك ثم سلا
أو دأرا على أن يسكنها المالك مدة معلومة أو على أن يفرقه المشتري **قال** ما
على أن يهدى له هدية لأنه شرط لا يفتضيه العقد وفيه منفعته لأجل المنفعة

لو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً
ولو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً

لو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً
ولو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً

لو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً
ولو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً

ولأنه على السلام من بيع وسلف ولأنه لو كانت الخدم والسكنى
بما يلزمه شيء من الثمن يكون اجازة في بيع ولو كانت لا يباع بها يكون
اجازة في بيع وقد روي عن صفين في صفين **قال** ومن يباع
عبدًا على أن لا يسلمها إلى رأس الشهر فالباع في سداد لأن لأجل البيع
المعبرين باطل فكل شرط فاسد وهذا لأن لأجل شرطه من ثمنه فيلزم
بالدفع دون الاعيان **قال** ومن اشترى جارية الأحماء ففسد
البيع والأصل أن ما لا يصح إفراغ بالعد لا يصح استثناء من العقد
والجمل من هذا القبيل وهذا لأنه ينزل في الطرف الجوان لأن الصلابة
خلفه وبيع الأصل يشاؤه في الاستثناء يكون على خلاف المصالح فكل
يصح تبصير شرطًا فاسدًا والبيع يبطل به والكفاية والإجازة في
الرهن بمنزلة البيع لأنها تبطل بالشرط الفاسد غير أن المفسد
في الكفاية ما يمكن في صلب العقد منها والرهنة والصدقة والنجاة
والفعل والصلح عن دم العمد لا يبطل باستثناء الحمل بل يبطل الاستثناء
لأن هذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد وكذا الوصية
لا تبطل به لكن يصح الاستثناء حتى يكون الحمل ميراثًا وإجازة وصية
لأن الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف ما
إذا استثنى ضمنها لأن الميراث لا يجري فيها ومن اشترى ثوبًا على

لو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً
ولو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً

لو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً
ولو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً

لو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً
ولو كان البيع مفسوداً لكان العقد باطلاً
ولو كان العقد باطلاً لكان البيع مفسوداً

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
 श्रीकृष्णाय नमः
 श्रीगुरुभ्यो नमः
 श्रीगणेशाय नमः
 श्रीविष्णवे नमः
 श्रीशिवाय नमः
 श्रीब्रह्माय नमः
 श्रीमहेश्वराय नमः
 श्रीमहामातृभ्यो नमः
 श्रीमहामातृभ्यो नमः
 श्रीमहामातृभ्यो नमः

Handwritten text in Tamil script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

Handwritten notes in Hebrew script, likely a continuation of the manuscript's content.

مجلس العبد المذنب
محمد بن عبد الله

وین
سید از لای
صفحه فضا
تحت فضا
اجرای
الاصول
وین المصداق

2.

40

فيه منقول بمنزلة الكفالة والحكمة لا اشتراط في اصل العقد لانه يطل الشرط
الفاسد ولو باع الى هذه الاجال ثم نرضيا باسقاط الاجل قبل ان ياحد
الناس والعهاد والدباس وقبل فداوم الحاج تجازا البيع وقاله في المحرر
لا نه وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا وصار كاسقاط الاجل في الكفا الى اجل
ولما كان الفاسد للنازعة وقد ارتفع قبل نقره وعنده الجهالة بشرط

ثم اسقطا الدين الزايد لان الفسادة صلب العبد وخال في المكمل الى
اصلا منه منعه وهو عبد غير عبد المكمل هو قوله في الكتاب **نراضا** خروجه
في فافالان من له الاجل يستبد باسقاطه لانه خالص حنة **فان** ومن
بين حرو عبد او شاة ذكبة ومينه بطل البيع فيها ومثل العبد المحسنة
وما لا يملك ويحدها ستي لكل واحد شتا جان في العبد والشاة فان جمع

بين عبد ومذبر أو بين عبد وعبد غيره مع البيع في العبد بحسنه من المذبر
الثالث في ان يفرقه الله عن العبد المبيع فيها ومثروك المضمون عاملا كالسنة
المكاتب وانما هو الذي لم يذبر له الاعتبار بالفصل الاول اذ سلمية البيع مستقيمة
بالاضافة الى الكل ولهما ان الفساح بقدر المفسد فلا يبعد عن الفتن
كل جمع بين الاجنبية واخنة في النكاح بخلاف ما اذا لم يستعمل من كل واحد
لانه محرم ولا اجنبية وموافقا لغيره الفصل الرابع ان لا يدخل

انه لما جمع اليهم منها في الايام
 ثم لما اقبلوا في لاقى بدينار
 واكثر من خمسة لا بد من ذلك
 فكانت جاعلة فيروز الحنفية
 ثم لما اقبلوا على الحنفية
 وحدثوا في القصر والركبة
 بضمير بالاسم والاسم
 لانه لو كان في القصر
 فليس من القصر والاسم
 فليس من القصر والاسم

بدر بنحو ان محو الصدق من النص الى لا يصدق فيه
كالمازير فيقول انه يصدق القاطع قلنا حرفه
منصوص عليه او المصاحف لا يحلها حرفه
مورد الشرح ولا يغير خلافه و
لا يصدق بالافعال لا من

تية البيع في المذبح والمكاشاة في المذبح
من حق العنق وقد جعل في ذلك تركها
لغير العنق الفوق فيفسد العقد
كله كما لو جمع بين خمر وعيد كان

وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْتُونَ زَكَاةً وَيَسْتَفْتُونَ

عن العبد المذنب ليس بمال والبيع صفته واحد فكان النبوة

أخذ شرباً للمسيح في العبد. وذلك شرطاً فاسداً بخلاف النخاع لأنه لا يبطل

بالشروط القاسية **واما البيع** فمؤلف وقد دخلوا في العقد

لقبها الملبية وهذا بقدره عبد الحبر باجازه وفيه المحاليل برضا في

الأصح والله أعلم بفضله العاقبة وكذا أنه لم يولد عبد الله حبيباً ولا يوسف

لا ان المال كالحق المسمى و هو لا ينفصل عن الحق المسمى و هو لا ينفصل عن الحق المسمى و هو لا ينفصل عن الحق المسمى

فان ملأ السرايا في اقصاها اذ استقر عبد الله وفضلنا احدهما قبل الفيل

لا يشترط ان يكون في كل واحد من هذه الاشياء

كاذباً من الشئ الباطل والباطل من الشئ الباطل والباطل من الشئ الباطل

كل واحد منهما ما (ملك المسوقة له) من هذا غنم

فقط لأن محظوظ فلا شأنا له في المال والآن الذي نكتبه له غنية

للقضاء وطحا لا ينفذ فيه النفق وصار كما اذا باع بملت او باع

بالله ايم ولسان ركن ايم صدر من اهل مضاف الى محله فوج

القول بانقضاء ولا خفاء في الاهلية والمحلية وركنة مبادلة المال بالمال

وفي الكلام واليه يفر الشرع وعنده لا انقضاء التصور فنفسه

مشروع وبه ثلثه نية الملك انما المحظور وما يحاويه كانه اليوم وفي التذات

عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن علي بن عبد الله عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده

عن ابن عباس

الفاصل

[illegible]

وَالْمَا بَنِيَتْ الْمَلِكُ فَبِالْفَيْضُ كِبَالًا بَرْدًا وَنَقْدًا فِي الْفَيْضِ الْمَجَارِ لِأَذْهَبُوا

واجب الرقيم بالاستسداد فبالامتناع عن المطالبة ولو ان السبيل

ضعف لمكان أفرادنا بالسبع فيسندوا اعتضاده بالقبض في أقاد الحكم

ببئر الهبة والمبنة السالك فانعدم الركن ولو كان الحجر ممتدا

خَرَجْنَاهُ وَشَيْءَ آخِرَاتِهِ فِي الْخَيْرِ الْوَاجِبُ مِنَ الْبَيْعَةِ وَهُوَ نَصْرُهُ فَنَالَهُ مَنَاتُ

ثم شرطان يكون الفقيف باذن الباع وهو الفاعل لا انه يفتى به لانه
من الرواية

كما اذنبوا في مجلس العقد بفتح اسما من العجج لان البيع سلبه

منه على البعض فاذا انقضت جفرت له بيل الامراء ولم يبق له ملك

السابق ولئن افعلنا ما بهتت على جنودنا معجبا

بِالْمَالِ فَتُخَذَّ عَلَى السَّيِّمِ مَالُ السَّنَةِ وَالْأَمْرُ وَالرَّجْعُ وَالسَّيِّمُ مِمَّنْ نَفَا الثَّمَنُ

وقوله لنزمت فتمت في دروات القلم فاما ذوات الامثال يلزم المثال

مضوية بنفسه بالقبض فتأبى القضيبة وهذا الالة المثل صوته ومعنى

أعد من المثل معني **قال** وللق واحد من المتعافدين نسخة

رفعاً للفساد وهذا قبل القبض ظاهر لأنه لم يبدحكم فيكون الفسخ امتناعاً

فمنه وكذا بعد القبض اذا كانت الفسادي في أصل العقد لم تكن ولو كان الفساد

لشروط زيد فلمن له الشرط ذكره وكون من عليه ليقف الحقة لانهم

بازن نامه ای به
بهرار

3

فانظر الى الامور

عن علي بن الحسين

100

وَأَمَّا مَا فِي عَمَارَةِ الْأَرْضِ فَلَا يَذَّكَّرُ عَنْهُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ

وَأَنْ تَقْرَأَ الْإِنْشَاءَ مِنَ الْحَقِّ
لَا يَجْعَلُ قَسَمًا لَئِنْ
وَأَنْ تَقْرَأَ الْإِنْشَاءَ مِنَ الْحَقِّ
لَا يَجْعَلُ قَسَمًا لَئِنْ

[illegible]

لا يملك كان عفو بغيره

اعلام حق
المعروفه

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

بمحقق المرافعة حتى من له الشرط **والله** فان باع المشتري بغيره
لانه ملكه بالقبض فله التصرف فيه وسقط حق الاسترداد لغيره
حق العبد بالبيع ونقص الاقل لغيره وحق العبد بغيره **والله**
ولان الاقل مشروعي باصله دون وصفه والشك مشروعي باصله
وصفه فلا يعارضه بغير الوصف ولانه حصل بسلطه من جهة
البائع بخلاف تصرف المشتري بالدار المشفوعة لان كل واحد منهما
حق العبد ومسلوبان في المشروعية وما حصل بسلطه من جهة
الشفيع على المشتري **والله** ومن اشترى عبدا بغير قبضة
ولم يصفه او باع او وحب وسلم فهو جائز وعليه الغنية لما ذكرنا انه
ملكه بالقبض فينفذ تصرفه وبالاغناف قد ملكه قبله الغنية
وبالبيع والجهة انقطع الاسترداد على ما مر والكتابة والرهن نظير البيع
لانها لانها انما يعود حق الاسترداد بغير المكتاب وفك الرهن
لغيره **والله** وبهذا بخلاف الاجارة لانها تنفذ بالاعتذار ورفع العقار
عنه ولو لاها تنفذ بشا فشيئا قبله الرهن امتناعا **والله** لبيع
في البيع الفاسد باخذ المبيع حتى يرد الثمن لان المبيع مقابل له بمصر
مقابل سببه كالرهن وان مات البائع فالمشتري احق به حتى يستوفي الثمن
لانه يقدم عليه في جونه فكذلك ورثته وغيره انه بعد وفاته كالرهن

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

ان كان دراهم الثمن فاعمة باخذها بعينها لانها شغين في البيع الفاسد
ومو لا يبيع لانه يفسد له الغصب وان كانت مسجلة اخذها بائنا **والله**
ومن باع دارا يباعا فاسدا فاشا على المشتري فعليه قيمتها عند البيع
رواه يعقوب بن عبد الله في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال **والله**
وهو كمن يبيع بغيره في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال **والله**
ان حق الشفيع اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه الى القضاة ويبطل
بالمناخلة بخلافه حتى البائع ثم اضعف العقبين لا يبطل بالبناء فاقوا بما
اورد **والله** ان البناء والرهن مما يقصد به الدوام وقد حصل بسلطه
من جهة البائع فينقطع به حق الاسترداد كما يبيع بخلافه حتى الشفيع لانه
لم يوجد منه السلبه ولهذا لا يبطل به البيع المشتري ويبطل ببناءه
شك يعقوب بن عبد الله في الجامع الصغير وقد نقى محمد بن الاخلاق
في كتاب الشفعة فان حق الشفعة مبني على انقطاع حق البائع بالبناء وبقوة
على الاخلال في ومن اشترى جارية شرية فاسدا ونافضا فباعها ورجع فيها
نصديق بالبيع وبطيب البائع ما راجع في الثمن والغرفان الجارية مما بيعت
فيشترى العبد كما فيتمكك احدث في البيع والدرهم لا ينعقدان في
العقود لم يتعلق العقدان بعينها فلم يتمكك احدث في البيع والدرهم لا ينعقدان في
وهذا في احدث الذي سببه فساد الملك اما احدث لعدم الملك عند البيع

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع عند اذ كان الجعده قال المذبحا وذا البيع
في اخلال الواجب السعي بعض الوجوه في ذلك ان الاوقات المعتبرة في
كان الصلوة قال كل ذلك يمكن لما ذكرناه ولا يفتد به البيع لان الصلوة
الحق خارج عن ذلك لا يوجب العقد ولا يشرط الصحة قال ولا باس
بيع من يزيد ونقص ما ذكرناه وقد عرفت ان البيع باع فذلك وحاشا
بيع من يزيد ولا يبيع الفلأ واما حجة ما سئله من ملك ملك
صغير اصد ما ذورهم محرم من الاخر لم يفرق بينهما كذلك ان كان اصدما
كبير الاصل فيه فوله على السلام من فرق بين والد له ولدا فرق بينه وبين
أخته يوم القباة ووجب ووجب على من يملكه ولم يملكه غلامين اخرين
صغيرين ثم قال ما فعل الغلامان فقال بعد اذ هما فقال على السلام اذكر
أدرك ويزوي اردد اردد ولان الصغير يمتدح بالنسب بالصغير
بالكبر والكبر يمتدح به فكان يبيع احدهما فطع الاستيناس والتمنع
من النعمان وفيه ترك المرح على الصغار وقد اورد عليه ثم المتع
معلول بالقرابة المحترمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب
غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان في جازا الشرف بينهما لان النص
ورد بخلاف القياس فيقتصر على مورد ولا بد من اجتماعهما في ملكها
ذكرنا في لو كان احدا الصغيرين له والاخر لغير لا باس ببيع واحد منهما

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع
في البيع
في البيع

في البيع لا يشترط ان يكون
البيع في وقت واحد بل
في وقت واحد او في وقتين
او في وقتين او في وقتين
او في وقتين او في وقتين

ولو كان التفرق بين مستحقين ما يوجب له كدفع احد ما لاجل اياه وبيعته
بالدين ورفقه بالعيب لان المشتري لم يدفع الثمن وعن غيره لا يلزم
قال فان فرق كره له ذلك وجاز العقل وشرطه لا يجوز في فرائده
الى لا ويجوز في غير ما هو عليه في جميع ذلك ما لا ينافي الاصل
بالادراك والرد لا يكون الا في البيع القاسد وهو ان يركن البيع صلا
من اصله مضافا الى محله وانما كذا في المحل بما ورد في كراهه الاستيلاء
فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفرق بينهما لانه ليس في معنى ما ورد به النقص
فدفع ان التفرق في مارية وسهرين وكانا امنين اخبر

الاقالة الاقالة جارية في البيع بمثل المثل
لفعله عم من اقال نادى ببعثته اقالا ثلثه عشره يوم القيامه ولان العقد
فيها فملك ان يرفع دفعها لاجلها فان شرط اكثر منه او اقل فالشرط باطل
في مثل المثل الا في الاصل ان الاقالة في حق المتعاقدين ببيع جديد
لا في غيرهما الا ان لا يكون جعله فسخا فيبطل وعندها في حقه في حق
البيع لو سلف بانه هو بيع الا ان لا يكون جعله بيعا فيجعل فسخا الا ان لا

يكون جعله فسخا فيبطل وعندها في حقه في حق المتعاقدين ببيع جديد
لا في غيرهما الا ان لا يكون جعله فسخا فيبطل وعندها في حقه في حق
البيع لو سلف بانه هو بيع الا ان لا يكون جعله بيعا فيجعل فسخا الا ان لا
يكون جعله فسخا فيبطل وعندها في حقه في حق المتعاقدين ببيع جديد
لا في غيرهما الا ان لا يكون جعله فسخا فيبطل وعندها في حقه في حق
البيع لو سلف بانه هو بيع الا ان لا يكون جعله بيعا فيجعل فسخا الا ان لا

في البيع لا يشترط ان يكون
البيع في وقت واحد بل
في وقت واحد او في وقتين
او في وقتين او في وقتين
او في وقتين او في وقتين

في البيع لا يشترط ان يكون
البيع في وقت واحد بل
في وقت واحد او في وقتين
او في وقتين او في وقتين
او في وقتين او في وقتين

وهو البيع الا ان يشترط ان يكون
البيع في وقت واحد بل
في وقت واحد او في وقتين
او في وقتين او في وقتين
او في وقتين او في وقتين

في البيع لا يشترط ان يكون
البيع في وقت واحد بل
في وقت واحد او في وقتين
او في وقتين او في وقتين
او في وقتين او في وقتين

في البيع لا يشترط ان يكون
البيع في وقت واحد بل
في وقت واحد او في وقتين
او في وقتين او في وقتين
او في وقتين او في وقتين

10

هذا هو الأصل في البيع
والشبهة في البيع
والشبهة في البيع

منه هو باقية كوصف السلعة فيغير بقوته ولا بد من وصفه
لاصله فيكون له من البيع وطلبا بغيره وقوله وتلك بالظن
او بغيره من البيع على التمسك بالذات ذكركم معلوما فلا بد من التمسك
على الاول وذلك بالخط غير انه يحفظ في التولية قدما كناية من مزايا
المال في المراجعة منه ومن البيع ولا بد من حذره انه لو لم يحفظ في التولية
لا يسلو تولية لانه يزد من البيع الا في غير التصرف فيعتبر الخط
في المراجعة لو لم يحفظ في مزايا وان كانت بتفاوت البيع فلا يغير
التصرف فامكن القول بالتحيز فلو هلك قبل ان يرد او حدث فيه
ما يمنع الفسخ بغيره جميع التمسك بالذات الظاهر لانه يحجز خيار
لا يقابل شي من التمسك كذا في التولية والشروط بخلاف خيار العيب لا يقابل
بمسلم القايه فيسقط ما يقابل عند غيره **قال** ومن اشترى ثوبا باع
ببيع ثم اشتراه فان باعه لم يبعه بغيره عنه كل مخرج كان قبل ذلك فان كان
استغنى في الثمن لم يبعه بغيره وهذا عند الحنفية وقال لا يبيع بغيره
على الثمن لا خير صورته اذا اشتراه بغيره وباعه بخمسة عشر ثم اشتراه
بغيره فانه يبيعه بغيره بخمسة ويغور فام على خمسة عشر
بعشرين وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرين لا يبيعه بغيره اصلا في
عندهما يبيعه بغيره على العشر في الفصلين **قال** ان العقد الثاني
الاستغنى والتمسك

هذا هو الأصل في البيع
والشبهة في البيع
والشبهة في البيع

هذا هو الأصل في البيع
والشبهة في البيع
والشبهة في البيع

عقد منقطع الأحكام عن الاصل فيكون له المراجعة عليه اذا
تخلل ثالث ولا يبيعه بغيره عنه ان يشبهه حصول الرجوع بالعقد
الثالث ثابت لانه يبيعه بغيره بعد ما كان على شرف السفق بالظن و
عيب والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطا ولعل لم يحزم الم
بكمه فيما اخذ بالبيع لشبهة الخطيئة فيصير كأنه اشترى خمسة
وثوبا بعشرة فيطرح خمسة بخلاف ما اذا تخلل ثالث لان الثالث حصل
بغيره **قال** واذا اشترى العبد المأذون له في التجارة ثوبا بعشرين
وعليه دين يحط بدينه فباعه من المولى بخمسة عشر فانه يبيعه بغيره
على عشرة وكذلك اذا كان المولى اشتراه فباعه من العبد لأن في هذا العقد
شبهة العدم لجوازه مع المنفعة فاعبر عنه حكم المراجعة وفي الاعتناء
للاول فيصير كأن العبد اشتراه المولى بعشرة في الفصل الاول وكان
يبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول **قال** وان
كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف اشترى ثوبا بعشرة وباعه
من ربه المال بخمسة عشر فانه يبيعه بغيره مزايا باثني عشر ونصف
لان هذا البيع وان قضى بجوازه عندنا عدم الرجوع خلافا لغيره
مع انه يشترى ماله بالمال لما فيه من استفادته ولا بد من التصرف وهو
مفصول ولا تغادر تباع الفائدة فيه شبهة العدم الا يرى انه وكيل عنه

هذا هو الأصل في البيع
والشبهة في البيع
والشبهة في البيع

الرياضة على الشروط **قال** والنصرف في الجوز قبل القبض جاز لقيام المطلق

ومع الملك وليس فيه غير الا فضل زبا الهلاك لعدم نفسيها يا السبعين خلاف

المبيع **قال** ويجوز للمستكران بزياد البائع في الثمن ويجوز للبائع ان يربطه

المبيع ويجوز ان يحطه الثمن ويسقط الاستحقاق بجميع ذلك فالزيادة واحدة

بالحق باصل العقد عندنا وعند فرو الشافعي لا يضمن على عبارة الامم

بل غنا غنيا رابطة الصلاة ان لا يمكن تفهم الزيادة غنا لانها بصر

عوض ملكه فلا يلحق بأصل العقد وكذا الحق لان كل الحق صار مغايراً بالبيع

المسح فلا يمكن اخراجه فصار راسبداً **قلت** انهما بالخط والزيادة بقية

العقد من وصف مشروع الوصف مشروع ومولود خاصا او راجي

او غدا ولها ولاية الرفق والى ان يكون لها ولاية التغيير وصار كما ذكر

الحمد والثناء بعد العفتم اذ اخرج بلخي باصر لعقدان

يقوم به لا بنفسه بخلاف هذا لانه يبدى له صله لا بعينه

فلا يلبسوا ثياباً ولا يلبسوا ثياباً ولا يلبسوا ثياباً

حكم الخلق في التوبة والمراجعة جوازها على كل حال في كل وقت

2. الخط و في الشفع حتى واحد يابس الخط و اما في الشفع
الرفيع و الشفع

بدون الزيادة بما في الزيادة من ابطال جميع التات

الزيادة لا تفتح بعده لا المبيع على ظاهر الرواية لانه المبيع لم يبيع

في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

روایه فیضیه

1892

والغبار بالمشقوف ومادة الاجازة طيب ان ركن البيع حسد من اهل

مضافا الى محلا ولا ضرر فيه لان العلاقة العقار نادر بخلاف المنقول

والغزو المنهجية غرضها القضاء على العدو كحرب معلومة ببلد لائل

أجوز ولا جازة قبل هذا الخلاف **قال** ومن اشترى مكبلة مكابلة

او موزوناً موازنه فاكلم او ان نه ثم باء لم يكن المشتري منه ان يسع ولا

ان بالخطبة بعد الصلاة والزينة لان النبي عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى

بكرى في الصاعين صاعو الباع وصاعو المشتري لان محمد بن محمد بن علي

المشروط واذكر البلياء والمقصود ما لا يخبر حرام بنبي النحر لعدة بخلاف

ما اذا باعه بمخارفة لان الزيادة له وبخلاف ما اذا باع ثوبا فباعه بمخارفة

الزيادة له اذا الذرع وصف الثوب بخلاف القدر ولا يعتبر كميل البان

فقبل البيع وأن كان يحقق المشتري أنه ليس صانع البائع والمشتري وهو

الشرط ولا يكبل بعد البيع بغيره الشرط لان الكيل من باب التسليم لان

به بغير البيع معلوماً ولا تسليم الا حفرة ولو كاله البائع بعد البيع كخبر

الشري قبل لا يكتفي به نظاها كحديث فانما عشر صاعين والصحيح انه يكتفي به

لأن النبي صار معلوماً بكبير واحد وتحقق معنى التسليم ومحول الحديث الجماع

الصفين على شاطئان شامخة ولو اشترى العبدود عذرا فهو كالمذبح

فما روى عنهما لأنه ليس بالاربعين وكما لم يروى فيما روى عنه لأنه لا يجل

والتاريخ المذكور

مردا العلامه العرفه

الحق في الدنيا والآخرة

[illegible]

...

فذل المدة لانه وصية بالبر والحيطة بالخدمة والسكنى فيلزم
حقا للمري **باب** **الربوا قال الربوا** المحرم
نكاح مكيد او مؤذون بيع يجسه فالعلة الكيل مع الجنس والوزن
مع الجنس **قال** فيما عنه وبقال الفد مع الجنس وهو شمل **الاصل**
فيه الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثل عيشل

تتم ولا بد
وحتى المكان المستقر
الفضل على سائر الأماكن
الشرع عبارة عن فضل مال لا
إعالة عن لا مقابل مال عاب
لا بد

The image shows a page from the Voynich manuscript, featuring two paragraphs of text written in the Voynich script. The script is a complex system of symbols, including circles, lines, and loops, which are arranged in a way that suggests a structured language. The first paragraph is at the top, and the second paragraph is below it, separated by a small gap. The handwriting is consistent throughout the page.

في كتاب الكرامات باب
سبع وعشرون

يد بيد والفضل يوا وعند الاشياء السنة الحظ والشعر والنهر
والمح والذهب والفضة على هذا المثال ويد بيد بين بالرفع
مثل وبالنصب مثلاً ومعنى الاقول بيع النهر ومعنى الثاني بيع النهر
فالجم معلول باجماع الفاعلين لكن العلة عندنا ما ذكرنا وعندنا

الظلم في المطعومات والتمنية في الامانة والحسنه شرط والمسالمة
تخلص للاصل هو الحق عنده لانه نفع على شرطين التفاضل والممانعة
وكذلك مشعر بالحق والخطر كاشرا للشهادة في الشك فبعلل
بعدئنا سب اظهار الخطر والعزة وموالظم لبقاء الانسان به وفي
التمنية لبقاء الاموال التي هي مناط المصالح كما ولا اثر للحسنة في
ذلك فجعله شرطا واحكم فيه مع الشرط وانما انه او جب

المماثلة بشرط أن السمع وهو المقصود يسوقه حقيقة ليس
ميو يبنى عن التقابل وذلك بالمماثل وصيانة لأصول الناس من
النوى ونتميمًا للفتاوى بانصاف التسليم به ثم يلزم عند فوات حرم الربا
والمماثلة بين الشيئين باعتبار الصورة والمعنى والمعايير يسوى
الذات واجنبية يسوى المعنى فيظهر الفضل في ذلك فيتحقق الربا
لان الربا هو الفضل المستحق لاحد العاقدين في المعاوضة الخالي
عن عوض شرطه ولا يعتبر الوصف لانه لا بعد ثفا وناقص فالاولى

[illegible]

(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page)

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page. The text is written in a cursive style and includes a large number '٣٤' (34) at the bottom right.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page, appearing as mirrored script.

في اعتبار سداب اليباعات أو لغيره على السلام جيد على رتبها سواء
 والعم والفتنة من اعظم وجوه المسامحة والسبيل في مثلها الاطلاق
 بالبلغ الوجوه لشدة الاحتياج اليها دون التضييق فيه فلا يعتبر بها
 ذكر اذا ثبت هذا فنقول اذا بيع الكلب او الموزون بجنسه مثلا بمثل جاز
 البيع لوجود شرط الجواز وهو المماثلة في المعيار لا يترك الى ما يروى مكان
 قوله مثلا بمثل كلبا بكنب وفي الذهب بالذهب وزنا بوزن وان نقلا
 لم يكن لتحقيق الربو ولا يجوز بيع الجيد بالردي مما فيه الربو الا مثلا بمثل
 لاهل التفات في الوصف ويجوز بيع الحفنة بالحفنتين والتفاضل
 بالتفاضل لان المساواة بالمعيار ولم يوجد فلم يتحقق الفضل
 ولهذا كان مضمونا بالقيمة عند التلاف وعند التام من العلة من الطعم
 ولا يخلص وهو المساواة بنعيم ومادون نصف صاع فانه حكم الحفنة
 لانه لا تقدر في الشراء بما دون ولو بنا بها مكبلا او موزوننا غير
 نطعم بجنسه متفاضلا كالجص والحد لا يجوز عندنا لوجود العلة
 والجنس وعند بيعه لعدم الطعم والتمية **قال** واذا عدم الوصف
 الجنس والمعنى المضمون اليه حل التفاضل والنساء لعدم العلة المحذرة
 والاصل فيه لا باحد واذا وجد احرى التفاضل والنساء لوجود العلة
 واذا وجد احدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء مثل ان يسلم

في اعتبار سداب اليباعات
 او لغيره على السلام جيد
 على رتبها سواء

في اعتبار سداب اليباعات
 او لغيره على السلام جيد
 على رتبها سواء

في اعتبار سداب اليباعات
 او لغيره على السلام جيد
 على رتبها سواء

في اعتبار سداب اليباعات
 او لغيره على السلام جيد
 على رتبها سواء

في اعتبار سداب اليباعات
 او لغيره على السلام جيد
 على رتبها سواء

هو في كل شيء من جنس واحد او جنس في جنس واحد او جنس في جنس واحد
 النساء باحد ما وثق في الشافعي بوجوه الجنس بالفرادة لا بجم النساء
 لان بالتقديرية وعدمها لا يثبت الاثنية للفضل ويحذف الفضل
 غير مانع في حق يجوز بيع الواحد بالاثنتين فالشبهة الاولى انما
 الربو من وجه نظر الى الفرد او الجنس والتقديرية او جنة فضلا والمالية
 فيتحقق شبهة الربو على ما نعت كالحفنة لا انما اذا سلم التفرقة
 الزعفران ونحوه يجوز وان جمعا بالوزن لا فها لا يتفان في صفه
 الوزن فان الزعفران يوزن بالامنة وهو مضمون يتبع بالنعيق في
 المنقود يوزن بالسنتحات وهو مضمون لا يتبع بالنعيق ولو بلغ
 بالتفوق صوابه وفيه ما صح التصرف فيه قبل الوزن وفي الزعفران
 واشباهه لا يجوز فاذا اختلفا فيه صوة ومعنى وحكام بجمعها الفرد
 من كل وجه فنتر في الشبهة فيه الى شبهة الشبهة وهي غير معينة **قال**
 وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كلبا
 فهو مكبل ابدا وان ترك الناس الكلب فيه مثل الحفنة والشعير والتمر
 الحلو وكل ما نفق على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدا مثل القضا
 والذهب لان النقرا أقوى من العرف والا فوى لا يترك بالاذنية في عالم من علم
 فهو يجوز على عادات الناس لانها دالة وعن ابي يوسف انه يفتي العرف

في اعتبار سداب اليباعات
 او لغيره على السلام جيد
 على رتبها سواء

في اعتبار سداب اليباعات
 او لغيره على السلام جيد
 على رتبها سواء

في اعتبار سداب اليباعات
 او لغيره على السلام جيد
 على رتبها سواء

في اعتبار سداب اليباعات
 او لغيره على السلام جيد
 على رتبها سواء

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

على خلاف المنصوص أيضا لأن النص على ذلك لمكان العادة فكانت هي
المنظورة إليها وقد ثبتت فعل هذا لو باع الخطه بجنسها مساويا
وزننا والذهب بجنسه متماثلا لا يجوز عندها وأن تعارضوا
ذلك لثبوت الفضل على ما مر المعيار فيه كالمواضع المجازفة لا أنه يجوز
السلم في الخطه ويجوزها وزنا لوجود السلم معلوم **قال** وكل ما
يسير في الرطل فهو وزن في معناه ما يباع بالادوية لا كما قد ثبت بطريق
الوزن حتى ينجس ببيعها وزنا بخلاف ما مر المكافئ وإذا كانت
موزنة فلا يوجب بكيان لا يعرف وزنه بكيان مثله لا يجوز لتوهم
الفضل في الوزن بمنزلة المجازفة **قال** وعقد الصرف ما وقع على
جنس لا ثبات بعينه قبض صوفيه في المجلس لقوله عليه السلام الفضه
بالفضه ها وها معناه بئلا بيد وسيتبين في الصرف ان شاء الله
قال وما سواه مما فيه الربوا بعينه فيه النعيب ولا يعتبر النفاذ
خلافا للشافعي في بيع الطعام بالطعام له قوله عم في الحديث المعروف
بئلا بيد ولأنه إذا لم يقبض في المجلس بتعاقب القبض والتفويت
فثبت شبهة الربوا ولما أنه مبيع متعقب فلا يشترط فيه القبض
كالمقاييس وهذا لأن الفائدة المطلوبة إنما هو التمكن من التصرف
ويترتب ذلك على النعيب بخلاف الصرف لأن القبض فيه لينعقب به
فإن كان النعيب في التفويت
لا يفتقر إلا إلى التمكن من التصرف
الصرف للنعيب لا للتفويت
ينعقب بالنعيب فلا حاجة إلى التمكن

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

ومعنى قوله عم بئلا بيد عينا بعين وكذا قوله عباد من الصامت
وتعاقب القبض لا يعتبر تغايرها في الملاءمة فاجل خلاف التفويت والمحل
قال ويجوز بيع البعثة بالبعثتين والنعيم بالنعيمين والجنه
بالجنه بغير أن لا تعلم المعيار فلا يخفى الربوا والشافعي يخالفه
لوجود الظاهر على ما مر **قال** ويجوز بيع الفليس بالفلسين باعتبارها
عند أبي حنيفة وبه يوسف في وفاء بغير علة لا يجوز لأن الثمن ثبت
باصطلاح الكل فلا يبطل باصطلاحها وإذا ثبت الثمن لا لا يفتقر
فصار كما إذا كانا بغير اعتبارها وكبيع الدرهم بالدرهمين وقطع
أن الثمن ثبتت في حقه باصطلاحها إذا لا يفتقر للغير عليها فيبطل
باصطلاحها وإذا بطلت الثمن يتعقب بالنعيم ولا يعود وزنا
لبقاء الاصطلاح على العتاد في نفعه في حق العتد فثبت العقد
فصار كما يجوز بالجنه بغير بخل خلاف التفويت لأنها للثمنه خلاف
بخل **قال** ما إذا كانا بغير اعتبارها لانه كالي بالكلية وقد ثبت
ما إذا كانا أحدهما بغير اعتبارها لأن الجنس بانفاده يحكم النساء **قال**
ولا يجوز بيع الخطه بالدينين ولا بالسويق لأن المحاسنة باقية من
لأنها من اجزاء الخطه والمصارف فيها الكيل ولكن الكيل غير مستوي بينهما
وبين الخطه لاكتشافهما فيه وتخلل جئات الخطه فلا يجوز أن كان
أرجحها عباد

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

ومعنى قوله عم بئلا بيد عينا بعين وكذا قوله عباد من الصامت

والله اعلم بالصواب

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

الجزء من صفة والذين يسمونه والعيب بعصيره والتميز بدبسم على هذا اليمين
والخلفاء في الفطن يغزله والكرباس بالفطن يجوز كيف ما كان بالاجزاء
والجوز سبعة الخوان المختلفة بعضها ببعض متفاضلا وروايت لم الابل

واليفر والغتم فاما اليفر والجبس جس واحد وكذا المنعم الفان
جس وكذا العراب الخاقى **وال** وكذلك البان اليفر والغتم **وال** الشفر
انما جس واحد لا خاد المقصود والبان الاصول مختلف لا يكدر ضلوعه
نصابا لحدها بالآخره المذكور فكذا اجزاها اذ لم يتبدل بالصفة **وال** الاصل
وكذا اخل المدفوع محل الغيب للاختلاف بين اصلها والكلايين ما بينهما واما

فان عصبها جيب وشعر المعز وصوف الغنم جنسا لا خلافا له والمفاصل
 ففتح يجمع احد ما بالآخر ففاضله ^{الصورة وال...}
 وكذا شحم البطن بالالبنة او باللحم لانها اجناس مختلفة لا تخلط في الصورة
 والمحال والمناقب لا تخلط فاحشا **قال** ويجوز بيع الخبز بالجفت والذئبق
 متفاضلا لان الخبز صار عدد ثابا وموزونا فخرج من ان يكون مكيلا

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, with some ink bleed-through from the reverse side.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

وكان لا يملك من الدنيا
وما فيه من خلق بل هو
لا يخلق الدنيا

من كل وجه الخط مكية وعن ابن حزم فإنه لا خير فيه والقول
الأول وهذا إذا كان مقتضى فإن كانت الخط نسبة جازا بقا
إن كان الخبز نسبة يجوز عند الجوف وعلى الفتوى وكذا السلم والخبز جاز
في الصحيح ولا خيرة استفرضة عدد أو وزنا عند ابن حزم لأنه يتفاوت
في الوزن والقياس والقياس لا يثبت إلا بالقياس والقياس لا يثبت إلا بالقياس
والقياس لا يثبت إلا بالقياس والقياس لا يثبت إلا بالقياس

وعند يوسف يجوز في ثا ولا يجوز عند الشافعي في أحاده **قال**
ولا يباين المولى وعبد لأن العبد ما في يده ملك ماله فلا ينفق الدنيا
وهذا إذا كان ماذن له ولم يكن عليه من فان كان عليه دين لا يجوز له

ما في بين ليس ملك الموت عند الحنفية **ف** عندهما يعلق به حتى الغرأ **ف** قضا
الان دون العبد ينجع ملك الموت كما في النكاح لا ينجع ولا يبرئ من الخلق فلا يكون ملكه **ف** ينجع الزواجا
كالاجنبي **ف** ينجع الرب كما ينجع بينه وبين مكاتبه **قال** ولا بين المسلم
والحر في دار الحرب خلا فالأيد يوسف والشافعي لهما الاعتبار بالمساكين
منهم في دارنا **والشافعي** لهم لاربعا بين المسلم والحر في دار الحرب ولأن
حالهم مباح في دارهم فبأي طريق اخذوا مسلم اخذوا لمباها اذ لم يكن فيه
تخفيف الى العبد ومعلوم **قال** لا ينجع الزواجا

باب الحقوق ومن اشترى منزلاً فوفقه منزلاً
فليس له الا على الا ان يشتره بكل حق هو له او بهرافه او بكل فليدركه
موفيه او منه ومن اشترى بيتاً فوفقه بيتاً بكل حق لم يكن له الا على

فلن فلا يكون ملكا لمطلقا
في حق الزواجر
ولا راجع من قدام الله
ولا راجع من قدام الناس
ولا راجع من قدام
الملك المستبد
ولا راجع من قدام
الملك المستبد
ولا راجع من قدام
الملك المستبد

هذا على بيتي وحيث مستوفى مبلغه

باب الحقوق ومن اشترى مثل لا فهو بمنزلة
غلبه بخلاف المسلمين منهم لان ما له صار محظورا بعد ذلك

فليس له الاعلى الا ان يشتريه بكل حق هو له او بهراقه او بكل فليس له
مؤنه او منه ومن اشترى بيتا فوفقه بيت بكل حق لم يكن له الاعلى
مسقف واحد
دعبله

من اشترى دارا او مترا او مسكنا لم يكن له الطريق الا ان يشترى
بطل حق موله او يرافقه او بكل فليل وكثير وكذا الشرب والمسيل
لانه خارج الحدود لانه من النواحي فبدخل يترك النواحي بخلاف
لا كما تعقد للانتفاع ولا يتحقق الا اذا المساجير لا بشرى الطريق عاده
ولا يساوي فبدخل ففصل للفائدة المطلوبة منه اما الانتفاع بالمبيع
ممكن بدون لانه المشترى عادة بشرى و قد يجزى فيه فيبيع من غير
الشيء المنتفع به
فلا يكون له الانتفاع منه
ما لم يسم بالاموال ولا
كما هو في الاستغناء
فصل

ومن اشترى دارا او مترا او مسكنا لم يكن له الطريق الا ان يشترى
والدار باسم الدار بشرى العلم لا باسمه انما هو على الحدود والعلون
نواحي الاصل واجزاها فيدخل فيه البيت والحيات في العلم مثله
والشيء لا يكون بيعا لمثله فلا يدخل فيه الا بالانتفاع عليه والمترين
الدار والبيت لانه بناء في مرافق الشك مع ضرب فصوره اذا لم يكن
في منزله الدواب فليشبه بالدار بدخل العلوفه فيها عند ذكر النواحي
ولشبهه بالبيت لا بدخل بدونه فليس في عرفنا بدخل العلوفه جميع ذلك
لان كل بيت يسمى خانه ولا يكون عن علو وكما بدخل العلوفه اسم الدار بدخل
الكسوف لانه من بيتا بعد ولا بدخل الظلة الا يذكر ما ذكرنا عندنا
لانه مبني على الطريق فاخذ حكمه وعندنا ان كان مفتوحا في الدار
بدخل من غيره كشيء مما ذكرنا لانه من نواحيه فاشبه الكسوف **قال**

ومن اشترى بيتا او دارا او مترا او مسكنا لم يكن له الطريق الا ان يشترى
بطل حق موله او يرافقه او بكل فليل وكثير وكذا الشرب والمسيل
لانه خارج الحدود لانه من النواحي فبدخل يترك النواحي بخلاف
لا كما تعقد للانتفاع ولا يتحقق الا اذا المساجير لا بشرى الطريق عاده
ولا يساوي فبدخل ففصل للفائدة المطلوبة منه اما الانتفاع بالمبيع
ممكن بدون لانه المشترى عادة بشرى و قد يجزى فيه فيبيع من غير
الشيء المنتفع به
فلا يكون له الانتفاع منه
ما لم يسم بالاموال ولا
كما هو في الاستغناء
فصل

باب في الاستحقاق

ومن اشترى جارية فولدت بنتا فاستحقها رجل يبيعه فانه باخذها
ولدها وان اقربها لرجل لم يبيعهها ولدها وجه الفريان التثنية
مطلقا فانها كاسمها فيبيعه فيظهرها بملكه من الاصل والولدان مستقلان
فكون له انما الاقارب فيصير يثبت به الملك في المخبره ضريحه في الاختيار
وقد اوردت باثباته بعد الانفصال فلا يكون الولد ثم قبل بدخل الولد
في الفضا بالانتم تبعاً وقبل بشرط الفضا بالولد واليه تنسب كما لو كان
القاضي اذا لم يعلم بالانتم فبالانتم لا بدخل لانه يدين بما حكم وكذا الولد اذا
كان في يد غيره لا بدخل تحت حكم بالانتم تبعاً **قال** ومن اشترى عبداً فاداه
خروا فقال العبد للمشتري اشترى فاني عبد له فان كان البائع حاضرا فاجاب
غيره معرفته لم يكن على العبد شيء وان كان البائع لا يدري ابن مولى المشتري
على العبد وجه مولى البائع وان ارسله عبداً سقرا بالعبودية فوجد
خرام لم يرجع عليه على كل حال وعن ابن يوسف انه لا يرجع فيها لان الجوع بالمعاق
او بالكفالة والموجود ليس الا لاجار كما في الفصار كما اذا قال الاجنبي ذلك فانه لا يبيع
او قال انه يبيعه فاني عبد وفي المسئلة الثانية وطه ما ان المشتري يبيع في

الشره معتمدا على امره وانما اني عبد اذا القول في احكامه لا فيجعل العبد
بالامر بالشرى ضامنا للثمن له عند تعذر رجوعه على البائع دفعا للثمن
والثمن في حقه منقطع
اذا غاب عنه منقطع
المشتري على الجوع كما ان كان له

من اشترى جارية فولدت بنتا فاستحقها رجل يبيعه فانه باخذها
ولدها وان اقربها لرجل لم يبيعهها ولدها وجه الفريان التثنية
مطلقا فانها كاسمها فيبيعه فيظهرها بملكه من الاصل والولدان مستقلان
فكون له انما الاقارب فيصير يثبت به الملك في المخبره ضريحه في الاختيار
وقد اوردت باثباته بعد الانفصال فلا يكون الولد ثم قبل بدخل الولد
في الفضا بالانتم تبعاً وقبل بشرط الفضا بالولد واليه تنسب كما لو كان
القاضي اذا لم يعلم بالانتم فبالانتم لا بدخل لانه يدين بما حكم وكذا الولد اذا
كان في يد غيره لا بدخل تحت حكم بالانتم تبعاً **قال** ومن اشترى عبداً فاداه
خروا فقال العبد للمشتري اشترى فاني عبد له فان كان البائع حاضرا فاجاب
غيره معرفته لم يكن على العبد شيء وان كان البائع لا يدري ابن مولى المشتري
على العبد وجه مولى البائع وان ارسله عبداً سقرا بالعبودية فوجد
خرام لم يرجع عليه على كل حال وعن ابن يوسف انه لا يرجع فيها لان الجوع بالمعاق
او بالكفالة والموجود ليس الا لاجار كما في الفصار كما اذا قال الاجنبي ذلك فانه لا يبيع
او قال انه يبيعه فاني عبد وفي المسئلة الثانية وطه ما ان المشتري يبيع في

من اشترى جارية فولدت بنتا فاستحقها رجل يبيعه فانه باخذها
ولدها وان اقربها لرجل لم يبيعهها ولدها وجه الفريان التثنية
مطلقا فانها كاسمها فيبيعه فيظهرها بملكه من الاصل والولدان مستقلان
فكون له انما الاقارب فيصير يثبت به الملك في المخبره ضريحه في الاختيار
وقد اوردت باثباته بعد الانفصال فلا يكون الولد ثم قبل بدخل الولد
في الفضا بالانتم تبعاً وقبل بشرط الفضا بالولد واليه تنسب كما لو كان
القاضي اذا لم يعلم بالانتم فبالانتم لا بدخل لانه يدين بما حكم وكذا الولد اذا
كان في يد غيره لا بدخل تحت حكم بالانتم تبعاً **قال** ومن اشترى عبداً فاداه
خروا فقال العبد للمشتري اشترى فاني عبد له فان كان البائع حاضرا فاجاب
غيره معرفته لم يكن على العبد شيء وان كان البائع لا يدري ابن مولى المشتري
على العبد وجه مولى البائع وان ارسله عبداً سقرا بالعبودية فوجد
خرام لم يرجع عليه على كل حال وعن ابن يوسف انه لا يرجع فيها لان الجوع بالمعاق
او بالكفالة والموجود ليس الا لاجار كما في الفصار كما اذا قال الاجنبي ذلك فانه لا يبيع
او قال انه يبيعه فاني عبد وفي المسئلة الثانية وطه ما ان المشتري يبيع في

وَأَشَارَ إِلَى الْعَقْدِ الْخَامِسِ وَالثَّانِي
الْمَعْنَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِي الْفِعْلِ
الْمَعْنَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِي الْفِعْلِ

ويعلم ان الحق الدعوى
ليس يسقط الحق الدعوى
لان دعوى الحق الدعوى
ليس يسقط الحق الدعوى
المذموم حق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

Handwritten marginal notes at the top of the right page, likely discussing legal or religious principles related to the main text.

المعنى الثاني هو ان يكون للمعصوم وعلمه مثل المبيع ان كان متعلبا او فقيها
ان لم يكن متعلبا لانه شرعا ممنوعة في الشراء لا يتوقف على الاجازة
ولو ملك المالك لا يتخذ بالاجازة الوارث في الفصلين لانه توقف
على اجازة المورث بنفسه فلا يجوز باجازه غيره ولو اجاز المالك
في جوده ولا يعلم حال المبيع جازا لبيع في قول ابو يوسف اذ لا هو
قول محمد لان الاصل بقاء ثم يرجع ابو يوسف وقال لا يبيع حتى يعلم قبائه
عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك **قال**
ومن غصب عبدا فباعه واعتقه المشتري ثم اجاز المولى لبيع فاعتق جاز
استحسانا من عندنا في حقه وايضا يوسف وقال لا يجوز لانه لا يعتق
بدون الملك قال نعم لا يعتق فيها لا بملكه بآدم والموقوف لا يبيد الملك
ولو ثبت في الاخر يثبت مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه
والمعنى للاعتاق الملك الكامل لما روينا في هذا الاصل ان يعتق الغاصب
ثم يرد في الفهم والادان يعتق المشتري باجازه للبائع ثم يجرى البائع وكذا
لا يبيع بيع المشتري من الغاصب فيما نحن فيه من انه اسرع نقاذ احق
نقدم الغاصب اذا ادى الفهم وكذا لا يبيع اعتاق المشتري من
الغاصب اذا ادى الغاصب الفهم وهما ان الملك ثبت موقوف
بصرف مطلق موضوع لا فائدة الملك ولا ضرر فيه على ما مر في
موقوفه

الاعتاق

Handwritten marginal notes on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes at the top of the left page, continuing the discussion from the right page.

الاعتاق من ثبانه وينفذ بنفاذه وشاركه اعتاق المشتري من الارض
وكا اعتاق الوارث عبدا من الزكوة في سترة بالديون يبيع بنفاذ اذا
ففي الديون بعد ذلك بخلاف اعتاق الغاصب بنفسه لان الغصب غير
موضوع لا فائدة الملك بخلاف ما اذا كان في البيع خيارا للبائع لان ليس
بمطلق وقران الشرط به يمنع انفاذه في حق الحكم اصلا في ملكه
من الغاصب اذا باع لان باجازه يثبت للبائع ملكا باذنه
على ملكه موقوف لغرض ابطاله وانما اذا اذن الغاصب الضمان بنفاذ
اعتاق المشتري منه كذا ذكره هلال وهو لاصح **قال** فان فسخ العبد
فاخذ ارشها ثم اجاز البيع فالارش للمشتري لان الملك قد تم من وقت
الشري فثبت ان القطع حصل على ملكه في وجهه على يد العبد ان الملك
من وجهه يكتفي لا يحتاج الارش كالمكاتب اذا قطعته يد واخذ الارش
ثم ردت الزكوة يكون الارش للموكل وكذا اذا قطع يد المشتري في يد المشتري
واجازه للبائع ثم اجبر البيع فالارش للمشتري بخلاف اعتاق على ما مر
ينص في ما زاد على نصف الفهم لانه لم يدخل في ضمانه او لم يشرع له الملك
لان البيع اذا لم يكن معتق للمشتري فلا يكون **قال** فان باع المشتري من آخر ثم اجاز المولى البيع الاول لم يجر البيع
الثاني كما ذكرنا ولا في غيره لاننا في اعتبار عدم الاجازة في البيع
الاول والبيع بفسده بخلاف الاعتاق عند المالك لانه لا يؤثر فيه الغرر

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

وكان الاستدلال على صحة السلم من جهة لان الفرض في ان
يعرف المعلوم في وقت واما الوصف فلا يكتبه **قال** ولا يجوز السلم
الا موقولا **قال** الثاني لا يطلق الا عند الشك في صحة السلم **والثالث**
فوله على ما لا يخل معلوم في ما لا يشك في صحة السلم **والرابع** لا يجوز
المعاينة فلا بد من الاجل للتعرف على الشخص فيه فليس ولو كان قادرا
على السلم لم يوجد المرفوض فيبقى على الثاني **قال** ولا يجوز الا باجل معلوم
لما روي ان الجاهل فيه مفضله الى المنازعة كما في البيع والاجل اذناه
شهرين وثلاثة ايام **والثاني** اكثر من نصف يوم **والثالث** لا يجوز
السلم بمكالم رجل بعينه ولا بد من رجل بعينه معناه لا يعرف مفعلا
لانه بنا فربه السلم فربما يصح فبذلك الى المنازعة وقد مر من قبل
ولا بد ان يكون المكالم مالا ينقبض ولا ينسقط كالتصاعق مثلا ولا
ان كان مما يتكسر كالخيل والجرار لا يجوز المنازعة الا
في قوب المالك للتعامل فيه **قال** لا يجوز السلم في ذرية
بعضها او نفع نخلة لانه قد يعثر به آفة فلا فائدة على السلم والبيع
اساوية السلام حيث قال لا بد لو اذهب الله التمر بيم فبيح اطم
مال اخيه ولو كانت النسيئة الى فريه لبيان الصفة لا بأس به على
ما قالوا كما حشم في بخارا ولا بأس به في غانم **قال** ولا يجوز عند

Handwritten marginal notes on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

الى جهة من جهة الاستدلال على صحة السلم من جهة لان الفرض في ان
يعرف المعلوم في وقت واما الوصف فلا يكتبه **قال** ولا يجوز السلم
الا موقولا **قال** الثاني لا يطلق الا عند الشك في صحة السلم **والرابع** لا يجوز
المعاينة فلا بد من الاجل للتعرف على الشخص فيه فليس ولو كان قادرا
على السلم لم يوجد المرفوض فيبقى على الثاني **قال** ولا يجوز الا باجل معلوم
لما روي ان الجاهل فيه مفضله الى المنازعة كما في البيع والاجل اذناه
شهرين وثلاثة ايام **والثاني** اكثر من نصف يوم **والثالث** لا يجوز
السلم بمكالم رجل بعينه ولا بد من رجل بعينه معناه لا يعرف مفعلا
لانه بنا فربه السلم فربما يصح فبذلك الى المنازعة وقد مر من قبل
ولا بد ان يكون المكالم مالا ينقبض ولا ينسقط كالتصاعق مثلا ولا
ان كان مما يتكسر كالخيل والجرار لا يجوز المنازعة الا
في قوب المالك للتعامل فيه **قال** لا يجوز السلم في ذرية
بعضها او نفع نخلة لانه قد يعثر به آفة فلا فائدة على السلم والبيع
اساوية السلام حيث قال لا بد لو اذهب الله التمر بيم فبيح اطم
مال اخيه ولو كانت النسيئة الى فريه لبيان الصفة لا بأس به على
ما قالوا كما حشم في بخارا ولا بأس به في غانم **قال** ولا يجوز عند

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

والنقص والعدم يعنيان في الحقيقة لا يقضي الى المنازعة لان في هذا الاشياء
يختلف باختلاف المكان فلا بد من اليقين في هذا الصنف من هذا
فالذين قالوا من المشايخ ان الاختلاف في هذا الصنف
فليس على ذلك لان تعين المكان فثبت العقد عند ما على هذا الاختلاف
الذين والآخر والفسق في صور هذا اذا انشأ دارا وجعلها في
شمال حمل وموت في غير لا بشرط ذلك في الثمن والصحيح انه بشرط اذا كان
موجلا ومواليا وشخص الامانة الشخصية وعند ما يعين مكان الدار
كان تسليم الدابة لا يثبت **قال** وما لم يكن له حمل وموت لا يجمع في ذلك
بيان مكان الا بقاء بالاجلاء لانه لا يختلف فيمن يوفيه في المكان الذي
اسلم فيه **قال** من انشأه وماله وانما يجمع الصغير والبيوع وذكر في
الاجازات يوفيه في أي مكان شاء ومن لا يجمع لان الاماكن كلها سواء
ولا وجوب في حال ولو عين مكانا فليس لا يعين لانه لا ينفذ في
يعين لانه ينفذ سقوط خطر الطريق ولو عين مصر في حال حمل
وموتة يكتفي لانه مع بيان اطاره كيفه واحده فما ذكرنا **قال**
ولا يصح السلم حتى يبيع من المال قبل ان يفرقه فيه اما اذا كان من النقود
فلان افراف عن دين بدين وفد من البيع عن الكاكي بالكاكي وان
كان عينا فلان السلم اخذ عاجل باجل اذا اسلام ولا سلاف ينبغي ان

هذا هو الصحيح
في السلم

هذا هو الصحيح
في السلم

هذا هو الصحيح
في السلم

هذا هو الصحيح
في السلم

هذا هو الصحيح
في السلم

هذا هو الصحيح
في السلم

عن النجاشي فلا بد من قبض احد العوضين ليحقق معنى الاسم ولا بد
من تسليم اس المال المستقيل المسلم اليه في قبضه على المسلم وطلا فلنا
لا يصح السلم الا ان فيه خيار الشرط لهما او لاحدهما لانه يبيع تمام القبض
كلونه مانعا من الانقضاء في حق الحكم وكلنا لا يثبت فيه خيار الشرط لانه
مقتضاه في خيار العيب لانه لا يبيع تمام القبض ولو اسقط خيار الشرط
فلا افراف في راس المال فقام حال طلاقه في قبضه من قبضه وحله الشرط
جميعا في قبضه اعلام راس المال ونحوه واعلم المسلم فيه وباحله في
بيان مكان الا بقاء والقدرة على تحصيله فان اسلم ما يرضى في كذا
خطة ماله منها دين على المسلم اليه وما به ينفذ فالسلم فحقه الدين
باطل لغو القبض ويجوز في خطة النقد كسجاع شرابطه ولا يصح
الفساكون الفساكون طارا اذا اسلم وفه صحبه او هذا لو نقد راس المال
قبل الافراف صح لانه يبطل بالاقراف لما بيننا وهذا لان الدين لا
يعين في البيع لا بد منه لو تبايعا عينا بدين ثم تصاد فان لا دين لا
يبطل البيع في عقد صح **قال** ولا يجوز المنصرف من راس مال السلم
والمسلم فيه قبل القبض اما الاول فلما فيه من ثمن قبض القبض المستحق
بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والمنصرف في المبيع قبل القبض
لا يجوز ولا يجوز الشركة والتولية في السلم فيه لانه تصرف في قبل القبض

هذا هو الصحيح
في السلم

هذا هو الصحيح
في السلم

هذا هو الصحيح
في السلم

هذا هو الصحيح
في السلم

هذا هو الصحيح
في السلم

ان كان من غير المسلمين
او من غير المسلمين
او من غير المسلمين

منه فلهذا فلهذا فلهذا
ان يكون له بالذات بالذات
شأنه في الخلط لان الخلط ليس باستقلال عندنا **قال** ومن اسلم
جارية في كنفه فقبضها المسلم اليه ثم فاعلا فاشتهى بها المشتري ففعل فيها
يوم ففعلها ولو فاعلا بعد ذلك جازيه جاز لان صفة الافالة لا تعين
بقاء العقد وذلك لان المقفود عليه في السلم المعفود عليه انما هو
المسلم فيه فصح الافالة حال بطلانها واذا جاز ابتداءها في ان يبقى التبرأ
لان البقاء اسهل مما اذا انفسخ العقد فاسلم فيه انفسخ في جارية تبعا
فيجوز له ردّها وقد عجز فيجب ردّها في باقي لو اشترى جارية بالقدوم
ثم فاعلا فاشتهى بها المشتري بطلت الافالة وان فاعلا بعد موتها فالافالة
باطلة لان المعفود عليه البيع انما هو جارية فلا يبقى للعقد بعد صلاها
فلا ينفع الافالة ابتداء ولا يبقى انتهاء لانعدام محله وهذا بخلاف المفاضة
حيث يصح الافالة ولو بقى بعد صلا احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع فيكون العقد

قال ومن اسلم الى جرد اعم ذكره كنفه فقال المسلم اليه شرط كذا
وقال رب السلم لم تشرط شيئا فالقول قول المسلم اليه لان رب السلم
منعت شيئا انكروا الصحة لان المسلم فيه بر بواعي اس المال في العادة
وقد عكسه فالوجوب ان يكون القول لرب السلم عندنا بحسب الافالة لا يدرى المار

لان فقه الجرد
مردود فيكون
صاحب المصلحة
والان كان

ان ادعى بغير السلم
الرجوع الى السلم
المصلحة اصلها

ان كان من غير المسلمين
او من غير المسلمين
او من غير المسلمين

وان كان صاحب منكرا وعندنا القول للمسلم اليه لا يدرى وان انكر الصفة
وسنفر من بعد ان شاء الله له ولو قال المسلم اليه لم يكن لاجل وقال
المسلم بل كان له اجل فالقول قول المسلم لان المسلم اليه منعت في انكروا
حقالة وهو الاجل والفساد بعدم الاجل غير متعين مكان الاجل بادفلا
بشعير في النقص في رذاس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكس القول
لرب السلم عندنا لانه يكون حقا عليه فيكون القول قوله وان انكر الصفة
كرب المال اذا قال للمضارب شرط كذا نصف الرجوع وزيادته عشرين

وقال للمضارب لابل شرط كذا نصف الرجوع فالقول لرب المال لانه
بشعير استحقاق الرجوع وان انكر الصحة وعندنا بحسب القول للمسلم اليه
لان يدعى الصحة وفلا تنفع على عقد واحد فكلما استغنى عن الصحة فظاهر
مختلف مسألة المضاربة لانها ليست بلا شرط فلم يعتبر الاختلاف فيه فيجب
دعوى استحقاق الرجوع اما السلم فلا لم فصار للاصل ان من خرج كلامه
تعتنا فالقول للمضارب بالانفاق وان خرج خصومه وفيه الاتفاق
على عقد واحد فالقول للمسلم عندنا وعندنا المنكر وان انكر الصحة

قال ويجوز السلم في الثياب اذا سعى عرضا وطولا وترفعه لانه اسلم
في معلوم فتدور التسليم على ما ذكرنا وان كان ثوب حري لا بد من بيان
وزنه ايضا لانه مفقود فيه فلا بد من البيان ولا يجوز السلم في كجى

لان فقه الجرد
مردود فيكون
صاحب المصلحة
والان كان

النفاد عن الفضا فلا
يذكر ان لا يخار عفا
آخر فاذ كان كذلك لم
يعبر دعواه في العقد
وقد

فلا يجوز ان اتاحه المتفاوت فقا فاحشا وفي صفات القول التي
بناء ونزول السلم لانه مما يعلم بالوقت ولا بأس بالسلم في الاجر واللين
اذا سمي بملك معلوما لانه عندك متعارف لا سيما اذا سمي المليون **قال**
ولا سيما ان كان ضبط صفته ومعرفة قدره جازا السلم فيه لانه لا يفتقر الى
المتعارف ما لا يضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز السلم فيه لانه
دون بل دون الوصف ينسحب ولا يجوز ان ينسحب الى المتعارف ولا بأس بالسلم
في سائر اقسامه او خفي ونحو ذلك اذا كان يعرف لاختصاص شرائط السلم لا يجوز
وان كان لا يعرف فلا جرم فيه لانه دين مجهول **قال** وان استضعف
من ذلك من غير اجل جاز استحبابه بالاجماع الثابت بالتعارف والقبول
لا يجوز لانه بيع المعلوم والعقود التي لا يجرى فيها البيع المعلوم فلهذا
موجودا حكما والمفطور عليه العيب دون العيب حتى لو جاء به مفرقا
لا من صنعته او من صنعته قبل العقد فالخيار جاز ولا يفتقر الى
اختياره حتى لو باعه الصانع قبل ان يرى المستضعف جاز وهذا كله
هو الصحيح **قال** ويؤيد بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه لانه اشترك
شاهدا به ولا خيار للصانع لانه باع ما لم يكن له في الميسر وهو
وعلى وجهه وان لم يخبر ايضا لانه لا يمكن تسليم المفطور عليه الا بغيره
وهو قطع الضرر وغيره وعن ابي يوسف سئل عن اخياره انما الصانع

فلا يجوز ان اتاحه المتفاوت فقا فاحشا وفي صفات القول التي
بناء ونزول السلم لانه مما يعلم بالوقت ولا بأس بالسلم في الاجر واللين
اذا سمي بملك معلوما لانه عندك متعارف لا سيما اذا سمي المليون
ولا سيما ان كان ضبط صفته ومعرفة قدره جازا السلم فيه لانه لا يفتقر الى
المتعارف ما لا يضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز السلم فيه لانه
دون بل دون الوصف ينسحب ولا يجوز ان ينسحب الى المتعارف ولا بأس بالسلم
في سائر اقسامه او خفي ونحو ذلك اذا كان يعرف لاختصاص شرائط السلم لا يجوز
وان كان لا يعرف فلا جرم فيه لانه دين مجهول
من ذلك من غير اجل جاز استحبابه بالاجماع الثابت بالتعارف والقبول
لا يجوز لانه بيع المعلوم والعقود التي لا يجرى فيها البيع المعلوم فلهذا
موجودا حكما والمفطور عليه العيب دون العيب حتى لو جاء به مفرقا
لا من صنعته او من صنعته قبل العقد فالخيار جاز ولا يفتقر الى
اختياره حتى لو باعه الصانع قبل ان يرى المستضعف جاز وهذا كله
هو الصحيح
ويؤيد بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه لانه اشترك
شاهدا به ولا خيار للصانع لانه باع ما لم يكن له في الميسر وهو
وعلى وجهه وان لم يخبر ايضا لانه لا يمكن تسليم المفطور عليه الا بغيره
وهو قطع الضرر وغيره
عن ابي يوسف سئل عن اخياره انما الصانع

فلا يجوز ان اتاحه المتفاوت فقا فاحشا وفي صفات القول التي

فلما ذكرنا وانما المستضعف فلان ثبوت الاختيار لا يضر الا بالصانع لانه
لا يشترط فيه غير مثله ولا يجوز فيه الا لغيره كالثبات لعدم المجهول وفيما
فيه تعامل انما يجوز اذا امكن اعلامه بالوصف لم يكن السلم وانما قال
بغيره لانه لو ضرب الاجل فيما فيه تعامل بصره لما عند الحنفية خلافها
ولو ضرب فيه فيما لا تعامل فيه بصره لما بالانفاق ولها ان الفرق حقة
للاستضعاف فيحافظ على فضيته ويجعل الاجل على التخييل بخلاف ما تعامل
فيه لانه استضعاف فاسد فيجعل على السلم الصحيح ولا يجب فيه ان دين
بمحل السلم وجوز السلم باجماع لا شبهة فيه وفي تعامله الاستضعاف نوع
شبهه فكان العمل على السلم اولى **مسألة منتقاة قال** ويجوز بيع الكلب
والقرد والسباع للمعلم وغير المعلم في ذلك سواء وعن ابي يوسف انه لا يجوز
بيع الكلب العقور لانه غير منفع به **قال** الشافعي لا يجوز بيع الكلب
لقوله عليه السلام ان من السحت من البعير وعن الكلب ولانه نجس
العين والنجاسة بشعره وان المحل وجوز بيعه بشعره باعزانه فكذلك
منقبضا **قال** انه عمى عن بيع الكلب لا كلب صيدا وما يشبهه ولانه
منفع به جلالة واصطفا اذا كان مالا فيجوز بيعه بخلاف القول الموقف
لانه لا ينفع بها والحديث محلي على الاستلاء فلما لهم عن الاستناء ولا سلم
نجاسة العين ولو سلم فيجوز التنازل دون البيع ولا يجوز بيعه الا في الحيوان
او الاكل كالحق

فلا يجوز ان اتاحه المتفاوت فقا فاحشا وفي صفات القول التي
بناء ونزول السلم لانه مما يعلم بالوقت ولا بأس بالسلم في الاجر واللين
اذا سمي بملك معلوما لانه عندك متعارف لا سيما اذا سمي المليون
ولا سيما ان كان ضبط صفته ومعرفة قدره جازا السلم فيه لانه لا يفتقر الى
المتعارف ما لا يضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز السلم فيه لانه
دون بل دون الوصف ينسحب ولا يجوز ان ينسحب الى المتعارف ولا بأس بالسلم
في سائر اقسامه او خفي ونحو ذلك اذا كان يعرف لاختصاص شرائط السلم لا يجوز
وان كان لا يعرف فلا جرم فيه لانه دين مجهول
من ذلك من غير اجل جاز استحبابه بالاجماع الثابت بالتعارف والقبول
لا يجوز لانه بيع المعلوم والعقود التي لا يجرى فيها البيع المعلوم فلهذا
موجودا حكما والمفطور عليه العيب دون العيب حتى لو جاء به مفرقا
لا من صنعته او من صنعته قبل العقد فالخيار جاز ولا يفتقر الى
اختياره حتى لو باعه الصانع قبل ان يرى المستضعف جاز وهذا كله
هو الصحيح
ويؤيد بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه لانه اشترك
شاهدا به ولا خيار للصانع لانه باع ما لم يكن له في الميسر وهو
وعلى وجهه وان لم يخبر ايضا لانه لا يمكن تسليم المفطور عليه الا بغيره
وهو قطع الضرر وغيره
عن ابي يوسف سئل عن اخياره انما الصانع

فلا يجوز ان اتاحه المتفاوت فقا فاحشا وفي صفات القول التي

فانفقها او هلكت فهو قضاء عندنا به حسبه ومحمد وقال ابو يوسف هردي
مثله يورثه وببرج بدرجه لان حقيقة الوصف مرعى كونه الاصل ولا
يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف لانه لا يثبت له عندنا المناهله بحسب فوجب
المصبر اليها فلما وطئها منه من جنس حقه حتى لم يجز به فيما لا يجوز ولا يثبت له
حاز فيه به الاستيفاء ولا يثبت حقه الا في الجوده ولا يمكن نكارها بايجاب
ضمانها لاذكرنا وكذا بايجاب ضمان الاصل لانه ايجاب له علم ولا نظير له
قال واذا فرغ طرته ارض رجل فهو لمن اخذ وكذا اذا باص فيها
والوجه الا ان ارضه
وكذا اذا انكس فيها طلي لانه مباح سبقت يدع اليه ولانه صيد وان كان
يؤخذ بغير حيله والصيد لمن اخذ وكذا البيض اصل الصيد وطها يجب
الاعتماد على

[illegible]

المحكمة ارضيه بحريان الماء

الصفحة ١٧
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

لغة كذا قاله الخليل ومنه سميت العبادة **الضلالة** **قال** ومن باع
فضة بفضة أو ذهباً بذهب لا يجوز إلا مثلاً بمثل وإن اختلفت الجوز
والضمان لعمد الذهب بالذهب مثلاً بمثل وإن نابوزب بدلاً وف
الفضل بعوا **قال** جندعاً ورد نجاساً وقد ذكرناه في البيع **قال** ولا بد
من قبض العوضين قبل الاقتراف لما روينا في قول عمر ^{رضي الله عنه} وإن استنظر
أن يدخل بينه فلا ينظر ^{الذهب بالذهب مثلاً} ولأنه لا بد من قبض أحدهما بالخرجه العقد

عن الكالي بالكالي ثم لا بد من قبض الآخر تحقفاً للمساواة فلا يتحقق الربط بينهما ولا يلزم الربط بالاولان احد هما ليس باول فيجب فيهما سواء كانا بنعتين كما لمصوب من الآخر
اولا بنعتين كما لمصوب او بنعتي احدهما ولا يتعين الآخر لاطلاق ما وينا في المعاديات
ومسوخها الا

[illegible][illegible]

من النقص
من النسب
على غير ما التزموا

هذا هو الوجه الثاني في بطلان العقد
باعتبار النسبة في المبادىء
فإن العقد لا ينعقد إلا بالنسبة
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه

ولأنه إن كان ينعقد فيه شيء عدم التعيين لكونه متاخفاً فبطل
فيه اعتبار النسبة في المبادىء لا بد من الاتفاق بالامتنان حتى لو جاز
بشيان معاً في جهة واحدة أو ناماً في المجلس أو أغرى عليها لا يبطل الصف
لقولين غير أنه وإن وثب من سطح فبطلت وكذا المعبر ما ذكرناه في قبض
رأس المال في السلم بخلاف جازاً المتجره لأنه يبطل بالاعتراض وإن باع الذهب
بالفضة جازاً المتفاضل لعدم المجانسة ووجب التفاضل لغيرهم الذهب
بالورق بغير الأها وها فإن افترا في الصرف قبل قبض العضدين وأحد
بطل العقد لغيره الشرط ومير القبض ولهذا لا يصح شرط الجارية في العقد
لأن باعدهما لا يبين القبض مستحقاً وبالتالي يغترب الفضل المستحق
إذا أسقط الجارية المجلس فيجوز لا ارتفاعه فيلغزه **قال**
ولا يجوز الصرف في ثمن الصرف قبل قبضه حتى لو باع دنانير بعشرة دراهم
ولم يقبض العشرة حتى اشتريها ثوباً فالبيع في الثوب فاسد لأن القبض مستحق
بالعقد حقاً لله وفي تجزئه فوائده وكان ينبغي أن يجوز العقد في الثوب
كما نظرين زولان الدراهم لا ينعقد فيصرف العقد في مطلقه أو لكتنا
نقول الثمن في باب الصرف مبيع لأن البيع لا بد له منه ولا شيء سوى
التمين فيجعل كل واحد منهما مبيعاً لعدم الأولوية وبيع المبيع قبل القبض
لا يجوز وليس من ضرورة كونه مبيعاً أن يكون متعيناً كما في السلم فيه ويجوز

هذا هو الوجه الثالث في بطلان العقد
باعتبار النسبة في المبادىء
فإن العقد لا ينعقد إلا بالنسبة
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه

بيع الذهب بالفضة جائز لأنه المساواة غير شرطية ولكن بشرط
القبض في المجلس كذا في الجاهل **قال** ومن باع جارية في غير وجهه مائة من
الدرهم **قال** ومن باع جارية في غير وجهه مائة من
الدرهم **قال** ومن باع جارية في غير وجهه مائة من

فضة فيه الف مثقال بالفضة مثقال فضة ونقد من الثمن الف مثقال ثم
افتراقاً لذلك نقد من الفضة لأن قبض حصة الطوف واجبة في المجلس
لكونه بدك الصرف والظاهر منه الإتيان بالواجب وكذا لو اشتراها
بالفضة مثقال بالفضة مثقال فضة ونقد من الثمن الف مثقال ثم
افتراقاً لذلك نقد من الفضة مثقال فضة ونقد من الثمن الف مثقال ثم
افتراقاً لذلك نقد من الفضة مثقال فضة ونقد من الثمن الف مثقال ثم

وكذلك إن باع سيفاً محلياً ثمانين درهماً وحبته خمسون ودفعت من ثمنه
جارية البيع وكان المقبوض حصة الفضة وأن لم يبين ذلك ما يبين ذلك كذا
قال خذ هذه الخمسين من ثمنها لأن الاثنين قد يرد يذكرهما الواحد فالف
يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد أحدهما فيجعل عليه نظاهر حاله فإن لم
ينفابضه افتراقاً بطل العقد في الحيلة لأنه صرف فيه وكذا في السيف كان
لا يخلص لأبصر لأنه لا يمكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لا يجوز إفراجه
بالبيع كالجوز في السفينة وإن كان يخلص بغير ضرر جاز البيع في السفينة وبطل
في الحيلة لأنه لا يمكن إفراجه بالبيع فصار كالطوف واجبة في المجلس
المفردة تزيد مما فيه فإن كانت مثله أو أقل منه فلا يرد ولا يجوز البيع

هذا هو الوجه الرابع في بطلان العقد
باعتبار النسبة في المبادىء
فإن العقد لا ينعقد إلا بالنسبة
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه

هذا هو الوجه الخامس في بطلان العقد
باعتبار النسبة في المبادىء
فإن العقد لا ينعقد إلا بالنسبة
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه

هذا هو الوجه السادس في بطلان العقد
باعتبار النسبة في المبادىء
فإن العقد لا ينعقد إلا بالنسبة
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه

هذا هو الوجه السابع في بطلان العقد
باعتبار النسبة في المبادىء
فإن العقد لا ينعقد إلا بالنسبة
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه

هذا هو الوجه الثامن في بطلان العقد
باعتبار النسبة في المبادىء
فإن العقد لا ينعقد إلا بالنسبة
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه
فإن كان البيع في غير وجهه

او الاحتمال وجه الفساد من وجهين **قال** ومن باع انا فضة
 ثم اقر فادفع فبطل البيع فيما لم يفيض ووجهه فيما فوض وكان
 لانما مشترك بينهما لانه صرف كل فمعهما وجد شرطه وبطل فيما لم يجد
 الفساد طار لانه بيع ثم بطل بالانقضاء فلا يشترط لو استثنى بعضه
 فالمشرك بالخيار ان شاء اخذ الباقي بخصه وان شاء رد لان الشركة
 في الامانة عيب وان باع فطعن فغرم ثم استثنى بعضها اخذ ما لم يخصصها
 ولا خياره لانه لا يفتقر الى التبعيض **قال** ومن باع درجين ودينار درهم
 ودينارين جازا بالبيع وجعل كل جنس بخلافه وقال في الثاني لا يجوز
 على هذا اذا كان كل شئ بكنى وكنى جنس بكنى فخطا لهما ان في الصغر
 الخلفا بحسن تغيره تصرف لانه قابل للجزء بالجزء ومن فضيحه الانقسام
 على الشئ لا على النعيتين والتغير لا يجوز وان كان فيه تنجيم العقد
 كما اذا اشترى ثوبا بعشرة وثوبا بعشرة ثم باعهما من احدهما لا يجوز وان امكن
 صرف الرجوع الى الثوب وكذا اذا اشترى عبدا بالف ثم باعه قبل نقد الثمن بالبايع
 مع عبدا آخر بالف وفسمائه لا يجوز في المشتري بالف وان امكن فصح
 بصرف الف الف له وكذا اذا جمع بين عبد وعبد غيره وقال بعكلك احدا
 لا يجوز وان امكن فصح بصرفه الى عبد وكذا اذا باع درهما وثوبا بدرهم
 وثوبين واقترقا من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب

لما ذكرنا
 وان كان من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب
 وان كان من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب
 وان كان من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب

لما ذكرنا لسانا ان المقابلة المطلقة تجعل مقابلة الفرد بالفرد كما في
 الجنس بالجنس وانه طريق متعين للخصم فيجعل عليه وفيه تغير وصحاح
 لانه يفي موجبه الاصلية وهو ثبوت الملكية لكل بمقابله الكل وصار كما اذا
 باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره يتصرف في نصيبه بغيره في التصرف
 بخلاف مسئلة المراجعة لانه يصير فوله في الغلب بصرف الرجوع كله الى الموقوف
 الطريق في المسئلة الثانية غير متعين لانه يمكن صرف الزيادة على الف
 الى المشتري في الثالثة اضيف البيع الى المتكسر وهو ليس بمحل للبيع و
 المعين ضربه في الاخير العقد تعقد صحيحا والفساد في حال البقاء
 كلامنا في الاصل **قال** ومن باع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار كان
 البيع ويكون العشرة بمنزلة الدينار بدرهم لان شرط البيع في الدرهم
 التماثل على ما روينا فالظاهر انه اراد به ذلك فبطل الدرهم بالدينار وفسد
 لا يعتبر لساوي بينهما ولو باع اربعة فضة بفضة او ذهبا بذهب ومع
 انها شئ آخر يبلغ قيمته باقية الفضة جازا لانه من غير كراهة وان لم يبلغ
 فصح الكراهة وان لم يكن له قيمة كالترايب لا يجوز البيع لتحقيق الربح اذا كان
 لا يقابلها عوضا ومن كان له على آخر عشرة دراهم فباعه الذي عليه العشرة
 دينارا بعشرة دراهم ودفع الدينار ونقصا للعشرة بالعشرة فهي جائز ومعتبر
 اذا باع بعشرة مطلقة ووجهه انه يجب لهذا العقد ان يبيع نعيته بالقبض
 اذا كان من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب

لما ذكرنا
 وان كان من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب
 وان كان من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب
 وان كان من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب

انما لا يفسد العقد لانه من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب
 وان كان من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب
 وان كان من غير قبض فسد العقد في الدرهم ولا بصرفه الى الثوب



[illegible]

بانيته
فان البيع الاول
مفسد
اوله كان
يؤثر ان كان

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, located at the bottom of the page.

والله اعلم
بما كان
اولم يدرك
الاصح منه في
البيان

الحسين

الجنس بخلاف الجنس ومنه حكم شئين فضة وفضة وكنة صوف حتى يشترط
 القبض والجنس لوجود الفضة من الجانبين وإذا شرط القبض في الفضة
 بشرط الصف فلا لا يعتبر عنه لا بغير فلا ^{في لغة} في لغة عنه ومما يحتاج العلم
 لم يغتوا يجوز ذلك العبداني والعطائر فلا ^{في لغة} في لغة العز الاموال قد يارنا
 فلو ارجح التفاضل فيه يفتح باب الربوا لم لو كانت تروج بالوزن والقياس
 والاسطرخاض فيها بالوزن وان كانت تروج بالعذبة والعذ وان كانت
 تروج ^{في لغة} في لغة بجمها في كل واحد منها لانه المعبر من المعتاد فيها اذا لم يكن نقص ^{في لغة} في لغة
 هي ما دامت تروج تكون اثما لا لا يعتين بالنعيين واذا كانت لا تروج
 فهي معلقة بنعيين بالنعيين ولو كانت يقبلها البعض دون البعض فهي
 كالذي يوف لا يفتق العقد بعينها بل بحسب ما تروى فان كان البائع يعلم
 بحالها التحق الرضا منه ويجنسها من ايجابا وان كان لا يعلم لعدم الرضا
 منه واذا اشترى بها سلعة فكسدت وتركها الناسوا المعاملة بها بطل البيع عند
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ^{في لغة} في لغة فيها باعتم البيع وقال محمد فيها آخر ما تعامل الناس
 بها لصحان العقد فوضع الآلة نعتة التسليم بالكساد وانه لا يوجب الفساد ^{في لغة} في لغة
 كما اذا اشترى بالربط فانقطع واذا اشترى العقد وجبت الغنمة لكن عند ابو يوسف
 وفن البيع لانه مضمون ^{في لغة} في لغة وعند محمد يوم الانقطاع لانه وان لا انتقال
 الى الغنمة ولا ^{في لغة} في لغة ان التمن هلك بالكساد لان التمنية بالاصطلاح وما اثر

المعشوق في الغربة العارضة
والمناور كمال الفضل في السبع والإسراء
والمناور كمال الفضل في السبع والإسراء
والمناور كمال الفضل في السبع والإسراء

صفحة عارضة في بلدة الزوال ساعة ثمانية عشر من الزوال

ولا بد ان هذه النسخة النقلية
فانها اصلية في الكسار
من قبل ابن
من قبل

في بيعه بالدين في بطلان اذا بطل البيع يجب ان يكون ان كان فاما لو فحين
 ان كان هالكه لا يبيع القاسد **قال** ويجوز البيع بالفلوس لانه مال
 معلوم فان كانت ناقصة جازا البيع وان لم يعين لانه المثل بالاصطلاح
 وان كانت كاسد لم يجز البيع بخاصة بيعها لانه اسلع فلا بد من تعيينها
 واذا باع بالفلوس الشافعية لم كسرت بطلان البيع عند خلافها وهو الذي
 يتناهى ولو استقرض فلوسا ثم كسرت عند البيع عليه مثله لانه ما عاين
 وموجبه ردا العين بيعي والتمتية فضل به اذا لم يرض لا يخصصه وعند ما
 يبيع بالدين لا يبطل ومنه التمسك بغيره كما في فضل فيجب في بيعها
 كما اذا استقرض مثله فانقطع لكن عند البيع يومه الفرض وعند ما يبيع
 الكسار على ما من قبل واصل الاختلاف بين غصب مثله فانقطع
 قوله لا يظن وقوله بطلان بغير **قال** ومن اشترى شيئا بنصف درهم
 فلوس جاز وعلبه ما يباع بنصف درهم من الفلوس وكذا قال يدان في
 او يغيره فلوس جاز **قال** ولا يجوز بيعه بجميع ذلك لانه اشترى بالفلوس
 وانما يندرج بالعدد لا بالدين والدرهم فلا بد من بيان عددها ونحن
 نقول ما يباع بالدين بنصف درهم من الفلوس معلوم عند التام
 والكم فيه فاعني عن بيان العدد ولو قال بدين درهم فلوس او بدين درهم
 كذلك عند يوسف لان ما يباع بالدرهم من الفلوس معلوم وهو الذي

هذا هو الوجه في بطلان البيع بالدين
 لان الدين ليس بمال فلو كان
 الدين مالا لكان البيع بالدين
 كالبيع بالدين في بطلان البيع
 بالدين في بطلان البيع بالدين
 لان الدين ليس بمال فلو كان
 الدين مالا لكان البيع بالدين
 كالبيع بالدين في بطلان البيع
 بالدين في بطلان البيع بالدين

فان كان الدين مالا لكان البيع بالدين
 كالبيع بالدين في بطلان البيع
 بالدين في بطلان البيع بالدين
 لان الدين ليس بمال فلو كان
 الدين مالا لكان البيع بالدين
 كالبيع بالدين في بطلان البيع
 بالدين في بطلان البيع بالدين

الدين من الفلوس ومن يهراته لا يجوز ولا يجوز فيما دون الدين
 لان في العادة المباحة بالفلوس فيما دون الدين فصار معلوما
 بحكم العادة ولا كذلك الدين **قال** لو قال بدين بوسف اصح ستمائة دينار
قال ومن اعطى صر قارهما وقال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه نصفها
 الاجرة جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقي عندها لانه بيع نصف درهم
 بالفلوس جاز وبيع النصف بنصف الاجرة ربا فلا يجوز وعلى قار
 قوله حنفية بطلان الفل لان الصفة متحدة والفساد قوي فيبيع
 وقد من نظير ولو كرر لفظ الاعطاء كان جوابه جوابها لانها سعاد
 ولو قال اعطى نصف درهم فلوسا ونصف الاجرة جاز لانه قابل للدين
 ما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم لاجته فيكون نصف
 درهم الاجرة بمنزلة والباقي باذن الفلوس **قال** وفيه امره وفيه اكثر نسخ
كتاب الكفالة
 الكفالة هي الضم لغة فالقائه وكفها كذا ياء ضم الية الى الذمة
 في المطالبة وقيل في الدين والاقوال اصح **قال** الكفالة ضربان كفالة
 بالنفس وكفالة بالمال قال الكفالة بالنفس جائز والمضمون بها احصا
 المكفول به **قال** الشافعية لا يجوز لانه كفيل بالابتداء على تسليمه اذ لا قدرة
 له على نفس المكفول به بخلاف الكفالة بالمال لانه لا يملكه على مال نفسه
 لان ربا في مثله لا يقدرة
 بل ياتى به في بطلان البيع

وهو الذي اشترى من الدين
 مطلق بالدين والمطالبة بالدين
 او المطالبة بالدين والمطالبة بالدين
 او المطالبة بالدين والمطالبة بالدين
 او المطالبة بالدين والمطالبة بالدين
 او المطالبة بالدين والمطالبة بالدين
 او المطالبة بالدين والمطالبة بالدين
 او المطالبة بالدين والمطالبة بالدين
 او المطالبة بالدين والمطالبة بالدين

لان ربا في مثله لا يقدرة
 بل ياتى به في بطلان البيع

هذا هو المقام الذي عليه
المتكفل في الكفالة
فان قيل انما هو
المقام الذي عليه
المتكفل في الكفالة
فان قيل انما هو

لما اقره عليه السلام الزعيم عار و هذا بعد مشروعية الكفالة بتوجه
لان بعدد على سبيلها بطريقه بان يعلم الطالب كونه في حق بينه وبينه
او يستعين باعوان الفاضل والحاجة ما تته البه وفلا يكون تخلف معنى
الكفالة وهو الضم في المطالبة فيه **قال** و تنعقد اذا قال تكفلت
بنفس فلان او رقبته او بوجه او بجسد او بداره وكذا بدينه
وبوجه لان هذه الالفاظ بعينها عن البدن اما حقيقه او عرفا
على ما مر في الطلاق وكذا اذا قال ينصفه او ينكحه او يحرمه لان النفس
الواحدة في حق الكفالة لا يتجزأ فكان ذكر بعضها شاملا لذكر كلها
بخلاف اذا قال تكفلت بفلان او برجله لانه لا يعبر بجماع البدن
حتى يمتد اضافته الطلاق اليهما وفيما تقدم يجمع وكذا اذا قال ضمنه
لانه نصريح بوجوبه او قال على لانه صيغة الالتزام او قال اني لانه
منه معنى على في هذا المقام فالعلم بالسلام من تركه فلا فلو رتبته ومن تركه كلاً
او عبداً فاني وكذا اذا قال انما زعيم به او قيل لان الزعامة هي الكفالة
وفيه وبنا فيه وفيل هو الكفيل ولهذا سمي الصلح قبالة بخلاف ما
اذا قال انما ضامن لمعرفته لانه التزام المعرفة دون المطالبة وعلى
هذا لو قال بالفارسية آشنابن وي من لا بكفل كقبلا ولو قال في
آشناس فالذي يكون قبلا للعرف **قال** فان شرط في الكفالة تسليم

هذا هو المقام الذي عليه
المتكفل في الكفالة
فان قيل انما هو
المقام الذي عليه
المتكفل في الكفالة
فان قيل انما هو

فوزن

الكفالة هي الضمان
على المكفول بغير
شك ولا شبهة ولا خلاف
مكفول له من المكفل

فوق بعينه لزم احضاره اذا طالبه في ذلك الوقت وقاد بهما الزم
وان احضره في الاجبة لم يحكم لا متناعه عن ايقاعه حتى يستحق لكن
لا يجبه او لا يرف لعله ما ذكرك لما خاف بدعي ولو غاب المكفول بنفسه
امهله الحاكم مدته ذهابه ويحتمل فان مضى ولم يحضره بجبهه لتخلف
امتناعه عن ايقاع الحق **قال** واذا احضره وسلمه في مكان بقدر المكفول
ان يخاصمه مثل ان يكون في مصر يرك الكفيل من الكفالة لانه انما التزمه
وحصل المقصود وهذا لانه ما التزمه التسليم الا منعه واذا كفل على ان يسلمه
في مجلس الفاضل نفسه في السوف يرك لحصول المقصود وقيل في زماننا
لا يبرك لان الظاهر المعاصرة على الامتناع لا على الاحضار فكان التكفيل
مقبلا وان سلمته بترية لم يبرك لانه لا يقد على المخاضه فيها فام حصل
المقصود وكذا اذا سلمه في سواد لعدم فاض يعقل الحكم فيه ولو سلم
في مصر اخر غير المصر الذي كفل فيه يرك عند الجحيفة في القدره على المخاضه
فيه وعند ما لا يبرك لانه قد يكون شهوده فيما عينه ولو سلمه في السجن
وقد جسه غير الطالب لا يبرك لانه لا يقد على المحاكمه فيه واذا مات المكفول
ترك الكفيل بالنفس من الكفالة لانه يحجز عن احضاره ولانه سقط الحق
عن الاصل فسقط الاحضار عن الكفيل وكذا اذا مات الكفيل لانه لم يبق
قادر على تسليم المكفول بنفسه وماله لا يصلح لبقاء هذا الوجه في الكفالة
لان الكفالة بانفس من المال
مختلف الكفالة بالمال فان
قادر على تسليم المكفول بالشيء
وانما يخلو في هذا لا يخلو في

هذا هو المقام الذي عليه
المتكفل في الكفالة
فان قيل انما هو
المقام الذي عليه
المتكفل في الكفالة
فان قيل انما هو

لان الكفالة بانفس من المال
مختلف الكفالة بالمال فان
قادر على تسليم المكفول بالشيء
وانما يخلو في هذا لا يخلو في

قادر على تسليم المكفول بالشيء
وانما يخلو في هذا لا يخلو في

والمراتب المكفولة فلهذا وجب بطلان الكفيل فان لم يكن فلهذا وجب
تعيينه مقام الميت **قال** ومن كفيل بنفسه كثر ولم يفعل اذا دفعت اليه
فانما جرى دفعه اليه من غير ان يكون موجبا لتصرفه في نفسه
عليه ولا يشترط قبول الطالب تسليمه في فقه الدين ولو سلم المكفول به
نفسه من كفالة من لا يملكه لمطالبه بالخصومة فكان له ولاية الدفع وكذا
اذا سلمه اليه وكيل الكفيل او رسوله لقيامهما مقامه فان تكفل بنفسه
على انه ان لم يوافق به الى وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الفهم كخضوع
الى ذلك الوقت لزمه ضمان المالك لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم
الموافاة وهذا التعليق صحيح فاذا وجد الشرط لزم المالك ولا يبرأ عن
الكفالة بالنفس لان وجوب المال عليه بالكفالة لا ينافي في الكفالة بنفسه
اذ كل واحد منهما للشئ وقالا لاشافي لا يصح هذه الكفالة لانه يعلق
سبب وجوب المال بالخطر فاشبه البيع لانه يشبه البيع ويشبه الذم
من جشانه ان لم يفعلنا لا يصح تعليقه بطلان الشرط كسبب الرجوع
نحوه ويصح بشرط معارفه علما بالشبهين والتعليق بعدم الموافاة
متعارف وبين كفيل بنفسه جل وقال ان لم يوافق به غدا فعليه المال
فان ما من المكفول عنه ضمن المالك عنه لتحقيق الشرط وهو عدم الموافاة
قال ومن ادعى على اخر ما ادعى به او لم يثبتها في تكفل بنفسه

فانما جرى دفعه اليه من غير ان يكون موجبا لتصرفه في نفسه
عليه ولا يشترط قبول الطالب تسليمه في فقه الدين ولو سلم المكفول به
نفسه من كفالة من لا يملكه لمطالبه بالخصومة فكان له ولاية الدفع وكذا
اذا سلمه اليه وكيل الكفيل او رسوله لقيامهما مقامه فان تكفل بنفسه
على انه ان لم يوافق به الى وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الفهم كخضوع
الى ذلك الوقت لزمه ضمان المالك لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم
الموافاة وهذا التعليق صحيح فاذا وجد الشرط لزم المالك ولا يبرأ عن
الكفالة بالنفس لان وجوب المال عليه بالكفالة لا ينافي في الكفالة بنفسه
اذ كل واحد منهما للشئ وقالا لاشافي لا يصح هذه الكفالة لانه يعلق
سبب وجوب المال بالخطر فاشبه البيع لانه يشبه البيع ويشبه الذم
من جشانه ان لم يفعلنا لا يصح تعليقه بطلان الشرط كسبب الرجوع
نحوه ويصح بشرط معارفه علما بالشبهين والتعليق بعدم الموافاة
متعارف وبين كفيل بنفسه جل وقال ان لم يوافق به غدا فعليه المال
فان ما من المكفول عنه ضمن المالك عنه لتحقيق الشرط وهو عدم الموافاة

رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه الما به فلم يوافق به غدا فعليه الما به
عندنا حصة والى يوسف بن قيس بن عمار قال لا يجوز ان لا يثبتها في تكفل
رجل لم ادعى بعد ذلك لم يثبت له دعواه لانه علمه بالامانة مطلقا بخلاف
البركانه لم يثبت له دعواه لانه علمه بالامانة مطلقا بخلاف
ولانه لم يصح الدعوى من غير بيان فلا يجب احضار النفس فاذا لم يجب
لا يصح الكفالة بالنفس فلم يصح بالمال لانه ينافي عليه بخلاف ما اذا بين
ان المالك ذكر معرفه فانصرف الى ما عليه والعادة حزن بالاجال في
الدعوى فيصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين الحق باصل الدعوى
فثبت صحة الكفالة الاولى فيترتب عليها الثانية **قال** ولا يجوز الكفالة
بالنفس في الحدود والفصاح عندنا حصة معناه لا يجبر عليه عندنا في
فلا يجوز هذا الغرض لان فيه حق العبد في الفصاح لانه خالف
العبد بخلاف الحدود والحال لانه لله تعالى ولا بد حصة في له عم لا كفالة في
حد من غير فصل ولا ان مبني الكل على الدماء فلا يجب فيه الاستسقاء بخلاف
ما لا يخفى لانها لا تندرك بالشبهة فيلحق بها الاستسقاء كما في التعريف فان حق العباد لا يسقط بالشبهة
ولو سمي نفسه به يصح بالاجماع لانه امكن ترتيب موجبه عليه
لان تسليم النفس واجب فيها فبطلان الكفيل فيتحقق الفهم **قال**
ولا يجزى فيها حتى يثبت شهادات مستور ان او شاهد عدل يعرفه بالعدالة

فانما جرى دفعه اليه من غير ان يكون موجبا لتصرفه في نفسه
عليه ولا يشترط قبول الطالب تسليمه في فقه الدين ولو سلم المكفول به
نفسه من كفالة من لا يملكه لمطالبه بالخصومة فكان له ولاية الدفع وكذا
اذا سلمه اليه وكيل الكفيل او رسوله لقيامهما مقامه فان تكفل بنفسه
على انه ان لم يوافق به الى وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الفهم كخضوع
الى ذلك الوقت لزمه ضمان المالك لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم
الموافاة وهذا التعليق صحيح فاذا وجد الشرط لزم المالك ولا يبرأ عن
الكفالة بالنفس لان وجوب المال عليه بالكفالة لا ينافي في الكفالة بنفسه
اذ كل واحد منهما للشئ وقالا لاشافي لا يصح هذه الكفالة لانه يعلق
سبب وجوب المال بالخطر فاشبه البيع لانه يشبه البيع ويشبه الذم
من جشانه ان لم يفعلنا لا يصح تعليقه بطلان الشرط كسبب الرجوع
نحوه ويصح بشرط معارفه علما بالشبهين والتعليق بعدم الموافاة
متعارف وبين كفيل بنفسه جل وقال ان لم يوافق به غدا فعليه المال
فان ما من المكفول عنه ضمن المالك عنه لتحقيق الشرط وهو عدم الموافاة

۱۱۷
 فصل فی
 بیان
 الاصل
 و ذلک
 رسول الله

عنه الى القدر الذي يحيط به المطر او يتبعه الدج
بطل الاطراف وصفت القفالة لانها لب
من الاطراف المعروفة عند القفار
في القفالة مما يتبعه قفلة
بشج فلا سطر لسطح
القاسدة لسطح في
والغاف كاهي

٥٧
 ختم الاستغفار على اليمين من احد
 ملك الموتى ومن الذين
 ملك له ملائكة من ملائكة
 الايمان
 لا اله الا الله
 اذ على البعير
 جازيت
 بالنضوع
 بذكرنا
 رسول الله

بدونه جائز وكذلك اذا اخبر الطالب عن الاصل فهو ناخر عن كفيته و
لواخر من الكفيل يكن ناخلا عن الذي عليه الدين لان الناخر ابرأ من

دون الأبرار وفيه جميع ذلك إذا كان الطالب حاضرا في جميع البيان
إليه لأنه منو المجمل **قال** ولا يجوز تغليب البراءة من الكفالة بالشرط

والى القدير على اخصوع والبراء
الذى من القدير على اخصوع يكون
بالاخرة فانه اذا خاض بين الطالب
في غير الملا يحصل البراءة وان
لم يوجد من الطالب صنع كان

مجمل بربك
 لا تترك
 اما فكلت
 انرا بالبيض
 فبرج و مجمل
 برت الان
 ابرائكم فلا
 برج بالشك

في كل من كان له مال
بالنفس والمال
في كل من كان له مال
بالنفس والمال

طال من معنى الخلق كما في سائر البراءات وبرهانه بغيره لان على المبالغة
دون الدين في القيمة فكان اسقاطا محققا كالطلاق وهذا لا يرتد لانه
عن الكفيل بالرد بجملة ما يراه الاصيل وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل
لان معنى الكفالة ان يكون له اليد والقبض من ماله بغيره لا بغيره من غيره
لانه بغيره ايجابه عليه وهذا لان العقوبة لا تجري فيها النيابة والاداء
تكفل من الشريك بالنفس جاز لان دين كسائر الديون وان تكفل من المالك
بالبيع لم ينع لان دين مضمون بغيره وهو المثل والكفالة بالاعيان المضمونة
وان كانت بغيره عند اطلاقه فالتشافي لكن بالاعيان المضمونة بنفسه كما ليس بغيره

فاسد والمقبوض على سؤم الشريك والمضروب لا يملك من مضمون بغيره كما ليس في
الرهون ولا يملك امانة كالدفع والمستعار والمستاجر في حال المضاربة
والشركة ولو كفل بغيره قبل القبض او بغيره بعد القبض لا يملك من مضمون بغيره
او بغيره المستاجر في المستاجر لان الدين فاعلا واجبا ومن استأجر دابة
لعمل عليها فان كانت بغيره لم ينع الكفالة بالمال لانه عاجز عنه وان كان بغيره
بغيره جازت الكفالة لانه يمكن العمل على دابة نفسه والتمهل هو المستحق والاداء

من استأجر عبدا لخدمته فكفل له رجل بخدمته فهو باطل لما بيننا **قال** ولا ينع
الكفالة لان قبول المكفول له في المجلس وهذا عند الحنفية ومعه **قال** ولا ينع
بالنفس او المال **قال** لا ينع الكفالة لان قبول المكفول له في المجلس وهذا عند الحنفية ومعه **قال** ولا ينع
بغيره استعلاء آخر كقولنا اذا كان بغيره فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة
والا بطلان

والخلاص

من الجسد والارث من غير الجسد
من الجسد والارث من غير الجسد
من الجسد والارث من غير الجسد

والخلاص الكفالة بالنفس والمال جميعا لانه قد عرف ان الدين ليس بدين
الملتزم وهذا وجه من الرواية عنه ووجه التوفيق ذكرناه في الفتوى في
الكفالة لهما ان فيه معنى الخلق وهو تكفل المطالبة منه فيقوم بهما جميعا
والموجود شرطه فلا يشترط علمه او مال المجلس **قال** لا ينع الكفالة لان
ان يقول المدين لو اقرته تكفل عني باعالي من الدين فكفل به مع عبث الغرور فانه جاز ان يشترط

لان ذلك وصية في الخفية ولهذا ننع وان لم ينع المكفول بغيره فاعلى
انما ننع اذا كان له مال الدفان لانه فاقم مقام الطالب حاجته اليه فترغب في دفعه
وفي نفع الطالب كما اذا حضر بنفسه وانما ننع هذا اللفظ ولا يشترط القبض
لانه براديه التحقير دون المساواة ظاهر في هذه الحالة فصارت كالامر بالكفالة
ولو قال المدين ذلك لاجنبي اخذ له الشايع **قال** واذا مات الرجل وعليه
دينه ولم يترك شيئا فتكفل رجل عنه للقرابة لم ينع عنده حينئذ ولا ننع لانه

كفيل بدين ثابت لانه وجب لحق الطالب ولم يوجد لغيره وطالب في حق الكفيل
الآخر ولو تبرع به انسان بغيره وكذا ينع اذا كان بغيره كقبول اوله مال وله انة
كفيل بدين سا فلان الدين هو الفعل حقيقته ولهذا يوصف بالوجوب كقبول
في حق الحكم مال لانه يولد اليه في المال وقد عجز بنفسه وتكليفه ففات عاقبة
الاستيفاء فيسقط ضرره ولا ينع ولا ينع في قيام الدين واذا كان بغيره كقبول
اوله مال خلفه او لا قضاء الى الاداء **قال** ومن كفل عن رجل بالعلم

لا ينع الكفالة لان قبول المكفول له في المجلس وهذا عند الحنفية ومعه **قال** ولا ينع
بالنفس او المال **قال** لا ينع الكفالة لان قبول المكفول له في المجلس وهذا عند الحنفية ومعه **قال** ولا ينع
بغيره استعلاء آخر كقولنا اذا كان بغيره فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة
والا بطلان

من الجسد والارث من غير الجسد
من الجسد والارث من غير الجسد
من الجسد والارث من غير الجسد

[illegible]

والمسحوق من زركون الالاف بعد
الكفالة فليست هذه الكفالة على
الطالبين وقد ثبت التمسك عليه الدوام في
الطالب الفاضل وفيه كمال التمسك بالعلم والادب
في العلم والفن على كل حال ولا يترك
العلماء على ما لا بد له من الامور
بعد ما ذكرناه

من الغنى على الكثرة والوجوه فلا تكثر
اذا المكثورة ما لم يطول بخلاف ما
يفضى عليه ما ذكرناه

الذم من ذم ملا
لواء كالم
سن

هذا هو الأصل في البيع والشراء
وإن كان المشتري قد علم أن الباعث
غير مالك للمبيع فليس له أن يملكه
ولا يبرأ من البيع حتى يبرأ الباعث
من البيع

وإنما يختلف الأمر وعدة لا سيما في بيان ذلك الكفالة غير شرعية ابتداءً
معاوضةً ابتداءً أو بغيرها من غير ابتداء أو ابتداءً فبدعواه أحدها لا يفتل
بالآخر ولا أنقص بها إلا من يثبت إجماع وهو يفتن لا خلافه بالمال فيصير
مقتضياً عليه والكفالة بغير مال لا يثبت جازية لأنه بعدد صحته قيام الذمة
بغير الكفيل فلا يثبت له الكفالة بغير مال يرجع الكفيل بها أدنى على الأمر
وقال في الرجوع لأنه لما انكر فقد ظلمه بزمه فلا يظلم غيره ونحن نفعل
صار مكذباً بشر ما يفتل ما زعمه ومن باع داراً وكفل رجل عنه بالدرك
فليس له أن الكفالة لو كانت مشروطة بالبيع فتمامه بقبوله ثم بالدعوى
بسعيه فنفسه ما لم يثبت وإن لم يكن مشروطاً فيه فالمراد بحاكم البيع
وزعيم المشتري فيه أنه لا يرغب في الكفالة فيترتب له الإقرار على الباع

قال ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن مسلماً ومرد على دعواه لأن الشهادة
لا تكون مشروطة بالبيع ولا يفي بآفته بالملك لأن البيع من وجود من المال
وإنما من غيره ولعله كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا
إذا كتب الصك باع وهو مكلف أو بيعاً بائناً فذلك وهو كتب شهد بذلك
فليس له أن يكتب الشهادة على أقله المتعاقدين
فصل في
القبض ومن باع رجل شئاً وصح له الثمن ومضاه من شئ
مشتاؤه فالضمان باطل لأن الكفالة التزم المطالبة وهي اليها فيصير كل واحد

لأنه لو كان المشتري قد علم أن الباعث
غير مالك للمبيع فليس له أن يملكه
ولا يبرأ من البيع حتى يبرأ الباعث
من البيع

هذا هو الأصل في البيع والشراء
وإن كان المشتري قد علم أن الباعث
غير مالك للمبيع فليس له أن يملكه
ولا يبرأ من البيع حتى يبرأ الباعث
من البيع

هذا هو الأصل في البيع والشراء
وإن كان المشتري قد علم أن الباعث
غير مالك للمبيع فليس له أن يملكه
ولا يبرأ من البيع حتى يبرأ الباعث
من البيع

منهما ضامناً لنفسه لأن المال مائة في أيديهما والضمان تغير حكم الشئ فيه
عليه كاشترطه على المودع والمستعير وكذا ما كان باعاً عبداً صنفه واحد
وخص أحدهما لصاحبه حصته من الثمن لأنه لو وقع الضمان مع الشركة بصير
ضامناً لنفسه ولو وقع في نصيب صاحبه بودع في نفسه الذين قبل فضله ولا
يجوز ذلك بخلاف ما إذا باع ما صنفه في شركة لا شركة لأن الشريكين لا يفتل
نصيب أحدهما ويقتضي إذا اقتضى من حصته وأن قبل لكل واحد من ضمن عن آخر
خارجاً ونوابية في قسمته فهو جاز من أخذه فقد ذكرناه وهو مخالف للثمن
لأنه مجرد فعل ولهذا لا يورث بعد موته من شركته لا بوجبه وأما النوايب
فإن مردها ما يكون بحيث لا تكون لها شركة وأجر الحارس والموظف
لنجهز الجيش وفدك الأسارى وغيرها جائز الكفالة بها على الاتفاق وإن
أريد بها ما ليس بحق كالجباية في زماننا فبها اختلاصه فالمشايخ ومن قبل
إلى الصحة الإمام على البزدي وأما القسم فقد قبل في النوايب بعينها
أو حقه منها والرواية بأو وقبل هي الثانية الموقوفة الرواية والمرد
بالنوايب ما ينوبه غيره لايب وإحكام ما ينوبه ومن قال لا يترك على ما ذكره
إلى شهر وقال المقر له في حالة فالقول قول المدعي وإن قال ضمنه كدعوى فلا
مادة إلى شهر وقال المقر له في حالة فالقول قول الضامن وجه الفرق
أن المقر أقدر بالذين ثم ادعى حقاً لنفسه وهو ناخر المطالبة إلى أجل والكفالة
فالمقر لا يترك على ما ذكره

هذا هو الأصل في البيع والشراء
وإن كان المشتري قد علم أن الباعث
غير مالك للمبيع فليس له أن يملكه
ولا يبرأ من البيع حتى يبرأ الباعث
من البيع

هذا هو الأصل في البيع والشراء
وإن كان المشتري قد علم أن الباعث
غير مالك للمبيع فليس له أن يملكه
ولا يبرأ من البيع حتى يبرأ الباعث
من البيع

هذا هو الأصل في البيع والشراء
وإن كان المشتري قد علم أن الباعث
غير مالك للمبيع فليس له أن يملكه
ولا يبرأ من البيع حتى يبرأ الباعث
من البيع

هذا هو الأصل في البيع والشراء
وإن كان المشتري قد علم أن الباعث
غير مالك للمبيع فليس له أن يملكه
ولا يبرأ من البيع حتى يبرأ الباعث
من البيع

هذا هو الأصل في البيع والشراء
وإن كان المشتري قد علم أن الباعث
غير مالك للمبيع فليس له أن يملكه
ولا يبرأ من البيع حتى يبرأ الباعث
من البيع

باب كفالة التخلين

فإذا كان الدين على اثنين فكل واحد منهما يكسر عن صاحبه كما إذا اشتريا

عبد بالف وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما أدى أحدهما لم يرجع على
شريكه حتى يزيد ما يورثه على النصف فيرجع بالزيادة لأن كل واحد منهما له
النصف أصلاً وفي النصف الآخر كفيل ولا معارضة بين ما عليه حق الإصالة في
بحر الكفالة لأن الأقدمين والثالث مطالب ثم يورث الباقي للأول فيقع على الأول
وفي الزيادة لا معارضة فيقع عن الكفالة ولأنه لو وقع في النصف من كل واحد
فيرجع عليه فلصاحبه إن يرجع لأن أداه ثابته كادائه فيورث الباقي للآخر وإذا كفل
رجل عن رجل مال كان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شيء إذا واحدا
رجع على صاحبه بنصفه فلما كان أكثر وأعنف المسئلة في الصحيح أن يكون الكفالة
بالأول عن الأصل وبالكفل عن الشريك والمطالبه متعدده فيجتمع الكفالتان
على ما مر وموجبها التزام المطالبة فنصحه الكفالة عن الكفيل كما نفع عن
الأصل وبما نفع الحق له من المحتال عليه وإذا عرّف هذا فما إذاه أحد ما وقع
شاملاً عنها إذا الكفالة فلا ترجع للبعض على البعض بخلاف ما تقدم فيرجع
على شريكه بنصفه ولا يعود كما في الذوق لأن فضيلة الاستيناف قد حصل رجوع
أحدهما بنصف ما أدى فلا ينقضي رجوع الآخر عليه بخلاف ما تقدم ثم يجب
على الأصل أنهما إذا باعته أحدهما بنفسه ولاخر بنيابه وإن شاء رجع بالجمع
على المكفول عنه لأنه ككفل بجمع المال عنه بامر وإذا أبرأه رث المال إذا أخذ
الآخر بالجمع لأن أبرأ الكفيل لا يجب براءة الأصل فثبت المال كله على الأصل والآخر

عن الاصل وضع السلة فيما اذا كان على منها الالف
و اذا الباء اصلها يس الاخر نظر الاخر

عن
الشيخ الفاضل
عبد الله بن عبد الرحمن

قلت يا شيخنا هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما
ويعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما
ويعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما

باب كفاية العبد وعنه

وَمَزْمُورٌ

هذا هو المحل الذي لا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند

هذا هو المحل الذي لا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند

مع المتاني فلا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند

كتاب الحوالة وهي جائز بالدعوة
فلا يلزم من اجبيل على ما في فليست في ولا في التزام ما يلزم على تسليمه فنفع
كالقالة وانما اخففت بالدينون لانها تليق عن النقل والتحويل والتحويل
في الدين لا في الدين **قال** ونفع رضا المحل والمحال والمحال عليه انا المحال
فلا في الدين حقه وبعده الذي يتنقل بها والدين متغايرة فلا بد من رضا
واما المحال عليه فلا بد من الدين ولا يلزم بدونه التزام واما المحل
فالحوالة نص في بدونه رضا ذكره الزبادان لان التزام الدين من المحل
نصفه حق نفسه في بدونه يتنقل به بل فيه نفعه لانه لا يرجع عليه اذ لم
يكن بامر **قال** واذ انت الحوالة برئ المحل من الدين بالقبول وقال في
لا بد من اعتبارها بالكفالة اذ كل واحد منهما عقد فدين **قال** ان الحوالة
تنتقل لغة ومنه حوالة الغراس والدين من انتقل عن الذمة لا يبقى الا في
فيها انت الكفالة فليست ولا احكام الشرعية على وفاق الحوالة لغوية ومعنى من
التوفيق فيه باخبار الامار والاحسن في القضاء وانما يجبر على قبول اذا
نقد المحل لانه يحل عود المطالبة اليه بالشك فلم يكن منبر **قال** في

هذا هو المحل الذي لا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند

هذا هو المحل الذي لا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند

هذا هو المحل الذي لا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند

هذا هو المحل الذي لا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند

المحال على المحل لانه لا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند
لان البراءة حصلت مطلقا فلا يعود لا بسبب جديد بل بالتمام
بسلامة حقه له اذ هو المنصور او يفسخ الحوالة لغوا لانه لا تخمل
الضخ فصار كوصف السلامة في البيع **قال** والنوى عند الجففة احد
امر من امان المحل لحوالة وتختلف ولا يمتنع له عليه او هو مطلقا
لان العجز عن الوصول يخفى بكل واحد وهو النوى في كنفه
فلا هذان وجه ثالث وموان يحكم احكام بافلاسه حال حيونه
ملا بنا على الفلاس لا يتحقق بحكم القاضي عند خلافه حالان
مال الله غادر **قال** واذ طالب المحل المحل المحل بمال الحوالة
فقال المحل احدث بدني لي عليك فيقول قوله وكان عليه مثل الدين لا
سبب الرجوع فذخرف وقد قضى دينه بامر لان المحل يدعى عليه
دين او موثوق والفول قول المنكر وقول الحوالة لا يكون افراد بالدين
عليه لانها قد يكون بدنية واذ طالب المحل المحل بمال الحوالة به نقار
انما احلته لتقبضه لي وقال المحال بل احلته بدني كان لي عليك
فالقول قول المحل لان المحال يدعى عليه الدين وموثوق ولفظ الحوالة
مستعملة في الوكالة فيقول الفول قوله مع يمينه **قال** ومن اودع رجلا
الفروم واحالها عليه آخر فهو جائز لانه اودع على القضاء فان ملكك

هذا هو المحل الذي لا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند

هذا هو المحل الذي لا يتحقق فيه الكمال ولا يمتنع فيه سفسط ولا يمكن
اشارة على وجه الوجه في هذا الكمال والاشارة مطلقا بان في معنى الغنى لان من شرط
الاتحاد في هذا السعابة كمال الكثرة في قول في حيزه لانه كمال كمال عند

[illegible][illegible]

فقال له يا ابن آدم اني قد جعلتك اميرا على كل شئ

شوطا مباشره العبيج وكن بعضهم الدخول فيه مخارا الفداء عن جعل

فمن عليه الصالحون
الذين ياتون
فانهم ياتون

منه عيسى ابن مريم
عليه السلام

100

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

على الفقهاء فكلما دمج غير ممكن والصحيح ان الدعاء فيه رخصة طمأنينة
افان العبد قد انكر عزيمته فقلعه فخلط فلا يوفق ولا يعينه عليه غيره
ولا يذم من الاجتهاد الا اذا كان من الاجل للعبادة دون غيره فحينئذ يفرض
عليه التقيد بعبادة حقوق العباد وإخلاؤه للعالم عن الفسوق **قال** وينبغي
ان لا يطلب الا الله ولا يسأل الله لغيره من طلب الفضاة وكل الى نفسه
ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده ولا من طلبه بعينه على نفسه فحرم
ومن اجبر عليه بنو كل على ربه فله نعم ثم يجوز التقيد من السلطان الجائر
كما يجوز من العادل لان العبد يتقصد من معاونة الحق كان به على
في توبته والتابعون تقصد من التجار وكان جابر الا اذا كان لا يمكنه
من الفضاة بحق لان المقصود لا يحصل بالتقيد بخلاف اذا كان يمكنه **قال**
ومن تقيد الفضاة بساكن ان الغايه الذي قبله ومعها اخطائه فيها تسع
السجلات وغيرها لاها وضعت فيها ليكون حق عند الحاجة فيجعل في يد
من له ولاية الفضاة ثم ان كان البياض من بيت المال فظاهر وكذا اذا كان
من مال الخصوم في الصحيح لانهم وضعوها في يده لعله وقد استعمل في المولى
وكذا اذا كان من مال القاضي هو الصحيح لانه اتخذ ندينا لا يتولا
ويبحث ميني ليعضاها بخضرة الميزول او امينه ويسال لانه
شيئا فشيئا ويجعل ان كل نوع منها في خريطة كبلا يشبه على المولى في هذا

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

السؤال المكشوف لكان لا لالا **قال** وينظر حال المجوس لانهم يفتنون
من اعترف بحق الزم اياه لان الاعتراف ملزم ومن انكر لم يقبل قول المزعوم
عليه الا بيمينه لانه بالعرف الحق بالربا وشهادته الفرد ليست بمقبولة
لا سيما اذا كان على فعل نفسه فان لم نعم بيمينه لم يقبل تخليته حتى ينادى عليه
بنظره امره لان فعل القاضي المزعوم حق ظاهر فلا يعمل كبله بوقته الى
ابطال حق الغير وينظره الوداج وارفعه الودف فبهم فيه على ما يفتهم
به اليمينه او يعترف بلان كل ذلك حجة ولا يقبل قول المزعوم لما بيننا
ان يعترف الذم به ان المزعوم سلم باليه يقبل قوله فيما لا يثبت
بافواه ان البديك انت للفقيه ففتح افواه القاضي كانه في حال الا اذا كان
بالا فله العذر فيسلم الى المزعوم الاول لسبق حقه **قال** ويجلس للحكم جلوسا
ظاهرا في المسجد كبلا يشبه مكانه على الغيبة وبعض المغميبين والمسجد
الحامد اول لانه اشهر **قال** الشافعي يكره الجلوس في المسجد للفقه لانهم يحضرون
المشرك وموئس بالنقض والحايض ومن ممنوعه عن دخوله لانه في العلم
الما بينت المساجد للذكر اتمه والحكم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الخوض
في معتكفه واخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المساجد بفضل الخصوص
ولان الفضاة عبادة فيجوز اقامتها في المسجد كالصلوة وبجانبه المشرك في
اعتقاده لا في ظاهره فله تمنع من دخوله والحايض تخبر بالها فيخبر القاضي

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الغرض من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الله تعالى
فلا يجوز ان يكون الغرض
من العبادة هو
الوصول الى الدنيا
او الى الآخرة

الشاهد ومعناه ان بقوله اشهد بكذا وكذا الا انه اعاد الاعد
الخصم فيكون كلفين اذ لم يستحق ان يقر بوضع النية لان
الشاهد قد يحضر بمائة المجلس فكان نية احدا لطعن الناس
عزلة الاستحسان واليكفيل

الشيخه اعظمه
بنكته اور الزجاء

مع غناه في هذه الأوضاع
انما في الاصل ثلاثة فثبت
فقدية ما دخل في ملكه في
زمانه من قبل ما في الثاني
فثبت ان التراب ما خسر له دليل
بما في اذ النكاح لا يخرم
الامانة على اذ ان كان
لما في المعجل من المهر بعد ما دخل بها فالقول
للقوم في عشرة اذ لا دلالة
بهنا على القدح في

[illegible]

وإذا ثبت الحق عند القاضي وطالب صاحب الحق جبره لم يتجمل بحسبه
 بدفع ما عليه لان العيب جزاء الماطلة فلا بد من ظهورها وهذا اذا ثبت
 الحق باقراره لانه لم يعرف كونه ماطلا في اقل الوهلة فلعلة طوع الا مهال
 فلم ينصح الحال فاذا امتنع بعد ذلك جبه لظهور عطلة اما اذا ثبت باليقنة
 جبه كما ثبت لظهور المظن بالكاره **قال** فاذا امتنع حسمه في كل دين لانه
 بد لاعتنا ما حصل في دين كتم البيع أو التزمه بعدد كالمهر والكفالة لانه اذا
 حصل المال في دينه ثبت غناه وقادريه على التزيم باختياره دليله ان اذا
 مولا يكثر التزم ما بعد على ذاته والمهر بالمهر المتجمل دون الموصوف **قال** والجبه
 فيما سوى ذلك اذا قال اني ففبر لان يثبت غريمه ان له مالا فيجب عليه لانه لم يجد
 دلالة البسار فيكون القول قول من عليه وعلى المدعى اثبات غناه وبره وان
 القول كمن عليه في جميع ذلك لان الاصل هو العسرة وبره وان القول لا
 فيما يكره له مال في التقفة القول قول الزوج انه معسر وفي ائمة والعبد
 المشترك القول للحق والمسكين ان يثبت ان القول بين الآخرين والتخيم

[illegible]

على ما قاله الكشاف ليس بدليل مطلق بل هو صلة من بسفط النطق بالمرور
 على الاتفاق وكذا عند جسد من شأنه لا يطابق ثم هناك ان القول في المدعى ان
 له مالا او ثوبا فله بالينة فما كان القول في ذلك من عليه بحجة شهرين او
 ثلاثة ثم يسأل عنه فالجواب ان يكون ذلك في الحال وانما بحجة مدة بطريق ما لا يكون
 حقيقته فلا بد ان يثبت المدة لتقدير هذه الفائدة فقد ذكره بادي وبروي
 غير ذلك من التقدير بشهرين او ربع الى سنة اشهر والصحيح ان التقدير
 مفوض الى القاضي لاختلاف الاحوال الاشخاص فيه **قال** فان لم يظفر له مال
 خلى سبيله بمعنى بعد من المدة لا تسحق النظر الى الميسرة فيكون حجة
 بعد ذلك فلا ولو فاستلينة على فلا سيم قبل المدة فيقبل ولا يقبل
 في رواية وعلى الثانية عامة المشايخ **قال** الكتاب خلى سبيله ولا يجوز منه
 غرامة وهذا كلام لا ملازمة تذكره ان شاء الله في الاجماع الصغير
 جاز ان يرضى القاضي بدين فانه بحجة ثم يسأل عنه فان كان مرسرا اذ حسمه وان
 كان مرسرا خلى سبيله ومراوه اذا اقر عند غير القاضي او عند متره وظهر من
 ما طالع وانحسرت لولا مده فدينه فله نعيه **قال** ويجوز للزوج نفقة
 زوجته ان ظالم بالامتناع ولا يحس والدين ولد له لانه نوع عفو فله
 بسفطة الولد على والد كالحود والنفاص **قال** اذا امتنع من الاتفاق والدين
 عليه لان فيه احياء ولد ولانه لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان

في قوله لا تسحق النظر الى الميسرة
 في قوله لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان
 في قوله لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان

في قوله لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان

في قوله لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان

باب كتاب القاضي في القضاة

وتفيد كتاب القاضي في القضاة انما يشهد به عند الحاجة على ما بين
 فان شهدوا على خصمكم بالشهادة لوجود حجة وكتب بحكمه وهو المدعى
 سجلا وان شهدوا بغير حجة خصمكم لم يحكم لان القضاة على القابل يجوز وكتب
 بالشهادة بحكم المكنن بالله وهذا من الكتاب الحكم وهو نقل الشهادة في
 الحصة ويجوز بشرائط ذكرها وجوازها لمسا من الحاجة لان المدعى قد يفتقر
 عليه اجماع بين شهوده وخصمه فاشبه الشهادة على الشهادة وقوله في
 الحقوق بتدبير نعمة الدين والنكاح والمنشئ المعصوب والامانة المحذوف
 والمضاربة المحذوف لان كل ذلك عزلة الدين ويبدو يعرف بالوصف والحاجة
 فيه الى الاشارة ويقبل في العفارة ايضا لان التعريف به بالتدبير ولا يقبل في
 الاعيان المنفردة للحاجة الى الاشارة وعزله يوسف لانه يفتقر الى العبد
 لا يملأه لعلية الابا وفيه دوخا وعنه انه يقبل فيهما بشرائط يعرف موضع
 وعن يده يقبل في جميع ما ينظر وعلم المشايخ **قال** ولا يقبل الكتاب في
 رجلين او رجل واحد ما بين لان الكتاب لا يثبت في حجة ناقة وصلا
 لانه ملزم فلا بد من حجة بخلاف كتاب الاستيمان من اهل الحرب لانه ليس
 وبخلاف رسول القاضي الى المرتبة ورسوله الى القاضي لان الزام بالشهادة لا
 بالتركيب **قال** ويجوز ان يقرأ عليهم الكتاب ليعرفوا ما فيه او يعلم به لانه

في قوله لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان

في قوله لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان

في قوله لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان

في قوله لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان

في قوله لا يندرك لسفوطها بمقتضى الزمان

في كل من يصدق العلم ثم يحتمل محضهم وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا

لا يشهد به بعد العلم ثم يحتمل محضهم وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا
معرفة حصة كل واحد من العلم ثم يحتمل محضهم وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا
ولهذا يدعى بهم كمالا في شئهم التغير وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا
من ذلك ليس بشرط والشروط ان يشهدوا ان هذا كتابه وحده وعن غيره
فهم ليس بشرط ايضا فثبت في ذلك فلا يثبت في الفضا وليس اخبارا لمعانة واخبار
الشرعي فثبت في ذلك **قال** فاذا وصل الى الفاضل المكتوب اليه لم يقبل الا بمحض
الحق لا بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره بخلاف سماع القاضي الكاتب
لان في السمع لا يحتمل **قال** فاذا سلم الشهود اليه نظر الى حقه فاذا شهدوا انه
كتابا فلا بد القاضي سلمه اليه محلي حكمه وفعله عليها وختمه فتمت القاضي وفرا
على الحكم والزم ما فيه وهذا عندنا في حقه وهو لا يقبل الا اذا شهدوا انه
كتابا وحده فثبت ما من لم يشهدوا في الكتاب ليس العدالة للفتح الصحيح انه
يقضي الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا ذكره الحنفية لانه ربما يخفى على زيادة الشهود
والا يحكمهم اداء الشهادة بعد قيام الختم وانما يقبله المكتوب اليه اذا كان الكتاب
على الفضا حتى لو كان او غير او لم يكن اهلا للفضا فهو وصلا الكتاب لا يقبله
لان الحق يصدق من الرعايا ولهذا لا يقبل اخبارا فاض اخر في غير عمله او في
غير عمله او كذا الوصايا المكتوب اليه الا اذا كتب الى فلان بن فلان فاض يصدق
كلا والى كل من يصل اليه من فضاة المسلمين لان غيره صار بيعا له ويصدق

في كل من يصدق العلم ثم يحتمل محضهم وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا

في كل من يصدق العلم ثم يحتمل محضهم وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا

في كل من يصدق العلم ثم يحتمل محضهم وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا

معرفة بخلاف ما اذا كتب اليه الى كل من يصل اليه على ما عليه مشايخنا لانه
غير معروف ولو كان ما اتهم بنقد الكتاب على وارثه لغيره فضا ولا يقبل
الفاضل الى القاضي في الحدود والنفاص لان فيه شبهة البدلية فصار كاشهاد
على الشهاد لان جناحا على لاسقاطه في قوله في ايشانها **فصل**
ويجوز فضا المدة في كل شئ الا الحدود والنفاص اعتبارا بشهادتها وفي غيرها
وليس للقاضي ان يستخلف على الفضا الا ان يفرض اليه ذلك لانه فضا الفضا دون
التقليد فصار كقول الوكيل بخلاف المأمور باقائه لجمعة حيث يستخلف لانه
على شرف النوات لتوقفه فكان الامرية اذ نابا لا يستخلف في لالة ولا كذا الفضا
ولو وقع اشتبا محض من الاول والثاني الثاني فاجاز الاول كانه الوكالة وهذا
لانه حصة راي الاول ويؤيد الشرط اذا فوض اليه بلكه فيصير الثاني نايبا عن
الاصلي حتى لا يملك الا عزله واذا فوض الى القاضي حكمه كما يضافه الا ان يخالف
الكتاب او السنة او الاجماع بان يكون قولا لا دليل عليه وفي اجماع الصغير
وما اختلف فيه الفقهاء ففضيه القاضي ثم جاء فاض اخر يرى غير ذلك مضافا
الاصل ان الفضا متى لا في محله بمجتهد في بنقد ولا يرد غير لانه اجتهاد في
كاجتهاد الاول وقد فتح الاول بانصال الفضا به فلا ينفق ما مودونه ولو فسر
في المجتهدين مخالفا لرايه ناسبا لمذهب فثبت عندنا في حقه وان كان عاملا فقبه بان يذهب
روايات ووجه الفضا انه ليس بخطا فيعين وعندنا لا ينفذ في الوجهين

في كل من يصدق العلم ثم يحتمل محضهم وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا

في كل من يصدق العلم ثم يحتمل محضهم وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا

في كل من يصدق العلم ثم يحتمل محضهم وبسبب انهم كمالا في شئهم التغير وهذا

والفصل في بيان ما لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

هذا هو الحق الذي لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

هذا هو الحق الذي لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

هذا هو الحق الذي لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

لأنه فليس بمسوخ عنه ولا ينفصل عنه

والمراد بالسنة المشهورة منها وما اجتمع عليه الجمهور

خلاف وليس بخلاف والمعتبر بالحدود والصدق

في الظاهر من غير الباطن كذا عندنا بحسب كذا

المراد من قوله لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

والمراد من قوله لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

المراد من قوله لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

المراد من قوله لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

المراد من قوله لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

المراد من قوله لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

المراد من قوله لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

هذا هو الحق الذي لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

الحكمة

هذا هو الحق الذي لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

فحكم بينهما ورضاهما كان لان الصواب

عليهما وهذا اذا كان الحكم بصدق الحاكم

الغنى ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذو

لانعدام اهلية الغنى اعتبارا باهلية الشهادة

كما ترى في المولى وكذا واحد من المحكمين

جهنما فلا يحكم بينهما ما اذا حكم لزمها

حكم الى القاضي فوافق مذهبها لانه لا

وان خالف بطله لان حكمه لا ينفذ لعدم

النفاذ لان لا ينفذ حكمه على ما لا يملك

والنفاذ بدو على جهل الحكم في سائر

بجاء الى حكم المولى دفعا لتجاسر العلوان

هذا هو الحق الذي لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

هذا هو الحق الذي لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

هذا هو الحق الذي لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

المراد من قوله لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

الزايف المستطيلة من غير نافذة ^{في الزايف المستطيلة} للمرور ولا حق لهم في المرور اذ من لاهلها
 خصوصاً لا يكون لاهل الاول فيها حق الشفعة ^{فانما اراد واحد ان يفتح}
 اتفاق لان المرور فيها حق العامة ^{فانما اراد واحد ان يفتح} قبل المنع من المرور لا من فتح الباب
 لانه رفع بعض حيله والامتناع المنع من الفتح لان بعد الفتح لا يمكنهم المنع
 من المرور على كل حال ^{لانهم} ولا نه عساه يدعى الحق في الفصول بتركيب الابواب
 المحذورة ^{لانهم} لا ينفذون في الابواب
 الزايف المستطيلة من غير نافذة ^{في الزايف المستطيلة} للمرور ولا حق لهم في المرور اذ من لاهلها
 خصوصاً لا يكون لاهل الاول فيها حق الشفعة ^{فانما اراد واحد ان يفتح}
 اتفاق لان المرور فيها حق العامة ^{فانما اراد واحد ان يفتح} قبل المنع من المرور لا من فتح الباب
 لانه رفع بعض حيله والامتناع المنع من الفتح لان بعد الفتح لا يمكنهم المنع
 من المرور على كل حال ^{لانهم} ولا نه عساه يدعى الحق في الفصول بتركيب الابواب

مخلاف ما اذا اشترى بعد الهبة لانه بفرد ملكه عندها ومن قال لا

فمن سئل بجارية فانكر ان اجمع البايع على ترك الخصومة وسعدان بطاها

لان المشتري لما لم يجد كان فسخا من جهة اذ الفسخ يثبت به كما اذا اجاحدا

فاذا اعزم البايع على ترك الخصومة ثم الفسخ ويجزى العزم ان كان لا يثبت

الفسخ فقد اقرب بالفعل ولو امسك الجارية ونفلها وما يضاهاه ولانه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى قد جعل في كتابه
الذي هو القرآن الكريم ما لا يحصى
من النعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات
والنعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات

وكذا لا يسلو الكلام الاستدلال ان الله تعالى قد جعل في كتابه
الذي هو القرآن الكريم ما لا يحصى من النعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه من الهدى والرحمة والبركات
والنعمان والبركات على عباده الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات

والاذا مات نصراني فجاءت امراته مسلمة وقالت اسلمت بعد موته وحياتي
الورثة اسلمت قبل موته فالقول في الورثة وقال في القول فوطا
لان الاسلام حادث فبضاف الى اوقاف الزمان لان سبب احكام
كتاب في الحال فيثبت فبما فيه حكمها للحاكم وجربان ما الطاحنة وهذا الحكم
نعمير للدفع وما ذكر بعينه للاختلاف ولو مات المسلم وله امرأة
نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وحياتي
فالقول فيهم ايضا ولا يحكم الحاكم لان الظاهر لا يصلح في الاختلاف وفي

مخارج الية اسأل الورثة فهم الدافعون وبشهادتهم ظاهر الحدود **قال**
ومن مات وله في دينه اربعة الاف درهم ودبغة فقال المستودع هذا
ابن الميت لا وارث له غيره فانه يدفع المالا لانه اقران ما في دينه حتى
الورثة خلافة فصارت اقرانه حق الموت وموتى اصاله بخلاف
ما اذا اقر لجلالة وكل المودع بالقبض او اقره اشتراه منه حبس لا يورث
بالدفع اليه لانه اقر بقبض المودع المودع فيكون اقران حال القبض

ان صاحب الدين موقوف على الغيب وهو موثق
ومن في الدين موقوف على الغيب وهو موثق
ومن في الدين موقوف على الغيب وهو موثق
ومن في الدين موقوف على الغيب وهو موثق
ومن في الدين موقوف على الغيب وهو موثق

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى قد جعل في كتابه
الذي هو القرآن الكريم ما لا يحصى
من النعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات
والنعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات

ولا كذلك بعد موته بخلاف المدبوة اذا اقر بنو كليل غيره بالقبض لان
الديون تقضى بما لها فيكون اقرارا على نفسه فهو مر بالدين اليه ولو قال
المودع لا خير هذا اية ايضا وقال الاقر ليس له ابن غيري فبقي بالماله
الاقر لانه لما صح اقراره للاقر لا تقطع به عن المالك فيكون هذا اقرارا على

الاقر فلا يصح كما اذا كان الاقر ابنا معروفا لانه حين اقر للاقر لا يكذب
له فصح وجوب اقرار الثاني له مكذب فلم يصح **قال** واذا قسم الميراث بين
الغريم لا يوجد منهم كقبول ولا من وارث وهذا شيء احاط به بعض الفقهاء
وموكلهم وهذا عند الجسد وقالوا باخذ الكفيل والمسئلة فما اذا ثبت
الدين والارث بالشهادتين لم يفل الشهود لانهم لم يقرنا غيره **لصما**
ان القاضي ناظر للغييب والظاهر في الشركة وان غابا او غابا غابا
لان الموت قد يقع بغيبه فبخطا بالكفالة كما اذا دفع الابن واللفظة الى

صاحبه واعطى امرأة الغيب النفقة من ماله ولا في حيد ان حق لها نصيب
وطعنا او ظاهرا فلا يخرج حق مودع الزمان التكفيل لكن اثبت الشراء
منه يده او اثبت الدين على العبد حتى يبع له دينه لا يكفل ولان المكفول له
مجهول فصار كما اذا كفل احد الغريم بخلاف النفقة لان حق الزوجه ثابت
ومعروف معلوم اما الابن واللفظة فبينه روايتان ولا يصح انه على الخلاف
ومثل ان دفع بعلامة اللفظة او اقرار العبد كغيره بالاجماع لان الحق غير ثابت

لان العلامة او غير الصواب
الاختلاف في

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى قد جعل في كتابه
الذي هو القرآن الكريم ما لا يحصى
من النعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات
والنعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى قد جعل في كتابه
الذي هو القرآن الكريم ما لا يحصى
من النعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات
والنعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى قد جعل في كتابه
الذي هو القرآن الكريم ما لا يحصى
من النعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات
والنعمان والبركات على عباده
الذين آمنوا به واتبعوا ما فيه
من الهدى والرحمة والبركات

وهذا كماله ان ينع وقوله ظلم ان يصل عن سوا السبيل ويكشف
 عن مذهبه ان الجهد يخل ويصيب لا كظن البعض **واذا كان المالك**
 في يد رجل اقامت حرمته ان اباه مات وترك ميراثا بينه وبين اخيه
 فلان الغائب نفى له بالنصف وترك النصف لآخره **بما الذي** في يديه
 لا يسئل من يملكه وهذا عند الحنفية **وقال** لان كان النصف يديه
 حاجلا اخدمه وجعل له بامره وان لم يخدم تركته **بما** ان المالك
 خاين فلا يترك المالك له **بما** بخلاف المقر له **امير** ان الغضا **وقال**
 لست مقصودا واحتمالك كونه مختارا لست ثابت **فلم** نفى به كما اذا
 كان مقرا وعمره قد ارفع بنصف الغاض **والظاهر** عدم الجور في المستقر
 لصبره في الحادثة معلومة له **والقاضي** ولو كان انت الدعي في المنقول
 فقد قبل بخدمته بالانفاق لانه يحتاج فيه الى حفظ **والنوع** بالبيع
 فيه بخلاف العقار لانها تحصى بنفسها **وطا** على الوصي بيع المنقول
 على كبر الغائب دون العقار **ولا** حكم وصي الامة والاي **والعم** على
 الصغير قبل المنقول **على** خلافه ايضا **وقوله** في حقه انه من حاجة الاحتفظ
 وانما لا يواخذ الكفل لانه انشاء خصومة والقاضي انما يفسد بقطعها
 لا لانها اذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة **وبسم**
 النصف اليه بذلك الغضا لان احد الورثة ينصب خما عن الباقي **في** المال
 لا في الغضا **وقال** لست

لو كان المالك في يد رجل
 اقامت حرمته ان اباه مات

فيما

فيما يستحق له وعليه دين كان او جبا لان المقض له وعليه انما هو المثلث
 في الحقيقة **واحد** من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك **بخلاف** الاستيفاء
 نفسه لانه عامل فيه نفسه فلا يعطى نائبا عن غيره **فلم** لا يستوفى الا
 نصيبه **وصار** كما اذا قامت البينة بدعي المثلث لانه انما يثبت بخلاف
 القدر **اجل** الرتبة اذا كان الكل في يد ذكر **ولما** في الجاه **الكبير** لانه لا يكون
 خصما بدوي **اليد** ينصرف الغضا على ما في يد **ومن** قال مالي في المساكين
 صدقة فهو عار **ما** فيه الزكوة **وان** اوصى بثلاث ماله فهو على كل شيء **والغيب**
 ان يلزمه النصف **بالكل** وبه **فان** لم يصر اسم المال كخ الوصية **وبه**
 لا يستحق ان ايجاب العبد معتبرا بايجاب الله **فينصرف** ايجابه الى ما اوجب
 الشارع فيه الصدقة **من** المالا **ات** الوصية **فاذا** الميراث **لا** خلا فقه
 فلا يخص بال دون مال **ولان** الظاهر التزام الصدقة من فاضل ماله
 وهو مال الزكوة **ات** الوصية **بها** في حال الاستيفاء **فينصرف** الى الكل
 ويبدل في الارض العشرية عند يوسف **لما** سبب الصدقة **اذ** في الصدقة
 في العشر **لما** عند وعند محمد لا يبدل لانه سبب الموانة **اذ** جهه الموانة
لما عند ولا يبدل لانه لا يجم **لانه** يمتنع موانة **ولو** قال
 امك صدقة في المساكين فقد قبل بنساول **كل** مال لانه اعظم من لفظ المال
 والمعد **ايجاب** الشارع **ويو** يخص بلفظ المال **ولا** يخص بلفظ الملك
في الكتاب **والنبي** **فان**

لو كان المالك في يد رجل
 اقامت حرمته ان اباه مات

فيما

Handwritten text in a script, likely Indic, possibly containing a date or reference.

انما نحن وديناهم
اعوانهم

القاضي القاض
عند محمد بن

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة الفاعل في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

لما جازى به وجه الظاهر انه اجر عن امر بملك الشاؤ وبغير خلقه عن
التمية ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديقه طاعته وقال الامام
المازني ان كان عيلا لما يقبل قوله لا تعلم نعمة الخطا والنجاسة وان
كان عديا جاهلا بسفوف احسن وجب تصديقه ولا فلا فان كان جاهلا
فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا ان يعاين سبب الحكم لثمة الخطا والنجاسة
قال واذا غلب الفاعل فقال لير اذرت منك القاي ودفعها الى فلان قضيت
بها عليك فقال الرضا اذ غلبا فالقول قول الفاعل وكذلك اذا قال قضيت بغير
بدك في حق اذا كان الذي قطع به والذي اخدمه الما مغزا انه فعل
ذلك وهو قاض وجهه انهما لما اتفقا انه فعل ذلك فضا انه كان

الظاهر شاهدا له اذ الفاعل لا يقضي بالجور ظاهرا ولا بين عليه لانه ثبت
فعله في فضائه بالتصادق ولا يبي على الفاعل ولو اقر الفاعل او اخذ بما
افزبه الفاعل لا يقضي ايضا لانه فعله في حالة القضاء ودفع الفاعل صحيح كما
اذا كان معانيا ولو نزع المظنوع به او الماخوذ ماله انه فعل قبل التقليد
او بعدا لعزل القول قول الفاعل ايضا في الصحيح لانه اسند فعله الى حاله
معمودة منافية للقضاء فصار كما اذا قال طلق واغتف وأنا مجنون
والجنون منه كاد معهود ولو اقر الفاعل ولاخذ في هذا الفصل عا اقر به
الفاعل بضمنا لا سيما اقر بسبب الضمان وقول الفاعل مقبولة في دفع الضمان

او بعدا لعزل القول قول الفاعل ايضا في الصحيح لانه اسند فعله الى حاله معمودة منافية للقضاء فصار كما اذا قال طلق واغتف وأنا مجنون

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة الفاعل في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

عن نفسه لانه ابطال سبب الضمان على غير عقله ولا لانه ثبت فعله في
بالتصادق ولو كانت المالكه بالاختلاف فاما وقد اقر بما افزبه الفاعل والمال
خوذه منه المالك صديق الفاعل في انه فعله في فضائه او اقر فعله في فضائه
بوجود منه لانه اقر ان اليه كانت لو فلا تصديق في دعوى ملكه لا تحجة
وقول المعزول عنه ليس بحجة

كتاب الشهادات

قال الشهادة فرض يلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا اطال عليهم المقيم
لفعله تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا وقوله تعالى ولا تكلموا بالشهادتين
ومن يكتمها فانه آثم قبله وانما بشرط طلب المدعي لا حاجته فينوبت
على طلبه كسائر الحقوق والشهادة في الحدود بخبر فيها الشاهد في السر
ولاظهار لانه بين حسبين افاض الحق والنوع عن الهند **قال** والشهادة
افضل لقوله عليه السلام للذي شهد عنده لو سترته بنو بكر كان خيرا لك

وقالهم من ستر على اخيه المسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة وفيما
نقل من تلقى النبي عن النبي عن واصحابه دلالة ظاهرة على افضلية السر
لان انه يجب ان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ المال اجبا الحق المسروق منه
ولا يقول سرق محافضة على السر ولا لانه لو ظهر السرقة وجب القطع

والضمان لا يجامع القطع فلا يحصل احية حقة **قال** والشهادة على
مراتب منها الشهادة في الزنا بعينها فيها اربعة من الرجال لقوله تعالى
واشهادوا على أنفسكم

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة الفاعل في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

البهاق لم ينو بعد ذلك إلا الشهية فلم لا تفعل فما ينبغي بالشهيات
 وهذه أعفوني يفتن مع الشهية وعدم قبول الأربع على خلاف الفاس كمالا
 بكثر خروجه من **وال** وتفعل في العادة والبكارة والعيب في النساء في موضع
 لا يطالع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء

لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء
جائز في الاستطیع الرجال النظر اليه والجمع المحلی باللقم براديه الجحش
الافق وموضع على الشافعي اشترط الأربع ولأنه لما سقطت الذكوة لخف
النظر لان نظره الجحش أخف فلذا سقط اعتبار العدد ثلاثا في الذكوة
أحوط لما فيه من معنى الالتزام ثم حكماء الولادة شهجاء في الطلاق فاقا
لزيادة طائفة القلب
حكم البكارة فان شهدت الخابك بوجاهة العنين ويقرب بعد لا نقيا

ما يثبت بعد تدارك البكارة اصل وكذا في سرقة البيع اذا اشترىها بشرط البكارة
 فان قلن انما ثبت بخلاف البايع لينضم نكوله الى فوهن والعيب ثبت
 بفوهن فيجوز البايع اما شهادته على الاستئلال لا تقبل عند الجحيم في
 حق الارث لانه مما يطلع عليه الرجال لان حق الصلوة لانه من امور
 الدين وعندهما يقبل في حق الارث ايضا لانه صون عند الولادة ولا يحضرها
 الرجال فصار كشهادته على نفس الولادة **قال** ولا يثبت ذلك منه من العالة
 ولفظة الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلم وانقن
 لم يقبل شهادته اما العدالة فلفظه ته من تزعم من الشهادتين
 وهو شرط العدالة وهو شرط العدالة

ويعتبر شرط العزل بالشهادة لانتهاج طائفة الشهادة
لأن الفاسق أهل الولاية والنفاذ
والسلطنة والإمامة و
الشهادة عندنا كالموت

والثاني ما بين الفاحشة من حسابكم فاستشهدوا بجليل من اربعة منكم وتقولون
ثم لم ياتوا بأربعة شهداء ولا نقبل فيها شهادة النساء الحديث الزهري
مضت السنة من لدن رسول الله والخلفين من بعده ان لا شهادة
للسنة في الحدود والنقاص ولان فيها شبهة البدلية لغيرها مقام شهادتها
الرجال فلا يقبل فيها بتدري بالشبهات ومنها الشهادة ببغية الحدود
والنقاص يقبل فيها شهادة رجلين لقولهم فاستشهدوا شهادتين من
رجالكم ولا نقبل فيها شهادة النساء لما ذكرنا **قال** وما سوى ذلك من الخوف
نقبيل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق ما لا او غير
مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك **وقال الشافعي**
لا نقبل شهادة النساء مع الرجال في الأموال ونواصبها لان الأصل فيها
عدم القبول لقطع العقل واختلال البصيرة وقصور الولاية فانها لا تخط
للإمارة ولهذا لا نقبل في الحدود ولا نقبل شهادة الأربع منهن ولا نقبل
الأخماس في الأموال ضرورة والنكاح اعظم خطرا وافل وجوباً فلا
يلحق بما هو في خطره ولا كثر وجوده **لأن الأصل فيها القبول لوجود**
ما بين يدي علي أهله الشهادة وهو المشاهد والبصيرة والآلة اذ بالاول
يجسد العلم للشاهد والثاني يفيء بالثالث يحصل العلم للفاصل وطول
المراد

بغير اختياره في الآخار ونقصان الضبط بزيادة النسيان
المراد من قوله الأحاديث

إذا انقضت
فإن لم يكن إلا أن
يبرر النقصان و
هو الآن قد قام
فهو مستحق له

والله اعلم بالصواب

المهاجر

الحمد

والعدالة في الشهادة
والعدل في الشهادة
والعدل في الشهادة

ولفظة شاهد وأشهد وأدعوك منكم لأن العدالة هي المعينة للصدق
لأن من يتعاطى غير الكذب قد يتعاطى وعزله يصدق أن الفاسق
إذا كان وجهه في الناس ذامرة فبغير شهادة لأنه لا يشاء لوجهه
ويستع عن الكذب لمعرفته ولا ولا في الأمان الفاضل لرفع بهادة الفاسق
بعض عندنا والمسألة معروفة وأما لفظة الشهادة فلأن النصوص نطق
بأشراطها إذا لم يرف بها بحد الفظة ولأن فيها زيادة فوكيد فأن قولها شهد
من الفاظ الجحيم فكأن الاستماع عن الكذب في هذه الفظة أشد وقوله
في ذلك كله إشارة إلى جميع ما تقدم من تشريط العدالة ولفظة الشهادة
في شهادة النساء في الولادة وغيرها من الصحيح لأنه شهادة لما فيه من
معنى الإلزام في اختص مجلس الفاضل وأشرط فيه الحرية والإسلام فالأخصم
من عند بقصر الحاكم على ظاهر العدالة في السلم ولا يسأل حتى يطلع فيه الخصم
لفعله مع المسلمين عدول بعضهم على بعض لا الحدود في القذف ومنك
ذلك عن عمره لأن الظاهر هو الاتزان جارعا موحد من دينه وبالظاهر
كفاية إذا لم يضر الفظة إلا في الحدود والعقاص فانه يسأل عن الشهادة
لأنه كحال الأسفاطها فيشرط الاستقصاء فيها ولأن الشبهة فيها دارية
فإن طعن الخصم فيهم سأل عنهم لأنه كفايل الظاهر إن فلسا أطلنا
للتبرج وقال لا يذان يسأل عنهم في السر والعلانية في سائر الأحوال لأن
الخصم

والعدل في الشهادة
والعدل في الشهادة
والعدل في الشهادة

الفضاء

الفضاء مبنية على الحق وفي شهادة العدول فيتعرف عن العدالة وفيه
صوت فضاله عن البطلان وفي هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى
قوله في هذا الزمان ثم التزكية في السرايا بين المنيعة إلى المعذب فيها
النسب والحق والمصلحة وبركة المعذب في ذلك في التزكية لا يظهر فيجوز
أو يفسد وفي العلانية لا يذان تجمع بين المعذب والشاهد لينتفي
تعدله غير وقد كانت العلانية وحدها في الصدق لا قول ووقع الإنفاذ
بالسنة زمانا نحن نأمن الفتنة ويؤكد عن محذرة العلانية بكلامه
وفتنة ثم قيل لا يذان بقول المعذب موعدا جازا الشهادة لأن العبد والمحدود في
قد يعدل وقيل يكفى بقوله موعدا لأن الحرية ثابتة بالدار وهذا
اصح **قال** وفي قول من رأى أن يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخصم أنه
عدله معناه قول المدعى عليه وعزله يوسف ومحمد لا يجوز تزكيتهم لكن عند
محمد يقيم تزكيتهم أخرى إلى تزكيتهم لأن العدول عن شرط ووجه الظاهر أن
في نعم المدعى وشهوده أن الخصم كاذب في تكذيبه فبطلت أصله فلا
يصح معذرا وموضوع المسئلة إذا قال هم عدول لأنهم أخطأوا أو
تسبوا أمّا إذا قال صدقوا أو هم عدول صدق فقد اعترف بالحق **قال**
وإذا كان رسول الفاضل الذي يسأل عن الشهود واجبا جاز ولا شأنا الفضل
وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال لا يجوز إلا اثبات والملازمة المترك

والعدل في الشهادة
والعدل في الشهادة
والعدل في الشهادة

والعدل في الشهادة
والعدل في الشهادة
والعدل في الشهادة

في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه

في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه

وعلى هذا لا يشهد على نفسه في الشهادة على غيره
التركيب في معنى الشهادة لان ولاية القاضي بيني على طهور العدالة وهو
بالتركيب فيشرط العدد في الشهادة والعدالة فيه ويشترط الذكورة في المكي في
الحدود لانه ليس في معنى الشهادة ولهذا لا يشترط فيه لفظة الشهادة
ومجلس القضاء في شرط العدد امر حكيم في الشهادة فلا يشترط فيها ولا يشترط
احلية الشهادة في المكي في تركيب الشرط في العلم من كفاية فافاض في تركيب
العلاقة في شرط العدد بالاجماع على ما قاله اختصاصا في اختصاصها
بمجلس القضاء فالواشترط الاربع في تركيب شهود الزنا عند المحلل **فصل**
وما يحمله الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت بنفسه مثل البصير والافلا
والغيب والفقر وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد اورد له وسعه
ان يشهد وان لم يشهد عليه لانه علم ما هو الموجب بنفسه وهو العلم
الركن في اطلاق الاقرار قال الله تعالى ان من شهد بالحق وهم يعلمون
وقال الله تعالى ان من شهد بالحق وهم يعلمون
ولا يشهدون انهم لا يشهدون لانه كذب ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان
يشهد ولو فسر للقاضي لا يفيد لان النعمة يشبه النعمة الا اذا كانت
دخلا لبيت فعلم انه ليس فيه احد سواه ثم جلس على الباب وليس للبيت
مسلك غير فسمع افعلا للداخل ولا يراه لانه حصل العلم في هذه الصورة

في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه

ومنه

في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه

في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه

في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه

ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع
شاهدا يشهد بشئ لم يجوز له ان يشهد على شهادته لان يشهد
لان الشهادة غير من جنس نفسها وانما تصير حجة موجهة بالنقل الى
مجلس القضاء فلا بد من الاثابة والتحمل ولم يوجد وكذا لو سمع شهاد
الشاهد على شهادته لم يسع للسامع ان يشهد لانه ما حمله وانما
حمل غيره **قال** ولا يجوز للشاهد ان يشهد لان يشهد لان يشهد
الشهادة لان الخط يشبه الخط فلم يحصل العلم **فصل** في حذاف قول الحق
وعند ما يحل له ان يشهد في هذا لان اتفاق وانما الخلاف فيما
اذا وجد القاضي شهادة في ديوانه او قضيته لان ما يكون في ظاهر
فهو تحت حتمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصا **فصل** في العلم ولا
كذلك الشاهد في الصل لانه في بدعيه وعلى هذا اذا ذكر المجلس
الذكاك في الشهادة او خبر قوم ممن يشوبه آثامه لا يحل له ان يشهد
وانت **قال** ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم يعاينه لا النسب
والملوك والتكارة والدخول ولا ية القاضي فانه يسعه ان يشهد
بمنه الاشياء اذا خبره بها من يشوبه والقياس ان لا يجوز له ان يشهد
مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل وصار كالبيع ووجه
ان هذه امور يختص بها بيننا سبابها خواص من الناس ويتعلق بها

في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه
في قوله لا يشهد على نفسه

الحكام ينفذ الفروع فلولم يقبل فيها الشهادة بالنساع اذ
الامر وتعتبر الاحكام بخلاف السبع لانه يسعه كل واحد وانما يجوز للشاهد
ان لا يشهد بذلك بالتوازي او باخبار من يثق به كما قال في الكتاب
وبشرط ان يخرج جلاله عن اوجله وامر ان لا يحصل له نوع علم قبل
في الموثق يكتفي باخبار واحد واحد لانه قل ما يشاهد حاله غير الواحد
اذ الاشياء محال له وبكرهه فيكون في اشراط العدد بعض اخر من ولا
لذلك النسب المظهر وينبغي ان يظن ان الشهادة اما اذا فسر للفاضي
بشهادة السامع لم يقبل شيئا منه كما ان معارضة البدنة الاطلاق تطلق
الشهادة ثم اذا فسر لا يقبل كذا هذا ولو اننا جلس مجلس القضاء
بدخل عليه الخصوم حله ان يشهد على كونه فاضيا وكذا اذا ارى جلاله امره
بسكنان يمشوا بنسب كل واحد منهما الى الآخر بنسب الانواع كما اذا
راى عينا في يد غيره ومن شهد انه شهد دفن فلان او صلى على جنازة
فهو معارضة حتى لو فسر للفاضي قبله قسم قصص الاستثناء في الملك على
من الاشياء ينفي اعتبار السامع في الولاية والوقف وعنه يوسف آجلا
انه يجوز في الولاية لانه بمنزلة النسب وعن محمد انه يجوز في الوقف لانه يشترط
من الاعصار لا انما نفور الولاية بيني عا نروا الملك ولا يد فيه من المعارضة
فلكل ما يمتني عليه وامر الوقف فالصحيح انه يقبل الشهادة بالنساع في ملكه
على ان يمتني عليه

في قوله لا يشهد
بذلك بالتوازي
او باخبار من يثق به
كما قال في الكتاب
وبشرط ان يخرج
جلاله عن اوجله
وامر ان لا يحصل
له نوع علم قبل

دون

دون شرايطه لان اصله من الملك يشهد به ومن كان في يد غيره
سواء العبد لانه وسيعمل ان تشهد لانه لان البديهي ما يستدعيه
على الملك اذ في مرجع الدلالة في الاشياء كما فيمكن في جوارحه ان يوسفاته
بشرط ما ذكره لان في فليد له فالواو يحتمل ان يكون هو انفسه الاطلاق
محتمل في قوله وقال الشافعي دليل الملك البدع التصرف وبه قال بعض
لان البدع مستوعبة الولاية ويملك فلان والتصرف بنوع ايضا
الى نيابة واصالة ثم ان عاين المالك والمالك له ان يشهد وكذا اذا
عاين الملك محدود دون المالك استخفا لان الشفيع بالنساع
وان لم يعاينها او عاين المالك دون الملك لا يحل وانما العبد والامة
ان كان يعرف انها رفيقات فكذلك لان الرقيق لا يكون بعد نفسه
وان كان لا يعرف انها رفيقات الا انها صغيران لا يعجزان عن انفسهما
فلكذلك لانه لا بد لهما وان كانا كبيرين فذلك معصية الاستثناء لان لهما
يد على انفسهما في دفع يد الغير عنها فان عدم دليل الملك وعنه يوسف
انه يحل له ان يشهد بهما ايضا اعتبارا بالنيابة والرفق ما يمتني
باب من يقبل شهادة ومن لا يقبل
ولا يقبل شهادة الاعمي وقال في قوله عاين المالك البدع التصرف وبه قال بعض
فيه السامع لان الحاجة فيه الى السماع ولا خلاف فيه وقال السامع والشايع
لانه في السماع
كالصبر على
الاشياء

ولا يشهد به
بذلك بالتوازي
او باخبار من يثق به
كما قال في الكتاب
وبشرط ان يخرج
جلاله عن اوجله
وامر ان لا يحصل
له نوع علم قبل

وقالوا ان يقبل
بذلك بالتوازي
او باخبار من يثق به
كما قال في الكتاب
وبشرط ان يخرج
جلاله عن اوجله
وامر ان لا يحصل
له نوع علم قبل

ولو عني بعد المأذاة يمنع القضاء عند له حصة ومحل لان قيام اهلية الشهادة
 شرط وف القضاء لصور كما جهة عنده وصار كما اذا خرس او جن او
 نسق بخلاف ما اذا ما نوا او غابوا لان الاهلية بالموث اثبتت وبالغيبه
 ما بطلت **قال** ولا الملوك لان الشهادة من باب الولاية وهو لا يلى
 نفسه فاولى كان لا يثبت له الولاية على غيره **قال** ولا المحدود في قذف وان نأب
 لقوله تعالى ولا تقبلوا له شهادة ابدأ لانه من تمام احد كونه ما نقا فسق
 بعد التوبة كاصليه بخلاف المحدود في غير القذف لان الرد للفسق وقد
 ارتفع بالتوبة وقال الشافعي يفيى اذا تاب لقوله تعالى الا الذين تابوا استغنى
 الثابت فلما استغنى ينصرف الى ما يله ومن قوله تعالى او لكم التماسك
 او مولا استغنى منقطع بخلافه ولو هذا الكافر في قذف ثم اسلم نفس شهادته
 لان لكافر شهادة فكان ردع من تمام احد وبالا سلام حدث له
 شهادة اخرى بخلاف العبد اذا حتم اعنى لانه لا شهادة للعبد اصله تمام
 قذفه قذفه قذفه

ان الله يحب
المتقين

كان عليه السلام
فصل في بيان
الحال في الدنيا
منها ما هو

باب قال ولا من يفضل الافعال المستحقة كاليد على الطين والاكل على الطين
لان من
الافعال نذر
عاقبة عقاب
مرونة كافي

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

الذي اراد به المسامح لانه لا ولاية له عليه لان الذي من اهل دارنا وهو
الى دارنا من اهل دارنا

الذي اراد به المسامح لانه لا ولاية له عليه لان الذي من اهل دارنا وهو
الى دارنا من اهل دارنا

١٢
مكتبة المتحف
القاهرة

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a separate sheet of paper.

لا نفيل في الزمانه تخالفا يكون غيره كمناله فيتم فلما العدلا يستفي ذلك
لا يتخاره والظلم في العدل **قال** وشهادته اخفج جائز لانه رجل او امرأه و
شهادته اجنسي مفعوله بالنقض **قال** ونسب العوال جائز والملا عمر السلطان
عذر عات المشايخ لانه نفس العمل ليس بنفسه لا اذا كانوا اعدا على الظلم **وقيل**
اذا كان العامر وجهيا فالناس ذمرة لا حاز في كلامه تغيب شهادته كالمتر

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

10

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten text in a script, likely Indic, possibly containing a signature or date.

١٥١٦ عن أبي يوسف في القاسم

لا يباشر على الشهادة

والوصى بنى فهو جائز

وَعَلِمَ هَذَا إِذَا شَهِدَ الْمَ...

٣ : الفصل الثاني

اولیٰ سید علی حسینی

لعمري لقد انقضى اليوم

معروف فيكون القفا

فصار كالفرع وال

لغزها عن النص

المولى والامانة

بسم الله الرحمن الرحيم

سبک پرست

الحق بآدم عليه السلام
اكرهت من الله

بالكوفة وادعى المو

عن الغائب فلو

ولا يسمع الغافض الش

لأن له الدفع بال

17. 11. 1917

ما شند و

القاصد والناقد

فاسفون فينيل

انفاذ عا

بالتفصيل

2. 1/3

او المدعى عليه المتفق المدعى شاكر الشهود لم يقبل لانه شهادة على جرح
 مجرد ولا يستجار وان كان امرنا بآلية فلا حجة في اتيانه لان المدعى عليه
 اجتمع عليه في اقام الشكوك المدعى شاكر الشهود بعشر درهم ليوذنا
 الشهادة واعطاهم العشرة من مالى الذك كان في يد تقيلا لانه حسم في ذلك
 ثم ثبت الجرح بناء عليه وكذا لو اقامها على ان صاحب الشهود على الامن المال
 ودفعه اليهم على ان لا يشهدوا على هذا الباطل وقد شهدوا وطالبهم برؤوسه
 المال وحل الشكائه لو اقام البينة ان الشاهد عبد او محدود في ذمة
 او شاكر جرح او فاد او شريك المدعى بغير **قال** ومن شهد ولم يبرح حتى
 قال او حلف بعض شهادته فان كان على جازن شهادته ومع قوله او حلف
 اخطأ نسب ما كان يحق على ذكره او بزيادة كانت باطلين ووجهه ان
 الشهادته قد ثبتت كهيته مجلس القضاة فكان العذر واضحا فقبل اذا
 تكلم به او انه يهودي فخله في الزاوية عن المجلس ثم عاد وقال وحيث لا يبرح
 الزيادة من المدعى بنيلس او جبانة فوجب الاحياط لان المجلس اذا اتحد فذكر من
 حق الملحق باصل الشهادة فصار كلام واحد ولا كذلك اذا اختلف وعلى هذا اذا
 وقع الخلط في بعض الاحاد وادعى بعض النسب وهذا اذا كان موضع شبهة
 فاما اذا لم يكن فلا بأس باعادة الكلام اصله مثل ان يدعى لفظ الشهادة وما يجرى
 مجراها وان قام عن المجلس بعد ان يكون علة وحجة في بطلانها بغير
 بطلانها

فمنه

باب الاختلاف

في غير المجلس اذا كان علة والظاهر ما ذكرناه **قال** الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت
 وان خالفت لم تقبل لان تقدم الدعوى في حق العباد شرط لقبول الشهادة
 وتذويت جرحها فقامت بالاعتدال فيما خالفها **قال** وبغير اتفاق الشاهدين
 في اللفظ والمعنى عند اية حصة رتبة فان شهد احدهما باللف والاخر
 بالالفين لم يقبل الشهادة عنده وعندهما فقبل على الالف اذا كان
 المدعى بذم الفين وعلى هذا المائة والمائتان والطفلة والطفقتان
 والطفلة والثلاثة لهما انهما اتفقا على الالف او الطفلة ونفردا جديهما
 بالزيادة فثبت ما اجتمعا عليه دون ما انفرد به احدهما فصار
 كالالف والالف والخمسمائة ولا يجرى حينئذ فيهما اختلاف اللفظ وذلك
 ببدل على اختلاف المعنى لانه يستفاد باللفظ وهذا لان الالف لا يعبر به
 عن الالفين بل هيما جملتان متباينتان تحصل على كل واحد منهما
 شاهد واحد وصار كما اذا اختلف جنس المال **قال** وان شهد احدهما
 باللف والاخر بالالف وخمسمائة والمدعى بذم الف وخمسمائة قبل الشهادتين
 على الالف بالاتفاق لان اتفاق الشاهدين على اللف ومعنى الالف
 والخمسمائة جملتان غطفتا احدهما على الاخرى والعطف يقر الاول
 ونظيره الطفلة والطفلة والنصف والمائة والمائة والخمسون
 او كثر اربعة اصحابها
 بطلانها ولا يبرح اربعة
 والشهادة واحدة بمائة
 والآخر بمائة وخمسمائة
 فان الشهادة مضمونة
 اتفاقا لان اتفاق على الالف
 وعلى الطفلة سره ومعه

في غير المجلس اذا كان علة والظاهر ما ذكرناه
 الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت
 وان خالفت لم تقبل لان تقدم الدعوى في حق العباد شرط لقبول الشهادة
 وتذويت جرحها فقامت بالاعتدال فيما خالفها
 وبغير اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند اية حصة رتبة فان شهد احدهما باللف والاخر بالالفين لم يقبل الشهادة عنده وعندهما فقبل على الالف اذا كان المدعى بذم الفين وعلى هذا المائة والمائتان والطفلة والطفقتان والطفلة والثلاثة لهما انهما اتفقا على الالف او الطفلة ونفردا جديهما بالزيادة فثبت ما اجتمعا عليه دون ما انفرد به احدهما فصار كالالف والالف والخمسمائة ولا يجرى حينئذ فيهما اختلاف اللفظ وذلك ببدل على اختلاف المعنى لانه يستفاد باللفظ وهذا لان الالف لا يعبر به عن الالفين بل هيما جملتان متباينتان تحصل على كل واحد منهما شاهد واحد وصار كما اذا اختلف جنس المال قال وان شهد احدهما باللف والاخر بالالف وخمسمائة والمدعى بذم الف وخمسمائة قبل الشهادتين على الالف بالاتفاق لان اتفاق الشاهدين على اللف ومعنى الالف والخمسمائة جملتان غطفتا احدهما على الاخرى والعطف يقر الاول ونظيره الطفلة والطفلة والنصف والمائة والمائة والخمسون او كثر اربعة اصحابها بطلانها ولا يبرح اربعة والشهادة واحدة بمائة والآخر بمائة وخمسمائة فان الشهادة مضمونة اتفاقا لان اتفاق على الالف وعلى الطفلة سره ومعه

ولا يثبت قبل الاداء فكذلك المفسود اثبات السبب وكذا الخلع والاعراف
على ما رواه الصلح عن دم العمدان كان المدعى من المرأة والعبد والقائلا كان
المفسود اثبات العبد والحاجة ما سأل به وان كان الدعوى من الجاني
الاخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيما ذكرنا من الوجوه لانه ثبت المفسود
الحق والظلال باعتبار حاج الحق فثبت الدعوى في الدين وفي الرهن وان
كان المدعى هو الرهن لا يقبل لانه لا يحل له في الرهن فعرى الشهادة عن
الدعوى وان كان المرصون فهو بمنزلة دعوى الدين وفي الاجارة ان كان
ذلك اقل المدعى فهو نظير السبب وان كان بعد مدعى المدعى هو الآخر
فهو دعوى الدين **قال** فانما الشك في فاني يجوز بالفسخ فالا هذا او من المرأة
باطل في الشك ايضا وذكر الامام في قوله يوسف في قوله لا حنيفة لها

في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين

ان هذا اخلاف في العقد لان المفسود من الجانبين السبب فاشبه السبب
ولا يثبت ان المالك الشك في تابع ولا اصل في احد ولا رد في ملكه بالفسخ
ولا اخلاف فيما هو الاصل فيثبت ثم اذا وقع الاختلاف في التابع ففيه
بالاقل لانها فيها عليه ويسوى دعوى اقل المالكين او اكثرهما في الصحيح
ثم فصل الاختلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية وفيما اذا كان المدعى
مواثيق اجماع انه لا يقبل لان مفسودها فذلك يكون المالك ومفسود
ليس الا العقد وفي الاختلاف في الفصيلين وهذا صحيح والوجه ما ذكرناه

في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين

فصل في

فصل في الشهادة على الارث قال

ثبت على داراتها كانت لابه لها رها او اودعها الذي يدينه فانه
ياخذها ولا يكفل فانما البيعة مات ون كاهن اقاله واصله ان شئ
ثبت ملك الموت لا يقف للموت حتى يشهد الشهود انه مات ون كاهن اقاله
له عند الحسنة ومحمد خلا فاليد يوسف هو ينفذ ملك الموت ملك الموت
فصارث الشهادة بالملك للموت شهادة للموت وهما ينفذان ان ملك
الموت منجد في حق العيش بحسب الاستبراء في جارية الموت وثمة وحل
للموت القضاة ما كان صدقة للموت الفقير فلا بد من النقل لانه لا يكتفى
بالشهادة على قيام ملك الموت وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة في

ولا يثبت قبل الاداء فكذلك المفسود اثبات السبب وكذا الخلع والاعراف
على ما رواه الصلح عن دم العمدان كان المدعى من المرأة والعبد والقائلا كان
المفسود اثبات العبد والحاجة ما سأل به وان كان الدعوى من الجاني
الاخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيما ذكرنا من الوجوه لانه ثبت المفسود
الحق والظلال باعتبار حاج الحق فثبت الدعوى في الدين وفي الرهن وان
كان المدعى هو الرهن لا يقبل لانه لا يحل له في الرهن فعرى الشهادة عن
الدعوى وان كان المرصون فهو بمنزلة دعوى الدين وفي الاجارة ان كان
ذلك اقل المدعى فهو نظير السبب وان كان بعد مدعى المدعى هو الآخر
فهو دعوى الدين **قال** فانما الشك في فاني يجوز بالفسخ فالا هذا او من المرأة
باطل في الشك ايضا وذكر الامام في قوله يوسف في قوله لا حنيفة لها

في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين

في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين

في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين

في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين
في دعوى الدين

ان المدعى عليه
اخذه من المدعى

هذا هو الأصل في الشهادة
وإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة

إن الشهادة قامت بمجرد أن البدن منفصية وهو متوعد إلى ملكة لمانه
وخاصة فحذر الفقه بأعادة المجهول بخلاف الملك لأنه معلوم غير مختلف
وبخلاف لا خلافه معلوم وحكم معلوم وهو وجوب الرد وإن بدت البدن على اليد
معان وبدل المثل مشهور به وليس خبره كالبان **قال** وإن أفرد ذلك المثل في
علمه دفعت إلى المدعي لأن الجاهل في المقرية لا يمنع صحة الإفاد وإن شهد بذلك
شاهدان أو أكثر كما كانت في بدل المدعي دفعت إليه لأن المشهور بيننا الإفاد
وهو معلوم **باب الشهادة على الشهادة**

قال الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا بسقط بالشبهة وهذا استحسن
لشدة الحاجة إليها إذا شاهد الأصل يدعي عن أدائها الشهادة لبعض العوارض
فلو لم يخبر الشهادة على الشهادة أدى إلى انقار الحقوق وهذا يجوزنا الشهادة
على الشهادة وإن كثرت لأن فيها شبهة من حيث البدلية أو من حيث
فما زادت احتمالاتها فذلك ممكن الاحتراز عنه بحبس الشهود فلا تقبل منها
بشدة كمال الشبهة كالحقوق والأقسام ويجوز شهادة شاهدين على شهادة
شاهدين **قال** الشافعي لا يجوز إلا الأربعة على كل أصل ثلثان لأن كل شاهدين
فإن كان مقام واحد فصلا كما لم يكن لنا قول على صحة لا يجوز على شهادة
رجل لا شهادة رجلين لأن فعل شهادة الأصل من الحقوق فها شهد بجواز
شهادته آخر تقبل ولا تقبل شهادة واحدة على شهادة واحد لما روي في حق
الشافعي

هذا الأصل في الشهادة
وإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة

هذا هو الأصل في الشهادة
وإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة

هذا هو الأصل في الشهادة
وإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة

وهو جزم على مالك ولا يثبت حق من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة **قال**
وصدق الشاهدان بقول شاهد الأصل شاهد الفرع شاهد على شهادته

أني أشهدان فلان ابن أقر عندك بكذا وأشهد على نفسه لأن الفرع كاشف
عنه فلا بد من التحميل والتوكيد كما مر ولا يثبت بشهادة شاهد عند الفاعل
لنقلته إلى مجلس الفاضل وإن لم يفعل أشهدته على نفسه جاز لأن من سأل الفاعل
غير حلف له الشهادة وإن لم يفعل لم يشهد **قال** ويقول شاهد الفرع عند الأدلة
أشهدان فلانا أشهدته على شهادته إن فلانا أقر عندك بكذا وقال لا أشهد على شهادته

هذا هو الأصل في الشهادة
وإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة

بذلك لأنه لا بد من شهادته وذكره شهادة الأصل وذكر التحميل واللفظ الطويل
من هذا أو أفقر منه وخبر الأمور وسطها **قال** ومن فلا أشهدته فلا بد على
نفسه لم يشهد السامع على شهادته في بقوله أشهد على شهادته لأنه لا بد من
التحليل وهذا ظاهر عند عدل القضاء عند شهادة الفرع ولا يوجب جمعا
حتى يشرك في الفاعل عند الرجوع وكذا عند حاله لا بد من فعل شهادة الأصل
ليصير حجة فيظهر تحملا ما موجه **قال** ولا تقبل شهادة شهود الفرع لأن
يكون شهود الأصوات أو يغيبوا ميسر ثلاثا بام فضا عدا أو يرضوا مرضا لا
يستطيعون حضور مجلسكم لأن جوازها للحاجة وإنما من عند غير الأصل
وهذه الأشياء بخلاف العجز وإنما غلبنا السفر لأن العجز بعد المسافة ومنه
السفر بعينه حكما حتى ادبر عليها عجز من الأحكام فكل سبيل هذا الحكم وعجز

هذا هو الأصل في الشهادة
وإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة
فإن كان لا يثبت إلا بالثلاثة

بشهادة ثلاثة ارباع بيضاء من يمين وان رجعا نصف الحق لان شهادة
الرجل نصف الحق وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهم لان
بعض نسوة يشهدان له على الحق وان رجعا اربعة كان عليهم ربع الحق لان نصف
بشهادة رجل والربع يشهدان له الباقية ففي ثلاثة ارباع وان رجع الرجل والنساء
فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اشداسه عند اربعة وعند خمسة
على الرجل النصف وعلى النسوة النصف لانهن وان كثرن كغيرهن مقام رجل واحد
ولذلك لا ينقل شيئا من الاباء مقام رجل واحد ولا ينقل من كل امرئين فامتنع
مقام رجل فالعم في نقصان عمليتين عندك شيئا وانك تدين منهن بشهادته

رجل واحد فصارت كما اذا شهد به كسنة رجل ثم رجعا فان رجع النسوة المشرقة
فان الثمان عليهم على ما علمت فان كان الرجلان على ما علمت فلو شهد رجل في ثلاثة
نسوة ثم رجعا فعندهما على الرجل نصف الحق والنصف على النسوة وعند عليهما
الحق وان عليهن ثلثة الاخماس على الاصل الذي قد منا ولو رجع الرجل وامرأة فعليه
النصف كل عندهما وعند عليهما وعلى الرجل ثلثة اشداسه على الاصل الذي قد منا ولو
شهدت ثلاث وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم **قال** وان شهد شاهدان على

امرأة بالشك بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذا اذا شهدا بافان من
الاسنان المشهود به اقامت
مهر مثلها لان منافع البضع غير منقومة عند الانكاح لان التضمن يستلزم المصلحة
لأن الاطلاق يعوق فلا ضمان على الشاهد
لأن الاطلاق يعوق فلا ضمان على الشاهد
لأن الاطلاق يعوق فلا ضمان على الشاهد
لأن الاطلاق يعوق فلا ضمان على الشاهد

بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم

على ما عرفنا وانما يعرض وينقوض بالانكاح كما نصرت منقوضا بالملك
امان خطرا المحل وكذا اذا شهد على رجل بنزوح امرأة بمقدار مهر مثلها لان
انكاح يعوض لما ان البضع منقوض حال الدخول في الملك لانكاح يعوض كل
انكاح وحالاته من الغنائم على المائنة ولا مائنة بين الانكاح يعوض

وبينه بغير عوض وان شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمان الزيادة
لانها انكاحا من غير عوض وان شهدا ببيع شئ بمثل الغنمة او اكثر ثم
رجعا لم يضمن لانه ليس بانكاح ومع نظرنا الى العوض وان كان باخل من الغنمة
ضمانا لانه انما انكاحا على بلا عوض ولا فرق بين ان يكون البيع بائنا
او فيه خيار البائع لان السبب هو السابق فيضاق الحكم عند سقوط الخيار
البوة فانضاق التلقا بهم وان شهدا على جرائه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم
رجعا ضمانا للمهر لا ضمانا لغيره لانكاحا على شرف السقوط الا ان كانا طلاقا
ابن الزوج او اوردت سقط المهر اصد له وان انفردت قبل الدخول في بيع الفسخ
فيوجب سقوط جميع المهر كما مر في النكاح ثم يبيع نصف المهر ابتداء بغيرها المعنة
فكان واجبا بشهادتهما **قال** وان شهدا انه اعتق عبد ثم رجعا ضمانا فبینه
لانها انكاحا مائة العبد من غير عوض والوكالة للمعتق لان العتق لا يتحول

اليها ضمان الضمان فلا يتحول الوكالة واذا شهدا بقبض صاحب ثم رجعا بعد الفصل
ضمانا الدية ولا يفتق منهم وقال الشافعي يفتق منهم لوجود الفصل شيئا فاشبهوا
الشهود

بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم

بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم

بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم

بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم
بشهادة رجل وامرأة بماله ثم رجعا فالضمان عليهما دون الملة لان الواحد ليس
بشاهد بل هو بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم

لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره

بل لا يملك المولى بغيره والمولى
شبهه لان السبب ينفصل اليه فانه لا ينفصل لان الموقوف متعلق بغيره
لانه يورث حياته فلا يورث ولا يورث الاخبار مما ينفصل السبب ثم لا يورث اقل من
الشبهة وفي دارية للنفاص بخلاف المال لان ثبت مع الشبهات والباقي يعرف
في المختلف **قال** واذا رجع شهود الفرع ضمنوا لان الشهادتين في مجلس القضاء
صدق منهم فكانت التلغ مضافا اليهم ولو رجع شهود الاصل وقالوا لم تشهد
شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم لانهم انكروا السبب وهو الاشهاد
ولا يملك القضاء لانه خبر محتمل فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء
وان قالوا لا شهدناهم وغلطنا ضمنوا وغلطنا عند محمد وقال ابو حنيفة وابو ثوبان

لا ضمان عليهم لان القضاء وقع بشهادة الفرع لان القاضي يفتي بما يسمع من
الحجة وهي شهادتهم لان الفروع تنقل شهادته الاصول وفاركانهم خضر
ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الضمان عند جميع الفروع لا غير ان القضاء
وقع بشهادتهم وعند جميع الشهود عليه بالحيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء
ضمن الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفروع من الوجه الذي ذكر ان شهادته
الاصول من الوجه الذي ذكر ان شهادته واجهان متغايران فان فلا يجمع
بينهم والنقابين وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصول وغلطوا في شهادتهم
لم يمتنع ذلك لان ما مضى من القضاء لا يمتنع بغيره ولا يجب الضمان عليهم
كما لا يمتنع رجوعهم

لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره

لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره

لانهم

لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع **قال** وان رجع
المرتكون عن التزكية ضمنوا وهذا عندنا حجة وقالوا لا يضمنون لانهم
انقلوا على الشهود فصاروا كشهود الاحصان **لانه** ان التزكية اعمل للشهادة
اذا القاه لا يعمل بها الا بالتزكية فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود
الاحصان لانه شرط محض **قال** واذا شهد شاهدان باليمين وشاهد
بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين خاصة لانه هو السبب
والتلف يضاف الى سبب السبب دون الشرط المحض لان في ان القاضي
بشهادة اليمين دون شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط وصدقهم
اخلف المشايخ فيه ومعنى المسئلة بين الغنا والطلاق قبل الدخول

كتاب الوكالة

كل عقد جازان بعقد الانكشاف بنفسه جازان بغيره لان الانكشاف قد
يعجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان يوكّل غيره
فيكون سبيل منه دفعا لحاجة وقد صرح ان النعم وكل بالشرك حكم
ابن حزم وبالتزوج عمر وابن ابي سلمة **قال** ويجوز الوكالة بالخص
وساير الحفوف لما قد مضى من الحاجة اذ كل واحد لا يترك الى وجوب
الخصومات وقد صرح ان عليا وكل عقيلا وبعد ما سبق وكل عبد
من جعفر وكذا ما يفتاها واستيفائها الا في الحدود والقصاص فان الوكالة

بغير الاشاع حفظ ماله عند خروجه
الى السفر وبغيره من الضرر
في ماله لغيره حداثته او كلفه
او لميانه اشغال او كلفه ماله
نفسه فيحتاج الى تنوير
عن اقتد النضر الى الغيبة
والخصام بطريق الوكالة
عند النفا والخطام وبغيره
احوال الاسلام

لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره
لو كان المولى بغيره

فبذلك الموقوف وغيره **فان** يعرف ان البشر اذا لم يعلم بحال المانع ثم علم ان الحق
او يجوز له خيار النسخ لانه دخل في العقد ان حقوقه يتعلق بالعائد
فاذا ظهر خلافه بنسخه كما اذا عثر على عيب **فال** والعقد الذي انعقد
الوكيل على ارض بين كل عقد بصفه الوكيل الى نفسه كالبيع والجار في حقوقه
يخلق بالوكيل دون الموقوف **فان** الشافعي يخلق بالموقوف لان احقوه فابعد
حكم الموقوف في الحكم وموالمالك يخلق بالموكل فكذلك نوابه فصارت كالرسول
وكالوكيل بالشك **فان** ان الوكيل هو العاقد حقيقة لانه العقد يفهم بالكل
وصحة عبارته لكونه آدميا ولا حكما لانه يستغنى عن اضافة العقد الى الموقوف
ولو كان سفيرا لما استغنى عن ذلك كالرسول فاذا كانت كذلك كان اصله
في احقوه فيتعلق به فلهذا **فان** الكنا **فان** البيع وبقيض الثمن وبطالب
بالثمن اذا اشترى وبقيض البيع وبخا صم في العيب وبخا صم فيه لان كل
ذلك من احقوه والملك يثبت للموقوف فلهذا عنه اعشانا للتوكيد السابق
كالعبد يثبت ويصطلح على الصحيح **فال** في اشعنه وفي مسئلة العيب ينصل
تذكر ان شاء الله **فال** وكل عقد بصفه الى موكل كالشك والخيار والصلح
عن دم العبد فان حقوه يتعلق بالموكل دون الوكيل فله بطالب وكيل
الزوي والمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليما لانه الوكيل فيها سفير محض لا يبرك
انه لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولو اضافة الى نفسه كان الشك وله

فصار كالرسول وهذا لأن الحكم فيها لا يفضل الفضل عن السبب لأنه أسبق

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

باب الحياكة باليد بجميع أنواعها في صناعة الثياب الخفيفة

الآن بوجه واحد وكذا كان في قولنا لا يمتنع في ما رتبناه لانه فوض الامر الى رتبة فاني
 نرى بشرية يكون مشتقا والاصل ان الجمال البشري يتجلى في الكمال كماله
 الوصف كحتمالات في التوكيد على التوضيح لانه استعانة وفي اعتبار
 هذا الشرط بعضا من وهو مد فروع ثم ان كان اللفظ يجمع اجناسا
 او ما موزع معنى الاجناس لا يجمع التوكيد وان بين النوع لان بذلك
 الثمن يوجد من كل جنس فلا يميز في امر كماله حتى الجمال وان
 كان جنسا يجمع انواعا لا يجمع الايمان الثمن او النوع لان بتقدير الثمن
 بصر النوع معلوما ويذكر النوع نقل الجمال فلا يمتنع الامثال مثاله اذا وكل
 بشر عيدا وجازبه لا يمتنع لانه يشمل انواعا فان بين النوع كالتفرقة والجنس
 والهند والسندى والمولد جاز وكذا اذا كان بين الثمن لما ذكرناه
 ولو بين الثمن او النوع ولم يبين الصفة الجوده او الرداءة والصفة
 جاز لانه جماله مستند كونه ودره من الصفة المذكورة في الكتاب النوع و
 في الجامع الصغير ومن قال اخر اشترى ثوبا او دابة او دارا قالو كاله باطله
 للجماله الفاحشة فان الدابة في حقيقه اللغة اسم لما يدرى على وجه الارض وفي
 العرف ينطلق على الخيل والحمار والبغل فجمع اجناسا وكذا الثوب
 لانه يتناول لللبوس من الاطلس والاكساي ولهذا لا يجمع تسمية كل
 وكذا الدابة يشمل ما موزع معنى الاجناس لها مختلف اختلافها فاحتمل باختلاف

مستندة الى شطف لادن العلماء عند الدار
 احضارنا في الكفا عندنا جميع
 ما جمع في كتابه في كتابه
 ارفا على العمل في كتابه
 التفتين في كتابه في كتابه
 في كتابه في كتابه في كتابه
 التفتين في كتابه في كتابه

الأغراض والجبران والمراقة والمجان والبطان فينعذر الامتثال
قال وإن سمي الدار وصف جنس الدار والشوب جاز معناه ثوب
 فكذا إذا سمي نوع الزينة بان قال حمار **قال** ومن دفع إلى آخر راعه
 قال اشترى بها طعاما فهو على الخط ودفعها أو العباسان يكون على كل مفعول
 اعتبار الحقيقه كما في البيه على الأكل إذا الطعام اسم لما يطعم **وجاء** الإنسان
 أن العرف أمك وموعد على ما ذكرناه إذا ذكره في ثوبنا ببيع والمشي ولا
 عرف في الأكل فيبيع على الوضع **وقيل** أن كثرة الدار لم فعل الخط وإن قلته
 انجز وإن كان فيما بين ذلك فعل الدقيق **قال** وإن اشترى الوكيل ثم أهلك
 عيب فله أن يردّه بالجيب ما دام المبيع في يده لأنه من حقوق العقد وكلها
 إليه فإن سلم إلى الموكّل لم يردّه إلا بآذنه لأننا تم حكم الوكيل ولا بد فيه إبطال
 بيع الحقيقه فلا يمكن منه إلا بآذنه ولهذا كان ضمانه يدرج في المشتري
 دعوى كالشفع وغيره قبل التسليم إلى الموكّل لا بعد **قال** ويجوز التوكيل بعقد
 الصرف والسلم لأنه عقد ملكه بنفسه فملك التوكيل به عال ما من وراثة التوكيل
 بالإسلام دون قبول التسليم لأن ذلك لا يجوز فإن الوكيل يبيع طعاما في ذمته
 على أن يكون الثمن لغیره وهذا لا يجوز فإن فارق الوكيل صاحبه قبل القبض
 العقد لوجود الفرق من غير قبض ولا يعتبر مفارقة الموكّل لأنه ليس بعاقبة
 والمستحق بالعقد قبض العاقبة وهو الوكيل فيضه قبضه وإن كان لا يخلو قبضه

وفعلم من ذلك مقدار ما يسبح والشكر والحمد لله
 ودفعوا هذا لوطي لأبشركم طعنا
 حيث شئركم البرود فبقية الآ
 واذالم يدفع إليه شيئا ففلا أنشأ خطفه لم يجر
 على الأمر لأنه لم يبق له المداور وعماله
 الفلز والكلاب والعقود والفتات جهالة
 أبس من جنات آل العزير لكونهم
 على حصيل مقصود
 يا بني له كان

ع اردو و التذکرہ فی السیاحۃ من قبل المسلمین
بان امر ان یاجل ماہ یکتظف
فہذا التذکرہ فی سیرتہ

مجلس ۱۰۰

كالبيع العادي عليه بخلافه في الرسل في العقد في القبض
 وينقل كله الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح **قال**
واذا دفع الوكيل بالشر الثمن من ماله وقبض للبيع فله ان يرجع به على الموكل
 لانه انقضت بينهما مبادلة حكمية ولهذا اذا اختلف في الثمن بينهما فان كان
 الموكل بالبيع والوكيل وقد سلم المشتري للموكل من عينة الوكيل فخرج عليه
 ولان الحق لما كانت له وقد علم الموكل ان يكون راضيا بدفعه من ماله
 فان هلك المبيع به قبل حجبته هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن لان بيع
 الموكل فاذا لم يحبس الموكل فابضا بدفعه ان يحبس حتى يستوفى الثمن
 لما بينا انه بمنزلة البائع من الموكل **وقال** فليس له ذلك لان الموكل صار قابضا
 به فانه سمي اليه فبسقط حق الجبس فله ان يملك الثمن عن يده فلا يكون
 راضيا بسقوط حقه الجبس لان قبضه موقوف فيبيع للموكل ان لم يحبس في نفسه
 عند حجبته فان جبهه فملك كان مضمونا كضمان الرهن عند ايدى يوسف وضمان
 المبيع عند محمد وموقوف الى حليفه وضمان الغصب عند فلانة منع بغير حق
 لهما انه بمنزلة البائع منه فكان حجبته لا سنيقا الثمن فبسقط بجملة ولا **قال**
 انه مضمون بالحبس للاستيقا بعد ان لم يكن ومولاه من بعينه بخلاف المبيع
 لان البيع ينفسخ بجملة ومينالا ينفسخ اصل العقد فله ان ينفسخ في حق الموكل
 والوكيل كما اذا رده الموكل بحجبته **وقال** واذا دفعه بشره اشترى

هذا هو البيع العادي
 والبيع العادي هو الذي
 يكون فيه القبض
 والقبض هو الذي
 يكون فيه القبض
 والقبض هو الذي
 يكون فيه القبض

فان العقد من بين
 الوكيل ان يرد البيع
 الوكيل ان يرد البيع

ارطال لم يرد به فاشترى عشرين رطلا بدفعه من ماله من عشرة رطل
 بدفعه من ماله من عشرة رطل بدفعه من ماله من عشرة رطل
 وذكره بعض النسخ في المحل في حصة وهو لم يرد له في الاصل
 انه امره بصرف الدرع في اللحم وقلوبان سبع عشرة رطلا فاذا اشترى به
 عشرين فعنده راحة خيرا وصار كما اذا وكله ببيع عبد بالف فباعه بالعين
 انه امره بشري عشرة ولم يرد به بشرى الزيادة فنقد شره عليه وشرا العشرة
 على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة مثال يرد له الموكل فيكون له
 بخلاف ما اذا اشترى ما سوا عشرين رطلا بدفعه من ماله من عشرة رطل
 لان الامر يرد بالثمن في هذا مخرج فلم يحصل مقصود الامر **قال** ولو وكله
 بشري شي بعينه فليس له ان يشترى لنفسه لانه يرد كما في تقرير الامر حيث اعتمد عليه
 ولان في غير نفسه ولا يملكه على ما قيل لا يحضر من الموكل فلو كان الثمن مستقرا
 فاشترى بخلافه وجلس ولم يكن مستقرا فاشترى بغير النفوذ او وكله بشرا فاشترى
 الثاني وهو غايب يثبت الملك للموكل الا في هذه الوجوه لانه خالف الامر فنقد
 عليه ولو اشترى الثاني بخلافه الوكيل الاول فنقد على الموكل الاول لانه خصه رايه فلم يكن
 مخالفا **قال** وان وكله بشري بعينه فاشترى عبدا فهو الموكل لان بقوله
 نوبت الشري للموكل او يشترى به مال الموكل **قال** فاشترى عنه هذه المسئلة على
 وجه ان اضاف العقد لادام الامر كان للامر ومولاه لا عند بقوله او يشترى

هذا هو البيع العادي
 والبيع العادي هو الذي
 يكون فيه القبض
 والقبض هو الذي
 يكون فيه القبض

هذا هو البيع العادي
 والبيع العادي هو الذي
 يكون فيه القبض
 والقبض هو الذي
 يكون فيه القبض

هذا هو البيع العادي
 والبيع العادي هو الذي
 يكون فيه القبض
 والقبض هو الذي
 يكون فيه القبض

ان بشرى بالالف في فتمهما سواء فقد حنقنا ان اشترى احدهما بخمس
او اقل جاز فان اشترى باكثر لم يلزم الامر لانه قابل الالف بهما و فتمهما
سواء فيقسم بينهما نصفين دلالة فكان امر بشري كل واحد بخمسين كفة
ثم اشترى بها موافقة وبالف منها مخالفة الى خبر وبالزيادة الى شتر قلت
الزيادة او كثر فلا يجوز لان بشرى الباقي بقية الالف فهو ان يختصما
استحقاق لان شري الاول قام وقد حصل غرض المصترى به وهو تحصيل العبد
وتثبت انقسام الالف الى الصريح بفوقها وقال ان اشترى احدهما
باكثر من نصف الالف بما يتغلب الناس فيه وقد بقي من الالف ما يشترى
عنه الباقي جاز لان التوكيد مطلق لكنه يتغير بالمعارف وموافقا قلت
لكن لا بد ان يبقى من الالف باقية بشرى بمثلها الباقي ليمكنه تحصيل غرضه
قال ومن لم على آخر الالف فامر ان بشرى بها مثلا العبد فاشتره جاز لان
في تعيين المبيع تعيين البائع ولو عتق البائع يجوز على ما ذكرنا وان امر
ان بشرى بها عينا لا بغير عينة فاشتره فمات في يد من قبل ان يغتصب الامر
ما من مال المشتري وان قبض الامر فهو له في هذا عند ابي حنيفة وقال
مولاهم للامر اذا قبض المأمور وعلى هذا اذا امر ان يسلم ما عليه او
بصرف ما عليه فمما ان الامر والذات لا يتبعان في المعاوضات
دنيا كانت او عينا الا يرى انه لو شأ بها عينا بدين ثم تصادف ان لا دين
على المشتري

فان اشترى العبد بالالف
فان اشترى به ما قيمته
اكثر من نصف الالف
فان اشترى به ما قيمته
اقل من نصف الالف
فان اشترى به ما قيمته
مساوية لنصف الالف

فان اشترى العبد بالالف
فان اشترى به ما قيمته
اكثر من نصف الالف
فان اشترى به ما قيمته
اقل من نصف الالف

فان اشترى العبد بالالف
فان اشترى به ما قيمته
اكثر من نصف الالف

فان اشترى العبد بالالف
فان اشترى به ما قيمته
اكثر من نصف الالف

لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتفسير فيه على السواء فيصح التوكيد ويلزم
الامر لان بدل التوكيد يكون ولا حنيفة انها يتبعان في التوكيد لان الزيادة لو قيد
التوكيد بالعين منها او بالدين منها لم يستهلك العين او اسقط الدين
بطلت التوكيد واذا تعينت كان هذا على كل الدين من غير من عليه الدين
من دون ان يكون له بقبضه وذلك لا يجوز كما اذا اشترى بدين على غير المشتري
او يكون امر بصرف ماله لانه لا يبيع بقبضه بل بقبضه في نفسه
ما على كل من يشتري بخلافه اذا عتق البائع لانه يبيع بقبضه في نفسه
ثم يملكه ويخلفه اذا امر بالقبض لانه جعل المال لله وهو معلوم
واذا لم يصح التوكيد نفذ الشراء على المأمور فبذلك من ماله الا اذا قبض الامر
منه لا تعفاد البيع تعاطيا **قال** ومن دفع الى آخر الالف وامر ان بشرى بها
جارية فاشترى بها امرا اشترى بها بخمسائه وقال المأمور اشترى بها بالالف
فالقول قول المأمور ومراوده اذا كانت تساوي الف لانه اجب فيه وقد
ادعى الخروج عن هذه الامانة والامر بدعي عليه ضمان خمسمائة وهو ينكر فان
كانت تساوي خمسمائة فالقول للامر لانه خالف حشا اشترى جارية تساوي
خمسمائة والامر تناولها تساوي الف فيضمن **قال** وان لم يكن دفع له
الالف فالقول للامر اذا كانت قيمتها خمسمائة فلهما الف وان كانت
فيها الف فلهما الف انهما يتخالفان لان التوكيد والتوكيد هذا ينزلان
على المشتري

فان اشترى العبد بالالف
فان اشترى به ما قيمته
اكثر من نصف الالف
فان اشترى به ما قيمته
اقل من نصف الالف

فان اشترى العبد بالالف
فان اشترى به ما قيمته
اكثر من نصف الالف

فان اشترى العبد بالالف
فان اشترى به ما قيمته
اكثر من نصف الالف

بملكها ولا يجوز بما لا يتغابن في مثلها لان النعمة فيه مشقة فقلعه استراد
نفسه فاذا لم يوافق احد غيره على امر حتى كان وكيله يشرى شي بعينه
فقلعه الثمن

Handwritten text in a script, likely Indic, on a palm leaf manuscript.

فإذا اشتريك بالمال في قبل ذلك الأمر البيع نبيي الله وسبيله فينفذ على الأمر وحده
بالانفاق والفرق لا يحفظه إن في الشري يخفق النعمة على ما من وأخذ
فلعله اشتريك النصف لنفسه فلما علم أنه اشتريك نسيب أراد أن يعزله
على الأمر وحده ولأن النعم عليه سألوه فطلب الشري فلم يزلوا يفتكروا
فأجابوا أن لا يعزله من الأمر وحده ولا يفتكروا
فإذا اشتريك بالمال في قبل ذلك الأمر البيع نبيي الله وسبيله فينفذ على الأمر وحده
بالانفاق والفرق لا يحفظه إن في الشري يخفق النعمة على ما من وأخذ
فلعله اشتريك النصف لنفسه فلما علم أنه اشتريك نسيب أراد أن يعزله
على الأمر وحده ولأن النعم عليه سألوه فطلب الشري فلم يزلوا يفتكروا
فأجابوا أن لا يعزله من الأمر وحده ولا يفتكروا

المنه فيه متحققه فلعلة اشتره
هنا وجه الغرض لا وجه حقيقه بين اليه

فقلت له يا محمد بن علي ان هذا الضمير بالضم في
منه مما صار في حق المولى فان لم يكن له
من المولى ولا شيء منه لم يكن له
منه المولى الا ان هذا لا

[illegible]

فما كان عليه
والرهن والافاقه بول
في كل ما فاضاع الرهن في يد فقد
صار اسبقا وفي ذام لو كان له الا
بريانه لو استوفى الرهن صفقه
ثم صلت به كان الحال على
الموتور

0

فان يكون الوكيل بالخصوص
بالفرض وهذا لا بد منه
ان كان من اهل
الدين

والقبض غير المخصوص به ولم يرضه لئلا ان من ملك شيئا ملك اقله
وانما المخصوص به وانما ادها بالقبض والفنوى اليوم على قول آخر
نظير الجحانة في الوكالة وقد بون من على المخصوصة من لا يرضى على المالك
ونظير الوكيل بالتفويض بملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه
وضعا لا ان العرف بخلافه وهو فاض على الوضع والفنوى على ان لا يملك
قال فان كانا وكيلين بالمخصوصة لا بقبض ان الامع لانه رضى باحائهما
لا بامانة احدهما واجتماعهما على القبض ممكن بخلاف المخصوصة على ما مر
قال والوكيل بقبض الدين وكيل بالمخصوصة عند ابيه حنيفة حتى لو اقيمت
عليه البيئته على استيفاء الموكل او ابرائه تقبل عنه وقال لا يكون خصما
وموروا به الحسن عن ابيه حنيفة لانه القبض غير المخصوص وليس كل من يرضى
على مال يرضى في المخصوصات فلم يكن الرضا بالقبض رضا بها ولا حنيفة
انه وكل بالتمليك لانه الدين تقبض بامثاله اذ قبض الدين نفسه لا يقبض
الا انه جعل استيفاء الدين حقه من وجه فاشبه الوكيل باخذ الشفعة
والرجوع في الهبة والوكيل بالشركة والغصب او الرقة بالعيب وهذا اشبه
باخذ الشفعة حتى يكون خصما قبل القبض كما يكون خصما قبل الاخذ بمالك
والوكيل بالشركة لا يكون خصما قبل مباشرة الشركة وهذا لان المبادلة
يقبض حقيقا وميو اصل فيها فيكون خصما فيها **قال** والوكيل بقبض

والأخوف لا يقبض في المبادلة
بالشركة فلا يكون خصما قبل المبادلة

الدين

العيب لا يكون وكبلا بالمخصوصة لانه امين محض والقبض ليس ببادلة
فأشبه الرسول حتى ان في كل وكبلا بقبض عبد له في اقام الذي يرضى به
البيئته ان الموكل باع اياه فيقول لا مريض بقبض الغائب وهذا مستحسن
والقياس ان يدفع الى الوكيل لان البيئته قامت لا على خصم فلم يعبر عنه
لاستحسانه خصم في فريضه لغاية مقام الموكل في القبض فيفرضه وان
لم يثبت البيع حتى لرحض الغائب اعادة البيئته على البيع وصار كما اذا اقام
البيئته على ان الموكل عزله عن ذلك فيا تقبل في فريضه كذا **قال** وكذلك
العناق والطلاق وغير ذلك ومعناه اذا قامت الملة البيئته على الطلاق في
العبد والامع على العناق على الوكيل بتفويض فريضه حتى يحضر الغائب
استحسانا ومن العناق والطلاق **قال** واذا اقر الوكيل بالمخصوصة على
موكله عند الفاض جاز اقراره عليه ولا يكون عند غير الفاض عند ابيه حنيفة
ومما استحسننا الا انه يخرج من الوكالة وقال ابو بكر بكون اقراره عليه عند غير
الفاض ايضا وقال زفر والشافعي لا يجوز في الوجهين وهذا قول ابو حنيفة
وموافقا لانه ما مور بالمخصوصة ومن منازعة والاقر بزيادة لانه
مسألة ولا امر بالشئ لا ينشأ عنه وهذا لا يملك الفسخ والبراءة ويصح
اذا استثنى الاقرار في كذا لو وكله بالجواب مطلقا بتقدير جواب مخصص
وهذا بخلافه فيها الاهدى فالأهدى وجب لاستحسان ان الوكيل

فان كان الوكيل بالخصوص
بالفرض وهذا لا بد منه
ان كان من اهل
الدين

فان كان الوكيل بالخصوص
بالفرض وهذا لا بد منه
ان كان من اهل
الدين

على سبيل المنازعة والمناسفة
والاقرار اسم نظام
يجري على سبيل المسألة
والموافق فكان عند ما اقر
والوكيل بالشئ لا ينشأ عنه
فنه ولذا لا يملك الوكيل
بالخصوص الهبة والبيع و
البراءة والفسخ كذا

والأخوف لا يقبض في المبادلة
بالشركة فلا يكون خصما قبل المبادلة

[illegible]

من لا يدينه ضمن فبمنه للفرقة وبطالب العبد بجميع الدين فلو وكله الطالب
 بقبض المالا من العبد كان باطلا لما استأه **قال** ومن ادعى له وكله القاصب
 في قبض دينه فصدقه الغريم **أمن** بقبض الدين له لانه اقر له بنفسه لان
 ما يقبضه الصرا بان حضر الغائب فصدقه والا دفعه اليه الغريم الدين فانما
 لانه لم يثبت الاستنفاء حيث انكر الوكالة والقوة في ذلك فلو لم يصبه فبمنه بقبضه
 فيفسد الاداء ويرجع على الوكيل ان كان باقيا في دينه لان غرضه من الدفع
 ابراء ذمته ولم يحصل فله ان ينفق قبضه وان كان ضاع في يده لم يرجع
 عليه لانه تصدقه اعترف انه يحق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ و
 المظلوم لا يظلم عنه **قال** الا ان يكون ضمنه عند الدفع لان الماخوذ
 ثانيا مضيق عليه في زرعها ويزيد كفا في اضعف الى حالة القبض فيصير
 بمنزلة الكفالة بما اذاب له على فلان ولو كان الغريم لم يصدقه على الوكالة
 ودفعه اليه على اذعانه فان رج صاحب المال على الغريم رج الغريم على الوكيل
 لانه لم يصدقه في الوكالة وانما دفعه اليه على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاء
 رج عليه في كل اذا دفع اليه على تكذيبه اياه في الوكالة في مثل اظهر طافلتنا
 وفي الوجه كله ليس له ان يسرد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المودعي
 صار حقا للغائب ايضا ظاهر او محتمل فصارك اذا دفعه الى فوض على رجاء
 الاجازة فلم يملك الاسترداد لاحضال الاجازة ولان من باشر التصرف لغرض

ليس له ان ينقصه ما لم يقع الياس من غرضه **قال** ومن قال اني وكيل
بقبض الودعة فصدقه المودع لم يؤمر بالسليم اليه لانه اقر له بما لا يخبر
بخله **قال** الدين على ما ترون لو ادعى انه مات ابو و ترك الودعة له مبرقا
لا ورث له غيره و صدق المودع انما بالدفع اليه لانه لا يبيع ما لم يبعه منه
فقد انقضا على ان مال الوارث و كذا دعي ان اشترى الودعة من صاحبها
و صدق المودع لم يؤمر بالدفع اليه لانه ما دام حيا كان اقراره بملك الغير
لانه من اهله فلا يصدق فان دعي البيع عليه **قال** فان كان وكل وكيله
بقبض مال فادعى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه فاني يدفع اليه
المال لان الوكالة قد ثبتت ولا يستفاد لم يثبت بمجرد دعوة فلا يؤخر
الحق **قال** و يبيع رب المال فيستخلفه رجائه لانه لا يستخلف
الوكيل لانه نائب **قال** وان وكله ليعتد جارية فادعى البائع
بشئ المشتري لم ترد عليه حتى يجلد المشتري بخلافه **قال** الدين لان التدارك
يمكن هناك باسناد ما قبضه الوكيل اذا ظهر اخطا عند كونه وهذا
غير ممكن لان الفضاة بالفسخ ماض على الصحة وان ظهر اخطا عند
انه جنيف كما هو منه و لا يستخلف المشتري عند بعد ذلك لانه لا ينفذ
فانما عندهما فالايح ان يحد اجواب على هذا في الفصلين ولا يجوز
لان التدارك يمكن عندهما بطلان الفضاة و **قال** الاصح عند الباع
على الرضا لانه
فانه ان يخل فخل ولا
كان راضيا ما يخل فخل
الفسخ لم يكن فانما
الفسخ لا يخل فخل ولا
بالفسخ لا يخل فخل ولا

بقبض الودعة
بخله الدين على ما ترون
لا ورث له غيره
فقد انقضا على ان مال الوارث
و صدق المودع لم يؤمر
لانه من اهله فلا يصدق
بقبض مال فادعى الغريم
المال لان الوكالة قد ثبتت
الحق و يبيع رب المال
الوكيل لانه نائب
بشئ المشتري لم ترد عليه
يمكن هناك باسناد ما قبضه
غير ممكن لان الفضاة
انه جنيف كما هو منه
فانما عندهما فالايح ان
لان التدارك يمكن عندهما
على الرضا لانه فانه ان يخل
كان راضيا ما يخل فخل
الفسخ لم يكن فانما
الفسخ لا يخل فخل ولا
بالفسخ لا يخل فخل ولا

ان يؤخر في الفصلين لانه يعتبر النظم حتى يختلف المشرك لو كان
حاضرا من غير دعوى البائع فينظر للنظر **قال** ومن دفع الى آخر عشر
راهم ينفقها على اهله فانفق عليهم عشر من عند فاعشش بال عشرة
الوكيل بال انفاق و وكيل بالشرك و الحكم فيه ما ذكرناه و قد ذكرناه
فذلك ذلك و **قال** هذا استحقاق في القياس ليس له ذلك و بصبر
مستحقا و **قال** القياس ولا استحقاق في قضاء الدين لانه ليس بشرك فاقا
الانفاق بضم الشري فلا بدخلانه **باب عند الوكيل**
قال و للموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة لان الوكالة حقه فله
ان يبطله الا اذا تعلق بحق الغير بان كان وكيله بالخصوم بطلب
من جهة الطالب لما فيه من ابطال حق الغير و صار كوكالفة لغيره
عقد الرهن **قال** فان لم يبلغه الغرض فهو عا وكالفة ونصرفه جاز
يعلم لان في الغرض اضرة من جرت ابطاله ولا يبي او من حيث جرت
الحقوق اليه فينقل من مال الموكل ويسلم المبيع فيضمه فينصرفه
و يستوى الوكيل بالانكاح و غيره للوجه الاول و قد ذكرنا اشتراط
العدد والعدالة في المخبر فلا نعبه **قال** و يبطل الوكالة بموت
الموكل وجنونه جنونا مطبقا و طافه بدلا احب من ذلك لان التوكيل
نشر في غير لازم فيكون له و لم حكم الا بطله فلا بد من قيام الامر و قد بطل

ان يؤخر في الفصلين
حاضرا من غير دعوى البائع
راهم ينفقها على اهله
الوكيل بال انفاق
فذلك ذلك و
مستحقا و
الانفاق بضم الشري
باب عند الوكيل
قال و للموكل ان يعزل
ان يبطله الا اذا تعلق
من جهة الطالب لما فيه
عقد الرهن قال فان لم
يعلم لان في الغرض
الحقوق اليه فينقل من
و يستوى الوكيل بالانكاح
و يبطل الوكالة بموت
الموكل وجنونه جنونا
نشر في غير لازم فيكون

بقبض الودعة
بخله الدين على ما ترون
لا ورث له غيره
فقد انقضا على ان مال الوارث
و صدق المودع لم يؤمر
لانه من اهله فلا يصدق
بقبض مال فادعى الغريم
المال لان الوكالة قد ثبتت
الحق و يبيع رب المال
الوكيل لانه نائب
بشئ المشتري لم ترد عليه
يمكن هناك باسناد ما قبضه
غير ممكن لان الفضاة
انه جنيف كما هو منه
فانما عندهما فالايح ان
لان التدارك يمكن عندهما
على الرضا لانه فانه ان يخل
كان راضيا ما يخل فخل
الفسخ لم يكن فانما
الفسخ لا يخل فخل ولا
بالفسخ لا يخل فخل ولا

على الرضا لانه
فانه ان يخل فخل ولا
كان راضيا ما يخل فخل
الفسخ لم يكن فانما
الفسخ لا يخل فخل ولا
بالفسخ لا يخل فخل ولا

ان يؤخر في الفصلين
حاضرا من غير دعوى البائع
راهم ينفقها على اهله
الوكيل بال انفاق
فذلك ذلك و
مستحقا و
الانفاق بضم الشري
باب عند الوكيل
قال و للموكل ان يعزل
ان يبطله الا اذا تعلق
من جهة الطالب لما فيه
عقد الرهن قال فان لم
يعلم لان في الغرض
الحقوق اليه فينقل من
و يستوى الوكيل بالانكاح
و يبطل الوكالة بموت
الموكل وجنونه جنونا
نشر في غير لازم فيكون

هذه العوارض وشرط ان يكون الجنين مطبوعا لان قلبه بمنزلة الاعضاء

وخذ المظن شهر عند يوسف اغتبالا بما بسقط به الصوم وغنه انه

الذين من يوم وليلة لانه بسفط به العلوات الحن وفسار كالت وارتفع

قال محمد بن حور لامله في سقط به في العبادات فقد ربه اضل

فأما الحكم المذكور في الكتاب فقال في حقه لا ينصرف

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بدار الحرب بطلت الوطأة فاما عندهما نصفان فانه قوله بطل

ولما أتته الآلهة بموت أوفيقا جعلوا بحافه وفرد متلا السروا

لما شئت الوفاة امره فارمده والوكيل على ولانيه في عونه ان

الحق بدار الحرب لا يرد إلى مؤلفه عند ما عرف

[illegible]

ان نفا الذكوة نعمة و فاما الامم و فاما بطا بالحو و العز و الاذنة افي

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ لِأَنَّهُ هَذَا عَزَّ وَجَلَّ فَلَا شَيْءَ قَوْفَ الْعِلْمِ أَوْ بَعْضِهِ

كالكوكيل باليسع اذا باعه الموكل **قال** واذا مات الوكيل او جن جنونا

مطبوعاً بطلان الوكالة لانه لا يمتنع امره بعد خونه وموته وان لم يكن

يُذَكِّرُكُمْ بِالْعَهْدِ الَّذِي كُنْتُمْ عَلَيْهِ إِذْ قَامْتُمْ إِلَى الْكَافَّةِ

باب اول فی بیان احوال و احوال

فقط دو کلمه

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣٣٢ وهذا عند محمد وأحمد بن يوسف لا ينعون الوكالة لغيران الوكالة

اطلاقاً لأنه رفع المانع أما لو قيل ينصرف بحال فالجواب فيه وإنما

عجز بعاصم الحاق نيبابن الدارين فاذا زال العجز والاطلاق باق عا

وكتبه الأديب سفيان بن عيينة في ولاية الشفيلان ولاية أصل النصارى

بأهلته وولايته الشفيع بالملك وبالحي والحق بالأموات وبطلن

الولاية فلا تعود لماله في أم الولد والمدر ولوعاد المولى مسلما وعاد
 المولى لولاية التقيين حيث يزول ولا يعود

الحول والاعوجاج في الكلام

فانما في هذه الكرامات ما هو من الله تعالى لا من الخلق ولا من المخلوقين

أخبرني في نسخة بنفسه فانه كان به سلطان الكلام وهذا اللفظ منتظم

وَجَوْهًا مَضَىٰ إِنْ يُولِيهِ عَيْنًا فَعِيدٌ أَوْ يَكْنُثُ فَاغْنُفْ أَوْ كَابُ الْمَوَكَّلِ

بنفسه أو يوكله بزوج أو امرأة أو بشي شئ ففعله بنفسه أو يوكله بطلا في

فقطلها الزوج ثلاثاً أو واحدة والنفس عدداً أو بالخلع في العاها بنفسها

لانه لما تصرف بنفسه لعدو على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة خلو

نزولها بنفسه وإياها لم يكن للوكيل ان يزوجها منه لان الحاجة فله

انقضت الخلاف ما اذا تزوجها الوكيل واما نكاحه ان يزوجه الموكل

لبقاء الحاجه و كذا لو فكله يبيع عبد فباعه بنفسه فلو فاعلم بعيب

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound, and the overall tone is a warm, off-white or light beige.

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

بفضاء فاعلم ان هذا ليس للوكيل ان يبيعه لان بيعه بنفسه منع له
من التصرف فصار كالعزلة وقال محمد بن ابي بكر لان بيعه من غير ان
الوكيل لا يبيعه لانه اطلاق والعجز قد زال بخلاف ما اذا وكله بالهبة فهو
بفسخه لم يبرح لم يكن للوكيل ان يبيعه لانه بخلافه الرجوع فكان دليل عدم
الحاجة انما الرد بفضاء بغير اختيار فلم يكن دليله ان الحاجة فان عاد اليه
قديم ملكه كان له ان يبيعه **كتاب الدعوى**
الدعوى من لا يجزى على الخصومة اذا انكرها والمدعى عليه من يجزى ومعرفة الفرق
بينهما من اهم ما ينبغي عليه مسائل الدعوى وقد اختلفت عبارات المشايخ
فيها فمنها ما قاله الكفاي وهو جازم صحيح وفيه المذهب من لا يستحق
الاجتهاد كما خرج والمدعى عليه من يكون مستحقا لقوله من غير حجة
لكي البد وفيه المذهب من يكتسب غير الظاهر والمدعى عليه من يشك
بالظاهر وقال محمد بن الاصل المدعى عليه هو المنيك وهذا صحيح لكن
الشك في معرفته والفرج بالفهم عند الخلاف من اصحابنا لان
الاعتبار للمخادوم في الصور فانه المودع اذا قال ردت الود بعه
فالقول قوله مع يمينه وان كان مدعيًا للرد صورة لانه ينكر الضمان
قال ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وفدعه لان فائده

الدعوى لا تلام بواحدة اقامتها ولا التام في المحصول لا يتحقق فان كان
لا يمكن من الغرض لا يمكن من الغرض لا يمكن من الغرض
بالجملة بين الغرض على انه لا يمكن من الغرض
ولا يكون المدعى عليه اياها يكون على النفي

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

في يد المدعى عليه كلف احضارها لبشرائها بالدعوى وكذا في الشهادة
والاستخلاف لانه الاعلام بالبيع ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول
لان النقل ممكن والاشارة ابلغ في التعريف وتعلق بالدعوى وجوب
الحضور وعلى هذا الغضاضة من آخرهم كل عصر وجوب الحجاب اذا
حضر لغير حضوره ولزوم احضار العين المدعى لما قلنا والعين
اذا انكره وسند ذكره **قال** فاذا لم تكن حاضرا ذكر فيها بالبصر المدعى عليه
لان العين لا تعرف بالوصف والقيمة تعرف به وقد نعت مشايخ
العين وقال الفقهاء انما ثبت بشرط مع بيان القيمة ذكر الانوثة والذكورة
قال فان ادعى عفا را حده وذكر انه في يد المدعى عليه وانه بطله به
لانه نعت التعريف بالاشارة لنعت النقل فصار الى التحديد فان الغضاضة
تعرف به وبذكر التحديد والاربعه وبذكر القيمة اصحاب الحدود واسماهم
ولا بد من ذكر الجدة لان تمام التعريف به عند حجب ما عرف من الصحيح
ولو كان الرجل مشهورا بكنى يذكر له حصول المقصود فان ذكر ثلثه من
الحدود بكنى ما عدا حله فالزواج والاكثرة بخلافه فاذا غلط في الرابعة
لانه يختلف المدعى ولا كذلك بغيره كما يشترط التحديد في الدعوى بشرط
في الشهادة وقوله في الكفاي وذكر انه في يد المدعى عليه لا بد منه لانه انما ينصب
خصما اذا كان في يد وفي العفا لا بكنى بذكر المدعى وتدين المدعى عليه في
فلا خصوصية بينهما

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

في الجمل...
في الجمل...
في الجمل...

بأن لا يثبت البدل إلا بالبينه أو علم القاض موافقاً لثبوت المواضع
أذا العقار حساة في بدعيها بخلاف المتقور لأن البدل فيه مشاهد في قوله
أنه بطلان به لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولا يمكن أن يكون
في بدعيها أو محجوباً بالبينه بدعي بالمطالبة بزوال الإختار وعن هذا قالوا
في المتقور حين يقول بدعي بدعي بغير حق **قال** وإن كان حقا في الزمة ذكرانه
بطلان به لما قلنا وهذا لأن صاحب الزمة قد حضر فلم يبق إلا المطالبة لكن
لا بد من تعريفه بالوصف لأنه يعرف **قال** وإذا صح الدعوى سال المملك
عنها ليتكشف وجا حكم فان اعترف ففيه عليه بما لا خلاف في وجوبه فغسل
فأمره بالخرج عنه وإن أنكر سال المدعي البينة لغيره علم أن البينة فقال
فقال لك بينة سال ورتب البينة على فقد البينة فلا بد من السؤال البينة
ليمكن الاستدلال **قال** فان حضرها ففيها لا تنافي التهمة عنها وإن عجز
عن ذلك وطلب عين خصمه استخلف عليها لما روينا ولا بد من طلبه لأن
البينة حقه لا بد من كشف البينة بحرف الألف **باب البينة**
قال وإذا قال المدعي بينة حاضرة وطلب البينة لم يستخلف عندك حصة معناه
حاضرة في المصر وعندك لو صرف يستخلف لأن البينة حقه بالحدوث المعروف
فإذا طالبه به بيمينه ولا بد من حلفه فإن ثبت الحق في البينة مرتب على العجز
عن إقامة البينة لما روينا فلا يكون حقه دونيه كما إذا كانت البينة حاضرة
من الكل كان

في الجمل...
في الجمل...
في الجمل...

في الجمل

في الجمل...
في الجمل...
في الجمل...

في الجمل... **قال** في الجمل...
ولا بد من البينة على المدعي لغيره علم البينة على المدعي واليمين على من أنكر قسم
والقسمه نداء في الشك وجعل جنس الأيمان على المنكرين وليس على الجنس
شيء وفي خلاف الشافعي **قال** ولا تقبل بينة صاحب المذمة المطلق في
بينة الخارج أوله وقال الشافعي بينة ذي اليد لا اعتداد بها بالبد
فيستوفى الظهور وصار كالشك والتمسح ودعوى المالك مع الاعتراف
أو الاستيلاء أو التذبير لثبات بينة الخارج أكثر أمثالا أو أظها
لأن قدر ما أثبت البينة لا يثبت بينة ذي اليد دليل مطلق للملك
بخلاف الشك لأن البينة لا تدعى عليه وكذا على الاعتراف وخبره وعلى
الولاية الثابت بها **قال** وإذا نكل المدعي عليه عن البينة ففيه عليه بالتكليف
والزعم ما أذعن عليه وقال الشافعي لا يفرضه بل برز البينة على المدعي فإذا
حلف يفرضه لأن النكول بحمل التورع عن البينة الكاذبة والترفع
عن الصادقة وإن شئنا الحال فلا ينصب حجة مع الإختار ويمين المدعي
دليل الظهور فصار إليه إن النكول ذلك كونه باذلا أو مفترأ
أذلا ولا ذلك لا قدم على البينة إقامة الواجب ودفعاً للقصر عن
نفسه فترجح هذا الجانب ولا وجه لرد البينة لما قلنا **قال** وينبغي
للفاضل أن يقول له أني أعرض عليك البينة ثلاثا فان حلف والأقضى

في الجمل...
في الجمل...
في الجمل...

في الجمل...
في الجمل...
في الجمل...

امتناع الفصاح من جهة من علمه كما اذا افترا بالخطا والوحي
 العذر ولا حني في ان الاطراف بسلكها بسلك الاموال يجري فيها البراءة
 بحاله في النفس فانه لو قال قطع يدي ففقطها لا كالحضارة وهذا اعلم
 للمسلم الا انه لا يباع لعدم الفائدة وهذا البذل مقيد لا بد فاعل الحق
 فصار كقطع اليد لا كقطع وطع السن للوجع واذا امتنع الفصاح في
 النفس واليه حق مستحق عليه بحسب به كما في القسامة **قال** واذا
 قال المدعي في بيته حاضر قبل خصمه اعطى كقبلا بنفسه ثلثة ايام كبله
 بغيره فيصبح حقه والكفالة بالنفس جائز عندنا وقد مر من قبل
واخذ الكفيل مجرد الدعوى لا يستحسن عندنا لان فيه نظرا للمدعى ليس
 فيه كبر ضرر بالمذموم عليه وهذا لان الحضور يستحق عليه مجرد الدعوى
 حتى يعتدي عليه ويحال بينه وبين اشغاله فيصير التكفل باحضاره
والنقد بثلثة ايام مروي عن الحنفية وهو الصحيح ولا فرق في
 الظاهر بين الحامل والوجه والحقير من المال والخطير ثم لا بد من بيان
 قوله في بيته حاضر للتكفل ومعناه في المصر حتى لو قال المدعي لا يتبع
 لي وشهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة **قال** فان فعل ولا امر
 بملازمة كبله بذهب حقه الا ان يكون غريبا على الطريق فيلزمه مغالاة كبله
 مجلس القاض **وكذا لا يكفل** الا الى آخر المجلس فلا يستثنى منصرف اليها اورد
 لان
 لا بد
 من
 ان
 لا بد
 من
 ان
 لا بد
 من
 ان

لا تخذل كقبيل والملازمة زيادة على ذلك اضراؤه لمنعه عن
 السفر ولا ضرر في هذا المقابلة وظاهرا وكيفية الملازمة تذكرها في كتاب
 الحرجان شاء الله **فصل في كيفية اليقين**
واليمين بالله دون غيره لقوله عليه السلام من كان منكم خالفا فليحلف
 بالله او يذبح وتؤكد بذكرها وصافه ومواله فيحلف وذلك مثل قوله قل
 والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم
 من السر ما يعلم من العلانية ما افلان عليك ولا فبك هذا لما لا الذي
 ادعاه وموكلان وكذا ولا شيء منه وله ان يزيد في التغليب على قوله
 ان ينقص منه الا انه يحاط كبله بكن عليه اليقين لان المستحق عليه
 واحدة وان شاء القاضي لم يغلف فيقول قل بالله او والله **قال** لا يغلف
 على المعروف بالصلح وبغلف على غيره **وقيل** يغلف في المال الخطير دون
 الحقر **قال** ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق لما روي في قبل وما
 لنا اذا اخرج الخصم ساعة للقاض ان يحلف بذلك لقلة المبالاة باليمين لكن اذا نظر اليه لا يمتنع
 بالله **قال** ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل النورية على موسى
 والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى لقوله عليه السلام لا يبرح صوت الاعود
 انشدني ك بالله الذي انزل النورية على موسى ان حكم الزنا في كتابكم
 هذا ولان اليهود يعترفون بنوح موسى والنصارى بنوح عيسى فيغلف

لا تخذل كقبيل والملازمة

اذا لم يغلف في المال الخطير
 الا في ما لا يبرح صوت الاعود

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

على واحد منهما يذكر الشريعة عليه بنية بخلف المحرم بالله الذي خلقنا
وهكذا لا ذكر عندنا لاصل يروي عن الحسن ان لا يتخلف احد الا بالله
خالصا وذكر الحنفية لا يتخلف غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو
اخبار بعض مشايخنا لان ذكر الناس مع اسم الله تعظيم بما وما ينبغي ان
نعلم بخلاف الكتابين لان كتب الله معظمة والوثني لا يتخلف الا بالله
لان الكفر باسهم يعنفون والله قال الله تعالى لن سألهم عن خلفهم
يقولون الله **قال** ولا يخلفون في بيوت عبادهم لان القاضي لا يحضرها
بل هو ممنوع عن ذلك **قال** ولا يجب تغليب اليهود على المسلم بزمان
ولا مكان لان المقصود تعظيم المفسميه وهو حاصل بدون ذكره في

اجاب ذلك من على القاضي حيث تكلف حضورها وانه مدفوع **قال**
ومزاد في اشاع من هذا عيده بالف ليجد يتخلف بالله ما بينكم ابيع
فانهم فيه ولا يتخلف بالله ما بعث لانه قد باع العبد ثم يقال فيه يتخلف
في الغصب والله ما ينشئ عليه كره ولا يتخلف بالله ما غصب لانه قد
بغصب ثم يفسح باليه والبيع في النكاح والله ما بينكم نكاح صحيح فانهم
في الحال لانه قد يطرى عليه الخلع وفي دعوى الطلاق بالله ما بين من ذلك
الساعة بما ذكرنا ولا يتخلف بالله ما طلق لان النكاح قد يجرد
بعد الابانة يتخلف على الحاصل في هذه الوجوه لانه لو خلف على السبب ينصرون

هذا الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

والبيعان
فان كان
البيع
مستقلا
فان كان
البيع
مستقلا

فادعى احدنا ثمنه فادعى البائع اكثر منه او اعترف البائع بفقد من البيع
وادعى المشتري اكثر منه فاقام احدنا البيعة ففقه له بها لان في الجاهل الآخر
بجزء البعوض والبيعة اقوى منها وان اقام كل واحد منهما بيعة كانت
البيعة المستبينة للزيادة او لا لان البيعتان للاثبات ولا تعارض
في الزيادة ولو كان الاختلاف في الثمن والبيع جميعا فبيعة البائع ولو
في الثمن وبيعة المشتري ولو في البيع نظرا الى زيادة الاثبات وان
لم تكن لكل واحد منهما بيعة فيلزم المشتري انما ان يرضى بالثمن الذي ادعاه
البائع ولا يفسخ البيع وقيل للبائع انما ان تسلم ما ادعاه المشتري
من البيع ولا يفسخ البيع لانه المقصود قطع المنازعة وهذا جهة فيه
لا يريها لا برضاها بالفسخ فاذا علمنا به برضاها فان لم يرضها
استخلف الحكم كل واحد منهما على دعوى الآخر وهذا الخالف قبل القبض
على وفاء القياس لان البائع يدعى زيادة الثمن والمشتري ينكر والمشتري
يدعى وجوب تسليم البيع بما نفد والبائع ينكر فكل واحد منهما منكر
فيختلف فاما بعد القبض فخالف القياس لان المشتري لا يدعى شيئا
لان البيع سالم له فبني دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكر
فيكتفي بحله لكتا عرفناه بالنقص وهو قوله عم اذا اختلف المتبايعان
والسلعة قائمة خالفا وتراخا ويبتدى بيمين المشتري وهذا هو
مبدأ اذا كان
بيع عمن يرون

والبيع

والبيع
فان كان
البيع
مستقلا
فان كان
البيع
مستقلا

فان كان
البيع
مستقلا
فان كان
البيع
مستقلا

فان كان
البيع
مستقلا
فان كان
البيع
مستقلا

والبيعان آخر او ما لم يرض به من البيعة وهذا المعنى لان المشتري اشتراها
انكارا لانه يطالب اوله بالثمن اوله بتخلف فائق النكول وهو
اللام الثمن ولو يبتدى بيمين البائع بها اخر المطالبة بتسليم البيع الى
استيفاء الثمن وكان ابو يوسف يقول ولا يبتدى بيمين البائع لقوله عم
اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع خصم بالذكر وقيل فائدة
التقديم وان كان بيع عمن يمين او ثمن يمين فلا القاضي بيمين ايمهما بيمين
شأن لا يستوفى بهما وصف البعوض ان يحلف البائع بالله ما باع بالف ويحلف
المشتري بالله ما اشتراه بالفين وقاله الزيادة يحلف البائع بالله ما
باع بالف ولقد باع بالفين ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين
ولقد اشتراه بالفين لا يثبت الى النقي كالبطلان والاصح لا يقتصر على النقي
لان الامكان على ذلك وضعت ذلك عليه حديث الغمامة بالله ما قلتم
ولا علمت له فائدة **قال** فان حلفا ففسخ القاضي بيمين البائع وهذا يدل
على انه لا يفسخ بنفس الخالف لان لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فبيعتي
بيع مجهول ففسخ القاضي قطعا للمنازعة او بغيره اذ لم يثبت البطلان
بلا بدك ومن فاسد ولا بد من الفسخ ففسد البيع **قال** وان نظر احدنا
عن البعوض لانه دعوى الآخر لانه جعل اذ لا فقه يبتدى دعواه معارضا لدعوى
الآخر فله القول بثبوت **قال** وانه اختلفوا في الاجل وفي شرط الاخبار
مسئلة اصل البيع كانه

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

وقال بعض المشايخ باخذ من ثمن الهاك بقدر ما اقربه المشتري وانما الباقي
الزيادة وعلى قوله هو لا ينصرف والاستسكان الى يمين المشتري لا الى الخلف
لانه لما اخذ البايع بقول المشتري فقد صدق فلا يحلف المشتري ثم نفسر
الخالف على قول محمد ما يبناه في القاييم والحقا ولم يتفعا على شيء فادعى
احدهما القسم لولاها يفسخ العقد بينهما وبما في القاييم وبذلك الباقي وفيه
الخالص واختلفوا في تفسيره على قول يوسف والصحيح ان يحلف المشتري
بانه ما اشترى بينهما بما يدعيه البايع فان نكل لزم دعوى البايع وان حلف
البايع بانه ما بيعت بينهما بالثمن الذي يدعيه المشتري فان نكل لزم دعوى
المشتري وان حلف يفسخان العقد في القاييم وبسقط حقه من الثمن
يلزم المشتري حصة البايع في الثمن فانهما في الانقسام يوم القبض وان
اختلفا في قيمة الهاك يوم القبض فالقول للبايع فانها اقام البينة فقبل
ببنته وان اقاما فبينة البايع الى وموقفا من ما ذكر في بيوع الاصل
اشترى جديدين وقضهما ثم ردا احدهما بالعب وهذا اخر عندك بحكم
ثمن ما هلك عنده وبسقط عنه ثمن مارتة وينقسم الثمن على قيمتهما
فان اختلفا في قيمة الهاك فالقول قول البايع لانه الثمن قد وجب بانفاقهما
ثم المشتري يدرى بانه السقوط بنقصان قيمة الهاك والبايع ينكر والقول
للمنكر وان اقاما البينة فبينة البايع اولى لانها اكثر اثباتا فانها

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

فان قيل المشتري قد يادى في قيمة القاييم
ببنته لان ما زاد في ثمن القاييم
من ثمن القاييم فبينة البايع
فان قيل المشتري قد يادى في قيمة القاييم
ببنته لان ما زاد في ثمن القاييم
من ثمن القاييم فبينة البايع

لا يثبت الزيادة في قيمة الهاك وهذا الفقهاء ومواف في الايمان بعينه
لانها يتوجب على احد العاقدين وانما يبرهان حقيقة الحال في الامر عليها
والبايع منكر حقيقة فلهذا كان القول قوله وفيما بينات بعينه الظاهر
لان الشا مدبرين لا يعلمان حقيقة الحال فاعبر الظاهر في حقهما والبايع
مقنع ظاهرا فلهذا يفضل ببنته ايضا ويخرج بان زيادة الظاهر على ما مر

وهذا يثبت لك معنى ما ذكرناه من قول يوسف **قال** ومن اشترى جارية
وقضها ثم نقابلها ثم اختلفا في الثمن فانها بما خالفك ويعود البيع **وجوه**

البيع الاول ونحن ما اثبتنا الخالف فيه بالقبض لانه يوم رده البيع المطلق
والاقالة ففسخ في حق المعاقدتين وانما اثبتناه بالقبض لانه لا يفسخ
قبل القبض والقبض يبرأ فلهذا نفي الاجارة على البيع قبل
القبض والوارث على العاقد والقيمة على العين فيما اذا استهلك المشتري

ولو قبض البايع المبيع بعد الاقالة فلا يخالف عندنا حقيقة في قولنا خلافا
للمحمل لا يبرأ من القبض معلول بعد القبض ايضا **قال** ومن اسلم عشرة دراهم
في كز حنطة ثم نقابلها ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المسلم اليه ولا يعود
السلم لان الاقالة في باب السلم لا يحمل النقص لانه اسقاط فلا يعود
السلم بخلاف الاقالة في البيع لانك ان اسلم مال السلم لو كان عرضا
فرده بالعب وهذا قبل التسليم الى رب السلم لا يعود السلم ولو كان فلك

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

في بيع العبد يعود البيع ولا على العرف بينهما قال واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت نزوجتني بالعين فانها اقام البيئته فقبل بيئته لانه تزوجها بالحق وان اقام ما البيئته لبيئته المرأة لانها ثبتت الزيادة معناه اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان لم يكن لها بيئته تخالف عندك حينئذ ولا يفسخ النكاح لان امر الخالف في الغلام التسمية وانه لا يجعل بيعته النكاح لان المهر تابع فيه بخله في البيع لان عدم التسمية بنفسه على ما من فيفسخ لكن حكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل ففرض بما قال الزوج لان الظاهر شاهد له وان كان مثل ما ادعته المرأة او اكثر ففرض بما ادعت المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعت المرأة ففرض بما مهر المثل لانها لما تخلفا لم تثبت الزيادة على مهر المثل ولا حكمه عند قاله رضي الله عنه ذكر الخالف لاق لا ثم التحكيم وهذا قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له عند وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالخالف فلماذا يقدم في الوجود كما هي وبدا بهمين الزوج عند الحنفية ونجد تعجلا لفائدة النكول كانه المشتري ونخرج الرزقي بخلافه وقد استقصيناه في النكاح وذكرنا خلافا في يوسف فلا نعيد ولو ادعى الزوج

الزوجان
بعضهما بعضا
في بيع العبد يعود البيع
ولا على العرف بينهما
قال واذا اختلف الزوجان
في المهر فادعى الزوج
انه تزوجها بالف
وقالت نزوجتني
بالعين فانها
اقام البيئته
فقبل بيئته
لانه تزوجها
بالحق وان اقام
ما البيئته لبيئته
المرأة لانها
ثبتت الزيادة
معناه اذا كان
مهر مثلها اقل
مما ادعته وان لم
يكن لها بيئته
تخالف عندك
حينئذ ولا يفسخ
النكاح لان امر
الخالف في الغلام
التسمية وانه لا
يجعل بيعته
النكاح لان المهر
تابع فيه بخله
في البيع لان عدم
التسمية بنفسه
على ما من فيفسخ
لكن حكم مهر
المثل فان كان
مثل ما اعترف به
الزوج او اقل
ففرض بما قال
الزوج لان الظاهر
شاهد له وان كان
مثل ما ادعته
المرأة او اكثر
ففرض بما ادعت
المرأة وان كان
مهر المثل اكثر
مما اعترف به
الزوج واقل
مما ادعت المرأة
ففرض بما مهر
المثل لانها لما
تخلفا لم تثبت
الزيادة على
مهر المثل ولا
حكمه عند قاله
رضي الله عنه
ذكر الخالف لاق
لا ثم التحكيم
وهذا قول
الكرخي لان
مهر المثل لا
اعتبار له عند
وجود التسمية
وسقوط اعتبارها
بالخالف فلماذا
يُقدم في الوجود
كما هي وبدا
بهمين الزوج
عند الحنفية
ونجد تعجلا
لفائدة النكول
كانه المشتري
ونخرج الرزقي
بخلافه وقد
استقصيناه في
النكاح وذكرنا
خلافا في يوسف
فلا نعيد ولو
ادعى الزوج

النكاح

النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالمسئلة المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها غيرها دون غيرها لان تلك غيرها لا تكون الا بالنقض ولم يوجد في حيث القيمة قال وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعفود عليه فلفا وراذ اسماه اختلفا في البدل او في المبدل لان الخالف في البيع قبل القبض عا وفاق القياس كما امرت والاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة فان وقع الاختلاف في الاجرة يدعي بهمين المسنا جرة لانه منكر لوجوب الاجرة وان وقع في المنفعة يدعي بهمين الموجد وانما لكل من مدعى صاحبه وانما اقام البيئته فقبل بيئته ولو اقامها فبيئته الموجد وان كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنافع فبيئته المسنا جرة وان كان بينهما فقبلت بيئته كل واحد منهما بما يدعيه من الفضل نحو ان يدعي هذا شهرين بعشرة ولا مسنا جرة شهرين بخمسة بفضلي بشهرين بعشرة قال وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يخالفوا وكان القول قول المسنا جرة هذا عند الحنفية وانه لو سبق ظاهره لان بيئته لان جريانه الخالف لانما العنع والمنافع المستفادة لا يمكن في العقد لان ملاك المعفود عليه يمنع الخالف عندهما وكذا على اصل محمد لان الملاك انما لا يمنع الخالف عنده في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه

باعت ان كل واحد من العاقدين يرضى على صاحبه
وهو يتكبر على كل واحد من المعفودين معا وانه
يجوز الغش في الحنفية والاجارة

فان قبل قيام المعفود عليه
شرط والمنفعة معدومة قلت
الاراء اقيمت مقام المنفعة في
حق ابراء المعفود عليه فانها
قائمة بغيرها

باعت الاجارة بعد الاستيفاء

باعت الاجارة بعد الاستيفاء
باعت الاجارة بعد الاستيفاء
باعت الاجارة بعد الاستيفاء

للرجال فهو للرجل كالعمامة لان الظاهر شاهد له وما يطلع للنساء ليس
للماء والحق والفسوف
والسلام والمنطق
فمن قول الزور

فوق

فصل في كون جسمين في زمن لا يكونان جسمين

١١٥
 وهو للمراة كالوفاء لشهادة الظاهر لها وما يصلح لهما كالانابة
 فهو للرجل لان المراة ما في بدنها من بدال الزوج والفؤاد الذي على
 لصاحب البدن بخلاف ما يخفى بها لانه يعارضه ظاهرا اقوى منه في
 لا وفي بين ما اذا كانت الاخلاق في حال قيام الشك او بعد ما

وَفُعِلَ الْفَرْقَةُ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا وَخَلْفَتْ وَرَثَتُهُ مَعَ الْأَخِي فِيهَا
 بَصَلَ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَهُوَ لِلْبَيِّاتِ مِنْهُمَا إِنْ أَلْبَسَ الْحَيَّ وَرَثَ الْمَيِّتِ
 وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَوْلُ أَبِي حُسَيْنٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَدْفَعُ الْمَرْأَةَ مِنَ الْمَشْكُوكِ
 مَا يَجْتَنِزُهُ مِثْلُهَا وَالْبَيِّاتُ فِي الذَّوْجِ مَعَ عَمْنَةٍ لَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمَرْأَةَ
 نَأَى بِالْجِهَانِ وَهَذَا أَقْوَى فَيُبْطَلُ بِهِ ظَاهِرُ الذَّوْجِ ثُمَّ فِي الْبَيِّاتِ لِمُعَارَضِ
 لظَاهِرِهِ فَيُعْبَرُ بِالطَّلَاقِ وَالْمَوْتِ سَوَاءً لِقِيَامِ الْوَرِثَةِ مَقَامِ مَوْتِهِمْ
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ مَا كَانَ لِلرِّجَالِ فَهُوَ لِلرِّجَالِ وَمَا كَانَ لِلنِّسَاءِ فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ وَمَا
 يَكُونُ لَهَا فَهُوَ لِلرِّجَالِ أَوْ لَوَرِثَتُهُ لِمَا قُلْنَا لِأَبِي حُسَيْنٍ وَالطَّلَاقُ وَالْمَوْتُ
 سَوَاءٌ لِقِيَامِ الْوَرِثَةِ مَقَامِ الْمَوْتِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَمْلُوكًا فَالْمُنَازَعَةُ
 لِلْحَيِّ فِي حَالِهِ أَجْبَدُ لِأَنَّ بَدَاخِزَ أَقْوَى الْحَيِّ بَعْدَ الْمَيِّتِ لِأَنَّهُ لَا يَدُ الْيَمِينِ
 فَخَلَّتْ يَدُ الْحَيِّ عَنِ الْعَارِضِ هَذَا عِنْدَ أَبِي حُسَيْنٍ وَقَالَ الْعَبْدُ لِمَا قُلْنَا

فصل في كون خصما و فيمن لا يكون خصما

[illegible]

كما اذا قال سرفك بخلاف الغصب لانه لا حد فيه فلا يجزى عن كشفه

وَقَامَ ابْنُ عَدْنٍ عَلَى الْمَلِكِ مُضِلًّا لَهُ
وَقَامَ ابْنُ عَدْنٍ عَلَى الْمَلِكِ مُضِلًّا لَهُ

وَقَامَ ابْنُ عَدْنٍ عَلَى الْمَلِكِ مُضِلًّا لَهُ
وَقَامَ ابْنُ عَدْنٍ عَلَى الْمَلِكِ مُضِلًّا لَهُ

فيما يدعي الرجلان قال
فان قال المذعي ببعده من فلان وقال صاحب البهاود عنه فلا
ذلك سقطت الخصومة بغير بينة لانها لو افلح على ان اصل الملك في يد
فكوت وصولها الى يد فلان من جهة فلم تكن بين بد خصومة لانهم
البينة ان فلانا وظه بقبضه لانه اثبت بينته كونه احق باسكانها
باب فيما يدعي الرجلان قال
واذا ادعى اثنان عينا في بد آخر كل واحد منهما بزمع الجهالة واقامسا
البينة ففرضها بينهما فلا الشافعي فوليها تريا وفيه فغير
بينهما لان احدي البنتين كاذبة يفيق لاستحالة اجتماع الملكين في الكل
في حالة واحدة وقد تغدر التميز فتميزا نزلت او بصار الى الفرعة
لان النبي عليه السلام افرع فيه وقال اللهم انت احكم بينهما فاحد يث
ثم ابن طرفه الطائي ان رجلين اخصما الى سولا ستم فنافاة واقام
كل واحد منهما بينة ففرضها بينهما نصفين وحديث الفرعة كان في
ابناء الاسلام ثم نسخ ولان المطلق للشهادة في حق كل واحد منهما كحمل
الوجود بان يعتمد احدهما سبب الملك والاخر البد ففرضت الشهادة
فوجب العمل بهما ما امكن وقد امكن بالنصف اذا المحل يقبله وانما
بنصف لا استواءهما في سبب الاستحقاق قال فان ادعى كل واحد
منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحدة من البنتين

لنعد

فيما يدعي الرجلان قال
فان قال المذعي ببعده من فلان وقال صاحب البهاود عنه فلا
ذلك سقطت الخصومة بغير بينة لانها لو افلح على ان اصل الملك في يد
فكوت وصولها الى يد فلان من جهة فلم تكن بين بد خصومة لانهم
البينة ان فلانا وظه بقبضه لانه اثبت بينته كونه احق باسكانها
باب فيما يدعي الرجلان قال
واذا ادعى اثنان عينا في بد آخر كل واحد منهما بزمع الجهالة واقامسا
البينة ففرضها بينهما فلا الشافعي فوليها تريا وفيه فغير
بينهما لان احدي البنتين كاذبة يفيق لاستحالة اجتماع الملكين في الكل
في حالة واحدة وقد تغدر التميز فتميزا نزلت او بصار الى الفرعة
لان النبي عليه السلام افرع فيه وقال اللهم انت احكم بينهما فاحد يث
ثم ابن طرفه الطائي ان رجلين اخصما الى سولا ستم فنافاة واقام
كل واحد منهما بينة ففرضها بينهما نصفين وحديث الفرعة كان في
ابناء الاسلام ثم نسخ ولان المطلق للشهادة في حق كل واحد منهما كحمل
الوجود بان يعتمد احدهما سبب الملك والاخر البد ففرضت الشهادة
فوجب العمل بهما ما امكن وقد امكن بالنصف اذا المحل يقبله وانما
بنصف لا استواءهما في سبب الاستحقاق قال فان ادعى كل واحد
منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحدة من البنتين

فيما يدعي الرجلان قال
فان قال المذعي ببعده من فلان وقال صاحب البهاود عنه فلا
ذلك سقطت الخصومة بغير بينة لانها لو افلح على ان اصل الملك في يد
فكوت وصولها الى يد فلان من جهة فلم تكن بين بد خصومة لانهم
البينة ان فلانا وظه بقبضه لانه اثبت بينته كونه احق باسكانها
باب فيما يدعي الرجلان قال
واذا ادعى اثنان عينا في بد آخر كل واحد منهما بزمع الجهالة واقامسا
البينة ففرضها بينهما فلا الشافعي فوليها تريا وفيه فغير
بينهما لان احدي البنتين كاذبة يفيق لاستحالة اجتماع الملكين في الكل
في حالة واحدة وقد تغدر التميز فتميزا نزلت او بصار الى الفرعة
لان النبي عليه السلام افرع فيه وقال اللهم انت احكم بينهما فاحد يث
ثم ابن طرفه الطائي ان رجلين اخصما الى سولا ستم فنافاة واقام
كل واحد منهما بينة ففرضها بينهما نصفين وحديث الفرعة كان في
ابناء الاسلام ثم نسخ ولان المطلق للشهادة في حق كل واحد منهما كحمل
الوجود بان يعتمد احدهما سبب الملك والاخر البد ففرضت الشهادة
فوجب العمل بهما ما امكن وقد امكن بالنصف اذا المحل يقبله وانما
بنصف لا استواءهما في سبب الاستحقاق قال فان ادعى كل واحد
منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحدة من البنتين

لنعد العمل بهما لان المحل لا يقبل الاشتراك قال ويصح ان يقضى
المرأة لاحدهما لان النكاح مما يحكم به بنص ادق الزوجين وهذا
اذ لم يوفى البنتان فاما اذا وفى فاصحاب الوقت الاول
وان اوفى لاحدهما قبل اقامة البينة ففي امرائه لنصادقهما وان اقام
الاخر البينة ففرضها لانه البينة اوفى من الاول ولو نفرد
احدهما بالادعوى والمرأة متحد فاقام البينة وفرضها لغيره ثم ادعى
آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها لان القضاء بالاول
قد صح فلا ينقض بما هو مثله بل دونه الا ان يوفى شهود الثاني
سابقا لا تظهر الخطا في الاول يفيق وكذا اذا كان المرأة في الزوج
ونكاحه ظاهر لا يقبل بينته اخرج الاعلى وجه السبق قال ولو
ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد معناه من صاحب
اليد واقام بينة ففرضها لاهد منهما باخبار ان شاء اخذ نصف العبد
بنصف الثمن وان شاء ترك لان الفاض يفضي بينهما لاستواءهما
في السبب فصار كالفضولين اذا باع كل واحد منهما من رجل
اجاز المالك البيعين بغير كل واحد منهما لانه تغبر عليهم شرط عقد
فدفع رغبته في ملك الكل فبرده وباخذ كل الثمن وان قضى الفاض
به بينهما ففرضا احدهما لا اخذ لم يكن لاحدهما ان باخذ جميعه

فيما يدعي الرجلان قال
فان قال المذعي ببعده من فلان وقال صاحب البهاود عنه فلا
ذلك سقطت الخصومة بغير بينة لانها لو افلح على ان اصل الملك في يد
فكوت وصولها الى يد فلان من جهة فلم تكن بين بد خصومة لانهم
البينة ان فلانا وظه بقبضه لانه اثبت بينته كونه احق باسكانها
باب فيما يدعي الرجلان قال
واذا ادعى اثنان عينا في بد آخر كل واحد منهما بزمع الجهالة واقامسا
البينة ففرضها بينهما فلا الشافعي فوليها تريا وفيه فغير
بينهما لان احدي البنتين كاذبة يفيق لاستحالة اجتماع الملكين في الكل
في حالة واحدة وقد تغدر التميز فتميزا نزلت او بصار الى الفرعة
لان النبي عليه السلام افرع فيه وقال اللهم انت احكم بينهما فاحد يث
ثم ابن طرفه الطائي ان رجلين اخصما الى سولا ستم فنافاة واقام
كل واحد منهما بينة ففرضها بينهما نصفين وحديث الفرعة كان في
ابناء الاسلام ثم نسخ ولان المطلق للشهادة في حق كل واحد منهما كحمل
الوجود بان يعتمد احدهما سبب الملك والاخر البد ففرضت الشهادة
فوجب العمل بهما ما امكن وقد امكن بالنصف اذا المحل يقبله وانما
بنصف لا استواءهما في سبب الاستحقاق قال فان ادعى كل واحد
منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحدة من البنتين

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

لانه صار مفضضا عليه في النصف فانفتح البيع فيه لظهور استحفا
بالبيته لولا بيته صاحبه بخلاف ما لو قال ذلك قبل خبير القاضي
حيث يكون له ان يخذل جميع لانه بدعي القدر لم يفسخ بيته ولو
ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو للاول منهما لانه اثبت الشراء في زمان
لا يتأخر فيه احد فاندفع الآخريه فان وثق احدهما ولم يوثق
الاخرى فهو لصاحب الوثق لثبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل لآخر
ان يكون قبله او بعده فلا ينفصله بالشك وان لم يذكر تاريخا ومع
احدهما فبعض فهو اولى ومعناه انه في بيعه لان تمكنه من قبضه بذكر
على سبق شرائه ولا يتأخر في الاستدلال بالاثبات فلا ينفصل البذل الثاني
بالشكل في كلا الوقتين فالأول لما ثبت ان الشراء كان
قبل شراء صاحبه البذلان الصريح يفوق الدلالة **قال** وان ادعى
احدهما شراؤ الآخريه وبضا معناه من صاحب البذل واقاما بيته
ولا تخرج معهما فالشراء اولى لان الشراء أقوى لكونه معاوضة
من الجانبين ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في البيه يتوقف على
القبض وكذا الشراء والصدق مع القبض لما ثبتنا في البيه والقبض
والصدق سواء في قبضه بينهما لاسنوائهما في وجه البيع ولا تخرج
باللذم لانه يرجع الى المال والرجوع لمخف فاقم في الحال وهذا فيما
لا يبيع

لا يبيع الا بالقبض
لا يبيع الا بالقبض
لا يبيع الا بالقبض

سبب العود الى النصف للمراعاة
ونظير هذا في الشراء في الغنم
نظير الاول في بيع الغنم
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

لا يحمل القسمة صحیح وكذا فيما يحملها عند البعض لان الشروع
طارق وعند البعض لا يصح لانه تنفيذ البيه في السابع وصاد
كافة البيته على الارض **قال** واذا ادعى احدهما
الشراء وادعى امراة انه تزوجها عليه فيها سواء لاسنوائهما في
الوقت فان كل واحد منهما عقد معاوضة يثبت الملك بنفسه
وهذا عند الجوسف **قال** يحمل الشراء في كل الزوج الغنم
لانه امكن العمل بالبيته في تقديم الشراء في التزوج على عين
ملوك للغير صحیح ويجب قبضه عند تقديمه وان ادعى احدهما
رهنا وبضا والآخريه وبضا واقاما بيته فالرهن اولى في
هذا استحسانا في القياس الجيه اولى لانها يثبت الملك والرهن
لا يثبت وجه الاستحسان ان المفوض بحكم الرهن مضمون وبحكم
البيه غير مضمون وعقد الضمان أقوى بخلاف البيه بشرط العوض لانه
بيع انهاء والبيع أقوى من الرهن لانه عقد ضمان يثبت الملك
ومعنى الرهن لا يثبت الا عند الملك مع الصورة وكان البيع
اولى فكذا البيه بشرط العوض وان افاد ما خارجا عن البيته على الملك
والنارخ فصاحب النارخ الاقدم اولى لانه اثبت انية اولى المالكة
فلا ينفصل ملك الامن جرميه ولم ينفصل الآخريه منه **قال** ولو ادعى الثري

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

من واحد معناه من غير صاحب اليد واقاما البينة على التاريجين
فالقانون لما يتبين انه ائتمنه في وقت لا متنازع له فيه وان اقام
كل واحد منهما بينة على الشئ من آخر وذكرنا فيهما سوا لانها
بشأن الملك لبايعهما فيصير كانهما حضرا ثم يختص كل واحد منهما
كما ذكرنا من قبل ولو وقع في احد البينتين وقتا ولم يوقت الاخر
ففي بينهما نصيبين لان فو بئنا احدهما لا بد من تقديم الملك لجاز
ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانها
انفعا على ان الملك لا يتلقى الا من جهة فاذا اثبت احدهما تاريجا
بحكم له حتى يتبين انه تقدم من غيره ولو ادعى احدهما الشرا
من قبل والاخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من ابيه
والرابع الصدقة والقبض من آخر واقاما البينة ففي بينهما ارباعا
لانهم يلقون الملك من قبلهم فيجعل كانهم حضرا واقاما البينة
على الملك المطلق **قال** وان اقام الخارج البينة على ملك مخرج
وصاحب اليد بينة على ملك اقدم تاريجا كان اوله وهذا عندنا
حسبه ولا يوقف وهو رواية عن محمد وعنه انه لا يقبل بينة ذي
اليد مع البينة لان البينتين فاما على مطلق الملك ولم يتعرف
جهة الملك فكان التقدم والتأخر سواء لهما ان البينة مع التاريج
شرا والهبة والقبض

من واحد معناه من غير صاحب اليد واقاما البينة على التاريجين
فالقانون لما يتبين انه ائتمنه في وقت لا متنازع له فيه وان اقام
كل واحد منهما بينة على الشئ من آخر وذكرنا فيهما سوا لانها
بشأن الملك لبايعهما فيصير كانهما حضرا ثم يختص كل واحد منهما
كما ذكرنا من قبل ولو وقع في احد البينتين وقتا ولم يوقت الاخر
ففي بينهما نصيبين لان فو بئنا احدهما لا بد من تقديم الملك لجاز
ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانها
انفعا على ان الملك لا يتلقى الا من جهة فاذا اثبت احدهما تاريجا
بحكم له حتى يتبين انه تقدم من غيره ولو ادعى احدهما الشرا
من قبل والاخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من ابيه
والرابع الصدقة والقبض من آخر واقاما البينة ففي بينهما ارباعا
لانهم يلقون الملك من قبلهم فيجعل كانهم حضرا واقاما البينة
على الملك المطلق **قال** وان اقام الخارج البينة على ملك مخرج
وصاحب اليد بينة على ملك اقدم تاريجا كان اوله وهذا عندنا
حسبه ولا يوقف وهو رواية عن محمد وعنه انه لا يقبل بينة ذي
اليد مع البينة لان البينتين فاما على مطلق الملك ولم يتعرف
جهة الملك فكان التقدم والتأخر سواء لهما ان البينة مع التاريج
شرا والهبة والقبض

من واحد معناه من غير صاحب اليد واقاما البينة على التاريجين

منفصلة

من واحد معناه من غير صاحب اليد واقاما البينة على التاريجين
فالقانون لما يتبين انه ائتمنه في وقت لا متنازع له فيه وان اقام
كل واحد منهما بينة على الشئ من آخر وذكرنا فيهما سوا لانها
بشأن الملك لبايعهما فيصير كانهما حضرا ثم يختص كل واحد منهما
كما ذكرنا من قبل ولو وقع في احد البينتين وقتا ولم يوقت الاخر
ففي بينهما نصيبين لان فو بئنا احدهما لا بد من تقديم الملك لجاز
ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانها
انفعا على ان الملك لا يتلقى الا من جهة فاذا اثبت احدهما تاريجا
بحكم له حتى يتبين انه تقدم من غيره ولو ادعى احدهما الشرا
من قبل والاخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من ابيه
والرابع الصدقة والقبض من آخر واقاما البينة ففي بينهما ارباعا
لانهم يلقون الملك من قبلهم فيجعل كانهم حضرا واقاما البينة
على الملك المطلق **قال** وان اقام الخارج البينة على ملك مخرج
وصاحب اليد بينة على ملك اقدم تاريجا كان اوله وهذا عندنا
حسبه ولا يوقف وهو رواية عن محمد وعنه انه لا يقبل بينة ذي
اليد مع البينة لان البينتين فاما على مطلق الملك ولم يتعرف
جهة الملك فكان التقدم والتأخر سواء لهما ان البينة مع التاريج
شرا والهبة والقبض

منفصلة معني الدفع فان الملكا فابن الشخص في وقت فتونه
لغيره بعد لا يكون الا بالتلفي من جهة وبينة ذي اليد على دفع
مقبولة وعلى هذا الاختلاف لو كان الدارن ابد بها والمخرب ما بيناه
ولو اقام الخارج وذو اليد البينة على ملك مطلق ووقفا احدهما
دون الاخر فعلى قول الجسدية ومحمد الخارج اوله وقال ابو يوسف
وهو رواية عن ابي حنيفة صاحب الوقت اوله لانه اقدم وصار كما
في دعوى الشري اذا زخت احدهما كان صاحب التاريج اوله
ان بينة ذي اليد فاما يقبل بنفسته معني الدفع ولا دفع هنا حيث
وقع الشك في التلقي من جهة وعلى هذا اذا كان الدارن ابد بها ولو
كانت يد ثالث والمسئلة محالها فمسا سوا عندنا لا حنيفة وقال ابو يوسف
الذي وقت اوله وقال محمد الذي اطلق اوله لا بد دعوى ائتمنه الملك ليدل
استحقاقه الاول بدو في الباعة بعضهم على البعض ولا بد يوسف ان
التاريج يوجب الملك ذلك الوقت بيقين ولا اطلاق يحمل غير الاونة
والترجيح بالثيقن كما لو ادعى الشراء من واحد لا حنيفة فانه التاريج
بضامة احتمالا عدم التقدم فيسقط اعتبار فضان كما لو اقام البينة على
ملك مطلق بخلاف الشراء لانه امر حادث فبضا الى اوفيا فان فيخرج
جانب صاحب التاريج **قال** وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما

من واحد معناه من غير صاحب اليد واقاما البينة على التاريجين
فالقانون لما يتبين انه ائتمنه في وقت لا متنازع له فيه وان اقام
كل واحد منهما بينة على الشئ من آخر وذكرنا فيهما سوا لانها
بشأن الملك لبايعهما فيصير كانهما حضرا ثم يختص كل واحد منهما
كما ذكرنا من قبل ولو وقع في احد البينتين وقتا ولم يوقت الاخر
ففي بينهما نصيبين لان فو بئنا احدهما لا بد من تقديم الملك لجاز
ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانها
انفعا على ان الملك لا يتلقى الا من جهة فاذا اثبت احدهما تاريجا
بحكم له حتى يتبين انه تقدم من غيره ولو ادعى احدهما الشرا
من قبل والاخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من ابيه
والرابع الصدقة والقبض من آخر واقاما البينة ففي بينهما ارباعا
لانهم يلقون الملك من قبلهم فيجعل كانهم حضرا واقاما البينة
على الملك المطلق **قال** وان اقام الخارج البينة على ملك مخرج
وصاحب اليد بينة على ملك اقدم تاريجا كان اوله وهذا عندنا
حسبه ولا يوقف وهو رواية عن محمد وعنه انه لا يقبل بينة ذي
اليد مع البينة لان البينتين فاما على مطلق الملك ولم يتعرف
جهة الملك فكان التقدم والتأخر سواء لهما ان البينة مع التاريج
شرا والهبة والقبض

من واحد معناه من غير صاحب اليد واقاما البينة على التاريجين
فالقانون لما يتبين انه ائتمنه في وقت لا متنازع له فيه وان اقام
كل واحد منهما بينة على الشئ من آخر وذكرنا فيهما سوا لانها
بشأن الملك لبايعهما فيصير كانهما حضرا ثم يختص كل واحد منهما
كما ذكرنا من قبل ولو وقع في احد البينتين وقتا ولم يوقت الاخر
ففي بينهما نصيبين لان فو بئنا احدهما لا بد من تقديم الملك لجاز
ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانها
انفعا على ان الملك لا يتلقى الا من جهة فاذا اثبت احدهما تاريجا
بحكم له حتى يتبين انه تقدم من غيره ولو ادعى احدهما الشرا
من قبل والاخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من ابيه
والرابع الصدقة والقبض من آخر واقاما البينة ففي بينهما ارباعا
لانهم يلقون الملك من قبلهم فيجعل كانهم حضرا واقاما البينة
على الملك المطلق **قال** وان اقام الخارج البينة على ملك مخرج
وصاحب اليد بينة على ملك اقدم تاريجا كان اوله وهذا عندنا
حسبه ولا يوقف وهو رواية عن محمد وعنه انه لا يقبل بينة ذي
اليد مع البينة لان البينتين فاما على مطلق الملك ولم يتعرف
جهة الملك فكان التقدم والتأخر سواء لهما ان البينة مع التاريج
شرا والهبة والقبض

منفصلة

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper. The text is dense and fills most of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

لا يه فارج في النصف فيقطع بينه والنصف الذي هو يد صاحبه
لا يدعيه لان مدعوا النصف فهو بر سالم له ولولم ينص في اليه دعواه
كان ظالا باسماكه ولا فضا بدوت الدعوى فبكره يد **قال** واذا انما
عانه دابة واقام كل واحد منهما البينة انما شئ عنده وذكر اننا نجائون

[illegible]

فصل اولی در

يبيع بغير كل واحد منهما انما في من لم يفسخ انما في بد واحد منهما
 حتى يفيما البينة انما في ابد بها لان البينة غير شاهد لتعذر
 احضارها وما غاب من علم الغافق فالبينة تثبت وان اقام طرفا
 البينة جعلت في بدء لقيام الحجة لان البينة مقصود وعلما
 لغيرها فلا تسحق لاحد من غير حجة وان اقام البينة جعلت
 ابد بها لقيام الحجة لكل منهما وان كان احدهما قد ثبت في الارض او في
 او حفر فممنوع لوجود التصرف ولا يستعمل فيها
باب دعوى النسخ واذا باع جارية
 فجاءت بولد فاذا عاه البائع فان جافت به لافل من سنة اشهر
 من يوم باع فهو ابن البائع وانه ام ولد له ويفسخ البيع ويرد
 الثمن وفي القياس وهو قولنا في النسخ دعوى بالولد لان
 البيع اعتراف منه بانه عبد فكان في دعواه منافع فالا
 بدو **الدعوى وجه الاحتجاج ان انقضاء العلوق بملكه**
 شهادة ظاهر على كونه منه لان الظاهر عدم الدنا وصحة النسب
 على الخطا فبعضي فيه النافض واذا صح الدعوى استندت الى
 وقت العلوق فثبت ان البائع ام ولد له ويفسخ البيع لان بيع ام
 الولد لا يجوز ويرد الثمن لانه بفسخ بغير حق واذا عاه المشتري

قوله يبيع بغير كل واحد منهما
 قوله حتى يفيما البينة
 قوله لانه بفسخ بغير حق

قوله لانه بفسخ بغير حق
 قوله ويرد الثمن لانه بفسخ بغير حق

قوله لانه بفسخ بغير حق
 قوله ويرد الثمن لانه بفسخ بغير حق

قوله لانه بفسخ بغير حق
 قوله ويرد الثمن لانه بفسخ بغير حق

لان سلبه الثمن يثبت
 على سلبه البيع بغير خلاف
 وانما هو انفس العلوق على ملكه
 ولا بد من العلم على كل واحد منهما

مع دعوى البائع او بعد فدعوى البائع او لا انما سبق لاستيفائها
 الى وقت العلوق وهذه دعوى استيفاء وان جازت به لانه
 من سنتين من وقت البيع لم يفسخ دعوى البائع لانه لم يوجد
 انقضاء العلوق بملكه ثقتنا وهو الشاهد والحجة الا اذا صدق
 المشتري فثبت النسب ويحمل على الاستيفاء بالكتاب ولا يبطل
 البيع لاننا ثقتنا ان العلوق لم يكن في ملكه فلا يثبت حقيقته
 العتق لاحقه وهذه دعوى تخيير وغير المالك ليس من اهله
 ان جازت به لانه من سنة اشهر من وقت البيع ولا قبل من غير
 سنتين لم يقبل دعوى البائع فيه الا ان يصدق المشتري لانه اعلم
 ان لا يكون العلوق في ملكه فلم يوجد الحجة فلا بد من تصديقه
 اذا صدق فثبت النسب بطل البيع والولد حر والام ام ولده
 كما في المسئلة الاولى لتصادقها واحتمال العلوق في ملكه وان مات
 الولد فاذا عاه البائع وقد جازت به لافل من سنة اشهر لم يثبت
 الاستيفاء لانها تابعة للولد ولم يثبت نسبها بعد الموت لعدم
 حاجتها الى ذلك فلا يتبعه استيفاء الام وان مات الام فاذا عاه
 البائع وقد جازت به لافل من سنة اشهر يثبت النسب في الولد
 واخذ البائع لان الولد هو الاصل في النسب فلا يضر فوات النسب

قوله مع دعوى البائع
 قوله الى وقت العلوق
 قوله من سنتين من وقت البيع

قوله من سنتين من وقت البيع
 قوله لم يقبل دعوى البائع فيه

الزمان الموعود

اودت الامم



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

فمادعها واذا كان الامر كذلك فماذا
 اذعني اذعني اذعني اذعني
 نسيمها منه لانها لا تفسد
 نسيمها

أبي البجانب

موسى عليه السلام

نسب الآخر وحرمة الأصل في خبره لا لأنها لو كان ثبت أن عن المشتري
وشرائه لا في حرمة الأصل في بطل بخلاف ما إذا كان الولد واحداً من مال يطل
العنف فيه مفسوداً القدر عن البائع وجنا يطل بغير خبره في حرمة الأصل
فأقر قاي لو لم يكن أصل العلوق في ملكه ثبت نسب الدخول ولا ينقض البيع
فما باع لأن هذا دعوى خبر لا دعوى شاهد الاتصال فيقتصر على كل في
الأنس **والأصل** أن البع في رجل قال عبد ابن عبدى فلان الغائب ثم
قال عبد بنى لم يكن ابنه أبداً وأن جد العبدان يكون ابنه وهذا عند جنسه
وقال إذا وجد العبد فملا ابن المولى وعلى هذا المذهب إذا قال مولى فلان
ولد على فراشه ثم إذا جاء على نفسه **أصل** أن الأول أمر بذكر العبد وصفا
كان لم يكن الأول والأول بالنسب يقد بالرد وأن كان مالا يحمل
التقصير لا يرى أنه يعمل فيه الكراه والنهر فصار كما إذا أقر المشتري على
البائع بأعناق المشتري فكذب البائع ثم قال أنا أعنفه بنحو العلاء
إليه بخلاف ما إذا صدقه لأنه يدعى بعد ذلك نسباً ثانياً من الغير بخلاف
ما إذا لم يصدق ولم يكذب لأنه يعلق به حق المقر على أعناق يصدق به
فيصير كولد الملا عنه فإنه لا يثبت نسبه من غير الملا عن لأن له أن يكذب
نفسه فلا يوجب حنيفة أن النسب مما لا يحمل التقصير بعد ثبوته والأول
بمثله لا يرد بالرد فيمنع وعلمه كمن شهد على رجل بنسب صغير فرد
الرد دعوى المقر

دعوى القتل
ببرء المقتول الا برأى المستشهد او اقراره بالبيع
بطل ذلك وكذا ما عدا ذلك من البيع فانه لا
قضاء له بطلت فيه بذلك
دعوى القتل

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, written diagonally across the page.

شهادته لهم ثم ادعاه لنفسه وهذا لانه يتعلق به حق المقر له حتى لو صدق بعد التذويب ثبت النسب منه وكذا يتعلق به حق الولد فلا يرد بذكر المقر له وسلكه الولد على هذا الخلاف ولو سلم فالولد قد يطل باعراض الأقوي كحق الولد من جانب الامن الوهم للاب وقد اعترض على الولد الموقوف بما هو اقوى وهو دعوى المشتري فيبطل به بخلاف النسب على ما مر وهذا يصلح محججا على اصله فمن يبيع الولد ويخاف عليه الدعوى منه بعد ذلك فيقطع دعواه او يرد به بالنسب لغيره **قال** واذا كان البنت بعد مسلم ونصرته فقال النصران مولاي وبني وقال المسلم موعدي فمن أين النصراني وموجر لان الاسلام من حجج فيستدعي تعارضا ولا تعاضا لان نظر البينة في هذا او في لانه ينال شرفا كونه حلالا وشرف الاسلام مالا اذ دلائل الوصاية ظاهرة وفي عكسه احكم بالاسلام تبعا وحرمانه عن الكسابة لانه ليس له وسعهم الكسابة ولو كانت دعواه ماد عوف البتة فالمسلم او ترجحى للاسلام ومولوا فانظر **قال** واذا ادعت امرأ صبيانة انها لم يحن دعواها حتى تشهد امرأه على الولادة ومعنى المسئلة ان تكون المرأة ذات شهيد لا ثمانية محمد بن النسيب على الغير فلا تصدق الرجعية بخلاف الرجل لانه يحل فحسب النسب ثم شهادة الغابلة كافية فيما لان الحاجة الى تعيين الولد ما النسب فيثبت بالفراش انما هو وقد صح ان الدعوى

[illegible]

والتحفة المشاهدة الثمينة

مشهد

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

هذا الكتاب قد تم بحمد الله
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
في مدينة القاهرة

[illegible]

ما اقر به
وكله يكون الغني
لا تفتن به الاموال والاراضة مع الاموال
والعاقبة مع الاموال بالحق الحقة تعلم انما
تخطى فاني انشيت بالحق الحقة تعلم انما
تخطى لا بجل اذا ضاع عن نفسه فباني
تافك لا بجل اذا ضاع عن نفسه فباني
بالنور والجل اذا ضاع عن نفسه فباني
والصدق على اولاده وانما انهم ومديته
وكله لا تفتن به الحق الحقة تعلم انما
تخطى لا بجل اذا ضاع عن نفسه فباني
الاول والاراضة مع الاموال
والعاقبة مع الاموال بالحق الحقة تعلم انما
تخطى فاني انشيت بالحق الحقة تعلم انما
تخطى لا بجل اذا ضاع عن نفسه فباني

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

اية الله سبحانه وتعالى
 فاذكروا له
 الى العباد
 اقام من ذل
 الله جوع

وَمِنْ أَهْلِ الْكَلْبِ فِي الْأَنْدَلُسِ مَنْ
عَبَدَ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
مَرْثَدَةَ بْنِ أَبِي رَزْمَةَ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قُحَيْشَةَ

والمال محله فصرف في موصلا المفعول لا قاله في نسخ المخصص

في قوله بلي انه اقرار بالامانة لان اللفظ ينطوي على صراحة لا حق له قبل
فلا يبرأ من الدين والامانة جميعا والامانة اقلها والا لاصح ولو قال
عندي او معي او في بيتي او في كسبي او في مندي في اقرار بالامانة في حق لان
كل ذلك اقرار بكون الشيء لي ومن ذلك ينشئ الى مضمون وامانة فثبت انهما

واذا قال له رجل عليك الف فقال اني اقر اني املكها او اجدني بها او قد ضيكتها
فموا اقرار لا في الحق في الاول والثاني كناية عن المذكور في الدعوى فكانت قال
ان من اللفظ انه لا يفي على ذلك لم يذكر صرفا كناية لا يكون اقرار لعدم انصافه
الى المذكور في التاجيل انما يكون في حق واجب وانفعا يتلوه الوجوب في
دعوى الامانة كالفقار لما بينا ولا دعوى الصدقة في الامانة لان التملك ينصرف

سابقه الوجوب وكذا لو قال املكها على فلان لانه نحو بل الدين **قال** ومن
اقر بدين سائل فصدقه المقر في الدين وكذا في الاجل لزم الدين حال الالة
او على نفسه بآله واذ عرضا لنفسه فيه فصار كما اذا اقر بدين في حق واحد
الا حارة بخلاف الاقرار بالفسخ في سيرة لانه صدقة فيه وقد مر في المسئلة
في الكفالة **قال** وبخلاف المقر على الاجل لانه منكر فاعلمه واليه على

التكليف لو قال له عن مائة درهم لزم كما راعى ولو قال مائة وثوب لزم
ثوب واحد والمرجع في تفسير الامانة اليه وهو القياس في القول وبه قال الشافعي

والمال محله فصرف في موصلا المفعول لا قاله في نسخ المخصص
في قوله بلي انه اقرار بالامانة لان اللفظ ينطوي على صراحة لا حق له قبل
فلا يبرأ من الدين والامانة جميعا والامانة اقلها والا لاصح ولو قال
عندي او معي او في بيتي او في كسبي او في مندي في اقرار بالامانة في حق لان
كل ذلك اقرار بكون الشيء لي ومن ذلك ينشئ الى مضمون وامانة فثبت انهما

والمال محله فصرف في موصلا المفعول لا قاله في نسخ المخصص
في قوله بلي انه اقرار بالامانة لان اللفظ ينطوي على صراحة لا حق له قبل
فلا يبرأ من الدين والامانة جميعا والامانة اقلها والا لاصح ولو قال
عندي او معي او في بيتي او في كسبي او في مندي في اقرار بالامانة في حق لان
كل ذلك اقرار بكون الشيء لي ومن ذلك ينشئ الى مضمون وامانة فثبت انهما

لاق المائة بينهم والدين معطوف عليها بالواو العاطفة لا انفسر
لها فثبت المائة على اجماعها كخالف الفصل الثاني وجه الاحتجاج وهو الفرق
انهم استغفروا ذكر الدين في كل عدة واكتفوا بذكر عقيب العدين
وهذا فيما يكثر استعماله وذلك عند كثرة الوجوب لكثرة اسبابه وذلك لان

والدين يبرأ من الكل والدين في كل واحد من الساب وما لا يكال والدين لا
يكفي وجوبها فثبت على كفايتها وكذا اذا قال مائة وثوبان لما بينا بخلاف

ما اذا قال مائة وثلاثة اثواب لانه ذكر عدد من مائة وعقبها نفسا
اذا الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف اليها كسواءها في الحاجة الى
التفسير فكان ثوبا **قال** ومن اقر بدين في فوصة لزم الدين والفوصة
ومشتر في الاصل بقوله غصبت ثوبا فوصة ووجه ان الفوصة
وعادة في ظرفه وغصبت الشيء ويومض عن لا ينحصر بدونه الطرف

فبذلك مائة وكذا الطعام في السفينة والخط في الجوز بخلاف ما اذا قال غصبت
من فوصة لان كلمة من لا تشمل فيكون اقرار بغصبت المائة **قال**

ومن اقر بدين في اصطبل لزم منه الدابة خاصة لان الاصطبل غير مضمون
بالغصبة عند الجصبة وبه يوسع على قياس قول محمد بنهما وشبه الطعام

في البيت **قال** ومن اقر بدين بثمان لزم الحلفة والنق لانه الثمان يشمل الثمن
ومن اقر بدين بدينار لزم النصل والجفن والحائل لان اسم السيف يشمل الثمن ومن

والدين يبرأ من الكل والدين في كل واحد من الساب وما لا يكال والدين لا
يكفي وجوبها فثبت على كفايتها وكذا اذا قال مائة وثوبان لما بينا بخلاف
ما اذا قال مائة وثلاثة اثواب لانه ذكر عدد من مائة وعقبها نفسا
اذا الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف اليها كسواءها في الحاجة الى
التفسير فكان ثوبا **قال** ومن اقر بدين في فوصة لزم الدين والفوصة
ومشتر في الاصل بقوله غصبت ثوبا فوصة ووجه ان الفوصة
وعادة في ظرفه وغصبت الشيء ويومض عن لا ينحصر بدونه الطرف

اسم

بينما فيها لانه داخل فيه لفظا وقد قال بنو العرب والعجمه الخلال

فهو كما قال لان العرض عبارة عن البقعة دون البيت فكان كما قال

بما ضربه الدار دون البناء، الغلات بخلاف ما إذا قال مكان العوض أرضاً بان قاربنا، منع الدار
والأرض للبناء

حيث يكون البناء للمفردة لان الافراد بالارض افراد بالبناء كالافراد بالدار

وَلَوْ قَالَ هَٰذَا لَفِي ذِي ذُرِّيَّتِهِمْ مِنَ النَّارِ لَقَدْ كُنَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ مُخْلِطِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ وَلَٰئِكَ لَئِنْ كُنَّا نَفْقَهُ لَغِثَّةَ الْفٰسِقِیْنَ

عجبا بعينه قبل المفارقة ان شئت فسلم العبد وهذا الف والافلاشي لك

قال رضي الله عنه هذا على وجه امرها هذا وان تصدق ويسلم العبد على

ما ذكرنا لانه الثابت بنصادهما كالثابت معاينه والثاني ان يقول المقلد

العبد عبدك ما بعثك واذا بعثك عبد آخر هذا وفيه المبالاة لانه على الحق

لا فلاح لكم عند سلامة العبد له وقد سلم ولا يبالى باختلاف السبب

حضور المصطفى والثالث ان يعود العبد على ما بعثك وحكما ان لا

المغزى لانه ما اقر بالمال الا عوضا عن العبد فلا يفتقر دونه ولو

قال مع ذلك ما يعنى فيه بها القائل لان المفرد في سلم من عند
 الله مع قوله الجيد غير ما يعنى في لسان كل واحد منهما معناه

والاخر ينكر والمقر له ينكر عليه الالف يبيع غيره وادع منكر وادع

نقل ما في هذا الكتاب من جمل بعينه وان قال من جمل اسرارهم
من المقلد

فصل في معرفة ما يقع في قوله ما يفتن عن ربه خبيثه وصل

عنه اقرنه وال
بالحق

موصو ٥٥٨ (مصفو ٥٥٨)

7635

300

الآية في الديار والقفور من عندك حسبه واليه يرجعون ولو قال له عن الله

درهم الاثني عشر بالربع الاستمارة وقال احمد لا يصح فيها وقال الشافعي يصح فيها

للمحدث لا يشق ما يولد له لخل في اللفظ وهذا لا يخفى في خلافه

وَالشَّافِعِيُّ أَنَّهُمَا أَخَذَا مِنْ جَنَابِ الْمَاءِ وَلَهُمَا أَنْ يَجْزِيَا فِي الْوُضُوءِ

من حيث التسمية اما الديار ظاهره واليكس والميزون اوصافهما فانما انا

التعريف فليس بمشترط أصلاً ولا محلاً لا يجب بمطلق مفاد المعاوضة وما يكون

فما صلح مقدر اللدائم فصار بعد ذلك مستثنى من الدوام والابكوا

لا يصح مغيرة اقبس الاستفتاء من الدوام مجبوا فلا يصح **قالوا** ومن اقرب

وَقَالَ اللَّهُ مَنصَلًا بِأَفْرَاهُ لَمْ يَنْبَغِ الْإِفْلَاحُ الْأَسْتِنَاءُ بِحُسْنِهِ اللَّهُ

فما ابطالوا يعلى فان كان الاول فقد بطل وان كان الثاني فلذلك
 عند المحقق عند المحدث

اما لان الاولاد يحملون سلبين بالسر والاولاد سره لا يوافق فيه احد

في الكلام مختلف ما اذا قال لعلك على ما فيه وجم اذا است وادجا ارس

والبشر من باب الخلق

تأخر النفس بالله والارادة التي لا اله الا الله تعالى واذا فمفعول لفظ

الاستقامة نصف في الملتزم والقوة في الحائز والخلة في الساتنظر

التي لا تدار لانه يدخل فيه نوعا لالفاظا بخلاف ما اذا قال الاثنان اولاً

الاولى هي المستحقة

منه الامم من

سنة ١٢٠٠

700

فان قيل ان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام

ولو قال فلان على الفهم زيف ولم يذكر البية واللفظ فهل يصدق
بالاجماع لان اسم اللفظ يثنى واما في قول لا يصدق لان مطلق الاصل
ينصرف الى المفرد لتعنيها مشروعة لا الى الاستعلاء المحتمل ولو فلا يصدق
منه او قال او دعنى الفهم ثم قال في زيف او ينفرد بصدق وجعلهم فصل
لان الانشاء بغير ما يجد ويوجد ما يملك فلا ينفرد في الجار والفاعل
فيكون بيان النوع فيصح وان فصل في الجار والفاعل لا يصدق في
الورد بغير ما يملك في القول وعن ابن ابي عمير في الغيب انه لا يصدق فيه
مقصودا اعتبارا بالانفرد في الغيب فيها هو المحجب للضماء ولو قال
من سئف او صاصر بعد ما افر بالغيب والورد بغير ان وصل صدق في
ان فصل لم يصدق لان السئف ليس من جنس اللفظ لكن لا اسم يثنى ولها
تجانس الحركات بغير ان ينفرد من الوصل وان قال في هذه الحالة انه
ينفرد لان وصل صدق وان فصل لم يصدق لان هذا استثناء المضاف
والاستثناء يصح موصولا بخلاف الزبانية لانه وصف واللفظ يثنى ول
المفرد دون الوصف وهذا ينصرف لفظي كما يثنى ولو كان الفصيل
ضمة انقطاع الكلام فهو اصل لعدم امكان الاضمار عنه ومن افق
بغيب ثعبان جأ شوب عجيب فالقول قوله لان الغيب لا يصدق بالانفرد
ومن قال لا خاخذت مثل القاء ودعته فذلك فقال لا يلائم اخذتها غصبا

فان قيل ان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام

فان

فان قيل ان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام

فان قيل ان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام

فان قيل ان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام
فان كان اللفظ
مفردا في الكلام

المعرفة لا يسبب الالتهام في شئ مما اذا لم يجد له وذلك من
بذلك مال ملكه أو استملكه أو علم وجوبه بفراغه أو نفي جوارحه بمثلها
وهذا الدين مثل دين الفقه لا يقدم احد مع الآخر لما بينا ولو
افترعين في دين لاخر لم يقع اغراء في حق غرامة الفقه لتعلق حقهم
بها ولا يجوز للمريض ان يفتي دين بعض الغرامة دون البعض لان
ابطال البعض ابطال حق الباقيين وغرامة الفقه والمرضى في ذلك
سواء الا اذا فرض ما استقرضه مرضه او نفق عن ما اشترى منه
و قد علم باليقينة **قال** فاذا قضيت بغية الديونة المستندة وفضل
شئ تصرف الى ما اقر به في حال المرض لان الاقرار في ذاته صحيح وانما
رد في حق غرامة الفقه فاذا لم يبق حقهم ظهر صحة **قال** وان لم يكن
عليه ديون في صحته جان افراغ لانه لم ينضم ابطال حق الغير فكان
المقر له اول من العترة لقول عمر رضي الله عنه اذا اقر المريض بدين جاز ذلك
عليه في جميع تركته **ولان** قضاء الدين من احوال اصلية وحقوقية
تعلق بالترك بشرط الفراغ ولهذا يقدم حاجته في التكفين ولو اقر
المريض الوارثة لا يقع الا ان يصرفه فيه بقية الوثنية **وقال** الشافعي في احد
قوله يقع لانه اظهار حق ثابت للترجح جانب الصدق فيه فصاكا لا غار

This photograph shows a page from the 'Mushaf al-Mushtak', a manuscript of the 'Sura al-Fatiha'. The text is written in a cursive script, likely Maghrebi or a related North African style, on aged, slightly discolored paper. The page is filled with several lines of text, with some words appearing to be written in a larger or bolder script, possibly indicating a specific part of the sura or a title. The handwriting is dense and characteristic of historical Islamic manuscripts.

[illegible]

لا يجزي وبوارث آخر وبود بعة مسهكة للوارث ولها فاقول عليه السلام
لا وصية للوارث ولا افار له بالدين ولانه تغلق حق الورثة بما له من حق
ولهذا يمنع من التبرع على الوارث اصلا في تخصيص البعض به ابطال
حق الباقيين ولان حالة الموصي حالة الاستغناء والقرابة سبب الغلق
الا ان هذا الغلق لم يظفر حق الاجنبة الحاجة الى المعاملة في الصفة
لانه لو انجز عن الافراد بالمرض لا يمنع الناس عن المعاملة معه
وقل ما يقع المعاملة مع الوارث ولم يظفر حق الاراء بوارث آخر فاجابة
ايضا هذا الغلق جهة بقية الورثة فاذا اصبحت قوة فقد ابطالوه فهو

فان الموت فوجع والظلمة والافسك لا املح
الجملة لا تملح اما الموت فاما الالف فاف
فيلح فاما فاف فاما فاف فاما فاف
ولما فاف فاف فاف فاف فاف
ولما فاف فاف فاف فاف فاف

عن ابن عمر
خلف الوترين واما الوترين فمما لم ينفذ
الا في الثلث ولا الاكثر من وجب
ان لا ينفذ الا فيه كما قال

الاشعاع النعم عن افراء في ذلك الغدير
يثبت ان ذلك الغدير ليس من جملة
ماله فيضع ثلث ما بقى لانه الثلث
بعد الذين كانوا

فانما ينظر الى ان هذا هو الموضع
و هو الموضع الذي

لغيرهم العتق وباب الافراد مسدود للورثة فلعله اقدم على هذا التلا في
 لبيع افرار لها نكاحا عاوضا لها ولا نكاحا في اقل الامر من ثبوت
 ومن افرار غلام بولد مثله لمثله وليس له نسب معروف
فصل في صدقة الغلام ثبت نسبه منه وان كان مريضا لان النسب
 مما يلزم خاصة فيصح افرار به بشرط ان يولد مثله لمثله كذا يكون
 مكذبا في الظاهر وبشرط ان لا يكون له نسب معروف لانه يمنع ثبوته من
 غيره وانما شرط تصديقه لانه في نفسه اذا لم يولد في غلام يعتبر عن نفسه
 بخلاف الصغير ما من من قبل ولا يمنع بالمرض لان النسب من احوال
 الاصلية وبشرط ان الورثة في الميراث لانه لما ثبت نسبه منه صار كالميراث
 المعروف فيشارك ورثته **قال** ويجوز افرار الرجل بالوالدين والولد
 والزوجة والمولى لانه افرار بما يلزمه وليس فيه تحميل النسب على الغير
 وبقبل افرار الملة بالوالدين والزوجة والمولى لما ثبت ولا يقبل في الولد
 لان فيه تحميل النسب على الغير وهو الزوج لان النسب منه الا ان يصح
 الزوج لان الحق له او شتمه ببلاده فانه لا يورث القابلة في هذا المقبول
 وقد مر في الطلاق وذكرنا في افرار الملة بغيره كذا في الدعوى ولا بد
 من تصديق هؤلاء وبيع التصديق في النسب بعد موت المقلان
 النسب في بعد الموت وكذا يبيع تصديق الزوج لان حكم النكاح باق

وكذا

وكذا يبيع تصديق الزوج بعد موته لان الارث من احكامه عند
 اليه لا يبيع لان النكاح انقطع بالموت وهذا لا يجل له عليها ولا يبيع
 التصديق على اعتبار الارث لانه معدوم حاله الا فرار وانما ثبت بعد
 الموت والتصديق مستند الى قول الافراد **قال** ومن افرار نسبه من غيره
 والوالدين والولد نحو الاخ والعلم لم يثبت افرار في النسب لان فيه حمل النسب
 على الغير وان كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من
 المقلان لانه لما لم يثبت نسبه منه لا يرث اعم الوارث المعروف وان لم يكن له
 وارث استحق المقلان ميراثه لان له ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث
 الا ان كان له ان يوصي بحقه فيستحق جميع المال وان لم يثبت نسبه عليه
 من حمل النسب على الغير وليست هذه وصية حقيقة حتى من افرار فيتم اقرار
 لاخر جميع ما كان له على كل من جميع المال ولو كان الاول وصية لاشتركا
 نصفين لكنه بمنزلة خلو افرار في مرضه باخ وصدقة المقلان ثم انكر المقلان
 ورأى انهم اوصوا بماله كله لان شكاك حاله للموصي ولو لم يوصي لاصح كان
 لبيت المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت قبل افرار **قال** ومن
 مات ابوه فاخر باخ لم يثبت نسب اخيه لما ثبتا وبشرط ان لا يرث لان
 افرار بنصفين شيين حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه والاشتركا في
 المال وله فيه ولاية فيثبت كالمشتركا في الارث بالبيع بالحق لم يقبل افرار

ان كان افرار في مرضه باخ وصدقة المقلان ثم انكر المقلان ورأى انهم اوصوا بماله كله لان شكاك حاله للموصي ولو لم يوصي لاصح كان لبيت المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت قبل افرار قال ومن مات ابوه فاخر باخ لم يثبت نسب اخيه لما ثبتا وبشرط ان لا يرث لان افرار بنصفين شيين حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه والاشتركا في المال وله فيه ولاية فيثبت كالمشتركا في الارث بالبيع بالحق لم يقبل افرار

ان كان افرار في مرضه باخ وصدقة المقلان ثم انكر المقلان ورأى انهم اوصوا بماله كله لان شكاك حاله للموصي ولو لم يوصي لاصح كان لبيت المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت قبل افرار قال ومن مات ابوه فاخر باخ لم يثبت نسب اخيه لما ثبتا وبشرط ان لا يرث لان افرار بنصفين شيين حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه والاشتركا في المال وله فيه ولاية فيثبت كالمشتركا في الارث بالبيع بالحق لم يقبل افرار

ان كان افرار في مرضه باخ وصدقة المقلان ثم انكر المقلان ورأى انهم اوصوا بماله كله لان شكاك حاله للموصي ولو لم يوصي لاصح كان لبيت المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت قبل افرار قال ومن مات ابوه فاخر باخ لم يثبت نسب اخيه لما ثبتا وبشرط ان لا يرث لان افرار بنصفين شيين حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه والاشتركا في المال وله فيه ولاية فيثبت كالمشتركا في الارث بالبيع بالحق لم يقبل افرار

ان كان افرار في مرضه باخ وصدقة المقلان ثم انكر المقلان ورأى انهم اوصوا بماله كله لان شكاك حاله للموصي ولو لم يوصي لاصح كان لبيت المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت قبل افرار قال ومن مات ابوه فاخر باخ لم يثبت نسب اخيه لما ثبتا وبشرط ان لا يرث لان افرار بنصفين شيين حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه والاشتركا في المال وله فيه ولاية فيثبت كالمشتركا في الارث بالبيع بالحق لم يقبل افرار

منه في بعض النسخ

معاوضة في حق فليزله الشفعة باقاره وان كان المدعى عليه بكذا **قال**
واذا كان الضلع عن اقله فاشحن بعض المصالح عنه رجح المدعى عليه بحصة
ذلك من العوض لانه معاوضة مطلقة كالبيع وحكم الاختلاف في البيع
هنا وان وقع الضلع عن سكوت او انكار فاشحن المتنازع فيه رجح المدعى
بالخصوصية في العوض لان المدعى عليه ما يزال العوض الا بغير خصوصية
عن نفسه واذا ظهر الاختلاف بينه لانه لا خصوصية له في العوض دون
غيره فاشحن بعضه فيسره وان اشحن بعض ذلك فخصه ورجح بالخصوصية
فيه لانه خلق العوض في هذا الفرض ولو اشحن المصالح عليه عن
اقله رجح بكل المصالح عنه لانه مبادله وان اشحن بعضه رجح بحصته
وان كان الضلع عن انكار او سكوت رجح الى الدعوى في ظم او بغير الضلع
اذا اشحن بعضه لان المدعى هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا باع منه على
الانكار فاشحن رجح بالمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه بالملك وفي
لا كذا الضلع لانه قد يقع له خصوصية ولو ملك ببدل الضلع قبل التسليم
فالجواب في كذا جواب الاختلاف في الفصلين **قال** واذا ادعى جفاد دار
ولم يثبت فصول من ذلك ثم اشحن بعض الدار لم يثبت من العوض
لان دعواه يكون ان يكون مما يقع خلاف ما اذا اشحن ظم لانه يجري
العوض عند ذلك من شيء يقابله فيرجح بطله على ما يثبت في البيع ولو ادعى
الرجح باختلاف الظم

دار

منه في بعض النسخ

دارا فصار على قطعه منها لم يقع الضلع لان ما قبضه من عين حقه ومثل
دعواه في الباقي والوجه فيه احد الامر من اقسامه ان يكون ما في يد المدعى فبعض
ذلك عن قاض حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي **فصل**
والضلع جاز عن دعوى الاموال لانه في معنى البيع على ما مر **قال** والمنازع
لا يجزئ له بعض الاجزاء فكل بالصلح الاصل ان الضلع يجب حله على اقله العفو
اليه واشبهه به اخذ الضلع من نصرة العاقل ما لم يكن **قال** ويصح عن
جناية العبد وخطا اما الاول فلفظ له فمن غنى له من اخيه شيء **قال** ابن
انما تترك الضلع عن دم العبد ومن غنى له النكاح في ان ما صلح من
فيه صلح من لا تترك واحد منها مبادله بغير مال الا ان عند فاشحن الشفعة
هنا بشار الى الدية لانه موجب الدم ولو صلح على غير ما لا يجب لانه لا يجب
بمطلق العفو في النكاح يجب من المثل في الفصلين لانه موجب الاصل
ويجب مع السكوت حكمه ويدخل في الملاك وجاب الكفاية في النفس
مادونه وهذا بخلاف الضلع عن حق الشفعة على ما لا يجب لانه
حق الشفعة حق النكاح ولا حق في المثل في الملاك اما الفاضل فكل المثل
في حق الفعل فيصح الاعضا عنه واذا لم يصرح الضلع بطلت الشفعة لانها
تطلب الاعراض والسكوت والكفاية بالنفس بخلاف حق الشفعة لا
يجب المال عنه بالصلح غير ان في بطلان الكفاية روايتين على ما عرف في موضع
هذا الوجه فان كان كافي

منه في بعض النسخ

لا ينبغي جوده مساقفة الاعضاء والامراء
الذين يوجبون نقص

بالصفة الآتية بشرط الفرض في المجلس ولو كان عليه الفرض
مائة دينار فصالحه على مائة درهم حالة أو شهر صحت لانه ان
يجعل اسقاط الدين ثابتا عليها والديارهم الا حاشا وناجلا للباقي فلا
يجعل معاوضة تفجيرا للعقد ولان معنى لاسقاط فيه التزم **قال**
ومن له على آخر الفرض ثم فقال اذا اتى غلامها خمسمائة على انك برك
من الفضل ففعل فهو برك فان لم يدفع اليه الخمسمائة غدا عاده على الف
وهدى فولد له حنيفه ربه ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود عليه لانه ابرأ

مطلق الا يرى انه جعل اداء الخمسة عوضا حيث ذكره بكلمة عاقلة
للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فوري وجوده
مجرى عنه فبقي الا برأ مطلقا فلا يعود كما اذا ابدى بالابراء ان هذا
ابراء مقتد بشرط فيفوت بفوائده لانه بلا اداء الخمسة في الغدق
انه يصلح عوضا لانه اقله سه او نوسلا الى تجارة اسرج منه وكلمة عاقل
كانت للمعاوضة فهي محتملة للمشرط لوجود معنى المتعاقبة فيه فيحمل عليه عند

نعمه على المعاوضة ^{بفتح} النصف ^{بفتح} أولاته ^{بفتح} معارف ^{بفتح} والإبر ^{بفتح} من ^{بفتح} نفا ^{بفتح} دبا ^{بفتح} عن ^{بفتح} الحاطة ^{بفتح} كحاج
 يتقيد بالشرط ^{بفتح} وأن كان لا يغلط به ^{بفتح} كما ^{بفتح} وأحواله ^{بفتح} وشخصه ^{بفتح} البرانية
 بالبر ^{بفتح} أن شاء الله ^{بفتح} قال ^{بفتح} ضلما عنه ^{بفتح} وهذه المسئلة ^{بفتح} على وجود ^{بفتح} أصلها
 ما ذكرنا ^{بفتح} وأما ^{بفتح} إذا قال ^{بفتح} ما ^{بفتح} أخذ من ^{بفتح} الألف ^{بفتح} على ^{بفتح} ضمانته ^{بفتح} تدفعها ^{بفتح} إلى ^{بفتح} غلا

عليه بشئ بخلاف ملاذ صالحه ورام سماء وضمها ودفعا ثم استغف أو جبا
 شيوخا صريح عليه لانه جعل نفسه أصلا في حق الضمان ولهذا يجزى عن التسليم
 فاذ لم يسلم له ما سلمه رجع ببذله **باب** **الضمان في الدين**

باب — الضَّحَى وَالْدِّينِ

وكل شئ وقع عليه الضيق ^{أو} مستحق بعد المداينة لم يحمل على المعاوضة وإنما حمل
على إذا استوفى بعض حقه وأسقط باقية ^{أو} كان له على آخره ^{أو} من فصاله على خمسة
شروط ^{أو} كان له عن بعض حقه ^{أو} هذا لأن تصرف العاقل يجري نظرياً
ما لمكن والأوجه لتفكيكه معاوضة لافضائه إلى الربوا فيجعل اسقاط البعض
المسئلة الأولى للبعض وللضيق ^{أو} الثانية ^{أو} لو صالح على الف موجد ^{أو} كان
وكانه أجل نفس الحق لأنه لا يمكن جعله معاوضة لأن بيع الدراهم بمثلها نسبة
لا يجوز فيلزمه على التاخير لو صالح على دينار إلى شهر لم يجز لأن الدنانير
غير متعينة ^{أو} بعد المداينة فلا يمكن عمله على التاخير والأوجه ^{أو} سوى المعاوضة ^{أو}
الدراهم بالدنانير ^{أو} لا يجوز فلم يصح الصلح ولو كان له الف موقلة فصاله على
خمسائة حاله لم يجز لأن المجلد خبر من الموقلة وهو غير مستحق بالعرف ^{أو}
بأن ما خط عنه وذلك لاعتراضه عن الاصل وهو صلام وإن كان له الف

سود فصالي على خمسائه بيقول ان الابيض غير مستحق بعقد المداينة ^{البيض} فكر
ذلك وصفا فيكون معاوضة الالف خمسائه ^{او وصفا} وزيادة وصفه ^{او وصفا} بغيره
بمختلف ما اذا صالح على قدر الدين وموجود لانه معاوضة المثل للمثل ^{او وصفا}

Handwritten text in a script, likely Indic, possibly containing a signature or date.

وَمَكُنْ لَهُ عَلَى أَغْرَافِ
جِبَادِ فِصَالِهِ عَلَى غُصَاةِ
مَنْزِلِهِ
بَارِبِ

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

المجزة

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

وَأَنَّ بَرِيءَ مِنَ الْفَضْلِ أَنَّكَ لَمْ تَدْفِعْ مَا غَلَا فَالْأَلْفُ عَلَيْكَ
حَالَهُ وَجَوَابُهُ أَنَّ الْأَمْرَ مَا قَالَ لِأَنَّهُ إِنْ بَصَحَ التَّقْيِيدُ فَيُجْلِبُهُ وَ
الثَّانِي إِذَا قَالَ لِبَرِيءِكَ مِنْ ضَمَانَةٍ مِنَ الْأَلْفِ عَلَى أَنْ تَغْلِبَنِي الْخُمْسَانَةَ
غَدَا وَالْإِبْرَاءُ فِيهِ وَافِعٌ أَهْلُ الْخُمْسَانَةِ أَوْ لَمْ يَعْطُوا لِأَنَّهُ الْإِبْرَاءُ أَوَّلًا
وَأَدَّى الْخُمْسَانَةَ لَا يَصْلُحُ عَوْضًا مُطْلَقًا لَكِنَّهُ يَصْلُحُ شَرْطًا فَوْفَوْعَ الشَّكِّ
نَفْسِينَ بِالْشَّرْطِ فَلَا يَنْقُضُهُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا بَدَأَ بِأَدَاءِ ضَمَانَةٍ لِأَنَّ
الْإِبْرَاءَ حَصَلَ مَقْضِيًّا فِيهِ فَحِينَئِذٍ لَا يَصْلُحُ عَوْضًا يَفْعُ مُطْلَقًا وَمِنْ
جَنَابِ أَنْ يَصْلُحَ شَرْطًا لَا يَفْعُ مُطْلَقًا فَلَا يَثْبُتُ الْإِبْرَاءُ بِالشَّكْلِ فَاقْدِرْ قَوْ
الرَّابِعَ إِذَا قَالَ أَذْ أَلِي ضَمَانَةٍ عَلَى أَنَّكَ بَرِيءٌ مِنَ الْفَضْلِ وَلَمْ يَوْفِ لِلْأَدَاءِ
وَفَنَّا وَجَوَابُهُ أَنْ يَصْحَحَ الْإِبْرَاءُ وَلَا يَبْعُدُ الدَّخِيلُ لِأَنَّ هَذَا الْإِبْرَاءَ مُطْلَقٌ لِأَنَّهُ
لَمْ يَوْفِ لِلْأَدَاءِ وَفَنَّا لَا يَكُونُ الْإِبْرَاءُ غَرَضًا صَحِيحًا لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فِي
مُطْلَقِ الْأَمْرِ أَنْ يَتَّقِي دَيْلَ عَمَلٍ عَلَى الْمَعَاوَضَةِ وَلَا يَصْلُحُ عَوْضًا بِخِلَافِ
مَا نَقَمُ لِأَنَّ الْأَدَاءَ فِي الْغَدِ غَرَضٌ صَحِيحٌ وَالْخَامِسُ إِذَا قَالَ أَنْ أَذِيبَ
أَلِي ضَمَانَةً أَوْ قَالَ أَذِيبَ أَوْ مَنَى أَذِيبَ وَاجِبٌ فِيهِ أَنْ لَا يَصْحَقَ
الْإِبْرَاءُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ بِالْشَّرْطِ صَرِيحًا وَتَغْلِبَنِي الْإِبْرَاءُ بِالْشَّرْطِ بِالْإِبْرَاءِ
لَمَّا فُتِيَ بِمَعْنَى التَّمْلِيكِ فِي بَرِيءِهِ بِالرَّذِخْلَةِ مَا نَقَمُ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْحَقْ
الشَّرْطُ فَجُلَّ عَلَى التَّقْيِيدِ **قَالَ** وَمِنْ قَالِ الْأَمْرَ أَنَّكَ بِمَا لَكَ حَقٌّ تَوْفِي

في الامور
وذلك في الامور
التي هي في الامور
والتي هي في الامور

لا تلتفت الى الحق الذي قد مضى وروى عن الامام
لا تلتفت الى الحق الذي قد مضى وروى عن الامام
لا تلتفت الى الحق الذي قد مضى وروى عن الامام

عني أو لم يخطأ على فلهما جاز عليه لأنه ليس بملك ومعه المسئلة إذا كان ذلك
سرا أما إذا قال علانية فهو ضربه **فصل في الدين المشترك**
وإذا كان الدين بين شركيين فصالح أحدهما عن نصيبه على ثوب شركه
بالحيار أن شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وإن شاء أخذ نصف الثوب
الآن بعض له شركه ربع الدين وأصل هذا أن الدين المشترك بين اثنين
إذا قبض أحدهما شيئا منه فلصاحبه أن يشركه في المقبوض لأنه أراد
بالقبض إذا مال به الدين باعتبار عاقبة القبض وهذه الزيادة راجعة
إلى أصل الحق فيصير كأن يادى الولد والعم ولله حق المشاركة لكن فيل
بأي علم ملك القابض لأن العين غير الدين حقيقه وقد قبض به لا عن
فملكه حتى يتقدمه بفقره وبعض لشركه حصه والدين المشترك أن
يكون واجبا بسبب متحد كمن البيع إذا كان صفقة واحدة وعن المال
المشترك والمعروف بينهما وفيه المسئلة المشتركة إذا عرفنا هذا
نفوز في مسئلة الكتاب أنه إن تبع الذي عليه الأصل لأن نصيبه بأي قدر
لأن القابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة وإن شاء أخذ نصف الثوب
لأن له حق المشاركة الآن بعض له شركه ربع الدين لأن حصه في ذلك
قال ولو استوفى نصف نصيبه من الدين كان لشركه أن يشركه فيما قبض
لما قلنا ثم رجوعا على العزم بالباقي لأنها لما اشتركا في المقبوض لا بد

وَمِنْ أَشْيَاءَ مِنْ قَوْلِهِ أَنْ تَنْتَ أَضْءُ نَصِيفِ النَّصِيبِ
فَأَنَّ الشَّرْكَاءَ إِذَا ضَمِنَ بَعْضُ الدَّائِنِينَ لَا يَبْغِي لِلْمَاكِنِ
وَلَا لَهُ الشَّرْكَاءُ وَنَصِيفِ النَّصِيبِ وَيُجْزَى أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِ
أَنْ تَنْتَ أَضْءُ الشَّرْكَاءِ الَّذِينَ يَنْصَفُ فَإِنَّ الشَّرْكَاءَ
ضَمِنَ لِنَصِيفِ الْمُضْطَرِّفِ لَا يَبْغِي لَهُ وَلَا لَهُ الشَّرْكَاءُ
بِأَجْزِ بَعْضِ الدَّائِنِينَ وَالْأَخْصَرُ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ
فَضْلُهُ بِالْأَجْزَاءِ وَالْأَخْصَرُ لَا يَبْغِي لِلْمَاكِنِ
فَضْلُهُ بِالْأَجْزَاءِ

المستوفى في
الآثار الصالحة على نصف الدين وهو ما لا
فيه الذين حال كونه في الذمة الأصغر وفي
الشرك مستطوع كما جاز من النصف فلا اله على
على جازية وظاهر النصف ذلك كما
(إجازة العند)

بفض الصلح وان كانت الزكاة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحا على
 ذهب وفضة فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك
 اجنس حتى يكون نصيبه بمثلته والزيادة جمعة من بقية الزكاة ^{انما يكون الزيادة عند صلح} اصلها
 عن الربوا والبدل من التفاضل فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة
 لانه صرف في هذا الغنى ولو كان بذلك الصلح عرضا جان مطلقا لعدم
 الربوا ولو كان في الزكاة دراهم ودنانير وبذلك الصلح دراهم ودنانير ^{والصلح}
 ايضا جاز الصلح كيف ما كان صرفا للجنس الى خلاف اجنس كما في البيع ^{والصلح}
 لكن بشرط التفاضل للمصرف **قال** فاذا كان في الزكاة دين على بيع ^{الدين}
 الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين ^{الدين}
 لهم فالصلح باطل لان فيه غلب على الدين من غير من علم الدين ^{وذلك باطل وان كان بعينه}
 المصالح وان شرطوا ان يبيع الغرما منه ولا يرجع عليهم بصيب ^{الدين}
 المصالح فالصلح جائز لانه اسقاط او هو غلب على الدين ^{الدين}
 وهو جائز ومن حيلة الجواز اخرى ان يتخذوا قضاء نصيبه ^{الدين}
 وفي الوجهين ضرر ببقية الورثة ^{الدين} والمفج ان يفرضوا المصالح ^{الدين}
 نصيبه وبصالحها عما في الدين وتجهلهم على استيفاء نصيبه من ^{الدين}
 الغرما او لو لم يكن في الزكاة دين واعيانها غير معلومة والصلح ^{الدين}
 على المكبل والموزون قبل الاجوز لاحتمال الربوا وقبل الجوز لانه

فان كان من ضمنه اصله
نصيبه من فضل الصلوة
فكان الغل من فضل الصلوة
موجباً الى اعتبار الشبهة
الاعتبار كان

شبهة الشبهة ولو كانت التركة غير المبكدة والمورثون لكانوا عاقلين
غير معلومة قبل الاجتزاع لكونه بيعا اذا المصالح عنه عين والاخراته
يجوز لانها لا تنفع الى المنازعة لقيام المصالح عنه في بد البقية من الورثة
وان كان على الميت دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا القسمة لان
التركة لم يملكها الوارث وان لم يكن مستغرا لا ينبغي ان يصالحوا
مالم يفضلا دية فيقدم حاجة الميت ولو غلوا فالواجوز وفكر

الكرخي في القصة انها لا يجوز اخذنا ونحن فإياها **كتاب المصاحفة**

المضاربة مشقة من الضرب وهو السيرة الارض حتى لان المضارب
يستحق الدرج بسعده وعمله وهي مشروعة للحاجة اليها فان الناس
بين غنى بالمال غني عن التصرف فيه وبين مهني في التصرف في
البدعيه فنت الحاجة الى شرع هذا النوع من التصرف لينظم مصالحه
الغني والذكي والفقر والغني وتبعث البرعم والناس بياشرونه ففقر
هم عاذ ذلك ونعام عليه الصالحه ثم المدفوع الى المضارب امانته في
لانه بضه باعرا ملكه لاعلى وجه البدل والوثيقه وميو وكل فيه لانه

يُضْرَقُ فِيهِ بِأَمْرِ مَالِكَةٍ وَأَذْأَرْجُ فَيُوشِرُ بِكَفِيَةٍ لِمَمْلَكَةٍ جَزْءٍ مِنَ الْمَالِ يَعْمَلُهُ
وَأَذْأَرْجُ ظَهْرُ الْأَجَاوِغِ حَيْثُ اسْتَوْجِبَ الْعَامِلُ أَجْرَ مِثْلِهِ وَأَذْأَرْجُ
كَانَ غَايِبًا لَوُجُودِ الْغَدْرِ مِنْهُ عَلَى مَا لَمْ يَحْضُرْ الْمَضَارِبُ عَقْدُ الشَّرْكَ

لم يعلم ابايع والشري مقدس افان
 فاجابني الى السلم معج الاذي من افان
 من فلاشي او ان فلاشا وني
 في الحق شي فيك انني من الحق جاز
 في الحق شي لا يعرفان مقدس افان
 لا يمنع الا احد لان فيك
 لا يمنع الا احد لان فيك
 لا يمنع الا احد لان فيك
 لا يمنع الا احد لان فيك

أما ساف
فما ومنه فلهذا
وأخذت من
بمنع من
السفر بالي
على السفر
منها
الأمم
في الحج

ضمه و شيقه كذا
 بل ان يكون الراجح بينهما حتى لو نظر الراجح
 حكمه لو انما يكون بضاعه في
 لعدم حكمه للضارب
 يكون مرفوعا
 - عامل في

المال في حاله فصار على ما هو عليه
منه في كل حال لا يخرج عن حاله

بما من احد الجانبين ومملوكة الشركة في الربح وهو نحو المال من احد الجانبين
والعمل من الجانب الاخر ولا مضاربة بدونها الا ان الربح لو شرط له لرب
المال كان بضاعة ولو شرط جميعه للمضارب كان فرضا **قال** ولا يخفى لا
بالمال الذي يفتح به الشركة وقد تقدم بيانه من قبل ولو دفع اليه عرقا
قال به واعمل مضاربة في عهده جائز لانه يقبل الاضافة من حيث انه نواكيل
ولجاجة فلا مانع من القصد وكذا اذا قال له اقبض مالي على فلان واعمل به
مضاربة جائز لما قلنا بخلاف ما اذا قال اعلم بالدين الذي في ذمتك حيث
لا نفع للمضاربة لان عندك حصة لا يفتح هذا لانه كذا ما مر في البيع
وعندهما يفتح لكن يفتح الملكة المشتر للامر فيضرب مضاربة بالعرض **قال**
ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحق احدهما اعم
لان شرط ذلك يقطع الشركة بينهما ولا بد منها كما في عقد الشركة **قال**
فان شرط زيادة عشرة فله اجر مثله لفساده لاجل الربح لاهلا
الفقد فيقطع الشركة في الربح وهذا لا ينبغي عن منافعة عوضا فلم
ينل لفساده والربح لرب المال لانه ثمة ملكه وهذا هو الحكم في كل وضع
لم يفتح المضاربة ولا يجازى بالاجر القدر المشروط عند ابي يوسف
خلاف لما تقدم بينا في الشركة ويجب الاجر وان لم يربح في روائه الاصل
لان اجر الاجر يجب تسليم المنافع او العمل وقد وجد وعن ابي يوسف

في المضاربة
ان الربح لو شرط له
فله اجر مثله
لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده
لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده
لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده

ان الربح لو شرط له
فله اجر مثله
لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده

انه لا يجزى اعتبارا بالمضاربة الصحيحة مع انما فوقها والمال في المضاربة
الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبارا بالصحة ولانه عين مناجرة
في بيع وكل شرط بوجوب جهالة في الربح يفسد لا خلاصا لمقصوده
ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها وينتقل الشرط كشرط الوفاء
على المضارب **قال** ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب
بدل ربا مال فيه لان المال امانة في بيع فلا بد من التسليم اليه
بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب
الاخر فلا بد ان يخلص المال للعامل لينتفع من التصرف فيه اما العمل
في الشركة من الجانبين فلو شرط خلوص اليد لاحدهما لا تنفصل الشركة
وشرط العمل عارضا للمال مفسد للعقد لانه يمنع خلوص يد المضارب
فلا يتمكن من التصرف فلا يتحقق المقصود سواء كان المالك عاقدا
او غيره عاقدا كالصغير لان بدل المالك ثابت وبقاء بيع يمنع التسليم الى
المضارب وكذا احد المتفاوضين واحد شره في العنان اذا دفع المال
مضاربة وشرط عمل صاحبه لقيام الملك له وان لم يكن عاقدا وشرط
العمل على العاقد مع المضارب وهو غير مأكد بفسده ان لم يكن من العمل
المضاربة فيه كالمباذون بخلاف الاب والوصي لانهما من اهل البيت
مال الصغير مضاربة بانفسهما فكلا الشرطين عليهما بخلاف المال **قال**
من الربح لان المال يجوز ان يكون للمرابحة

ان الربح لو شرط له
فله اجر مثله
لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده
لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده
لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده

لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده
لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده

لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده
لان شرط زيادة
عشرة فله اجر
مثله لفساده

واذا صح المصاربة مطلقا جاز للمضارب ان يبيع ويشتري ويؤكل
 يسافر ويبضع ويودع لاطلاق العقد المقصود منه الاستبراء ولا
 تخفى الا بالانجاء ينظم العقد صنوف النجاء وما هو من صنيع النجاء
 والنوكيل من صنيعهم وكذا الاجبضاع والابذاع والمسافر لا يرى ان
 للمودع ان يسافر فالمضارب لو كف فقلت العقد دليل عليه لانها مشقة
 من الضربة الارض وهو السبر ومن لا يوفى له ليس له ان يسافر عنه عن
 الاجرة دفعه بل ليس له ان يسافر لانه يعرض على الملاك من غير
 ضرورة وان دفعه غير ذلك لمان يسافر الى بلد لانه من المراتبة الغالب
 والظاهر ما ذكره الكتاب قال ولا يضارب الا ان ياذن له رب الملاك
 بفعله اعملا بالاذن الشئ لا ينضم مثله لشا فيهما في الفوق فلا يذعن
 التخصيص عليه او التقيض المطلق البهوان كالتوكيد فان التوكيد لا
 يمكن ان يؤكل عنه الا اذا قيل له اعمل لي كذا بخلاف الابذاع ولا يضارع لانه
 دونه فيصنعه ويحمله لاواضحت لا يملكه وان قيل له اعمل لي كذا
 لان الملامنة من التعيين فيما هو صنيع النجاء وليس الاواضحة وهو
 يبيع كالبهوان والصدقة فلا يحصل به الغرض وهو الرجح لانه لا يكون
 عليه اما الذفع مضاربة من صنيعهم وكذا الشركة والمخلط بما لنفسه
 تحت هذه الفوق قال وان خص له من المال المضاربة بلد بعينه او سعة

بعضها لم يجز ان يخرجها لانه لو كبل في الشخص فان شخص
وكذا البسلة ان يدفع بضاعة الى من يخرج من تلك البلد لانه لا يمكن
الاخراج بنفسه فلا يمكن دفعه الى غيره **قال** فان اخرج الى غيره ذلك البلد
فاشترى ضمن وكان ذلك وله ربح لانه تصرف بخبره وان لم يشتر
حرمه الى الكوفة ومن اشترى منها من الضمان كما لو دفعها الى طالف
في الودعة ثم ترك ورجع الى مال مضاربة على حاله لبقائه في بيع بالعهدة
السابقة وكان الخارج بعضه واشترى ببعضه في المصركان المردود في
المشرك في المصركا المضاربة لما قلنا ثم شرط الشرى بجاهنا وهو وانما الحال
الصغيرة وكتاب المضاربة ضمن بنفسه الاخراج والصحيح ان الشرى يفرز
الضمان لنزول اخصان الرق الى المصرا الذي عتبه اما الضمان في وجوب بنفس

[illegible]

نصف بخارم وان لم يشتر
الضمان كما لم يوجع عاقل خالف

الشري بجاننا و هو الباطل
ايح والصحيح ان بالشري ينقر

وكان المصراع بنابن الخلفه
بالنهي بان قال اعمل في السوف
من فضل الطوبى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

سبحان الاخيرين و جليل يكون الزيادة مشهوره كونه

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في الكوفة فله ان يعمل فيها و غيره لان الوكيل للعطف فيصير بطل
المشورة ولو قال على ان تشتري من فلان وبيع منه مع التقييد
لانه منبذ لزيادة التقييد في المعاملة بخلاف ما اذا قال على ان تشتري
بحال من اهل الكوفة او دفع في الصرف وقال ان تشتري من القباينة
وبيع منهم فباع بالکوفة من غير اهلها او من غير الضبا و فاجاز
لان فائدة الاول التقييد بالمكان وفائدة الثاني التقييد بالنوع
هو المادع فلا يفتا ولا ذلك قال وكذلك ان وقت المضاربة في

بعينه جاز وبطل العقد بمضنه لانه لو قيل فنوفيت بما وفيت في
النوفيت مفيد فانه تقييد بالزمان فصار كالتيقيد بالنوع والمكان
قال وليس للمضارب ان يشتري من بعن عارب المال الغلبة او غيرها
لان العقد وضع لتحصي الربح وذلك بالتصرف مرة بعد اخرى في
لا يتحقق فيه لعنفه ولهذا لا يدخل في المضاربة شري ما لا يملك البعوض
كشري الخمر وشري الميتة بخلاف البيع الفاسد لانه يمكن بيعه بعد
قبضه فيتحقق المقصود قال ولو فعل صار مضرا بالبيع في وقت المضاربة
لان الشري متى وجد نفاذا على المشتري نقل عليه كالوكيل بالشري

اذا خالف قال فان كان في المال ربح لم يجزه ان يشتري من بعن علم
لانه بعن علم نصيب فيفسد نصيب في المال وبعن علم الاضلال
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

المعروف فيمنع التصرف فلا يحصل المقصود وان اشترى من ضمن
مال المضاربة لانه يصير مشتركا بنفسه فيضمن بالنقد من مال المضاربة
فان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتري لانه لا مانع من التصرف
اذا لا شركة له فيه ليعتق عليه فان زادت فيمنع بعد الشري عن نصيب
منهم للملك بعض قريب ولم يضمن لرب المال شيئا لانه لا يصنع له في زيادة
القيمة ولا في ملك الزيادة لان هذا شئ يثبت من طريق الحكم فصار كما

اذا ورثه مع غيره وسعى العبد في قيمة نصيبه منه لانه اصبحت له لينة
عنه فيسعى فيه كما في الوارثة قال وان كان مع المضارب الغبا لنصف
فاشري بها جازية فيمها الف فوطها في ان يولد بساوي الفاقادع
ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمسائة والمدعى مؤسرفان شاء ربح المال

استسعى الغلام في الف وخمسين وان عاقب ووجبه
ذلك ان الدعوى صحيحة في الظاهر علما على فاش الشك لانه لم تنفذ
لفقد شرط وهو الملك لعدم ظهور الربح لان كل واحد منهما اعلى حكم
والولد مستحق براس المال كما في المضاربة اذا صار اعيانا كل واحد منهما
نساوي راس المال لا يظهر الربح كما حصل فاذا زادت القيمة في الغلام الآن
ظهر الربح فنقدت الدعوى السابقة بخلاف ما اذا عاقب الولد لم يزد
القيمة لان ذلك انشاء العاقب فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بعد ذلك

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

في البيع المسمى بالبيع
في البيع المسمى بالبيع

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on aged parchment.

إذا تزوجت عبد غيره ثم اشتراه وإذا صحت الدعوة وثبت النسب والولد
 لقيام ملكه في بعضه ولا يضمن لغير المال شيئا من قبله الولد لأن عطفه
 ثبت بالنسب والملك والملك آخرهما وجودا فيضاف إليه ولا يصح فيه
 له وهذا ضمان اعطاف فلا يضمن النعدي ولم يوجد له أن يضمن
 الغلام لأنه أحسن ما ليس عنده ولأنه يعقل لأن المستعنى كالملك
 عند الحنفية ويستعنى في ألف ومائتين وخمسين لأن الألف حتى يرأس
 المال والخمسة مائة مئزر والربح بينهما نصفان فلهذا يستعنى في هذا الموضع
 ثم إذا فوض إليه المال الألف له أن يضمن المذموم نصف قيمة المثل لأن
 الألف المأخوذ لما استحق برأس المال كونه مقدما في الاستيفاء أظهر
 أن الجارية كلها سرج فيكون بينهما وقد تقدم دعوى صحبة لأحوال
 الفرائض الثابت بالملك فلو فوض فإذ جال عقد الملك فإذا ظهر الملك ظهر
 تلك الدعوة وصارت الجارية أم ولده وبعض نصيب من المال لأن
 هذا ضمان غلام لا يستثنى منها كما إذا استولد جارية بالملك ثم ملكها
 وهو غيره وإنه يضمن نصيبه شريكه كذا هذا بخلاف ضمان الولد على أمه

دفع المضار بالمال مضاربة الى غيره ولم يباذله له رب المال لم يقض
ولا يؤخر الضم لا يجوز
وما كان من غير عدم الضم فلا لا
يقضى اذا كان معصرا او مالا

بالدفع لأنه
الما حصل بالعطف
صفة حصول الدفع
مستغنى بخلاف
ثانيه لأنه ليس
الاجرة بالسعي
لأنهما يقتضيان
رأس المال
لأنه صار غاصبا
بغير إذن
عنه
أما ادعى رجل ودفع
عند آخره حكمه
بعض الثمانية
بالجماع وان
بني الاثر والثاني
والرجح بينهما
على ما شرط في
بعض الثمانية
شأن ضمن الاثر وان
المضارب الثاني
لا يقتضيان
بغيره بل لا حكم

بالدفع ولا ينصرف المضارب حتى يبرج فاذا رجع ضمن الاول ربح المالك
هذا رواية الحسن عن ابي حنيفة قال اذا عمل بعض ربح اولم يبرج وهو
ظاهر الرواية وقال في بعض بالدفع عمل اولم يعمل ويبرج رواية عن ابي حنيفة
لان المملوك له الدفع على وجه الابدان وهذا الدفع على وجه المضاربة هما
ان الدفع ابداء حقيقته وانما ينصرف كونه للمضاربة بالعمل فكان احوال
مما هي قبله ولا يبرج حنيفة ان الدفع قبل العمل ابداء وبعد ابداء
والفعلان على كلهما المضارب فلا يضمن بهما الا انما اذا رجع فثبت
له شركة في المال فيضمن كما لو خلط بغيره وهذا اذا كانت المضاربة
صححة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاقل وان عمل الثاني لانه اجير فيه
وله اجر مثله فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب ضمن الاول ولم يذكر
الثاني وقبل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة وعندهما يضمن الثاني
على اختلافهما في دفع المودع وقبل ربح المال بالخيار ان شاء ضمن الاول
وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهذا المشهور وهذا عندهما ظاهر وكلاهما
عنده وجه الفرق له بين هذا وبين مودع المودع ان المودع
الثاني يفيضه لمنفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضارب الثاني يعمل
به لنفع نفسه فجاز ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول ضمن المضارب
لان ملكه بالضمان من حين خالف بالدفع الى غيره لا على الوجه الذي في

نصفا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغيره

واشراط العمل ان له ولله لا يكون للموكل ولا لغيره الجهد وان
كان محجور عليه ولا يجوز بيع الموكل من عبث الماذون وان كان كذلك لم يكن
مأثرا من التسليم والخلية بين المال والمضارب بخلاف اشراط العمل على رب
المال لانه مانع من التسليم عما من واذا اختلف المضارب يكون اثنتي للمضارب
بالشرط والثلثان للموكل لانه كسب الجهد للموكل اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه
دين فهو للمضارب بهذا اذا كان العاقد هو الموكل ولو عقد العبد الماذون وعقد
المضارب مع اجتهاد بشرط العمل على الموكل لا يقع ان لم يكن عليه دين لانه هذا
اشراط العمل على المالك وان كان على العبد دين صح عندنا بفسخه لان الموكل
بغيره الاجنبي عنه على ما عرف **باب على العمل والقسم**
واذا مات رب المال والمضارب بطلت المضاربة لانه لو كان ما تقدم في
موت الموكل بطل الوكيل وكذا موت الوكيل ولا يثبت الوكيل وفد من
قبل وان اراد رب المال فخر بغيره بغير نفوذ بانه بطلت المضاربة لان الوكيل
بغيره الموت الا بركانه بفسخ حاله بين ورثته وقبل خليفته بنفقة تفرق
مضاربه عنده لانه ينفق له فصار كنفه بنفسه ولو كان المضارب
هو المولى فالمضاربة باحالة لان له جارة صحيحة ولا نفوذ في ملكه
المال فيثبت المضاربة **قال** فان عثر رب المال المضارب ولم يعلم بعثره
حتى اشترى وباع فنهزه جائز لانه لو كان من جهة وعثر الوكيل فصار بنفقة

ولو لم يبيع له
بغيره الجهد

والمضارب
بغيره الجهد

على

المضارب
بغيره الجهد

على علم وان علم بعثره والمال عثره فله ان يبيعها ولا ينفق المولى من ذلك
لان حكمه قد ثبت في البيع وانما يظهر بالقيمة وهي بئس على رأس المال فلتاقتض
بالبس **قال** ثم لا يجوز ان يسري بغيرها شأ آخر ان العمل انما لم يعلم بعثره
معرفة رأس المال وقد اندفعت حيث صار نفقا فقول العبد فان عثره ورأس
المال درهم او دينار قد نضت لم يكن ان ينصرف فيها لانه ليس في اعماله
ابطال حكمه الرجوع فلا ضرورة **قال** من اشترى عتق هذا الذي ذكره اذا كان من جنس
رأس المال فان لم يكن بان كان درهم ورأس المال دينار او على العتق لانه
يبعها بغير رأس المال اختلا لان الرب لا ينفق الا به وصار كالعوض عن عمل هذا
موت رب المال وطوقه بعد الرقة في بيع العوض ونحوها **قال** واذا اقرضا
في المال دين وفد به المضارب فيه اجبره الحاكم على افضاء الدين لانه بغيره
لا جبر لان الرب لا يجبره لانه لم يكن بيع لم يذره الا فضاء محض والمخرج
لا يجبر على افضاء ما يبيع به وبغاله وقيل رب المال في الافضاء لان حقوق العتق
الى العاقد فلا بد من توكيله وتوكيله كماله بفسخ حقه **قال** وانما
الضارب يغاله اصله فان قوله وقول المولى منه الوكيل وعلى هذا سائر الوكلاء
في البيع والشراء جبران على النفاذ لانها بعلان باجماع **قال**
وما هلك من مال المضاربة فهو الرب ودون رأس المال لان الرب نابع وصرف
المالك الى ما هو التبع اولى كما تصرف الملاك الى العتق في الزكاة فان ذلك الملاك
لان العتق منه ما

المضارب
بغيره الجهد

المضارب
بغيره الجهد

المضارب
بغيره الجهد

المضارب
بغيره الجهد

المضارب
بغيره الجهد

المضارب
بغيره الجهد

المضارب
بغيره الجهد

هذا هو الأصل
الذي عليه
المرجع

هذا هو الأصل
الذي عليه
المرجع

على الرج فلا ضمان على المضارب لأنه أمين وإن كانا فاقسم الرج والمضارب
بحالهما هكذا مال بعضه أو كله إذا الرج حصة سنة من مال رأس المال لأن
ضمة الرج لا تنفع قبل استيفاء رأس المال لأنه على الأصل وعلى رأسه
ونفع له فإذا هلك ما في المضارب بمانة ثبت أن ما استوفاه من
رأس المال فضمن المضارب ما استوفاه لأنه أخذه لنفسه وما أخذه
المال محسوب من رأس المال وإذا استوفى رأس المال فإن فضل شيء كان
بينهما لأنه ربح وإن نقص فلا ضمان على المضارب لما بيننا وإن قسم الرج
وفضى المضاربة ثم عداها فملك المال لم يرد إذا الرج الأول لأن
المضاربة الأولى قد انتهت والثانية عند جدي فملك المال في الثانية
لا يوجب انتفاض الأولى كما إذا دفع البه ما لا آخر

فيما يتعلق بالمضارب ويجوز للمضارب أن يبيع بالتقديس
لأنه كذلك من صنع التجار فينظمه الطلاق العقد إذا باع إلى أجل
لا يبيع التجار البه لأن له الأمر العام المعروف بين الناس ولهذا
كان له أن يشترى دابة للركوب وليس له أن يشترى سفينة للركوب
وله أن يستكر بها اعتبارا لعادة التجار وله أن ياذن لعبد
المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة لأنه من صنع التجار
لو باع بالتقديس آخر الثمن جاز بالإجماع إذا عدهما فلان الوكيل
بإطلاق العقد

هذا هو الأصل
الذي عليه
المرجع

هذا هو الأصل
الذي عليه
المرجع

هذا هو الأصل
الذي عليه
المرجع

هذا هو الأصل
الذي عليه
المرجع

ملك ذلك فالمضارب أوله الآن المضارب لا يضمن لأنه أمين
ثم يبيع نفسه ولا كذلك الوكيل لأنه لا يملك ذلك وإنما عند له يومه فلا
يملك إلا قاله ثم البيع بالتقديس بخلاف الوكيل لأنه لا يملك إلا قاله ولو أجاز
بالثمن على الأيسر ولا عجز لأن أحواله من عادة التجار بخلاف الوكيل
بحال مال يبيع جسد بعينه في النظر لأن نظره مقيد بشرط النظر فلا
أن ما يفعله المضارب ثلثة أنواع نوع يملكه بمطلق المضاربة فيكون
يكون من باب المضاربة ونواحيها وهو ما ذكرنا ومن جملته من عدم المضاربة كونه
التوكيد بالبيع والشري للحاجة إليه والأرجح في الرهن لأنه ابتداء وابتقاء
والاجارة والابداع والابضاع والمسافة عما ذكرنا من قبل
ونوع لا يملكه بمطلق العقد بملكه إذا قبل له اعمد بكر وهو يحمل
أن يحق له في الحق عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة
أو شركة إلى غيره وخلط مال المضاربة بماله أو جال عنده من مال
رضي بشركته لا بشركته غيره وهذا امر عارض لا يتوقف عليه التجارة
فلا بد من بحث مطلق العقد كنهه في الثمن فمن هذا الوجه لو أفض
فضل فيه عند وجود الدلالة وفوله الحق لا يرد لأنه على ذلك نوع
لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعمل فيه براكب إلا أن ينقض عليه ربح
المال ومساو الاستدانة وموان بشرى بالديارهم والدنانير بعد الشريك

هذا هو الأصل
الذي عليه
المرجع

هذا هو الأصل
الذي عليه
المرجع

في الحال
على المضاعف
الحال

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

لرب المال ولم يبع المصارف
 قدر ثابته فوجب اعتبار هذه المائنة
 وفتحها مع لرب المال لم يبع الربح
 لما من فيه احتياطات الفقد
 الثاني وقد تم تقديره في السور

○

علم المضارب لأن الحقارة مؤنة الملك فينفذ بفور الملك وقد كان الملك بينهما
 أربعاً لانه لما صار المال عبثاً وأصله ظهر الرجوع وغلا الف بينهما ولا انف لئلا
 براس مالان بتمت القات وإذا فدا بخرجه العبد عن المضاربة انما نصيب المضارب
 لما يتنا ونصيب رب المال بقضاء الفاضل بانفسهم العدة عليها ما انما يتفقون
 فتمت العبد بينهما والمضاربة بينهما بانفسهم بخلاف ما تقدم لان جميع الثمن فيه على
 المضارب وان كان له حق الرجوع فلا حاجة الى التمسك به لان العبد كان له من
 ملكها بالحيابة ودفع الفدية كما بدلت الشري فبكون العبد بينهما ارباعاً على المضاربة
 بخدم المضارب يوم ما ورث المال ثلاثة ارباعاً بخلاف ما تقدم فان كان معه الف
 فاشري بما عدا الفلم بفد حاضره حكم بدفعه رب المال ذلك الثمن ثم يتم ولسا مال
 جميع ما يتفق لان المال امانة في يده والاستيفاء انما يكون ببعض مضمون
 وحكم الامانة بما فيه فيرجع مرة بعد اخرى بخلاف الوكيل لان الثمن مدفوعاً
 اليه قبل الشري وهكذا بعد الشري حيث لا يرجع الا مرة لانه امكن جعله مستوفياً
 لان الوكيل انما يجمع الضمان كالتعاضد اذا تولى بيع المعضوب ثم في الوكيل
 في هذه الصورة يرجع شريك فيما اذا اشري ثم دفع الوكيل اليه المال فله الرجوع
 لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشري فجعل مستوفياً بالنفس بعد انما المدة
 اليه قبل الشري فامانة في يده وهو قائم على الامانة بعد علم بصرفه فاذا
 هلك الرجوع عليه من ثم لا يرجع لوفقه لا يستفاد ما من **فرض** **مستوفى** **مستوفى**
 في الرجوع عليه من ثم لا يرجع لوفقه لا يستفاد ما من **فرض** **مستوفى** **مستوفى**

وحيثما كان العبد يبيع المعضوب ثم في الوكيل
 في هذه الصورة يرجع شريك فيما اذا اشري ثم دفع الوكيل اليه المال فله الرجوع
 لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشري فجعل مستوفياً بالنفس بعد انما المدة
 اليه قبل الشري فامانة في يده وهو قائم على الامانة بعد علم بصرفه فاذا
 هلك الرجوع عليه من ثم لا يرجع لوفقه لا يستفاد ما من **فرض** **مستوفى** **مستوفى**

فان كان مع المضارب القات فبالب دعوته الى الفاق ومجاها قال رب
 المال لا بد دعوته اليك العيين فالقول قول المضارب وكان ابو حنيفة
 يقول قول العتق فله رب المال ويؤخذ في ان المضارب يدعى عليه الشريك
 في الرجوع ويؤخذ في القول قول المالك ثم رجع الى ما ذكره في الكتاب لان الاصل
 في الحنفية في قول المالك في الرجوع وفي مثل القول قول القاتين ضاماً كان او اجنباً
 لانه اعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا في ذلك في مقدار الرجوع فالقول فيه
 لرب المال لان الرب مستحق بالشرط وهو مستفاد من جميعه فانهما اقام
 البينة بما اذعن من الفضل قبلت بتمتته لان البينة للابن ان
 من كان معه الف درهم فقال في مضاربة لفلان بالنصف وفدري الفاق
 قال فلان في بضاعة فالقول قول رب المال لان المضارب يدعى عليه بقوله
 عمله او شرطاً من جميعه او يدعى الشريك ويؤخذ في المضارب في فرضه هذا المال
 وقال رب المال في بضاعة او ودية او مضاربة فالقول قول رب المال والبينة بينة
 المضارب لان المضارب يدعى عليه المالك ويؤخذ في المضارب لان المضارب
 في نوعه وقال الآخر ما استتب له بخلافه فبالب فله المضارب لان الاصل فيه
 العموم والاطلاق والتخصيص بخلافه فلو كان له الاصل فيه
 المخصوص ولو ادعى كل واحد منهما فاقول قول رب المال لانها انتفاع بالتخصيص
 والاذن يستفاد من جميعه والبينة بينة المضارب فاجب الى نفي الضمان
 بينة المالك

في نوعه وقال الآخر ما استتب له بخلافه فبالب فله المضارب لان الاصل فيه
 العموم والاطلاق والتخصيص بخلافه فلو كان له الاصل فيه
 المخصوص ولو ادعى كل واحد منهما فاقول قول رب المال لانها انتفاع بالتخصيص
 والاذن يستفاد من جميعه والبينة بينة المضارب فاجب الى نفي الضمان
 بينة المالك

في نوعه وقال الآخر ما استتب له بخلافه فبالب فله المضارب لان الاصل فيه
 العموم والاطلاق والتخصيص بخلافه فلو كان له الاصل فيه
 المخصوص ولو ادعى كل واحد منهما فاقول قول رب المال لانها انتفاع بالتخصيص
 والاذن يستفاد من جميعه والبينة بينة المضارب فاجب الى نفي الضمان
 بينة المالك

في نوعه وقال الآخر ما استتب له بخلافه فبالب فله المضارب لان الاصل فيه
 العموم والاطلاق والتخصيص بخلافه فلو كان له الاصل فيه
 المخصوص ولو ادعى كل واحد منهما فاقول قول رب المال لانها انتفاع بالتخصيص
 والاذن يستفاد من جميعه والبينة بينة المضارب فاجب الى نفي الضمان
 بينة المالك

في قوله

في قوله

وعدم حاجة الآخر الى اليقين ولو فرضنا البتة ان

كتاب الوديعة

لا اقله في حق من لا يملكه

الوديعة ما كان في يد المودع اذا اهلك لم يضمنه المودع على السلام بسبل

غير المخل ضمان ولا في المستودع غير المخل ضمان ولا في الناس صلبه الى

الاستدراج فلو ضمه ما يستحق الناس من فروع الوديعة فينقطع مصالحهم

والوديعة ان يحفظها بنفسه ومن في عياله لان القاسم ان يلتزم حفظ مال

الغير على الوجه الذي يحفظه مال نفسه ولا في الجدي من دفعه الى عياله لانه لا

يملكه ملازمه بينه ولا استصحاب الوديعة في وجهه فكان المالك راضيا بان

حفظها بغيرهم او ودها عنهم ضمن لان المالك في يد الغير غير والوديعة

بمختلف الامانات ولان الشئ لا يضمن مثله كالوكيل لا يضمن غيره في الوضوء في

حرقه ابله الا اذا اساء جرحه فيكون حافظا بغير نفسه **قال** ان كان

في دار حريق فسلمها الى جاره او يكن وسفينه في دار الحريق فسلمها الى اخيه

الحرق لانه يقرن طريقا المحقق في هذه الحالة فيضمن نفسه المالك ولا يضمن على

ذلك الا يبيته لانه يدعى ضروقه مسقط للضمان بعد تحقق السبب **قال** اذا

ادعى الاذن في الوديعة **قال** فان طلبها صاحبها فبفسادها ويؤخذ

على تسليمها لانه منع بالمنع وان طلبها لم يكن راضيا بمسألة

بعد فبفسادها **قال** وان طلبها المودع بما له لا يضمن فبفسادها لا يملك

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

المودع عليها عندئذ صفة فالان خلطها بجنسها بشرط ان شاء مثل ان

يخلط الدارم ببيض البقر والسود بالسود والخلط بالخلط والشعر بالشعر

لما ان يملكه الوصول الى عين حقه صفة وامكن معنى بالنسبة فكان استهلاك

من وجه دون وجه فيميل الى انها شاة له انه استهلاك من كل وجه لانه فعل

بغيره مع الوصول الى عين حقه ولا يعتبر بالنسبة التي من موجبات التركة

فلا يصح موجبه لها ولو لم يكن الخاط لا يسبله على المخلوط عندئذ صفة

لانه لا حق له الا في الذن وفن سقط وعند ما بالاراء بسقط ضرع الضمان

فيتعين التركة في المخلوط وخطا في كل ما به بغيره بوجوب

انقطاع حق المالك الى الضمان وهذا لا يجمع لانه استهلاك صفة ولا يفي

لغيره بالنسبة باعتبار اختلاف الجنس ومن هذا القبيل خلط الحنظل بالشعير

في الصحيح لان احدهما لا يخلو عن صفة الاخر فتعذر التمييز والضمه ولو خلط

المائع بالمائع فتعذر في صفة في يقطع حق المالك الى الضمان لما ذكرنا وعند

الابن يوسف يخلو الاقل ما بها للاكثر اعتبارا للغالب اجزاء وعند من يشركه بخل

حال ان يخلو لا يخلو بغيره عن ما من في الرضاع ونظيره خلط الدارم بغيره

اذا به لانه يصير مائعا بالاذابة وعلى هذا ما به خلط بجنس وكذا خلط الدارم

بالدارم بالاذابة لانه يصير مائعا به **قال** وان اخلطت بماله من غير فعله

فهو شرك لصاحبها لما اذا اشتق للكسب فاخلطت فانه لا يضمنه لعدم الضم

في قوله



في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

لا بد من دفع المهر في وقت العقد
 ولا بد من دفع المهر في وقت العقد
 ولا بد من دفع المهر في وقت العقد

ان يحل المهر في وقت العقد كما اذا كانت له انفسه ودية عندنا في علمه
 الف لغيره فليخرج ان باضع او اطهر وليس للودع ان يدفع المهر **قال**
 فاذا اودع رجل عند رجلين شيئا فباعهما لم يجران يدفع احداهما الاخر لكتفهما
 بنفسه ان يحفظ كل واحد منهما نصفه فان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما
 باذن الآخر وهذا عندنا بحسب ما ذكرنا الجواب في امره بين والوكيلين بالشرك

اذا سلم احدهما الى الآخر **قال** لا يصح ان يحفظ باذن الآخر الى جهته لهما
 ان يرضى بامانهما فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر ولا يقسم كما فعلوا
 له انه يرضى بحفظهما ولم يرض بحفظ احدهما كله لان الفعل مني صنف الى ما يقبل
 الوصف بالجنس يتناول البعض دون الكل فوقع التسليم الى الآخر من جنس
 رضا المالك فيضمن الباقي ولا يضمن الباقي لان مودع المودع عنده لا يضمن

وهذا بخلاف ما لا يقسم لانه ما اودعها ولا يمكنها الا بجمع عليه انا القبل
 والحراف لهما ولا يمكنها انهما بان كان المالك ارضيا يدفع الكل الى احدهما في
 بعض الاحوال **قال** واذا قال صاحب الوديعة لا تسلمها الى وجهك
 تسلمها اليها لا يضمن ولا يجمع الصغير اذا اخذ ان يدفعها الى احد من عياله
 فدفع الى من لا بد له منه لا يضمن كما اذا كانت الوديعة دابة فنهى عن الدفع

فدفعتها الى من شاء من عياله
 فان كان يجرى بغيره
 فان كان يجرى بغيره

الى غلامه وكما اذا كانت شيئا يحفظ على يد انسا فنهى عن الدفع الى
 امرائه وهو محل الاول لانه لا يمكن اقامة العمل به مع مراعاة هذا الشرط
 ان كان مبيعا فيلحق وان كان له منه يرضى لان الشرط مفيد فان
 العبد ليس لا يرضى عن مال وفدا يمكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط
 فاعبر وان قال احفظها في هذا البيت تحفظها في بيت آخر من الدار لم يضر
 لان الشرط غير مفيد فان البيت في دار واحدة لا يتفاوتان في امره
 وان حفظها في دار اخرى ضمن لان الدارين يتفاوتان في امره فكان

مفيد فيصنع التقييد ولو كان التفاوت بين البيتين ظاهريا بان كانت
 الدار التي فيها البيتان عليهما في البيت الذي خاف عن احفظ فيه عورة ظاهر
قال ومن اودع رجلا ودية فادعها آخر فملكه فله
 ان يضمن الاول وليس له ان يأخذ الآخر وهذا عندنا بحسب ما ذكرنا **قال**
 لانه يضمن ابهما شاء فان ضمن الآخر رجع على الاول لهما ان يرضى المالك

من يرضى فبضمه كودع الغاصب وهذا لان المالك لم يرض باعانه
 غيره فيكون الاول منعذبا بالتسليم والثاني بالقبض فينتخب بينهما غير
 انه ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالقبض فظهر انه اودع ملكه
 نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول لانه عامل له فيرجع عليه بما حقه
 من العهد له انه فوض المالك من يدا من لانه بالدفع لا يضمن ما لم يضره الثاني

فان كان يجرى بغيره
 فان كان يجرى بغيره

فان اودع رجل شيئا فباعه
 فان اودع رجل شيئا فباعه

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء

لخصه لا بد فلا تعدي منها فإذا فارقته فقد ترك حفظ الملتزم فيضمنه
بذلك ما التزمه فيسبغ على الحالة الأولى لم يوجد منه صنع فلا يضمنه
كالزجر إذا التزمه بحج ثوب غيره **قال** ومن كانت يد الفاعل
رجلان كل واحد منهما اتحاله أو دعاه إياه وإيان يحلف لهما قال الف
بينهما عليه الفاعل بينهما وشرع ذلك أن دعوى كل واحد منهما
صححة لاحتمالها الصدق فيستحق الحلف على المنكر بالحدث و
يحلف لكل واحد منهما على الأفراد للغاير الحقيقين وياتيها بدل الفاض
جاز لتعذر الجمع بينهما وعدم الأولوية ولو تنبأ خا فزع بينهما
تطبيعا لظهورها ونفيا لثبوتها المبل ثم أن حلف لاحد ما يحلف للثاني
فإن حلف لا شيء لهما لعدم الحج وان فكر اع للثاني يفيقه له لوجود الحج
وان نكل للاول يحلف للثاني ولا يفيقه بالتكوير بخلاف ما إذا اؤلاهما

لأن الأقرار حجة موجبة بنفسه فيفضيه أما التكرار فإما بصريح حجة
عند القضاء فإذا لم يوجزه يحلف للثاني فيكشف وجه القضاء ولو
نكل للثاني أيضا يفيقه بينهما نصفين على ما ذكرناه في الكتاب لا سني
في الحج كما إذا اتفقا بالبينة وبغير الفاعل بينهما لأنه إن حلف
لكن واحد منهما ببذله أو بأقراره وذكر الحج في حقه وبالصدق
إلها صار فاضيا نصف حق كل واحد بنصف حق الآخر فيفقه

لأنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء

ففي الفاضل للاول حين نكل ذكر الشيخ على البردوي في شرحه اجماع الصغير
انه يحلف للثاني فإذا نكل يفيقه بينهما لأن القضاء لا يسطر في
الثاني لأن يفيقه إما بنفسه أو بالفرعة وكل ذلك لا يسطر في الثاني
وذكر الحنفية أنه نفذ قضاء الاول وقضى المسئلة في العبد وانفذ
لمصادفة محل الأجهتها لأن من العلم من قال يفيقه للاول ولا يسطر
لكونه اقل من الثاني ثم لا يحلف للثاني ما هذا العبد لأن نكله لا يفيقه
صار للاول وهو يحلفه بالنكاح ما هذا عليك هذا العبد ولا فمته وسكنا
وكذا ولا أقل منه قال يفيقه ان يحلفه عند محله فإلا يد بوسفيا عالقة
الموقع إذا اقر بالوديعه ودفع بالقضاء الى غيره يفيقه عند محله فإلا
ومن فرقة لتلك المسئلة وقد وقع فيه بعض الاطنايب

كتاب العارية العارية

جائز لأنه نوع احسان وهذا استعمال النبي عم دروي عامين صفوان وي
تلك المنافع بغير عوض وكان الكرخ يقول هو باحة الانتفاع ملك
الغير لأنه ينعقد بلفظة الاباحة ولا بشرط فيه ضرب الملك ومع ايجاله
لا يفيقه التملك وكذلك يجعل فيه النفي ولا يملك الا حارة من غيره ويحلف
انه يئتي عن التملك فان العارية من العربى وهي العطية ولهذا ينعقد
بلفظ التملك والمنافع قابلة للملك كالعقبات والتملك فمعان يجوز

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء
فإنه لا بد من أن يكون الحق في كل شيء
وأن لا يكون الحق في شيء من الأشياء

من كتاب روضة عن العارية العارية

ويغير عوض ثم الاعيان بفعل النوعين فكذا المنافع واجاب كاجاب لفظ
 الامانة استعيرت للملك كخارج الاجارة فانما تنفد بلفظ الامانة في
 ملكك في اجابة الانقضاء الى المنفعة لعلهم التزوم فلا يكون ضار ولا
 الملك يثبت بالقبض وهو الانتفاع وعند ذلك لا جمانه والتمسح
 التحصيل فلا ينقص المنافع على ملكه ولا يملك الاجارة لدفع زيادة الضرب
 على ما ذكره **قال** وينفع بقوله اعرابك لانه صريح فيه واطمأن من لا يضر
 لانه مستعمل فيه ومنحك هذا الثوب وحملك على الدابة اذ لم يرد به
 الهبة لانها لم تملك العين وعند عدم ابدان الهبة يحمل على المنافع بخلاف
قال واخذ منك هذا العبد لانه اذن له في استخدامه ودارك لك
 لان معناها سكنها لك ودارك كعمرك سكني لانه جعل سكنها هالة
 من عمرك وجعل قوله سكني تفسير لقوله لك لانه يحمل على المنافع
 فحمل عليه بدلا لانه آخوه **قال** والمجران يرجع في العارية من شأ
 لقوله عم المصلحة مردودة والعارية موداة ولانه المنافع يملك
 شيئا فشيئا على حسب حد وثاقا للملك فماله بوجد لم ينصل به القبض
 فصح الرجوع **قال** والعارية امانة ان هلك من غير تقصير يضمن
 وقال الشافعي يضمن لانه قبض مال غيره لنفسه لا عن اخفاف
 يضمنه ولا لانه يثبت ضرره الانتفاع فلا يظن فيما يراه فلهذا
 فلهذا لا يضمن لانه قبض مال غيره لنفسه لا عن اخفاف
 فلهذا لا يضمن لانه قبض مال غيره لنفسه لا عن اخفاف

من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة

من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة

من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة

من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة

من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة

كان واجب الرضا وصار كالمقبوض على سوم الشئ لسان اللفظ
 لا يثنى عن التزام الضمان لانه لم يملك المنافع بغير عوض ولا باجها
 والقبض لم يقع تغذبا لكونه ما ذوقا فيه فلا يصلح سبب الضمان ولا لانه
 وان ثبت لاجل الانتفاع فهو ما يفيض الاللا انتفاع فلم يقع تغذبا
 وانما وجب الرد مونة كقفعة المستعار فانها على المستعير لا قبض
 القبض والمقبوض على سوم الشئ مضمون بالعقد لان الاخذ والعقد
 له حكم العقد على معرفة موضعه **قال** وليس للمستعير ان يوجر ما
 استعاره فان آجره فغيب ضمن لانه الاعارة دون الاجارة والشئ
 لا يضمن ما هو فوقه ولا اقله ولا يضمن الا لانه جند يملك
 يكون بتسليم من المعبر وفيه فوعه لازما زيادة ضرر بالمعبر
 باب الاسناد اذ انتضاء مدة الاجارة فابطلناه فان آجره ضمنه
 حين سلم لانه اذ لم يثنا وله العارية كان غصبا وان شاء المعبر ضمن
 المسا جولا لانه قبضه بغير اذن المالك لنفسه ثم ان ضمن المستعير لرجوع
 على المسا جولا لانه ظهر انه آجر ملكه ويضمن بالاجرة وان ضمن المسا جولا
 يرجع على المجر اذا لم يعلم انه كان عارته فهو دفع الضرر الغرور بخلاف
 ما اذا علم **قال** وله ان يعبر اذا كان مما لا يخلو باختلاف المستعمل
 وقال الشافعي ليس له ذلك لانه اباضة المنافع على ما يتبين من قبل والمبا جولة

من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة
 من قبض العينة من قبض العينة من قبض العينة

70

خازن الخزنة فواله الشا ورام بعينه جها خطا في بسوء
 ثم قال الصديق لهما بوبنيار جازيت المملوك والموال لهما انا الشا
 وذكرا ما عدت ان الودام حذرة الصفي عذر ولا يجوز
 نكر الصفي فاصفا رعا الدوام بسوءي انما كان جازا

لان الاعارة تلبيك المنافع ولا يمكن الاستغناء بها الا باسئلاك عنها
فانفقت تلبيك العين ضرورة وذلك بالهبة او القرض والقرض اذا ما فني
او لان من فضيلة الاعارة الاستغناء وحرية العين فافهم رقة المتلذذ
قالوا اولها اذا اطلق الاعارة انها اذا اعيت لجهة بان استغناء راجع لغيرها

من انا او من بنى كما كانا لم يكن فضاوا لا يكون الا المنفعة المتناهية عنها كذا
 و صار كما استعار آية النجمن ها او سيفا محل يتغيرها **والا** ولست اعرف
 ارض لا يبنى فيها او لا يفرس جازو للمعبر ان يرجع فيها و يتكلم فاع البناء
 فضا لان الانتفاع بهذه الاعيان مع بقا
 عنها يمكن فضا نظير سائر
 العوائد كالتى

والغرس اقا الرجوع فلما بنا واتا احوال فلانما منفج معلوق عليك
بالاچاره فلما بالاعارة واذا صرح الرجوع نبي المستعير شاغلا ارض المعبود
فتح الرجوع

الاشارة فلنذكر بالاعارة واذا صح الرجوع في المستعير شاغلا ارض المعير
 يكلف تفرغه ثم ان لم يكن وقت العادته فلا ضمان عليه لان المستعير
 يغتفر غير مغرور حيث اعتد اطلاق العقد من غير ان يسبق منه العقد
 بنفسه

ان كان وقت العائنه ورجع قبل الوقت صح رجوعه لما ذكرنا لكنه
لو ما فيه من خلق الوعد وضمن المعبود ما نقص البناء والنجس

العلم لانه مغرور من جملة حش وقته فلم يف والنظام هو الوفاء
العهد فيه يحو عليه فعا للضرر من نفسه كذا ذكر القدور في المختصر

ذكر الحالم انه يقسم تحت الارض المستعرة فيم غيرة وبنائه ويكونان
في الآلة بشا المستعرة في فمها ولا يفتنه فمها فكون له ذلك لانه

وَأَنَا أَيْضًا الصَّخَانُ عَلَى الْعِلْمِ وَالْفِرْدَوْسِ
عَنِ الْمُسْتَفْرِغَاتِ وَأَرْضِي بِالْإِيمَانِ حَقًّا
الْفَرْدِ كَانَ عَلَى حَقِّ تِلْكَ الْفَارِغَةِ

فأما إذا كان في الفلع ضربا لارض فالجواب الى رب الارض لانه صاحب
 اصل والمستعبر صاحب شئ والنزج بالاصل ولو استعارها لزمها
 لم يوز منه حتى يحدد النزج وقتا ولم يوقت لانه ثابته معلومة وفي
 النزج مراعاة الجفيس بخلاف الغرس لانه ليس له ثابته معلومة فيفلح
 دفعا للضرر عن المالك **قال** واجزى ردة العارية على المستعبر لان الرذ
 واجب عليه لما انه قبضه لنفسه فلا جرمونة الرذ فيكون عليه
 واجزى ردة العين المستأجرة على المور لان الواجب على المستأجر
 التمكن والتخلية دون الرذ فان منفعة قبضه سالم للمور مع فلا
 يكون عليه مونة ردة واجزى ردة العين المعضوب على الغاصب لان
 الواجب عليه الرذ والاعارة الى يد المالك دفعا للضرر عنه فيكون
 عليه **قال** وان استعار دابة فزدها الى اصطلح مالها فملكه بعضهم
 وهذا استحسان في القياس بعضهم لانه ما ردها الى مالك بل ضاعها
 وجب الاحتسان ان بالسليم المتعارف لان ردة العواري الى دار المالك
 معياد كانه البيت ولو استعار عبدا وذه الى دار المالك ولم يسله
 لم يضمن لما بيننا ولو رده المعضوب والوديع الى دار المالك ولم يسله
 اليه ضمن لان الواجب على الغاصب شئ فعله وذلك بالرذ الى المالك
 دون غيره والوديع لا يرضى المالك بردها الى الدار ولا الى يد من في عياله

لانه

لانه لو ارضاه لما اودعها اباه بخلاف العواري لان فيها عرافة لوكنت
 العارية عند جبر لا يرد لها الا الى المور لعدم العرف فيه **قال** ومن
 استعار دابة فزدها مع عبده او اجبه لم يضمن والملا بالاجران يكون
 مسانئله او مشا من لانها امانة وله ان يحفظها بيد من في عياله كما
 في الوديع بخلاف الاجر مياونة لانه ليس له عياله وكذا اذا ردها
 مع عبده ردا دابة او اجبه لان المالك يرضى به الا يرضى لانه لو رده اليه فهو
 برده الى عبده وفيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وفيه فيه وفي
 غيره وهو الاصح لانه ان كان لا يدفع اليه دابما يدفع اليه اجابا وان
 ردها مع اجتناب ضمن ودون المسئلة على ان المستعبر لا يمكن الا بدفع فصار
 كما قاله بعض المشايخ **قال** بعضهم يملكه لانه دون الاعارة وان لو اومن
 المسئلة بانها الاعارة لا تنقضا **قال** ومن اعاد ارضا بقاء
 للزراعة يكتسب انك اطعمتني عند اقصافه وقال لا يكتسب انك اعزته لان لفظة
 الاعارة موضوع له والكتابة بالوضع اعارة وان كان في الاعارة الدار لانه
 لفظة الاطعام ادل من الاعارة لانها تخص الزراعة ولا اعارة ينسبها
 وغيرها كالبيت او نحو ذلك كانت الكتابة بها او بخلاف الدار لانها لا تعاد
كتاب الهبة الهبة
 عقد مشروط لقوله عم خادوا نجا بواو على ذلك انغدا لا جازع ونسخ

فان كان في الفلع ضربا لارض فالجواب الى رب الارض لانه صاحب اصل والمستعبر صاحب شئ والنزج بالاصل ولو استعارها لزمها لم يوز منه حتى يحدد النزج وقتا ولم يوقت لانه ثابته معلومة وفي النزج مراعاة الجفيس بخلاف الغرس لانه ليس له ثابته معلومة فيفلح دفعا للضرر عن المالك قال واجزى ردة العارية على المستعبر لان الرذ واجب عليه لما انه قبضه لنفسه فلا جرمونة الرذ فيكون عليه واجزى ردة العين المستأجرة على المور لان الواجب على المستأجر التمكن والتخلية دون الرذ فان منفعة قبضه سالم للمور مع فلا يكون عليه مونة ردة واجزى ردة العين المعضوب على الغاصب لان الواجب عليه الرذ والاعارة الى يد المالك دفعا للضرر عنه فيكون عليه قال وان استعار دابة فزدها الى اصطلح مالها فملكه بعضهم وهذا استحسان في القياس بعضهم لانه ما ردها الى مالك بل ضاعها وجب الاحتسان ان بالسليم المتعارف لان ردة العواري الى دار المالك معياد كانه البيت ولو استعار عبدا وذه الى دار المالك ولم يسله لم يضمن لما بيننا ولو رده المعضوب والوديع الى دار المالك ولم يسله اليه ضمن لان الواجب على الغاصب شئ فعله وذلك بالرذ الى المالك دون غيره والوديع لا يرضى المالك بردها الى الدار ولا الى يد من في عياله

لانه لو ارضاه لما اودعها اباه بخلاف العواري لان فيها عرافة لوكنت العارية عند جبر لا يرد لها الا الى المور لعدم العرف فيه قال ومن استعار دابة فزدها مع عبده او اجبه لم يضمن والملا بالاجران يكون مسانئله او مشا من لانها امانة وله ان يحفظها بيد من في عياله كما في الوديع بخلاف الاجر مياونة لانه ليس له عياله وكذا اذا ردها مع عبده ردا دابة او اجبه لان المالك يرضى به الا يرضى لانه لو رده اليه فهو برده الى عبده وفيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وفيه فيه وفي غيره وهو الاصح لانه ان كان لا يدفع اليه دابما يدفع اليه اجابا وان ردها مع اجتناب ضمن ودون المسئلة على ان المستعبر لا يمكن الا بدفع فصار كما قاله بعض المشايخ قال بعضهم يملكه لانه دون الاعارة وان لو اومن المسئلة بانها الاعارة لا تنقضا قال ومن اعاد ارضا بقاء للزراعة يكتسب انك اطعمتني عند اقصافه وقال لا يكتسب انك اعزته لان لفظة الاعارة موضوع له والكتابة بالوضع اعارة وان كان في الاعارة الدار لانه لفظة الاطعام ادل من الاعارة لانها تخص الزراعة ولا اعارة ينسبها وغيرها كالبيت او نحو ذلك كانت الكتابة بها او بخلاف الدار لانها لا تعاد كتاب الهبة الهبة عقد مشروط لقوله عم خادوا نجا بواو على ذلك انغدا لا جازع ونسخ

لانه لو ارضاه لما اودعها اباه بخلاف العواري لان فيها عرافة لوكنت العارية عند جبر لا يرد لها الا الى المور لعدم العرف فيه قال ومن استعار دابة فزدها مع عبده او اجبه لم يضمن والملا بالاجران يكون مسانئله او مشا من لانها امانة وله ان يحفظها بيد من في عياله كما في الوديع بخلاف الاجر مياونة لانه ليس له عياله وكذا اذا ردها مع عبده ردا دابة او اجبه لان المالك يرضى به الا يرضى لانه لو رده اليه فهو برده الى عبده وفيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وفيه فيه وفي غيره وهو الاصح لانه ان كان لا يدفع اليه دابما يدفع اليه اجابا وان ردها مع اجتناب ضمن ودون المسئلة على ان المستعبر لا يمكن الا بدفع فصار كما قاله بعض المشايخ قال بعضهم يملكه لانه دون الاعارة وان لو اومن المسئلة بانها الاعارة لا تنقضا قال ومن اعاد ارضا بقاء للزراعة يكتسب انك اطعمتني عند اقصافه وقال لا يكتسب انك اعزته لان لفظة الاعارة موضوع له والكتابة بالوضع اعارة وان كان في الاعارة الدار لانه لفظة الاطعام ادل من الاعارة لانها تخص الزراعة ولا اعارة ينسبها وغيرها كالبيت او نحو ذلك كانت الكتابة بها او بخلاف الدار لانها لا تعاد

لانه لو ارضاه لما اودعها اباه بخلاف العواري لان فيها عرافة لوكنت العارية عند جبر لا يرد لها الا الى المور لعدم العرف فيه قال ومن استعار دابة فزدها مع عبده او اجبه لم يضمن والملا بالاجران يكون مسانئله او مشا من لانها امانة وله ان يحفظها بيد من في عياله كما في الوديع بخلاف الاجر مياونة لانه ليس له عياله وكذا اذا ردها مع عبده ردا دابة او اجبه لان المالك يرضى به الا يرضى لانه لو رده اليه فهو برده الى عبده وفيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وفيه فيه وفي غيره وهو الاصح لانه ان كان لا يدفع اليه دابما يدفع اليه اجابا وان ردها مع اجتناب ضمن ودون المسئلة على ان المستعبر لا يمكن الا بدفع فصار كما قاله بعض المشايخ قال بعضهم يملكه لانه دون الاعارة وان لو اومن المسئلة بانها الاعارة لا تنقضا قال ومن اعاد ارضا بقاء للزراعة يكتسب انك اطعمتني عند اقصافه وقال لا يكتسب انك اعزته لان لفظة الاعارة موضوع له والكتابة بالوضع اعارة وان كان في الاعارة الدار لانه لفظة الاطعام ادل من الاعارة لانها تخص الزراعة ولا اعارة ينسبها وغيرها كالبيت او نحو ذلك كانت الكتابة بها او بخلاف الدار لانها لا تعاد

بالايجاب والقبول والقبض اذ الايجاب والقبول فلانه عقد والعقد
 ساعد بالايجاب والقبول والقبض لا يضمن لشئ الملك وقار ما ك

ثبت الملك فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذا الخلاف والصحة لنا
فوله عم لا يجوز الهبة الآخوة مقبوضة والمراد نقل الملك لا اجزائه

يدونه ثابت ولانه عقد نيزه و ثابتان الملك قبل القبض الزم المنبرع
 شياء لم ينزع به وهو النسيب فلا ينعى خلاف الوصية لان اوان شيور مع انه

الحاكم فيها بعد الموت ولا التزام على الميت لعدم اهلية الذم حتى

المجلسي يقرر الواجب جازا مستحسا وان يفض بعد الاقرار لم يجز الا

القبض نفي عن ملك الوهاب اذ ملكه قبل القبض باق فلا ينع بدون

اذنه ان الفضل بمنزلة العبودية في الرتبة من حيث انه يشوبه
شوب حكمه وسوا ملك والمقصود من اثبات الملك فيكون الايجاب منه
امر متصفا بالواجب من الايجاب في مقام

سلطان الغنيص خلافاً لما زاف في بعد الافتراقنا أنا انبثا
السلطان فيه اي قاله بالقبول والصورة بغيره بالجلس فلا بالحق
منه الغنيص

المرح قالوا ما الذي اشتهاه عن الغيبض المجلس لان الدلالة لا تعمل في مقابلة
و نعتهم الرسة بقوله وهت و خلت واعطيت لان الاول

عطين

الارض والسموات
والانسان والحيوان
والنبات والجمادات

صالح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, following the curve of the page's fold. It appears to be a continuation of the historical or geographical narrative.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located in the bottom right corner of the page.

170

صريح فيه والثالثه مسجع فيه قال عليه السلام أكل أولادك خلك مثل هذا

وَالثَّالِثُ بِقَالَ اعْطَاكَ اللهُ وَهَبَكَ اللهُ بجمع وكذا اشغف بقوله
اطعمك هذا الطعام واحداً من هؤلاء الثلاثة

و حملت على هذه الدابة اذا نوى بالرجل اليه اما الاول فلان الاطعام

اذا اصبغ الى ما يظن عينه ببلاده غلبت العين على العقل ما اذا قال
الطعنك هذه الارض حيث يكون عارته لان عينها لا تוכל وانما الفاعل
على سبيل المثال انظر الى الارض وانما الفاعل هو الله تعالى

فلا تترك حرف اللام للتخيل وات الثالث فلقوله عم من امر عمر
فهي المعجزة ولورثته من بعده وكذلك اذا قال جعلت هذه اليد

لأعمري لما فعلنا وإنا الرابع فلان أحمل من الأركان ضعيف فليكن
في منفعتها لا في غيرها فليكن

فجعل عليه عند نبته ولو قال كسوتك هذا الثوب يكون حصبة لانه
راد به الخلق فاما الشفاء كمن شرب الماء الا ان لا يشرب الا طاهر

فمنه ولو قال متخيل هذا اجازته يكون عازته لما روينا من قبل

وإنما قال ذلك ليعلم أن الحق سبحانه هو عاينها لأن العاين
حاكم في ملكه المنفعة والهيبة بجمليها وجمند في ملكه العيون فيعمل الخليل

عالمهم وكذا اذا قال غري سكتني او غلي سكتني او سكتني صدفة او صدفة
عامة او عامة هبة لما قد مضى لو قال هبة سكتها فهي هبة لان

دارت کماله
دارت کماله

[illegible]

فلأولادك خلعت مثل هذا
 معي وكذا انعقد بقوله
 واحد
 لك واعينك هذا الشيء

الاول فلان الطعام
 عيب مجلاني ما اذا قال
 عيبها لا ناكل وانما الناف
 ما حصل منها فكانت عيبها

المفولة عن امر عمر
اذا قال جعلت هذه الدنيا
هو الاركان صفيق فليكن
مكتوب في كتاب الله
الملك يدرك الاضرب بين لفظ
الملك والملك فليكن في كتاب
بغير يد كاتب
منه من الاضرب عن كتاب

لا امير فلانا ثوبا الى ملكه
 الثوب يكون هبة لانه
 عافوس و براديه التملك

رتبة كماله بنامه قبل
 رتبة في عاينه لان العاينه
 فليكن العيون فيقول المحدث

أَوْ سَكَنِي صَدْفَةً أَوْ صَدْفَةً
سَكَنِي صَدْفَةً أَوْ صَدْفَةً
لَكَ كَلَامٌ

في حق الام فقبضها له جان لانها لو لم تكن في حقها حفظ ماله فلا
من بابيه لانه لا ينبغي الاتكال فلا بد من ولادة النقص في كل
اذا كان في حق اجني سريته لان له عليه بدام غيره الا ان كان لا
يتمكن اجني آخران ينزع من بيع فملك ما يتخص نفعه في حق وان
في حق الصبي اليه بنفسه جاز معناه اذا كان عاقلا لانه نافع في
حق وهو من اهله وفيما اذا ذهب للصغير يجوز قبض زوجها
لها بعد النفاق في تقويض الابا مورها اليه دلاله بخلاف ما قيل
الزنا في حق ملك مع حضرة الاب بخلاف الخيم وكل من يقول له
غير حاجته لا يملكونه الا بعد موت الاب او غيبته غيبه منقطعه
في الصحيح لان تصرفه في الاصل لا ينفذ في الاب ومع حضرة
لا ضرورة **قال** واذا ذهب اثنان لواحد دارا جان لانها سلمتا
جملة في موفد قبضها جملة فلا شيوخ وان وجهها واحد من اثنين لا
يجوز عندنا في حنفية وقال ابو يعقوب لان هذه هي الجملة اذا التملك واحد
فلا يتحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجلين لم ان هذه هي النصف
من كل واحد وهذا لو كانت فيما لا ينقسم ففضل اهلها مع ولان
الملك يثبت لكل منهما في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه على
حسب الاعبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن لان ملكه ايجس وثبت

في حق الام فقبضها له جان لانها لو لم تكن في حقها حفظ ماله فلا من بابيه لانه لا ينبغي الاتكال فلا بد من ولادة النقص في كل اذا كان في حق اجني سريته لان له عليه بدام غيره الا ان كان لا يتمكن اجني آخران ينزع من بيع فملك ما يتخص نفعه في حق وان في حق الصبي اليه بنفسه جاز معناه اذا كان عاقلا لانه نافع في حق وهو من اهله وفيما اذا ذهب للصغير يجوز قبض زوجها لها بعد النفاق في تقويض الابا مورها اليه دلاله بخلاف ما قيل الزنا في حق ملك مع حضرة الاب بخلاف الخيم وكل من يقول له غير حاجته لا يملكونه الا بعد موت الاب او غيبته غيبه منقطعه في الصحيح لان تصرفه في الاصل لا ينفذ في الاب ومع حضرة لا ضرورة قال واذا ذهب اثنان لواحد دارا جان لانها سلمتا جملة في موفد قبضها جملة فلا شيوخ وان وجهها واحد من اثنين لا يجوز عندنا في حنفية وقال ابو يعقوب لان هذه هي الجملة اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجلين لم ان هذه هي النصف من كل واحد وهذا لو كانت فيما لا ينقسم ففضل اهلها مع ولان الملك يثبت لكل منهما في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه على حسب الاعبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن لان ملكه ايجس وثبت

في حق الام فقبضها له جان لانها لو لم تكن في حقها حفظ ماله فلا من بابيه لانه لا ينبغي الاتكال فلا بد من ولادة النقص في كل اذا كان في حق اجني سريته لان له عليه بدام غيره الا ان كان لا يتمكن اجني آخران ينزع من بيع فملك ما يتخص نفعه في حق وان في حق الصبي اليه بنفسه جاز معناه اذا كان عاقلا لانه نافع في حق وهو من اهله وفيما اذا ذهب للصغير يجوز قبض زوجها لها بعد النفاق في تقويض الابا مورها اليه دلاله بخلاف ما قيل الزنا في حق ملك مع حضرة الاب بخلاف الخيم وكل من يقول له غير حاجته لا يملكونه الا بعد موت الاب او غيبته غيبه منقطعه في الصحيح لان تصرفه في الاصل لا ينفذ في الاب ومع حضرة لا ضرورة قال واذا ذهب اثنان لواحد دارا جان لانها سلمتا جملة في موفد قبضها جملة فلا شيوخ وان وجهها واحد من اثنين لا يجوز عندنا في حنفية وقال ابو يعقوب لان هذه هي الجملة اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجلين لم ان هذه هي النصف من كل واحد وهذا لو كانت فيما لا ينقسم ففضل اهلها مع ولان الملك يثبت لكل منهما في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه على حسب الاعبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن لان ملكه ايجس وثبت

لكل منهما ملاقا لهذا لو فقي دين احدهما لا يسر شيئا من الرهن
وفي الجامع الصغير اذا تصرف في محتاجين بعينه دراهم او وهبها
لها جان ولو تصرف فيهما على غنيين او وهبها لهما لم يحز وقال
يجوز للغنيين ايضا جعل كل واحد منهما محازا عن الآخر والصلابة
ثابتة لان كل واحد عليهما بغير بدد وقرق بين الصدقة واليه
في الحكم وفي الاصل سوى بينهما فقال وكذلك الصدقة لان الشيوخ
مانع في الفصلين لتوقفهما على القبض ووجه الفرق على هذه الرواية
ان الصدقة يراد بها وجه واحد واليه يراد بها وجه الفريما
اثنان في قول هذا هو الصحيح واما ما ذكر في الاصل الصدقة على
غنيين ولو وهب لرجلين دارا لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها
فمن عندنا في حنفية واليه في حق قال محمد بن عيسى يجوز ولو قال لاحدهما
نصفه وللآخر نصفه عن ابي يوسف فيه روايتان وابو حنيفة من على
اصله وكذا محمد والفرق لانه يورثه بالانصاف على الابحاض بغير
ان قصد ثبوت الملك في البعض فيحقق الشيوخ وهذا لا يجوز اذا
رهن من رجلين ونقص على الابحاض **باب في الخوارج والبنية**
قال واذا ذهب هبة لاجني فله الرجوع فيها وقال الشافعي لا رجوع
فيها لقوله لا يرجع الواهب هبة الا الوالد فيها يهب لولد ولا الرجوع

في حق الام فقبضها له جان لانها لو لم تكن في حقها حفظ ماله فلا من بابيه لانه لا ينبغي الاتكال فلا بد من ولادة النقص في كل اذا كان في حق اجني سريته لان له عليه بدام غيره الا ان كان لا يتمكن اجني آخران ينزع من بيع فملك ما يتخص نفعه في حق وان في حق الصبي اليه بنفسه جاز معناه اذا كان عاقلا لانه نافع في حق وهو من اهله وفيما اذا ذهب للصغير يجوز قبض زوجها لها بعد النفاق في تقويض الابا مورها اليه دلاله بخلاف ما قيل الزنا في حق ملك مع حضرة الاب بخلاف الخيم وكل من يقول له غير حاجته لا يملكونه الا بعد موت الاب او غيبته غيبه منقطعه في الصحيح لان تصرفه في الاصل لا ينفذ في الاب ومع حضرة لا ضرورة قال واذا ذهب اثنان لواحد دارا جان لانها سلمتا جملة في موفد قبضها جملة فلا شيوخ وان وجهها واحد من اثنين لا يجوز عندنا في حنفية وقال ابو يعقوب لان هذه هي الجملة اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجلين لم ان هذه هي النصف من كل واحد وهذا لو كانت فيما لا ينقسم ففضل اهلها مع ولان الملك يثبت لكل منهما في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه على حسب الاعبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن لان ملكه ايجس وثبت

في حق الام فقبضها له جان لانها لو لم تكن في حقها حفظ ماله فلا من بابيه لانه لا ينبغي الاتكال فلا بد من ولادة النقص في كل اذا كان في حق اجني سريته لان له عليه بدام غيره الا ان كان لا يتمكن اجني آخران ينزع من بيع فملك ما يتخص نفعه في حق وان في حق الصبي اليه بنفسه جاز معناه اذا كان عاقلا لانه نافع في حق وهو من اهله وفيما اذا ذهب للصغير يجوز قبض زوجها لها بعد النفاق في تقويض الابا مورها اليه دلاله بخلاف ما قيل الزنا في حق ملك مع حضرة الاب بخلاف الخيم وكل من يقول له غير حاجته لا يملكونه الا بعد موت الاب او غيبته غيبه منقطعه في الصحيح لان تصرفه في الاصل لا ينفذ في الاب ومع حضرة لا ضرورة قال واذا ذهب اثنان لواحد دارا جان لانها سلمتا جملة في موفد قبضها جملة فلا شيوخ وان وجهها واحد من اثنين لا يجوز عندنا في حنفية وقال ابو يعقوب لان هذه هي الجملة اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجلين لم ان هذه هي النصف من كل واحد وهذا لو كانت فيما لا ينقسم ففضل اهلها مع ولان الملك يثبت لكل منهما في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه على حسب الاعبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن لان ملكه ايجس وثبت

175

في المصنفين

بعد فلو ادعى الموصي في الملاك هذا بالاطفال
في حال كانت الذرية علم انه
لم يكن منصوص العوض فان لا
علم ان منصوص العوض فكم
بذلك فلو ان يرحم

بلفظ يعلم الواجب انه يعطيه جبراً صليبه
وقد حصل ذلك في
الافاطة 26

بسم نصف
والنصف نصف
لأنه النصف نصف
نصف نصف

في الرجوع لبسم الله الرحمن الرحيم
 في الرجوع لبسم الله الرحمن الرحيم

وَأَنَّ كَلِمَ الْفِتْنَةِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, showing several lines of text.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

في سنة ١٢٠٠
 من ايام
 في سنة ١٢٠٠
 من ايام

[illegible]

هذا هو البيع المسمى بالبيع
الذي هو بيع الشيء بغير
الشرط ولا العيب

قال وان وهب دار ففوضت من نصفه رجع في النصف الذي لم يبيع
لان المانع حصل النصف **قال** ولا يبيع الا براضيهما او بحكم احكام
لانه يختلف بين العلى واصله وهما في حصول المقتضى وعدمه
خفا فلا بد من الفصل بالرضا او الفضا حتى لو كانت الهبة عذفا غنفا

فيل الفضا تغذ ولو منع فذلك لم يضمن لتمام ملكه فيه وكذلك اذا هلك
من بعد الفضا لان اول الفرض غير مضمون وهذا دوام عليه لان بيعه
بعد ملكه لانه تغذ واذا رجع بالفضا او بالراضى يكون ضمنيا من الاصل

حتى لا يشترط فصل الواهب ويصح في الشايع لان العقد وقع جازما جازما
حتى التصريح فكان بالبيع مستوفيا حقا ثابتا له فيفسد على الاطلاق بخلاف
الذي بالبيع غير الفرض لان الحق هناك وصف السلطنة لا في الفرض فانها

واذا تلفت العين الموهوبة واستحققت مستحق ضمن الموهوب له لم
يرجع على الواهب بشئ لانه عقد تبرع فلا يستحق فيه السلطنة وهو عام
له والخروج في ضمن عقد معاوضة سبب الرجوع لا في غير **قال** واذا

بيعت العوضا غير النفاضة في العوضين وبطل بالبيع لانه هبة
ابدا فان تقاضا حق العقد وصار حكم البيع برده بالعيب مضافا
الروية وحق فيه الشفعة لانه بيع اتها وقال في الشايع يوجب ابتداء

واتها لان فيه معنى البيع وهو التملك بعوض والعبرة في المقود للمعاني
وهو في الملك بمجرد العقد ولا يبطل بالشئ فان

ولو وهب الارض لغيره بشرط العوض لم يملكه عند البيع
ولا يملكه عند انقضاء العوض وهو لا يملكه الا في
بلد وجاز عند انقضاء العوض يملكه متى

هذا هو البيع المسمى بالبيع
الذي هو بيع الشيء بغير
الشرط ولا العيب

هذا هو البيع المسمى بالبيع
الذي هو بيع الشيء بغير
الشرط ولا العيب

هذا هو البيع المسمى بالبيع
الذي هو بيع الشيء بغير
الشرط ولا العيب

هذا هو البيع المسمى بالبيع
الذي هو بيع الشيء بغير
الشرط ولا العيب

هذا هو البيع المسمى بالبيع
الذي هو بيع الشيء بغير
الشرط ولا العيب

وهذا كان بيع العبد من نفسه اعنا فانما اشتمل على جهتين فيجمع
بينهما ما يمكن عملا بالشبهى وقد يمكن لان الهبة من حكمها نأخر الملك
الى القبض قد يراضى عن البيع الفاسد والبيع من حكمه القروم وقد
يقبل الهبة لانه بالتحقق يضمن بينهما بخلاف نفس العبد لانه لا يمكن

اعبار بالبيع فيه اذ هو لا يصلح ما كان لنفسه **فصل**
ومن وهب جارية الا عملها حتى الهبة وبطل الاستثناء لا يعمل الا

في فقلب شرط فاسدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وهذا هو الحكم في
التكليف والخلع والصحة من دم العبد لانها لا تبطل بالشرط الفاسد

بخلاف البيع والجارى والرقبة لا تبطل بها ولو اعق ما في بطنها ثم
وهبها جاز لان ابن بن لم يبق على ملكه فاشبه الاستثناء ولا يمكن

ثم وهبها لم يكن لان الحمل بقي على ملكه فلم يكن شبيه الاستثناء ولا يمكن
تنفيذ الهبة فيه لكان التدبير في بيع الهبة المشاع او هبة شئ موقوف

ملك المالك وان وهبها له على ان يردّها عليه او على ان يعقها او على
ان يتخذها ثم ولد له وهب ديارا او نصفه عليه بدرا على ان يردّها عليه

شأنا منها او يعقها شأنا منها فالهبة جارية والشرط باطل لان هذه الشروط
بخلاف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا في ان النعم

هذا هو البيع المسمى بالبيع
الذي هو بيع الشيء بغير
الشرط ولا العيب

هذا هو البيع المسمى بالبيع
الذي هو بيع الشيء بغير
الشرط ولا العيب

وَأَنْتَ يَا مُحَمَّدُ
الَّذِي أَنْزَلَكَ
بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ
وَأَنْتَ يَا مُحَمَّدُ
الَّذِي أَنْزَلَكَ
بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ
وَأَنْتَ يَا مُحَمَّدُ
الَّذِي أَنْزَلَكَ
بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ

في الاجابة

معلومة لما رويناه ^{في} لان الجمالة ^{في} المعفود عليه ^{وبدله} تنفع ^{في} المضاف ^{الماتر} الماتر
بجمالة الثمن والمثمن ^{في} البيع ^{في} ما جاز ان يكون ^{في} ثمننا ^{في} جاز ان يكون ^{في} اجرة
لان الاجرة ^{في} ثمن ^{في} المنفعة ^{في} فبعض ^{في} ثمن ^{في} المبيع ^{في} وما لا يصلح ^{في} ثمننا ^{في} يصلح ^{في} اجرة
ايضا كما لا يخاف ^{في} هذا اللفظ ^{في} لا يتصل ^{في} اجرة ^{في} غيره ^{في} لانه عوض مالي والمنافع
نصير ^{في} ثمننا ^{في} معلومة ^{في} بالمدق ^{في} كاستجار الدود للسكنى ^{في} والارضين للزراعة ^{في} فنصير
العقد ^{في} ثمن معلومة ^{في} اي ^{في} مدق ^{في} كانت ^{في} لان ^{في} المدق ^{في} اذا كانت ^{في} معلومة ^{في} كان
قد ^{في} المنفعة ^{في} فيها ^{في} معلوما ^{في} اذا كانت ^{في} المنفعة ^{في} لا تتفاوت ^{في} وقوله ^{في} اي ^{في} مدق
كانت ^{في} شارة ^{في} الى ^{في} انه ^{في} يجوز ^{في} طال ^{في} المدق ^{في} او ^{في} قصر ^{في} لكونها ^{في} معلومة ^{في} ولتحقق
الحاجة ^{في} اليها ^{في} عسى ^{في} ان ^{في} في ^{في} الوفاق ^{في} لا ^{في} يجوز ^{في} الاجارة ^{في} الطويلة ^{في} كبلد ^{في} يدعى
المشاجر ^{في} ملكا ^{في} ومن ^{في} ما ^{في} زاد ^{في} على ^{في} ثلث ^{في} سنين ^{في} هو ^{في} المخذ ^{في} **قال** ^{في} ونارة ^{في} نصير
معلومة ^{في} بنفسه ^{في} كمن ^{في} استاجر ^{في} جلا ^{في} اصنع ^{في} ثوبه ^{في} او ^{في} خياطة ^{في} او ^{في} شاجر
داية ^{في} ليجل ^{في} عليها ^{في} مقدار ^{في} معلوما ^{في} او ^{في} يربكها ^{في} مسافة ^{في} سماها ^{في} لانه ^{في} اذا ^{في} بين ^{في} الثوب
ولون ^{في} الصبغ ^{في} وقد ^{في} وجس ^{في} الخياطة ^{في} وقد ^{في} اجل ^{في} وجس ^{في} والمسافة
صار ^{في} المنفعة ^{في} معلومة ^{في} فنصير ^{في} العقد ^{في} ونارة ^{في} بقال ^{في} الاجارة ^{في} قد ^{في} يكون
عقد ^{في} على ^{في} العمل ^{في} كاستجار ^{في} الفسار ^{في} والخباط ^{في} ولا ^{في} بد ^{في} من ^{في} ان ^{في} يكون ^{في} العمل
معلوما ^{في} وذلك ^{في} الاجرة ^{في} المشترك ^{في} وقد ^{في} يكون ^{في} عقد ^{في} على ^{في} المنفعة ^{في} كما ^{في} في ^{في} الاجرة
الوحد ^{في} ولا ^{في} بد ^{في} من ^{في} بيان ^{في} الوفاء ^{في} **قال** ^{في} ونارة ^{في} نصير ^{في} المنفعة ^{في} معلومة

بمعنى الرشد ومعناه اجبر
السن على الرشد وقوله
الاجبر على الرشد وقوله
الاجبر على الرشد وقوله
الاجبر على الرشد وقوله

بالقبر

[illegible]

من الاستنباط والفتاوى اذا كانت
 حجة الاجتهاد في المسئلة
 لا تكون في المكار التي
 دالة الكوفة وفيها اذا كانت
 مع الالكوفة فلا اجعل وان سافنا
 في الالكوفة ولم يركبها وجبت
 في الالكوفة في الاجتهاد
 في الالكوفة في الاجتهاد

من الاستيقاظ في الدنيا اذا كانت بشرط
 ان لا يكون الا في حق حقيقة
 لا محالة فيها كالحق في حق الاشياء
 والعقود والوصايا
 وجوز ان العقدان يكونان المصنفين عليه موجودا
 متفردا في الشيء الواحد والاشياء في الشيء
 حقيقة موجودة كالحق في حق الاشياء
 لا محالة فيها كالحق في حق الاشياء
 والعقود والوصايا
 وجوز ان العقدان يكونان المصنفين عليه موجودا
 متفردا في الشيء الواحد والاشياء في الشيء
 حقيقة موجودة كالحق في حق الاشياء
 لا محالة فيها كالحق في حق الاشياء
 والعقود والوصايا

وَأَمَّا أَنْ ذَكَرْتُ حَبْرَ نَهْطِ
فَنَزَّ وَجْهِي الْفَتَا عَلَى مَا

[A page from a manuscript containing dense handwritten text in Arabic script.]

١٦٧
 بفتح له طعام الوجبة فالعرف عليه اعتبار العرف ومن استأجرنا
 بضم به لست أخفى إلا جازا إذا قام وهذا عند الحنفية وقالوا لا يستحق
 حتى يخرج من الشريح من عام عمله إذا لم يكن من الغنم فله فقط
 كأجرة الخبز من التبن ولا من الأجر هو الذي يتولاه عرفا وهو
 المعتبر فيما لم ينض عليه ولا يحسنه أن العمل قد تم بالأقامة والشريح على
 ما يكمل العمل لا يرى أنه ينفع به قبل الشريح بالنقل إلى موضع العمل
 بخلاف ما قبل الأقامة لأنه طين منتشر وبخلاف الخبز لأنه غير منفرد به قبل
 الإخراج **قال** وكل صانع لعمله أثره العين كالغضار والصباغة فله أن
 يجبس العين حتى يكون الأجر لأن المفقود عليه وصف فإيه في الثوب فله
 حق الجبس لا سيما البود كما في المبيع ولو جسه فضاء لا ضمان عليه عند
 الحنفية لأنه غير منفرد بالجبس في أمانته كما كان عند ولا جزم لهلاك
 المفقود عليه قبل التسليم وعند أبي يوسف ولعل العين كانت مضمونة قبل الجبس
 فكذلك بعد لكنه بالخيار أن شاء ضمنه غير مودر ولا جزم وإن شاء مع الأجر
 الأجر سنين من بعد أن شاء الله وكل صانع ليس لعمله أثره العين فليس

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فقد اخذ الم ارفعته اجهالة المفضية الى المنازعة **قال** ويجوز ان
يساوي الساحة ليقضي فيها او لغيرها فيها خلا او شرا لانها منفعة بعقد
بالارض اذ انقضت مدة الاجارة لزمه ان يرفع البناء والغرس ويسلمها
الى فارغة لانه لا نهاية لها في انائها اضرار يصاحب الارض بخلاف ما اذا
انقضت المدة قبل حيث يتركها جوا مثل الى زمان الادراك لانه لا نهاية
معلومة فامكن رعاية الجانيين **قال** الا ان يتبادر صاحب الارض ان يرفع
له فتم ذلك مغلوقا وبذلكه وحل برضا صاحب الغرس والشجر الا ان ينقص
الارض بطلها فينتقل ملكها بغير رضا **قال** او يرضى بتركه على حاله فيكون
البناء لهذا والارض لهذا لا حق له في ان لا يستوفيه **قال** وفي اجماع
الصغار اذ انقضت الاجارة وفي الارض رطبة فانها ترفع لان الرطاب
لا نهاية لها فاشبه الشجر **قال** ويجوز استئجار الدواب للركوب والحمل
لانه منفعة معلومة محدودة فان اطلق الركوب جازله ان يترك من
شاة عملا بالاطلاق ولكن اذا ركب بنفسه لم يركب واحدا للبر ان
يركب غيره لانه نفعين من اذ من الاصل والناس بنفا ونون في الركوب
فصار كأنه نفع على ركبة **قال** وكذا اذا استأجر ثوبا للباس واطلق فيها ذكرنا
لاطلاق اللفظ ونفا ونون للناس في اللبس وان قال على ان يركبها فلا
او ليس الثوب فلا يركبها غيره او البس غير معطى كان ضاملا

لان التقييد
مقتضى التنازل
الناس كما
فان كان المالك قد استأجر ثوبا لركوبه شاة فانما يرضى بتركه على حاله
فان كان المالك قد استأجر ثوبا لركوبه شاة فانما يرضى بتركه على حاله
فان كان المالك قد استأجر ثوبا لركوبه شاة فانما يرضى بتركه على حاله
فان كان المالك قد استأجر ثوبا لركوبه شاة فانما يرضى بتركه على حاله

فان كان المالك قد استأجر ثوبا لركوبه شاة فانما يرضى بتركه على حاله
فان كان المالك قد استأجر ثوبا لركوبه شاة فانما يرضى بتركه على حاله
فان كان المالك قد استأجر ثوبا لركوبه شاة فانما يرضى بتركه على حاله
فان كان المالك قد استأجر ثوبا لركوبه شاة فانما يرضى بتركه على حاله

الناس بنفا ونون في الركوب واللبس ففرض النعنين وليس له ان
ينقله وكذلك كل ما يختلف باختلاف المسعمل لما ذكرنا ان العقد وما
لا يختلف باختلاف المسعمل اذا شرط سكة واحد فله ان يسكن غيره لان
التقييد غير محذور في التفاوت والركوب بالبناء فادع على ما ذكرناه
قال وان سقي نفا ونون فله ان يحمله على الدابة مثل ان يقول غنم افترق حنطة
فله ان يحمل ما هو مثل حنطة في الضرع او اقل كالشعر والسم لا نه وضحت
الاذن لعدم التفاوت ولو كانت خبر من الاول وليس له ان يحملها هو
اخر من الحنطة كالماء لعدم الرضا فيه وان استأجر يحمل عليها فطنا
فان احد يد يجمع في موضع من ظفر والظفر ينسبط على ظفره وان استأجر
ليركبها فادع في محله رجلا فوطئ ضمن فبها ولا يعتبر بالنقل
لان الدابة بعقرها حمل الركاب الضعيف ونجف عليها ركوب الثقيل كحمل
بالفرسية ولان الادمي غير موزون فلا يمكن معرفة الوزن فاعبر
عند الركاب كعدد الجنازة في اجنابها **قال** وان استأجر يحمل عليها معذرا
من الحنطة فحمل عليها اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الثقل لانه عطبت
هو ما دون فيه وغير ما دون فيه والسبب الثقل فانضم عليها الا
اذا كان عملا لا يطيفه مثل تلك الدابة فينتد بعض كل ففرض لعدم الوزن

فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله
فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله
فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله
فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله

فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله
فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله
فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله
فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله

فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله
فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله
فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله
فان علم ان الحنطة لا تطبق في الركوب فانما يرضى بتركه على حاله

حفظه فلهذا صار له منافع لان الرطاب اضر بالارض من اكلها
 لا تشاء من رطوبتها وكثرة الحاجة الي سقيها فكان خلطا الى شرب فنفذ
 ما نفذها الى الاجل لانه غاصب الارض على ما قرناه ومن دفع الى الخط
 قد بالخط فمصابين هم في طه فباء فان شاء ضمنه فمعه الثوب وان
 شاء اخذ الفيا واعطاه اجر مثله لا يجاوز به ما قبل معناه الرطوب
 الذي يورث طاق لانه يستعمل استعمال الفيا وقيل يورث على الاطلاق
 لانها يتقاربان في المنفعة وعن ابي حنيفة انه يضمن من جرح ضار
 لان الفيا خلاف جنس الفحص ووجه الظاهر انه يضمن من جرحه فانه
 يشد وسطه وينتفع به انتفاع الفحص فجاءت الموافقة والمخالفة
 فيميل الى ان يجزيه شاة الا انه يجب اجر المثل لغرض وجه الموافقة
 والاجاوزه به الدرهم المستحق هو اكلهم في سائر الاجازات الفاسدة على
 ما بينت ولو طاه سر او بل وقد امر بالفيا قبل بضم من جرحه
 للنفوذ في المنفعة والاصح انه يجزيه للاضاح في اصل المنفعة وصار كمن
 امر بضرب طست من شبيه فضر به منه كذا فانه يجزيه كذا هذا
باب الاجازة الفاسدة قال الاجازة

تفسد على الشروط كما تفسد البسج لانه بمنزلة البسج انه عقد يقال
 وينسخ والواجب في الاجازة الفاسدة اجر المثل لا يجاوز فيه المستحق
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا

هذا هو الوجه في الاجازة الفاسدة
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا

وقال فروشاني يجب بالغام بلع اعتبارا بسبع الاعيان لان
 المنافع لا تنقوم بنفسها بل بالعقد فالحاجة الناس اليها فيكون بالقر
 والصحيح منها الا ان الفاسد ينفع له فيغير ما جعله لا في الفصح
 عادة كغيرها اذا انقضى على مقدار الفاسد فقد اسقط الزيادة
 واذا انقضى اجر المثل لم يجب زيادة المسمى لقسا الشبهة بخلاف البيع
 لان العيب مضمون في نفسه وهو الموجب الاصلي فان حق الشبهة
 انتقل عنه والافلا ومن اسنا جردا كل شهرين ثم فالعقد صحيح
 في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان يمتد بجملة شهرين معلومة
 لان الاصل ان كل واحد دخل فيها لا نهاية له ينصرف الى الواحد
 لتعدد العمل بالعموم فكان الشهي الواحد معلوما فصح العقد فيه
 واذا تم كان لكل واحد منهما ان ينقض الاجازة لانها بالعقد الصحيح
 ولو سمي بجملة شهرين معلومة جاز لان المدة صارت معلومة فان
 سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للوجران
 تجزئه الى ان ينقضي وكذلك كل شهر سكن في اقله لانه ثم العقد
 ينقضهما بالسكن في الشهر الثاني الا ان الذي ذكره في الكتاب هو
 الفاسد وقد مال اليه بعض المشايخ وظاهر الدواينة ان يتجزأ لكل
 واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني وبومها لان في اعتبار الاول
 والمنشأ

لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا

هذا هو الوجه في الاجازة الفاسدة
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا

لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا
 لان البسج اذا كان مستحقا فسادا لا يفسد البسج فسادا

105

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فمنه انما لا ينفك عنه ولا ينفك عنه ولا ينفك عنه

والصناعات
وعلى من تعلم الصناعات
تدبره العداوة

الاصناف
الى
من
في
والبكر
عنه

والجوارك عليه شرعا ولا يجوز
تسليم العتق عليه في غير
الملك ولا في غير الملك
والجوارك عليه شرعا ولا يجوز
تسليم العتق عليه في غير
الملك ولا في غير الملك

والتكهن لا يحصل له العلم بغير
فعله فكيف كان في
الاحكام اذا كانت
لا يعلم كذا

القضبان

بمختص به المسلم لا يجوز الاستنجاء عليه عندنا وعندنا في بعض فروعها
لا يستحب على الأجل لانه استنجاء على عمل معلوم غير متفق عليه فيكون

قوله عم افرا القرآن ولانا كلوا من ثمره ما عاهدت من الاثم الى غنائ
فابى الى العاص وان اخذت من ذنابنا فاذ على الاذان اجبروا لان

الغنية متى حصلت وقعت من العاقل ولهذا بعض أهل البيت فلا يجوز له
أخذ الأجر من غيره كما في الصوم والصلوة ولأن التعليم مما لا ينفد المعلم

و بعض المشايخ اسخروا الاشجار على فعلهم القرآن البعوض لانه ظهر النواهي
في الامور الدنيوية الامور الدنيوية

وَالْأَجْوِزَ الْاَسْنِجَارَ عَلَى الْغَنَاءِ وَالنَّوْءِ **وَالْكَوَاكِبَ الْمَالِيَةَ** **لِلْاَسْنِجَارِ** **عَلَى الْمَعْصِيَةِ**
وَالْمَعْصِيَةِ **الْاِسْتِغْوَا بِالْعَقْدِ** **وَالْاَكْوِلَ اَطَارَهُ** **لِلْمَشَاعِ** **عِنْدَ اِحْسَانِهِ**

الأمن الشريف وقالوا جاء المشاع جائف وصورة ان يوجر نصيبا من دار أو نصيبه من دار مشرفة من غير الشريك لهما ان للمشاع منفعة

وَالْمُزَاجِيحُ الْمُنْدُ وَالنَّسْلِيمُ مَكُونُ بِالْمُخْلَبَةِ أَوْ بِالْمُهَانِي فَصَارَ كَمَا أَجْرُ
مِنْ شَرَاهُ أَوْ مِنْ جَلْبَانٍ وَصَارَ كَالْبَيْعِ وَلَا يَكُونُ حَنِيفَةً أَمْ أَجْرُ مَا لَا يَنْفَعُ عَلَى

نسيمه فلا يجوز وهذا لان نسيمه المشاع وصد لا ينصور والظلمة اعتبار
نسيمي لو فوعه حكيميا و هو الفعل الذي يحصل به التمكن والتمكن في المشاع

ابو صبيح و...
والمنازع

برص

بعض احدیج وان استاجر واراسته بعشر در اتم جان وان لم یتم فسط
كل شئ من الاجر لان الحق معلوم بدون النسيب فصار كاجان شئ

واحد وانما جائن وان لم يبين فسط كل يوم ^و فغير ابتداء المدة محاسن
وان لم يبين شيئا فهو من الوفاء الذي اساء به لان الاوفان كلها في حق

الاجاز على السواء فاشبه الميعين بخلاف الضم لان الليالي غير قابلة
تتم ان كان الغرض جبين يملأ الهلال فشهروا السنة كلها بالاهلة لانها هي

الاصول وان كان في انشاء السمس والظلال بالايام عن جدي حقيقه
عن ابي يوسف وعند محمد بن عمرو وابنه عن ابي يوسف الاخر بالايام والباقي
بالاوقات الا ان الاء اصار بالاضاوه ومنه في الاخر منها انه مني الاول

بالانام ابتداء الثاني بالانام ضرورة وهكذا الى آخر السنة ونظم العدة في
 فدية الطلاق **قال** ويجوز اخذ اربعة اجام واجام انما اجام لنفسه

الناس فلم يغفر لجهالة لا إجماع المسلمين فالعم ما رآه المسلمون حسناً
فمن عندنا به حسن وإنما إجماع فلما روي أن النبي عم أجمع وأعطى إجماع

الا جبر ولانه انما جاز على عمل معلوم باجر معلوم فيتم جابر **قال** ولا
اخذوا من عب النسر و هو ان يوجر فحلاً ليس و على الاناث لغيرهم

ان من النبي عيسى بن مريم وولد له ابراهيم عليه السلام
على الاذان والحج وكذا الامامة ونعيم الفردان والنفق والاصل ان كل طاعة

والله اعلم بالصواب

هذه هي النسخة التي هي في
الكتاب المذكور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

و هو الضرب في المثلث

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

هو العمل الذي لا يقصود في
الاجارة وذكر الوفاء في
لا يتعلق العقد بغيره
في الوفاء منه في العقد
فله الاجارة ولا في العقد
في اليوم فله ان يعمل في
العقد انما اجارة
منه كما في
معلوم بغيره
فصار كما في
الوقت كما في

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, with some ink bleed-through from the reverse side.

منادى من الضاد فسطح
كوى الاضداد العظام كفا

خارج الفكر الكبر لمجد الرب
لا يكون هذا الشر مفسد للعقد
لأنه يكون من مقتضيات
العقد وكذا لو كانت المدة
ثلاثين يومًا لا يفسد
مقتضى العقد

اضداد عن فارس قال
باب الاملا من اجل الاملا

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

وقال الشافعي يوجب على هذا اجارة السكينة بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب
لانه المنافع بمنزلة الاعيان في جازات الاجارة باجر دين ولا
بصورة ببايدون ان اجنس بافراة مخيم النساء عندنا فصار كس
الفوق في الفوق في سنة الى هذا اشار محمد ولان الاجارة يجوز في خلاها والقبائل
للحاجة ولا حاجة عند اتحاد اجنس بخلاف ما اذا اختلف جنس المنفعة **قال** واذا
كان الطعام بين رجلين فاشترى واحد منهما صاحبه او عمار صاحبه على
بجل نصيبه فخل الطعام كله فلا اجراه **وقال** الشافعي في المستحق لان المنفعة
عنه عند بيع العين شايها جازين وصار كما اذا اشترى جردا مشتركة
بينه وبين غيره ليضفه في الطعام او عبدا مشتركا ليجز له انساب
لنائه استاخره ليعمل لا وجود له لان العمل فعل حسبي لا يتصور في الشايح
بخلاف البيع لانه تصرف حكيم واذا لم يتصور تسليم المعفود عليه لا يجز
ولان ما من جن بجملة الا هو مشترك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق
التسليم بخلاف الدار المشتركة لان المعفود عليه هناك للمنافع فيتحقق
تسليمها بدون وضع الطعام وبخلاف العبد لان المعفود عليه انما هو ملك
نصيب صاحبه وانه امر حكيم يمكن ابقائه في الشايح ومن استاخره او
لم يذكره بزرعها او في شئ من عمارها لا جارة فاسد لان الارض
تساوي للزراعة والغير جازا وكذا ما يزرع فيها يختلف فيها ما يزرع بالارض

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

ما لا يضره غيره فلم يكن المعفود عليه معلوما فان زرعها ومضى
الاجل فله المسمى وهذا الحسنات وفي القياس لا يجوز في موقوف زراعتها
وقع فاسدا فلا يتقلب جازا وجب الاحتياط ان اجاله ان يرتفع قبل تمام العقد
فتقلب جازا كما اذا ارتفع في حالة العقد وصار كما اذا اسقط الأصل **قوله** في مسمى الاجل
المجهول قبل مقبلة واجازا لا يرد في المدة ومن استاخره جازا الى بغداد
بدونهم ولم يسم ما جعل عليه فخل ما جعل للناس فتبقى بعض الطريق فلا
صالح عليه لان العين المستأجرة امانة في يد المستأجر وان كانت
فاسدة فان بلغ بغداد فله الاجر المسمى احتياطا ما ذكرناه في المسئلة الاولى
وان اضمها قبل ان يخل عليه وفي المسئلة الاولى قبل ان يزرع نفقت الاجارة
وفقا للفساد اذا انقضا فاقام بعد **باب** **في الاجارة**

قال الاجارة على ضربين اجرة مشترك واجرة خاص فالمشترك لا يتحقق
الا بغيره فيجعل كالتضار والصباغ لان المعفود عليه اذا كان هو العمل
او شيء كان له ان يعمل للعامة لان منافعه لم تنص لمواحد من هذا
الوجه يسمى مشترك **قال** والمنازع امانة في يد من اهلكه بعضه عليه
حيفه وهو موقوف بزرعه وبضمنه عند ما الامن شئ غالبا كالحق في الغالب
والعقد المالك لها ما روي عن عمر وعلى رضي الله عنهما كانا يضمنان لاجرة
المشترك ولان احفظ شئ عليه اذا لا يمكنه العمل الاية فاذا اهلكه سبب
في غير سبب

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى
قوله لا يملكه الا الله تعالى

يمكنه الاخذ او يمنه كالغضب والسرور كان الفصير من جفنه فبضمه كالو دفعه

اذا كانت باجور بخلاف ما لا يمكن الاضرار عنه كما يكون صفائفه واخرى القالب

وغير لانه انقص من جهة **والبرص** ان العين احاطة في ذلك لان البص

حاصل ما ذكره وهذا هو السبب لا يمكنه التفرغ عنه لا يفتنه ولو كان مضطرا لضمه

كما في المصنوع واخفظ مصنف علمي شيعا المصنوع او حفظ الاعمال الجاهلية

المودع باعوان الحفظ حتى علمه مفعول اخ فيا بلية الاجر **وال** ما خلف

لنخبرني الشعب من دقة وزلف الحار وانقطاع الجبل الذي يندبه المكار

الجل وعرق السفيه من مذموم عليه وقال في الشافعي الضمان عليه

لا اذ امر بالفعل مطلقا فينظمه بنوعيه المعب والسلم وصار كما جبه

الوحد ومعين الفضائل ان الدار في الاذن ما هو الاصل في العبد
انما الاضمان

من العمل المصلح لأنه يوصل إلى الأثر وهو المقصود عليه حقيقة

حتى لو حصل بفعل الغير الجرم الا ان لم يكن ماذ و نافية بخلاف المعنى لانه

منبره فلا يمكن نفيه بالصلح لانه يشع عن المنبره وفما كان فيه بل

بالاجرة فامكن تصديق وخلاف الاجرة الوعد على ما ذكره وانقطاع العمل

من قلة اهله فكان من صنعه **قال** الا انه لا يصح ان يبيد من

عز في السفينة أو سقط من الدابة وان كان يسوقه وفي رواية

الواجب ضمان الأدمي وأنه لا يجب بالعقد وإنما يجب بالقبض

[illegible]

الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين
الطاهرين

سید محمد علی

10

لكنه ما ذونا فيه فلم يكن منعديا وخمان السبب ينشئ على صفه النعدي

في هذا الجرح العافيه وضمان المصنوع العافيه **قال** واذا استاجر

من أجل ذلك دنا من القلوب في بعض الطبقات فان شأنته في

في الملك الذي عدوا اجراء وان شاء الله فتم في الموضع الذي انكسر واعطه

اجن بحسابه اما الضمان فلما قلنا اذا السقوط بالعتار او بانقطاع اجل

فلذلك من صنعه وأما إخبار فلانه إذا انكسر في الطريق وأجل شيء واحد
فلان إخبار معارف من وجه فانه أمر بالجل وقد عد على خلاف قلم بات بذلك
لنقله اهتمام

بين انه وفيه ثقبان من الابدان من هذا الوجه وفيه وجه آخر وهو ان

الحل حصل يا ذن فلم يكن نقديا وانما صار نقديا عند الكسر فمبطل الى ان يبين

سأوفى الرجل الثاني له الأجر بعد ما استوفى في الأول الأجر له لأنه ما استوفى
والأجر والضيقات إنما لا يجتمعان عندنا فلو كان واحد في هذا خالف الحكم هنا وهذا

اصلا قال واذا قصد القصد او بنية البتة ولم يتجاوز الموضع المقاد

فلا صحت عليه فيما عطف من ذلك في الجماع الصغير بيطار ريخ وداية

بلائق فنفت او حجام بن عبد الله بن مواله فاف فلا ضمان عليه وروى
ابن حنبله بان رجلا الناس انهم وجدوا

والظاهر ان العبارتين في بيان وجهه لا يمكنه الفصل عن السران

لا ينبغي قسوة الطباع وضعفها في حمل الالم فلا يمكن التفتيد بالمصلح

عن محمد بن الفضل بن القوي وكوفي مما قد بينا ان قوة الثوب وفيه

والاجبر الخاص الذي يحيى

...مجلسه فی ملک وان لم یعمل کتب استغفر شهره الخدمه اولی الخ

اولم يكن من الله
ما اذا ائتمن من الله
فلم يزل مع الله

الاسم بالفتح من العمل وكيفية وضعه
الاجل والوقت والوقت والوقت
الاجل والوقت والوقت والوقت

والنفس لم يوجز لهم

Handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side, include:

- 18/11/19
- 18/11/19
- 18/11/19
- 18/11/19
- 18/11/19

الاجابة انما يقع جواز العقد ولو لم يكن الاضفاء
وقد ثبت ان المانع من افسد العلم والاعمال
فانما يكون جواز العقد ولو لم يكن الاضفاء
لم يكن المانع موجودا في الواقع

معلوماً في البسم يجب التمس بنفس العبد فيحقق أجهالة على وجه لا يرفع المنازعة
الأبائيات أخبار ولو قال إن خطئه اليوم فيه هم وإن خطئه غداً ينصف
وهم فإن ظالم اليوم فله هم وإن ظالم غداً فله هم مثله عندك صفة لا يماز
بمع الشرط الأول ^{في ضد الثاني} وفيه نصف درهم وإن جامع الصغرى لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم
وقال الشيطان جابران وقان في الشيطان فاسدان لأن أخطأه شيء واحد
وقد ذكر بعبائيه برلان على سبيل البدل فيكون مجموعاً وهذا لأن ذكر اليوم
للتعجيل وذكر الغد للتأخير فيجمع في كل يوم فستبينان ^{نعم} أصح أن ذكر اليوم

لثالث وذكر الغدة للعقل فلا يجمع في كل يوم شيان ولا العجل
والناظر مفسود فيترك منزلة اختلاف النوعين ولا يجمع في
ان ذكر الغدة للعقل حفيضة ولا يمكن حمل اليوم على التوفيق لان
به فساد العقل لاجتماع الوقت والعمل واذا كان كذلك يجمع في الغدة
شيمان دون اليوم فيصير اليوم الاول ويجب المستى وينفسد الثاني
ويجبر المثل لا يجاوز به نصف يوم لانه هو المستى اليوم الثاني
ولجامع الصغير لا يراو على يوم ولا ينقص من نصف يوم لان التسمية
الاولى لاتعد في اليوم الثاني فيغير المنع الزيادة ويجبر التسمية
الثانية لمنع النقصان فان خاط في اليوم الثالث لا يجاوز به نصف يوم
فلا يجمع في الغدة شيان لانه اذا لم يرض بالناظر الى الغدة في الزيادة

الذي من انفسه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وانما سمي اجبر وجد لانه لا يمكنه ان يعمل اجبر لان منافع في الدنيا صارت
مستحقة له والا اجر مقابل بالمنافع ولهذا يسمى الاجر مستحقا وان نفى العمل **فقال**
ولا ضمان على الاجر انما هو ضمان في دفعه ولا ما نفى من عمله اما الاول فقلت العجز
امانة في دفعه لانه منفعة بالذمة وهذا ظاهر عنده وكذا عند ما لان نفى من الاجر
المشتركة في دفعه عند ما صيانة الاموال للناس والاجر الوصل لا يتقبل الاعمال
فيكون السلطنة غالبة فيؤخذ فيه بالنفيس وانما الثاني فقلت المنافع
منه صارت مملوكة للمسيح فاذا امر بالانفاق في ملكه صح وبصر بالانفاق
منه صارت مملوكة للمسيح فاذا امر بالانفاق في ملكه صح وبصر بالانفاق

فصار فعله منفولا اليه كانه فعل نفسه فلذا لا يصفه **بأفعال الجاهل**
على حيل الشرطين وكذا اقل للخطا ان خطت هذا الثوب فاديتا
 فبدلهم وان خطته ومثابا فبدلهم من جاز واتي عمل من هذين العملين
 انخفا الاجرية وكذا اقل لصباغ ان صبغه بمصفر فبدلهم وان صبغه
 بنعفران فبدلهم وكذا اذا اخير بين شيئين بان قال آجرتك هذه
 الدار شهر الخمسة ورام او من الدار بعشرة وكذا اذا اخير بين مسافتين
 مختلفتين بان قال آجرتك هذه الدابة الى الكوفة بدلم او الى واسط
 بكذا وكذا اذا اخير بين ثلثة اشياء فان خيره بين اربعة لم يجر والمعتبر
 جميع ذلك ليس واجبا دفع الحاجة عنه لانه لا بد من اشتراط اخباره بالبيع
 في الاجارة لا بشرط ذلك لان الاجرة انما يجب بالعمل وعند ذلك يجب المحقق عليه

أهل العباد صارت مطعوما
من غير شغل آخر لأن في
الأنبياء والصلوات والأعمال
بما كان فيها من الخير والنفعين
الأجور التي هي أصل النعمتين
فهي المضافات عند
مطعمها

باب ما لا يجوز



هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

الى ما بعد الفداوية ولو قال ان سكنه هذا الدكان عطا فادى هم وان
سكنه حاد فادى هم من جاز واتى العليل عمل الخنق المستحق فيه وقالوا
فاسد وكذا ان اسنا جري بينا عانة ان سكن فيه هم وان اسكن حاد
فدريهم من فوجان عند حيفه فوق الا لا يجوز من اسنا جري الى
الى اجير بدريهم وان جاز بها الى الفادسة فدريهم من فوجان عند
اختلاف وان اسنا جريها الى الحيرة مع انه ان عمل عليها كن شعير فيصف
دريهم وان عمل عليها كن حطة فدريهم من فوجان في فوالب حيفه ربه وقالوا
لا يجوز وجه فوالمسا ان العفوق عليه مجهول وكذا الاجر احد شئ من
مجهول والجماله نوجب الفضايل في خطاطه الرقعة والفاصلة لان الاجر
يجب بالعدل ومنه نرفع الجماله انما في هذه المسائل يجب الاجر بالتحليل في
التسليم في الجماله وهذا الجور في اصل عدلها ولا في حيفه في انه خير
بين عدلين صاحبين مختلفين في حق المسئلة الرقعية والفاصلة

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

الحرف الاصل

وهذا لان سكنه بنفسه بخالفه سكنه احد ادمي انه لا يدخل
ذلك مطلق العفوق وكذا في افعالها والاجرة شعير لا يتفادى عن
من نفع الجماله فلا يخرج الى الا حجاب بخير التسليم في اقل الاجر من
للتسليم به **باب** اجارة العبد
ومن اسنا جري للخدمة فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك لان

ما ينظر الملاق
الاجارة

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

خدمته السفر اشغل على زيادة مستقته فلا ينظر في الاطلاق ولهذا
جعل السفر عنه فلا بد من اشتراطه كاسكان الحدو والعقار والار
ولان التفاوت بين اخذ من بين ظاهرها فاذا اغتصب اخذ من في الحضر
لا يغتصب داخلا كما في الرقيب ومن اسنا جري عيدا محجرا عليه شرا في
اعطاه الاجر فليس للمسا جري ان يخدمه الاجر واصل ان الاجارة
صححة اخشا اذا خرج من العمل والغناس ان لا يجزى له الا فوالم اذا لم
وقام الاجر وصار كما اذا اهلك العبد وجب الاخشا ان لا يفرق في العمل
اعتبار الفل في سالا ما صار على اعتبار هلاك العبد والباقي ما ذون
فيه كبقود الهبة واذا جاز لم يكن للمسا جري ان يخدمه ومن غصب
فاجر العبد نفسه فاض الفاضل الاجر فاكلة الاضمان عليه عند حيفه
وقالا يوضا من لانه كل ما كان له مالكا بغير اذنه اذا اجارة فصح على ما مر

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

له ان الضمان يجب بالانفاق مال محرز لان النقص به وهذا غير محرز
في حق الفاضل لان العبد لا يجوز نفسه عنه فكيف يجوز ما في يد وان
وجد المولى الاجر فاما بعينه اخذ لانه وجد عين ماله ويجوز في حق
العبد الاجرة في قولهم بجمها لانه ما ذون له في النقص على اعتبار الفل في
على ما مر **فان** ومن اسنا جري عيدا محجرا عليه شرا في
ومن اسنا جري عيدا محجرا عليه شرا في

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمصر

ما ينظر الملاق
الاجارة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

ينص الى ما بل العقد تحت الجواز او نظر الى نفي الحاجة فنص الى
الى ما بل العقد تحت الجواز او نظر الى نفي الحاجة فنص الى
الشئ ثم جاء آخر الشئ وهو ان يرضى فقال ابن ابي عمير
وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل ان ياتي بساكن فالفور فوالسائير
وان جاء به وهو صحيح فالفور فوالسائير فاختلاف امر محتمل
بحكم الجواز ان يكون له من قبل وهو يصح من جهة وان لم يصح
فمنه في نفسه اختلف في جريان ما الطاحونة وانقطاع
باب الاختلاف في الاجازة
واذا اختلفت اجازة بين الثوب فقال صاحب الثوب ان كان له ثوب
وقال اجازة فيصا او قال صاحب الثوب للصباغ امره ان كان يصبغه
احمر فصبغته اصفر وقال الصباغ لا بل امرني اصفر فالفور لصاحب
الثوب لان الاذن يستفاد من جهة الامر ان لو انك اصل الاذن
فالقول قوله قلنا اذا انكر صبغه لكنه جازي لانه انكر شيئا لواقف به
بل من قال واذا اختلفت اجازة من معناه ما من قبل ان
بالجواز ان شاء ضمه وان شاء اذنه واعطاه اجزئته وكذا يجب
في مسألة الصباغ اذا اختلفت ان شاء ضمه فبما الثوب ابيض وان
شاه اذ الثوب واعطاه اجزئته لا يوجب له المسمى وذلك في بعض

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

بضمه ما مراد الصبيغ فيه لانه غير له الغصب قال صاحب الثوب
بغيره و قال الصباغ باجر فالقول قوله صاحب الثوب غير اجتهاد
لانه ينكر نفوق عليه اذ هو يتقدم بالعقد وينكر الضمان والصانع
بذميه والقول قول المتكبر وقال ابو يوسف كان الرجل حر بفاله اي
خبطا فله الاجر والا فلا لان سبق ما بينهما فبقيت جهة الطلب باجر
على معنادهما وقال محمدان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر
فالقول قوله لانه لما نفع الحانوث لاجله جرى ذلك مجرى التصرف بالاجر
اغتبار للظاهر والغياب ما قال ابو جعفر لانه منكر والجواب عن
اخبارهما ان الظاهر للدفن والحاجة الى الاحتياط
باب من الاجازة قال ومن
اسا جردا لا توجد بها عيبا بضربا بالسكنى فله الفسخ لانه المعفو عليه
المنافع وانما توجد شيئا فشا فكان هذا عيبا حادنا قبل القبض فيوجب
الاجازة كما في البيع ثم المستاجر اذا استوفى المنفعة فقد رضي بالعيب
جميع المباد كما في البيع وان فعل الموصي ما لا يريه الغيب فلا ضار
للمستاجر لولا سببه قال واذا خرب الدار وانقطع شرب الضيف
او انقطع الماء عن الرجل انفسى الاجازة لان المعفو عليه قد فاق
وهي المنافع المخصوصة قبل القبض فتشابه فوات البيع قبل القبض و

انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

المعجزة في كلام القس عليه السلام
على المعنى كما لا يخفى على
المتقنين وكلامه يا ابا محمد
الشيخ في التنقيح على
الخط في باب
الفسق

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَفْضَحُ الْأَبَا الْعَبَّاسُ إِلَّا الْمَنَافِعَ عِنْدَ غَمَزَةِ الْأَعْيَانِ

وَقَالَ السَّامِيُّ لَا يَبْغِي الْأَبَا عَجِبَ إِلَّا الْمَنَافِعَ عِنْدَهُ عَيْنُهُ الْأَعْيَانُ
خَيْرٌ لِيُجُوزَ الْعَقْدُ عَلَيْهَا فَاشْتَبَهَ الْبَيْعَ لَهَا إِنْ الْمَنَافِعَ غَيْرَ مَقْبُوضَةٍ وَبِالْمَقْبُوضِ
عَلَيْهَا فَصَارَ الْعِدَّةُ فِي الْأَجَاءِ كَالْعَجِبِ فِي الْبَيْعِ وَالْبَيْعُ فِي نَفْسِهِ بِمَاذَا الْخَيْرُ

فجاءها فقال له يا رجل انك تبيع بفسخ نبيذ الفخ
يجمعها وبيعها عن العاقد عن المص في وجبه لا يخل ضرر لا ادم يستحق
في هذا من العند عندنا و هو كمن استاجر احد الفلج ضرر به لوج فيه

فإذا وقع العقد عندنا وهو من أسنان أحد البيوع ضربه الوجه فيه
فسكن الوجه أو أسنان طباطبا يطبع له طعاما للواحدة فأخلف منه
تنفسه الأجزاء لأن في المضغ علم الزام ضرب زائد لم يستحق بالعقد

تفسخ الاجارة لان في المضاعفة الزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد
وكذا من استأجر دكانا في السوق ليخرج به فذهب اليه وكذا من استأجر
دكانا او دارا ثم افسس ولزمه من لا يفسد على فضاها ان يشبه ما آثم

دکاء او د ائتم افسر و نه دین لایقند، علی فضا، اما الا بشین ما آجر
 فتح الفایض العقد و باعها فی الدین لان فی اجری علی موجب العقد الزام
 ضمیر الدین مستحق بالعموم و باعها فی الدین لان فی اجری علی موجب العقد الزام

فقد رزقنا ايدلهم مستحق بالعقد وهو احيى لما انه قد لا تصدق على عدم
ما لا آخر ثم قوله يفسخ القاض اشارة الى انه يغفر في القضاء في النفس
فكان ذلك هو الزاد الذي هو الزاد الذي هو الزاد الذي هو الزاد

وهكذا ذكرنا الزبادات في عهد النبي وقال في الجماع الصغير وكلما
ذكرنا أنه عند فان الاجارة فيه ينقض وهذا يدعى أنه لا يحتاج
في الاجارة إلى دفع المهر

فإنه إلى قضاء الفاضل وجهه أن هذا بمنزلة العيب قبل القبض والبيع
على ما مر فتقرر العاقد بالفسخ وجه الأول أنه فضل محمد فيه فالذمة
للمحمدية فلا يلزم له شيء من الفاضل

من الغام الغافض ومن وقف فقال افا كان الحد ظاهر الاجماع
 ارا ارضا لا ارضه
 ومن اجمع الصنف
 بان ما كان له اداء
 طبقا لما

الملك او افضله بها ان الشاه
الدولة في اقامتكم و الخزانة
بمختار

رأى دار
في جامع الصغير

وَمَوْتَ الْعَبْدِ الْمُسْتَجِرِّ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفُسُ إِلَّا بِمَوْتِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ

المنافع فانت على وجه بصر عودها فاشبهه الاباق في البيع وعلو
ان لا تجر لوينا هاليس ليسا جران يمنع ولا لاجر وهذا انقص
منه اذا شئت لنفسه ولو انقطعت الارواح واليوت مما ينفع به

منه على انه لم ينفخ لكنه نفخ ولو انقطع ما الروح والبيت مما ينفع به
لغير الطي فغلب من الاجر يحسنه لانه جز من المعفو عليه واذا مان

أصل العاقدين وقد عطف الإجراء لنفسه انفسج لأنه لو قيل العقد
نفسه المنفعة المملوكة أو الاجرة المملوكة لغیر العاقد استحق بالعقد لأنه

يشتمل بالمرء الى الوارث وذلك لا يجوز وان عقد العبد لا ينفسخ مثل
الوكيل والعوي في الوفاء لانعدام ما اشترط اليه من العرف ^{والاب} ^{ما يشترط} ^{الاب} ^{ما يشترط}

ويصح شرط الجحد في الإجازة وقال الشافعي لا يصح لأن المسألة في
رد المعفود عليه بكمالها لو كان الخيار له لفوات بعضه ولو كان للمو

فلا يمكن التسليم ايضا على الكمال ولهذا ذكر بيع الخبار لثلاثة عقود معا
لا يستحق القبض فيه في المجلس فجاز اشترط الخبار فيه كالباع والجامع

دفع الحاجة وفوائدها بعض المحفود عليه في الاجارة لا يمنع الرد فنجاب
العيب فلذا انما شرط خلاف البيع وهذا لان رد الكل ممكن في البيع

دون الاطراف فيشترط فيه دونه وهذا هو المستأجر على الفضل اذا
 سلم المور بعد دفع المدة **قال** وبقيح الاجراف بالاعتبار عندنا لعدم

لا ان اكلوا ولو شئت انما يشئت
 لتزيم الصفة في المعنوية علم
 والعقد كما وقع فيه مسترذافانه
 بنصف ساعته

قال
 لا ان اكلوا ولو شئت انما يشئت
 لتزيم الصفة في المعنوية علم
 والعقد كما وقع فيه مسترذافانه
 بنصف ساعته

بمقدار ساعة واحدة على ما يتبادر
بمقدار اثنان من النصف
بمقدار آخر وما شاكل بمقدار
بمقدار النصف أو احدى النصفين
الاولى والآخرى

Handwritten Tamil script, likely a continuation of the previous page's text.

وَمِنْهَا
الْمَنَافِعُ
الْأَجَلُ
مِنْهُ عَلَى
لُغَةِ الطَّبِيعِ

اصطلاح
نصير المقت
يشغل
الوكيل
ويضع
من الم

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ

الى القضاء لظهور العذر وان كان غير ظاهر كما لا بد من حاجة الى القضاء
لظهور الدين ومن استاجر دابة ليسافر عليها ثم بدله ان يفتقر من السفر
فهو عذر لانه لو مضى على موجب العقد لم يضره لانه لا بد له من ان يذهب
فذهب وفيه اذ طلب غيره فحضر والنجاة فانفق وان بدله لكان له فليس
ذلك بعذر لانه يمكن ان يفتقر ويبيع الدواب على يد تلميذه او اجبره
لو مرض المجر ففقد فكذا الجواب على ولية الاصل ويروى الكفر انه عذر
لانه لا يعري عن ضرر فيدفع عنه عند الضرر دون الاختيار ومن
اجبر عليه ثم باعه فليس بعذر لانه لا يلزم الضرر بالمخ على موجب العقد
انما يتقونه الاستبراء وانه امر بزيادة واذا استاجر اجنبا طامعا فافلس
وسرك العمل فهو عذر لانه يلزم الضرر بالمخ على موجب العقد لغو
مقصوده وهو راس ماله وتاويل المسئلة جباط يعمل لنفسه انما الذي
باجر فزاد ماله الخبط والمخبط والمفراض فلا يتحقق الا فلا في
وان ادرك الخباط وان يعمل في الصرف فليس بعذر لانه يمكن
ان يفتقر الغلام للخباط في ناحية وهو يعمل في الصرف في ناحية
خلاف ما اذا استاجر دابة للخباط فارد ان يتركها ويشغل بعمل آخر
حيث جعله عذرا ذكر في الاصل لان الواجب لا يمكن الجمع بين العملين
انما العمل شخصيا فمكنهما ومن استاجر غلاما لخدمته في المص

فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ

فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ

فقد لا يغيره في هذا الشئ

فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ

ثم يسافر فهو عذر لانه لا يعري عن الزام ضرره لانه لا بد له من السفر
اشق والمخ من السفر ففقد فكذا ذلك لم يستحق بالعقد فيكون عذرا
وكذا اذا اطلق لما مر انه يتقيد بالحضر بخلاف ما اذا اجر العفار ثم
سافر لانه لا ضرر اذا استاجر بكونه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى
لو اراد المستاجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام
الاجر بدون السكن وذلك في **مسائل متنوعة** ومن استاجر
ارضا او استعارها فاحضر فاحضر في فاضل في فاضل
ضمان عليه لانه غير متعذر في هذا الشئ فاحضر في فاضل في فاضل
وفيل هذا اذا كانت الزيادة هادئة ثم تغيرت ما اذا كانت مضطربة
بضم لان موافقا لثابت فاعلم انما لا يشترط في ارضه **مسائل** فاذا
افعل اجنبا او الصانع في حائنه من بطر عليه العمل بالنصف فهو
جائز لان حقه شركة الوجوه في الحفنة فكذا في جاحنه بضم وهذا بخلافه
بعمل منتظم بذلك المصلحة فلا تنقض الجمالة فيما يحصل ومن استاجر
جلا يعمل عليه محلا ولا يركب الى مكة جائز في له العمل المعاد في الفيا
لاجور وهو فوق النافع للجمالة وقد يفتقر ذلك الى المنازعة وجه
الاحتياط ان المقصود هو الرابك وهو معلوم والمجد تابع له وما
فيه من الجمالة يرفع بالنصف الى المتعارف فلا تنقض الى المنازعة ولا

فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ

فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ

فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ

فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ

فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ
فقد لا يغيره في هذا الشئ

اذ لم ير الوطاء والذئب **قال** وان شاهد اجمال الحمل فهو جود لانه
اننى للحماله واقرى الى الحق الرضا **قال** وان اساجر بغير الحمل عليه
من الزاد فاكله الطريق منه جاز ان يرد عوضه لانه اتحن عليه عملاً
مستحق لجميع الطريق فله الشفعة ولا يغني الزاد من المكمل والمقرون
في الزاد معناه عند البعض كزاد الماء فلا مانع من العود بالاطلاق
كتاب

[illegible][illegible]

ولما رأيت بعض الدول لم ينحرفوا
 لتكلمهم بحرف من المعين عنقه
 بأوله الما كان من
 الاكام ينكسر عن صفه

ولما رأيت بعض الدول لم ينحرفوا
 لتكلمهم بحرف من المعين عنقه
 بأوله الما كان من
 الاكام ينكسر عن صفه

الحمد لله

١٨
 لا يبيعه المسلم لأنه ليس له أن يبيع فلا يبيع بدلا لنفسه
 وأما الثاني فلأن الغنم بحولته فله أو جوار أو صفا فحقا حلت
 وصار كما إذا كاتب على ذبانه ولا يبيعه على ما هو موجب العقد
 الفاسد لأنه موجب للقيمة **قال** فان ادعى أحدكم عتق وقال فلا يفتن
 الأبدان قيمة الخمر لأن البدل هو الغنم **وعن** ابن يوسف أنه يفتن بأداء
 الخمر لأنه بد صفة ويفتن بأداء القيمة أيضا لأنه هو البدل **وعن**
 أبي حنيفة أنه إنما يفتن بأداء عين الخمر إذا قال إن أدبها فأنسحت
 لأنه صيد يكون العتق بالشرط وصار كما إذا كاتب بمئة أو دم ولا
 فصد في ظاهر الدواب وجه الفرق بينهما وبين المنة أن الخمر والخمر
 مال في الجملة فمكن اعتبار معنى العقد فيه وموجب العتق عند أداء
 العوض المشروط أما المنة فليست بحال أصلا فلم يفتن العقد المضاف
 إليها فاعبر فيه معنى الشرط وذلك بالتخصيص عليه وإذا عتق بأداء عين الخمر
 لزم أن يسع قيمته لأنه وجب عليه رد قيمته لفساد العقد وقد
 تعذر بالعقود في قيمته كما في البيع الفاسد إذا تلف المبيع **والأصل**
 تنقضي عن المسمى وتباعد عليه لأنه عقد عليه فاستد فيجب القيمة عند
 هلاك البدل بالقيمة ما بلغت كما في البيع الفاسد وهلاك البدل ما شئ
 بالتقصا والجدة حتى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق أصلا فتبي بالقيمة ما بلغ
 على المسمى من حال العقد انقضى بالزيادة
 لما قدم على المالكين بالقيمة الأولى لأن الجدة
 بغير القيمة فقد مضى بأداء قيمته وإن
 زاد على المسمى كان

فيكون له في الدنيا ما يشاء من الدنيا
ويعطى له في الآخرة ما يشاء من الآخرة
ويعطى له في الدنيا ما يشاء من الدنيا
ويعطى له في الآخرة ما يشاء من الآخرة

عند الاجابة يجب تسليم عبته وعند عدمها يجب تسليم فتمت كما في الكتاب
الجامع فتمت التسمية لكونها مالا او لولا الكتاب ذلك المعين فتمت
انه اذا اذاه لا يعنى وعلى هذه الرواية لم ينعقد العطف الا اذا قلنا ان
فان من يبيد يعنى بحكم الشرط عن ابي يوسف انه يعنى بالذات
بطلان العطف بغيره الفساد لكونه المستحق مالا لا يعنى باء الشرط
ولو كان على غير في بدا المكاتب فتمت روايتان وهي ملك الكتاب على
الاعيان عرف ذلك الاصل وهذا كروايتنا في كتابه المتعار
فان كتابه على مائه دينار على ان يرد المولى عبد الله فتمت
فاسد عندنا في صفة وعقد فاما ابو يوسف في جائز ونفس المائة دينار
على فتمت المكاتب وفيه عبد وسط ويصل منها حصة العبد ويكون مكاتب
ما يغل لان العبد المطلق يصلح بريد الكتاب وينصرف الى الوسط فكذا
مستثنى منه وهو الاصل في ابدال العفود لهما انه لا يستثنى العبد من
الدناير وانما يستثنى فتمت والقيمة لا يصلح بدلا فكذا مستثنى
كانه على حيوان غير موصوف فالكتابة جائز ومعناه ان يستثنى الجنس
ولا يستثنى النوع والصفة وينصرف الى الوسط ويحذف فتمت القيمة وقد
في الكتاب اما اذا لم يبين الجنس مثل ان يقول دابة لا يجوز لانه
اجناسا فينفا حش اجماله واذا بين الجنس كالعبد والوصف فالجملة مستثناة
الوصف المستثنى

عند
من احسن ولا يجوز
استثناء القيمة لاجل الاصل
بدل الاصل في المقامين فاذا
لا تخلو في القيمة بغير البائع من العبد

عند
من احسن ولا يجوز
استثناء القيمة لاجل الاصل
بدل الاصل في المقامين فاذا
لا تخلو في القيمة بغير البائع من العبد

فيكون له في الدنيا ما يشاء من الدنيا
ويعطى له في الآخرة ما يشاء من الآخرة
ويعطى له في الدنيا ما يشاء من الدنيا
ويعطى له في الآخرة ما يشاء من الآخرة

عند الاجابة يجب تسليم عبته وعند عدمها يجب تسليم فتمت كما في الكتاب
الجامع فتمت التسمية لكونها مالا او لولا الكتاب ذلك المعين فتمت
انه اذا اذاه لا يعنى وعلى هذه الرواية لم ينعقد العطف الا اذا قلنا ان
فان من يبيد يعنى بحكم الشرط عن ابي يوسف انه يعنى بالذات
بطلان العطف بغيره الفساد لكونه المستحق مالا لا يعنى باء الشرط
ولو كان على غير في بدا المكاتب فتمت روايتان وهي ملك الكتاب على
الاعيان عرف ذلك الاصل وهذا كروايتنا في كتابه المتعار
فان كتابه على مائه دينار على ان يرد المولى عبد الله فتمت
فاسد عندنا في صفة وعقد فاما ابو يوسف في جائز ونفس المائة دينار
على فتمت المكاتب وفيه عبد وسط ويصل منها حصة العبد ويكون مكاتب
ما يغل لان العبد المطلق يصلح بريد الكتاب وينصرف الى الوسط فكذا
مستثنى منه وهو الاصل في ابدال العفود لهما انه لا يستثنى العبد من
الدناير وانما يستثنى فتمت والقيمة لا يصلح بدلا فكذا مستثنى
كانه على حيوان غير موصوف فالكتابة جائز ومعناه ان يستثنى الجنس
ولا يستثنى النوع والصفة وينصرف الى الوسط ويحذف فتمت القيمة وقد
في الكتاب اما اذا لم يبين الجنس مثل ان يقول دابة لا يجوز لانه
اجناسا فينفا حش اجماله واذا بين الجنس كالعبد والوصف فالجملة مستثناة
الوصف المستثنى

عند
من احسن ولا يجوز
استثناء القيمة لاجل الاصل
بدل الاصل في المقامين فاذا
لا تخلو في القيمة بغير البائع من العبد

عند
من احسن ولا يجوز
استثناء القيمة لاجل الاصل
بدل الاصل في المقامين فاذا
لا تخلو في القيمة بغير البائع من العبد

من مفضل السمر من العقل والوصف الذي هو
الذي هو مفضل العبد من الذي هو
والأصل بالبيع والقرى ودرنا لا تفطحات
والأصل بالبيع والقرى ودرنا لا تفطحات

المقصود من موثيل الحق بآداب البدن والبيع والشراء من ههنا
الغيب وكذا السفرة النجاسة مما لا تنفق في الحضرة في ههنا إلى المسافة

وذلك البيع بالمحايضة لأنه من صنيع التجار فإما التاجر فله حايضة
صفحة ليس في أخرى **قال** فإن شرط عليه أن لا يخرج من الكوفة

فلا ان يجزئ استحقاق لان هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد ويبدو ان
البدع عنه الاستعداد وشوب الاختصاص فطال الشرط والعقد

لاية شرط لم يتمكن في صلب العقد وبطله لافساده الكتاب وهذا لان
الكتاب منسوخ السه وسيد الكتاب فالجواب ان الكتاب منسوخ السه

العقد كما إذا شرط خدمة مجهولة لانه في البدل وبالملك في شرط المجهول
ووصله هذا العقد او نفقد ان الكتاب فحاشا لو اذنا لانه

اسقاط المالك وصفا الشرط خفض العبد فا غير عتقا في خصوص الشرط

لأن الكتاب قال اجمع فيهم الملك فوه النفس الى المفضول والنزول

الأبائش البسريون الهنود والصوفيون نزعوا وهدموا ملكهم الذي كان
في ماديون العزيم ولبسوا بنوع آخر من الثياب في تلك المدة

يُجْمَعُ عَلَيْهِ الْمَجَاهِزُونَ وَمِنْ مَلِكِ الشَّامِ عَلَى مَا هُوَ مِنْ ضُرُورَاتِهِ وَتَوَاقُفِهِ

الحمد لله الذي
 جعل في كل شيء
 حكمة والصلوة
 والسلام على
 من لا نبي بعده
 بعد صلاة التراويح
 في ليلة الجمعة
 في شهر ربيع الأول
 سنة ١٢٨٥

الحمد لله رب العالمين
سنة ١٢٠٦
١٢٠٦

بالحجاز وهو الذي ينفذ البضائع
من مكة إلى جدة والبحر
الحمري من جدة إلى
البحر الأحمر من البحر الأحمر
إلى عدن ومن عدن إلى
البحر الهندي من البحر الهندي
إلى الملايو ومن الملايو إلى
الهند ومن الهند إلى
الصين ومن الصين إلى
اليابان ومن اليابان إلى
البحر الأبيض المتوسط ومن
البحر الأبيض المتوسط إلى
أوروبا ومن أوروبا إلى
أفريقيا ومن أفريقيا إلى
البحر الأحمر من البحر الأحمر
إلى عدن ومن عدن إلى
البحر الهندي من البحر الهندي
إلى الملايو ومن الملايو إلى
الهند ومن الهند إلى
الصين ومن الصين إلى
اليابان ومن اليابان إلى
البحر الأبيض المتوسط ومن
البحر الأبيض المتوسط إلى
أوروبا ومن أوروبا إلى
أفريقيا ومن أفريقيا إلى

١٠٠
 كتاب في معرفة الحروف
 كتاب في معرفة الحروف
 كتاب في معرفة الحروف

ولا يخلو الكتاب في غير جهالة البدن بجماله الاجل فيه وقال الشاعر
لا كورى في هوا فليس لانه معاوضه فاشبه البيع لثانته معاوضه مال

بغير مال أو بغير إذن علي وجه يسقط الملك فيه فاشبه النكاح والجماع الميسرى

خبر منوجان معناه اذا كان مقدرا معلوما والعبد كما في لانه مال في ضمن
عقده اخذ في حقه واوله اسلم فله في حقه اخذ لان المسلم ممنوع عن

ثُمَّ أَخْبَرْنَا عَنْكَ فِي السَّلَامِ ذَلِكَ أَنَّ الْخَيْرَ جَزَعُونَ فَيُخْرِجُونَ عَنْ سُلَيْمِ الْبَدَلِ

جاءت بقصد البيع عما أفلا البعض لأن الفقيه نزل بدلالة الكتاب في الجملة

القيمة اما البيع لا يعقد صحيا على القيمة فاقترا **ما** واذا اقبض اعقب

العض الآخر المسمى بذلك بالعنق **مخلاف** ما إذا كان العبد مسلماً

عَنْ وَفْدِ بَيْتَاهُ مِنْ فَيْلٍ **يَا أَيُّهَا فَخْرُ الْمَكَاثِبِ** أَنْ يَفْعَلَ

وَجَوْرَ الْكَاتِبِ بَيْعَ وَالتَّشْرِيقَ وَالتَّسْوِيقَ وَالتَّسْوِيقَ وَالتَّسْوِيقَ
بِصِحْرٍ بَدَأَ وَذَلِكَ بِأَنَّ التَّصْوِيفَ مُسْتَقْبَلٌ بِهِ تَصْرِيفٌ قَائِلٌ إِلَى

Quina

نفس من عبدين

او باع نفسه منه او فرق عبدين لم يجز لان من الاشياء ليس من
الكسب ولا من نوابعه اما الاول فلاذ اسقاط الملك عن رقبته
اشياء الذين في ذمة المفسد وكذا الثاني لانه اعان على ما في الحقيقه
ثالثا الثالث فلانه تنقبض العبد وتعيبله وتغفل فيه بالمهرق
الثقة بخلاف تزويج الامه لانه الكسب لا استفادته المهرق على ما من
وكذا الاب والوصي في حق الصغير بمنزلة المكاتب لانها يمكن الاكساب

كالمكاتب ولان تزويج الامه والكنابه نظرا ولا نظر فيما سواهما
والاوليه نظريه **قال** واما الماذون له فلا يجوز له شيء من ذلك عند
الحيثه وقد روي قال ابو يوسف ان يرقح امته وعلى هذا الخلاف
المضارب والمفاوض والشريك شركه عنك متى فاسه على المكاتب
اعبره بالاجاره لهما ان الماذون له بملك التجاره وهذا ليس من التجاره
فاما المكاتب بملك الاكساب وهذا كاشا ولا يه مبادله المال بغير المال

بغيره بالكنابه دون الاجاره اذ يهي مبادله للمال بالمال **فصل** في اذا اشترى المكاتب اباه او امه
هو الامه تزويج العبد **فصل** في اذا اشترى المكاتب اباه او امه
دخل في كنيانته لانه من اهل ان يكتب وان لم يكن من اهل الاعناق
تجعل مكاتبه خفيفا للضله بعد الاحكام الاخرى ان اخر من
كان بملك الاعناق يحنق عليه وان اشترى ذارم محمد لا ولد له

فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

ان الاب لهما ان كنيانته الداخل
بطلبه الشعيه لا يطبق الاصله

انما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

قال ولا ينفصل لانه يترج محض وليس من ضمه ان التجاره في
الاكساب فلا يملكه بنوعه نفسا و مالا لان كل ذلك يترج ولا يجوز
لانه يترج ليس من نوابع الاكساب فان وهب على عوض لم يترج لانه
يترج ابتداء فان تزويجه امته جاز لانه الكسب للمال فانه يملكه
المهر ففضل حنا العقد وكذلك ان كان عبدا والقباس ان لا يجوز
وهو فور فدا الشاخي لان ماله العتق والمكاتب ليس من اهله

كالاعناق كمال وجه الاختصاص انه عقد كسب للمال فملكه كزوج
الامه وكا ليس وقد يكون هو انفسه من البه لانه لا يترج الملك العبد
وصولا لبره اليه واليه يترج قبله ولذا يملك الاب والوصي ثم يترج
توجب للمالك مثل ما هو ثابت له بخلاف الاعناق على مال لانه يوجب
فوق ما هو ثابت له **قال** فان ادعى اثنان قبل ان يحنق الاول فلو
للولي لان له فيه نوع ملك فبعض اصناف الاعناق اليه في الحمله فاذا
نعت اضافته الى مباشر العقد اعدم الاهليه اضيف اليه كما في

العبد اذا اشترى شيئا فلو ادعى الاول بعد ذلك وحنق لا يستعمل الولاء
اليه لان المولى جعل خفيفا والولاء لا ينفصل عن المعق وان ادعى
الثاني بعد عن الاول فولا يه لانه العاقد من اهل
ثبوت الولاء وهو الاصل فيثبت له **قال** وان اعنق عبدا على مال
المكاتب

ان الولاء لمن اعنق ولا ينعق الثاني
وهو من اهل الولاء
طريقه فيثبت له

فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته
فانما لا يرقح امته

هذا هو الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه

لم يدخل في كتابه عند حنفية وقال لا يدخل اعتبار بقرابة الوالد
وجوب الصلة بنسبها وهذا لا يفرق بين و آخر في حق احبته وله ان
المكاتب كسب الاملاك غير ان الكسب في النسبة في الولاد في ان الفادر
على الكسب فطبت تنفع الوالد والولد ولا يكون لغيرهما في الحق تنفع الا
الاعمال الموروثة ولان من قرابة في سبط بين بني الاعمال وقرابة
الولد في حقها بالثاني والعنق وبلا في في الكتاب وهذا الولد
لان العنق اسرع نفوذ من الكتاب حتى ان احد الشريكين اذا كاتب كان
للاخر في حق واذ العنق لا يكون له في حق **قال** واذا اشترى ام ولد دخل
ولدها في الكتاب ولم يجز بيعها ومعناها اذا كان ولدها معها انما دخل
الولد في الكتاب فلما ذكرنا في امتناع بيعها فلا تنبع للولد هذا
احكام قال عم اعنفها ولدها وان لم يكن معها ولد فذلك لداكوان في قول الفقهاء
وهذا لانها ام ولد خلافا ليد حنفية رضي له ان الفاس ان يجوز بيعها
وان كان معها ولد لان كسب المكاتب موقوف فلا ينطبق به ما لا يحل
الفسخ اذا ثبت هذا الحق فيما اذا كان معها ولد يباع لتبوية في
الولد بينا عليه وبدون الولد لو ثبت ثبت ابداء والقياس ينفع
وان ولد له ولد من امه له دخل في كتابته لما بينا في المشرك وكان
حكيه حكمه وكسبه له لان كسب الولد كسب كسبه ويكون كذلك قبل الدخ
ملازم الكتاب

فلا

هذا هو الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه

هذا هو الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه

فلا ينقطع بالدخول اختصاصه كذلك اذا ولد المكاتب ولد لان
حق امتناع البيع ثابت فيها موثقا انفسه الى الولد كالنبي والاسبلا
قال ومن تزوج امه من عبد ثم كاتبها فولدت منه ولد دخل في
كتابتها وكان كسبه لها لانه ينعنه الام ارجح ولهذا ينبغي في احبته
والزرق **قال** وان تزوج المكاتب باذن مولاه امراه زعمت انها
خوف فولدت منه ثم استخف فاولادها عبيد ولا باخذهم بالقبضه
وكذا العبد المأذون بالكتاب وهذا عند حنفية واليه سق عند
ملا ولادها احراز بالقبضه لانه يشارك آخر في سبب ثبوت هذا الحق
وهو الفرق وهذا لانه يشارك في كتابتها الا لئلا حزنه الاولاد
لعماده مولود بين رفعت فيكون فيها وهذا لان الاصل الولد
ينبع الام في الرق واحبته خالفنا هذا الاصل في احبته باجماع الفقهاء
وهذا السن في معناه لان حق المولى هناك مجبور بقبضه نا جرح ومما
بقبضه من اخره الى ما بعد الاعتراف فيبقى على الاصل ولا يلحق به **قال** واذا
وطئ المكاتب امه على وجه الملاك غير اذن المولى ثم استخفها جعل فعله
الغير يوجب في المكاتبه وان وطئها على وجه الكتاب لم يوجب جرح
بعنق وكذا المأذون له وجه الفرقان في الفصل الاول فخر الدين
في حق المولى لان الجارية وثق بغيرها داخله تحت الكتابه وهذا الفقهاء
وان كانت تزوجت من غير المالك غير اذن المولى ثم استخفها جعل فعله
الغير يوجب في المكاتبه وان وطئها على وجه الكتاب لم يوجب جرح
بعنق وكذا المأذون له وجه الفرقان في الفصل الاول فخر الدين
في حق المولى لان الجارية وثق بغيرها داخله تحت الكتابه وهذا الفقهاء

هذا هو الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه

فصل في بيان ما يثبت من النكاح والطلاق

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه
الكتابة كالكفالة **قال** واذا اشرك المالك بغيره شري فاسلامه وطهرا
فرد ما اخذ بالعقر والكتابة وكذا العبد اذا ذون له لانه من باب النجاسة
فان المتصرف ينافي بغير صحيحا ونا في بغير فاسدا والكتابة والاذن
ينظمانه بنوعيه كالنوكيل فكان ظاهره في حق المولى **فصل**
قال واذا ولد المالك من المولى في النكاح ان شاءت مضت الكتابة وان
شاءت عجزت نفسها وصارت امة ولله لانه تلقى بها جها حرة عاجل
ببدل واهل بغير بدد فتجرب بينهما ونسب الولد ثابت من المولى في يوحى
لان المولى يملك الاعناق في ولدها وماله من الملك بكنى لصحة الاستيلاء
بالدعوى واذا مضت الكتابة اخذت العفر من مولاها لا خصاصها
بنفسها وبما فيها على ما من ثم ان مات المولى عنت بالاستيلاء
عنها بدلا للكتابة وان ماتت مولى تركت مالا توكت منه مكنتها وما في
ميراث لانها جارية على موجب الكتابة فان لم تترك مالا فلا سعيان على
الولد لانه حر ولو ولد ولدا آخر لم يدر المولى الا ان يدعى كسبه
عليه وللم بدد ومات من غير فاسد سعي هذا الولد لانه مكنتها ام الولد
لها ولو مات المولى بعد ذلك عنت وبطلت عنه السعيان لانه يمتثل لاهم
فصل في بيان ما يثبت من النكاح والطلاق

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه

فصل في بيان ما يثبت من النكاح والطلاق

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه
الكتابة كالكفالة **قال** واذا اشرك المالك بغيره شري فاسلامه وطهرا
فرد ما اخذ بالعقر والكتابة وكذا العبد اذا ذون له لانه من باب النجاسة
فان المتصرف ينافي بغير صحيحا ونا في بغير فاسدا والكتابة والاذن
ينظمانه بنوعيه كالنوكيل فكان ظاهره في حق المولى **فصل**
قال واذا ولد المالك من المولى في النكاح ان شاءت مضت الكتابة وان
شاءت عجزت نفسها وصارت امة ولله لانه تلقى بها جها حرة عاجل
ببدل واهل بغير بدد فتجرب بينهما ونسب الولد ثابت من المولى في يوحى
لان المولى يملك الاعناق في ولدها وماله من الملك بكنى لصحة الاستيلاء
بالدعوى واذا مضت الكتابة اخذت العفر من مولاها لا خصاصها
بنفسها وبما فيها على ما من ثم ان مات المولى عنت بالاستيلاء
عنها بدلا للكتابة وان ماتت مولى تركت مالا توكت منه مكنتها وما في
ميراث لانها جارية على موجب الكتابة فان لم تترك مالا فلا سعيان على
الولد لانه حر ولو ولد ولدا آخر لم يدر المولى الا ان يدعى كسبه
عليه وللم بدد ومات من غير فاسد سعي هذا الولد لانه مكنتها ام الولد
لها ولو مات المولى بعد ذلك عنت وبطلت عنه السعيان لانه يمتثل لاهم
فصل في بيان ما يثبت من النكاح والطلاق

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه

من نواحيها لا تلو الا الشري لما سقط الحذف والم بسقط الحذف لا يبي العفر
انما يظهر في الفصل الثاني لان الكسب ليس من الاكثانية في ولا ينظمه

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان في الكتابين
 من قبل ان يفرقوا
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠

الاقل لا يحل فلا ينفك عن النسخة وانما المفضل فليكن له فليكن له
 سلم لها الثلث بالدين من المحال ان يجب اليك بمقابلته الا ان كان
 سلم لها الثلث بالدين من النسخة بسقط كل بدل للكتابة فيها بسقط
 الثلث فصار كما اذا كانا في الدين من الكتاب لهما ان جميع البدل مقابل
 بثلثيها فلا يسقط منه شيء وهذا لان البدل وان قيل بالكل صورة
 وصيغة لكنه مفيد بما ذكرنا من واردة لانها لا تسقط حصة الثلث فصار
 اذا الظاهر ان الثلث لا يلزمها مال بمقابلته ما يستحق حصة فصار كما
 اذا اطلق امرانه ثلثين ثم طلقها ثلثا فاعاد الف كان جميع الالف بمقابلته
 الباقية لولا ان الالف كانت منها بخلاف ما اذا اقتضت الكتابة وهي المسئلة
 التي تلي لان البدل مقابل بالثالث لا يخفى عنه في شيء فافق **قال**
 واذا دبر كتابه صح التدبير ما بيننا ولها انما كانت مضاعفة للكتابة
 وان شاء تجزئت نفسها وصارت مدية لان الكتابة ليست بلازمية في
 وجانب المملوك فان مضى على كتابتها فاما الموت ولا مال له غيرها في
 بالخير بين ان شئ في ثلثي مال للكتابة او ثلثي قيمتها عند بيعه **قال**
 شئ في الاقل منها فالحال في هذا الفصل في اخبار بناء على ما ذكرنا
 المفضل فتفق عليه ووجه ما بيناه **قال** واذا اعتق المولى كتابه عين
 بعينه لغيره ملكه فيه وسقط بدل الكتابة لانه ما الذي له الا بالاعتق

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان في الكتابين
 من قبل ان يفرقوا
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان في الكتابين
 من قبل ان يفرقوا
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠

وقد حصل له دونه فلا ينفك عن الكتاب وان كانت لازمة في جانب المولى
 لكنه يفسخ برضا العبد والظاهر رضاه فملا الى عفته بغير بدل مع سلامته
 الا كساب له لانا شئ في الكتابة في حقه **قال** واذا كان عليه على الف درهم الى سنة
 فصار له على خمسائه معجلة فهو جائز وفي القياس لا يجوز لانه انما يرضى عن
 الاجل وهو ليس بمالك والذين مال فيكون ربا وهذا لا يجوز مثله وان
 ومكاتب الغر وجب الاحتسان الاجل في حق المكاتب ما لم يرضه لانه
 لا ينفك عن الاودية فاعطى له حكم المالك وبذل الكتابة مال من رضى
 لا يبيع الكفالة به فاعند فلا ريب وان عقد الكتابة عقد من وجه
 ذك وجبه والاجل بوجاهة وجه فيكون شبهة الشبهة بخلاف العقد من
 احد من لانه عقد من كل وجه فكل من ربا الاجل فيه شبهة **قال**
 كاتب امر يرضى عنه على الف درهم الى سنة وفيه الف درهم ثم مات ولا مال
 غيره ولم تجز الوثنية فانه يوفى ثلثي الف درهم حاله الباقي الى اجله او يرد
 رهنه عند بيعه حقيقه واليه يوسف قال محمد يوفى ثلثي الف حاله الباقي
 الى اجله لان له ان يرد ما كان عليه من ثلثي الف حاله الباقي الى اجله او يرد
 وصار كما اذا خلع المولى امرأته على الف درهم الى سنة فان له ان يطلها
 بغير بدل لهما ان جميع المسمى بدل الرقة صح اجرة عليها احكام العبد
 وحق الوثنية متعلق بالمبدل فكذا بالبدل والناجيل اسقاط مسمى

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان في الكتابين
 من قبل ان يفرقوا
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

من ثلث اجمع خلاف الخلع لان البدل فيه لا يغاير المالك فلم يخلو حق الوتر
بالبدل فلا يخلو بالبدل ونظر هذا اذا باع المريض داره بثلاثة آلاف
الى سنة وفيها الف ثم مات ولم يترك ما لا سواها ولم يخلو الوتر ففقد ما

بما قال للمشتري ادى ثلثي حصة الثمن حالا والثلث الاجل ولا فاق نفق البع
عن بعير من الثلث بفرد الغنمة لا يميز اذ عليه ما يتما من الف **قال**
والا فانه على الف الى سنة وفيه الفان ولم يخلو الوتر يوفى ثلثي الغنمة

حالا او يدر في فاقه فوهم جميعا لان الحيازة مثابة الفيدر والناظر فاعني
الثلث فيها **باب** من يكاتب عن العبد
واذا كاتب اخ عن عبد بالف درهم فان ادى عنه عتق وان بلغ العبد

فقبل فهو مكاتب وصورة المسئلة ان يقول اكتب لوكي العبد كاتب عبدك
على الف درهم على ان اذيت ابيك لفا فهو حرة فكاتبه المولى على هذا يعني
بادا له بحكم الشرط واذا قبل العبد صار كائنا لان الكتابة كانت موقوفة

على اجازته وقوله اجازة ولو لم يخل على ان اذيت ابيك لفا فهو حرة
فاذى لا يصفى فباي لا يشترط والعقد موقوف في الاحتياط يعني
لانه لا ضرر للعبد الغائب بخلق الصق بالمال فاقبل ففقد في حق هذا

اكرم ونيو ففقد في عدم الالف العبد وقبل من هو صفة مسئلة الكتاب
ولا اذى احد البدل لا يرجع على العبد لانه شتر **قال** واذا كاتب العبد

فلا يخلو من ثلث اجمع خلاف الخلع لان البدل فيه لا يغاير المالك فلم يخلو حق الوتر
بالبدل فلا يخلو بالبدل ونظر هذا اذا باع المريض داره بثلاثة آلاف
الى سنة وفيها الف ثم مات ولم يترك ما لا سواها ولم يخلو الوتر ففقد ما

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

وعن عبد آخر لولاه غائب فان ادنا الشاهد والغائب عتق ومعنى المسئلة
ان يقول العبد كائني بالف درهم على نفسي وعلى فلان الغائب ومنه كتابة
جائز اخشاوة القياس بفتح الكتابة على نفسه لولاه غيبا ونيو ففقد في حق

القاب لعدم الولاء عليه وجه الاحتياط ان احضر باضافة العقد الى نفسه
ابتداء جعل نفسه فيه اصلا والغائب يباع والكتابة على هذا الوجه مشروعة
كالامانة اذا كوثت فخلو الادلة كئيبا اذا اولدت يباع عتق اباها

وليس عليهم من البدل شي فاذا امكن بفتح على هذا الوجه بقرينة
الحاضر فله ان باخره بكل البدل لان البدل عليه لكونه اصلا فيه ولا
يكون على الغائب من البدل شي لانه بيع فيه **قال** وانما اذى عتق

يحرر المولى على الفور اذا احضر فلان البدل عليه وانما الغائب فلا يخلو
بنا لانه شرفي لغيره وان لم يكن البدل عليه وصار كغيره من اذى
الذين يحرر المولى من ع الفور حاجته الى الاستخلاص عنه وان لم يكن اليك

عليه **قال** وانما اذى لا يرجع على صاحبه لان احضر ففقد وبنا عليه
والغائب شتر به غير مضطر فيه **قال** وليس للمولى ان باخر الغائب
لما يتبين فان قبل العبد الغائب او لم يقبل فليس ذلك بشي منه والكتابة

لازمة للشاهد لان الكتابة نافذة عليه من غير قبل الغائب فلا يتغير بقوله
كن كفل عن غيره بغير من فيلغ فاجاز لا يتغير كذا لو اذى لا يرجع عليه
عن كفل عن غيره بغير من فيلغ فاجاز لا يتغير كذا لو اذى لا يرجع عليه

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

توضيح
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

عندما ياجب مونا المكاتب ويخبر مونا لكوني
 واذا اعجز المكاتب عن نجم نظرا حاكم في حاله فان كان له دين بقضه او مال
 بقضه

النعم هو الطالب ثم سمي الوفاء منه فوال الشافعي
 اقل الناس جلا بجان او مشي ان ثم سمي ما بودر
 في من الوظيفه ومنه صحت عمده الوظيفه
 من مكانه اولي جلا بجان ومنه واد
 من وغاب بل الاد اجلا بجان ومنه واد
 فقال النعم الى الابد ان لا اجلا بجان ومنه واد
 النعم من النعم الى الابد ان لا اجلا بجان ومنه واد
 هذا من النعم الى الابد ان لا اجلا بجان ومنه واد
 الحساب والما بجان ان افار السنه
 بالانبياء كتابه

الحمد لله الذي هدانا لهذا

مقدم

عن رضى اذ انوا الى على المكاتب نجمان رضى في الرقى علمه بهذا الشرط وانما عند
الرفاق حتى كان احسنه موجبه وحالة الوجوب بعد حلول نجم فلا بد من
امهال من استهسانا واوحي المذكر مانوافي علم العاقدان لصحة
ان سبب الفسخ قد تحقق وهو العجز لان من عجز عن اداء نجم واحد يكون
العجز عن اداء النجمين وهذا لان مقصود المولى الوصول الى المال عند حلول
نجم وقد فات فيفسخ اذ لم يكن راضيا وانه بخلاف اليومين والثلاثة
لانه لا بد منها لانها الامكان الاول فلم يكن ناظرا في الآثار متعارضة فان المروني
عن ابن عمر ان مكاتبه له عجزت عن نجم فردها في الرقى فسقط الاجتهاد
بها قال فان اضل بنجم عند السلطان فمضى غرضه مولاه برضا
فوجب ان الكسابة تنفس بالراض من غير علم رفا العداوة ولولم

[illegible]

والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده

كسب من قبله لان كان موقفا عليه او على ماله ومنه ان التوفيق قال
 فان مات المكاتب وله مال لم تنسخ الكتابة وفرض ما عليه من ماله وحكم
 بعينه في آخره من اجله حونه وما يفي فو به لانه وبعثه لولده
 في ماله على و ابن مسعود ربه اخذ على ما قال الشافعي بطل الكتابة
 وهو عبد وماله كماله وامامه في ذلك من بين ثابت ولان المقصود
 من الكتابة عتقه وقد ثبت اثباته في بطله وهذا لانه لا يخلو ما ان ثبت
 بعد ايمان مفسد او ثبت قبله او بعد مستند الاوجه الى الاول لعدم
 العلوية ولا الى الثاني لعدم الشرط وهو الاول ولا الى الثالث لعدم الثبوت في
 احوال الشئ ثبت مستند ان العقد معاوضة لا يبطل بغير احد المتعاقدين
 وهو المولى فيكون الموت الاخرى اجماع بينهما الحاجة الى ابقاء العقد لاجل
 الحق بل اول لان حقه كد من حق المولى حتى لم العقد في جانب المولى
 انما للمالك منه المملوك فينزل جانا فغيره او يستند احدهما باستناد
 الاول الى ما قبل الموت ويكون اذا ضل كادانه وكل ذلك ممكن على
 ما عرف عامة في خلافات قال وان لم يترك وفاء وترك ولد مولودا
 في الكتابة سقى كتابة ابيه على نجمة فاذا ادى حكمنا بعنونه قبل موته
 الولد لان الولد اخل في الكتابة وكسبه كسبه فيخلفه في الاداء وصار كما
 افاضل وفاء وان ترك ولدا لم يتركه قبله اذ ان فودي الكتابة حاله في

والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده

والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده

منه في الرق وهذا عندنا حنفية استعملها ما بوديه الى ابله اعين بالولد
 المولود في الكتابة ويجامع انه يتكاتب عليه بعهاله ولهذا يملك المولى اعنانه
 بخلاف سائر الكساية ولا حنفية في ماله في بين الفصلين ان العبد يثبت
 شرط في العقد فيثبت حتى من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل تحت لم يثبت
 نصف اليه العقد ولا يبرى حكمه اليه لان فصله بخلاف المولى في الكتابة
 لانه متصل به وفي الكتابة فسر حكم اليه وجبت دخل في حكمه
 لجوهر فان اشترى بدينه ثم مات وترك وفاء ورثة الابن لانه لما حكم بدينه
 في آخره من اجراء حونه حكم بدينه ابيه في ذلك الوقت لانه تبع لايه
 في الكتابة فيكون هذا اثره عن حق وكذلك اذا كان مولا بدينه مكانه
 كتابة وان ولد الولد كان صغيرا فهو تبع لايه وان كان كبيرا جعل
 كغيره وانما اذا حكم بدينه الا بحكم بدينه في تلك الحالة على ما مر في ان
 مات المكاتب وله ولد من حرق وترك دينه وفاء للمكاتب في الولد
 ففرضه على عاقلة الامة لم يكن ذلك فضاة بعين المكاتب لان هذا
 الفضاة بغير حكم الكتابة لان من فرضته الحاق الولد بالام والحق
 الفصل عليهم لكن على وجه يجعل ان بعنونه فنجز الامة الى مولى الاب
 في الفضاة بما يفر حكمه لا يكون نجز وان اخضم مولى الامة ومولى
 الاب في ولايه ففرضه لمولى الامة فهو فضاة بالنجز لان هذا اخلا

والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده

والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده

والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده

والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده
 والمعنى ان يكون له ولد من قبله
 والمعنى ان يكون له ولد من بعده

هذا هو المصنف
في كتابه
الكتاب
في كتابه
الكتاب

لا يملك سائر اسباب الملك فكذا سبب الوارثة فان اغتفوه جميعا عتق
وسقط ما لا لكتابه لانه يصير ابراً عن بدل لكتابه فانه جفهم وقد
جرى فيه الارث واذا ابرى المكاتب عن بدل لكتابه بعث كما اذا ابراه
المولى الا انه اذا اغتف احد الوارثة لا يصير ابراً عن نصيبه لانه يجعل
ابراً اقلها نصيباً العتق والاعناق لا يثبت بابراء البعض واذا
في المكاتب لا في بعضه ولا في كله ولا وجب الى ابراء الكل حتى يفرق الوارثة

ولا اعناق ولا يثبت ولا يبرأ وسبب العتق على ملكه في الصحيح حتى يفرق الوارثة
فدبرته عليه بالوارثة كان الوارثة ولا موالاة وسبب العتق
بغال ولا العتق ولا موالاة ولا حكم بضاف الى سببه وانما فيها
التناصر وكان العرب ينصرون باسباب وفرد النبي عم ناصره

بالوالة بنوعه فقال ان مولى النعم منهم وخلصهم منهم والمواذبا الخلف
مولى الموالة الا انهم كانوا يولدون الموالة بالخلف قال واذا عتق المولى
مملوكه فوالاه له لكونه عم الوالة من اعناق ولان الناصرية فبعثه في
احياء معنى بان له الرقي عنه فبرته وبصر الوالة كالمولود ولان النعم
بالنعم وكل المالة تعقب لما رويته وما عتق ببيت عن عتقها

عن بيت فجعل النبي عم المال بينهما نصفاً ونسبوا الاعناق بمال وبغيره
اكثر من العتق بنينا
فانما يثبت ان يراى المعتق من المولى ايضا اذا لم يبرأ المولى
عنه نسبه كما هو مقرر احسن من زيادة ذلك المعتق اجتمع
ونجاء في المعتق نصيباً مخالف للنسب فلا يماس عليه غيره كعاد

هذا هو المصنف
في كتابه
الكتاب
في كتابه
الكتاب

هذا هو المصنف
في كتابه
الكتاب
في كتابه
الكتاب

هذا هو المصنف
في كتابه
الكتاب
في كتابه
الكتاب

هذا هو المصنف
في كتابه
الكتاب
في كتابه
الكتاب

لاطلاق ما ذكرناه **قال** فان شرط انه سايمة فالشرط باطل والوالة لمن
اعتق لان الشرط مخالف للنص فلا يقع **قال** واذا ادعى المكاتب عتق
وولاه للمولى وان عتق بعد موت المولى لانه عتق عليه بما باشر من
السبب وموالة لكتابه وقد فرقناه في المكاتب وكذا العبد الموصى بعتقه
او بشرائه وعتقه بعد موته لان فعل الوصي بعد موته كفعله والتركه
على حكم ملكه وان مات المولى عتق مدبره وانما اولاده لما بينا
في العتاق ولا فيهم لانه اعنتهم بالنديس والاستبدال ومن ملك
واهم محرم منه عتق عليه لما بينا في العتاق وولاه له لوجود السبب
ومو العتق عليه واذا تزوج عتق من امه لآخر فاعتق مولى الامه
الامه ومن حامل من العبد عتق وعتق عتقها وولاه الحمل لمولاه الام

لا ينقل عنه ابداً لانه عتق على معتق الام مفصولاً اذ هو جزا منها فيقبل
الاعناق مفصولاً فلا ينقل ولا يورث عنه عتقها وولاه لكونه عتق
ولا اقل من سنة اشهر للشق بغير اكل وقت الاعناق او ولد من احد
لاقل من سنة اشهر لانها تفرق ما يتعلقان معاً وهذا بخلاف ما اذا اكلت
رجلاً ومن ضل في الزرع والى غيره حيث يكون ولا الولد للمولى الا لان

اجنيس غير قابل لهذا الوالة مفصولاً لان تمامه بالاجاب والقبول
لم يحل له **قال** فان ولدت بعد عتقها الاكثر من سنة اشهر ولا قول المولى
الوالة عليه كعاد

هذا هو المصنف
في كتابه
الكتاب
في كتابه
الكتاب

على زمان عشق الالوان سيبه و هو عشق
 الاله منصور غير مستند الى فاضل سابق
 فكلما احبته فلي يبين ان فاضل الاله
 فكلما احبته فلي يبين ان فاضل الاله
 فكلما احبته فلي يبين ان فاضل الاله
 فكلما احبته فلي يبين ان فاضل الاله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الرافضه انما انفسه ينالها الام
 بعض من عالم الانس والجن
 ومن هذا ان الام اذا كانت مخلصه
 واما في ان الام اذا كانت مخلصه
 واما في ان الام اذا كانت مخلصه

الشيخ جبر من العراق
كذلك المغرب والبراد
بالعقبة كما فرفضانه
لنصور من السلة في
المسلم لا يكون تحت الكافر
بعض انقلا وعبر الكافية
من الكفار لا يجوز ان ينفق
نكاحا بعد اسلام الزوج صحابه

في الفاش وصاحب الفاش انما هو الذوق والملة مملوكة لاحالة وليس
حكم ميراث الحق مفصلا على بني المولى بل هو عصبة لا قريب فالأقرب
لأنه الولد لا يورث ويختلف فيه من يكون له النصيب به حتى لو كان المولى
ابا وابنا فالولد للابن عند ابنه صنفه ومن لا يورثه لانه افرها عصوبة ولا
الولد للجد دون الاخر عند ابنه لانه اقرب في العصوبة عنه ولذا
الولد لابن المتيقن حتى يورثه دون اخيه لما ذكرنا لان عقل جنات المتيقن
على اخيه لانه من قوم ابها وجانيه كجانيها ولو ترك المولى ابنا واولاد
ابن آخر معناه بنى ابن آخر فميراث المتيقن للابن دون بنى ابنه لان

الولد للابن هو المرفوع عن عدل من الصيانة منهم عمر وعلى وابن مسعود
وغيرهم رضوان الله عليهم اجمعين ومعناه القرب على ما قالوا والفضل
اقرب **فصل في الموالاة** واذا اسلم رجل على رجل ولادة
على ان يورثه ويجعل عنه او اسلم على يد غيره والاه فالولد صحيح وعقله
مولده فان مات ولا ورثه غيره فميراثه للمولى وقال الشافعي الموالاة
ليس بشئ لان فيه ابطال حق بيت المال وهذا لا يصح في حق وارث آخر
ولهذا لا يصح عند الوصية جميع المال وان لم يكن للموصي وارثا حتى بيت
المال وانما يصح في الثلث لقوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فأنقذهم انفسهم
والآية في الموالاة وتسلل رسول الله عن رجل اسلم على يد آخر وولاه

عنه ان يورثه ويجعل عنه او اسلم على يد غيره والاه فالولد صحيح وعقله
مولده فان مات ولا ورثه غيره فميراثه للمولى وقال الشافعي الموالاة
ليس بشئ لان فيه ابطال حق بيت المال وهذا لا يصح في حق وارث آخر
ولهذا لا يصح عند الوصية جميع المال وان لم يكن للموصي وارثا حتى بيت
المال وانما يصح في الثلث لقوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فأنقذهم انفسهم
والآية في الموالاة وتسلل رسول الله عن رجل اسلم على يد آخر وولاه

اولا ان النصيب به اكثر **قال** وولا العتقة نصيبا وهو حق بالبر من
العتق والحالة لقوله عم للذي اشترى عبدا فاعفاه من اخوك ومن لا يورثك
فمن اخيه ومن لا يورثك فان كفرك فهو شر له وخير لك وان مات ولم يترك ولذا
كشفت عصبة وورثت ابنة عمي على سبيل العصوبة مع قيام وارث
اخرى اذا كان عصبة تقدم على ذوى الارحام وهو المولى عن علي بن ابي طالب
كان للمعتق عصبة من النسب فهو اول لان المتيقن اقر العتقا وملا
لان قوله عم ولم يترك وارثا فالولد المولود منه وارث عصبة بدليل الحديث
الثاني فلما فرغ من العصبة دون ذوى الارحام **قال** فان كان للمعتق عصبة
من النسب فهو اول لما ذكرنا وان لم يكن له عصبة من النسب فميراثه
للمعتق ولو لم يكن له اهل لم يكن ميراثا صاحب فرض ذى جلال اذا كان فله الباقي
بعد فرض لانه عصبة لما وبنوا هذا لانه العصبة من يكون الناصر
لنفسه المشية وبالمال الانتصار على ما من والعصبة باخذ ما بقا فان مات
المولى ثم مات المتيقن فميراثه لبني المولى دون بنائه وليس للنساء من الموالاة
الا ما اعتقن او اعقن من اعتقن او كاتب من كاتبين بهذا
اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله او جرد ولا معتقن و
صوره ايجز قد بيناها ولانه ثبوت المالكية والفق في المتيقن من جهتها
ينسب بالولاء اليها وينسب اليها من ينسب اليها مولاها بخلاف النسب لان النسبة

في الفاش وصاحب الفاش انما هو الذوق والملة مملوكة لاحالة وليس
حكم ميراث الحق مفصلا على بني المولى بل هو عصبة لا قريب فالأقرب
لأنه الولد لا يورث ويختلف فيه من يكون له النصيب به حتى لو كان المولى
ابا وابنا فالولد للابن عند ابنه صنفه ومن لا يورثه لانه افرها عصوبة ولا
الولد للجد دون الاخر عند ابنه لانه اقرب في العصوبة عنه ولذا
الولد لابن المتيقن حتى يورثه دون اخيه لما ذكرنا لان عقل جنات المتيقن
على اخيه لانه من قوم ابها وجانيه كجانيها ولو ترك المولى ابنا واولاد
ابن آخر معناه بنى ابن آخر فميراث المتيقن للابن دون بنى ابنه لان

عنه ان يورثه ويجعل عنه او اسلم على يد غيره والاه فالولد صحيح وعقله
مولده فان مات ولا ورثه غيره فميراثه للمولى وقال الشافعي الموالاة
ليس بشئ لان فيه ابطال حق بيت المال وهذا لا يصح في حق وارث آخر
ولهذا لا يصح عند الوصية جميع المال وان لم يكن للموصي وارثا حتى بيت
المال وانما يصح في الثلث لقوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فأنقذهم انفسهم
والآية في الموالاة وتسلل رسول الله عن رجل اسلم على يد آخر وولاه

اولا ان النصيب به اكثر **قال** وولا العتقة نصيبا وهو حق بالبر من
العتق والحالة لقوله عم للذي اشترى عبدا فاعفاه من اخوك ومن لا يورثك
فمن اخيه ومن لا يورثك فان كفرك فهو شر له وخير لك وان مات ولم يترك ولذا
كشفت عصبة وورثت ابنة عمي على سبيل العصوبة مع قيام وارث
اخرى اذا كان عصبة تقدم على ذوى الارحام وهو المولى عن علي بن ابي طالب
كان للمعتق عصبة من النسب فهو اول لان المتيقن اقر العتقا وملا
لان قوله عم ولم يترك وارثا فالولد المولود منه وارث عصبة بدليل الحديث
الثاني فلما فرغ من العصبة دون ذوى الارحام **قال** فان كان للمعتق عصبة
من النسب فهو اول لما ذكرنا وان لم يكن له عصبة من النسب فميراثه
للمعتق ولو لم يكن له اهل لم يكن ميراثا صاحب فرض ذى جلال اذا كان فله الباقي
بعد فرض لانه عصبة لما وبنوا هذا لانه العصبة من يكون الناصر
لنفسه المشية وبالمال الانتصار على ما من والعصبة باخذ ما بقا فان مات
المولى ثم مات المتيقن فميراثه لبني المولى دون بنائه وليس للنساء من الموالاة
الا ما اعتقن او اعقن من اعتقن او كاتب من كاتبين بهذا
اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله او جرد ولا معتقن و
صوره ايجز قد بيناها ولانه ثبوت المالكية والفق في المتيقن من جهتها
ينسب بالولاء اليها وينسب اليها من ينسب اليها مولاها بخلاف النسب لان النسبة

في البيع والاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء

فقال هو الحق الناس به محبة ومجانة وهذا بشر الى الحفل والارشاد
الحالين هاتين ولان ماله حقه فيصرفه الى حيث شاء والشرط ان يثبت
المال ضروريه عدم المستحق **قال** واذا كان له وارث فهو وارث منقول
كانت عمه او خاله او غيرها من ذوي الارحام لان المولاة عقد ما فلا يلزم
غيرهما وذا الرم وارث ولان من شرط الارشاد والعقد كما ذكر في الكتاب
لانه بالانكاح والموالاة ومن شرط ان لا يكون المولى من العور لان من لم
بالبيع بل فاعني عن المولاة **قال** والمولى ان ينقل عنه بولائه الى غيره مالم
يفعل عنه لانه عقد غير لازم بغير الوصية في كل الالاع ان يشرع من ولائه
لعدم اللزوم الا انه بشرط في هذا ان يكون هذا الموصي من الاخر كما في غير
الوكيل فضلا بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محض من الاول لانه
فمنه حكم بغيره الغرض الحكمي في الوكالة **قال** واذا فعل عنه لم يكن له ان ينفذ
بولائه الى غيره لانه يتعلق به حق الغير ولا يفي به الفاع ولا ينفذ عنه عوض
ناله كالعوض في الهبة وكذا لا ينفذ ولا اذا فعل من ولده لم يكن له ان
واحد منهما ان ينفذ لانهم في حق الولاء كشخص واحد **قال** وليس للمولى العاقبة
ان يوالي احد الا انه لازم ومع بطلانه لا يظهر لادنى

كتاب الاكراه
اذا حصل من بطلان على افعاء ما لم يرد به سلطانا كان او لصلاته الاكراه
عنه

في البيع والاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء

في البيع والاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء

في البيع والاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء

اسم لفعل بفعله المني بغيره فينتفي به رضاه او بفعله اختياره به بغيره
اهلية وهذا انما يتحقق اذا خاف المكنة خفيق ما توجب به وذلك انما
يكون من الغار والسلطان وغيره سواء عند تحقق العقد والى قاله
ابو حنيفة ان الاكراه لا يتحقق الا من سلطان له ان المنع له والعقد
لا يتحقق ومن المنع فقد قال في هذا اختلاف عمن في ان لا اختلاف في
وبه هان ولم يكن العقد في منعه لسلطان ثم بعد ذلك تغير الزمان
واصله ثم كما بشرط عقد المكنة لتحقيق الاكراه بشرط احواف المكنة وفيه ما
يذكر به وذلك بان يغيب على فنه انه يفعل لغيره محلا على ما ذكر في
من الفعل **قال** واذا اكره على بيع ماله او على شيء سلعته او على ان يقر بوجوب
بالف او بواجب دارة فأكبر على ذلك بالفعل او بالضرب الشديد او بالحبس
الملاذبة او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء فسخه وبيع
بالبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي فالانكاح ان يكون بخلاف
عن تراض منكم ولا كراهية هذه الاشياء لعدم الرضا فيفسد بطلانها اذا
اكره بضرب سوط او حبس يوم او قيد يوم لانه لا يبالى به بالنظر الى
المعادة فلا يتحقق به الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم انه
يستغربه لغو الرضا وكذا الاقل حجة لزوج جنبه الصدق فيه على
جنبه الكذب وعند الاكراه جمل انه يكذب لدفع المضرة ثم اذا باع مكرها
عن نفسه

في البيع والاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء

في البيع والاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء
التي هي من جنس
الاشياء التي هي
من جنس الاشياء

والله اعلم
بما بين السب
مقصود
فان كان
موتاً فالعقد
فاسداً غير
موجب لذلك
كبار النبا
ابن النبا

وقد قيل ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

انما هو ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

انما هو ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

ولم يظهر الكفر كان ما جاز لان جيبا فيه صبر على ذلك حتى ضل
سماه رسول الله م افضل الشهادة وقال في مثله هو في الجنة ولان
اكرهه باقيد الامتناع لا عزرا الذين عزبه بخلاف ما تقدم من الاستثناء

قال وان كان على خلاف ما لم يسلم بامر بخلاف منه على نفسه او على عضو
من اعضائه وسعدان بفعل ذلك لان مال الغير يستباح للضرورة
كما في حالة المحضه فدخفت ولصاحب المال ان يصون المكره لان

المكره آله للمكره فيما يصالح الله له ولا تلاف من هذا القبيل وان كره
بفعل فقل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر عليه حتى يقتل فان قتله
كان آثما لان قتل المسلم مما لا يستباح للضرورة فاذا كان هذا للضرورة
قال والفصا ص على المكره ان كان عمدا في ارضه وهذا عندك ضعيف
ممنه وقال فيجب على المكره وقال ابو حنيفة لا يبي عليه ما قال الشافعي يجب

عليه ان يفران الفيل خفق من المكره حقيقه وحسنه وقرن الشرع حكمه
عليه في مو الام بخلاف الاكره على تلاف مال الغير لانه سلف صكه وهو
الافم فاضيف اليه غيره وهذا يشك الشافعي في جانب المكره ويوجب
على المكره ايضا وجود النسب الى القتل منه والنسب في هذا المباحثه
ممنه كما في مهور الفصا ص ولجود سوف الله القتل في مفسود اعل المكره
من وجه نظري الى التام وان صيف الى المكره من وجه نظري الى الحد في التام

انما هو ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

انما هو ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

الا اذا خاف على النفس والعرض حتى لو خفف على ذلك بالضرب وغلب ظنه
بما هو له ذلك ولا يسعد ان يصبر على ما هو عليه فان صبر حتى قتل لم ياكل
اثم لانه لما ابيع له كان بالامتناع معا وتا لغيره على اهلاك نفسه فبأن
كما في حالة المحضه وعن ابى يوسف انه لا باثم لانه رخصه اذا كان في الجاهل
فيكون آخر بالفرع فلما حالة الاضطرار مستثناة بالتوقف هو قلم

بالحاصل بعد التثنية فلا يجزم فكان ابا حنيفة لا رخصه الا انه انما باثم
اذا علم بالاجابة وهذه الحاله لان في انكشاف كرمه حقا فيقتل
بالجمل فيه كالجمل بالخطاب في قول الاسلام او دارا كرم **قال** وان كره
على الكفر بالله او بسب النبي عم بغيره وجس او ضرب لم يكن ذلك اكرها
حتى يكره بامر بخلاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه لان الاكره
هذه الاشياء ليس باكره في شرعنا من قتل الكفر وحرمة اشدا و
واصر **قال** واذا خاف ذلك في سعيه ان يظهر ما امر به وبوتى
فان اظهر ذلك فليس مطرئ فلا ما ثم عليه حديث عمار بن بامر حيث

اشبهه وقال النبي عم كيف وجدت فليكن قال مطرئ بالاجمان فقال
ان عادوا فعد وفيه ترك قوله له الامن اكرهه وفيه مطرئ بالاجمان
ولان هذه الامن يظهر لا ينفك الاجمان حقيقه لغياح التصديق و
في الامتناع ينفك النفس حقيقه فبسم الجبل البه **قال** فان صبر حتى قتل

انما هو ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

انما هو ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

انما هو ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

انما هو ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

انما هو ان الكفر انما هو ما عدا ما عليه
ان من كفر بغير ما عليه لم يزل
على ما كان عليه من الكفر

في كل جانب لها انه محمول على الفعل بطبيعته ابتداءً لحياته فصلا له الملك
فما يصح له وهو الفعل بان يلفظ عليه ولا يصح له في حياته على دية
فصل الفصل مفسر على انهم كما نفقوا في الاكراه على الاعتناق وفي اكره
المجوى على دية شاة الغيرة ينقل الفصل الى المكره في الاكراه دون المكره
بجمع كما اذا قال وان اكره على طلاق امرأته او عنق عبده ففعل في مكره
عليه عند اخلاق الشافعي وقد في الطلاق **قال** ويرجع الى الذي اكرهه بغيره
العبد لانه صلي له فيه من حيث الاتفاق فانضاف اليه فلم يفتنه
كان او معتبر او لا سعابة على لان السعابة انما يجب للتخفيف على العبد
او لتعلق حق الغير فلم يوجد واحد منهما ولا يرجع المكره على العبد بالانكاح
لانه موافق بالثلاثة **قال** ويرجع بنصف مهر المرافة كان قبل الدخول
وان لم يكن في العقد مسمى يرجع على المكره بالثمة من المنفعة لان ما عليه كان
على شرف السقوط بان جازت الفرقة من قبلها وانما يشارك بالطلاق وكان
الاتفاق المسمى من هذا الوجه فيضاف الى المكره من حيث انه اتفاق بخلاف
ما اذا دخل بحال الامة ثم تفرق بالدخول لا بالطلاق ولو اكره على التخييل
بالطلاق والعتاق ففعل الوكيل جارا تحسنا لان الاكراه يوجب فساد
العقد والوكالة لا تطلق بالشرط انما يفسد ويرجع على المكره تحسنا
مقصود المكره نزع ملكه اذا شر الوكيل والند لا يعمل فيه الاكراه

لانه لا يعمل الفسخ ولا يرجع على المكره بالثمة لانه لا مطالبة في الدنيا
فلا يطلب به فيما قبل كذا البين والظاهر لا يعمل فيها الاكراه لعدم احكامها
لها الفسخ وكذا الرجعة ولا يملك والى فيه بالنسبة لانها يصح مع الزنا
اخلع من جانبته طلاق او يمين لا يعمل فيه الاكراه فلو كان من مكرها على
الحكم دونها لم يولد لرضاها بالانكاح **قال** وان اكرهه على الزنا فيجب
عليه كذا عندنا في صيغة الاكراه بغيره السلطان وموقوف الزنا **قال**
لا يجب احكامه الرجعي قبل هذا الاختلاف عصيوا لان في منعه لا
ولا لانه لا للسلطان وفي منعهما لم ينقلب ولا به الاكراه وقد عرف في موضع
قال طلاق اكره على الرقة لم يبين امرئ منه لان الرقة مستقلة بالاعتقاد
الاركان لو كان قبله معطفا بالاجماع لا يكفر في اعتقاده الكفر شك
فلا يثبت البيئونة بالشك فان قالوا له فدمت منك وقال هو المهر
ذلك وقيل معطى بالاجماع فالقول قوله تحسنا لان اللفظ غير موقوف
للفرقة وهو يثبت الاعتقاد ومع الاكراه لا يثبت على البند فكان القول
قوله بخلاف الاكراه على الاسلام حيث يهتبه مسلم لانه لما حصل رخصنا
الاسلام في حاله لانه يعلم ولا يعمل وصلا بين احكامهما بينه وبين
استنهاذا لم يعنف فليس مسلم ولو اكره على الاسلام حرم حكمه باسلامه ثم يرجع
لم يفتن لفتن الشبهة وهي دارية للفن ولو قال الذي اكره على اجاره

لا يثبت الفسخ ولا يرجع على المكره بالثمة لانه لا مطالبة في الدنيا
فلا يطلب به فيما قبل كذا البين والظاهر لا يعمل فيها الاكراه لعدم احكامها
لها الفسخ وكذا الرجعة ولا يملك والى فيه بالنسبة لانها يصح مع الزنا
اخلع من جانبته طلاق او يمين لا يعمل فيه الاكراه فلو كان من مكرها على
الحكم دونها لم يولد لرضاها بالانكاح **قال** وان اكرهه على الزنا فيجب
عليه كذا عندنا في صيغة الاكراه بغيره السلطان وموقوف الزنا **قال**
لا يجب احكامه الرجعي قبل هذا الاختلاف عصيوا لان في منعه لا
ولا لانه لا للسلطان وفي منعهما لم ينقلب ولا به الاكراه وقد عرف في موضع
قال طلاق اكره على الرقة لم يبين امرئ منه لان الرقة مستقلة بالاعتقاد
الاركان لو كان قبله معطفا بالاجماع لا يكفر في اعتقاده الكفر شك
فلا يثبت البيئونة بالشك فان قالوا له فدمت منك وقال هو المهر
ذلك وقيل معطى بالاجماع فالقول قوله تحسنا لان اللفظ غير موقوف
للفرقة وهو يثبت الاعتقاد ومع الاكراه لا يثبت على البند فكان القول
قوله بخلاف الاكراه على الاسلام حيث يهتبه مسلم لانه لما حصل رخصنا
الاسلام في حاله لانه يعلم ولا يعمل وصلا بين احكامهما بينه وبين
استنهاذا لم يعنف فليس مسلم ولو اكره على الاسلام حرم حكمه باسلامه ثم يرجع
لم يفتن لفتن الشبهة وهي دارية للفن ولو قال الذي اكره على اجاره

لا يثبت الفسخ ولا يرجع على المكره بالثمة لانه لا مطالبة في الدنيا
فلا يطلب به فيما قبل كذا البين والظاهر لا يعمل فيها الاكراه لعدم احكامها
لها الفسخ وكذا الرجعة ولا يملك والى فيه بالنسبة لانها يصح مع الزنا
اخلع من جانبته طلاق او يمين لا يعمل فيه الاكراه فلو كان من مكرها على
الحكم دونها لم يولد لرضاها بالانكاح **قال** وان اكرهه على الزنا فيجب
عليه كذا عندنا في صيغة الاكراه بغيره السلطان وموقوف الزنا **قال**
لا يجب احكامه الرجعي قبل هذا الاختلاف عصيوا لان في منعه لا
ولا لانه لا للسلطان وفي منعهما لم ينقلب ولا به الاكراه وقد عرف في موضع
قال طلاق اكره على الرقة لم يبين امرئ منه لان الرقة مستقلة بالاعتقاد
الاركان لو كان قبله معطفا بالاجماع لا يكفر في اعتقاده الكفر شك
فلا يثبت البيئونة بالشك فان قالوا له فدمت منك وقال هو المهر
ذلك وقيل معطى بالاجماع فالقول قوله تحسنا لان اللفظ غير موقوف
للفرقة وهو يثبت الاعتقاد ومع الاكراه لا يثبت على البند فكان القول
قوله بخلاف الاكراه على الاسلام حيث يهتبه مسلم لانه لما حصل رخصنا
الاسلام في حاله لانه يعلم ولا يعمل وصلا بين احكامهما بينه وبين
استنهاذا لم يعنف فليس مسلم ولو اكره على الاسلام حرم حكمه باسلامه ثم يرجع
لم يفتن لفتن الشبهة وهي دارية للفن ولو قال الذي اكره على اجاره

في العبد خلق الموت فيختار فيه والصبي والمجنون نظرهما فيختار

في العبد خلق الموت فيختار فيه والصبي والمجنون نظرهما فيختار

كل الكفر آخر من امر ما في لم اكن فعلت بانث منه كما لا ديانة لانه
افراته طابع بانثان عالم نكره عليه وحكم هذا الطابع ما ذكرناه ولو قال
ارض ما طلب مني وقد خطر بي الى الجحيم عما مضى بانث ديانة وفضاء
لانه مبدى بالكفر طارل به حيث علم لنفسه مخلصا عنه وعلى هذا اذا
اكد على الصلوة للصلب وسب محمد رسول الله عليه الصلوة والسلام ففعل
وقال نعمت الصلوة لله ومحمد لا غير النبي عم بانث منه فضاء لا ديانة
ولو صلي للصلب وسب محمد النبي عم وقد خطر بي اليه الصلوة لله
وسب غير النبي بانث ديانة وفضاء لما مر وقد قررناه زيادة على
هذا في كفاية المنتهى

كتاب الحج

الاسباب الموجبة للحج الضعف والمجنون والرق فلا يجوز نصر في الضعف
الا باذن ولنه ولا نصر في العبد لا باذن السيد ولا يجوز نصر في المجنون
المغلوب بحال اما الصغير فلفنقصان عقله غير ان اذن الوالي اياه اهلية
والرق لرعابته حق الموت كبل لا يعطل منافع عبده ولا يملك فيه سلع
الدين به غير ان الموت بالاذن رضوي هو حق والمجنون لا يجامع فلا
حله فلا يجوز نصره بحال اما العبد اصله في نفسه والصبي في نفسه اهلية فلان
وقه الفرق **قال** ومن باع من مولاه سباً ومواعف السبع ويفسد
فالولي بالجنان ان شاء اجازا اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخ لان

في العبد خلق الموت فيختار فيه والصبي والمجنون نظرهما فيختار

في العبد خلق الموت فيختار فيه والصبي والمجنون نظرهما فيختار

في العبد خلق الموت فيختار فيه والصبي والمجنون نظرهما فيختار

في العبد خلق الموت فيختار فيه والصبي والمجنون نظرهما فيختار
مصلحتها فيه ولا بد ان يعطى البيع ليعود كمن البيع فيتعقد موقوفاً
على الاجارة والمجنون قد يعقل البيع ويفسده وان كان لا يبيع
المصلحة على المقدس وهو المعنوي الذي يصلح وكلاهما عن غيره كما يتنا
في الوكالة فان قبل ان التوقف عنكم في البيع اما البئر فالاصل فيه
التفاد على المباشر قلنا نعم اذا وجد نفاذا عليه كما في شري الفضولي
وهنا لم يجد نفاذا لعدم الاهلية او لضيق الموت في فقناه **قال** وهذه

المعالة الثلاثة بوجوب الحج في الافراد دون الاطفال لانه لا يملك الحج
حشا ومشا هذه بخلاف الاطفال لانه اعتبار ما موجود بالشرع والغص
من شرط الا اذا كان فعلا يتعلق به حكم ندرى بالشبهات كالحدود
والفصا فيجعل عدم الفصا في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون **قال**
والصبي والمجنون لا يبيع عقوقهما ولا اقرارهما لما يتنا ولا يبيع طلاقهما
ولا عاقبتهما لقوله عم كمالا في واقع الاطلاق في الصبي والمجنون ولا عاق
يخص مضره ولا يوفى للصبي على المصلحة في الطلاق بحال لعدم الشهرة
ولا وفوق الموتى على عدم التوافق على اعتبار بلوغه حد الشهرة فلان

لا يوفى فان على اجارته ولا ينفذ ان يباشره بخلاف سبائك العقوق **قال**
وان انكف اشياء لزمها ضمانه احبها الحق الملتف عليه وهذا لان كون

في العبد خلق الموت فيختار فيه والصبي والمجنون نظرهما فيختار

في العبد خلق الموت فيختار فيه والصبي والمجنون نظرهما فيختار

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يملكه الله تعالى
ولا يملكه الإنسان بطريق مشروع

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يملكه الله تعالى
ولا يملكه الإنسان بطريق مشروع

موجبا لا يتوقف على الفصل الذي يلف بافتلاب التام عليه والباطل
المائل بعد الاشهاد بخلاف القول على ما يشاهد **قال** فاما العبد فافهم
نافذ في حق نفسه لغياهم اهل بيته غير نافذ في حق مولاه رعاية لجانبا
نفاذه لا يجري عن غلبت الدين برتبة او كسبه وكل ذلك نكاحا **قال**
فان اقرب مال له بعد كونه لوجود الاهلية ونزول المانع ولم يذم في
احال لغياهم المانع وان افترجا او فضا صراعه لانه مبيع على اصل كونه في حق
اليوم في البيع افترجا المولى عليه بذلك وينفذ طلاقه لما روي في قوله
لا يملك العبد المالك شيئا الا الطلاق ولانه عارف وجه المصلحة فيه
فكان اهلا وليس فيه ابطال ملك المولى ولا نقوض منافع فينفذ

باب الحجر للفساد

قال ابو حنيفة لا يحجر على العاقل البالغ السفيه ونصرفه في ماله جائزا وان
كان مبتذرا مفسدا ينفق ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وقالوا هو
قولا لاشافي يحجر على السفيه ويمنع من التصرف في ماله لانه مبتذر ماله
بصرفه لاعلى الوجه الذي يقضيه العقل فيجوز عليه تصرفه لاعتبار بالضرر
بل اولى لان الثاني في حق الصبي احوال التبذير وفي حقه حقيقته ولذا
منع عنه المال ثم لا يبعد بدون الحجر لانه ينفق بلسانه ما منع من
يد ولا يحد حقيقته انه مما طبع اقل فلا يحجر عليه اعتبارا بالدرستيد

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يملكه الله تعالى
ولا يملكه الإنسان بطريق مشروع

في هذا الوصف انما هو على اهلية الشخص
لان التكليف ينفذ على من له اهلية
جوابا على ما هو في التكليف والاهلية
التي تكون بالوصول الى الاموال وذلك
بالتحليل والتفكير

وهذا لان في سلب ولايته اهدار آدميته والخاصة باليهام
مواشئ اضرا من التبذير ولا يتحمل الاعلى الذي لا يملكه
كان في الحجر دفع ضرر عام كالحجر المنطوق الجاهل والمفني الماحق
المكاري المفلس جاز فيها روى عنها ذمها في الاعلى بالادنى ولا ينفذ
القياس على منع المال لان الحجر المانع منه في العقوبة ولا على الصبي لانه عاجز
عن النظر لنفسه وهذا قد در عليه نظره الشرع مرة باعطاء القدر من العتق والبلوغ وان كان بعد سنين العتق كما

والجبر على خلافه لسوء اختياره ومنع المال مفيد لان غالب السفه في
الهباء والنفقات وذلك ينفذ على البدن واذا حجر العاقل عليه ثم فرغ
الى الفاضل آخر فابطل حجره واطلق عتق لانه الحجر منه فتوى وليس
بفضا الا يرى انه لم يوجد المنفعة له والمفني عليه ولو كان فضيا فنفس
الفضا مختلف فيه فلا بد من الامضاء في لونه نصرفه بعد الحجر الى الفاضل

الحاجز الى غيره ففقه بيطلان نصرفه ثم رفعه الى فاضل آخر نفذ ابطاله الاصال
الامضاء به فلا يقبل النقص بعد ذلك ثم عند الجحفة اذا بلغ الغلام عتق
شبه لم يسلم اليه ماله في يبلغ خمس وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل
ذلك فقد تصرف في ذاب بلغ خمس وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يورث
من الرشد وقال لا يدر في مال ابدان بوقس رثن ولا يجوز نصرفه
فيه لان علمه المنع السفيه فيبقى ما بقى العلية وصار كالصبي ولا يحد حقيقته

وهذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يملكه الله تعالى
ولا يملكه الإنسان بطريق مشروع

هذا هو المقصود من قوله تعالى
ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يملكه الله تعالى
ولا يملكه الإنسان بطريق مشروع

[illegible][illegible]

لا تسوق في قمتها للفرع وان لم يكن
معه ان لا تسوق في جميع قمتها
للفروع الكعبة

لانه لا ضرر فيه ومما يلزم بالشمع ولا نظره فيه فلم يصح الزيادة
 وصار كما لم يكن من قبل ولو قلنا قبل الدخول وجب لها النصف في
 حاله لانه الشبهة هي في المهر المثل في كل اذا تزوج بان يعسوف
 او لا يعسوف واحد لما بيننا **قال** وتخرج الزكوة من مال الشبهة لانه
 واجب عليه وينفق على اولاده ونزوجه ومن تجب نفقة من
 ذوي ارجاء لان اجد له ونزوجه من حواجه والاتفاق على ذوق
 الارحام واجب عليه حفاظا لقرية والسف لا يبطل حقوق الناس لان
 الفاض يدفع قدر الكوة اليه ليصرفها الى مصرفها لانه لا بد من بينه كونه
 عبادة لكن ينفق منها ما يكفيه ليعرفه في غيره وجهه وفي النفقة يدفع
 الى امته ليعرفها لانه ليس بعبادة فلا يحتاج الى بينه وهذا بخلاف ما
 اذا طلقا ونزلا وظاهر حيث لا يملكه المال بل يكفر منه وظاهر
 بالصوم لانه مما يجب بفعله فلو قلنا هذا الباب يترك من هذا الطهر
 ولا كذلك مما يجب ابتلا من غير فعله **قال** فان اراد حجة الاسلام لم يمنع
 منها لانه واجب عليه بايجاب الله من غير صنعه ولا يستام الفاض النفقة
 اليه ويستلمها الى نفقة من احاج تنفقها عليه في طريق الحج كبله بثلثها
 في غير هذا الوجه ولو اراد عمر واحد لم يمنع منها **قال** لا يخلو العلم
 في وجوبها بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الحج ولا يمنع من الفان

ومما يلزم بالشمع ولا نظره فيه فلم يصح الزيادة
 وصار كما لم يكن من قبل ولو قلنا قبل الدخول وجب لها النصف في
 حاله لانه الشبهة هي في المهر المثل في كل اذا تزوج بان يعسوف
 او لا يعسوف واحد لما بيننا **قال** وتخرج الزكوة من مال الشبهة لانه
 واجب عليه وينفق على اولاده ونزوجه ومن تجب نفقة من
 ذوي ارجاء لان اجد له ونزوجه من حواجه والاتفاق على ذوق
 الارحام واجب عليه حفاظا لقرية والسف لا يبطل حقوق الناس لان
 الفاض يدفع قدر الكوة اليه ليصرفها الى مصرفها لانه لا بد من بينه كونه
 عبادة لكن ينفق منها ما يكفيه ليعرفه في غيره وجهه وفي النفقة يدفع
 الى امته ليعرفها لانه ليس بعبادة فلا يحتاج الى بينه وهذا بخلاف ما
 اذا طلقا ونزلا وظاهر حيث لا يملكه المال بل يكفر منه وظاهر
 بالصوم لانه مما يجب بفعله فلو قلنا هذا الباب يترك من هذا الطهر
 ولا كذلك مما يجب ابتلا من غير فعله **قال** فان اراد حجة الاسلام لم يمنع
 منها لانه واجب عليه بايجاب الله من غير صنعه ولا يستام الفاض النفقة
 اليه ويستلمها الى نفقة من احاج تنفقها عليه في طريق الحج كبله بثلثها
 في غير هذا الوجه ولو اراد عمر واحد لم يمنع منها **قال** لا يخلو العلم
 في وجوبها بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الحج ولا يمنع من الفان

لانه لا يخلو العلم في وجوبها بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الحج ولا يمنع من الفان

لانه لا يمنع من افراد السفى كل واحد منهما فلا يمنع من الحج بينهما
 ولا يمنع من ان يسوق بدنه تحريم موضع الخلاف **قال** عند ابن عمر
 لا يجزئ غيرها وهي حرة او بقره فان مرض ووصى بوصاها في القرب
 وابواب الخرجان ذلك ثلثه لان نظره فيه اذ هي حالة انقطاعه
 من امواله والوصية تخلف ثوبا او ثوبا وقد ذكرنا من التفريعات
 بالكن من هذا في الكفاية **قال** ولا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا لماله
 عندنا والفسق الاصل والطارى سوار **قال** الشافعي يحجر عليه زوجا له وعقوبة
 عليه في الشبهة وهذا لم يجعل اهلا للشهادة والولاية عندنا لقوله
 فان آمنتم منهم رشدوا فادفعوا اليهم وقد اونس منه نوع مرشد
 فبنينا واهل النكح المطلقة لان الفاسق من اهل الولاية عندنا
 لاسلامه فيكون ولا يبا للنفقة وقد قرناه فيما تقدم ويحجر الفاسق
 عندهما ايضا وهو قول الشافعي بسبب الغفلة وهو ان يغيب في
 البخارات ولا يصبر عنها لاسلامه فله ملكة الحجي من النظر له

فصل في حد البلوغ

بلوغ الغلام بالاحتلام والاجبال
 ولا تزال اذا وطئ فان لم يوجد ذلك حتى يتم له ثمانية عشر سنة عند
 الجحفة وبلوغ الجارية بالجحض والاحتلام والحبل فان لم يوجد حتى
 يتم عشرة سنة وهذا عند الجحفة والاحتلام والجارية خمسة عشر سنة

لانه لا يمنع من افراد السفى كل واحد منهما فلا يمنع من الحج بينهما
 ولا يمنع من ان يسوق بدنه تحريم موضع الخلاف **قال** عند ابن عمر
 لا يجزئ غيرها وهي حرة او بقره فان مرض ووصى بوصاها في القرب
 وابواب الخرجان ذلك ثلثه لان نظره فيه اذ هي حالة انقطاعه
 من امواله والوصية تخلف ثوبا او ثوبا وقد ذكرنا من التفريعات
 بالكن من هذا في الكفاية **قال** ولا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا لماله
 عندنا والفسق الاصل والطارى سوار **قال** الشافعي يحجر عليه زوجا له وعقوبة
 عليه في الشبهة وهذا لم يجعل اهلا للشهادة والولاية عندنا لقوله
 فان آمنتم منهم رشدوا فادفعوا اليهم وقد اونس منه نوع مرشد
 فبنينا واهل النكح المطلقة لان الفاسق من اهل الولاية عندنا
 لاسلامه فيكون ولا يبا للنفقة وقد قرناه فيما تقدم ويحجر الفاسق
 عندهما ايضا وهو قول الشافعي بسبب الغفلة وهو ان يغيب في
 البخارات ولا يصبر عنها لاسلامه فله ملكة الحجي من النظر له

فان آمنتم منهم رشدوا فادفعوا اليهم وقد اونس منه نوع مرشد
 فبنينا واهل النكح المطلقة لان الفاسق من اهل الولاية عندنا
 لاسلامه فيكون ولا يبا للنفقة وقد قرناه فيما تقدم ويحجر الفاسق
 عندهما ايضا وهو قول الشافعي بسبب الغفلة وهو ان يغيب في
 البخارات ولا يصبر عنها لاسلامه فله ملكة الحجي من النظر له

هذا هو الحق الذي لا يفترونه
 في قوله لا يبيعونكم
 بغير ما كنتم تعلمون
 فانهم قد ابيعواكم
 بغير ما كنتم تعلمون
 فانهم قد ابيعواكم
 بغير ما كنتم تعلمون

فقد بلغوا من هذا ما لا يحصى من حيفه وموثر الشافعي وعنه في الغلام
 عشر قبل المراد ان يطعن في التاسع عشر وبهم له ثمانية عشر سنة فلا
 اخلاف وقيل فيه اخلاف والرواية لانه ذكر في بعض النسخ في بسط حال
 تسعة عشر سنة اما العلامة فلان البلوغ بالانزال جفينة والجبل في
 الاجبال لا يكون الامع الاخرى وكذا الجفينة في اوان الجبل فجعل كل ذلك
 علامة البلوغ واذ في المدة لذلك في حق الغلام اثنا عشر سنة وفي حق الجاني
 تسع سنين واما السن فلهما العادة الفاشية ان البلوغ لا يباخر
 منها من هذه المدة له قوله في بيع واشد الصبي ثمانية عشر سنة
 كما قاله ابن عباس وناهم الغني وهذا اقل ما قيل فيه فيبني الحكم
 عليه للثبوت به غير ان الاثنا عشر سنة واحد الكون اسرع فنفصنا
 في حق من سنة كاشما لها على الفصول الاربعة التي يوافق واحد منها
 المزاج لا محالة **قال** واذا راهن الغلام او الجارية واشكل امر في
 البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله واحكام احكام البالعين لانه
 معنى لا يعرف فيه الامن جهنما طامرا فاذا اخبر به ولم يكذبهما
 الظاهر في قولها في كماله في الجفينة **باب في البيع**
قال ابو حنيفة لا يحج بالدين اذا وجبت ديون على رجل وطلب ما
 حبه واحج عليه لم يحج عليه لان في الحج اهدار اهليته فلا يجوز له

فرد

من رخص وان له ما لم ينصف فيه احكام لانه نوع محج ولانه
 تجارة لا عن نراض فيكون باطلا بالنقص لكن بحسب ابراهيم يبيع
 في دية ابفاء الحق الغرماء ودفع الظلمة وقال اذا طلب من المفلس
 الحق عليه محج الفاض عليه ومنعه من البيع والنصف والافراد
 حتى لا يضر بالغرماء لان المحج على السفيه انما جوزه انه نظر اليه وفي
 هذا المحج نظر للغرماء لانه عساه يلحق ماله فينفوت صفهم ومعنى
 فولها منعه من البيع ان يكون باقل من ثمن المثل اما البيع بثمن
 المثل لا يبطل حق الغرماء والمثني لحقهم فلا يمنع منه **قال** وبيع
 ماله انما يمنع المفلس من بيعه وضمه بين غرمائه بالخصص
 عند ما لان البيع مستحق عليه لا بقاء دية حتى يحبس لاجله فاذا
 امتنع فاب الفاض منابه كما في اجب والعتة فلان النجاسة موهومة
 والمستحق قضاء الدين والبيع بطريق متعين لذلك بخلاف اجب
 والعتة واجب قضاء الدين بما تخاف من الطمأنينة ولو
 صح البيع كان اجس اضرار بهما بيا خبر حق الدين وتغيب الملبوس
 فلا يكون مشروعا وان كان دية درهم وله درهم فاض الفاض
 بغير امر وهذا بالاجماع لان للدين حق الاخذ من غير رضا فللقاض
 ان يعينه **قال** وان كان دية درهم وله دنانير او على ضد ذلك
 باعها الفاض في دية وهذا استحسان عند الحنفية والقباس ان لا يجوز

هذا هو الحق الذي لا يفترونه
 في قوله لا يبيعونكم
 بغير ما كنتم تعلمون
 فانهم قد ابيعواكم
 بغير ما كنتم تعلمون
 فانهم قد ابيعواكم
 بغير ما كنتم تعلمون

هذا هو الحق الذي لا يفترونه
 في قوله لا يبيعونكم
 بغير ما كنتم تعلمون
 فانهم قد ابيعواكم
 بغير ما كنتم تعلمون
 فانهم قد ابيعواكم
 بغير ما كنتم تعلمون

كان في العوض و لهذا لم يكن لصاحب الدين ان باخذه جبرا
 وجه الاحتياط انهما مخدات في التمسك والمال في مختلفات في الصنف
 في النظر الى الاتحاد بين اللقاي ولا به الصرف وبالنظر الى
 الاختلاف بسلب عن الدين ولا به الاخذ عملا بالشبه في
 العوض فيعلق بصورها وعباها اما التفرع في سابل فافترق
 ويباع في الدين التفرع ثم العوض ثم العطار في هذا بالاس
 فالاسير لما فيه من المسارعة الى قضاء الدين مع مراعاة المدين
 ويترك عليه دس من ثياب بدنه وبيع الباقي لان به كفاية
 وبذل دس لان اذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس **قال** ^{المراد بالاسير}
 فان افرغ حاله ايجب افرار لزم ذلك بعد قضاء الدين لانه يعلق
 بهذا المال حق الاقرب فلا يمكن من ابطال حقه بالافراد لغيرهم
 بخلاف الاستملاك لانه مشاهد لامر ذله ولو استفاد ما لا يخفى
 بعد ايج نقدا واد فيه لان حقه لم يتعلق به لعدم **قال** ^{المراد بالاسير}
 وينفق على المغلس من ماله وعلى زوجته واولاده الصغار ^{المراد بالاسير}
 ذوي ارجاء لان حاجته الاصلية مقدمة على حق الغرماء ولانه ^{المراد بالاسير}
 حق ثابت لغيره فلا يبطله ايج في هذا النوع في امره كانت موقلة
 منه مثلا اسوة للغرماء **قال** فان لم يعرف للمغلس مال وطلب
 غرماء حبه وهو نفوذ لا مال حبه احكام في كل دين التمسك

لان الغرض في
 عدم التمسك بالدين
 لان الغرض في
 عدم التمسك بالدين
 لان الغرض في
 عدم التمسك بالدين

وان كان غرضه من دفع دينه فانما هو
 الغرض من دفع دينه فانما هو

بعث كما لم يبق الكفالة وقد ذكرنا هذا الفصل بوجوه في
 ادب الفاظ من هذا الكتاب فلا نعبد لها الى ان قال في كذا انه اقام
 البينة انه لا مال له فيدخل سبيله لوجوب النظر الى الميسر ولو
 مرض في الجبس فيقول ان كاله خادم يقوم بها لجنه وان لم يكن
 اخبره تحت راعه هلاكه والمختر فيه لا يمكن من الاستفاد بعمله
 هو الصحيح ليضحي قلبه فينبعث على قضاء دينه بخلاف ما اذا كان
 له جارية وفيه موضع يمكن وطما لا يمنع منه لانه قضاء احدى
 الشهورتين فيغير قضاء الاخر **قال** ولا يكون بينه وبين غرمائه
 بعد خروجه من الجبس بل بلازمونه ولا يمنعونه من التصرف
 والسفر لقوله عم لصاحب الحق بد ولسان امرؤ بالمدام الملازمة
 وبالنسبة النفاذ في اخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص
 لا سنوا حقوقهم في القوق وقالوا اذا فلسه احكام طال بينه وبين
 غرمائه الا ان يفهم البينة ان له مالا لان الفضا بالافلاس
 يعنى عند ما قبضت الميسرة ويستحق النظر الى الميسرة وعند ما
 لا يتحقق بالافلاس لان مال الله غادر وراج ولان وفوف الشئ
 على عدم المال لا يتحقق الا ظاهرا فيصاح للدفع لا للابطال في الملازمة
 وقوله الا ان يفهم البينة اشارة الى ان بينه البسار بين

لان الغرض في
 عدم التمسك بالدين
 لان الغرض في
 عدم التمسك بالدين

الذي يكونه بعد الاطلاق عن الجبس
 وقبل كفاية

على بنية الاصهار لانها اكثر ثباتا اذ الاصل هو الغنى وقوله في
 الملازمة لا يمنعونه من التصرف والتصرف دليل على انه يدور معه
 جبرادار ولا يجلسه في موضع لانه جبرادار ولو دخل داره حاجته
 لا ينبغي بل يجلس على باب داره الى ان يخرج لان الاشياء لا بد ان يكون
 له موضع خلوة ولو اختار المطلوب اجلس والطالب الملازمة
 فالجبرادار الى الطالب لانه ابلغ في حصول المقصود لا خيرا الاضيق
 عليه الا اذا علم الفاضل ان الملازمة بدخل عليه ضربة يتيقن بان لا يمكنه
 من دخول داره فيجوز بحسبه دفعا للضرر عنه ولو كان الدين للطل
 على المرأة لا يلائمها لما فيها من الخلوة بالاجنبية لكنه يفتأ
 اجنبية فلازمها **قال** ومن افلس وعند مناع لرجل بعينه
 ابتاعه منه فصاحب المناع اسوة للفرما فيه وقال الشافعي يحجر
 القاضي على المشتري بطلية ثم للبائع خيار الفسخ لانه يحجر المشتري
 عن ابقاء الثمن ويوجب ذلك حق الفسخ كحق البائع عن تسليم العبد
 وهذا لانه عقد معاوضة ومن فضيلته المساواة وصار كالتسليم
 ولما ان الاقل لا يوجب العجز عن تسليم العبد وهو غير مستحق
 بالعقد فلا يثبت حق الفسخ باعتباره وانما المستحق وصفه والذمة
 اعني الدين وبقيض العبد يتحقق بينهما مبادلة هذا هو الحقيقة
 تسليم العبد فانه

المشتري لا يملك العبد
 بل هو كالمستأجر
 له ان يفسخ العقد
 متى شاء
 ولو كان العبد
 مملوكا لم يكن
 له خيار الفسخ
 بل هو كالمستأجر
 له ان يفسخ العقد
 متى شاء

فيجب

فيجب اعتبارها في موضع النعمة كالسليم لان الاستبدال ممنوع
 فأعطى العبد حكم الدين **كتاب المازون**

الاذن الاعلام لغة وفي الشرع كل الحجر والسقاط الحق عندنا والعبد
 ذلك ينصرف في نفسه باهليته لانه بعد الترف في اهل البيت وبسبب
 الناطق وعظه المميز وانجاءه عن التصرف حتى المولى لانه ما
 عهد نصرة في الامور جبرائلا تعلق الذين بدفنت او كسبه وذلك مال المولى
 فلا بد من اذنه كبل لا يبطل حقه من غير رضاه وهذا لا يرجع بالخلف
 من العهد على المولى ولهذا لا يفيل النافيت حتى لو اذن لعبد بوجها
 او شرا كان مازونا اذ احق بحقه لانه الاسقاط لا يتوقف على المطلق والفاضل كانه
 ثم الاذن كما يثبت بالبرهان يثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع
 ويشترى وسكت بصبر ما دوننا عندنا خلافا لغيره والشافعي ولا يرى
 بين ان يبيع عبدا مملوكا للمولى او للاجنبي باذنه او بغير اذنه بيعا
 صحيحا او فاسدا لان كل من يراه بظنة ما دوننا له فيها بيعا فانه
 فينصرف به لولم يكن ما دوننا له ولولم يكن المولى راضيا به لمنعه
 دفعا للضرر عنهم **قال** واذا اذن المولى لعبد في التجارة اذنا عاجاز
 تصرفه في سائر التجارات ومعنى هذه المسئلة ان يقول اذنت لك في
 التجارة فلا يفتقر ويوجه ان التجارة اسم عام يتناول الجنب

في مال الكسب والنفقة وانما يبيع بغير اذن المولى
 من مال المولى وانما بالاذن اسقاط حقه
 فعاد العبد مستقرا بالمال كونه
 الاصلية واهلية نفسه كونه

ان يبيع اذا خففت دون ثم قال المولى ليس مازونا
 بناخذ الدين الى ما بعد العقد ولا يملك بغير اذنه
 وهل يبيع المولى لغيره في بيعه انما هو حقهم فاذا
 رآه يبيع ويشتري لم يملك بغير اذنه كونه

لا يملك المولى العبد
 بل هو كالمستأجر
 له ان يفسخ العقد
 متى شاء
 ولو كان العبد
 مملوكا لم يكن
 له خيار الفسخ
 بل هو كالمستأجر
 له ان يفسخ العقد
 متى شاء

فيبيع ويشتري ما ياله من انواع الاعيان لانه اصل التجارة ولوايح
 او اشترى بالغير البسر فهو جائز لغز لا حذر عنه وكذا بالفاش
 عند ابي حنيفة خلافا لما هو اقول ان البيع بالفاش منه بمنزلة
 التبرع حتى اعتبر من المبرع من ثلث ماله فلا ينظمه الاذن ولا
 انه تجارة والعبد منصرف باصله نفسه فصار كالحق وعلى هذا الخلاف
 الصبي الماذون ولو حاي في مرض موته يعتبر من جميع المال اذ لم يكن
 عليه دين وان كان قد جمع ما يفي لانه لا يقصد في الحق على المكسب
 الوارث والوارث للعبد وان كان الدين محطبا بما في يده فقال المشتري
 اذ جمع المماثلة والافراد بالبيع كما في الحق قوله ان يسهل ويقل السلم
 لانه تجارة ولا ان يوكل بالبيع والشراء لانه لا ينفذ بنفسه **قال**
 ويبرهن ويرهن لانها من انواع التجارة فانه انما واستيفاء وعلى
 ان يتقبل الارض ويساوي الاجراء واليهوت لانه كل ذلك من صن
 التجارة ويأخذ الارض من راعه لانه فيه يحصل الربح ويشتري طعاما
 فينعه في أرضه لانه يقصد به الربح قال عم الزارع بنتا جريته
 وله ان يشترك شركته عنان ويدفع المال مضاربة ويأخذها لانه
 من عادة التجارة قوله ان يولج نفسه عندنا خلافا للشافعي هو يقول
 لا يملك العبد على نفسه فكذلك على منافع لانه لا يملكها وان نفسه

في البيع والشراء
 ما ياله من انواع الاعيان
 البسر فهو جائز لغز
 عند ابي حنيفة خلافا
 التبرع حتى اعتبر من
 المبرع من ثلث ماله
 فلا ينظمه الاذن ولا

عليه دين وان كان قد
 جمع ما يفي لانه لا
 يقصد في الحق على
 المكسب الوارث

من راعه لانه فيه
 يحصل الربح ويشتري
 طعاما فينعه في
 أرضه لانه يقصد
 به الربح

ان لا يملك
 العبد على نفسه
 فكذلك على منافع
 لانه لا يملكها

راس

ليس ماله فيملك التصرف فيه الا اذا كان بنفسه ابطال الاذن كايبيع
 لانه ينجح به وان كان لا ينجح فلا يحصل مقصود المولى **قال**
 الاجارة لا ينجح به ويحصل به المقصود وهو الربح فيملكه **قال**
 اذن له في نوعه منها يذوق غيره فهو ماذون في جميعها وقال زفر
 والشافعي لا يكره ماذونا الا في ذلك النوع وعلى هذا الخلاف اذا نهاه
 عن التصرف في نوع آخر له ان الاذن لو كمل وانابته من المولى
 لانه يستفيد العبد من جميعه ويثبت اكم وهو ملك له دون العبد
 وهذا يملك محو فيخصص بما خص به كالمضارب لانه اسقاط الحق
 وفك الحق على ما بيناه وعند ذلك يظهر مالكنه العبد فلا يخصص نوع
 دون نوع بخلاف الوكيل لانه ينصرف في مال غيره فيثبت له الواجبة
 من جميعه وملكه التصرف وهو الملك وافق للعبد حتى كان له ان يصرف
 الى قضاء الدين والمنفعة وما استغنى عنه بخلاف المالك **قال** وان اذن
 له في شيء بعينه فليس بماذون لانه استخدام ومعناه ان يامر بشيء
 ثوب للكسوف او طعام رذالا لاهله وهذا لانه لو صار ماذونا يفسد
 عليه باب الاستخدام بخلاف ما اذا قال اذ اتى الغلة كل شهر كذا او قال
 اذ اتى الفاقلة من لانه طلب منه المال ولا يحصل الا بالاكسب **قال**
 افسد صنعا او فضا لانه اذن بشيء مالا يبدله منه ويؤتيه فيصير
 ماله من الرق ويغيره لانه الاذن بالاصاغة
 اذ لا يملك ما لا يملكه من الرق

في البيع والشراء
 ما ياله من انواع الاعيان
 البسر فهو جائز لغز
 عند ابي حنيفة خلافا
 التبرع حتى اعتبر من
 المبرع من ثلث ماله
 فلا ينظمه الاذن ولا

من راعه لانه فيه
 يحصل الربح ويشتري
 طعاما فينعه في
 أرضه لانه يقصد
 به الربح

ان لا يملك
 العبد على نفسه
 فكذلك على منافع
 لانه لا يملكها

ان لا يملك
 العبد على نفسه
 فكذلك على منافع
 لانه لا يملكها

حامل على المعاملة فمن هذا الوجه صلح غرض المولى وعدم الضرر في حقه
 بدخول البيع في ملكه وتعلقه بالكسب لا يتلف بالرفقة فيتعاقبها
 غير انه يبدل بالكسب لا يستفاد البقاء حتى الغرماء وبإلغاء لمقصود المولى
 وعند انعاده يستوفى من الرفقة وقوله في الكتاب ديونه المبرأة من دين
 وجب بالنجاسة او بما هو في معناها كبيع والشري والاحسان والاحتجار
 وضمان المصوب والودائع والامانات اذا جحد صا وما في من الغفر
 بوطا المشتركة بعد الاحتفاظ لا سندا الى الشريك فيحق **قال** ونقسم
 من بينهم بالخصص لتعلق ضمهم بالرفقة فصار كعقلها بالتركه فان فضل
 شي من ديونه طويل بعد كونه لنفوذ الدين في ذمته وعدم وفاء الرفقة
 به ولا يباع ثابنا كليا يمنع البيع او دفعا للضرر عن المشتري ويتعلق
 دينه بكسبه سواء حصل قبل حقوق الدين او بعد ويتعلق بما يقبل من
 الهبة لان المولى انما يتخلف في الملك بعد فاعنه عن حاجه العبد ولم يفرغ
 ولا يتعلق بما انتزع المولى من بين قبل الدين لوجود شرط الخلو له
 ولان باخر غلة مثله بعد الدين لانه لو لم يتمكن منه تجزئ عليه فلا
 يحصل الكسب والربا بده على غلة المثل بردها الى الغرماء لعدم الضرر
 فيها ونقدم ضمهم **قال** وان محج عليه لم ينح حتى يظهر محج بين اهل
 سوفه لانه لو انحجر يظهر الناس لنا خبر ضمهم الى ما بعد العتق لما منعق

لا بد من كسبه وفساد ما يقع على رجا ذلك وبشرط علم الكثر اهل سوفه
 حتى لو محج عليه في السوق وليس فيه لاجل ورجلان لا ينح ولو بايع
 جازوان بايعه الذي علم محج لم يحرق ولو محج به بينه بمحض من الكثر
 اهل سوفه ينح والمعتبر شيوع المحج واستنهاضه في مقام ذلك مقام الظول
 عند الكثر كما في تبليغ الرسالة من الرسل عليهم السلام ويبغ العبد اذا
 الى ان يعلم بالمحج لو كبل اذ لم يعلم بالعرف وهذا لانه بضربه
 حيث يلزم قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق في ما رضى به
 وانما بشرط الشيوع في المحج اذا كان الاذن شاعرا اذ لم يعلم به
 الا العبد ثم محج عليه يعلم منه ينح لانه لا ضرر **قال** ولو جاز المولى

او جن او حتى يدار المحج بصارا لما ذون محج اعلمه لان الاذن غير لازم
 وما لا يكون لانها من النصف بطلان واما حكم الابتداء مولاهل
 فلا بد من قيام اهله الاذن في حالة البقاء وفي من تنعدم بالموت المحج
 وكذا بالحق لانه موت صكا في ضم ماله بين ورثته **قال** واذا ابق
 العبد صار محج اعلمه **قال** الشافعي بيغ ما ذون الا باق لاني في
 ابتداء الاذن فكذا لا ينافي البقاء وصار كالمعتق لان الاقايح
 دلالة لانه انما يرضى بكونه حادوا على وجه يتمكن من نفسه دينه ما ذون
 بكسبه بخلاف ابتداء الاذن لان الدلالة لا يعتبر عند وجود النصف

على ما يقع للمولى
 اذ لا بد من كسبه وفساد ما يقع على رجا ذلك وبشرط علم الكثر اهل سوفه
 حتى لو محج عليه في السوق وليس فيه لاجل ورجلان لا ينح ولو بايع
 جازوان بايعه الذي علم محج لم يحرق ولو محج به بينه بمحض من الكثر
 اهل سوفه ينح والمعتبر شيوع المحج واستنهاضه في مقام ذلك مقام الظول
 عند الكثر كما في تبليغ الرسالة من الرسل عليهم السلام ويبغ العبد اذا
 الى ان يعلم بالمحج لو كبل اذ لم يعلم بالعرف وهذا لانه بضربه
 حيث يلزم قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق في ما رضى به
 وانما بشرط الشيوع في المحج اذا كان الاذن شاعرا اذ لم يعلم به
 الا العبد ثم محج عليه يعلم منه ينح لانه لا ضرر **قال** ولو جاز المولى

لا بد من كسبه وفساد ما يقع على رجا ذلك وبشرط علم الكثر اهل سوفه
 حتى لو محج عليه في السوق وليس فيه لاجل ورجلان لا ينح ولو بايع
 جازوان بايعه الذي علم محج لم يحرق ولو محج به بينه بمحض من الكثر
 اهل سوفه ينح والمعتبر شيوع المحج واستنهاضه في مقام ذلك مقام الظول
 عند الكثر كما في تبليغ الرسالة من الرسل عليهم السلام ويبغ العبد اذا
 الى ان يعلم بالمحج لو كبل اذ لم يعلم بالعرف وهذا لانه بضربه
 حيث يلزم قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق في ما رضى به
 وانما بشرط الشيوع في المحج اذا كان الاذن شاعرا اذ لم يعلم به
 الا العبد ثم محج عليه يعلم منه ينح لانه لا ضرر **قال** ولو جاز المولى

او جن او حتى يدار المحج بصارا لما ذون محج اعلمه لان الاذن غير لازم
 وما لا يكون لانها من النصف بطلان واما حكم الابتداء مولاهل
 فلا بد من قيام اهله الاذن في حالة البقاء وفي من تنعدم بالموت المحج
 وكذا بالحق لانه موت صكا في ضم ماله بين ورثته **قال** واذا ابق
 العبد صار محج اعلمه **قال** الشافعي بيغ ما ذون الا باق لاني في
 ابتداء الاذن فكذا لا ينافي البقاء وصار كالمعتق لان الاقايح
 دلالة لانه انما يرضى بكونه حادوا على وجه يتمكن من نفسه دينه ما ذون
 بكسبه بخلاف ابتداء الاذن لان الدلالة لا يعتبر عند وجود النصف

على ما يقع للمولى
 اذ لا بد من كسبه وفساد ما يقع على رجا ذلك وبشرط علم الكثر اهل سوفه
 حتى لو محج عليه في السوق وليس فيه لاجل ورجلان لا ينح ولو بايع
 جازوان بايعه الذي علم محج لم يحرق ولو محج به بينه بمحض من الكثر
 اهل سوفه ينح والمعتبر شيوع المحج واستنهاضه في مقام ذلك مقام الظول
 عند الكثر كما في تبليغ الرسالة من الرسل عليهم السلام ويبغ العبد اذا
 الى ان يعلم بالمحج لو كبل اذ لم يعلم بالعرف وهذا لانه بضربه
 حيث يلزم قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق في ما رضى به
 وانما بشرط الشيوع في المحج اذا كان الاذن شاعرا اذ لم يعلم به
 الا العبد ثم محج عليه يعلم منه ينح لانه لا ضرر **قال** ولو جاز المولى

بجلائها وبجلائ الغصب لا ياتى من يد الغاصب **قال** وإذا
ولدت الماذونة من مولاها فذلك على خلاف ما هو بعين البقاء
بالابتداء لسان الظاهر انه يحضنها بعد الولادة فيكون دالة على
الابتداء لان الصريح فاض على الدلالة وبعض المكي فتمت ان كسبها
دون لاملها في محلا فعلق به حق الغرماء اذ به يمنع البيع وبه يفسر
فهم **قال** وإذا استدلنا لامة الماذونة كمن فتمت ان كسبها فذلك
فهي ماذونة على حالها لان العلم دالة على العادة ما جرت به
المدين والامانة بين حكمها ايضا والمولى ضامن لغيرها لما قرناه
وام الولد **قال** وإذا حج على الماذون فاوله جاز في بيع من المال
عند له حصة ومعه ان يقر بما في يد امانه لغرمه او غصب منه الميراث
بدين علم ينفذ مما في يد وقال لا يجوز اقراره لهما ان الميراث لا يورث
ان كان الاذن ففقدنا ما نحن عليه لان الميراث لا يورث
غير معين وصاحبا ان الميراث كسبه من يد قبل اقراره او ثبت
بالبيع من غيره ولهذا لا يصح اقراره في حق الرقبة بعد الحج وان الميراث
هو اليد ولهذا لا يصح اقرار الماذون فيما اذن المولى من يد واليد
بافه حقيقه وشرط بطلانها بالحي كما قد اعيا عن حاجته واقراره دليل
حقها بخلاف انتزاع من يد قبل الاقرار لان يد الميراث تابعة حقيقه

وصلا

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

وكما فلا يبطل باقراره وكذا ملكه ثابت في رقبته فلا يبطل باقراره من
غيره **قال** وهذا بخلاف ما اذا باع العبد فذلك يبطل ملكه
على ما عرفت فلا يفي ما ثبت حكم الميراث في هذا الميراث فتمت ان كسبها
البيع **قال** وإذا الزم ديون بحبط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في يد
ولو اعترف من كسبه عبد لم يعترف عند له حصة وقال ملك ما في يد ويعترف
وعلم فتمت لانه وجد بسبب الملك في كسبه من ملكه في هذا الميراث فتمت ان كسبها
اعترفه ووطا اجارته الماذونة وهذا آية كماله بخلاف الميراث لانه يثبت
الملكية نظر الميراث والتطرق في حقه عند طاعة الذي يتركه اما ملك
المولى ما ثبت نظر للعبد **قال** ان ملكا المولى انما يثبت بخلافه عن العبد
عند خراجه عن حاجته كملك الميراث على ما قرناه والميراث لا يورث
بما فلا يخلف فيه واذا عرفت ثبت الملك وعدمه فالعقود فوجها واذا نفذ
عند مما ينفذ فتمت للغرماء لتعلق حكمهم به **قال** وان لم يكن الذي
محبطا بماله ورقبته جاز عتقه في قولهم جميعا اما عند ما فظاهر وكذا عند
لانه لا يعي عن فليد فلو جعل ما نفعنا لا سند باب الانقضاء بكسبه ففصل ما وجد
المقصود من الميراث وان لا يبيع ملك الميراث والميراث لا يورث
قال وان باع من المولى شيئا بعتا بعتا جاز لانه لا يورث عن كسبه
عليه دين وان باعه بنفسه فان لم يجر لانه منهم في حقه بخلاف ما اذا جاز الاجترار

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

والميراث لا يورث
غير معين وصاحبا
ان الميراث كسبه
من يد قبل اقراره
او ثبت بالبيع
من غيره ولهذا
لا يصح اقراره
في حق الرقبة
بعد الحج وان
الميراث هو اليد
ولهذا لا يصح
اقرار الماذون
فيما اذن المولى
من يد واليد
بافه حقيقه
وشرط بطلانها
بالحي كما قد
اعيا عن حاجته
واقراره دليل
حقها بخلاف
انتزاع من يد
قبل الاقرار
لان يد الميراث
تابعة حقيقه

هذا هو الحق
في البيع والشراء
والمنفعة
والضرر
والعيب
والجور
والظلم
والفساد
والجور
والظلم
والفساد

عندنا حصة لانه لا نمنه فيه ويختلف ما اذا باع المبيع من الدار قبل ثمنه
جاء لا يجوز عندنا لان حق بيعه انما نعلق بعينه حتى كان لاحد من الاطراف
باو ايمه انما حق الغرماء نعلق بالمال لا بعينه فافترقا وقالوا ان باعه
بنفسه ان يجوز البيع ويجوز المولى ان شاء ازال المحاباة وان شاء نفى
وعلى المذهبين المحاباة البسيرة الفا حشوا ووجه ذلك الامتناع
لرفع الضر عن الغرماء وبهذا يدفع الضر عنهم وهذا بخلاف البيع من
الاجنبي بالمحاباة البسيرة حيث يجوز ولا يؤمن بانه المحاباة والمولى يؤمن
به لان البيع بالبسيرة منها من يدين النجس والبيع لدخوله تحت نفقة المقدس
فاغترناه بترعا في البيع من المولى للتمتع بغيره من غير حق الاجنبي لانواعها
يختلف ما اذا باع من الاجنبي بالكبر من المحاباة حيث لا يجوز اصلا عندنا
ومن المولى يجوز وبؤس بانه المحاباة لان المحاباة لا يجوز من العبد
المأذون على اصلها الا باذن المولى ولا اذن بالمحاباة في البيع مع الاجنبي
وقواذن بما شرته بنفسه غير ان ازاله المحاباة لحق الغرماء وهذا
الفرق على اصلهما **قال** فان باعه المولى شيئا بمثل قيمته او اقل جاز البيع
لان المولى اجنبي عن كسبه اذ كان عليه دين على ما بيننا ولا نمنه في هذا
البيع ولا نمنه فانه يرضى في كسبه العبد ما لم يكن فيه وبين المولى
من اذنا المولى بعد ذلك لم يكن له هذا الثمن وصحة التصرف ببيع الفائز

هذا هو الحق
في البيع والشراء
والمنفعة
والضرر
والعيب
والجور
والظلم
والفساد

هذا هو الحق
في البيع والشراء
والمنفعة
والضرر
والعيب
والجور
والظلم
والفساد

هذا هو الحق
في البيع والشراء
والمنفعة
والضرر
والعيب
والجور
والظلم
والفساد

فان سلم اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن لان حق المولى في العيب من
جانب الجبس ولو بقي بعد سقوطه يبقى في الدين ولا يستوجب المولى
على عيبه بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا لا بهنعتين وجاز ان يبيع
حقه متعلقا بالعيب **قال** وان امسكه في يده حتى يسقط الثمن
جاز لان البائع له حق الجبس في البيع ولذا كان اخذ من الغرماء في
جاز ان يكون للمولى حق في الدين اذا كان يعلق بالعيب ولو باعه
بالكبر من ثمنه بؤس بانه المحاباة او نفى البيع كما بينا في جالب العبد
لان الزيادة نعلق بها حق الغرماء **قال** واذا اعنى المولى العبد لما ذكروا
له وعليه ديون فحسب جاز لان ملكه فيه باق والمولى ضامن لغيره
للغرماء لانه ائلف ما نعلق به صفهم بيقا واستيفاء من ثمنه وما يئمن
الديون بطلت بعد العتق لان الدين في ذمته وما لزم المولى لا
يقدرا ما ائلف ضمنا في الباقي عليه كما كان وان كان اقل من قيمته ضمن
الدين لا غير لان صفهم يدفع بخلاف ما اذا كان اعنى المولى والمولى
المأذون كهما وقد ركبتهما ديون لان حق الغرماء لم يعلق برئسهما
استيفاء بالبيع فلم يكن المولى متعلقا بصفهم فلا يضمن شيئا **قال** فان
باعه المولى وعليه دين كجبر برئس فيه وقبضه المشتري وغيبه فان
الغرماء ضمنوا البائع فيمنه وان شاء ضمنوا المشتري لان العبد يعلق

هذا هو الحق
في البيع والشراء
والمنفعة
والضرر
والعيب
والجور
والظلم
والفساد

هذا هو الحق
في البيع والشراء
والمنفعة
والضرر
والعيب
والجور
والظلم
والفساد

هذا هو الحق
في البيع والشراء
والمنفعة
والضرر
والعيب
والجور
والظلم
والفساد

في رواية الباق
بلاطون
من

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الأهلية للشعوب والاعتماد على النفس
والاعتماد على النفس والاعتماد على النفس

اصلہ ان لا ینصرف لان ینصرف من الی فی صفہ
یصح ینصرف الصفہ منہ بنفسہ و ما ینصرف من
الوئی فلا یصح ما شئتم
الصفہ منہ لکمالہ

في عهد الولاية الثانية في واسطه
الملك المظفر الحاجي في حكمه

وذلك من
طريق النظر
والنظر
الذي هو

فوجب تنفيذ على ما عرف نفري في اختلافات والصلاب
الحج لعدم الهداية لا لذاته وقد ثبت نظر الى اذن الولي وبها والية
لنظر الصبي لا سنفاء المصلحة بطريقين واحتمال تبدل الحال بخلاف
الطلاق والعنا في لانه ضار محض فلم يوصل له ولا نافع المحض كقول
البيه والصدقة بوصول قبل الاذن والبيع والشري دار بين النفع
والضرر فيجعل اهلاله بعد الاذن لا قبله لكن قبل الاذن يكون موافقا
منه على اجازة الولي لاحتمال وقوعه نظرا وصحة التصرف في نفسه وذكر
الولي في الكتاب بنظم الاب واجد عند عدم الوصي والفاض والولي
بخلاف صاحب الشرطة لانه ليس له تفهيد الفضاة والشرطان يعقل
كون البيع سائلا للملك جالبا للرجح والشبهة بالعبد لما ذكر في تنفيذ
ان ما يثبت في العبد من الاحكام يثبت في حقه لان الاذن فكل الحج
والما دون ينصرف باهله نفسه عبادا كان او صبي فلا ينفذ تصرفه
بنوع دون نوع وبصر ما دون ابابا لسكون كما في العبد ويصح اقراره
عانه بد من كسبه وكذا يجوز في ظاهر الرواية كما يصره اقرار العبد
ولا يملك تزويج عبده وكذا يثبت في العبد والمخوف الذي يعقل البيع عن ابي
والشري بمنزلة الصبي بصر ما دون ابابا اذن الاب والوصي والجد دون اقراره
غيرهم على ما بيناه وكم حكم الصبي والله اعلم بالصواب
عنه كذا

سواء كان العبد
محررا او عبدا
فان البيع في
العبد لا يملك
الرجح والشبهة
بالعبد لما ذكر
في تنفيذ

وقد اذن في
ما دون ابابا
للسكون كما في
العبد ويصح
اقراره

كثير

كتاب الغصب

١٥٤٣

الغصب لغة اخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب للاستعمال فيه بين
اهل اللغة وفي الشريعة اخذ مال منقوب محرم بغير اذن المالك على وجه
يترتب به في كان استعمال العبد وحمل الدابة غصبا دون اكله
على البساط ثم ان كان مع العلم بحكم المانم والمعم وان كان بدونه
فالضمان لانه حق العبد فلا يتوقف على قصد ولا اثم لان الخطا في
قال ومن غصب ثوبا له مثل كالمكيل والموزون فذلك في بد فعله مثله
وفي بعض النسخ فعله ضمان مثله ولا تفاوت بينهما وهذا لان الواجب
منه مثل لقوله نه من اعدي عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعدي عليكم
ولان المثل اعد ما فيه من مراعاة الجس والمال لانه كان ارفع للضرر
قال فان لم يقدر على مثله فعليه فئمة يوم يحتمون وهذا عند ابي
وقال ابو حنيفة يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع لانه يوسف لانا
انقطع الحق بما لا مثله فيعتبر فئمة يوم انقطاع السيد اذ هو الموجب
للاصل والحدان الواجب الاصل المنفذ الزمنا وما ينقل الى الفئمة بالانقطاع
فيعتبر فئمة يوم الانقطاع ولا في حصة ان النقل لا يثبت بمجرد
الانقطاع وهذا الوصير الى ان يوجد حصة له ذلك وانما ينقل فئمة
الفاض فيعتبر فئمة يوم الخصومة والفضة بخلاف ما لا مثله لانه
الذي هو من قول ابو حنيفة

الغصب لغة اخذ
الشيء من الغير
على سبيل التغلب
للاستعمال فيه
بين اهل اللغة

فان لم يقدر
على مثله فعليه
فئمة يوم يحتمون
وهذا عند ابي

وقد اذن في
ما دون ابابا
للسكون كما في
العبد ويصح
اقراره

وقد اذن في
ما دون ابابا
للسكون كما في
العبد ويصح
اقراره

مطلب الغيبة باصل السبب كما وجد فيعتبر فيه عند ذلك

مثله فعله فتمت بعم غيبه معناه العذر بان المنفاهونه لانه لما نقل
مراعاة الحق في الجحش في الماله وحدها دفعا للصبر بعد الاحتكاك
اما العذر في المنفاهون فهو كما لم يلد في حبه لثقله التفاوت في التبر
المخلوط بالشعر الغيبة لانه لا مثله وعلى الغاصب في العين معناه
ما دام قابلا لقوله عم على اليد ما اخذت حتى ترد وقال عم لا يحمل لاحد
ان باخذ مناع اخيه لا عينا ولا جادا فان اخذه فله رده عليه ولان
اليد حق مقصود وقد فوضها عليه فيجب عليه اعادتها بالرد اليه وهو
الموجب الاصل على ما قالوا ورد الغيبة مخلص خلفا عنه لانه قاصر اذ
الكل في رد العين والماله في مثل الموجب الاصل الغيبة ورد العين
مخلص ويظهر ذلك في بعض الاحكام والواجب الرد في المكان الذي
غيبه لتفاوت الغيبة بتفاوت الاماكن فان ادعى هلاكها حيسه الحاكم حذر
بعدم انها لو كانت باقية لا ظهر هاتم فغض عليه بيد لها لانه الواجب رد
العين والماله بعرض فهو بدعي امرها رضا خلا في الظاهر فلا يقبل
قوله كما اذا ادعى لافلاس وعليه ثمن مناع فيجس الى ان يعلم ما يدعيه
واذا علم الهالك سقط عنه رده فيلزم رد بدله وهو الغيبة قال والغصب
فيما ينقل ويجوز لانه الغصب بحقيقته يتحقق فيه دون غيره لان ازاله

اليد

والغصب هو الذي يملكه صاحبه ولا يجوز له ان يبيعها او يهبها او يهبها لغيره

مطلب الغيبة باصل السبب كما وجد فيعتبر فيه عند ذلك

مثله فعله فتمت بعم غيبه معناه العذر بان المنفاهونه لانه لما نقل

مراعاة الحق في الجحش في الماله وحدها دفعا للصبر بعد الاحتكاك

مطلب الغيبة باصل السبب كما وجد فيعتبر فيه عند ذلك

مثله فعله فتمت بعم غيبه معناه العذر بان المنفاهونه لانه لما نقل
مراعاة الحق في الجحش في الماله وحدها دفعا للصبر بعد الاحتكاك
اما العذر في المنفاهون فهو كما لم يلد في حبه لثقله التفاوت في التبر
المخلوط بالشعر الغيبة لانه لا مثله وعلى الغاصب في العين معناه
ما دام قابلا لقوله عم على اليد ما اخذت حتى ترد وقال عم لا يحمل لاحد
ان باخذ مناع اخيه لا عينا ولا جادا فان اخذه فله رده عليه ولان
اليد حق مقصود وقد فوضها عليه فيجب عليه اعادتها بالرد اليه وهو
الموجب الاصل على ما قالوا ورد الغيبة مخلص خلفا عنه لانه قاصر اذ
الكل في رد العين والماله في مثل الموجب الاصل الغيبة ورد العين
مخلص ويظهر ذلك في بعض الاحكام والواجب الرد في المكان الذي
غيبه لتفاوت الغيبة بتفاوت الاماكن فان ادعى هلاكها حيسه الحاكم حذر
بعدم انها لو كانت باقية لا ظهر هاتم فغض عليه بيد لها لانه الواجب رد
العين والماله بعرض فهو بدعي امرها رضا خلا في الظاهر فلا يقبل
قوله كما اذا ادعى لافلاس وعليه ثمن مناع فيجس الى ان يعلم ما يدعيه
واذا علم الهالك سقط عنه رده فيلزم رد بدله وهو الغيبة قال والغصب
فيما ينقل ويجوز لانه الغصب بحقيقته يتحقق فيه دون غيره لان ازاله



مطلب الغيبة باصل السبب كما وجد فيعتبر فيه عند ذلك
مثله فعله فتمت بعم غيبه معناه العذر بان المنفاهونه لانه لما نقل
مراعاة الحق في الجحش في الماله وحدها دفعا للصبر بعد الاحتكاك
اما العذر في المنفاهون فهو كما لم يلد في حبه لثقله التفاوت في التبر
المخلوط بالشعر الغيبة لانه لا مثله وعلى الغاصب في العين معناه
ما دام قابلا لقوله عم على اليد ما اخذت حتى ترد وقال عم لا يحمل لاحد
ان باخذ مناع اخيه لا عينا ولا جادا فان اخذه فله رده عليه ولان
اليد حق مقصود وقد فوضها عليه فيجب عليه اعادتها بالرد اليه وهو
الموجب الاصل على ما قالوا ورد الغيبة مخلص خلفا عنه لانه قاصر اذ
الكل في رد العين والماله في مثل الموجب الاصل الغيبة ورد العين
مخلص ويظهر ذلك في بعض الاحكام والواجب الرد في المكان الذي
غيبه لتفاوت الغيبة بتفاوت الاماكن فان ادعى هلاكها حيسه الحاكم حذر
بعدم انها لو كانت باقية لا ظهر هاتم فغض عليه بيد لها لانه الواجب رد
العين والماله بعرض فهو بدعي امرها رضا خلا في الظاهر فلا يقبل
قوله كما اذا ادعى لافلاس وعليه ثمن مناع فيجس الى ان يعلم ما يدعيه
واذا علم الهالك سقط عنه رده فيلزم رد بدله وهو الغيبة قال والغصب
فيما ينقل ويجوز لانه الغصب بحقيقته يتحقق فيه دون غيره لان ازاله

من جعد
الموجب
الاصلي
وقال ابن
الهيتمي

لوازی

ففي اليوم الثاني له الت
ففي ذلك يوم المشي ثم
التم اليوم لان الخ

والمجاهد الصغير

لوازی

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الغصب لا ينافي في حق المالك
الذي هو المالك في نفسه او في غيره من الناس
فان كان المالك في نفسه فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الغصب لا ينافي في حق المالك
الذي هو المالك في نفسه او في غيره من الناس
فان كان المالك في نفسه فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب

الغصب في حق المالك لا ينافي في حق المالك
الذي هو المالك في نفسه او في غيره من الناس
فان كان المالك في نفسه فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان الغصب لا ينافي في حق المالك
الذي هو المالك في نفسه او في غيره من الناس
فان كان المالك في نفسه فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان الغصب لا ينافي في حق المالك
الذي هو المالك في نفسه او في غيره من الناس
فان كان المالك في نفسه فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب

وهذا الوجه يشمل الفصول المذكورة وشرع عليها غرضا فاحفظه
وقوله لا لجل له الانتفاع بها حتى يورث بدلا استحسانا والقياس ان يكون
اذ لم يورث يورث الحسن وفرو وهكذا عن ابي حنيفة روى الفقه ابو الثابت
ووجه ثبوت الملك المطلق للتصرف الا يورث له ولو وجهه اوباحه
جان وجه الاحتياط في عدم في الشاة المذبوحة المصلحة بغير رضا
صاحبها اطعمها الاسارى افاد الامر بالتصديق خروا لملك المالك
وجرم الانتفاع للغاصب قبل الرضا والان في اباحة الانتفاع فتح
باب الغصب فخرج قبل الرضا حيا لمادة الفضا ونفاذ بيعه وجه
مع احرمه لقيام الملك كما في الملك الفاسد واذا ادركه ببيع لا
حق المالك صار في باليد فحصل مبادلة بالتراضي كذا في الرأيه
لستقراطيه وكذا اذا ادرك بالفضاء او ضمنه احكام او ضمنه المالك لوجه
الرضا منه لانه لا يفتي الا بطله وعلى هذا الخلاف اذا غصب حنطه فخرج
او نواه فخرجها غير ان عند ابي يوسف يباح الانتفاع فيها قبل ادراك
الضمان لوجود الاستملاك من كل وجه بخلاف ما تقدم لقيام العين
فيه من وجه وفي الخطه يزرعها لا يصدق في الفضل عند خلافها
واصله ما تقدم **قال** وان غصب فضة او ذهب فخر بها دراهم او
ذنا برا او آنية لم يزل ملك ما لها عند ابي حنيفة فباذرها ولا شيء للغاصب

هذا هو الوجه السادس في بيان ان الغصب لا ينافي في حق المالك
الذي هو المالك في نفسه او في غيره من الناس
فان كان المالك في نفسه فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب
فان كان في غيره فليس فيه غصب

هذا هو الحق
فيما لا يملكه
الملك
ولا يملكه
الملك
ولا يملكه
الملك

وقال الملك الغالب وعلم مثله انما حدث صنعة معينة من المال
عالمين وجه الأبرياء كسر وفات بعض المقاصد والبر البصير
راس المال في المضاريات والشركات والمضروب بصلح لذكر ان
العين باقية من كل وجه الأبرياء ان الاستم باني ومعناه الأصل الثمن
فكونه معزونا وان باني حتى يرى فيه الربوا باعتبار صلاحه لاس
المال من احكام الصنعة دون العين وكذا الصنعة فيها غير مقبولة
مطلقا لانه لا يملكه الا عند المفاصلة بحسبها **قال** ومن غصب سلعة
عليها زال ملك مالها ولزم الغاصب قيمتها وقال الشافعي لما كان لها
والوجه من اجتنابها قد مناه و آخر لنا فيه ان ما ذهب اليه الضار
بالغاصب بنقض بنائه احاصل من غير خلف وضرر المالك فيما ذهبنا
اليه مجوز بالقيمة فصار كما اذا خاطب مخطوب بطرح مملوكه او
ادخل اللوح المغصوب في سفينته ثم قال الكرخي والفقيه ابو جعفر انه انما
لا ينقض ذابني حال الساجنة اما اذا بنى على نفسه الساجنة بنقض
وجواب الكتاب بذلك هو الصحيح **قال** ومن دمج شاه غيره فملكها
بالتجارتان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء ضمنه نقصانها وكذا
ايجوز وكذا اذا قطع بدما من ارضه او من ارضه او وجهه ان الملك
من وجه باعتبار فوت بعض الاعراض من اكل والذر والفصل
لا يصلح

منه الا بعد
الشئ بها
فهي تكون
فما كانت منافعها
من وجه صارت ملكا
من وجه كانه

جمع الغنيب
فقط فاعاد
فقط فاعاد
فقط فاعاد
فقط فاعاد

وبعضها من اللحم فصار كالحق في الثوب ولو كانت الاربعة
غير مأكولا للحم فقطع الغاصب طرفها للمالك ان ضمنه جميعه لوجوه
الاستملاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث باخره مع ارض
المفطور لان الا دمي يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف **قال** ومن غصب
ثوب غير خرافيس اضمن نقصانه والثوب لملكه لان العين فام
من كل وجه وانما دخله عيب فبضمنه وان خرق خرافيسا بطل
عامة منافعه فلما ملكه ان بضمنه جميعه لانه استملاك من هذا
الوجه فكانت اصره **قال** ومن غصب ثوب كل الثوب عليه عيب
وان شاء اضم الثوب وضمنه النقصان لانه تعيب من وجه من حيث
ان العين باقية وكذا بعض المنافع فام ثم اشار الكتاب الى ان الغاصب
ما يطل به عامة المنافع والصحيح ان الغاصب ما يفتقر به بعض العين
وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسر لا يفتقر
به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان من اجله في الاصل قطع
الثوب نقصانا فاحشا والمفاتيح بعض المنافع ومن غصب ارضا
فغرس فيها او بنى قبل ان يملك الغرض والبناء ورثه فالقول عم ليس له عرف
ظالم حق ولان ملك صاحب الارض باق فان الارض لم يضره ملكه
والغصب لا ينفق فيها ولا يذ للملك من سبب فهو ما لشاغل متفرقا

بمنوعه عن على وجه الصفة والمصروف ذلك
نحو الغنيب الذي هو في ظالم وهو الذي يفتقر
الارض من استحقاقها وصف العرف
بالظلم من المجاز حسن وفي الاصح
ان في بعض الروايات على
الاضافة الى حرف
تعد ظالم كانه

كما اذا اشغل طرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بفعل ذلك فلما كان
 ان يضمن له قيمة البناء والغرس مفلوفاً ويكون له لان ينظر اليها
 ودفع الضرر عنها وقوله فبذلك مفلوفاً معناه فبذلك بناء او شجر يورثه
 لان حقه فيه اذا افرار له فنقوم الارض بدون الشجر والبناء ونقوم
 وبما شجره وبنائه لصاحب الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما
قوله ومن غصب ثوباً فبضعة احرأى سويقاً فله بيمين فصاحب الجوار
 ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وسلم للغاصب ان شاء
 اخذهما وعلم ما اراد الصبيغ والسمين فيهما وقال الشافعي في الثوب لصاحبه
 ان يحسكه وبامر الغاصب بقلع الصبيغ بالقدر الممكن اعتباراً بقص
 الساحة لان الثمن يمكن بخلاف السمين في السويق لان الثمن متقدر
 لما ما بين ان فيه رعاية الجانيين والخبرة لصاحب الثوب لكونه صاحب
 الاصل بخلاف الساحة ينشئ في ابلان التقضي له بعدا لنقص انا الصبيغ
 بذلك شي وبخلاف ما اذا انصبت بيبوب الرج لانه لا جناحة من صاحب
 الصبيغ ليعتبر الثوب فيملك صاحب الاصل الصبيغ قال ابو عبيد في اصل
 المسئلة وان شاء رب الثوب باعه وبضرب بيمينه ابيض وصاحب الصبيغ
 بما اراد الصبيغ فيه لان له ان لا يملك الصبيغ بالقيمة وعند امتناعه
 يعين رعاية الجانيين في البيع وبنائه في هذا فيما اذا انصبت الثوب
 ان يكون له قيمة

وإذا اشغل طرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بفعل ذلك فلما كان ان يضمن له قيمة البناء والغرس مفلوفاً ويكون له لان ينظر اليها ودفع الضرر عنها وقوله فبذلك مفلوفاً معناه فبذلك بناء او شجر يورثه لان حقه فيه اذا افرار له فنقوم الارض بدون الشجر والبناء ونقوم وبما شجره وبنائه لصاحب الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما

وإذا اشغل طرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بفعل ذلك فلما كان ان يضمن له قيمة البناء والغرس مفلوفاً ويكون له لان ينظر اليها ودفع الضرر عنها وقوله فبذلك مفلوفاً معناه فبذلك بناء او شجر يورثه لان حقه فيه اذا افرار له فنقوم الارض بدون الشجر والبناء ونقوم وبما شجره وبنائه لصاحب الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما

منه

بنفسه وقد ظهر بما ذكرنا الوجه في السويق غير ان السويق من ذوات
 الامثال فيضمن مثله والثوب من ذوات القيم فيضمن قيمته وقال في
 الاصل يضمن قيمة السويق لان السويق ينفذ باللفظ فانه يضمن مثلاً
 وقبل الملاء منه المثل سماه بلفظه مقامه والصغير كالحجر ولو صبغ
 اسود فهو نقصان عند الجاني حنقه وعند من اراد به زيادة وقبل هذا اختلاف
 عصفريان وقبل ان كان ثوباً بنقصه السواد فهو نقصان وان
 كان ثوباً بنقصه السواد كالحجر وقد عرف في غير هذا الموضع ولو
 كان ثوباً بنقصه الحجر بان كانت قيمة ثلاثين درهماً فتراجعت بالصبيغ
 الى عشرين فعون مجتهدانه ينظر الى ثوب بنقصه الحجر فان كانت الزيادة
 خمسة باخذ ثوبه وقيمة درهم لان اصدافاً خضراء جربت بالصبيغ
فصل ومن غصب عينا فقيمتها وضمت المالك قيمتها ملكها

وهذا عندنا وقال الشافعي لا يملكها لان الغصب عدوان محض فلا
 يصلح سبباً للملك كما هو المذهب لانه ملك البدل بكماله والمبدل
 فاللنفل من ملكه الى ملكه فملك دفعاً للضرر عنه بخلاف المذنب لانه
 غير قابل للنقل حتى المذنب نعم قد يضمن المذنب بالفضاء لكن البيع
 بعده بصادق القوت **قال** والقوت في القيمة قول الغاصب مع
 يمينه لان المالك يدعي الزيادة ويؤيد بيمينه والقوت قول المذنب مع يمينه

وإذا اشغل طرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بفعل ذلك فلما كان ان يضمن له قيمة البناء والغرس مفلوفاً ويكون له لان ينظر اليها ودفع الضرر عنها وقوله فبذلك مفلوفاً معناه فبذلك بناء او شجر يورثه لان حقه فيه اذا افرار له فنقوم الارض بدون الشجر والبناء ونقوم وبما شجره وبنائه لصاحب الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما

وإذا اشغل طرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بفعل ذلك فلما كان ان يضمن له قيمة البناء والغرس مفلوفاً ويكون له لان ينظر اليها ودفع الضرر عنها وقوله فبذلك مفلوفاً معناه فبذلك بناء او شجر يورثه لان حقه فيه اذا افرار له فنقوم الارض بدون الشجر والبناء ونقوم وبما شجره وبنائه لصاحب الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما

وإذا اشغل طرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بفعل ذلك فلما كان ان يضمن له قيمة البناء والغرس مفلوفاً ويكون له لان ينظر اليها ودفع الضرر عنها وقوله فبذلك مفلوفاً معناه فبذلك بناء او شجر يورثه لان حقه فيه اذا افرار له فنقوم الارض بدون الشجر والبناء ونقوم وبما شجره وبنائه لصاحب الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما

وإذا اشغل طرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بفعل ذلك فلما كان ان يضمن له قيمة البناء والغرس مفلوفاً ويكون له لان ينظر اليها ودفع الضرر عنها وقوله فبذلك مفلوفاً معناه فبذلك بناء او شجر يورثه لان حقه فيه اذا افرار له فنقوم الارض بدون الشجر والبناء ونقوم وبما شجره وبنائه لصاحب الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما

هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين

انما ان يقيم المالك بيمينه باليمين من ذلك لانه اثبت باليمين فان ظهر العين
 و بيمينه باليمين ما ضمن وقد ضمنها بفوق المالك و بيمينه باليمين
 بتكول الغاصب عن العين فلا خيار للمالك و مولى الغاصب لانه لم ي
 المالك بسبب الفصل بيمينه باليمين المالك حيث ادعى هذا المالك **قال** وان كان ضمنه
 بفوق الغاصب مع بيمينه فهو بالخيار ان شاء امضى القيمان وان شاء
 اخذ العين و رد العوض لانه لم يتم رضاه بهذا المالك حيث ادعى المالك
 و اخذ دونها لعدم الحجج ولو ظهر العين و قيمتها مثل ما ضمنه او دونه
 في هذا الفصل الاخير فكذا الجواب في ظاهر الزمان و هو الاصح خلافا لما قاله
 الكوفي لا خيار له لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يذبحه و اخباره
الرضا قال ومن غصب عينا فباعه فضمنه المالك فيمينه جائز بيعه
وان اعطاه ثم ضمن الفئمة لم يجز عطفه لان ملكه الثابت فيه ناقص لثبوته
 مستندا او ضرورة و لهذا يظهر في حق الاكثاد و الاولاد و النافض
 بغير النفوذ البيع و هو العيني للمالك **قال** و ولد المخصوص
 و نكاحها و تزوج البسما المخصوصا مائة في يد الغاصب ان هلك فلا
 ضمان عليه الا ان ينعدي فيها او يطلها ما لهما فضمنها اياه و قال الشافعي
 زواج الغصب مضمون متصل كانت او منفصلة لوجود الغصب و هو
 اثبات البدل على مال الغير غير رضاه كما في النكاح و النكاح من احكم

هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين

هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين

اذ اولدت في يد يكون مضمونا عليه لان الغصب اثبات البدل على مال
 الغير على وجه يبدل بمالكه على ما ذكرنا في هذا المالك ما كانت ثابتة على
 الزيادة في يدها الغاصب و لو اعترفت ثابته على الولد لان يدها لاد
 النظام عدم المنع في لوفضه الولد بعد طلبه بيمينه و ان اذ انكر في يده
 فان في الكتاب و ذلك بان انقله او ذبحه او اكله او باعه و سلمه في الغيبة
 المخرجة لا بيمين و لدها اذا هلك قبل الفيل من الارسل لعدم المنع
 و انما بيمين اذا هلك بعد لوجوه المنع بعد طلب صاحب الحق و هو الشرع
 على هذا اكثر مشايخنا و لو اطلق الجواب فهو ضامن ضمان جنابة
 و لهذا ينكره ينكرها و يجب بالاعانة و الاشارة فلان يجب بما فيهما
 و هو اثبات البدل على حق الامن اولى **قال** و ما انفصل الجارية بالولد
 في ضمان الغاصب فان كان في فئمة الولد و فانه خير النقصان بالولد
 و سقط ضمانه عن الغاصب و قال زفر و الشافعي لا يجزى النقصان
 بالولد لان الولد ملكه فلا يصلح جازي للملكة كما في ولد الطيب و كما اذا
 هلك الولد قبل الزنا و ما نكح الام و بالولد و ما صار كما اذا جازى
 شاه غيره او قطع فوائدهم بيمينه او خصص عبد غيره او علمه احرقة ل
 ان سبب الزيادة و النقصان واحد و هو الولد او العلو و على ما
 عرف و عند ذلك لا بعد نقصانها فلا يوجب ضمانا و صار كما اذا غصب

هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين

هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين
 هذا هو المالك بيمينه باليمين

جارية سميت فزعت ثم سميت له سقطت فسميها ثم نبتت في قطع يد
 المصوبين به واخذ منها واذا به مع العبد بحسب مقتضى القطع و
 ولذا لم يثبت له في كذا اذ ما ثبت الام وخرج الثانية اذ الولادة لم يثبت
 بسبب كون الام اذ لا ينقض اليه غالبا بخلاف ما اذا ما ثبت اليه
 قبل الرد لانه لا يثبت من رخصه للرد فكذا لا يثبت من رد ظفه واخصاه
 لا يثبت زيادة لانه عرض بعض النفس ولا اتحاد في السبب فبما ورا ذلك
 من المسائل لان سبب انفصال القطع والحق وسبب الزيادة النفي
 وسبب انقضاء التعليم والزيادة سببها القهر **قال** ومن غصب جارية
 فزنا بها ثم ردّها فجلدت مائة في نفسه ما يضمن فيها يوم علف في
 الاضمان عليه في كسر وهذا عند ابي حنيفة وقالوا لا يضمن في الامة ايضا
 لهما ان الرد قد صح والهلاك بعدي بسبب حدث في بد المالك وهو الولادة
 فلا يضمن الغاصب كما اذا اخرجت بد الغاصب ثم ردّها فجلدت مائة
 وبيع ثم ردّها فجلدت مائة في كسر اشترى جارية فجلدت عند البائع
 فولدت عند المشتري ومائة في نفسه لا يبرح على البائع بالثمن وله
 ان يضمنها وما انفصل فيها سبب التلف وحدث في نفسها فلم يجر
 الرد على الوجه الذي اخذ به بعض الرد وصار كما اذا جنت بد الغاصب
 جناية فجلدت بها بد المالك او دفعت بها بان كانت الجناية خطايا

جارية سميت فزعت ثم سميت له سقطت فسميها ثم نبتت في قطع يد
 المصوبين به واخذ منها واذا به مع العبد بحسب مقتضى القطع و
 ولذا لم يثبت له في كذا اذ ما ثبت الام وخرج الثانية اذ الولادة لم يثبت
 بسبب كون الام اذ لا ينقض اليه غالبا بخلاف ما اذا ما ثبت اليه
 قبل الرد لانه لا يثبت من رخصه للرد فكذا لا يثبت من رد ظفه واخصاه
 لا يثبت زيادة لانه عرض بعض النفس ولا اتحاد في السبب فبما ورا ذلك
 من المسائل لان سبب انفصال القطع والحق وسبب الزيادة النفي
 وسبب انقضاء التعليم والزيادة سببها القهر **قال** ومن غصب جارية
 فزنا بها ثم ردّها فجلدت مائة في نفسه ما يضمن فيها يوم علف في
 الاضمان عليه في كسر وهذا عند ابي حنيفة وقالوا لا يضمن في الامة ايضا
 لهما ان الرد قد صح والهلاك بعدي بسبب حدث في بد المالك وهو الولادة
 فلا يضمن الغاصب كما اذا اخرجت بد الغاصب ثم ردّها فجلدت مائة
 وبيع ثم ردّها فجلدت مائة في كسر اشترى جارية فجلدت عند البائع
 فولدت عند المشتري ومائة في نفسه لا يبرح على البائع بالثمن وله
 ان يضمنها وما انفصل فيها سبب التلف وحدث في نفسها فلم يجر
 الرد على الوجه الذي اخذ به بعض الرد وصار كما اذا جنت بد الغاصب
 جناية فجلدت بها بد المالك او دفعت بها بان كانت الجناية خطايا

ع

على الغاصب بهذا الغنم كل ما يخلو في الحق لا يتأهل بضمين بالغصب
 ليس ضمان الغصب بعد فساد الرد وفي فصل الشراء والرجوع
 المسلم في ما ذكرناه شرط صحة الرد في ان لا ياسب جلد موم لا
 جارية ولا متلف فلم يوجد السبب بد الغاصب **قال** ولا يضمن
 الغاصب منافع ما غصبه الا ان يتقص باسئاله فيغيره **قال** لا يضمن
 وقال الشافعي يضمنه ما يوجب اجرا مثل في المذمومين منها
 اذا عطلها او سكنها وقال مالك ان سكنها يوجب اجرا مثل وان عطلها
 لا شيء عليه لانه انما فاع اموال متقومة في يضمن بالعقد فكذا بالعضو
 لانه انما حصلت على ملك الغاصب ولو يملكه او يملكه اذ لم يملكه
 وبد المالك لانها ارض لا ينفق فيملكها دفعا لحاجة والانتساب لا يضمن
 كيف قلنا لا يضمن غصبها وان لا يملكه لانه لا يملكها ولا يملكه الا بغير
 لشرع ففانها وبها الاعيان وقد عرف من المأخوذ في المختلف **قال** لا يضمن
 انما متقومة في ذاتها بل يتقوم ضرورة عند ورود العقد ولم يوجد
 العقد الا ان ما انتقص باسئاله مضمون عليه لا يملكه بعض اجزاء العجز
فصل في غصب ما لا يتقوم **قال** واذا تلف المسلم
 خصم الذي او خير يضمن وان اتلفها لمسلم لم يضمن وقال الشافعي لا
 يضمنها للذي اتلفها او على هذا الخلاف اذا اتلفها فمرو على ذم او باعها

على الغاصب بهذا الغنم كل ما يخلو في الحق لا يتأهل بضمين بالغصب
 ليس ضمان الغصب بعد فساد الرد وفي فصل الشراء والرجوع
 المسلم في ما ذكرناه شرط صحة الرد في ان لا ياسب جلد موم لا
 جارية ولا متلف فلم يوجد السبب بد الغاصب **قال** ولا يضمن
 الغاصب منافع ما غصبه الا ان يتقص باسئاله فيغيره **قال** لا يضمن
 وقال الشافعي يضمنه ما يوجب اجرا مثل في المذمومين منها
 اذا عطلها او سكنها وقال مالك ان سكنها يوجب اجرا مثل وان عطلها
 لا شيء عليه لانه انما فاع اموال متقومة في يضمن بالعقد فكذا بالعضو
 لانه انما حصلت على ملك الغاصب ولو يملكه او يملكه اذ لم يملكه
 وبد المالك لانها ارض لا ينفق فيملكها دفعا لحاجة والانتساب لا يضمن
 كيف قلنا لا يضمن غصبها وان لا يملكه لانه لا يملكها ولا يملكه الا بغير
 لشرع ففانها وبها الاعيان وقد عرف من المأخوذ في المختلف **قال** لا يضمن
 انما متقومة في ذاتها بل يتقوم ضرورة عند ورود العقد ولم يوجد
 العقد الا ان ما انتقص باسئاله مضمون عليه لا يملكه بعض اجزاء العجز
فصل في غصب ما لا يتقوم **قال** واذا تلف المسلم
 خصم الذي او خير يضمن وان اتلفها لمسلم لم يضمن وقال الشافعي لا
 يضمنها للذي اتلفها او على هذا الخلاف اذا اتلفها فمرو على ذم او باعها

عنه مضمون عليه فكذا الناجح كما اذا هلك من غير صنعة بخلاف وجوب الرق

حاله فبانه لا يبيع الملك والجلد غير تابع للصنعة في حق الملك لا يبيع

فيلها وان لم يكن متقوما بخلاف الذي والتوب لان التقوم فيها

كاتبنا قبل الدباغ والصنعة فلم يكن تابعا للصنعة ولو كان فاما

فان اراد المالك ان يتركه على الغاصب في هذا الوجه وبضمنه فبمنه قبل البيع

ذلك لان الجلد لا يمتنع له بخلاف صبيغ الثوب لان له قيمة وقبل البيع

ذلك عند ايه ح وعندهما له ذلك لانه اذا تركه عليه ضمنه عن الغاصب عن

رقبه فصار كالاستهلاك وهو على هذا الخلاف على ما بينا ثم قبل بضمنه

قيمة جلد مدبوغ وبضمنه ما اراد الدباغ فيه كما في الاستهلاك وقبل بضمنه

جلد ذك غير مدبوغ ولو دباغه بما لا يمتنع له كالنراب والشمس في ملكه

بلا شيء لانه بمنزلة غسل الثوب فلو استهلكه الغاصب بضمنه

مدبوغا وقبل طاهر غير مدبوغ لان وصف الدباغة هو الذي

حصله فلا يضمنه وجه الاقول وعليه الاكثر وان صفة الدباغة

تابعا للجلد فلا يفرد عنه واذا صار الاصل مضمونا عليه فكذا صفة

ولو ظل الخمر بالفا، الملح فيه قال عند ايه حصفه صار ملكا للغاصب

ولا شيء عليه وعند ما اضرب المالك واعطاه ما زاد الملح فيه بمنزلة

دفع الجلد ومعناه هنا ان يعطى مثل ذلك الملح من الخمر وان

عنه مضمون عليه فكذا الناجح كما اذا هلك من غير صنعة بخلاف وجوب الرق
حاله فبانه لا يبيع الملك والجلد غير تابع للصنعة في حق الملك لا يبيع
فيلها وان لم يكن متقوما بخلاف الذي والتوب لان التقوم فيها
كاتبنا قبل الدباغ والصنعة فلم يكن تابعا للصنعة ولو كان فاما
فان اراد المالك ان يتركه على الغاصب في هذا الوجه وبضمنه فبمنه قبل البيع
ذلك لان الجلد لا يمتنع له بخلاف صبيغ الثوب لان له قيمة وقبل البيع
ذلك عند ايه ح وعندهما له ذلك لانه اذا تركه عليه ضمنه عن الغاصب عن
رقبه فصار كالاستهلاك وهو على هذا الخلاف على ما بينا ثم قبل بضمنه
قيمة جلد مدبوغ وبضمنه ما اراد الدباغ فيه كما في الاستهلاك وقبل بضمنه
جلد ذك غير مدبوغ ولو دباغه بما لا يمتنع له كالنراب والشمس في ملكه
بلا شيء لانه بمنزلة غسل الثوب فلو استهلكه الغاصب بضمنه
مدبوغا وقبل طاهر غير مدبوغ لان وصف الدباغة هو الذي
حصله فلا يضمنه وجه الاقول وعليه الاكثر وان صفة الدباغة
تابعا للجلد فلا يفرد عنه واذا صار الاصل مضمونا عليه فكذا صفة
ولو ظل الخمر بالفا، الملح فيه قال عند ايه حصفه صار ملكا للغاصب
ولا شيء عليه وعند ما اضرب المالك واعطاه ما زاد الملح فيه بمنزلة
دفع الجلد ومعناه هنا ان يعطى مثل ذلك الملح من الخمر وان

اراد المالك ان يتركه عليه ونضمنه فهو على ما قبله وقبله في بيع الجلد

ولو استهلكه لا يضمن عند ايه حصفه خلافا لما حكم في دفع الجلد

لو ظلها بالفا، الخمر فيه فعن محمد ان صار خلاصا من ساعته بصر

ملكه للغاصب ولا شيء عليه لانه استهلاك له وهو غير متقوم وان

لم يصر خلا لا يضمنه وان كان المثل في خلا قبله فهو بينهما على قدر

ملكهما لانه خلط اخل بالخل في التقدير وهو على اصله ليس باستهلاك

وعند ايه حصفه هو للغاصب في الوجهين ولا شيء عليه لان نفس الخلط

استهلاك عند ولا ضمان في الاستهلاك لانه تلف ملك بغيره عند ايه ح

لا يضمن بالاستهلاك في الوجه الاول لما بينا وبضمنه في الوجه الثاني

لانه تلف ملك غيره وبضمنه المشايخ اجماعا وجواب الكتاب على اطلاقه

ان لما كان باخل اخل في الوجهين بغير شيء لان المثل في بصره ملكه

والخمر فلم يضمنه ما قد كثر في قول المشايخ فيه وقد ائتمناها

في الكفاية قالوا ومن كسر طعمه ببطا او من مارا او دفا او اراق

له سكر او منقضا فهو ضامن وبيع هذه الاشياء جازين عند ايه ح

اي حصفه وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وقبل الاضلاف في الدوق

الطبل الذي يضرب لهوفات طبل الغزاة والتدف الذي يباع ضرب

في العرس بضمنه بالاضلاف من غير خلاف وقبل الفتوى في الضمان

عنه مضمون عليه فكذا الناجح كما اذا هلك من غير صنعة بخلاف وجوب الرق

حاله فبانه لا يبيع الملك والجلد غير تابع للصنعة في حق الملك لا يبيع

فيلها وان لم يكن متقوما بخلاف الذي والتوب لان التقوم فيها

كاتبنا قبل الدباغ والصنعة فلم يكن تابعا للصنعة ولو كان فاما

فان اراد المالك ان يتركه على الغاصب في هذا الوجه وبضمنه فبمنه قبل البيع

ذلك لان الجلد لا يمتنع له بخلاف صبيغ الثوب لان له قيمة وقبل البيع

ذلك عند ايه ح وعندهما له ذلك لانه اذا تركه عليه ضمنه عن الغاصب عن

رقبه فصار كالاستهلاك وهو على هذا الخلاف على ما بينا ثم قبل بضمنه

قوله في كتابه
في كتابه
في كتابه

على قولها والسكنا سم للشي من ماء النطير اذا شذو والمنصف ما
نصف بالطبخ وفي المطبوخ اذ في طبخه وهو بالاذق من ابي حنيفة
في النضيم والبيع لهما ان هذه الاشياء اعتدت للمعصية فيبطل تقربها
كما حرموا لانه فعل ما فعل امر بالمعروف وهو بامر الشرع فلا يضمنه
كما اذا فعل باذن الامام ولا يضمنه انما امر بالصلاحها لما يحل
من وجوه الانتفاع وان صلى لما لا يحل فصارت كالا مة المغنية وهذا
لان الفضا بفعل فاعل تخار فلا تجب سقوط النجوم وجزاء البيه و
النضيم برئبان على الماينة والنقوم والامر بالمعروف بالبد الى
الامر لفد رهم وبالشك الى خبرهم ويجب فيمنها غير صالحه لانه كما في
اجازة المغنية والكبش النطوح والحاكمة الطهارة والديك المغائر
والعبد اخير يجب الفينة غير صالحه لهذه الامور كذا هذا وفي السكنا
والمنصف يجب فيمنها ولا يجب المثل لان المسلم ممنوع عن تملك
عنه وان كان لو فعل جاز وهذا بخلاف ما اذا كان انكف على
نصالة صليبا حيث يضمن فيمنه صليبا لانه مفتر على ذلك ومن غصب
ام ولد او مدين فمات في بين ضمن فينة المدين ولم يضمن فينة ام
الولد عند ابي حنيفة وقال لا يضمن فيمنها لان ما لينة المدين منقومة
بالانفاق وما لينة ام الولد غير منقومة عند وعند ما منقومة والاولا بل

ذكرنا

في الشفعة باقام على المشتري بالشفعة
او الجوارح من شفعة من الشفعة
من ضمن المشتري الى
عقار الشفعة

كتاب الشفعة

ذكرنا في كتاب العناوين هذا الكتاب
الشفعة مشقة من الشفع وهو الضم شتمت بها لما بينهما من ضم
المشترا الى عقار الشفعة **قال** الشفعة واجبة للخليط في نفس
المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطبخ ثم للجوارح فاذ هذا
اللفظ ثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء واقاد الزم شريك
افضا الثبوت فلفوه عم الشفعة لشريك لم يقاسم ولفوه على السلام
جاء الدار الحق بالدار والارض ينظر له وان كان غائبا اذا كان
طريقها واذا ولفوه عم الجوارح يسقيه قبل بامر الله
ما سقيه قال شفعته وبروي الجوارح شفعته وقال الشافعي
لا شفعة بالجوارح لوفوه عم الشفعة فيما لم يضمن فاذا وقع الجوارح
وضرفت الطرف فلا شفعة ولان حق الشفعة محدود بغيره
سكن القياس لما فيه من تملك المال على الغير من غير رضاه وقد ورد
الشرع به فيما لم يضمن وهذا ليس بمعناه لان منة الضم يضمن
في الاصل دون الفرع لما مروى في ان ملكة متصل بملك الاصل
انصال ناييد وقد ثبت له حق الشفعة عند وجود المعاوضة
بالمال اعتبارا بمورد الشرع وهذا لان الانصال على هذه الصفة
انما انصب سببا فيه لدفع ضرر الجوارح اذ هو مادة المضار
ومن هذا انما لا يضمن الجوارح



في الشفعة باقام على المشتري بالشفعة
او الجوارح من شفعة من الشفعة
من ضمن المشتري الى
عقار الشفعة

في الشفعة باقام على المشتري بالشفعة
او الجوارح من شفعة من الشفعة
من ضمن المشتري الى
عقار الشفعة

في الشفعة باقام على المشتري بالشفعة
او الجوارح من شفعة من الشفعة
من ضمن المشتري الى
عقار الشفعة

هذا هو الحق في الشفعة
فان الشفعة هي حق من حقوق المالك
لا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه
ولا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه

هذا هو الحق في الشفعة
فان الشفعة هي حق من حقوق المالك
لا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه
ولا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه

على ما عرف وقطع من المادة بفلك لا يصل اوله لان الضرر في حقبة
بازرعاج عن خطبة آباءه اقوى وضرب القسم مشروع لا يصح عليه
لحقن ضرر غيره ولا حاله في شرب فلفولهم الشريك الحق من الخلط
والخلط الحق من الشفعة فالشريك في نفس المبيع والخلط في حقوق
المبيع والشفعة مدعاجان لان الاتصال بالشركة في المبيع اقوى لانه
في كل جزا وبقين الاتصال في الحقوق لانه شركة في مرفق الملك في المبيع
يتحقق بقوة السبب ولان ضرر القسم ان لم يصلح عليه صلح من جهة
قال وليس للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة مع الخلط في الرتبة
لما ذكرنا انه مقدم **قال** فان سلم فالشفعة للشريك في الطريق فان
سلم اخرها الجار لما قبل من الترتيب والتماد بهذا الجار الملاصق
ومال الذي على ظهر الدار المستفوع وبابه في سكة اخرى وعن اليمين سقائه
مع وجود الشريك في الرتبة لاشفعة اخر سلم واستنوت لانهم محجوبون
به ووجه الظاهر ان السبب نفرد في حق الكل الا ان للشريك حق التقدم
فاذا سلم كان لمن يلبه بمنزلة دين الضمة مع دين المرض والشريك في
المبيع قد يكون في بعض منها كما في منزل معين من الدار او جدار
معين منها وهو مقدم على اجازة المنزل وكذا على اجازة بقية الدار
فان حق الرتبة ينشأ عن البوس في الاتصال اقوى والشفعة واحدة

هذا هو الحق في الشفعة
فان الشفعة هي حق من حقوق المالك
لا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه
ولا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه

هذا هو الحق في الشفعة
فان الشفعة هي حق من حقوق المالك
لا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه
ولا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه

هذا هو الحق في الشفعة
فان الشفعة هي حق من حقوق المالك
لا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه
ولا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه

هذا هو الحق في الشفعة
فان الشفعة هي حق من حقوق المالك
لا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه
ولا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه

ثم لا بد ان يكون الطريق والشرب خاصا حتى يشفق الشفعة بالشركة فيه
فالطريق الخاص ان لا يكون نافذا والشرب الخاص ان يكون نهر لا يجري فيه
الشفعة وما يجري فيه نهر عام وهذا عندنا به حنفية ومحمد وعنه لا ينفذ
الخاص ان يكون نهر ليس منه فراحا او ثلاثة وما زاد على ذلك فهو
عام فان كانت سكة غير نافذة بنشعب منها سكة اخرى غير نافذة في
مستطيلة فيبف دار في السفيل فلا لها الشفعة خاصة دون اهل العليا
وان بيع دار في العليا فلا لها السكة في النقي ما ذكرناه في كتاب الفاع
ولو كان نهر صغيرا من نهر اصغر منه فهو على قياس الطريق فيما بيناه
قال ولا يكون الجبل الجرد على احاطة شفع شركة لكنه شفع جوار
لان العلة في الشركة في العطار وبوض الجرد لا يصير شريكا في الدار
لانها جارة ملاصقة في **قال** والشريك في الشفعة يكون على احاطة الدار
جار لما بيننا **قال** واذا اجتمع الشفعة بينهم على عدد راسم
ولا يعتبر اختلاف الاملاك وقال الشافعي على مفاد في الانصاف لان
الشفعة من مرفق الملك لا يراها في الشفعة فاشبه الرجوع والطفة
والولد والتمتع لانهم استنوت في سبب الاستحقاق وهو الاتصال
فيسنوت في الاستحقاق لا يركانه لو اتفرد واحد منهم استحق كل الشفعة
وهذا لانه كمال السبب وكذا الاتصال ينفذ بكثرة العلة والرجوع

هذا هو الحق في الشفعة
فان الشفعة هي حق من حقوق المالك
لا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه
ولا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه

هذا هو الحق في الشفعة
فان الشفعة هي حق من حقوق المالك
لا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه
ولا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه

هذا هو الحق في الشفعة
فان الشفعة هي حق من حقوق المالك
لا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه
ولا يملكه غيره ولا يورثه
ولا يهبه ولا يعطيه

قال في الدليل لا يكتفى به ولا في هذا الظهور الاخرى بما يثبت في ذلك
سلكا العبر لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه بخلاف الفروع وانما هي
ولوا سقط بعضهم حق في الباقي في الكل على عدمه لان الانقضاء
لكن لا يحد مع كمال السبب في كل منهم وقد انقطع ولو كان
البعض غيبا ينفى بها بين الخصوم الحضور على عدمه لان الغاء
لعله لا يطلب وان فخر الحاضر بالجميع ثم حضرا فخر بغيره بالانصف
ولو حضر ثالث فثبت ما في ذلك واحد منهما مخفيا للثبوت فلو
سلم الحاضر بغير ما فخر به بالجميع لا يباخذ القادم لا النصف لان فضا
الفاخر بالكل الحاضر فخر حتى الغائب عن النصف بخلاف ما قبل الفضا
قال والشقة يجب بغير البيع ومغناه بعد لانه من السبب لانه
يسمى الاتصال على ما بينا الوجه فيه ان الشقة انما يجب
الباع عن ملك الدار والبيع بغيرها في هذا يكتفى بثبوت البيع في صحة
حذ باخذ الشقة اذا اقر الباع بالبيع وان كان المشتري بغير ملك
ويستقر بالاشهاد ولا بد من طلب الموانة لانه حق ضعيف لا يثبت
بالاعراض فلا بد من الاشهاد في الطلب بعلم بذلك رغبته فيه دون
اعراضه عنه ولا ينجح الى اثبات طلبه عند الفاض ولا يكتفى بالاشهاد
قال في ملكه بالاخترا اذا سلمها المشتري او حكم بها حاكم لانه الملك للمشتري

في الدليل لا يكتفى به ولا في هذا الظهور الاخرى بما يثبت في ذلك
سلكا العبر لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه بخلاف الفروع وانما هي
ولوا سقط بعضهم حق في الباقي في الكل على عدمه لان الانقضاء
لكن لا يحد مع كمال السبب في كل منهم وقد انقطع ولو كان
البعض غيبا ينفى بها بين الخصوم الحضور على عدمه لان الغاء
لعله لا يطلب وان فخر الحاضر بالجميع ثم حضرا فخر بغيره بالانصف
ولو حضر ثالث فثبت ما في ذلك واحد منهما مخفيا للثبوت فلو
سلم الحاضر بغير ما فخر به بالجميع لا يباخذ القادم لا النصف لان فضا
الفاخر بالكل الحاضر فخر حتى الغائب عن النصف بخلاف ما قبل الفضا
قال والشقة يجب بغير البيع ومغناه بعد لانه من السبب لانه
يسمى الاتصال على ما بينا الوجه فيه ان الشقة انما يجب
الباع عن ملك الدار والبيع بغيرها في هذا يكتفى بثبوت البيع في صحة
حذ باخذ الشقة اذا اقر الباع بالبيع وان كان المشتري بغير ملك
ويستقر بالاشهاد ولا بد من طلب الموانة لانه حق ضعيف لا يثبت
بالاعراض فلا بد من الاشهاد في الطلب بعلم بذلك رغبته فيه دون
اعراضه عنه ولا ينجح الى اثبات طلبه عند الفاض ولا يكتفى بالاشهاد
قال في ملكه بالاخترا اذا سلمها المشتري او حكم بها حاكم لانه الملك للمشتري

فدتم فلا ينقل الى الشقة الا بالاشهاد او فضا الفاض كما في النجوى
في الهبة ويظهر فان هذا الاما ان الشقة بعد الطلوع او باع دار
المشتري بها الشقة او بيعت دار يجب الدار المشقوقة قبل حكم
الحاكم او تسليم المخاصم لابقى شقته في الصورة الاولى ويطلب شقته
في الثانية ولا يثبت في الثانية لانعدام الملك له ثم قوله بغير البيع
بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه

باب طلب الشقة والخصومة فيها

قال واذا علم الشقة بالبيع اشهدت مجلسه ذلك على المطالبة اعلم ان
الطلب على ثلاثة اوجه طلب الموانة وطلب بطلانها كما علم في كل واحد
البيع ولم يطلب بطلان شقته لما ذكرنا لقوله عدم الشقة من وانما
ولو اخرج بكتاب والشقة في قوله اونه وسقط ففرا الكتاب في الاض
بطلت شقته وعلى هذا عامة المشايخ وهو رواية عن محمد وعنه ان
له مجلس العلم والروايات في النوازل والثانية اذا كان في لانه
لما ثبت له خسارة الملك لا بد من زمان الفاضل كما في المحبرة ولو قال
بعد ما بلغه البيع احدثه او لا حول ولا في الامانة العظمى
قال سبحانه الله لا يطل شقته لان الاول محمد على الحاضر من جواره
والثاني نجب منه لفصد اضراره والثالث لا فضا ح كلامه فلا بد من شقته

فدتم فلا ينقل الى الشقة الا بالاشهاد او فضا الفاض كما في النجوى
في الهبة ويظهر فان هذا الاما ان الشقة بعد الطلوع او باع دار
المشتري بها الشقة او بيعت دار يجب الدار المشقوقة قبل حكم
الحاكم او تسليم المخاصم لابقى شقته في الصورة الاولى ويطلب شقته
في الثانية ولا يثبت في الثانية لانعدام الملك له ثم قوله بغير البيع
بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه

في الهبة ويظهر فان هذا الاما ان الشقة بعد الطلوع او باع دار
المشتري بها الشقة او بيعت دار يجب الدار المشقوقة قبل حكم
الحاكم او تسليم المخاصم لابقى شقته في الصورة الاولى ويطلب شقته
في الثانية ولا يثبت في الثانية لانعدام الملك له ثم قوله بغير البيع
بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه

المشتري بها الشقة او بيعت دار يجب الدار المشقوقة قبل حكم
الحاكم او تسليم المخاصم لابقى شقته في الصورة الاولى ويطلب شقته
في الثانية ولا يثبت في الثانية لانعدام الملك له ثم قوله بغير البيع
بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه

المشتري بها الشقة او بيعت دار يجب الدار المشقوقة قبل حكم
الحاكم او تسليم المخاصم لابقى شقته في الصورة الاولى ويطلب شقته
في الثانية ولا يثبت في الثانية لانعدام الملك له ثم قوله بغير البيع
بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه

المشتري بها الشقة او بيعت دار يجب الدار المشقوقة قبل حكم
الحاكم او تسليم المخاصم لابقى شقته في الصورة الاولى ويطلب شقته
في الثانية ولا يثبت في الثانية لانعدام الملك له ثم قوله بغير البيع
بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه

المشتري بها الشقة او بيعت دار يجب الدار المشقوقة قبل حكم
الحاكم او تسليم المخاصم لابقى شقته في الصورة الاولى ويطلب شقته
في الثانية ولا يثبت في الثانية لانعدام الملك له ثم قوله بغير البيع
بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه

المشتري بها الشقة او بيعت دار يجب الدار المشقوقة قبل حكم
الحاكم او تسليم المخاصم لابقى شقته في الصورة الاولى ويطلب شقته
في الثانية ولا يثبت في الثانية لانعدام الملك له ثم قوله بغير البيع
بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه

وما ذكر من الضرر بشكل بما اذا كان غائبا ولا في حق المشتري بين
 الحضر والسفر ولو علم انه لم يكن في البلد فاض لا يبطل شفيعه بالتأخير
 بالانفاق لانه لا يمكن من الخصومة الا عند الفاض فكان **عللا قال**
 واذا تقدم الشفيع الى الفاض فادعى المشتري ويطلب الشفيعه سال الفاض
 المدعى عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع به ولا كفارة اقامه البينه
 لان البدن ظاهر لا يمكن فلا يكون لاثبات الاختلاف فادعى بسال الفاض
 المدعى قبل ان يثبت على المدعى عليه عن موضع الدار ومن فيها
 لانه ادعى جفا فيه فصار كما اذا ادعى رقبتهما واذا بين ذلك بساله
 عن سبب شفيعه لا خلاف سببا فان قال انما شفيعه بداره لا لاصفها
 الآن ثم دعواه على ما قاله الخفاف وذكره الفناوي في هذا من الدار
 التي شفيع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالجنس والمزيد
قال فان عجز عن البينه استخلف المشتري باسمه ما يعلم انه مالك للذي وهو الدار
 ذكره مما شفيع به معناه يطلب الشفيع لانه ادعى عليه معنى لوافقه
 بلزم ثم هو استخلاف على ما في غيره فختلف على العلم فان نكل او فاض
 للشفيع بينه يثبت ملكه الدار التي بها شفيع فيثبت الجواز فيجوز ذلك
 بسال الفاض في المدعى عليه هل يباع ام لا فان انكر البيع قبل للشفيع
 ام البينه لان الشفيعه لا يجب الا بعد ثبوت البيع وثبوتها بالحي **قال**

هذا هو الوجه في ان الشفيعه لا تبطل بالتأخير
 لان الشفيعه لا تبطل الا عند الفاض
 فان اعترف بملكه الذي يشفع به
 فلا يكون لاثبات الاختلاف
 فادعى بسال الفاض
 المدعى قبل ان يثبت على المدعى عليه
 عن موضع الدار ومن فيها
 لانه ادعى جفا فيه فصار كما اذا ادعى رقبتهما
 واذا بين ذلك بساله
 عن سبب شفيعه لا خلاف سببا
 فان قال انما شفيعه بداره لا لاصفها
 الآن ثم دعواه على ما قاله الخفاف
 وذكره الفناوي في هذا من الدار
 التي شفيع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالجنس والمزيد

هذا هو الوجه في ان الشفيعه لا تبطل بالتأخير
 لان الشفيعه لا تبطل الا عند الفاض
 فان اعترف بملكه الذي يشفع به
 فلا يكون لاثبات الاختلاف
 فادعى بسال الفاض
 المدعى قبل ان يثبت على المدعى عليه
 عن موضع الدار ومن فيها
 لانه ادعى جفا فيه فصار كما اذا ادعى رقبتهما
 واذا بين ذلك بساله
 عن سبب شفيعه لا خلاف سببا
 فان قال انما شفيعه بداره لا لاصفها
 الآن ثم دعواه على ما قاله الخفاف
 وذكره الفناوي في هذا من الدار
 التي شفيع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالجنس والمزيد

فان عجز عن البينه استخلف المشتري باسمه ما يشاء او باسمه ما استخفى في هذه الدار
 شفيعه من الوجه الذي ذكره فهذا على الحاصل والاول على السبب وقد استوفينا
 الكلام فيه في الدعوى وذكرنا الاختلاف بنو فبنو الله وانما يخلط على البنا
 لانه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يد اصاله وتتم له بخلط على البنا **قال**
 ويجوز المنازعه في الشفيعه وان لم يحضر الثمن الى المجلس الفاض فادفع
 الفاض بالشفيعه لزمه احضار الثمن وهذا ظاهر وهو اية الاصل ومنه
 انه لا يفتى في تحضير الشفيع الثمن وهو رواية الحسن عن ابن حبه لان
 الشفيعه عساه يكون مفلسا فيوقوف الفضا على احضاره في لا يبرى مال
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل الفضا ولذا لا يشترط تسليمه فكذا
 لا يجب احضاره **قال** واذا دفع له بالدار فله المشتري ان يحبس في سنة الثمن
 وينفذ الفضا عند محضر ايضا لانه فصل بمحمد فيه ووجب عليه الثمن في مجلس
 فيه ولو اقر اداء الثمن بعد ما قال له ادفع الثمن اليه لا يبطل شفيعه
 لانها ناكثه بالخصومه عند الفاض **قال** واذا حضر الشفيع البايع
 والمبيع في يد فله ان يخاصم الشفيعه لان البدل وهو يد مستحق ولا يبيع
 الفاض البينه في تحضير المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه وينقض بالشفيعه
 على البايع ويجعل العهد عليه لان الملك للمشتري والبدل للبايع والفاض
 ينفذ بهما للشفيعه فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار قد قضت

هذا هو الوجه في ان الشفيعه لا تبطل بالتأخير
 لان الشفيعه لا تبطل الا عند الفاض
 فان اعترف بملكه الذي يشفع به
 فلا يكون لاثبات الاختلاف
 فادعى بسال الفاض
 المدعى قبل ان يثبت على المدعى عليه
 عن موضع الدار ومن فيها
 لانه ادعى جفا فيه فصار كما اذا ادعى رقبتهما
 واذا بين ذلك بساله
 عن سبب شفيعه لا خلاف سببا
 فان قال انما شفيعه بداره لا لاصفها
 الآن ثم دعواه على ما قاله الخفاف
 وذكره الفناوي في هذا من الدار
 التي شفيع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالجنس والمزيد

هذا هو الوجه في ان الشفيعه لا تبطل بالتأخير
 لان الشفيعه لا تبطل الا عند الفاض
 فان اعترف بملكه الذي يشفع به
 فلا يكون لاثبات الاختلاف
 فادعى بسال الفاض
 المدعى قبل ان يثبت على المدعى عليه
 عن موضع الدار ومن فيها
 لانه ادعى جفا فيه فصار كما اذا ادعى رقبتهما
 واذا بين ذلك بساله
 عن سبب شفيعه لا خلاف سببا
 فان قال انما شفيعه بداره لا لاصفها
 الآن ثم دعواه على ما قاله الخفاف
 وذكره الفناوي في هذا من الدار
 التي شفيع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالجنس والمزيد

هذا هو الوجه في ان الشفيعه لا تبطل بالتأخير
 لان الشفيعه لا تبطل الا عند الفاض
 فان اعترف بملكه الذي يشفع به
 فلا يكون لاثبات الاختلاف
 فادعى بسال الفاض
 المدعى قبل ان يثبت على المدعى عليه
 عن موضع الدار ومن فيها
 لانه ادعى جفا فيه فصار كما اذا ادعى رقبتهما
 واذا بين ذلك بساله
 عن سبب شفيعه لا خلاف سببا
 فان قال انما شفيعه بداره لا لاصفها
 الآن ثم دعواه على ما قاله الخفاف
 وذكره الفناوي في هذا من الدار
 التي شفيع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالجنس والمزيد

وإذا كان البيع بغير حضور البائع لانه صار اجنبيا اذا لم يبق له يد ولا ملك فله
 فيفسخ البيع بمشهد من اشارة الى علمه اخرى وحيث ان البيع في حق المشتري
 اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ

المذكور ان يفسخ في حق الاضافة لا منافع ففسخ المشتري بالاخذ بالشفعة
 وهذا يوجب الفسخ الا انه ينسب الى البائع لعدم انفاذ له لان الشفعة بناء
 عليه لكنه يجوز الصفقة اليه ويصير كانه المشتري منه فلهذا يرجع بالعقد
 على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاخذ من يد جث يكون العقد
 عليه لانه تم ملكه بالقبض وفي الوجه الاخر انفسه قبض المشتري وانه يوجب
 الفسخ وقد طعننا الكلام فيه في كفاية المثمن **قال** ومن اشترى دارا فغيره من
 الخضم للشفيع لانه يد العاقد ولاخذ بالشفعة من حقوق العقد
 فينوجه عليه **قال** لان سلمها الى الموكل لانه لم يبق له ولا ملك فيكون
 الخضم من الموكل في هذا لان الوكيل كالبائع من الموكل على ما عرف
 فسلم اليه كسليم البائع الى المشتري فيصير مخصوصه معه الا انه
 مع ذلك فاقم مقام الموكل فيكون مخصوصه في خصوصه قبل التسليم و
 كذلك اذا كان البائع وكبلا لغايب للشفيع ان باخذها منه اذا كان
 يدين لانه عاقد وكذا اذا كان البائع وصفا لم يمت بها يجوز بيعه لما
 ذكرنا واذا فسخ للشفيع بالدار لم يكن لها فله خیار الرجوع فان جازعها

وإذا كان البيع بغير حضور البائع لانه صار اجنبيا اذا لم يبق له يد ولا ملك فله
 فيفسخ البيع بمشهد من اشارة الى علمه اخرى وحيث ان البيع في حق المشتري
 اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ

المذكور ان يفسخ في حق الاضافة لا منافع ففسخ المشتري بالاخذ بالشفعة
 وهذا يوجب الفسخ الا انه ينسب الى البائع لعدم انفاذ له لان الشفعة بناء
 عليه لكنه يجوز الصفقة اليه ويصير كانه المشتري منه فلهذا يرجع بالعقد
 على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاخذ من يد جث يكون العقد
 عليه لانه تم ملكه بالقبض وفي الوجه الاخر انفسه قبض المشتري وانه يوجب
 الفسخ وقد طعننا الكلام فيه في كفاية المثمن **قال** ومن اشترى دارا فغيره من

الخضم للشفيع لانه يد العاقد ولاخذ بالشفعة من حقوق العقد
 فينوجه عليه **قال** لان سلمها الى الموكل لانه لم يبق له ولا ملك فيكون
 الخضم من الموكل في هذا لان الوكيل كالبائع من الموكل على ما عرف
 فسلم اليه كسليم البائع الى المشتري فيصير مخصوصه معه الا انه
 مع ذلك فاقم مقام الموكل فيكون مخصوصه في خصوصه قبل التسليم و
 كذلك اذا كان البائع وكبلا لغايب للشفيع ان باخذها منه اذا كان
 يدين لانه عاقد وكذا اذا كان البائع وصفا لم يمت بها يجوز بيعه لما
 ذكرنا واذا فسخ للشفيع بالدار لم يكن لها فله خیار الرجوع فان جازعها

حيث فله ان يرد ما وان كان المشتري شرط البراءة منه لان الاخذ
 بالشفعة بمنزلة الشراء الا بمرأته مبادلة المال بالمال فيثبت فيه الجوارك
 كما في الشراء ولا يفسط بشرط البراءة من المشتري ولا بد وبه لانه ليس
 بتأديب عليه فلا يملك اسقاط حقه **فصل في الاختلاف**
و اذا اختلف الشفعين والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان الشفعين
 يدعيان تخفا في الدار عليه عند نقد الاقل ويتكفي والقول للمشتري مع يمينه ولا
 ينحرفان لان الشفعين ان كان يدعي عليه استخفاف الدار فالمشتري
 لا بد من عليه شيئا لغيره بين الثمن ولاخذ ولا نقض هذا فلا ينحرفان
و لو اقاما البيئتين فالبيئتين للشفيع عندا به حنيفة ومحمد وقال ابو موسى
 البيئتين للمشتري لانها اكثر ثباتا فصار كبيئته البائع والوكيل والمشتري
 من العقد لهما ان لا يثنى فيجعل كان الموجود يبعان وللشفيع
 ان باخذ بائنها شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لانه لا يثنى بينهما
 عقدا الا بانفساخ الاول وهذا الفسخ لا يظهر في حق الشفعين وهو الخراج
 لبيئته الوكيل لانه كالبائع والموكل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على
 ما روي عن محمد فاما المشتري من العدة فلما ذكر في الشراء الكبريات
 البيئتين بينة المالك القديم قلنا ان نمنع وبعد التسليم نقول لا يصح التنازل
 هذا لك لا يفسخ الاول اضاها بخلافه ولا لان بيئته الشفعين ملزمة في

وإذا كان البيع بغير حضور البائع لانه صار اجنبيا اذا لم يبق له يد ولا ملك فله
 فيفسخ البيع بمشهد من اشارة الى علمه اخرى وحيث ان البيع في حق المشتري
 اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ

المذكور ان يفسخ في حق الاضافة لا منافع ففسخ المشتري بالاخذ بالشفعة
 وهذا يوجب الفسخ الا انه ينسب الى البائع لعدم انفاذ له لان الشفعة بناء
 عليه لكنه يجوز الصفقة اليه ويصير كانه المشتري منه فلهذا يرجع بالعقد
 على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاخذ من يد جث يكون العقد
 عليه لانه تم ملكه بالقبض وفي الوجه الاخر انفسه قبض المشتري وانه يوجب
 الفسخ وقد طعننا الكلام فيه في كفاية المثمن **قال** ومن اشترى دارا فغيره من

الخضم للشفيع لانه يد العاقد ولاخذ بالشفعة من حقوق العقد
 فينوجه عليه **قال** لان سلمها الى الموكل لانه لم يبق له ولا ملك فيكون
 الخضم من الموكل في هذا لان الوكيل كالبائع من الموكل على ما عرف
 فسلم اليه كسليم البائع الى المشتري فيصير مخصوصه معه الا انه
 مع ذلك فاقم مقام الموكل فيكون مخصوصه في خصوصه قبل التسليم و
 كذلك اذا كان البائع وكبلا لغايب للشفيع ان باخذها منه اذا كان
 يدين لانه عاقد وكذا اذا كان البائع وصفا لم يمت بها يجوز بيعه لما
 ذكرنا واذا فسخ للشفيع بالدار لم يكن لها فله خیار الرجوع فان جازعها

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء

وبينه المشتري غير ملزمه والبيعتان للام **قال** وإذا دفع المشتري
ثمنه وأدعى البائع أقل منه ولم يفيض الثمن أخذها الشفيع بما قال
البائع ويكون ذلك خطأ عن المشتري وهذا لأن الأمر إن كان
على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وإن كان على ما قال المشتري
فقد حط البائع ببعض الثمن وهذا الخط يظهر في حق الشفيع على ما
قال لأن المالك على البائع بما يجابه فكان القول قوله في هذا الموضع
بغيت مطالبته بما أخذ الشفيع بقوله ولو ادعى البائع الأكثر بما قال
وغيره وإن وانما نظر في أن الثمن ما بقوله الآخر فما أخذها الشفيع
بذلك وإن خلفا بفتح الفاضل البيع على ما عرف وبأخذها الشفيع بقوله
البائع لأن في حق البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع **قال** وإن كان يفيض
الثمن أخذ بما قال المشتري إن شاء ولم ينفذ إلى قول البائع لأنه لما
استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج من بين فصار كالاجتناب
وبقي الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بيناه ولو كان نفذ الثمن
غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بالف وفيض الثمن بأخذها الشفيع
بالف لأنه لما بدأ بالادعاء بالبائع تعلقت الشفعة به في قوله بعد ذلك
فيض الثمن بر بد أسفاط حتى الشفيع في قوله ولو قال فيض
الثمن وهو الف لم ينفذ إلى قوله لأن الأول وهو الأول فيفيض الثمن
كأنه

لم ينفذ ما ذكره

خرج من بين وسقط اعتبار قوله في هذا الموضع **فصل**
فيما يوجب حطب الشفيع وإذا حطب البائع عن المشتري بعض الثمن
سقط له الكسب من الشفيع وإن حطب جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع لأن
حطب البعض يملحق بأصل العقد فيظهر في حق الشفيع لأن الثمن ما يلقى
وكل إذا حطب بعد ما أخذها الشفيع بالثمن يملحق عن الشفيع حتى يرجع
عليه بذلك العقد بخلاف حطب الكلاله لا يملحق بأصل العقد بحال وقد
بيناه في البيع وإن أراد المشتري البائع لم يلزم أن يارده الشفيع لأنه
في اعتبار الزيادة ضربه بالشفيع كالحق في الأخذ بماد وفيها بخلاف حطب
لأن فيه منفعة له ونظر الزيادة إذا جرد العقد بالثمن من الثمن الأول
لم يلزم الشفيع حتى كان له أن يأخذها بالثمن الأول لما بينا كذلك
قال ومن اشترى دارا بغير أخذها الشفيع بغيره لأنه من ذوات الثمن
وإن اشترىها بغيره أو من ذوات أخذها بغيره لأنهما من ذوات الأمثال
وهذا لأن الشرع أثبت للشفيع ولاية المالك على المشتري بمثل ما ملكه في غير
بالفد لا يمكن كونه في الاتفاق والعقد في المتعارف من ذوات الأمثال
أن بقاء عقارا بغير أخذ الشفيع كل واحد منهما بغيره إلا خلافه بدله وهو
من ذوات القيمة فما أخذ بغيره **قال** وإذا باع بثمن مؤجل فله الشفيع أخبار
أن شاء أخذها بثمن حال وإن شاء صبر حتى يفيض الأجل ثم يأخذها في البيع

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء
فإن كان البيع والشراء
على وجه البيع والشراء

ان باخذها في حال يمين موجب **وقال** في ذلك وهو في الشافعي في القديم
 لان كونه موجلا وصف في الثمن كالزبا في الاصل بالشفعة به فباخذ
 باصله ووصفه كما في الزبوف لئلا ان الاجل انما يثبت بالشرط ولا شرط
 فيما بين الشفعين والبايع او المبتاع وليس لزم فيه في حق المشتري ضا
 به في حق الشفعين لئلا وان الناس في الملاحة وليس الاصل وصف الملاك
 حق المشتري ولو كان وصفه له لنبع فيكون حقا للبايع كالثمن وصار
 كما اذا اشترى شاة بموت موجب ثم ولده غيره لا يثبت الاجل الا بالذكر كذا
 هذا ثم ان اخذها بموت حال من البايع سقط الثمن من المشتري لما قلنا
 من قبل وان اخذها من المشتري رجع البايع على المشتري بموت موجب
 كما كان لان الشرط الذي جرى بينهما لم يبطل باخذ الشفعين فبقى صحيحا
 فصار كما اذا كان باعه بموت حال وقد اشتراه موجلا وان اخذ لا ينظر
 له ذلك لان له ان لا يلزم زيادة الضرر من حيث التقديس وقوله في
 الكتاب وان شاة صبر حتى ينقضي الاجل وماله الصبر عن الاخذ ما الطلب
 عليه في حال لو لم يكن عنه بطلت شفعة عند ابي حنيفة ومحمد خلافا
 لقوله ابي يوسف لان حق الشفعة انما يثبت بالبيع والاخذ في غيره
 عن الطلب وهو ممكن من الاخذ في حال بان هو ذلك ان لا يشترط
 الطلب عند العلم بالبيع **قال** فاذا اشترى ذم بموت وخبره وشفعهما ذم

في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة

في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة

او لم يبيع
 او لم يبيع
 او لم يبيع
 او لم يبيع
 او لم يبيع

اخذها بموت اخر وفيه اخبر لان هذا البيع يفض بالشفعة فيما بينهم
 في حق الشفعة بغير المسلم والدمر والخمر لم كالحل لنا والخبر كالمشاة
 فباخذ الاصل بالمثل والمثالي بالقيمة **قال** وان كان شفيعها مسلما اخذ
 بغيره الخمر والخبر اما الخمر فظاهر في انما الخمر لا يمتنع التسليم والتسليم
 في حق المسلم فالخمر غير المثل وان كان شفيعها مسلما وذمها اقل المسلم
 نصفها بنصف فيه الخمر والدمر نصفها بنصف مثل الخمر اعين البعوض بالمثل
 فلو اسلم الدمر اخذها بنصف فيه الخمر يعجز عن ثلث الخمر والاسلام
 بهذا الحق لان يبطل نصار كما اذا اشترى بكن من رطب فحضر الشفعين
 بعد تقطاع باخذها بغيره الرطب كذا هذا **فصل** واذا اشترى
 او غرس ثم حضر للشفعة بالشفعة فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن
 وفيه البناء والغرس وان شاة كلف المشتري فلعنه وعن ابي يوسف انه
 لا يكلف الفلح ويجزى بين ان باخذ بالثمن وفيه البناء والغرس وبين
 ان يترك وفيه قال الشافعي ان عنده له ان يفلح ويعطيه فيه البناء
 لانه يوسف انه محق في البناء لانه بناء على ان الدار ملكه والتكليف بالفلح
 من الحكم العرفي وصار كما لو هو له والمشتري مكر فاسيد وكما اذا
 زرعه المشتري فانه لا يكلف الفلح وهذا لان في ايجاب الاخذ بالقيمة دفع
 اعل الضرر من تحمل الاخذ بنصار اليه وجب طاهر ان لم انه بنى في محل يعلق به

في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة

في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة
 في البيع بالشفعة

في البيع من غير تسليم

حق من اكد للغير من غير تسليم من جهة من له الحق ينقض كذا من
اذا ثبت في المردق و هذا لان حقه اقوى من حق المشتري لانه ينقذ عليه
ولهذا ينقض بيعه و يثبت من المتصرفان بخلاف الغيبة و بخلاف
المشركا القاسد عند حقه لانه حصل بتسليم من جهة من له الحق و لكن
حق الاسترداد فيها ضعيف و لهذا لا يسقط بعد البناء و هذا الحق ينقض فلا يصح
للايجاب الغيبة كما في الاستحقاق و لا يزج بطله فيما ساء و انما لا ينفذ كذا
لان له نهاية معلومة و ينقض بالاجور ليس فيه كثير الضرر و ان اخذ بالغملة
بغير فدية مغلوبة كما يتناه في الغصب و لو اخذها الشفيع فبقيتها
او غير من ثم استحقاق رجوع بالتمسك لانه ثبت ان اخذها بغير حق و لا يرجع
بنية البناء و الغرض لا على البيع ان اخذ منه و لا على المشتري ان اخذها
منه و عن انه يوسف انه يرجع لانه متملك عليه فتنزله المشتري و المشتري
و الغرض على ما هو المشهور ان المشتري مغرور من جهة البايع و مسقط
عليه من جهة و لا غرور و لا تسلط في حق الشفيع من المشتري لانه
مجبور عليه **قال** و اذا اتهم من الدار او حرق بنائها او جنى ثمن البناء
بغير فعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها جميع الثمن لان البناء
و الغرض من بايع حقه دخل في البيع من غير ذكر فلا يباها شي من الثمن
ما لم يصر مفوضا و كذا بيعها مراجه بلاك الثمن في هذه الصورة بخلاف

ما اذا

في البيع من غير تسليم
في البيع من غير تسليم
في البيع من غير تسليم

في البيع من غير تسليم

ما اذا عرف نصف الارض حيث باخذ الباقي بحصته لان القابض
بعض الاصل **قال** وان شاء ترك لان له ان يمنح عن ملكه الدار بالبيع
قال وان نفذ المشتري البناء قبل للشفيع ان شئت فخذ العرصه
بخصتها وان شئت فذبح لانه صار مفوضا بالانفاق فيها بما شئ
من الثمن بخلاف الاول لان الملاك باق و سما و يذوق ليس للشفيع
ان ياخذ النقص لانه صار مفوضا لغيره **قال** و من اشاع
ارضها و على ثمنها ثم اخذها الشفيع بثمرها و معناه اذا ذكر الثمن
في البيع لانه لا يدخل من غير ذكره و هذا الذي ذكره استحسانا و القياس
ان لا ياخذ لانه ليس ببيع الاخرى انه لا يدخل في البيع من غير ذكره فان شئ
المشاع في الدار و وجه الاستحسان انه باعتبار الاتصال صار ثمنها للعقار
كالبناء في الدار و ما كان من كبا فيه فباخذ الشفيع **قال** و كذلك ان
البايع و ليس في التحمل ثم فاعلم في هذا المشتري يعني ياخذ الشفيع حقه
مبيع ببعده لان البيع سرى اليه على ما عرف في ولا البيع **قال** فان جده
ثم جاء الشفيع لا ياخذ الثمن في الفصلين جميعا لانه لم يبق ثمن للعقار
و فشا لاخذ حيث صار مفوضا لانه فلا ياخذ في الكفاية **قال** و ان جده
المشتري سقط عن الشفيع حصته **قال** رضي الله عنه و هذا جواب الفصل
الاول لانه دخل في البيع مفوضا لغيره بله شي من الثمن اما في الفصل
و هو ما اذا اشاع
الارض على ثمنها

في البيع من غير تسليم
في البيع من غير تسليم
في البيع من غير تسليم

الحق بالدار
المطلوب

باخذ ما سوي الثمن بجميع الثمن لان الثمن لم يكن موجودا عند العقد
 فله يكون مبيعاً لا يتبعه فلا يقابله شيء من الثمن **باب ما يجب فيه**
الشفعة وما لا يجب قال الشفعة واجبة في العقار وان
 كان قسماً لا يقسم وقال الشافعي لا شفعة فيما لا يقسم لان الشفعة
 انما وجبت فيما لم يمتد القسمة وهذا لا يخفى فيما لا يقسم لثاقله
 عم الشفعة في كل شيء عقاراً او متاعاً الى غير ذلك من الهومات ولان
 الشفعة سببه الاضرار في الملك والحكمة دفع ضرر سوا الجوار على ما مر
 وانه ينظم القسمين ما يقسم وما لا يقسم وهو احماء والحق والبدن
 والطريق **قال** ولا شفعة في العروض والشفعة لقوله عم لا شفعة الا في
 متاع او جانيب وهو محجج على ما ذكره ايجاباً في الشفعة ولان الشفعة
 انما وجبت لدفع ضرر سوا الجوار على الدوام والملك في المنقول لا يرد
 حسب دوامه في العقار فلا يلحق به وفي بعض نسخ المختصر والشفعة
 في البناء في التخل اذا بيعت دون العرصه وهو صحيح مذكور في الاثر
 لانه لا فدار له فكان ثقلها في هذا بخلاف العلوج حيث يستحق بالشفعة
 ويستحق به الشفعة في السيف اذ لم يكن طريق العلوف لانه يملكه بالشفعة
 حق الفلح الحق بالعقار **قال** والمسلم والذمي في الشفعة سواء في الشفعة
 للهومات ولا يمتد يمتد في السبب في حكمه فيستويان بالعلو

هذا هو الحق في الشفعة
 في العقار لا في المتاع
 لان الشفعة سببه الاضرار
 في الملك والحكمة دفع ضرر
 سوا الجوار على ما مر

وانما وجبت لدفع ضرر
 سوا الجوار على الدوام
 والملك في المنقول لا يرد

في البناء في التخل اذا
 بيعت دون العرصه وهو
 صحيح مذكور في الاثر

لان الشفعة سببه الاضرار
 في الملك والحكمة دفع ضرر
 سوا الجوار على ما مر

في الشفعة
 في العقار لا في المتاع
 لان الشفعة سببه الاضرار
 في الملك والحكمة دفع ضرر
 سوا الجوار على ما مر

في الاستحقاق ولهذا يستوي فيه الذم والاثم والشفعة والكبير
 الباغي والعادل واخرى العبد اذا كان ماذوناً او مكاتباً **قال** اذا ملك

العقار يعوض هو مال وجبت فيه الشفعة لانه امكن مراعاة شرط
 الشرع فيه وهو التملك بمثل ما غلب المشتري صورة او قيمة على ما مر
قال ولا شفعة في الدار التي يترقي عليها الرجل او يخلع المرأة بها
 او سائر جوارها او غيرها او يباح بها عن دم عدا او يعقوب عليها
 عبد لان الشفعة عندنا انما تجب في مبادلة المال بالمال لما بينا وهذه
 الاعراض ليست باموال فاجاب الشفعة فيها خلاف المشروع وطلب
 الموضوع وعند الشافعي يجب فيها الشفعة لان هذه الاعراض منقولة
 عنه فامكن الاخذ بغيرها ان تغترب بثمنها في البيع بالعرض بخلاف
 البينة لانه لا عوض فيها واساق فوله هنا في فيما اذا جعل شفعة من دار
 منها او ما يضافه لانه لا شفعة عنه الا فيه ونحن نفكر ان نفكر
 منافع البضعة في الكساح وغيرها بعقد الاجارة ضروري فلا يقدر
 حق الشفعة وكذا الدم والعقود غير منقولة لان القيمة ما تقوم مقام
 في المعن الخاضع المطلوب ولا يخفى فيها وعلى هذا اذا ترقي بها بغير مهر ثم
 فرض لها الدار منها لانه بمنزلة المفروض في العقد لانه متبادل بالبيعة
 بخلاف ما اذا باعها بمهر المنزل او بالمسعى لانه مبادلة مال بمال ولو ترقي بها

هذا هو الحق في الشفعة
 في العقار لا في المتاع
 لان الشفعة سببه الاضرار
 في الملك والحكمة دفع ضرر
 سوا الجوار على ما مر

في البناء في التخل اذا
 بيعت دون العرصه وهو
 صحيح مذكور في الاثر

في الشفعة
 في العقار لا في المتاع
 لان الشفعة سببه الاضرار
 في الملك والحكمة دفع ضرر
 سوا الجوار على ما مر

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه
 من غير ان يتناول في ما يخصه
 او في ما يخصه

اختر به نصفا وفي الفاسد ممنوع عنه **قال** فان سقط الفسخ حيث
 لزوال المانع فانه ينعقد دار مجتمعا وفيه بدل البايع بعد ثلثه الشفعة لبقاء
 ملكه وان سلمها الى المشتري فهو شفيعها لان الملكية ثم ان سلم البايع قبل
 الحكم بالشفعة له بطلت شفعة كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء
 ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فيبقى الماخوذ في الشفعة
 على ملكه فان استردها البايع من المشتري قبل الحكم بالشفعة لم يطل
 لا تقطاع ملكه عن التي يشفع بها قبل الحكم بالشفعة وان استردها
 بعد الحكم بالشفعة له بحيث لا يثبت على ملكه لما بيننا **قال** واذا قسم
 الشركاء العقار فلا شفعة لما رهم بالشفعة لان الشفعة فيها معقولة
 ولهذا يجري فيه الجبر والشفعة ما شرع في المبادلة المطلقة **قال** واذا
 اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري جبارا روثه او شرط
 او بعيب ففرضا فاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل وجه ففاد
 الى فليح ملكه والشفعة في انشاء العقد ولا في في هذا بين الفرض
 وعدمه وان ردها بعيب بغير فضا او بفلا بلا البيع فليس شفيع الشفعة
 لانه فسخ في حقها لولا بينهما على انفسهما وقد فسد الفسخ وان بيع
 جديده حق ثالث بوجود البيع وهو مبادلة المال بالمال بالبراءة
 والشفيع ثالث ومراوه الرذ بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الجاهل

الرفير
 الفسخ
 من كل وجه

وان

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه
 من غير ان يتناول في ما يخصه
 او في ما يخصه

وان كان بغير فضا على ما عرف وفي اجماع الصغير والشفعة في فسخ
 الدار ولا خيار روثه بكسر اللام معناه لا شفعة بسبب الرجوع الى روثه
 لما بيناه ولا بيع التراب بالفسخ عطف على الشفعة لان الروث له محفوظ
 ولكل من القسمين انه يثبت في القسمين خيار الروثه وخيار الشرط لانها يثبتان
 لخلل في الرضا فيما يتعلق لزم به الرضا وهذا المعنى موجود في القسمين

باب ما يبطل بالشفعة قال قاض

ثم ان الشفيع الاستهاد حين علم وهو بعد على ذلك بطلت شفعة لاعتراض
 عن الطلب وهذا لان الاعراض انما يمتنع حاله الاخبار وهو عند العقد
 وكذا ان اشهد في المجلس ولم يشهد على حلا لمبايعين ولا عند العقار
 وفدا وضمانه من قبل **قال** وان صالح من شفعة على عوض بطلت
 شفيعه الشفعة ورذا العوض لان حق الشفعة ليس بحق منقر في المحل
 بل هو مجرد حق التملك فلا يصح الاعراض عنه ولا يغلوا اسقاطه
 باجانب من الشرط فبالفاسد او في فسطح الشرط وبما الاسقاط وكذا
 لو باع شفعة بما لم يبينها بخلاف الفضا لان حق منقر وبخلاف الطل
 والعناق لانه اعراض عن ملكه المحل ونظيره اذا قال للمخترع اخذ روثي
 بالقبول قال العنبر لانه اخذ روثي ذلك الفسخ بالقبول فاختار سقط
 اخبار ولا يثبت العوض والكفالة بالنفس في هذا عينها لشفعة وان

الراد اسقطها عوض
 سقط الكفالة ولا يثبت العوض

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه
 من غير ان يتناول في ما يخصه
 او في ما يخصه

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه
 من غير ان يتناول في ما يخصه
 او في ما يخصه

في البيع والشراء
في البيع والشراء

وفي الاخرى لا يبطل الكفالة ولا يجب المالك قبل هذه رواية في الشفعة
قبل في الكفالة خاضعة وقد عرف في موضعها **قال** واذا مات الشفع بطلت
شفعة **قال** الشافعي في رث قال في معناه اذا مات بعد البيع قبل الغطاء
بالشفعة انما اذا مات بعد فضا الفاض قبل نقد الثمن ونقصه فالبيع
لازم لو رثته وهذا نظير الاختلاف في خيار الشرط وقد مر في البيوع ولانه
بالموت يرد ملكه عن داره ويثبت للمالك للوارث بعد البيع وفيما به
وقت البيع وبقاؤه للشفعة الى وقت الفضا شرط فلا تسليح
الشفعة بدونه وان مات المشتري لم يبطل لان المشتري باق ولم يغير
بيع حقه ولا يباع في دين المشتري ووصيته ولو باع الفاض او
الوصي او وصي المشتري فيها بوصيته فللشفعة ان يبطله وبأخذ الوار
لنقد حقه ولهذا ينقض نصرة في حيوة **قال** واذا باع الشفع
ما يشفع به قبل ان ينفذ له بالشفعة بطلت شفعة له والبيع خاف
قبل المالك وهو لا نصيب بملكه ولهذا يرد به وان لم يعلم شري المشتري ان لم
يكن اذا سلم صريحا او ابراعين الذين وهو لا يعلم وهذا بخلاف ما اذا باع
الشفيع داره بشرط اخباره لانه يمنع الزوال في الانصاف **قال** وكيد
الباع بها اذا باع وهو الشفع فلا شفعة له وكيد المشتري اذا ابتاع
فله الشفعة ولا يصل ان من باع او بيع له لا شفعة له ومن اشرك

في البيع والشراء
في البيع والشراء

او يبيع له فله الشفعة لان الاول باخذ المشفوع بهسقي ونقص
ما تم من جهته وهو البيع والمشتري لا ينقص شراؤه بالاخذ بالشفعة
لانه مثل الشري وكذلك لو ضمن التمسك عن الباع وهو الشفع فلا
شفعة له وكذا اذا باع وشرط اخباره بغيره فامض المشترط له الجواز
البيع وهو الشفع فلا شفعة له لان البيع تم بامضائه بخلاف
جانب المشترط له اخبار من جانب المشتري **قال** واذا بلغ الشفع
انها بيعت بالف فسلم ثم علم انها بيعت باقل من ثمنها
الف واكثر فسلم باطل له الشفعة لانه انما سلم لاستيفاء الثمن
في الاول ولا ينعذر الجاني الذي بلغه ونقص ما يبيع به في الثاني اذ
الجاني مختلف وكذلك موزون او مكبل او عدل متعارف بخلاف
ما اذا علم انها بيعت بغير ثمن الف واكثر لان الواجب فيه الف
وهو دراهم او ذنانير وان بان انها بيعت بدنانير فثمنها الف فلا
شفعة له وكذا اذا كانت اكثر وقال في هذه الشفعة لا خلاف الجاني
ولما ان الجاني متى دعي حق الثمن **قال** واذا قبل ان المشتري فلا
فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة لنفاؤه بجواز ولو علم
ان المشتري هو مع غيره فله ان باخذ نصيب غيره لان التسليم لم يوجب
في حقه ولو بلغه شري النصف فسلم ثم ظهر شري الجميع فله الشفعة لان التسليم

في البيع والشراء
في البيع والشراء

في البيع والشراء
في البيع والشراء

في البيع والشراء
في البيع والشراء

لضرر الشركة ولا شركة وفي عكس لا شفعة في ظاهرها لقاعدة لان التسليم
 في الكل تسليم في ابعاضه **فصل** واذا باع دار الامتداد فباع في
 طولها كما الذي يلى الشفع فلا شفعة له لان نطاق الجوار وهذه حيلة
 وكذا اذا وهب منه هذا الممدار وسلمه اليه لما بيناه **قال** وان ابيع منها
 سهما بشئ ثم ابيع بغيره فالشفعة للمجاز في السهم الاول والثاني
 لان الشفع جار فيهما الا ان المشتري في الثاني شرك في مقدم عليه فان
 المراد اجلة ابيع السهم الاول بالشئ الاول مما مثله والباقي بالباقي
 وان ابعاهما بشئ ثم دفع اليه ثوبا عوضا عنه فالشفعة بالشئ دون
 الثوب لانه عقد آخر والثمن هو العوض عن الدار فالضرر الله عنه
 وهذه حيلة اخرى نعم الجوار والشركة فيبيع باضعاف قيمته ويعطى
 ثوب بقدر قيمته الا انه لو اخففت المشفوعة بغير كل الثمن على شريك
 الثوب لضم البيع اليها فينضرب به والاوجه ان يبيع بالزاعم الثمن
 دينار حتى اذا اخفقت المشفوعة بطل الصف في جميعه والتمس لا غير
قال ولا يكون اجلة في اسقاط الشفعة عند الوفاء ويكون عند عهد الزم
 لان الشفعة انما وجبت لدفع الضرر ولو اجمنا اجلة من دفعناه في
 لا يوسفاته منع عن اتيان الحق فلا يعذرنا وعلم هذا الحيلة **الاجلة**
 في اسقاط الزكوة **مسائل متفرقة** واذا اشترى خمسة نفر دارا

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, showing several lines of text.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

بعضی دین من تصادف
ان لا دین فاما فی الدنیا
بعضی دین من تصادف
ان لا دین فاما فی الدنیا

وَبَارِكْ وَسَلِّمْ

من رجل فله شفعان ان باخذ نصف احد ثم وان اشترى ارجل من
غنسه اخذها كلها او تركها والفرق ان في الوجه الثاني باخذ البعض
ينفق والشفعة على المشتري فيضرب به زيادة الضرر وفي الوجه الثاني
يقوم الشفع مقام احد ثم فلا ينفق والشفعة ولا فرق في هذا بينهما
فيلقبض ويعد هو الصحيح الا ان قبل القبض لا يمكن اخذ نصيب احد ثم
اذا انقضى ما عليه لم ينقض الاخر حصه كيلا يوردك الى تقرب اليد على البائع
بمثل احد المشتريين بخلاف ما بعد القبض لانه سقط يد البائع وكذا
سواء لكل بعض ثمن او كان الثمن جملة لانه العبرة في هذا بالنفقة والشفعة
لا للثمن وهذا نفقات ذكرناها في الكفاية **قال** ومن اشترى نصف
دار غير مقسومة فقام البائع اخذ الشفع النصف الذي صالح الشريك
او يندرج لان القسمة من تمام القبض ملاقيه من تكيل الانشغال ولهذا
ينم القبض بالقسمة في الحصه والشفيع لا ينقض القبض وان كان له
نفع فيه بقود العهد على البائع فكذا لا ينقض ما هو من تمام بخلاف
ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري
الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نفذه لانه العقد ما وقع مع الذي
قاسم فلم يكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم العقد بل هو تصرف حكم
الملك فينقضه الشفع كما ينقض بيعه وهيب ثم اطلاق احوال الكتاب

[illegible]

دعوتیہ اظہار الشیعہ
النصف الاول
المشترک لکھ

بدلا عن الشفع باخذ النصف الذي صار المشترك في جانب كان
 وهو المروي عن ابي يوسف لان المشترك لا يملك ابطال حقه بالضميمة في
 عن ابي حنيفة انما باخذها اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه
 لا ينبغي جاز في الجانب الآخر **قال** ومن باع دارا وله عبد مازون له عليه
 دين فله الشفعة وكذا اذا كان العبد هو المبيع فله لانه الشفعة لا
 لاخذ بالشفعة تلك الثمن فينزل منزلة الشريك وهذا لانه مفيد لانه
 ينصرف للغرماء بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين يبيعه لمولاه ولا شفعة له
 له **قال** وسليم الاب والوصي الشفعة على الصغير جائز عند ابي حنيفة والنفذ
 وقال محمد بن فرعون هو على شفعة اذا بلغ فالواو على هذا الخلاف اذا بلغها شريك
 داخرا دار الصبي فلم يطلبا وعلى هذا خلاف تسليم الوكيل بطلب الشفعة
 في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح **قال** وفي رواية انه حتى نائب للصغير فلا
 يملك ابطاله كدائه وقوة ولانه شرع له في الضرر فكان ابطالا اضللا
 به لهما انه في معنى النجاة فيمكن ان تركه الاب يرى ان من اوجب بها
 للصبي ضرر من الاب والوصي ولانه دابر بين النفع والضرر وقد
 يكون انظر تركه ليعني الثمن على ملكه والولاية نظرن فيمكن ان
 سكونهما كابطالهما لكونه دليلا على الضرر وهذا اذا بيعت عن فتمت
 فان بيعت اكثر من فتمت بما لا يعاين انفس في قبيل جاز التسليم بالجماع

في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح
 وفي رواية انه حتى نائب للصغير فلا
 يملك ابطاله كدائه وقوة ولانه شرع له في الضرر فكان ابطالا اضللا
 به لهما انه في معنى النجاة فيمكن ان تركه الاب يرى ان من اوجب بها

لانه

لانه تحظر نظرا وقيل لا يبيع بالانتفاع لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم
 كالاجنبة وان بيعت باقل من فتمت بما لا يعاين انفس في قبيل جاز التسليم بالجماع
 عن ابي يوسف **كتاب الشفعة**
 الفسمة في الاعيان المشتركة مشروعة لان النبي عم باشرها في المعام
 والمواثيق وجرى النوارث بها من غير تكبر ثم هي لا تعري عن معنى المبادلة
 لان ما يجمع لاحدهما بعضه كان له وبعضه كان لصاحبه فهو باخذ
 عوضا عما يبيع من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة واقدا ولا فلاح
 هو الظاهر في المكملات والموزونات لعدم التفاوت حتى كان لاحدهما
 ان باخذ نصيبه حال غيبه صاحبه ولو اشترى فافسهما ببيع احدهما
 نصيبه مراعاة بنصف الثمن ومعنى المبادلة هو الظاهر في المكملات
 والعروض للتفاوت حتى لا يكون لاحدهما اخذ نصيبه عند غيبه الآخر
 ولو اشترى فافسهما لا يبيع احدهما نصيبه مراعاة بعد الفسمة الا جاز
 انما اذا كانت من جنس واحد جاز الفاض على الفسمة عند طلب احد
 الشريكين لان فيه معنى الاقتران لتقارب المقاصد والمبادلة مما يجري
 فيه الجبر كما في فضاء الذئب وهذا لان احدهم بطلب الفسمة بسا الفاض
 ان يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه فيجب

في جميع النسخ في معنى وصلة صاحب
 قال في رواية ابي حنيفة في بيع
 وكرهه في بيعه بغير علمه والسنة فقد
 باشرها النبي في الفسمة والمواثيق
 واجامع الامم

في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح
 وفي رواية انه حتى نائب للصغير فلا
 يملك ابطاله كدائه وقوة ولانه شرع له في الضرر فكان ابطالا اضللا

على القاض اجابة وان كان اجناسا مختلفة لا يجز القاض على قسمها
لنقد المعادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد ولو ارضوا
عليها جاز لان الحق لهم **قال** وينبغي للقاض ان ينصب قاسما بين
من بينا مال بينهم بين الناس بغير جواز الفضة من جنس على
الفضة من حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشبهه زرف القاض و
لان منفعة نصيب القاسم نعم العامة فيكون كفايته في مالهم غوبا
بالنعم **قال** فان لم يفعل نصيب قاسما بينهم بالاجرة حناه باجر على
المنفاسين لان النفع لهم على الخصوص ويقدرا اجر مثله كبللا
تحكم بالزيادة والافضل له من ربه من بين مال لانه ارفع بالناس
وابعد عن التهمة ويحي ان يكون عدلا مامونا عالما بالنسبة لانه
من جنس عمل الفضة ولانه لا بد له من الفدية وهي بالعلم والافتقار
على قوله وهو بالاجابة ولا يجز القاض الناس على قاسم واحد معناه
لا يجزهم على ان يسا جرم لانه لا يجز على العقود ولانه لو نصيب حكم
بالزيادة على اجر مثله ولو اصابوا في قسمها جاز لان يكون
فيهم صغر فيحتاج الى من القاض لانه لا ولانه لهم عليه ولا يترك القسام
بشركون كبللا بصبر الاجرة غالبية بنوا حكمهم وعند عدم الشراكة ينبار
الشرافهم

كل

في الاصل الذي في الناس بين العبيد والعتق عليهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم

في الاصل الذي في الناس بين العبيد والعتق عليهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم

في الاصل الذي في الناس بين العبيد والعتق عليهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم

في الاصل الذي في الناس بين العبيد والعتق عليهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم

كل منهم البه خفية القوت في خص الاجر **قال** واجز الفضة
على عدل الراس عند به خفية وقال على قدر الانصاف لانه مؤنة
الملك فينقد بقدره كما جري الكيل والوزن وحضر البه المشتركة
ونفقة المملوك المشترك ولا به خفية ان الاجر مقابل بالنسبة وانه
لا يتفاوت في رعا يصعب احتسابا لنظر القليل وقد يتعكس الامر
فتقدر اعتبار في متعلق احكم باصل التميز بخلاف خفا البه لان الاجر
مقابل بنقل التراب وهو يتفاوت والكيل والوزن ان كان للفضة
فيل هو على خلاف وان لم يكن للفضة فالاجر مقابل بعمل الكيل والوزن
وهو يتفاوت وهو العذر لو اطلق ولا يفضل وعنه انه على الطالب
دون الممنوع لنفقه ومضيق الممنوع **قال** واذا حضر الشركاء عند
القاض في ابدتهم دارا اوضعه وادعوا اثم وثوبها عن فلان
لم يقسم القاض عند به خفية في يقيم البينة على مؤنة وعدد
ورثة وقال صاحباه يقسمها با عن اثمهم ويذكر في كتاب الفضة
انه قسمها بقولهم وان كان الملاك المشترك ما سوى العفار وادعوا
اثمهم وثوبها قسمها في قولهم ولو ادعوا في العفار اثمهم شروهم
بينهم لصحات البدل للملك ولا فدر اماره الصدق ولا منازعة
لهم فيقسمه بينهم كما في المنفوق الموروث والعفار المشتري وهذا

في الاصل الذي في الناس بين العبيد والعتق عليهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم

في الاصل الذي في الناس بين العبيد والعتق عليهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم

في الاصل الذي في الناس بين العبيد والعتق عليهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم
لانهم لو عتقوا في الاجرة لعل القسام بينهم

لانه لا يمكن ولا يثبت الا على المنكر فلا نفير الا انه يذكر في كتاب القسم
انه قسمها بافرادهم ليقصر عليهم ولا ينعزلهم له ان القسم فضاء
على الميت اذ التركة مبقاه على ملكه قبل القسم حتى لو حدثت الزيادة
ينفذ وصاياه فيها ونفذ ديونه منها بخلاف ما بعد القسم
واذا كان فضاء على الميت فالافراد ليس بحجة عليه فلا بد من تنفيع
الميت وهو مفيد لان بعض الورثة ينتسب خصما عن الموتى التركة
ولا يمنع ذلك بافراده في الوارث او الوصي المير بالدين فانه
يقبل البينة عليه مع افراده بخلاف المنفوق لان في القسم نظر
للحاجة الى حفظ اما العفار حصص بنفث ولان المنفوق مضبوط
على من وفيه برك ولا كذلك العفار وعند بخلاف المشرى كان البيع
لا يفي عاكلا لبايع وان لم يقسم فلم يكن القسم فضاء على الغائب
قال وان ادعى الملك ولم يذكر وكيف انتقل قسم بينهم لانه ليس
في القسم فضاء على الغير فانهم ما اقول بالملك لغيرهم قال في هذه
رواية كتاب القسم وفي اجماع الصغبر ارض ادعاهما جلاان و
ااما البينة انها في ايديهما والاولا القسم لم يقسمها حتى يفهم البينة
انها لهما الاضلاان يكون لغيرهما ثم قبل هو فور اليه حصة خاصة و
قبل فور الكل وهو الاصح لان قسمه احفظ في العفار غير محتاج اليه

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with "॥ श्रीगणेशाय नमः ॥".

إِلَهُمَّ

الملك فليلا المنفص و بجو
المدن جميعا الحفظ و اقمع الدور
هنا اخدم الملك و الا انما للاسقاء
عنه لانه محفوظ بنفسه كان

ابو الحسن

وَقَسَمَةُ الْمَلِكِ يَنْفَرُ إِلَى قِيَامِهِ وَلَا مَلِكَ فَاَمْنُ لِحُجَرِ الْمَالِ وَإِذَا حَضَرَ
وَأَسْرَثَانِ وَأَقَامَا الْبَيْتَةَ عَلَى الْوَفَاءِ وَعَدَدُ الْوَرِثَةِ وَالْأَزَارِ فِي أَبْجَدِهِمْ وَبَعَثَ
وَأَسْرَثَانِ فِيهِمْ الْقَاضِي بِطَلَبِ الْحَاضِرِينَ وَبِنَصَبِ الْكَابِلِ بِفَضْلِ نَصَبِ الْغَايِبِ
وَكُلُّهُمَا كَانَ مَكَانَ الْغَايِبِ جَبَابًا بِفَضْلِ وَبِنَصَبِ وَجَبَابًا بِفَضْلِ نَصَبِ لَانِ
فِيهِ نَظَرًا لِلْغَايِبِ وَالصَّغِيرِ لَا يَدِينُ مِنْ أَقَامَةِ الْبَيْتَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ
عِنْدَهُ أَيْضًا خِلَافًا لَهَا كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ وَلَوْ كَانَ مُشْتَرِكِينَ لَمْ يَفْضَمْ مَعَ
غَيْبِهِ أَحَدُهُمْ وَأَنْ أَقَامُوا بَيْنَهُ عَلَى الشَّرِيِّ وَالْفَرْقِ أَنْ مَلَكَ الْوَارِثُ مَلِكًا
خِلَافَةً حَتَّى يَرُدَّ بِالْعَجَبِ وَيُرَدَّ عَلَيْهِ بِالْعَجَبِ فِيمَا اشْتَرَاهُ الْمَوْرَثُ وَيَصِيرُ
مَعْرُوفًا شَرِيًّا لِمَوْرَثٍ فَانْتَصَبَ أَحَدُهُمَا خَصْمًا عَنِ الْمَهْنَةِ فِيمَا فِي بَيْنِ
وَالْأُخْرَى عَنْ نَفْسِهِ فَصَارَتْ الْقِسْمَةُ فُضَاءً بِحُضْرَةِ الْمُتَخَاصِمِينَ أَوْ
الْمَلِكِ الثَّابِتِ بِالشَّرِيِّ مَلَكَ مَبْدَأًا وَلَهُ الْإِرَادَةُ بِالْعَجَبِ عَلَى بَايَعٍ بَابِعَهُ فَلَا
يَصِلُ إِلَى الْحَاضِرِ خَصْمًا عَنِ الْغَايِبِ فَوْضَحَ الْفَرْقُ وَأَنْ كَانَ الْعُقُودُ فِي بَدَلِ الْوَارِثِ
الْغَايِبِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ يَفْضَمْ وَكَذَا إِذَا كَانَ فِي بَدَلِ مَوْدِعٍ وَكَذَا إِذَا كَانَ
بَدَلِ الصَّغِيرِ لَانِ الْقِسْمَةُ فُضَاءً عَلَى الْغَايِبِ وَالصَّغِيرِ بِاخْتِفَاقِ بَدَلِهِمَا مِنْ
غَيْرِ خَصْمٍ حَاضِرٍ عَنْهُمَا قَامَتِ الْخَصْمَةُ لِبَسِّ خَصْمٍ عَنْهُ فِيمَا مَوْشَى عَلَيْهِ
وَالْفُضَاءُ مِنْ غَيْرِ خَصْمٍ لَا يَكُونُ وَلَا فَرْقٌ فِي هَذَا الْفَصْلِ بَيْنَ أَقَامَةِ الْبَيْتَةِ
وَعَدَمِهَا مَوْشَى كَمَا أَطْلَقُوا فِي الْكِتَابِ **قَالَ** وَأَنْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ

بعض نصيب الغريب كان على بعض نظر
في هذا الغائب
والصغير كفا
بعض الناس الموشح جارية مات
واسمها لولدها بالغة ورج
الولد بها بالفتى على
الباب كما لو شرب كفا

وكان كان العقار بيد الوالي
الغائب أو شيء منه لم يقسم

و هو قولهم يرفع من بين
ذالك امة اليه على الارض قائم

وقفه

لم يقسم وأن أقام البيت لأنه لا بد من حضور خصم لأن الواحد لا
يصلح مخاضاً ومخاضاً ولا مفاسماً ومفاسماً بخلاف ما إذا كان الحاضر
أثنين لما يتناول ولو كان الحاضر كثيراً صغيراً نصب القاضي عن الصغير
وصياً ونصب إذا اجتمع البيت وكذا إذا حضر وإرشاكه وموصله بالثلاث
فيها وطلبنا القسم وأقام البيت على الميراث والوصية لاجتماع الخصم
الكبير عن الميت والموصى له عن نفسه وكذا الوصي عن الموصى عنه
فصل فيهما يقسم واليقيم

قال فإذا كان كل واحد من الشراكا يتنفع بنصيب قسم بطلب أحدهم
لأن النسبة حو لا زرع فيما بينهما عند طلب أحدهم على ما بيناه من
قبل فإن كان يتنفع أحدهم والآخر يستغني به لفظة نصيبه بأن طلب
صاحب الكثير قسم وأن طلب صاحب القليل لم يقسم لأن الأول منفعة
فأعبر عليه والثاني مستغنى به عليه فلا يضر وذكر اختصاص على هذا
لأن صاحب الكثير يريد الأضرار بغيره والآخر يرضى بضر نفسه وذكر
الحاكم في مختصره أن بينهما طلب النسبة بقسم الفاضل والوجه إن الحج
فيما ذكرناه والأصح المذكور في الكتاب وهو الأول وإن كان كل واحد
يستغني بغيره لم يقسم إلا براضيهما لأن الجبر على النسبة لتكميل
وفي هذا نقول نعم ويجوز براضيهما لأن الحق لهما وما عداه بشأنهما
الغلب لم يفسد

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom no prophet comes).

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

五

أما القاضي فيعيد الظاهر **قال** وبقسم العود إذا كانت من صنف
 لأن عند اتحاد الجنس اتحاد المقصود فيحصل التعديل في القسمة
 والتكثير في المنفعة ولا يقسم اجنسي بعضها في بعض لأنه لا اختلاط
 بين اجنسي فلا يقع القسمة غير ابل يقع معا وضد وسببها التراضي
 دون جبر القاض وبقسم القاض كل مكبل وموزون كثير أو قليل و
 العود ذات المتقاربة ونير الذهب والفضة ونير الحديد و
 النحاس والابل بافراها او البقر والغنم ولا يقسم شاة وتبعير

وَبَرْدٌ وَنَارٌ وَجَاهٌ وَلَا يَفْهَمُ الْاَوَّلِيْنَ لَا حَاثًا خِلَافًا فِي الْمَصْنَعِ التَّخْفِ
بِالْاَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ وَيَفْهَمُ الشَّيْءَ الْهَرَقِيَّةَ لَا حَاثًا خِلَافًا فِي الْمَصْنَعِ
يَفْهَمُ ثَوْبًا وَاحِدًا لَا ثَمَلًا الْقِسْمَ عَلَى الضَّرَافِ لَا يَفْهَمُ الْاَبَا لِقَطْعِهِ وَفِي
وَلَا ثَوْبَيْنِ اِذَا اخْتَلَفَ فِيمَهُمَا لِمَا بَيَّنَّا خِلَافَ ثَلَاثَةِ اَثَوَابٍ اِذَا جُمِلَ
ثَوْبٌ بِثَوْبَيْنِ اَوْ ثَوْبٌ بِرَبْعِ ثَوْبٍ بِثَوْبٍ وَثَلَاثَةُ اَرْبَاعِ ثَوْبٍ بَارٍ
لَا نَهَ فَمَنْهُ الْبَعْضُ وَفِي الْبَعْضِ وَذَلِكَ جَائِزٌ وَقَالَ ابُو حَنِيفَةَ لَا يَفْهَمُ
الْثَوْبُ وَالْجَوَاهِرُ لِنَفَاوِنِهِمَا وَقَالَ يَفْهَمُ النَّبِيُّ لَا حَاثًا خِلَافًا فِي
الْاَبْلِ وَالْغَنَمِ وَفِيهِ نَفَاوِنٌ لَهَا اَنَّ النِّفَاوَةَ فِي الْاَوَّلِيْنَ فَاحْسٌ لِنَفَاوَتِهَا
الْمَعْنَى الْبَاطِنَةُ فَصَارَ كَالْجَنَسِ الْمُخْتَلَفِ بِخِلَافِ الْاَبْوَانِ لَانِ النِّفَاوَةَ
فِيهَا يَفْلُغُ عِنْدَ حَاثٍ اِجْنَاسٍ لِيَرَى اِنَّ الذَّكَرَ وَالْاُنْثَى مِنْ بَنِي آدَمَ حَسَنَانِ

صاحب هذا الكتاب في نسبه
اطال الله في السناء خاصة ونسبه
خاصة بل فيهم الشاه خاقان
سحقون وكذلك البعير في كتابه
في كتابه

المختلفة بسبب الصفه والطب
وأصلها الحاذق والفقه والكتابة
المختلف من الصفه والكتابة

فلهذه المذاهب خمسة فلا يفتلح
مع كراهة بعض الشركاء فان ضابطك
عندها فسميها المذاهب الخمسة
بالتمام هذا المذهب كونه
يكون فتمت المذاهب ودينار وفيه الآخر
دينار وربع دينار وفيه الآخر دينار
وثلاثة ارباع دينار فاضلها شيئا
فتمت دينار وربع دينار والآخر ثوبا وفيه
دينار وثلاثة ارباع دينار وفي الثوب
الذي فيه دينار وشركا بينهما اربعة
للمذاهب الخمسة الذي فيه دينار
وثلثة ارباع دينار وثلاثة ارباع
للمذاهب الخمسة

١٠٠
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠

والجبران والغرب الى المجد والماء اخلاقا فاحشفا فلا يمكنه التغلب
في الفضة فلماذا لا يجوز التغلب بشراوات وكل الوزن في ج على دارا

في القصة فلهذا لا يجوز ان يكون له شرادان ولا الوزن وج على دار
يصح التسمية كما هو الحكم فيها في النوب بخلاف الزاد الواصف اذا اختلف
في النوب بين كمالان في قسمه كل بيت على صفة ضد انقسمت الالف قسمين واحد
قال في تفسيره الوضوح في الكتاب اشار الى ان الالف اذا كانت في

مصرين لا يجعانه في القسمة عندهما ويوروا به صلال عنها وعن محمد
انه يقسم اصلهما في الاخرى واليهوت في محلة او محال يقسم قسم واحد
لان التفاوت فيما بينهما بسير والمنازل المتفاوتة كاليهوت والمنايا
كالذو لانهم بين الدار واليهوت على ما من قبل فاخذ شيئا من كل
واحد **قال** وان كانت دارك ضعيفة او دارا قانوتا فقم كل واحد
منهما ما جرت للاختلاف اجنس **قال** رضي الله عن الله والدار والمنايا جنس

از این نافع الحافوف کلام

كذلك ذكر الحضايف وفائدة اجالته الاصل انه اجازة منافع الزمان بالحقائق
لا يجوز وهذا بدت على انهما جنس واحد فيجعل في المسئلة رويان اولين

فصل في كيفية القصة

و يَنْبَغِي لِلْفَاسِمِ أَنْ يَصْقِرَ مَا فِيهِ لِمَكَّةَ حَقْقَهُ وَ يُعْزِلَهُ بَعْضُ السُّوْمِ عَلَى
سِهَامِ الصُّنَّةِ وَ يَرَى يُعْزِلُهُ أَيْ يَنْقُطِعُ بِالْفَسْمِ عَنْ غَدْرِهِ وَ يَذَرُهُ
لِيَعْرِفَ غَدْرَهُ وَ يُفْهَمُ الْبَيْتُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي الْأَخْرِقِ وَ يُفْرَضُ كُلُّ نَصْبٍ

اگرچه اسرار

رواية واحدة والفساد ثم شبهة الحاشية
باعتبار اتحاد متعديها وهو
الكل في لفظه من الاسم كذا ذكر في الصلاة
وقد شكك لأنه يورث في الاعتبار شبهة
الشبهة والشبهة من المعنيين يكون
التأويل عنها وقد قال شمس
الائمة العالمين اما ان يكون
في المسئلة وابناه او يكون
من مشكلات هذا الكتاب

خفظه و يرفع ذلك القسط
الى القاضي في شدة الاضراء
بمنه يفتي ان لم يامن
بالاخذاء
كحكم

الحجران

عن الباقي بطريقه وشرحه في الابلوك نصيب بعضهم بنصيب البعض نقلت
فتنقل المنازعة وبتحقق مع الفسمة على التمام ثم يلقب نصيب بالاول
والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج الفرعة فمن خرج اسمه
او اولاه التسم الاول ومن خرج ثانيا فله الثاني الاصل ان ينظر
في ذلك الى اقل الانصبا حتى اذا كان الاقل ثلثا جعله اثلاثا وان
كان سدا جعلها اسداسا تمكن الفسمة وقد شرحناه في كتابه
المتنبي وقوله في الكتاب وبفرد كل نصيب بطريقه وشرحه بيان
الافضل فان لم يفعل ولم يمكن جاز على ما ذكره بنفصله في الفرعة
لتطبيع القلوب والراحم بينهم المصلح في الوعبي لكل منهم نصيبا
من غير قراء جاز لانه في معنى الفضاء تلك الاثلاث **قال** ولا يدخل
في الفسمة الدرام التي يتراضيهم لانه لا شركة في الدرام والفسمة من حفر
الاشراك ولانه يغوب به التعديل في الفسمة لان احدها يصل
الى غير العشار ودرهم الاخر في ذمته واعلم ان لا مسلم له واذا كان
ارض وبناء فعن ابي يوسف انه يقسم كل ذل اعتبارا لفته لانه لا يمكن
اعتبارا لمعادلة الا بالنقود وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يقسم الارض
بالمساحة لانه هو الاصل في المسوحات ثم يرد من وقع البناء
في نصيب او من كان نصيبه اجود درهم على الآخر حتى يساويه

فرض

کتابخانه دارالافتاء دارالاحکام
مخبر المال کلک

فقد دخل الدوام في القسمة ضرورة كالحج لا ولا بد له في المال ثم علك
 شبيهة الصداق ضرورة الزوج وعن محمد انه يرد على من يملك بماله
 البناء ما يساويه من العرضة واذا بقي فضل ولا يمكن تحقيق النسق
 بان لا تفي العرضة بقيمة البناء حينئذ يرد الفضل راجع الى الزوج
 في هذا المقدر فلا يترك الاصل الا لها وهذا يوافق رواية الاصل **قال**
 فان قسم بينهم ولا يجد لهم مسبلا في نصب الاخر او طريق لم ينظر
 في القسمة فان امكن في الطريق والمسبيل عنه ليس له ان ينظر
 ويسبيل في نصب الاخر لانه امكن تحقيق معنى القسمة من غير ضرر
 وان لم يكن فسحق القسمة لان القسمة مختلفة لبقاء الاختلاط
 فبينا نف مجالا في البيع حيث لا يفسد في هذه الصورة لان المقصود
 منه ملك العين وانما جامع تعدد الانتفاع في الحاد اما القسمة
 لتكميل المنفعة ولا يتم ذلك الا بالطريق ولذا ذكر الحق في الوجه
 الاول كذلك اجاب لان معنى القسمة الاقرار والتميز وتمام ذلك
 بان لا يبقى لكل واحد علق بنصيب الاخر وقد امكن تحقيقه
 الطريق والمسبيل الى غيره من غير ضرر فيصار اليه بخلاف البيع
 اذا ذكر فيه الحق في حيث يدخل فيه ما كان له من الطريق والمسبيل

[illegible]

هذا هو البيت الكامل لان العلو مثل نصف السفلى فثلثه في الارتفاع
 وتلك من السفلى ستة وثلاثون وثلثان من العلو ومعه ثلاثون وثلثان
 وتلك ذراع من العلو فثلث مائة ذراع فبساوي مائة من العلو
 المجرى ويجعل بمائة ذراع من السفلى المجرى من البيت
 الكامل ستة وثلاثون وثلثان ذراع لان علوه مثل نصف سفله
 فثلث مائة ذراع كما ذكرنا والسفلى المجرى ستة وثلاثون وثلثان
 لانه ضعف العلو فيجعل بمائة مثله وتفسير قوله يوسف
 يجعل يارة فمابين ذراعين من البيت الكامل مائة ذراع من السفلى
 المجرى ومائة ذراع من العلو المجرى لان العلو والسفلى عنده
 سواء فمستويان ذراعين من البيت الكامل غير مائة ذراع فمستويان
 منها سفلى وفمستويان منها علو **قال** واذا اختلفت المساحات
 وشهد القاسمان فبذلك شهدا **قال** في هذا الذي ذكره قوله
 الي حنيفة ولب يوسف **قال** محمد لا يقبل وهو قوله يوسف او لا
 وبه قال الشافعي وذكر الحنفي في قوله محمد فويلهما وقاسما القاسم
 وغيرهما سواء **قال** محمد انما شهدا على فعل انفسهما فلا يقبل من علو
 عتق عبده بفعل غيره فشهد ذكر الخبر على فعله **قال** انما شهدا
 على فعل غيرهما وهو الاستيفاء والقبض لا على فعل انفسهما لان

هذا البيت الكامل لان العلو مثل نصف السفلى فثلثه في الارتفاع
 وتلك من السفلى ستة وثلاثون وثلثان من العلو ومعه ثلاثون وثلثان
 وتلك ذراع من العلو فثلث مائة ذراع فبساوي مائة من العلو
 المجرى ويجعل بمائة ذراع من السفلى المجرى من البيت
 الكامل ستة وثلاثون وثلثان ذراع لان علوه مثل نصف سفله
 فثلث مائة ذراع كما ذكرنا والسفلى المجرى ستة وثلاثون وثلثان
 لانه ضعف العلو فيجعل بمائة مثله وتفسير قوله يوسف
 يجعل يارة فمابين ذراعين من البيت الكامل مائة ذراع من السفلى
 المجرى ومائة ذراع من العلو المجرى لان العلو والسفلى عنده
 سواء فمستويان ذراعين من البيت الكامل غير مائة ذراع فمستويان
 منها سفلى وفمستويان منها علو **قال** واذا اختلفت المساحات
 وشهد القاسمان فبذلك شهدا **قال** في هذا الذي ذكره قوله
 الي حنيفة ولب يوسف **قال** محمد لا يقبل وهو قوله يوسف او لا
 وبه قال الشافعي وذكر الحنفي في قوله محمد فويلهما وقاسما القاسم
 وغيرهما سواء **قال** محمد انما شهدا على فعل انفسهما فلا يقبل من علو
 عتق عبده بفعل غيره فشهد ذكر الخبر على فعله **قال** انما شهدا
 على فعل غيرهما وهو الاستيفاء والقبض لا على فعل انفسهما لان

فعلها

هذا البيت الكامل لان العلو مثل نصف السفلى فثلثه في الارتفاع
 وتلك من السفلى ستة وثلاثون وثلثان من العلو ومعه ثلاثون وثلثان
 وتلك ذراع من العلو فثلث مائة ذراع فبساوي مائة من العلو
 المجرى ويجعل بمائة ذراع من السفلى المجرى من البيت
 الكامل ستة وثلاثون وثلثان ذراع لان علوه مثل نصف سفله
 فثلث مائة ذراع كما ذكرنا والسفلى المجرى ستة وثلاثون وثلثان
 لانه ضعف العلو فيجعل بمائة مثله وتفسير قوله يوسف
 يجعل يارة فمابين ذراعين من البيت الكامل مائة ذراع من السفلى
 المجرى ومائة ذراع من العلو المجرى لان العلو والسفلى عنده
 سواء فمستويان ذراعين من البيت الكامل غير مائة ذراع فمستويان
 منها سفلى وفمستويان منها علو **قال** واذا اختلفت المساحات
 وشهد القاسمان فبذلك شهدا **قال** في هذا الذي ذكره قوله
 الي حنيفة ولب يوسف **قال** محمد لا يقبل وهو قوله يوسف او لا
 وبه قال الشافعي وذكر الحنفي في قوله محمد فويلهما وقاسما القاسم
 وغيرهما سواء **قال** محمد انما شهدا على فعل انفسهما فلا يقبل من علو
 عتق عبده بفعل غيره فشهد ذكر الخبر على فعله **قال** انما شهدا
 على فعل غيرهما وهو الاستيفاء والقبض لا على فعل انفسهما لان

فعلها التمييز ولا حاجة الى الشهادة عليه اوله لا يصلح منه
 به لما لا يميزه وانما يميزه بالقبض والاستيفاء وهو فعل الخبر
 فقبض الشهادة عليه **قال** الطحاوي فافهما باجلا فقبض الشهادة بالاجماع
 واليه مال بعض المشايخ لانها بدعيان انما عمل استنوا عليه فكانت
 شهادة صورة دعوى مع فلا يقبل الا انما نقول هاهنا لا يجوز
 الشهادة الى انفسهما نفقا لا نقا والحقبة على انهما العمل المشايخ
 عليه وهو التمييز والاختلاف الاستيفاء فاستيفاء التهمة ولو شهد
 فاسم واحد لا يقبل لان شهادته الفرعية فينبغي له على الخبر ولو امر القاص
 امينه بيمين في المال الى آخره يقبل قول الامين في دفع الضمان عن نفسه
 ولا يقبل في الزام الاخرى اذ كان متكررا **باب** **دعوى الغلط**

في القسمة ولا تخلف فيما قال واذا ادعى احداهما

الغلط ونعم ان مما اصابه شكا في بدعي صاحبه وقد شهد على نفسه
 لم يصدق على ذلك لا يثبت لانه بدعي فسخ القسمة بعد وفاء
 فلا يصدق الا بحجة فان لم نعم له يثبت استخلاف الشريك فمن نظر منهم
 جمع بين نصيب الشريك والتمس فيفسم بينهما على قدر نصيبهما لان
 الكلور حجة في حقه خاصة فبما ملان على رعيها **قال** رضي الله عنه
 ينبغي ان لا يقبل دعواه اصلا لثنا فضة واليه اشار من بعده وان

هذا البيت الكامل لان العلو مثل نصف السفلى فثلثه في الارتفاع
 وتلك من السفلى ستة وثلاثون وثلثان من العلو ومعه ثلاثون وثلثان
 وتلك ذراع من العلو فثلث مائة ذراع فبساوي مائة من العلو
 المجرى ويجعل بمائة ذراع من السفلى المجرى من البيت
 الكامل ستة وثلاثون وثلثان ذراع لان علوه مثل نصف سفله
 فثلث مائة ذراع كما ذكرنا والسفلى المجرى ستة وثلاثون وثلثان
 لانه ضعف العلو فيجعل بمائة مثله وتفسير قوله يوسف
 يجعل يارة فمابين ذراعين من البيت الكامل مائة ذراع من السفلى
 المجرى ومائة ذراع من العلو المجرى لان العلو والسفلى عنده
 سواء فمستويان ذراعين من البيت الكامل غير مائة ذراع فمستويان
 منها سفلى وفمستويان منها علو **قال** واذا اختلفت المساحات
 وشهد القاسمان فبذلك شهدا **قال** في هذا الذي ذكره قوله
 الي حنيفة ولب يوسف **قال** محمد لا يقبل وهو قوله يوسف او لا
 وبه قال الشافعي وذكر الحنفي في قوله محمد فويلهما وقاسما القاسم
 وغيرهما سواء **قال** محمد انما شهدا على فعل انفسهما فلا يقبل من علو
 عتق عبده بفعل غيره فشهد ذكر الخبر على فعله **قال** انما شهدا
 على فعل غيرهما وهو الاستيفاء والقبض لا على فعل انفسهما لان

وقال ابو محمد مضطرب كتاب
 روح على الشوك مضطرب الضم
 ان شاء الله تعالى ما اشد
 بطل الصفة عند الضم ولم
 والملك الذي بين الضم والضم
 مضطرب ان وضع الملك في
 مضطرب ان وضع الملك في
 مضطرب ان وضع الملك في
 مضطرب ان وضع الملك في

وصورة السلطان يكون وارثه رضى
نصفين فانماها فافضلها من
مقدمها وفيه سماء واخر
القبض من مؤخرها وفيه
سماء او من مؤخرها
بعضها من مؤخرها

و بالتراض فلذا المهاباة في قبل عندنا في حنيفة لا ينفع الفاضل وهكذا في حنيفة
 لانه لا يجري فيه الجبر عندنا في الاصح انه ينفع الفاضل عنده ايضا لان المتناهيين
 جبر الحزمه قبل ما يتفاوت بخلاف اعتبار الرقيق لانه يتفاوت في تفاوت
 فاحشا على ما تقدم ولو فيها بيا فيها عما ان تنفع كل عبد على من باخر
 جاز استحقاقا للمساحه في اطعام الحمار كجمله في شرط الكسوف لانه لا تسامح
 فيها ولو فيها بيا في دارين على ان يسكن كل واحد منهما دارا جاز ويجوز
 الفاضل عليه في هذا عندنا ظاهر ان الدارين عندنا كراي واحد في قبل
 لا يجري عندنا اعتبارا بالفسخ وعن ابي حنيفة لا يجوز انما يبي فيه اصلا
 بالجبر لما قلنا وبالنزاع لانه بيع السكينة بالسكينة بخلاف فسخها
 بيع بعض احد ما ببعض الاخر جاز وجه الظاهر ان التفاوت قبل
 في المنافع فيجوز بالنزاع ويجوز فيه جبر الفاضل وبغيره انما يكثر
 التفاوت في اعتبارها فاعبر بهاد لانه في الدارين لا يجوز المهاباة على
 الركوب عندنا في حنيفة وعندنا يجوز اعتبارا بفسخه الاعيان لانه ان
 الاستعمال يتفاوت بتفاوت الركوب فانهم بين حاد في و اخفى
 في النهاية في ركوب دابة واحدة على هذا الخلاف لما قلنا بخلاف العبد
 لانه يخدم باختيار فلا يتحمل زيادة على طاقته والاكثية تحميها واما النهاية
 والاستغلال فيجوز في الدار الواحدة في ظاهر الدار وفي العبد الواحد وفي

سما
 حلال
 حرام

في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز

الارباب
 في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز

الارباب الواحدة لا يجوز ووجه الفرقان النصيبين يتعاقبان في الاستغفار
 والاعتدال ثابت في الحال والظاهر بقاء في الغفار ونعته في الجوان
 لتوالي اسباب التغير عليه فيقوى المعادلة ولو زادت الغلة في نوبته
 احدهما غلتهما في نوبته الاخر بشر كان في الزيادة ليحقق التعديل بخلاف
 ما اذا كانت النهاية في الحانفع فاستغل احدهما في نوبته زبادة لان
 التعديل فيما وقع عليه النهاية حاصل وهو المنافع فلا يضره زيادة
 في الاستغلال من بعد والنهاية في الاستغلال في الدارين جاز ايضا
 في ظاهر الدارين لما بيننا في لو فضل غلة احدهما لا بشر كان فيه بخلاف
 الدار الواحدة والفرق ان في الدارين مع النيز والافراز لا في الدار
 زمان الاستغفار في الدار الواحدة يتعاقب الوصوف فاعبر في ضا
 وجعل كل واحد في نوبته كالو كبل عن صاحبه فلهذا في علم حنيفة من
 الفضل في الجوز في العبد عندنا اعتبارا بالنهاية في المنافع ولا
 يجوز عندنا لانه التفاوت في اعيان الرقيق اكثر منه من حيث الزمان
 في العبد الواحد فالو ان ينشع الجوان والنهاية في حنيفة جاز
 ولا ضرر في الغلة لا محالة فسميها للونه عينا ولان الظاهر هو التسامح
 في الحزمه والاستغفار في الاستغلال فلا يتفاوت لاجوز في الدارين
 عندنا خلافا لهما والوجه ما بيننا في الركوب ولو كان نخل او شجر او غنم
 فلا يتفاوت في الركوب ولو كان نخل او شجر او غنم

في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز

في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز

في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز

في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز

في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز
 في حنيفة لا يجوز

بين اثنين منها على ان باخذ كل واحد منهما طائفة ليستزها او
 يبيعها وتزب البائعا لا يخلو لان المباداة في المنافع ضرورية انما انفع
 فيقدر قسمتها ونقد اعيان باقية ثرو عليها القسم عند حصولها
 واجله ان يبيع حصته من الاخر ثم يشرى كلها عند مضي نوبته او ينفع
 بالدين بمقدار معلوم استقراضا لنصيب صاحبه اذ فرض المشاجحة كذا
 الكتاب المزارعة قال ابو جعفر

المزارعة ما تلت والبيع باطله اعلم ان المزارعة لغة مفاعلة من الزرع
 وفي الشرع عقد على الزرع ببعض الثمار وهو فاسد عند ابي حنيفة
 وقال جازم لما روته عم عامل اهل خيبر عما نصت ما يجزى من ثمار فريخ
 ولانه عقد شراكة بين المال والعمل فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجامع
 دفع الحاجة فان ذالمال فلا يندى الى العمل والقوى عليه لا يجوز المال
 فست الحاجة الى انقضاء هذا العقد بينهما بخلاف دفع الثمن والرجوع
 وودوا الفز معاملة بنصف الزوايد لانه لا اثر هناك للعمل في خصصها
 فلم ينفق شركة له ما روته عم من المحابر وفي المزارعة ولانه
 استجار بعض ما يجزى من عمل فيكون في معنى قفيل الطمان واللاجز
 مجهول ومعلوم وكذلك مفسد ومعاملة النبي عم اهل خيبر كان خلاف الرضا
 متفاسمة بطريق الحق والضحك وبوجاهة ولا فساد عند من سئل الا ان
 انما عمنه من ثمره ونقد جواز المزارعة كما

وكذا
 انما عمنه من ثمره ونقد جواز المزارعة كما
 انما عمنه من ثمره ونقد جواز المزارعة كما

المزارعة ما تلت والبيع باطله اعلم ان المزارعة لغة مفاعلة من الزرع
 وفي الشرع عقد على الزرع ببعض الثمار وهو فاسد عند ابي حنيفة
 وقال جازم لما روته عم عامل اهل خيبر عما نصت ما يجزى من ثمار فريخ
 ولانه عقد شراكة بين المال والعمل فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجامع
 دفع الحاجة فان ذالمال فلا يندى الى العمل والقوى عليه لا يجوز المال
 فست الحاجة الى انقضاء هذا العقد بينهما بخلاف دفع الثمن والرجوع
 وودوا الفز معاملة بنصف الزوايد لانه لا اثر هناك للعمل في خصصها
 فلم ينفق شركة له ما روته عم من المحابر وفي المزارعة ولانه
 استجار بعض ما يجزى من عمل فيكون في معنى قفيل الطمان واللاجز
 مجهول ومعلوم وكذلك مفسد ومعاملة النبي عم اهل خيبر كان خلاف الرضا
 متفاسمة بطريق الحق والضحك وبوجاهة ولا فساد عند من سئل الا ان
 انما عمنه من ثمره ونقد جواز المزارعة كما

وكبرها ولم يجز شي فله اجر مثله لانه في معنى اجازة فاسد وهذا
 اذا كان البذر من قبل صاحب الارض وان كان البذر من قبل فاعلم
 ان جو مثل الارض والجار جو في الوحيين لصاحب البذر لانه لما ملكه
 ولا لاجز الجوز فصلنا الا ان الغنوى على قولها حاجة الناس اليها
 ولظهور تعامل الامة بها في القياس بشي كالتعامل كما في الاستصناع ثم
 المزارعة لصحتها على قول من يجزها شرطاً أحدها كون الارض صالحة
 للمزارعة لان المقصود لا يحصل دونها والثاني ان يكون رب الارض والمزارع
 من اصل العقد وهو لا ينفق به لانه عقد امانة لا يبيع الاسن والاهل والثالث

بيان المدة لانه عقد على منافع الارض او منافع العامل والمدة من المصارف
 كما يعلم تجا والاربع بيان من عليه البذر فطعا للمزارعة واعلمنا للعقد
 عليه وهو منافع الارض او منافع العامل والخامس بيان نصيب من
 لا بذر من قبل لانه يستحق عوضاً بالشرط فلا بد ان يكون معلوماً وما لم يعلم
 لا يستحق شرطاً بالعقد والسادس ان يتجلى رب الارض بينهما وبين العامل
 حتى لو شرط عمل رب الارض بنفسه لفوات التخلية والسابع الشركة
 في الثمار بعد حصوله لانه ينفق شركة في الاثمار فما يقطع هذه الشركة كان
 مفقدا للعقد والثامن بيان جنس البذر لنصير الاجرة معلوماً
 قال وفي عند ما على اربعة اوجان كانت الارض والبذر لاجل

المرد المزارعة المستغلة بين الناس لا المزارعة
 الصبي لا يملك الارض ولا المزارعة
 المزارعة لا يملك الارض ولا المزارعة

المزارعة ما تلت والبيع باطله اعلم ان المزارعة لغة مفاعلة من الزرع
 وفي الشرع عقد على الزرع ببعض الثمار وهو فاسد عند ابي حنيفة
 وقال جازم لما روته عم عامل اهل خيبر عما نصت ما يجزى من ثمار فريخ
 ولانه عقد شراكة بين المال والعمل فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجامع
 دفع الحاجة فان ذالمال فلا يندى الى العمل والقوى عليه لا يجوز المال
 فست الحاجة الى انقضاء هذا العقد بينهما بخلاف دفع الثمن والرجوع
 وودوا الفز معاملة بنصف الزوايد لانه لا اثر هناك للعمل في خصصها
 فلم ينفق شركة له ما روته عم من المحابر وفي المزارعة ولانه
 استجار بعض ما يجزى من عمل فيكون في معنى قفيل الطمان واللاجز
 مجهول ومعلوم وكذلك مفسد ومعاملة النبي عم اهل خيبر كان خلاف الرضا
 متفاسمة بطريق الحق والضحك وبوجاهة ولا فساد عند من سئل الا ان
 انما عمنه من ثمره ونقد جواز المزارعة كما

في حق البذر
في حق الأرض
في حق العمل
في حق البذر
في حق الأرض
في حق العمل

والعمل والبذر لو اوجدت في الأرض لانه البذر آلة العمل فصار كما اذا
اسا جرحا طائلا في الأرض وان كانت الأرض لواحد والبذر والعمل
والبذر لو اوجدت لانه استجار الأرض ببعض معلوم من الخارج
فيكون كما اذا اساجرها بدارهم معلومة وان كانت الأرض والبذر
البذر لو اوجدت العمل من آخر لانه اساجر العمل بالآلة المستجار
كما اذا اساجر خطا طائلا في ثوبه بآلية أو طيانه بطيانه فم
كانت الأرض والبذر لو اوجدت العمل والأرض لا يجوز وصلها الذي
ذكر في ظاهر الرواية وعزلها بوسيلة يجوز ايضا لانه لو شرط البذر
البذر عليه يجوز فكذا اذا شرط وصد وصار كذا العامل وجه الظاهر
ان منفعة البذر ليست من جنس منفعة الأرض لانه منفعة الأرض
تقع في طبعها تحصل بها الثمار ومنفعة البذر هي الاجرة فقام بها
العمل وكل ذلك بخلاف الله فلم يجانس فنعقد ان يجعل تابعة لها
بخلاف جانب العامل لانه بجانب المنفعة فحصل بها بعد المنفعة
العامل وهذا وجه آخر لم يكرها اصحابنا ان يكون البذر
لاحد هما والأرض والبذر والعمل لاخر لانه لا يجوز لانه يتم شركة
بين البذر والعمل ولم يرد بهما الشرع والثاني ان يجمع بين البذر
البذر لانه لا يجوز ايضا لانه لا يجوز عند افراد فكذا عند اجتماع

والفرد البذر
والفرد البذر
والفرد البذر
والفرد البذر

والخارج

والخارج في الوجهين لصاحب البذر اعتبارا بساير المزارع والمزارع
في رواية لصاحب الأرض وبصر مستقر البذر فابضا با نصالها
قال ولا يصح المزارعة الأعلى منه معلومة على ما بينا وان يكون الخارج
بينهما شايعا تخفيفا لمصلحة الشركة فان شرط لاحدهما ففقدنا مساهمة في المصلحة
لانه به ينقطع الشركة لانه الأرض عساهما لا يخرج الا هذا الفرض فصار
كما شرط دارهم معدومة لاحدهما في المضاربة وكذا ان شرط ان يرفع
صاحب البذر بذر ويكون الباقي بينهما نصفين لانه يودي الى قطع الشركة
في بعض معنيين او في جميعه بان لم يخرج الا من البذر فصار كما اذا
شرط رفع الخارج والأرض خراجية وان يكون الباقي بينهما بخلاف
ما اذا شرط صاحب البذر عشر الخراج لنفسه او لآخر والباقي بينهما لانه
مشاع فلا يودي الى قطع الشركة في بعض معنيين او في جميعه كما اذا شرط
رفع العشر في قيمة الباقي والأرض عشرة **قال** وكذا ان شرط ما على المازيات
والسوية معناه لاحدهما لانه اذا شرط لاحدهما بزرع موضع معين
انقضى ذلك الى قطع الشركة لانه لعله لا يخرج الا من ذلك الموضع وعلى
هذا اذا شرط لاحدهما ما يخرج من ناحية معينة ولا يخرج من
ناحية اخرى وكذا اذا شرط لاحدهما النسي ولا يخرج لانه عساه
ينصبه آفة فلا ينفصل يجب فلا يخرج الا النسي وكذا اذا شرط النسي

الماذيات جمع الماديات وهو ما صنف من
الله وانقسم من حيث الماديات
وقيل ما جعل فيه من الماديات
سبعة اشياء هي النسي
جمع الساقية وهو فوف
الحدود والباقي

نصفين والحب واحد بها بعينه لانه يودي الى قطع الشركة فيما المفقود
وهو الحب ولو شرط الحب نصفين ولم يتعرض للنبس حتى لا يشترط
طما الشركة فيما هو المفقود ثم النبس يكون لصاحب البذر لانه غاي
ملكه في حقه لا يخرج الى الشرط والمفسد هو الشرط وهذا سكونه
وقال مشايخ بلخ النبس بينهما ايضا اعتبار للعرف فماله نص عليه
المستفاد ان ولا ينعى للحب والشع بغير بشرط الاصل فلو شرط الحب
نصفين والنبس لصاحب البذر صح لانه حكم العقد وان شرط النبس
للاخر فسد لانه شرط يودي الى قطع الشركة بان لا يخرج الا النبس
واسخفا وغير صاحب البذر بشرط **قال** واذا حث المزارعة فالخارج
على الشرط لصحة الا لزم وان لم يخرج الارض شيئا فلا شئ للعامل لانه
يستحق شركة ولا شركة في غير الخارج فان كانت اجارة فالاجر فلا يخرج
غيره بخلاف ما اذا فسد لانه اجر المثل في الذمة ولا نفوس الذمة بعدم
الخارج واذا فسد في الخارج لصاحب البذر لانه غاي حكمه واخفا
الاجر بالقيمة وقد فسد فيبقى المالك كله لصاحب البذر **قال** ولو
كان البذر من ربة الارض فلعامل اجر مثل الاجر على مقدار ما شرط له
لانه في سقوط البذر و هذا عند حبس ولا يفسد **قال** في حمله
اجر مثله بالغاما بلخ لانه استوفى منافع بعقد فاسد فنجي عليه
الارض المزارعة

هذا هو الوجه
فيما هو المفقود
ثم النبس
يكون لصاحب
البذر لانه غاي
ملكه في حقه
لا يخرج الى
الشرط والمفسد
هو الشرط وهذا
سكونه

هذا هو الوجه
فيما هو المفقود
ثم النبس
يكون لصاحب
البذر لانه غاي
ملكه في حقه
لا يخرج الى
الشرط والمفسد
هو الشرط وهذا
سكونه

فمنها

فمنها اذا مثل لها وقد من في الاجارات وان كان من قبل العامل
فلصاحب الارض اجر مثل ارضه لانه استوفى منافع الارض بعقد
فاسد فيجب ردها وقد عذر ولا مثل لها في ردها فمما هو راد
على ما شرط له من الخارج فهو على خلاف الذي ذكرنا ولو وضع بين الارض
والبقر فسد المزارعة فعلى العامل اجر مثل الارض والبقر من البقر
لان له مدخل في الاجارة من اجارة معي واذا استحق ربة الارض
الخارج ليدرك في المزارعة الفاسدة طالب له جميعه لان الفاضل
في ارضه مملوكة له وان استحق العامل اجر قدر بذره وقد اجر الارض
ونصفه بالفضل لان الفاضل يحصل من البذر ويخرج من الارض
وفساد المملوكة منافع الارض واجب جثا فيه فاسلم له بعض طالب
وما لا عوض له نصف **قال** واذا عطلت المزارعة فامتنع صاحب
البذر من العمل لم يجز عليه لانه لا يمكنه المضى في العقد الا بغيره بل
فصار كما اذا استأجر اجيرا لهم واره وان امتنع الذي ليس من
قبله البذر اجبر احكام على العمل لانه لا يلحقه بالوفاء بالعقد فرب
والعقد لازم بمنزلة الاجارة الا اذا كان عذر انقضاء الاجارة
ينفسخ به المزارعة **قال** ولو امتنع ربة الارض والبذر من قبله وقد
كرب المزارعة الارض فلا شئ له في عمل الكراب فبطل هذا الحكم

هذا هو الوجه
فيما هو المفقود
ثم النبس
يكون لصاحب
البذر لانه غاي
ملكه في حقه
لا يخرج الى
الشرط والمفسد
هو الشرط وهذا
سكونه

هذا هو الوجه
فيما هو المفقود
ثم النبس
يكون لصاحب
البذر لانه غاي
ملكه في حقه
لا يخرج الى
الشرط والمفسد
هو الشرط وهذا
سكونه

والله

في البيع على رب الأرض لا يجوز إلا بالجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فضل الفصل أخذ الثمن بشر أو النفاط الرطب فلو لم يعلم ما بينهما أتمها العقد لما عرفت على الفصل ولجوز بشر انصار كما بعد ذلك

نظرا لهم فان ارادوا فتح النج لم يجز على العمل لما بيننا والمالك على اختيار الثلاث على ما بيننا **قال** وكذلك يجوز الحصاد والتفاح والذباكر والذرة عليهما بالحصد فان شرطاه في المزارعة على العامل فسد شرط هذا الحكم ليس بخص بما ذكر من الضرر وهو انقضاء المدة والزرع لم يدر كبل من عام في جميع المزارعات ووجه ذلك ان العقد ينشأ من بيننا والزرع لحصول المفسود فيسقط ما لم يشرك بينهما في العقد فيجب موافقه عليهما واذا شرط في العقد ذلك ولا يفتضيه العقد وفيه منفعة لا يدر بما يفسد العقد كشرط الحمل او الخمر على العامل وعن أبي يوسف انه يجوز اذا شرط ذلك على العامل للتعامل اعتبارا بالانقضاء وهو اخبار مشايخ بلخ قال شخص لا يملك السر حتى هذا الاصل في ديارنا فانما اصله ما كان من عمل قبل الادراك كالسوق والحفظ فهو على العامل وما كان من عمل بعد الادراك فيلزم الفسخ فهو عليهما في ظاهر الرواية كالحصاد والذباكر واشباهه على ما بيننا وما كان بعد الفسخ فهو عليهما والمعاملة قياس هذا ما كان قبل ادراك الثمن من التسليم والتلفيع والحفظ فهو على العامل وما كان بعد الادراك كالجذال والحفظ فهو عليهما ولو اشترط الجذال على العامل لا يجوز بالانقضاء لانه لا يفسد فيه وما كان بعد الفسخ فهو عليهما لانه ما لم يشرك ولا عقد ولو شرط الحصاد

في البيع على رب الأرض لا يجوز إلا بالجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فضل الفصل أخذ الثمن بشر أو النفاط الرطب فلو لم يعلم ما بينهما أتمها العقد لما عرفت على الفصل ولجوز بشر انصار كما بعد ذلك

في البيع على رب الأرض لا يجوز إلا بالجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فضل الفصل أخذ الثمن بشر أو النفاط الرطب فلو لم يعلم ما بينهما أتمها العقد لما عرفت على الفصل ولجوز بشر انصار كما بعد ذلك

في البيع على رب الأرض لا يجوز إلا بالجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فضل الفصل أخذ الثمن بشر أو النفاط الرطب فلو لم يعلم ما بينهما أتمها العقد لما عرفت على الفصل ولجوز بشر انصار كما بعد ذلك

في البيع على رب الأرض لا يجوز إلا بالجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فضل الفصل أخذ الثمن بشر أو النفاط الرطب فلو لم يعلم ما بينهما أتمها العقد لما عرفت على الفصل ولجوز بشر انصار كما بعد ذلك

في البيع على رب الأرض لا يجوز إلا بالجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فضل الفصل أخذ الثمن بشر أو النفاط الرطب فلو لم يعلم ما بينهما أتمها العقد لما عرفت على الفصل ولجوز بشر انصار كما بعد ذلك

كتاب المساقاة

في البيع على رب الأرض لا يجوز إلا بالجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فضل الفصل أخذ الثمن بشر أو النفاط الرطب فلو لم يعلم ما بينهما أتمها العقد لما عرفت على الفصل ولجوز بشر انصار كما بعد ذلك

قال ابو حنيفة المساقاة بجزء من الثمر باطلة وقال اجازة اذا ذكر منه معلومه وسقي جزء من الثمر مشاعا والمساقاة من المعاملة والكلام فيه كالقلام في المزارعة وقال الشافعي المعاملة جائز ولا يجوز المزارعة الا بتعاقب المعاملة لان الاصل في هذا المضاربة والمعاملة اشبه بها لان فيه شركة في الزيادة دون الاصل وفي المزارعة لو شرط الشركة في التجميع دون البذر بان شرط فعه من سراس الحادج نفد جعلنا المعاملة اصلا وجوزنا المزارعة تبعها كما بشر في بيع الارض والمنقولة وفقد الحفار وشرط المدة قياس فيه لانها اجازة مع كمال في المزارعة وفي الاحتساق اذا لم يبين المدة يجوز وينفع على اول شر بخير لان الثمر لا يدرى كاهون معلوم

في البيع على رب الأرض لا يجوز إلا بالجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فضل الفصل أخذ الثمن بشر أو النفاط الرطب فلو لم يعلم ما بينهما أتمها العقد لما عرفت على الفصل ولجوز بشر انصار كما بعد ذلك

في البيع على رب الأرض لا يجوز إلا بالجماع لعدم العرف فيه ولو اراد فضل الفصل أخذ الثمن بشر أو النفاط الرطب فلو لم يعلم ما بينهما أتمها العقد لما عرفت على الفصل ولجوز بشر انصار كما بعد ذلك

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is written in a dark ink on aged, slightly discolored paper. The script is dense and flowing, characteristic of a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect than others, possibly indicating a mix of languages or a specific dialect. The overall appearance is that of a historical document or a page from an old book.

والانتهاء بنا عليه فندخله الجاهل في خلاف ما اذا فرغ اليه غير سائر
قد علق ولم يبلغ التمر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانها
تفاوت بغزو الاراضى وضعفها تفاوتا فاحشا وخلاف ما اذا
رفع نخلا او اصوله طبة على ان يقوم عليها الى ان يذهب اصولها
ويقطع ثباتها او اطلق في الرطبة فيفسد المعاملة لانه ليس لذلك
ثبوت معلوم لانها تنمو ما ركت في الارض فحملنا المدة وبشرط ثبوت
اجزائها معا لما يتنا في المزارعة ان شرط اجزئ معين بقطع الشركة فان
تجتمعت المعاملة وفنا بعلم انه لا يجوز في التمر فيها فساد المعاملة
لفوات المقصود وهو الشركة في الخارج ولو تنبتا مدة قد يبلغ التمر
فيها وقد بنا آخرها جازت لاننا نتحقق بفوات المقصود ثم لو
خرج في الوقت المستحق فهو على الشركة لصحة العقد وان تأخر فللعامل
اجرا مثل فساد العقد لانه يثبت الخطأ في المدة المستمارة فصارت
كما اذا علم ذلك في الاصل بخلاف ما اذا لم يخرج اصلا لان الذهاب آفة
سماوية فلا يثبت فساد المدة فتبقى العقد صحيحا ولا شئ لكل واحد
منهما على صاحبه **قال** ويجوز المسافاة في النخل والتمر والكرم واصول
الباذنجان والرباط **وقال** الشافعي في الجديد لا يجوز الا في الكرم
والنخل لان جوازها بالانزو قد خصهما وهو حديث جبريل ان

صلى الله عليه وسلم

[illegible][illegible]

في مجلس

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

كتاب الذبيحة
شرط صل الذبيحة لقوله نه الاما ذكبتهم ولان به ينز الدم
النجس من اللحم الطاهر وكل ما ثبت به اكل ثبت به الطهارة في
الماكول وغيره فانها تنبت عنها قومه عم ذكاه الارض
بسمها وهي اختيار في كل جمح فيما بين البتة والخمين واضطراري
وهو اخرج في اتي موضع كان من البدن والبقالي كالبدن عن المول

ان ما يحصل من الاكل في
المعدة من الهضم في الاكل في
الغذاء من الهضم في الاكل في

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

لا يمكن قطع جزء الثلاثة الا بقطع الكل فلو لم يقطع الكل لم يقطع
 في بظاهر ما ذكرنا من صحة ما ذكرنا ولا يجوز الاكثر منها بل بشرط قطع بعضها
 وعندنا ان قطعها حتى الاكل وان قطع اكثرها فكذا عندنا به حكمه وقالوا
 لا بد من قطع الكل فلو لم يقطع واحد الودين فلو لم يقطع واحد الودين
 الاضلاع في موضع المشهور في كتب الصبيان ان هذا هو الذي يقطع
 وحده قال في الجمع الصغير وان قطع نصف الكل فلو لم يقطع
 بولكل وان قطع الاكثر من الاوداج والكل فلو لم يقطع
 بولكل فلو لم يقطع الاكثر من الاوداج فلو لم يقطع
 قطع الثلاثة اي ثلاث كان بكل وقية كان بقولنا بولكل او لا ثم رجع الى
 ما ذكرنا وعن محمد بن عيسى بن كثير كل مفرد في موضعين عن بولكل
 لان كل فرد منها اصل بنفسه لانفصاله عن غيره ولو ورد الامر بغيره
 فيعتبر اكثر كل واحد منهما ولا يبي بولكل المقصود من قطع الكل
 انما والدم فينوب احد ما عن الآخر ذلك واحد منها مجرى الدم
 انما اكله فلو لم يقطع فانه مجرى الحلف والماء والكل فلو لم يقطع
 النفس فلا بد من قطعها ولا يبي حصة ان الاكثر بقوم مقام الكل
 في اكثر من الاحكام واي ثلاث فطعمها بعد قطع الاكثر منها وما هو
 المقصود بحصولها وهو انما والدم المسفوح والنوع في اخرج

من النوع
 في الدم

الزوع

الزوع لانه لا يجي بعد قطع مجرى النفس او الطعام ويجوز في الدم
 بقطع احد الودين فيمكن به تخذرا عن زيادة التعذيب بخلافه
 اذا قطع النصف لان الاكثر بان فلو لم يقطع شيئا احبنا لما جازي
قال ويجوز الذبح بالنظر والفرن والسن اذا كان منزه وعاجزا
 لا يكون باكله باس الا انه يكون بهذا الذبح وقال الشافعي المذبح مبيته
 لقوله عم كل ما اتى الدم وافر الاوداج ما خلا السن والظفر
 فانما مجرى الحية ولانه فعل غير مشروع فلا يكون ذكاه كما اذا ذبح بغير
 المذبح لسا فلو لم يعم انما للدم بما شئت ويرى افر الاوداج بما شئت
 وما رواه محمد بن عيسى بن كثير في كتاب الحية كما هو يفعلون كذلك
 لانه لا جازية يحصل به ما هو المقصود في ذبحه والدم فصار كالجزء
 واجد بخلاف غير المتروك لانه يفتل بالثقل فيكون في موضع المتخفة
 وانما يكون لان فيه استعجال مجرى الدم والانه اعصارا على الحيوان
 وقد امرنا فيه بالاحتشاق **قال** ويجوز الذبح بالليل والمروءة في كل
 شئ انما الدم الا السن الفاهم والظفر الفاهم فانه المذبح بهما منه لما
 بهما نفس محمد بن الحجاج الصغير على الحامية لانه وجد فيه نفاق والمجد
 فيه نفاق جيا ط في ذلك فيقول في الحيوان باس وهو امر به بقوله بولكل
قال ويستحب ان يحد الذاب شفرته لغوثة ان امره كتب الاحتشاق على كل

من النوع
 في الدم

من النوع
 في الدم

من النوع
 في الدم

من النوع
 في الدم

فإذا قلنا فاحسن الفعلة وإذا دجيم فاحسنو الذبحة والجدل
 كم شفرته ولبس ذبيحة ويكره ان ينجس كاهن بجد الشفرة لما روي
 ان النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلا يصنع شاة ويؤخذ شفرته فقال لقد اردت ان
 تبنيها مؤنثا فلا خذ ذبحها قبل ان ينجسها **قال** ومن بلغ
 بالسكن النجاء او قطع الرأس كره ذلك ويؤكل ذبيحة وفي بعض النسخ
 قطع مكان بلع النجاء عرف ايضاً وعظم الرتبة اما الكراهة فلا روي
 انهم نهى ان ينجس الشاة اذا ذبحت ونفسه ما ذكرنا وقبل معناه ان
 يذبح كراهة حتى يظهر مذبحه وقبل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن من الاضطرار
 وكل ذلك مكروه وهذا لان في جميع ذلك وفي قطع الرأس زيادة نقد
 المحبوان بل فائدة وهي منه عنه فالاحاديث ما فيه زيادة الم لا ينجح
 والذكاة مكروه ويكره ان يجز ما يرد ذبحه برجله الى المذبح وان ينجح
 الشاة قبل ان يبر ذبحه يسكن من الاضطرار ويعدى لا الم فلا يكره
 النجس والسكح الا ان الكراهة لم يرد في زيادة الم قبل الذبح
 او بعد فلا يوجب النجس فلهذا قال بوجه ذبيحة **قال** فان ذبح الشاة
 من فداها فبقيت كذلك حتى يقطع العروق وحل الحقوق الذكاة ويكره
 لان فيه زيادة الم من غير حاجة فصار كما اذا جرحها ثم قطع الاوداج
 وان مات قبل قطع العروق لم يؤكل لوجود الموت بها ليس بذكاة فيها شاة

هذا الحديث يدل على ان الذكاة
 هي قطع العروق وحل الحقوق
 والذكاة هي قطع الاوداج
 والذبح هو قطع العروق وحل الحقوق
 والذبح هو قطع الاوداج وحل الحقوق
 والذبح هو قطع العروق وحل الحقوق
 والذبح هو قطع الاوداج وحل الحقوق

الذبح ما حقا

قال

قال وما سنان من الضهد فذكاة الذبح وما نوحش من النعم
 فذكاة العفروا يخرج لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليه عند العجز
 عن ذكاة الاختيار على ما مر في العجز يخفق في الوجه الثاني دون الاولى
 وكذا ما مر في النعم ويؤخذ في ذكاة الاختيار لما بيننا
 وقال لا يجل ذكاة الاضطرار في الوجهين لان ذلك نادراً ونحن نقول
 المعبر بضعف العجز وقد يخفق في اقل البدن كيف وانما لا نسلم الذكاة
 بل هو عالج وفي الكتاب اطلق فيما نوحش من النعم وعن محمد بن النضر
 اذا ذك في الصلح فذكاة العفروا يذبح في المصلاجل بالعفروا
 لا يدفع عن نفسه فيمكن اخذها في المصلاجل والعجز والمصر وغيره سواء
 في البقرة والبقر لانهما يدفعان عن انفسهما فلا يبعد على اخذها وان
 نذرا في المصلاجل يخفق العجز والضيال كالتدافع كان لا يبعد على اخذها حتى
 لو قتله المصور عليه ويؤخذ بالذكاة حل كله **قال** والمنحج
 النحر فان ذبحها جاز ويكره والمنحج البقرة والغنم الذبح فان نحرها
 جاز ويكره والاشجاب لموافقة السنة المنوثة ولا جماع العروق
 فيها في المنحج وفيها في المذبح والكرامة لمنها لغة السنة ومن لم يخف في
 غيره فلا يمنع الجواز وحل خلافا لما يؤوله ما لانه لا يجل **قال** ومن كسر
 نافذة او ذبح شاة او يفرغ فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل لشخص

الاستان من الضهد
 والذبح هو قطع العروق وحل الحقوق
 والذبح هو قطع الاوداج وحل الحقوق
 والذبح هو قطع العروق وحل الحقوق
 والذبح هو قطع الاوداج وحل الحقوق
 والذبح هو قطع العروق وحل الحقوق
 والذبح هو قطع الاوداج وحل الحقوق

الذبح ما حقا
 الذبح هو قطع العروق وحل الحقوق
 الذبح هو قطع الاوداج وحل الحقوق
 الذبح هو قطع العروق وحل الحقوق
 الذبح هو قطع الاوداج وحل الحقوق
 الذبح هو قطع العروق وحل الحقوق
 الذبح هو قطع الاوداج وحل الحقوق

والذبح هو قطع العروق وحل الحقوق

والذبح هو قطع الاوداج وحل الحقوق

الذبح هو قطع العروق وحل الحقوق

المرم استراة خذ
المرم استراة خذ
المرم استراة خذ

اولم يشق وهذا عند الحسنة وهو قول من قال ان ابن زياد وقال
الانتم خلفا لعل وقد قال الشافعي قوله ثم ذكرا فاجنبوا ذكرا امه ولانه
جنا من الام حبيبه لانه ينصل بها في بفصل عنها بالمفروض وينفذي
بغذائها وينفصل بنفسها وكذا حكمها في بدخل في البيع الوارد على الام
وبعق باعنا فيها ولا ذكرا كان جزء منها فالجرح في الام ذكاه له عند العجز
عن ذكاه كما في القصد لانه اصل في الجرح في ينقص جانه بعد ما انما
وعند ذلك يفر بالذكاه في هذا يفر بابجاب الثغر وبعق باعنا في
بضا في اليه ويض الوصيه له في به وجوبه في دسوى وما هو المقصود
من الذكاه وهو المبتن بين الدم والحم لا ينقص الجرح الام انه ليس
بسبب خروج الدم عنه فلا يجعل بيعا في حقه بخلاف الجرح في القصد لانه
سبب خروجه نافعا في مقام مقام الكامل فيه عند النعته وانما بدخل
في البيع تحت باجوازده كبل لا يفسد باستثنائه وبعق باعنا فيها
كبل لا ينصل عن احمه في الذرفين **فصل في ما يحل كله**
وما لا يحل ولا يجوز الكلد في ناب من السباع في لاذي مخلب
من الطير لانه النبي عم من عن الكلد في مخلب من الطيور والكل في
ناب من السباع وقوله من السباع ذكر عقب النوعين فينصرف اليها
فيتناول سباع الطير والبهائم لاكل ما له ناب او مخلب في السبع كل

المرم استراة خذ
المرم استراة خذ
المرم استراة خذ

مختلف
مختلف
مختلف

مختلف شهاب جاري فابن عادي عادة ومع النعم كرامه بني آدم
كبل لا يحد وشي من فقه الاوصاف الذميمة البهائم بالاكل في بدخل فيه
الضبع والتعلب فيكون احدث حجة على الشافعي ابا عنان في الفصل
ذو ناب فيكون في البر بوجه وابن عرس من سباع الهوام في كل
الكل الذم في البغاث لانها باكلان كجيف **قال** لا باس بغراب الذم
لانها باكل الحث في ليس من سباع الطير ولا ياكل الا بضع الذي ياكل الجيف
وكذا الخراف وقال ابو حنيفة لا باس باكل القعقعي لانه يخلط فائسبه
الذجاجه وعن ابن عرس انه يكون لا يغالب لكل كجيف **قال** فيكون
الكل الضب والضبع والتعلب والزنبور والسكفاء والخراب
كلها اما الضبع فليذكرنا واما الضب فلان النبي عم من عايشه
حين سالت عن الكلد في هو حجة على الشافعي ابا حنيفة في الزنبور
المؤذبات والسكفاء من خبائث كثيرات في هذا لا يجزى الكلد
بقوله شي وانما يكون كجيف كل ما اسند لالا بالاضحية منها **قال**
ولا يجوز الكلد عن الاهلية والبغال لما روي خالد بن الوليد ان النبي
نهي عن لحوم الخيل والبغال والحمير وعن علي بن ابي طالب ان النبي
وقد لم يحرم عن الاهلية يوم جبر **قال** ويكون لحم الغنم عند ذبحه
وهو قول مالك وقال ابو يوسف في محمد والشافعي لا باس باكله طيبا
بالجارا الوضو ولا جوارا وضن

المرم استراة خذ
المرم استراة خذ
المرم استراة خذ

مختلف
مختلف
مختلف

ما نقي عنه الماء فكلوا وما لفظه الماء فكلوا وما طفا فلا تاكلوا

وغير جماعه من الضوايه مثل مذهبنا ومذهبهم الذي هو القطع بكون

منه وضايفه الى الله لا اماما من فيه غير آفة ولا ناسه ياكل الخبز

فَالْأَوَّلُ بِأَنَّهَا عَالَمٌ كَالْعَالَمِ الْإِنْسَانِيِّ

وَأَمَّا مَا عَلَى الْقَوْمِ فَأَمَّا مَا عَلَى الْقَوْمِ

المسألة الخامسة في بيان أن الله تعالى لا يخلق إلا ما يشاء

فلم يبق له من بيتوته فلا جمل إلا بالفضل مما في كتابه من حجة عليه

فأمرهم أن يسل على رءوسهم الجراد فأوحى إلى الأرض وأمرهم أن يسل على رءوسهم الجراد فأوحى إلى الأرض وأمرهم أن يسل على رءوسهم الجراد فأوحى إلى الأرض

الميت وغيره فكل كلمة في هذا عدد من فصاحته ودلها

ولا صان حنيفة بخلان العمل اذا ما من غير افة لا ناصصا

بالفقد الوارد في المطالع في الاصل في العمل عندنا انه اما ان يافق له
ان يحد بشي جابر

كما لا يؤخذ ولا زمان خفاء الله من غرافة لا يحمل كالطافي ويستحب

عليه فروع كثيرة بينها ما في كفاية المتهتم في علمه الثامن بقوله الميرزا علي

ومنهما ما اذا قطع بعضهما فمات فعمل الكل ما ينبغي وما ينبغي لان موته

بإفادته السماوية وما بين من الخي وأن كان منها فمستطه حلال في

في الموضع المذكور والبريد روايتان

قَالَ وَالْأَضْحَىٰ وَاجِبٌ عَلٰى كُلِّ مَسْلَمٍ مِنْهُ يَوْمَ الْأَضْحَىٰ عَنِ

نفسه وعن ذلك الصغار إذا ألجوا في غور الوجود إلى حقيقته ووجدوا في

وفاة ووفاء ووفاء ووفاء

بالحسن
هو انك لا
تصنع اجاب
بالحسن
هو انك لا
تصنع اجاب

منهم من كان يفتخر بالعلم والفضل

والتاريخ

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

وأحسن واحد الروايتين عن أبي يوسف وعنه النخاسية ذكره

في اجمال مع وعد فواللشاشي في ذكر الطي واني اني فوالله حنيفه واجبه

وَعَلَى فُلَاكِهِ يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ سَلَامٌ وَهَكَذَا ذَكَرَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ الْأَ...

وجبه السلف فله عم مريم اراد منك ان يفرق فلا ياخذ مريم شعرة او اظفار

شَاءَ الظُّلْمَ بِالْإِرَادَةِ سَاءَ إِلَهِ حَرْبٍ لَاحِقًا لَهُ كَانَتْ وَأَجْعَلِي عَلَى

المفرد على المضاف لانها لا تخفى في الوجود والظاهر

وفى المغرب الغنيمه زبيبه كانت تخرج فى رجب

وَأَمَّا الرَّبُّ فَهُوَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ

يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَمِثْلَ هَذَا الْوَعْدُ بِالْكَفَى بِعَيْنِ الْوَجْهِ وَ...

قوله بضاف إليها وفيها بعل يوم الأضحى وذلك ليؤدب بالحق

لأن الأضافه لا تحذف من و هو بالوجود والوجوب هو مفعول

الوجود طاهر بالنظر الى الجنس مجاز الاداء كفض بياض بشت

اسخضارها و بفوت بمضى الدف فلا يج عليه بمنز لما جمعه و المدا بالان

فبما روي ما هو ضد الشمس **التخبير والعين** منسوخ وهو شاهد في

وارجع على ما قبل وانما اخضع الوجوب بالحجة لانها وظفتم المنة
وقد اشاروا الى الخلاف في الغيبة والاضافة العينية

لَا يَبْدَأُ إِلَّا بِالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ مُوَاحِرٌ وَالْإِسْلَامُ لَكُمْ نَفْسٌ وَالْإِسْلَامُ

لما ثبتنا البسار لما رغبنا ومقدار ما يجب به صدقة الفطر وقد

2. الصوم وبالوقت وهو يوم الاضحى لها مخصوص به وسبب من مفادها

مؤلفه

[illegible]

لعله عم لا يخفى في الضميمة بالاربعة العوار البين عوارها والعرجا
 البين عوارها والمريضة البين ضلعها العجفاء التي لا تنقي **والايجوز**
 مقلوعه الاذن والذنب اما الاذن فلفظهم اشترطوا العيون في
 الاذن اي اهلوا سلكا منها واما الذنب فلانه عضو كامل مقصود
 فصانكا لاذن **قال** ولا الذي ذهب اكثر اذها وذنبها فان يغى الاكثر
 من الاذن والذنب جاز لان لكل حكم العطف واذها ولان
 العيب ليس لا يمكن التفرقة عنه فحصل عطفه واختلفت الروايات عن
 ابي حنيفة في مقدار الاكثر في اجامه الصغرى عنه فله قطع من الذنب
 او الاذن او العيون او لا لئلا يثبت او اقل اجزاء وان كان اكثر لم يكن
 لان الثلث بنصفه الوصية من غير ان يثني فاعبر قليلا وفيما
 زاد لا ينفذ الا بوضاهم فاعبر كثيرا ويروي عنه التبع لانه حكايته ان
 الكمال على ما مر في الصلوة ويروي الثلث لفظهم في حديث الوصية
 الثلث والثلث كثر **قال** الا اذا بلغ الاكثر من النصف اجزاء اعتبار
 للمحقق على ما تقدم في الصلوة وهو اختيار الفقهاء الى الثلث **قال**
 ابو يوسف اخبرني بقولي ابا حنيفة فقال قولك هو قولك فله هو
 رجوع منه الى قولك بوضاهم فله معناه قولك قريب من قولك في

لعله عم لا يخفى في الضميمة بالاربعة العوار البين عوارها والعرجا البين عوارها والمريضة البين ضلعها العجفاء التي لا تنقي

فصانكا لاذن ولا الذي ذهب اكثر اذها وذنبها فان يغى الاكثر من الاذن والذنب جاز لان لكل حكم العطف واذها ولان

بيان فذكر

رجوع منه الى قولك بوضاهم فله معناه قولك قريب من قولك في

في كون النصف مانعا وان كان منها كما في انكشاف العضو من الاذن

ثم معرفة المقلوع من العين منبسط في العين قالوا يشترط المعينة
 بعد ان لا يختلف لئلا يشاء بوجوه من ثم يفرق العطف بها قليلا
 قليلا فاذا رآه من موضع اعلم على ذلك المكان ثم يشترط المعينة
 وقربها العطف قليلا قليلا فاذا رآه من مكان اعلم عليه ثم ينظر
 الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلثا فالذاهب الثلث وان كان نصفا
 فالذاهب النصف **قال** ويجوز ان يفرق بالجزء في التي لا فرق لان
 الفرق لا يتعلق بمقصود كذا مكسورة الفرق لما قلنا والخصي لان
 لجها اطيب وقد صح انه عم حتى يكسبه من املح من مدجور **قال**
 الثولاء وهي المجلدة وقيل هذا اذا كانت تختلف لانه لا يجلد بالمقصود
 اما اذا كانت لا تختلف لا يجزبه ويجز بان كان كالتسمية جاز لان
 اجز في الجلد لا نقصان في اللحم وان كان منزولا لا يجوز لان
 اجز في اللحم فانقص واما اللحم او على انه لا انسان لها عن ابي
 يوسف انه يعتبر في الانسان الكثرة والقلية عنه ان يغى ما يمكن الاختلاف
 به اجزاء لخصو بالمقصود والسكاك وهي التي لا اذن لها خلفه لا يجوز
 اذا كان هذا لان مقلوع اكثر الاذن لا يجوز فعدم الاذن او في هذا الذنب
 ذكرناه اذا كانت هذه العيوب فابنه وقت لو اشراها سلمه ثم تعينت
 مانع ان كان غشا عليه غيرها وان كان فقرا يجوزها هذه لان العيوب

فما يخصه من ذلك فاما في غيره من اعضاءه من اعضاءه وبيان بعضه

في كون النصف مانعا وان كان منها كما في انكشاف العضو من الاذن

ارضنا اعمار
بسنده اورا

74.

عن صفاء القضاء والإيراد للفقهاء والشيوخ
سماوا المذكور في كتاب

مجلس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵

شمس الکتابه الم سابر احمد بسفم
عطف الابان عليه كتابه

نعمت منصب الی

هذا محفوظا من السيد العبد
سيد زدها من السيد العبد
نفسه انقله من

و معناها في قوله
صوتها في قوله
جملها يعني وانما ما في قوله
الفر بين النار ونفسه جملها
الفر بين النار ونفسه جملها

الذهب والفضة
يصفق

وإني أرى
أما أنا أدخل به فيها
الدهن ثم صبه على الرأس
الكم كذا ذكره صاحب

الذي في
الصغير كفا

بكرة ومعناه التخميم ويسمى فيه الرجال والنساء جميعا انتهى وكذلك
 الامكن بلعفة الذهب والفضة والاكحال بديل الذهب والفضة وق
 كذا ما اشبه ذلك كالمكحلة والبراة وغيرهما لما ذكرنا **قال** ولا بأس
 باستعمال آنية الرصاص والزجاج والبلقي والعقيق وقال الشافعي
 بكرة لانه في معنى الذهب والفضة في الشفا فلنا ليس كذلك لانه ما
 كان من عادتهم النفاخر بغير الذهب والفضة **قال** ويجوز الشرب لانه
 المفضض عندنا بحسبه والركوب في الشرب المفضض ويجوز على الكسرى
 المفضض والسرير المفضض اذا كان ينزل موضع الفضة ومعناه ينزل
 موضع العلم وينزل صواب موضع البدن في الاخذ وفي السرير والموضع
 الجلوس **وقال** ابو يوسف بكرة ذلك قوله محمد بن بكر بن صنفه في
 مع اليوسف وعلى هذا الخلاف اذا انما المصنوع بالذهب والفضة والكرشي
 المصنوع بها وكذا الاخلاف اذا جعل ذلك في السفن والمسجد وحلقة
 المرأة او جعل المصنوع من ذهب او مفضضا وكذا الاخلاف في النجاس
 والركوب والنظر اذا كان مفضضا وكذا الاخلاف في الثوب فيه
 كتابه بذهب او فضة على هذا وهذا الخلاف فيها يخلص فانما النقوبة
 التي لا يخلص فلا بأس بالاجماع لها ان يستعمل جزئ من الذهب
 مستعمل جميع الاجزاء فبكرة كما اذا استعمل موضع الذهب والفضة ولا حجة

قوله بكرة ومعناه التخميم
 قوله بكرة لانه في معنى الذهب والفضة
 قوله بكرة كالمكحلة والبراة وغيرهما
 قوله بكرة لانه في معنى الذهب والفضة
 قوله بكرة لانه في معنى الذهب والفضة

قوله بكرة لانه في معنى الذهب والفضة
 قوله بكرة لانه في معنى الذهب والفضة

ان ذلك تابع ولا معتبر بالتتابع فلا يكون كالجنة المكفوفة بالحديد
 والعلم في الثوب وسمار الذهب في الفضة **قال** ومن ارسل
 اجبراله بموسى او خادما فاشترى له افعالا اشترىه من يهودى او
 نصراني او مسلم وسعه اكله لان قوله الكافر مفعول في المعاملات لانه
 خير صحيح لصديق عن عقل ودين يعتقد فيه حرمة الكذب
 والحاجة ما شئنا الى قوله كثره وقوع المعاملات وان كان غير
 ذلك لم يسمع ان ياكل منه معناه اذا كان ذبيحة غير الكنانى المسلم
 لانه لما قبل قوله في الحلال او الحرام بفعل في الحرمة **قال** ويجوز ان يقبل
 في الهدية والاذن في العبد والجارية والصبي لان الهدايا بيعت
 عادة على ابدى هو الا ان كذا لا يمكنهم استحقاق الشهادة على الاذن
 عند الضرر في الارض والمبايع في السوق فلو لم يقبل في اثم يودي
 الى الحرج وفي اجماع الصغار اذا انا لث جارية بعثني مولاي اليك هدية
 يسعه ان ياخذها لانه لا فرق بينا اذا اخبرنا بهذا الهدية الموهبة غيرها
 او نفسها لما قلنا **قال** ويقبل في المعاملات قوله الفاسق ولا يقبل
 في الذبائن الا العبد وجه الفرق ان المعاملات يكثر وجودها
 فيما بين اجناس الناس فلو شرطنا شرطنا ان يدا يودى الى الكسرى
 فقبل قوله الواحد فيها عد لا كان او فاسقا كافرا او مسلما عبدا او حرا

قوله بكرة ومعناه التخميم
 قوله بكرة لانه في معنى الذهب والفضة
 قوله بكرة كالمكحلة والبراة وغيرهما
 قوله بكرة لانه في معنى الذهب والفضة
 قوله بكرة لانه في معنى الذهب والفضة

هذا هو الأصل في هذا الباب...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

وكذا لو انني دفعت اليه...
المعاملات التجارية...
العدول لان الناس...
تختلف المعاملات لان الكافر لا يمكنه ان يتسلم المسلم...
لا يثبت له المعاملة الا بعد...
يقبل فقول المستور...
جاء على مذهبه انه يجوز الفضا...
حتى يعتبر فيها...
كانوا عدوا لان عند العدالة الصدق...
ملان ما ذكرناه...
حتى اذا اخبره مسلم مرضى لم يتوضا به...
او مستور...
اراق الماء ثم يتم كان احوط مع العدالة...
معنى للاضباط بالارادة...
انه كاذب يتوضا به ولا يتم...
الحكم فاما في الاحباط...
اذ لم يكن فيه...
الاصول...
الفتوى

هذا هو الأصل في هذا الباب...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

المستحق قال ومن دعي الى قهقهة او طعام فوجد ثم لعبا او غناء فلا...
باس بان يعقد بالكلية...
اجابة الدعوى سنة قال عم من لم يجب الدعوى فقد عصى...
فلا يشر لها ما فرئت به من البدعة...
وان حضرها بخاصة...
اذ لم يكن مستغنيا فان كان ولم يغدر على منعه...
في ذلك شهر الدين...
رضي عنه في الكتاب...
لا ينبغي ان يغدر وان لم يكن مستغنيا...
القوم الظالمين...
بلزمه حق الدعوى...
ان الملاهي كلها حرام...
انتهى لان الاشارة...
لاجل للرجال لبس الحرى...
وقال انما يلبسه من الاطلاق...
ما رواه عنه من القضاة...
بالاخرى ذهب وقال...
عن...
الاصول...
الفتوى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

حتى لانهم الا ان الفيل عفو مغار ثلاثة اصابع او اربع كالاعلام
المكفوف بالحرب لما روي ان النبي ع لم يلبس الحرب الا موضع اصبعين او
ثلاثة او اربعة اذ الاعلام وعنه انه كان يلبس حين مكفوف بالحرب **قال**
ولا لباس بنو نضير والنوم عليه عندا به ضيقه قال لا يكون في اجماع الصنفين
ذكر مولد محمد وصديقه لم يذكر قوله في يوسف والما ذكره القدر في غيره
من المشايخ في كذا الا خلا في سائر الحديث في تفسيره على الاعراب لهما التعمير
ولانه من زعم الاكابر في واجبا بينه وبينه وبينهم حرام فان عمر بن الخطاب
الا عجم له ما روي ان النبي ع لم يلبس على من فقه حرب وقد كان على ساط
عبد الله بن عباس من فقه حرب ولان الفيل من اللبس مباح كما
لا اعلام فلان الفيل من اللبس في الاستعمال والجماع كونه عفو على
ما عرف **قال** ولا لباس يلبس الحرب والذبحا في الحرب عند ههنا ما روي
لما روي عن النبي ع ان النبي ع لم يلبس الحرب والذبحا في الحرب
فيه ضرورة فان الخالص منه ارفع للسلام واهيب في عين العدو
ليبره ويكره عندا به ضيقه لانه لا فضل فيما روي بنا والضرب في الفقه
بالمخلوط وهو الذي لحنه حرب وسداه غير ذلك والمخلوط لا يستباح
الا للضرورة وما روي في المخلوط **قال** ولا لباس يلبس سدا
حرب و لحنه غير حرب كالنظن والحرب في الحرب وغيره لان القتلى

نحو من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

التي

بسم الله الرحمن الرحيم

كانوا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

كانوا يلبسون اتخذوا مسددا بالحرب ولان الثوب لما يصير
بالسج والنجع بالحرب فكانت هي المعينة دون السد في وقال النوف
اكره ثوب القرب يكون بين القرب والظهار ولا اكره يمشو القربا
لان الثوب يلبس ويخشو غير يلبس **قال** وما كان لحنه حربا
وسداه غير حرب لابس به في الحرب للضرورة ويكره في غير الاعلام في
الاعتبار لحنه على ما بيناه **قال** ولا يجوز للرجال النخل بالذهب لما روي
ولا بالفضة لانه في مغل الذبح لا بالحائم والمنطقة وجلبه السيف من
الفضة خفيفا لحنه التورج والفضة اغث من الذهب اذ هو من جنس
واحد كيف وقد جاء في ابا ذر في ذلك ان في اجماع الصنفين لا ينضم
بالفضة وهذا نقص على ان النختم بالحج والحديد والفضة حرام وراى
رسول الله ع على رجل ضائم صفر فقال ما لي اجد منك راحة الاضنام
وراي على اخر ضائم حديد فقال ما لي ارى عليك حلبة اهل النار ومن
الناس من اطلق في الحج الذي يقال له يمشي لانه ليس بحج اذ ليس
الحج والطلا في الجواب في الكتاب نزل على محمد ع والنختم بالذهب على الرجال
حرام لما روي بنا وعن علي بن النبي ع عن النختم بالذهب ولان اصل
فيه النختم والاباحة ضرورة النختم او التورج وقد اندفعت بالادنى
وهو المنطقة والحلفه هي المعينة لان قوام الحائم بها ولا مغير بالفضة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام



في يجوز ان يكون من جحر النقص الى باطن كذا في المسئلة لانه
 نبت في حقيقته وانما ينجف القاذو او السلطان لاجنه الى الختم فاما غيرها
 فالافضل ان يترك لعدم الحاجة اليه **قال** ولا باس بسمار الذهب كحل
 في جحر النقص ان ينفذ لانه تابع كالعلم في الثوب فلا يعد لباسا ولا
 يشد الانسان بالذهب في يشد بالفضة وهذا عند ابي حنيفة **قال**
 محمد لا باس بالذهب ايضا في عن ابي يوسف مثل ثوب من ثيابها ان عرفه
 ابن اسعدا صبيبا نفع يوم الطلب فانخذ النفا من فضة فانفق فامر
 النبي عم ان يخذ النفا من الذهب ولا يه حنيفة ان الاصل فيه النجيم و
 الاباح للضرورة وقد اندفع بالفضة وهو الاذن في فضل الذهب على
 النجيم والضرورة فاعلم ان لم يندفع في الانف دون حيث **قال**
 وبكره ان يلبس الذكور من الصبيبا الذهب في الحر لانه النجيم ما
 ثبت في حق الذكور وحق النجيم من الالباس كالحرم ما حرم شرعا حرم
 سفيها **قال** وبكره ان يلبس النجيم في الحر لانه لا ينجف
 كذا الذي يبيع بها الوضوء او ينجف بها فيل اذا كان من طاعة لا يكره
 في هو الصحيح في انما يكره اذا كان كثيرا فصار كالنزع في الجلب والالباس
 بان يبدل الرجل في اصبع او خاتم الخيط لاجنه وبتى ذكرا انتم في
 الزينة وكان ذلك من عادة العرب **قال** فاباهم لا يتفتكك اليوم

في يجوز ان يكون من جحر النقص الى باطن كذا في المسئلة لانه
 نبت في حقيقته وانما ينجف القاذو او السلطان لاجنه الى الختم فاما غيرها
 فالافضل ان يترك لعدم الحاجة اليه **قال** ولا باس بسمار الذهب كحل
 في جحر النقص ان ينفذ لانه تابع كالعلم في الثوب فلا يعد لباسا ولا
 يشد الانسان بالذهب في يشد بالفضة وهذا عند ابي حنيفة **قال**
 محمد لا باس بالذهب ايضا في عن ابي يوسف مثل ثوب من ثيابها ان عرفه
 ابن اسعدا صبيبا نفع يوم الطلب فانخذ النفا من فضة فانفق فامر
 النبي عم ان يخذ النفا من الذهب ولا يه حنيفة ان الاصل فيه النجيم و
 الاباح للضرورة وقد اندفع بالفضة وهو الاذن في فضل الذهب على
 النجيم والضرورة فاعلم ان لم يندفع في الانف دون حيث **قال**
 وبكره ان يلبس الذكور من الصبيبا الذهب في الحر لانه النجيم ما
 ثبت في حق الذكور وحق النجيم من الالباس كالحرم ما حرم شرعا حرم
 سفيها **قال** وبكره ان يلبس النجيم في الحر لانه لا ينجف
 كذا الذي يبيع بها الوضوء او ينجف بها فيل اذا كان من طاعة لا يكره
 في هو الصحيح في انما يكره اذا كان كثيرا فصار كالنزع في الجلب والالباس
 بان يبدل الرجل في اصبع او خاتم الخيط لاجنه وبتى ذكرا انتم في
 الزينة وكان ذلك من عادة العرب **قال** فاباهم لا يتفتكك اليوم

ان حشيتهم كثر ما نوحى وبقا ذ النتم وقد كان النبي عم
 امر بعض اصحابه بذلك ولانه ليس بعين لما فيه من الغرض الصحيح وهو
 النذر عند النساء **فصل في الوطى والنظر والنس**
قال ولا يجوز ان ينظر الرجل الى الاجنبية الا الى وجهها وكفها
 لقوله لا ولا يبدى من زينة من الا ما ظهر منها فالى على ابن عباس ما ظهر
 منها الكحل والخاتم والحدوس وضعا في الوجه وكفها كانت المرأة بالنية
 المالك في مواضعه لانه في ابدان الكف والوجه ضرورة لاجنه الى العامة
 مع الرجال اذ لا يعطى وغرد ذلك وهذا لتبصر على ان لا يبايع النظر
 الى قدمها وعن ابي حنيفة ان يبايع لان فيه بعض الضرورة وعن ابي يوسف
 انه يبايع النظر الى ذراعها ايضا لانه قد يبدى منها عادة **قال** وان كانت
 لا باس من الشئ لا ينظر الى وجهها الا الحاجة لقوله عم من نظر الى محاسن
 امراته اجنبية عن شهوة صبغ عينية الا ان يكون يوم القباة فاذا خاف
 الشهوة لم ينظر من غير حاجة كذا عن محمد بن النعمان وقوله لا باس من يبدى
 انه لا يبايع اذا اشك في الاشياء اذا علم او كان اكثر ربه ذلك ولا
 يحل له ان يمس وجهها ولا كفها وان كان من الشهوة لغرام النجيم
 وانعدام الضرورة والبلوى بخلاف النظر لانه فيه بلوى والنجيم قوله عم
 من مس كف امراته ليس منها بسبيل فوضع على كفها يجمع يوم القباة وهذا
 اوصف

في يجوز ان يكون من جحر النقص الى باطن كذا في المسئلة لانه
 نبت في حقيقته وانما ينجف القاذو او السلطان لاجنه الى الختم فاما غيرها
 فالافضل ان يترك لعدم الحاجة اليه **قال** ولا باس بسمار الذهب كحل
 في جحر النقص ان ينفذ لانه تابع كالعلم في الثوب فلا يعد لباسا ولا
 يشد الانسان بالذهب في يشد بالفضة وهذا عند ابي حنيفة **قال**
 محمد لا باس بالذهب ايضا في عن ابي يوسف مثل ثوب من ثيابها ان عرفه
 ابن اسعدا صبيبا نفع يوم الطلب فانخذ النفا من فضة فانفق فامر
 النبي عم ان يخذ النفا من الذهب ولا يه حنيفة ان الاصل فيه النجيم و
 الاباح للضرورة وقد اندفع بالفضة وهو الاذن في فضل الذهب على
 النجيم والضرورة فاعلم ان لم يندفع في الانف دون حيث **قال**
 وبكره ان يلبس الذكور من الصبيبا الذهب في الحر لانه النجيم ما
 ثبت في حق الذكور وحق النجيم من الالباس كالحرم ما حرم شرعا حرم
 سفيها **قال** وبكره ان يلبس النجيم في الحر لانه لا ينجف
 كذا الذي يبيع بها الوضوء او ينجف بها فيل اذا كان من طاعة لا يكره
 في هو الصحيح في انما يكره اذا كان كثيرا فصار كالنزع في الجلب والالباس
 بان يبدل الرجل في اصبع او خاتم الخيط لاجنه وبتى ذكرا انتم في
 الزينة وكان ذلك من عادة العرب **قال** فاباهم لا يتفتكك اليوم

إذا كانت شابة فتشفي إذا كانت عجوز لا تشفي فلا بأس بمصافحتها
 ومتى بدعها لا يعلم خوف الفتنة وقد روي أنها لا بأس بها كان ينظر بعف
 الغيايل التي كان مسرعا فيهم وكان يصافح العجائز وابن الزبير
 أصابا عجوزا فتمسكها وكانت تلعن عليه وتغزل رأسه وكذا إذا كان
 شتيا بأمن على نفسه وعليها ما عليها فانه كان لا بأس من عليها لا يحل
 مصافحتها لما فيه من الغريزة للفتنة والصغيرة إذا كانت لا تشفي
 ببيع مشيها ولا تنظر إليها لعدم خوف الفتنة **قَالَ** ويجوز للمفارقة إذا
 أراد أن يحكم عليها وللشاهد إذا أراد أن يشهد أنظر إلى وجهها
 وأن خاف أن تشفي للمحاجة إلى أحياء حقوق الناس بواسطة الفقهاء
 وأداء الشهادة ولكن ينبغي أن يفصله إذا الشهادة أو الحكم عليها لأفشاء
 الشبهة مخدرا عما يمكنه التخذ عنه وهو فصل البيع وأما النظر لتحمل الشهادة
 إذا الشبهة قبل بياح والأصحة أنه لا بأس به لأنه لا يوجد من لا تشفي فلا
 ضرورة بخلاف حالة الأداة ومن أراد أن ينزح امرأة لا بأس بان
 ينظر إليها وأن علم أنه يشفيها لقوله عم فيها ابصرها فانه أحق
 أن يؤدم بينهما ولأن مقصوده إقامة السنة لأفشاء الشبهة ويجوز
 للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها للضرورة وينبغي أن يعلم امرأة
 مداؤها لان نظر الجنس إلى الجنس أسهل فان لم يفد روي بسنن كل

مسألة
 إذا كانت شابة فتشفي إذا كانت عجوز لا تشفي فلا بأس بمصافحتها
 ومتى بدعها لا يعلم خوف الفتنة وقد روي أنها لا بأس بها كان ينظر بعف
 الغيايل التي كان مسرعا فيهم وكان يصافح العجائز وابن الزبير
 أصابا عجوزا فتمسكها وكانت تلعن عليه وتغزل رأسه وكذا إذا كان
 شتيا بأمن على نفسه وعليها ما عليها فانه كان لا بأس من عليها لا يحل
 مصافحتها لما فيه من الغريزة للفتنة والصغيرة إذا كانت لا تشفي
 ببيع مشيها ولا تنظر إليها لعدم خوف الفتنة **قَالَ** ويجوز للمفارقة إذا
 أراد أن يحكم عليها وللشاهد إذا أراد أن يشهد أنظر إلى وجهها
 وأن خاف أن تشفي للمحاجة إلى أحياء حقوق الناس بواسطة الفقهاء
 وأداء الشهادة ولكن ينبغي أن يفصله إذا الشهادة أو الحكم عليها لأفشاء
 الشبهة مخدرا عما يمكنه التخذ عنه وهو فصل البيع وأما النظر لتحمل الشهادة
 إذا الشبهة قبل بياح والأصحة أنه لا بأس به لأنه لا يوجد من لا تشفي فلا
 ضرورة بخلاف حالة الأداة ومن أراد أن ينزح امرأة لا بأس بان
 ينظر إليها وأن علم أنه يشفيها لقوله عم فيها ابصرها فانه أحق
 أن يؤدم بينهما ولأن مقصوده إقامة السنة لأفشاء الشبهة ويجوز
 للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها للضرورة وينبغي أن يعلم امرأة
 مداؤها لان نظر الجنس إلى الجنس أسهل فان لم يفد روي بسنن كل

مسألة
 إذا كانت شابة فتشفي إذا كانت عجوز لا تشفي فلا بأس بمصافحتها
 ومتى بدعها لا يعلم خوف الفتنة وقد روي أنها لا بأس بها كان ينظر بعف
 الغيايل التي كان مسرعا فيهم وكان يصافح العجائز وابن الزبير
 أصابا عجوزا فتمسكها وكانت تلعن عليه وتغزل رأسه وكذا إذا كان
 شتيا بأمن على نفسه وعليها ما عليها فانه كان لا بأس من عليها لا يحل
 مصافحتها لما فيه من الغريزة للفتنة والصغيرة إذا كانت لا تشفي
 ببيع مشيها ولا تنظر إليها لعدم خوف الفتنة **قَالَ** ويجوز للمفارقة إذا
 أراد أن يحكم عليها وللشاهد إذا أراد أن يشهد أنظر إلى وجهها
 وأن خاف أن تشفي للمحاجة إلى أحياء حقوق الناس بواسطة الفقهاء
 وأداء الشهادة ولكن ينبغي أن يفصله إذا الشهادة أو الحكم عليها لأفشاء
 الشبهة مخدرا عما يمكنه التخذ عنه وهو فصل البيع وأما النظر لتحمل الشهادة
 إذا الشبهة قبل بياح والأصحة أنه لا بأس به لأنه لا يوجد من لا تشفي فلا
 ضرورة بخلاف حالة الأداة ومن أراد أن ينزح امرأة لا بأس بان
 ينظر إليها وأن علم أنه يشفيها لقوله عم فيها ابصرها فانه أحق
 أن يؤدم بينهما ولأن مقصوده إقامة السنة لأفشاء الشبهة ويجوز
 للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها للضرورة وينبغي أن يعلم امرأة
 مداؤها لان نظر الجنس إلى الجنس أسهل فان لم يفد روي بسنن كل

موضع منها سوى موضع المرض ثم ينظر ويغض بصره ما استطاع لأن
 ما ثبت بالضرورة ثم ينظر فيها وما كان كمنظر الحافض والخائف في ذلك
 يكون للرجال النظر إلى موضع الاحتكاك من الرجل لأنه مداه ويجوز للرجال
 وكذا للنساء النظر إلى موضع الاحتكاك من المرأة لأنها مداه ويجوز للنساء
 وينظر الرجل من الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين سترته إلى ركبته لقوله عم عور
 الرجل ما بين سترته حتى يجاوز ركبته ويرى إلى ركبته ويجوز للنساء أن السرة
 ليست بعورة خلافا لما بقوله أبو عصمة والشافعي والركبة عورة خلافا
 لما بقوله الشافعي والحنفي عورة خلافا لأصحاب الظواهر في ما دون السرة
 إلى منبت الشعر عورة خلافا لما بقوله أبو بكر محمد بن الفضل الكباري
 معتمدا فيه بالعادة لأنه لا معتبر بها مع النقص خلاف وقد روي أبو بكر
 عن النبي عم أنه قال الركبة عورة وأبدي الحسن بن علي بن سرة فقبلها
 أبو بكر وقال عم الجرحيد وأبدي الحسن بن علي بن سرة فقبلها
 الركبة ملئ عظم الفخذ والساق جميع المحرم والمباح في مثله فقبل المحرم
 وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السواة
 حتى أن كشف الركبة ينكر عليه برئت وكشف الفخذ يغتصب عليه وكشف
 السواة يؤذبه إلى جرح وما يباح النظر للرجل من الرجل بياح المحرم
 فيما ليس بعورة سواء **قَالَ** ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل

مسألة
 إذا كانت شابة فتشفي إذا كانت عجوز لا تشفي فلا بأس بمصافحتها
 ومتى بدعها لا يعلم خوف الفتنة وقد روي أنها لا بأس بها كان ينظر بعف
 الغيايل التي كان مسرعا فيهم وكان يصافح العجائز وابن الزبير
 أصابا عجوزا فتمسكها وكانت تلعن عليه وتغزل رأسه وكذا إذا كان
 شتيا بأمن على نفسه وعليها ما عليها فانه كان لا بأس من عليها لا يحل
 مصافحتها لما فيه من الغريزة للفتنة والصغيرة إذا كانت لا تشفي
 ببيع مشيها ولا تنظر إليها لعدم خوف الفتنة **قَالَ** ويجوز للمفارقة إذا
 أراد أن يحكم عليها وللشاهد إذا أراد أن يشهد أنظر إلى وجهها
 وأن خاف أن تشفي للمحاجة إلى أحياء حقوق الناس بواسطة الفقهاء
 وأداء الشهادة ولكن ينبغي أن يفصله إذا الشهادة أو الحكم عليها لأفشاء
 الشبهة مخدرا عما يمكنه التخذ عنه وهو فصل البيع وأما النظر لتحمل الشهادة
 إذا الشبهة قبل بياح والأصحة أنه لا بأس به لأنه لا يوجد من لا تشفي فلا
 ضرورة بخلاف حالة الأداة ومن أراد أن ينزح امرأة لا بأس بان
 ينظر إليها وأن علم أنه يشفيها لقوله عم فيها ابصرها فانه أحق
 أن يؤدم بينهما ولأن مقصوده إقامة السنة لأفشاء الشبهة ويجوز
 للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها للضرورة وينبغي أن يعلم امرأة
 مداؤها لان نظر الجنس إلى الجنس أسهل فان لم يفد روي بسنن كل

مسألة
 إذا كانت شابة فتشفي إذا كانت عجوز لا تشفي فلا بأس بمصافحتها
 ومتى بدعها لا يعلم خوف الفتنة وقد روي أنها لا بأس بها كان ينظر بعف
 الغيايل التي كان مسرعا فيهم وكان يصافح العجائز وابن الزبير
 أصابا عجوزا فتمسكها وكانت تلعن عليه وتغزل رأسه وكذا إذا كان
 شتيا بأمن على نفسه وعليها ما عليها فانه كان لا بأس من عليها لا يحل
 مصافحتها لما فيه من الغريزة للفتنة والصغيرة إذا كانت لا تشفي
 ببيع مشيها ولا تنظر إليها لعدم خوف الفتنة **قَالَ** ويجوز للمفارقة إذا
 أراد أن يحكم عليها وللشاهد إذا أراد أن يشهد أنظر إلى وجهها
 وأن خاف أن تشفي للمحاجة إلى أحياء حقوق الناس بواسطة الفقهاء
 وأداء الشهادة ولكن ينبغي أن يفصله إذا الشهادة أو الحكم عليها لأفشاء
 الشبهة مخدرا عما يمكنه التخذ عنه وهو فصل البيع وأما النظر لتحمل الشهادة
 إذا الشبهة قبل بياح والأصحة أنه لا بأس به لأنه لا يوجد من لا تشفي فلا
 ضرورة بخلاف حالة الأداة ومن أراد أن ينزح امرأة لا بأس بان
 ينظر إليها وأن علم أنه يشفيها لقوله عم فيها ابصرها فانه أحق
 أن يؤدم بينهما ولأن مقصوده إقامة السنة لأفشاء الشبهة ويجوز
 للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها للضرورة وينبغي أن يعلم امرأة
 مداؤها لان نظر الجنس إلى الجنس أسهل فان لم يفد روي بسنن كل

مسألة
 إذا كانت شابة فتشفي إذا كانت عجوز لا تشفي فلا بأس بمصافحتها
 ومتى بدعها لا يعلم خوف الفتنة وقد روي أنها لا بأس بها كان ينظر بعف
 الغيايل التي كان مسرعا فيهم وكان يصافح العجائز وابن الزبير
 أصابا عجوزا فتمسكها وكانت تلعن عليه وتغزل رأسه وكذا إذا كان
 شتيا بأمن على نفسه وعليها ما عليها فانه كان لا بأس من عليها لا يحل
 مصافحتها لما فيه من الغريزة للفتنة والصغيرة إذا كانت لا تشفي
 ببيع مشيها ولا تنظر إليها لعدم خوف الفتنة **قَالَ** ويجوز للمفارقة إذا
 أراد أن يحكم عليها وللشاهد إذا أراد أن يشهد أنظر إلى وجهها
 وأن خاف أن تشفي للمحاجة إلى أحياء حقوق الناس بواسطة الفقهاء
 وأداء الشهادة ولكن ينبغي أن يفصله إذا الشهادة أو الحكم عليها لأفشاء
 الشبهة مخدرا عما يمكنه التخذ عنه وهو فصل البيع وأما النظر لتحمل الشهادة
 إذا الشبهة قبل بياح والأصحة أنه لا بأس به لأنه لا يوجد من لا تشفي فلا
 ضرورة بخلاف حالة الأداة ومن أراد أن ينزح امرأة لا بأس بان
 ينظر إليها وأن علم أنه يشفيها لقوله عم فيها ابصرها فانه أحق
 أن يؤدم بينهما ولأن مقصوده إقامة السنة لأفشاء الشبهة ويجوز
 للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها للضرورة وينبغي أن يعلم امرأة
 مداؤها لان نظر الجنس إلى الجنس أسهل فان لم يفد روي بسنن كل

१५५

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

۱۰۰۰
 ۱۰۰۰
 ۱۰۰۰

علم المرحوم من المرحوم

تغیر جاری ہوتی ہے
دستخطی ختم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والغضبان

عبد الرحمن بن عوف بن النعمان

نظر اور اخلاقی حرامہ بنیادیں

باب وسفاح وادع الضلال الملتزم في المصالح
بالزلازل المصاحبة بالفتنة في كتاب

نظروا الى هذه الحواشي اذ هي الى الحق والبر
الوجهة تفصل للخدمة المديونة كما
بابا

بابا عزت علی برفی

عس لما روي ان النبي عليه السلام كان
يقول ملا من فاطمة وبنو راجد
منها ساج اجنة وكانوا اذ انهم
من سحر يداهما فعاثوا فمات
راسها وقارع من قبل رجل
انه فكانا قبل عتبة اجنة فمات

استنشا من قوله "والله اعلم بالصواب"
 على نفسه ان عليه ولا
 يحل له ذلك كما في

على نفسه الشهوة فينبغي لا ينظر ولا يمس لقوله عم العيان ترين ان
 ما النظر والبرهان ترين ان ترينها الباطن وصر من الزنا لذوات المحام
 اغلظ فيجب فلا يباس بالخلوة والمسافر فيمن لقوله عم لا يفسد
 المرأة فوق ثلاثة ايام ولها بها الاو معها زواجا او ذورا مع محرم
 منها وقوله عم لا يخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل فان ثابتهما
 الشيطان قال الم اذا لم يكن محرم فان احاجا الى الاركان والاشغال
 فلا يامر بان يستباض ولا يشاها وباطن ظاهرها وبطنها دون
 ما يخلو اذا امنا الشهوة فان لحاف عا نفسه او عليها ينفذ او ظنا
 او شك فليجنب ذلك ويجوز ان امكنها الركوب بنفسها يمنع عن
 ذلك احلا وان لم يمكنها يتكف بالثياب كبلا نصيبه حرمة عظمها
 وان لم يجد الثياب يدفع الشهوة عن قلبه بقدر الامكان **قال** وينظر
 الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز ان ينظر منه الى ذوات محاربه لانها
 تخبر في حوائج مولاهم وتخدم اعضاءه وهي في ثياب مهنتها فصا
 حالها حالها خارج البيت حتى الاجانب كحال المرأة راضة في حق
 محارم الاغارب وكان عمرا ذراى جارته منفعة علاها بالدين
وقال التي عنك الخمار بادقار ان يشبهن بالحرار ولا يخل النظر
 الى بطنها وظهرها خلا لما بقوله محمد بن معاذ انه يباح الا الى

منه في قوله لا يخل النظر
 الى بطنها وظهرها خلا
 لما بقوله محمد بن معاذ
 انه يباح الا الى

يجوز
 النظر الى بطنها وظهرها
 خلا لما بقوله محمد بن معاذ

مادون

مادون السرة الى الركبة لانه لا يضر في مكانه المحام بل في لفه الشهوة
 فبين وكما لها في الاما ولقطة المملوكة ينظم المدين والمكاتبه وان
 الولد ليحقق احاجه والمسعاة كالمكاتبه عند اليه حنفية على ما عرف
وقال الخلو بها والمسافر معها فقد قبل بياح كحال المحارم وقد
 قيل لا يباح لعدم الضرورة وفي الاركان والاشغال **قال** لا يباح
 الضرورة فبين وفي ذوات المحارم مجتد في احاجه **قال** ولا يباس ان
 يمش ذلك اذا اراد الشري وان خاف ان يشبه كذا ذكره في المختصر
 واطلق ايضا في اجماع الصغرة ولم يفصل **وقال** مشا جنا بياح النظر
 في هذه الحالة وان استنهي للضرورة ولا يباح المتراذ الشبهى لو كان
 اكثر رايه ذلك لانه نوع استمناع وفي غير حاله الشري يباح النظر
 والمس شرط عدم الشهوة **قال** واذا احاضت الامه لم تعرض في ارا واحد
 معناه بلغف وهذا لما بين ان النظر والبطن منها عورة وعن محل
 انها اذا كانت شبيهة في جامع مثلها فهي كالبا لينة لا تعرض في ارا
 واحد لوجود الاستنفاء **قال** وان خشي النظر الى الاجنبية كالتحل
 لقوله عائشة ان خصا مثله فلا يبيع ما كان جراما قبله ولانه فحل بجامع
وقال الم محبوب لانه يستحق ويمنل وكان المختص في الردي من الافعال
 لانه فحل فاسق والحاصل انه يوقد فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه اضرارا عن المختص الذي في اعضاءه ليس
 في لسانه تكسر باصر الخلق ولا يشبه
 النساء ولا يكون مختصا في الردي من الافعال
 فانه قد رخص بعض مشا فونك مثله
 مع النساء استدلا لا بغيره فواو انما بعض
 غير اولي الاربع من الرجال فيل هو المختص الذي

وان الحاجة ان يكون المرأة في
 وكما حاجة ان غشي الى المرأة كانه

والمراد بالاراء
 التي هي من الشئ
 والاراء التي هي من الشئ

خصا في مختصه مختصا على فعال
 والافعال في مختصه مختصا على فعال
 في مختصه مختصا على فعال

من المختص
 من المختص
 من المختص

وَالْطُّفُلُ الصَّغِيرُ مُسْتَفْعٍ **قَالَ** وَلَا يَجُوزُ لِلْمُلُوكِ أَنْ يَنْظُرُوا مِنْ سِتْرِهِ

الاباحوز للاجنسي النظر اليه منها وقال مالك هو كالمحرم وهو

اصدقوا في قولهم يا اوصيائنا انما نحن في الله

لَدْخُولِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانٍ لَنَا أَنْتَ تَخْلُفُ عَنْهُمْ وَلَا يُزِجُ فِي

الشيء مخفية بحواز النكاح في الجملة والحاجة فاضحة لانه فعل خاطئ

البيت والمذبح بالنص الإمام قال عبد الرحمن وغيره لا يقرن

سورة النور فاتحة الآيات دون الدورات **و** يعبر عن أصله

بغير ركن ولا بعد عن روجه الابان كماله اية علم

وَالْوَلِيُّ أَحَقُّ بِأَمْرِ فُضَاءٍ لِلشَّيْءِ وَكَحَالِهَا لِلْأَمْرِ وَهَذَا خُزْنُ الْكِتَابِ وَ

لَعَنَهُ وَالْآخِرَ لِلْأَمْنِ فِي الرُّحْمِ فَلَمَّا لَا يَنْفَعُ حَرْفٌ مِنْهُ بَغِضَ إِذْ هُنا وَ

يستفيد به المولى ولو كانت محبة الله غيره فقد ذكرناها في النكاح

فصل في الاستبراء وغيره ومن اشترى جارية فانه

لا تفرحوا ولا يفرحوا ولا يفتخروا ولا ينظروا الى فرحها بشيئ من سببها

والاصل فيه قوله غم و سبابا و طيس الا انطوا الجبال في

عليهن ولا ايجال في تسبيل كبدن افاد وجوب الاستبراء على

الموت وذل على السبب الحقيقه وهو اسجدات البدن والموت

الحاج محمد بن عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً موقرة

729

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ

هو الموجود في هذا النص وهو ان الحالة فيه التعريف براه
 انما هو في هذا النص وهو ان الحالة فيه التعريف براه

المرحوم صباه ليلته المحنة عن الاحتجاج لما لا سبب من الاستيلاء
فقد اكتملت حوائج الدنيا في الدنيا

وَيَذَرُهَا سَتِيرَةً لِّنُفُسِهِمْ فِي يَوْمٍ يَقُولُونَ هَذِهِ نَارُ اللَّهِ الَّتِي وَدَّعَ الْإِنسَانُ فِيهِمْ نَارُ اللَّهِ الَّتِي وَدَّعَ الْإِنسَانُ فِيهِمْ

ارادة الوطى والمنشئ هو الذمير بدو من الابه فم غلبت الاراد

امر مستن فذر احكم عا دلسها وهو النكح من الوط والتمكث انما

بَيْتُ الْمَلِكِ وَالْبَيْدِ فَاتَّصَبَ سَيْبًا وَأَدْرَاكُمُ عَلَيْهِ نَيْسِرٌ أَنْكَارُ السَّيْبِ

استحدث ملك الرقبة الموكد باليد وعتق احكم الى سائر اسباب

الملك لشركي والوصية والمبرات والخلع والكثانة وغير ذلك

و كذلك يجب على المشتري من مال البعير ومن الملة والمملوك ومن

كل له وطهوا ولا اذا كانت المشراة بكم لم نوطا الحق السبب

الأحكام على الأسياد و أوليكم بطوبى لمن غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر

السفر واللاي جيري بالحبصه في سنة 2 اشباحا ولا بالحبصه
 ان لا ينفذ

الحاصل بعد هاف الفاضل بالاولى من سبعة لآله ^{الاولى} اسمها

الملك واليد وأحكم لا يستعبد السب وأما الإلهي والاله

الاجانة في بيع الفضولي وان كانت في بدل المشتري ولا بالحاصل

أبو المكارم بن عبد الله
عبد الله

عاشق و عاشقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الم لاني الاصل
المكتوبة اذا وطئت

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

وكان ابي رباح يفر من صفح (ان النعماني في فضله) او ما ملكت يده (الطائفة
أول الامم فمدهم ما تمحل ما خابرك من اب) متبع

عن

تفصيل الرجل الرجل والعاشق والعاشق

ببلا الجاهل وهو الصحيح والاباس بالمصاحف لانه المصاحف وقال
ورخص بعض النصارى عن نقيس بالعالم والمؤمنين على سبل
من صار اخاه المساك وحرك به ثماره في ثوبه
الاباس يبيع السرفين ويكره بيع العذرة وقال الشافعي
ولا رخصه فيه وما يفعلون من نقيس
الارض بين يدى العمل فقامم والفاعل والارض
به آمان لانه يشبه عبادة الله وذكر الصد
الشهادة لانه لا يكفر بهذا الا السجود لانه يرد به
التجبه دون العبادة وقال سس الائمة المرضي
السجود لغير الله نه على وجه الثعلب كغيره

و هو يجمع الأرض
فلا شيء من الأرض الا يفر
عنا انفسه من الأرض
الاستقاء من الأرض
من غير الأرض
لكن انما
رواها من الأرض
ابو قاصم كان يفر
الارض نفسه من الأرض
عند تلك الأرض
والا انما يفر
سكانه

ذکر

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, written on aged paper.

اجبر ان مولاه اخذ له وهو ثقة قبل وان لم يكن ثقة بعين الكمال
 ان لم يكن له رأي لم يشرها لقيام الحجة فلا بد من دليل ولو ان امه
 اخبره ثقة ان زويها الغائب ما نال طفلها ثلاثا لو كان غير ثقة
 وانما ما يكتب من زويها بالطلاق ولا يدرى انه كتابه ام لا الا ان اكثر
 رواها انه حق يعني بعد التحريم فلا بأس بان نعتد به ثم يزوج لانه القاطع
 طاروا لا مناجي وكذا لو قال لرجل ملقني زوي ويا نفقت عنه فلا بأس بان
 يزوجيها وكذا اذا قالت المطلقة الثلاث النفقت عنه فلا بأس بان
 يزوجيها الزوج الاول وكذا لو قالت جارية كذا لثلاث فلان فاعتق لانه
 القاطع طاروا لو اخبرها مخبر ان اصل النكاح كاف فاسدا او كان الزوج
 حبي زويها من نداء او اخاها من الرضا لم يقبل قوله حتى يشهد بذلك
 رجلان او رجل واحد وان وكذا اذا اخبر مخبر ان زويها وهي مريضة

والاقدام على العقد برضى الطرفين والكار فساد
يقضي المنازعة وانظروا حال حصول الخلف
فاحضروا الى الامام فوضعه المنازعة
موضع السالك الحقد

انقلاب الرضوي

وہی ہے جس نے

بسم الله الرحمن الرحيم

५

وكانت ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قال الصلوة لله وحده والادب لله وحده والادب لله وحده
ومن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

فتح باب من ينظر للمعنى بملك العقل والولاية في المحرمات والافاضة
ولا يجوز للمعنى ان يوجع ويؤذي لانه ان يوجعها يوجعها
ولا يجوز للمعنى ان يوجعها ولا يجوز للمعنى ان يوجعها
ولا يجوز للمعنى ان يوجعها ولا يجوز للمعنى ان يوجعها
ولا يجوز للمعنى ان يوجعها ولا يجوز للمعنى ان يوجعها
ولا يجوز للمعنى ان يوجعها ولا يجوز للمعنى ان يوجعها

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

افضلها ثم القاضى اذا كان فقيرا فالافضل بل الواجب الاخذ لانه لا يمكن اقامته
الواجب وهو فرض القضاء الابد اذا اشتغل بالكتب يفتقر عن اقامته
اذا كان غنيا فالافضل الامتناع عما مافيل رفقا ببيت المال وقبل الاخذ
بما لا يصح صيانة للقضاء عن الهوان ونظرا لمن يولى بعده من المحتاجين
لانه اذا انقطع زمانا بعد رعايته ثم شيعته رزقا بدرا عما انفق الكفاية
وقد ضرب الرقيم باعطائه في قول السنة لان الخراج يوزن في دار السنة وهو
يعطى مئة مرة زمانا الخراج يوزن في آخر السنة والمأخوذ من الخراج في
السنة الماضية هو الصحيح ولو استوفى رزقا سنة وغزل قبل استكمالها
بعض من الاضلاف معروفة تنفق المرأة اذا ماتت في السنة بعد استكمال نفقة
السنة والا صح ان يجزى النكاح قال ولا باس ان يسافر الاخ وام الولد بغيرهم
لان الاجانب في حق الاما فصار رجع الى النظر اليهم بمنزلة المحارم على ذلك
من قبل وام الولد لانه لغاي الملك فيها وان امتنع ببعضها

الذي يلقى منه ولغيره القاضي
هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

كتاب احكام المالك

قال المالك ما لا ينفع به من الاراضي لا تقطع المأنة او لغيره
الما عليه وما شئت ذلك مما يمنع الزعامة سمي به لبطان الانتفاع به قال
فما كان منها عاريا لا مال له ولا كان مملوكا في الاسلام لا يعزله مالك
بعضه وهو بعيد من الغربة بحيث اذا وقف انسان من اقصى العام

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده
فمن كان فاضلا فليقل في الادب والادب لله وحده

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

هذا هو الحق لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

فصل في بيع الصوت فيه فهو موات قال في هذا ذكر العزيم ومعه
العاذي ما قدم خذ به والموت عن محمداً في شرط ان لا يكون مملوكا مسلم
او ذمي مع انقطاع الارفاق بها يكون مائة مطلقا فاما التي هي مملوكة
مسلم او ذمي لا يكون مواتا واذا لم يعرف مالكه يكون لجماعة المسلمين ولو
ظن له مالكه يرد عليه وبعض الزارع نفسا خاوا والبعد عن القرية على ما
شرط ابو يوسف لان الظاهر ان ما يكون قربا من القرية لا ينقطع ارفاق
اهلها عنه فلو كان حكمه على وجه اعتبار انقطاع ارفاق اهل القرية عنها صحفه
وان كان قربا من القرية كذا ذكر الامام المعروف بخوارزمي وانه
المرحلي عند ما خاض ابو يوسف ثم من اجابه باذن الامام ملكه وان اجابه
بغير اذنه لم يملكه عندنا في صحفه وقال يملكه لغيره من اجابه ارضا مائة
في ارضه ولا مال مائة سبقت اليه من قبله كما في الحطب والصبر والاصد
فوله عم ليس للموت الا ما طابت به نفس مائة ومارواه جمل على اذن
لغيره لا نصب لشره ولا مائة مائة لو صول الى يد المسلمين بايدي الجبل
والنكاح فليس لاصدان بخضبه بدون اذن الامام كما في سائر النعمان
ويجب فيه العشر لان ابتداء فوطيف اكله على المسلم لا يجوز الا اذا سقاه
ماء اكله لانه حينئذ يكون ابتداء اكله على اكله فلو اكلها
ثم تركها فزرها غيره فقد قبل ثلثه ارضي بها لان الاول ملك استغلا لها

هذا هو الحق لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

لا ريب فيها

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

لا ريب فيها فاذا ذكر كان الثاني احوجا ولا يصح ان الاول يترجمها
من الثاني لانه ملكها بالاجابة على ما نطق به الحديث اذا اضافة فيه
بلام التملك وملكه لا يرد بالثبوت ومن اجابه ارضا مائة ثم احاط
الاجابة بجوابها الاربعه من اربعة نفر على التعاقب فعين مهران
طريق الاول في الارض الاربعة لتعيينها للطرفين فصد الرابع ابطال
حقه قال وملكه الذي بالاجابة كما يملكه المسلم لان الاجابة سبقت
الا ان عندنا في حنفية اذن الامام من شرط فبسنوبان فيه كما في سائر
اسباب الملك حتى الاستيلاء على اصلها قال ومن محج ارضا ولم يعمرها
ثلاث سنين اخذها الامام ودفعها الى غيره لان الدفع كان الى الاول
بعمرها فحصل المنفعة للمسلمين من جث العشر والخراج فاذا لم
يحصل بدفعه الى غيره فحصل المنفعة لان النجيب ليس باجابه
بملكه بل لان الاجابة انما هي العماره والتجبر للاعلام سمي لانه كان
يعلمونه بوضع الاحجار حوله او يعلمونه بالتجديد غيرهم من اجابه
فبغير مملوك كما كان هو الصحيح وانما ذكر ثلاث سنين لفول
عمر ليس للتجديد بعد ثلاث سنين حتى ولا انما اذا علمه لا بد من زمان
يرجع فيه الى وطنه و زمان حتى امور فيه و زمان يرجع الى ما يحسن
فقد رآه بثلاث سنين لان ما دونها من الساعات والايام والشهور

هذا هو الحق لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

خازنه افعال
جمع كذا اول

لا يبقى بذلك واذا لم يحضر بعد انقضاءها فالظاهر انه تركها قالوا هذا كلامه
 فاما اذا احياها غيره قبل مضي هذه المدة ملكا لتحقيق الاجابة منه دون
 الاول وصار كالاستنباط فانه يكون ولو فعل جودا العطف ثم التخيير فيكون
 بفرض الجريان غرضها اغصانا بابسة او نقل الارض واخرى ما فيها
 من الشوك او حصدا ما فيها من الخبث والشوك وجعلها حولا وجعل
 التراب عليها من غير ان يتم المستانه ليمتنع الناس من الدخول او حفر
 من يترد ارضا او ذراعا في الاخرى فاحتمل لو كان بها وسفها
 فمعنى قوله اجابوا لو جعل احد مما يكون تخييرا وان سفاها مع حفر
 الاثار كان احيا لوجود الفعلين ولو حوطها وسفها بحيث
 الما يكون احيا لانه من جملة البناء وكذا اذا بنى بها **قال** ولا يجوز
 احيا ما قرب من العامر ويشمل على اهل القرية ومطرحا لخصايم
 لتحقيق حاجتهم اليها حفظها او دليها على ما يتناه فلا يكون موانا
 لتعلق حقهم بها على الطريق والثرى على هذا فالاول لا يجوز ان يقطع
 الامام مالا غنيا بالمسلمين عنه كالمخ والابار التي يستقى الناس منها
 لما ذكرنا **قال** ومن حفر بئر في بئرته فله حرمها ومعناه اذا حفر
 بئر من موان باذن الامام عنه وبإذنه وبغير اذنه عنده لان
 حفر البئر احيا **قال** فان كانت للعطن فحرمها اربعون ذراعا للعلماء

من حفر بئر في بئرته فله حرمها ومعناه اذا حفر
 بئر من موان باذن الامام عنه وبإذنه وبغير اذنه عنده لان
 حفر البئر احيا **قال** فان كانت للعطن فحرمها اربعون ذراعا للعلماء
 من حفر بئر في بئرته فله حرمها ومعناه اذا حفر
 بئر من موان باذن الامام عنه وبإذنه وبغير اذنه عنده لان
 حفر البئر احيا **قال** فان كانت للعطن فحرمها اربعون ذراعا للعلماء

من حفر بئر في بئرته فله حرمها ومعناه اذا حفر
 بئر من موان باذن الامام عنه وبإذنه وبغير اذنه عنده لان
 حفر البئر احيا **قال** فان كانت للعطن فحرمها اربعون ذراعا للعلماء

من حفر بئر في بئرته فله حرمها ومعناه اذا حفر
 بئر من موان باذن الامام عنه وبإذنه وبغير اذنه عنده لان
 حفر البئر احيا **قال** فان كانت للعطن فحرمها اربعون ذراعا للعلماء
 من حفر بئر في بئرته فله حرمها ومعناه اذا حفر
 بئر من موان باذن الامام عنه وبإذنه وبغير اذنه عنده لان
 حفر البئر احيا **قال** فان كانت للعطن فحرمها اربعون ذراعا للعلماء

من حفر بئر في بئرته فله حرمها ومعناه اذا حفر
 بئر من موان باذن الامام عنه وبإذنه وبغير اذنه عنده لان
 حفر البئر احيا **قال** فان كانت للعطن فحرمها اربعون ذراعا للعلماء

من حفر بئر في بئرته فله حرمها ومعناه اذا حفر
 بئر من موان باذن الامام عنه وبإذنه وبغير اذنه عنده لان
 حفر البئر احيا **قال** فان كانت للعطن فحرمها اربعون ذراعا للعلماء

فلهذا بقدر الزيادة والتقدير بحسب ما بالحق فيقولون **والله**
 انه خمسائة ذراع من كل جانب كما ذكرناه في العطن والذراع
 هو الملتزم وقد بيناه من قبل في قولنا **التفصيل**
 العين والبرج كما ذكرناه في اراضيهم لصلابة الجاهل في ارضنا
 خاف فتراد كبله بنحو الماء الى الثاني فيبطل **الاول**
 من اراد ان يحفر في حريم ما منع منه كبله يودى الى نفوس حقه
 والاخلال به وهذا لانه بالحفر ملك احريم ضرره يمكنه من
 الانتفاع به فليس لغريم ان ينصرف في ملكه فان احفر اخريرا
 في حريم الاول لا وكدان يصلي ويكبسه بنوعا ولو اراد اخذ
 الثاني فيه قيل له ان باخذ يكبسه لان المزاله جناية حفره في حريم
 في الكفاية بل فيها في دار غيره فانه يوذى في حريمه وقبل بضمته
 التفضان ثم يكبسه بنفسه كما اذا هم جردا غيره وهذا
 هو الصحيح ذكره في ادب القاضي للخصاف وذكر طريق معرفة
 التفصيل ما عطف في الاول فلا ضمان فيه لانه غير متقدان كما
 باذن الامام فظاهر وكذا اذا كان بغير اذن الامام عند الغدير
 لانه جنيته انه يجعل حفر مخبر او هو بسبيل منه بغير اذن
 الامام وان كان لا يملكه بدونه وما عطف في الثانية ففهم

هذا هو المقصود من قوله
 خمسائة ذراع من كل جانب
 وهو ما ذكرناه في العطن والذراع
 هو الملتزم وقد بيناه من قبل

فان قيل ان الامام اذا كان
 في حريمه فانه يملكه
 وان كان لا يملكه بدونه
 فما عطف في الثانية ففهم

لانه منع فيه حيث حفره ملك غيره وان حفر الثاني بين ارضي حريم
 الاول في ذهابه البير الاول الاشئ عليه لانه غير منع فيه حفرها
 ولثاني احريم من الجوانب الثلاثة دون اجانب الاول لسبق
 ملك احفر الاول فيه والفتاة له حريم بقدر ما يصلي وعن محمد
 انه بمنزلة البير في الحفر في حريمه وقيل هو عند ما وعنده الاحريم
 لها ما لم يظهر الماء لانه نهر في الحفر في حريمه الظاهر ان
 ظهور الماء على الارض فهو بمنزلة عين فوارف فيقتصر حريمه بخمسة
 ذراع والشجر يغرس في ارض موات لها حريم ايضا حتى لم يكن لغريم
 ان يغرس شجرة في حريمه لانه يحتاج الى حريم له بجذ فيه ثمرة
 يضعه فيه وهو مقدر بخمسة اذرع به ورد احدث **قال** وقا
 ترك الفرات او دجلة وعلا عنه الماء ويجوز عوده اليه لم يكن
 احباؤه حاجة الناس الى كونه نهرا وان كان ليكن ان يعود اليه
 فهو كما لو كان لم يكن حريمه لانه ليس في ملك احده لان
 الماء يدفع فخره وهو اليوم في يد الامام **قال** ومن كان له نهر
 في ارض غيره فليس له حريم عند ابيه حريمه الا ان يقع بينه على ذلك
 وقال له مستأه النهر بشئ علميا وبلغ طينه عليها فبطل حريمه المسلمة
 بنا على ان من احبى نهر في ارض موات باذن الامام لا يحرم حريمه
 في موضع الاصل الاصله

هذا هو المقصود من قوله
 خمسائة ذراع من كل جانب
 وهو ما ذكرناه في العطن والذراع
 هو الملتزم وقد بيناه من قبل

فان قيل ان الامام اذا كان
 في حريمه فانه يملكه
 وان كان لا يملكه بدونه
 فما عطف في الثانية ففهم

فان قيل ان الامام اذا كان
 في حريمه فانه يملكه
 وان كان لا يملكه بدونه
 فما عطف في الثانية ففهم

النهر ان يمنع عن اخضرهم أو لم يضر لانه حق خاص لهم والارض
ولا تالوا بجنا ذلك لا تقطع منفعة الشرب والرابع الماء المحن
في الاواني وانه صار مملوكا له بالاحراز وانقطع حق غيره عنه كما في
الضبيد لما خوذ الا انه يبيع في شبيهة الشركة نظر الى الدليل وهو
ماروينا حتى لو سرقه النكاح في موضع بعث وجوده وطوبى ساوى نضابا
لم يقطع به ولو كانت البئر والعين او النهر والكوض في ملك جله
ان يمنع من بر بد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجد ما آخر يغرب
من هذا الماء في غير ملكا احدا وان كان لا يجدي يقال لصاحب النهر ان
تعطيه الشفة او ينكره باخذ بنفسه بشرط ان لا يكسر ضفته وهذا
مروي عن الطحاوي وقيل ما قاله صحيح فيما اذا حفر في ارض مملوكة له
اما اذا حفر في ارض موات ليس له ان يمنع لان الموات كان مشتركا
واحفر لاحبا حق مشترك فلا يقطع الشركة في الشفة ولو منع عن
ذلك وهو يخاف على نفسه او ظن الحطش له ان يقاتله بالسلاح لانه
فصد لانه يمنع حقه وهو الشفة والماء في البئر مباح غير مملوك لاجل
الماء المحن في الاناء حيث يقاتله بغير السلاح لانه قد ملكه وكذا الطعام
عند اصابه المحضة وقيل في البئر ونحوها ينبغي ان يقاتل بغير سلاح
بعضا لانه ان نكس معصية فقام ذكر مقام التعزير له والشفة اذا كانت

يا أيها المؤمنون
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم
 التي أنفقتموها
 بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم
 التي أنفقتموها
 بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم
 التي أنفقتموها
 بالباطل

جواز السفر
جواز السفر
جواز السفر
جواز السفر

عبداللہ علیہ السلام
وہم یومئذ یأتونہم بالانجیل فیہا بکیرہ
فصل اول الذکر علیہ انجیلہ وکلمہ وح

وسقى الاراضى حثاثة من المداين بكرى منها نهدا الى الارض ثم يجمع
من ذلك الانشعاع بما البحر كما لا تنفخ بالشمس والفر والها فلا
يجمع من الانشعاع بد على اى وجه شاء الى الثاني ما الاود بين العظام
كجحش وكجشون ودجلة والفرات للناس فيه حق الشفة على الاطلاق
وحق سقى الارض بان احياوا اوطارضا ميتا وكري من غير البسقي
ان كان لا يضر بالعامه ولا يكون الضرر في مكر اضرارها مباحة في
الاصول فاما الماء يدفع من غير وان كان بضر بالعامه فليس بذلك
لان دفع الضرر واجب غم وذكر الحان بميل الماء الى هذا الجانب
انكرن صفته فيعرف القوي والارض وعلى هذا نصب الرضى عليه
لان شق النهر للرحى كشفه للسقي والثالث اذا حصل الماء في المقاسم
حق الشفة ثابت والاصل فيه قوله عم الناس شركا في ثلاث الماء
والكلاء والنار وانه ينظم الشرب والشرب خص منه الاقرب في
الثاني وهو الشفة ولان البرد في نحوها ما وضع للاجزاء والملك
المباح بدونه كالنظري اذا تكسرت ارضه ولان في ابقاء الشفة
ضرورة لانه الانسان لا يمكن استصحاب الماء الى كل مكان وهو
محتاج اليه لنفسه ومركبه فلو منع عنه افضى الى حرج عظيم وهو
مدفوع فان كان الدرجان بسقي بذلكر ارضا احياه كان لاهل
النهر

هو الله تعالى في الدنيا والآخرة

١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١

2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841.

၁၂၀၀
 ၁၂၀၀
 ၁၂၀၀
 ၁၂၀၀
 ၁၂၀၀

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged, yellowed paper. The text is dense and fills most of the page.

[illegible]

المسحوق مملوء من شراب

هذا القول
منه وان لم
حله صاحبه
الاصحاح

في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء

الى آخره يخص الشرب والارضين لان لصاحب الاعلى حقا ولا
 لا حياجه الى شرب ما فضل من الماء فيه ان المفضل من الذي
 الانتفاع بالنقى وقد حصل لصاحب الاعلى فلا يلزمه انتفاع غيره
 ليس على صاحب المسبل عارنه كما اذا كان له مسبل على سطح غيره كيف
 وان يمكن دفع الماء عن ارضه بسنن عن اعلا ثم انما يرفع عنه اذا جاوز
 ارضه كما ذكرنا في اذ جاوز فوق هذه نهر و هو يروي عن هذا
 الاصل صحيح لان له رأيا في اخذ الفوق هذه من اعلاه واسفله
 اذا جاوز الكرى ارضه حتى سقطت مؤننه عنه فبطل له ان يرفع الماء ليس
 ارضه لانهما الكرى في حقه وبطل ليس ذلك ما لم يفرغ شركا في نقبا
 لا خصا به وليس على اهل الشفة من الكرى شي لانهم لا يخصصون ولا يهتم

فصل في دعوى الشرب في الاختلاف والتصرف فيه
 ويخرج دعوى الشرب بغير ارض استحقاقا لانه فذلك يدور الارض
 وقد يبيع الارض ويبقى الشرب له وهو من غوب فيه فيخرج فيه الدعوى
 واذا كان نهران يجرى في ارض غيره فاراد صاحب الارض ان لا يجرى
 النهر في ارضه ترك على حاله لانه مستعمله باجره مانه فعند الاختلاف
 يكون القبول قوله فان لم يكن في يد ولم يكن جار بافعلة البناء
 ان هذا النهر له او انه قد كان فجعله في هذا النهر يسوقه الى ارضه لفسفها

في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء

في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء

يفضله لا لثبانه بالحي ملكا او حفا مستحفا به وعلى هذا المص
 في نهر او على سطح او المزارب او المنسج و ارضه فحكم الاختلاف فيها بغير
 في الشرب واذا كان نهر بين قوم واجتمعوا في الشرب كان الشرب بينهم
 على قدر اراضيهم لان المفضل الانتفاع بنفسها فيستقر بغير خلاف
 الطريق لان المفضل التظرف وهو الزار الواسعة والضيقة
 على غط واحد فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكن النهر لم يكن له
 ذلك لما فيه من ابطال حق الباقين لكنه يشرب بحضنه فان غرضه
 على ان يسكن الاعلى النهر حتى يشرب بحضنه او اصطلح على ان يسكن كل
 رجل منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك يبيع
 لا يسكن بما ينكس به النهر من غير ارض لكونه ارض اربابهم وليس للجد
 ان يكرى فيه نهر او ينصب عليه مراحى الا برضا اصحابه لان فيه كسر ضفة
 النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون رجلا لا يضر بالنهر
 ولا بالما ويكون موضعها في ارض صاحبه لا في نهره في ملك نفسه ولا
 ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يتناه من كسر ضفته وبالماء
 ان يتغير من شكله الذي كان يجري والوالية والسانية نظير النهر
 ولا يتغير على حيزه ولا في نهره بل في طريق خاص بين قوم بخلاف
 ما اذا كان لواصل نهر خاص باحد من قوم خاص بين قوم فاراد ان يغير عليه

في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء

في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء

في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء

في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء
 في موضع اجتماع ما في الارض من الماء



وإذا كان الماء في الأرض
فإنه لا يشترط أن يكون
في الأرض كلها بل في
الجزء الذي فيه
الشراب

وإذا كان الماء في الأرض
فإنه لا يشترط أن يكون
في الأرض كلها بل في
الجزء الذي فيه
الشراب

وإذا كان الماء في الأرض
فإنه لا يشترط أن يكون
في الأرض كلها بل في
الجزء الذي فيه
الشراب

وإذا كان الماء في الأرض
فإنه لا يشترط أن يكون
في الأرض كلها بل في
الجزء الذي فيه
الشراب

وإذا كان الماء في الأرض
فإنه لا يشترط أن يكون
في الأرض كلها بل في
الجزء الذي فيه
الشراب

وإذا كان الماء في الأرض
فإنه لا يشترط أن يكون
في الأرض كلها بل في
الجزء الذي فيه
الشراب

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

فبصرف التفاوت الى فضاء الذين وان لم يجد ذلكا شرب على تركه المبت
ارضا بغير شرب ثم ينعيم الشرب اليها وباعها فهو قد من النعم ثم لا
وبصرف التفاوت الى فضاء الذين واذا سفل الرجل ارضه او تحرقا ماء
اي ملاها فيسأل من ما بها في ارض رجل فخر بها او نزلت ارضه
من هذا الماء لم يكن عليه ضمانها لانه غير منعقد فيه

كتاب الشربة

سمى بما هو في شرب ما فيه من بيان حكمها **قاف** الاشربة الموقوفة العبة
الخمر وهي عصب العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد والعصر اذا
طلع حتى ذهب اقل من ثلثه وهو الطلاء المحل كونه في الجامع الصغير
ونفعه الخمر وهو السكر ونفعه الزبيب اذا اشتد **غلا** اي
الخمر في كلامه فيها في عشرة مواضع اخرها في بيان ما فيها وهي التي
من ماء العنب اذا صار سكر او قضا عندنا وهو المعروف عند
اهل اللغة واهل العلم وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لفق
عم كل مسكر خمر وقوله عم الخمر من هاتين الشجرتين واسار الى
الكزبرة والخلة ولانه مشتق من مخاض العفل وهو موجود
في كل مسكر **ل** انما اسم خاص باطباق اهل اللغة فيما ذكرنا واليه من
ولهذا اشهر استعماله فيه وفي غيره غير ذلك لان حرمة الخمر فطعية

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

وهي في غير طينة وانما سمي فعل الخمر لانها من العقل على ان
ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا فيه فان النعم مشتق من
الظهور ثم هو اسم خاص للنعم المعروف لا لغيره ما ظهر وهذا كثير
النظر والحدوث الاول طعن فيه بجوابين **و** الثاني ان الزبد
بيان الحكم اذا هو لا يوجب نصيب الرسالة في الثاني في حد ذاته
الاسم وهذا الذي ذكره في الكتاب قوله في حصة وعند ما لا اكتمد

ولا يشترط القذف بالزبد لان الاسم يثبت به وكذا المعنى المحتم
بالاشتداد وهو الموقوفة في القضا ولا بد حصة ان الغليان بداية
الشد وكما لها بذف الزبد وسكونه اذ به يتميز الصافي من الكدر
واحكام الشرع فطعية فيناط بالنهاية كالحذو والكفار المستحق
حرمة البسوق **و** في الوضوء حرمة الشرب بمجرد الاشتداد **حاصلها**
و الثالث ان عنها حرام غير معلول بالسكر والموافق عليه

ومن الناس من انكر حرمة عنها وقال ان السكر منه حرام لان
به يحصل القضا وهو الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه يجوز الكتاب
لانه سماه رجسا والرجس ما هو محرم القبول وقد جاء في السنة
منوا ان النبي عم حرم الخمر وعلبه انعقاد الاجماع ولان فليله
بدعوا الى كثرة وهذا من خواص الخمر ولهذا يروى ان شارب الخمر

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

الفتنة
الاجل

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

بالاستكشاف به بخلاف سائر المطعومات ثم هو غير معقول عندنا
في الاستكشاف حكم الى سائر المسكرات والشافعي يجذبها اليها وهذا
بعد لانه خلاف للفتنة المشهورة وتعليل لتعديبه الاسم والتعليل في الحكم
لا في الاسماء والاربع انها خمسة نجاسة غليظة كالبول يشوبها بالذلال تلك
القطعة عما بيننا والخامسة ان يكون مستحلتها لانكاره الدليل النطوي
والسادس سقوط نفوذها في حق المسلم في الايمن منلفها وغاصها
ولا يجوز بيعها لان الله لم ينجسها فدلهاها وانفقوا بشعر عجزها
وقال عزم ان الذي حرم شرها حرم بيعها وكل ثمنها واخلفوا في سقوطها
بينها في الاصح انه مال لان الطباع يبدل اليها ويضرب بها ومن كان له
دين على مسلم فوافاه ثمن الخمر الاجل لان باضه ولا للديون ان يودبه
لانه ثمن بيع باطل وهو غصب ودين او امانة على حسب ما اختلفوا فيه كما في
المبينة ولو كان الدين على ذمي فانه يودبه من ثمن الخمر والمسلم الطالب يثوبه
لان بيعها فيما بينهم جائز والسابع حرمة الانفاق كما لان الانفاق بالنفس
صرام ولانه واجب الاجتناب في الانفاق به اقرب والناس من ان يجد
وان لم يسكر منها لقوله من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه
فان عاد فاجلدوه فان عاد فقتلوه لان حكم القتل ينسخ قبل اكله
مشروقا عليه انقضاء اجماع الصحابة ونقد ما ذكرناه في احوال

و

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

والناسخ ان الطبخ لا يوثق فيها لانه يمنع من ثبوت الخمر لا لرفعها بل لرفعها
الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه على ما قالوا لان احدثا بالظليل في التي خاصة كما
ذكرنا وهذا في الطبخ والعاشرجان تخلصها وفي خلاف الشافعي وسنذكره
من بعد ان شاء الله وهذا هو الكلام في الخمر وما العشر اذا طبخ حتى ذهب اقل
من ثلثه فهو المطبوخ اذ في طبعه وبقي الباقي والمنصف وهو ما ذهب
نصفه بالطبخ وكل ذلك حرام عندنا اذا غلغلا واشتد وذف بالزبد او اذا
اشتد على الاخلاق وقال الا في ارضه مباح وهو قول بعض المعترين لانه
مشروب طيب وليس بغير لانه رقيق مزيل مطرب وطيب يجمع عليه النفا
في حرمه شربة دفعا للفتنة المتعلقة به اما تفجيع النمر وهو المسكر في بعض
التي من ماء التمر الى الرطب فهو حرام مكروه وقال شريك بن عبد الله
مباح لقوله لا تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا امنت على ما به وهو المحرم
لا يتحقق لنا اجماع الصحابة وبطل عليه ما روينا من قبل في الآية كقولنا
الابتداء اذ كانت الاشربة مباحة كلها وقبل ايراد النسخ والله اعلم
معناه تتخذون منه سكرا ونزعا حسنا اذ كانت الاشربة مباحة كلها وقبل ايراد النسخ والله اعلم
وهو التي من ماء الزبيب فهو حرام اذا اشتد وغلا وبها في خلاف في الاصح
وقد بينا المعنى من قبل الا ان حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر لا
يكون مستحلتا او يكون مستحلتا لانه حرمتا اجتمعا دية وحرمة الخمر قطعية

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الجمهور من
العلماء

ولا يجب ان يشربها في سكر فيجب شرب قطرة من الخمر في كأسها خفيفة
في رواية وغلظة في رواية وكاسه الخمر غلظة في رواية واحدة ويجوز بيعها
وبعض ينقلها عند ابي حنيفة ذلك فالحاصل فيها الا انه مال منقوض في شربها
دلالة قطعية بسقوط نفوذها بخلها في الخمر غير ان عند ابي حنيفة لا يملكها
ما عرف ولا ينفق بها بوجه من الوجوه لانها محترقة وعن ابي يوسف
يجوز بيعه اذا اكله الذاهب بالطبخ اكثر من النصف دون الثلثين
وقال جامع الصغير ما سوى ذلك من الاشربة فلا بأس به قال في هذا
الحجاب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وفيه نص على ان ما يتخذ
من الخنطة والشعر والعسل والذرة خللا عند ابي حنيفة ولا يجد
شاربة عند ابي حنيفة ولا ينفق طلاق السكران منه لانه يميزه
الناس ومن ذهب عقله بالبيع في لبن الزمائل وعن محمد بن حرام
وجد شاربة اذا سكر منه وبيع طلافه في سائر الاشربة المحترقة
قال فيه ايضا في كان ابو يوسف بفوق ما كان من الاشربة يبيع بعد
ما يبلغ عشرة ايام ولا يقصد فاني اكرهه ثم رجع الى قول ابي حنيفة
وقوله الاورد مثل قول محمد بن حرام الا انه يفر بهذا الشرط
في قوله يبيع بفعل يبيد في معنى قوله ولا يفسد لا يخلص
ووجه ان بقاءه في هذه المدة من غير ان يخلص دلالة قوله

في رواية وغلظة في رواية وكاسه الخمر غلظة في رواية واحدة
وبعض ينقلها عند ابي حنيفة ذلك فالحاصل فيها الا انه مال منقوض في شربها
دلالة قطعية بسقوط نفوذها بخلها في الخمر غير ان عند ابي حنيفة لا يملكها
ما عرف ولا ينفق بها بوجه من الوجوه لانها محترقة وعن ابي يوسف
يجوز بيعه اذا اكله الذاهب بالطبخ اكثر من النصف دون الثلثين
وقال جامع الصغير ما سوى ذلك من الاشربة فلا بأس به قال في هذا
الحجاب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وفيه نص على ان ما يتخذ
من الخنطة والشعر والعسل والذرة خللا عند ابي حنيفة ولا يجد
شاربة عند ابي حنيفة ولا ينفق طلاق السكران منه لانه يميزه
الناس ومن ذهب عقله بالبيع في لبن الزمائل وعن محمد بن حرام
وجد شاربة اذا سكر منه وبيع طلافه في سائر الاشربة المحترقة
قال فيه ايضا في كان ابو يوسف بفوق ما كان من الاشربة يبيع بعد
ما يبلغ عشرة ايام ولا يقصد فاني اكرهه ثم رجع الى قول ابي حنيفة
وقوله الاورد مثل قول محمد بن حرام الا انه يفر بهذا الشرط
في قوله يبيع بفعل يبيد في معنى قوله ولا يفسد لا يخلص
ووجه ان بقاءه في هذه المدة من غير ان يخلص دلالة قوله

في رواية وغلظة في رواية وكاسه الخمر غلظة في رواية واحدة
وبعض ينقلها عند ابي حنيفة ذلك فالحاصل فيها الا انه مال منقوض في شربها
دلالة قطعية بسقوط نفوذها بخلها في الخمر غير ان عند ابي حنيفة لا يملكها
ما عرف ولا ينفق بها بوجه من الوجوه لانها محترقة وعن ابي يوسف
يجوز بيعه اذا اكله الذاهب بالطبخ اكثر من النصف دون الثلثين
وقال جامع الصغير ما سوى ذلك من الاشربة فلا بأس به قال في هذا
الحجاب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وفيه نص على ان ما يتخذ
من الخنطة والشعر والعسل والذرة خللا عند ابي حنيفة ولا يجد
شاربة عند ابي حنيفة ولا ينفق طلاق السكران منه لانه يميزه
الناس ومن ذهب عقله بالبيع في لبن الزمائل وعن محمد بن حرام
وجد شاربة اذا سكر منه وبيع طلافه في سائر الاشربة المحترقة
قال فيه ايضا في كان ابو يوسف بفوق ما كان من الاشربة يبيع بعد
ما يبلغ عشرة ايام ولا يقصد فاني اكرهه ثم رجع الى قول ابي حنيفة
وقوله الاورد مثل قول محمد بن حرام الا انه يفر بهذا الشرط
في قوله يبيع بفعل يبيد في معنى قوله ولا يفسد لا يخلص
ووجه ان بقاءه في هذه المدة من غير ان يخلص دلالة قوله

في رواية وغلظة في رواية وكاسه الخمر غلظة في رواية واحدة
وبعض ينقلها عند ابي حنيفة ذلك فالحاصل فيها الا انه مال منقوض في شربها
دلالة قطعية بسقوط نفوذها بخلها في الخمر غير ان عند ابي حنيفة لا يملكها
ما عرف ولا ينفق بها بوجه من الوجوه لانها محترقة وعن ابي يوسف
يجوز بيعه اذا اكله الذاهب بالطبخ اكثر من النصف دون الثلثين
وقال جامع الصغير ما سوى ذلك من الاشربة فلا بأس به قال في هذا
الحجاب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وفيه نص على ان ما يتخذ
من الخنطة والشعر والعسل والذرة خللا عند ابي حنيفة ولا يجد
شاربة عند ابي حنيفة ولا ينفق طلاق السكران منه لانه يميزه
الناس ومن ذهب عقله بالبيع في لبن الزمائل وعن محمد بن حرام
وجد شاربة اذا سكر منه وبيع طلافه في سائر الاشربة المحترقة
قال فيه ايضا في كان ابو يوسف بفوق ما كان من الاشربة يبيع بعد
ما يبلغ عشرة ايام ولا يقصد فاني اكرهه ثم رجع الى قول ابي حنيفة
وقوله الاورد مثل قول محمد بن حرام الا انه يفر بهذا الشرط
في قوله يبيع بفعل يبيد في معنى قوله ولا يفسد لا يخلص
ووجه ان بقاءه في هذه المدة من غير ان يخلص دلالة قوله

في حديثه فكان آية حرمته ومثل ذلك مروى عن ابن عباس وابو حنيفة
يعتبر حنيفة الشدة على الحد الذي ذكرناه فيما حرم اصل شربه وفيما
حرم السكر منه على ما ذكره وابو يوسف رجع الى قول ابي حنيفة فلم
يحرم كل مسكر ورجع عن هذا الشرط ايضا قال في المختصر وينبغي ان
والزبيب اذا طبع فله واحد منهما اذ في طبعه خلل وان اشتد اذ شرب
منه ما يغلظ طنة انه لا يسكر من غير طبع وطرب وهذا عند ابي حنيفة
وابو يوسف وعند محمد والشافعي حرام والكلام في هذا الكلام في المختصر
تذكر ان شاء الله ولا بأس بالخلط بين ما روي عن ابن عباس انه قال
قال صفوان بن يحيى ما كنت اشد اهل فقه في الله
من الخمر فاخبرته بذلك فقال ما روي في هذا من الزبيب وهذا
من الخبطين وكان مطبوخا لان المراد منه حرمه نفع الزبيب وهذا
التي منه وما روي في النبي عم من ابي حنيفة بين الزبيب والربط
والسحر على حاله الشدة وكان ذلك في الاشد **قوله** وينبغي القيل
والذين وينبغي الخنطة والذرة والشعر خللا وان لم يطبخ وهذا عند
ابي حنيفة في رواية في من غير طبع وطرب لفعله عم الخمر من هاتين
الشهدين وان اشار الى الكرم والخلل خض الخمر بها وما روي في الكرم
ثم قيل بشرط الطبخ فيه لا باحة وقبل لا بشرط وهو المذكور في الكتاب لان

في رواية وغلظة في رواية وكاسه الخمر غلظة في رواية واحدة
وبعض ينقلها عند ابي حنيفة ذلك فالحاصل فيها الا انه مال منقوض في شربها
دلالة قطعية بسقوط نفوذها بخلها في الخمر غير ان عند ابي حنيفة لا يملكها
ما عرف ولا ينفق بها بوجه من الوجوه لانها محترقة وعن ابي يوسف
يجوز بيعه اذا اكله الذاهب بالطبخ اكثر من النصف دون الثلثين
وقال جامع الصغير ما سوى ذلك من الاشربة فلا بأس به قال في هذا
الحجاب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وفيه نص على ان ما يتخذ
من الخنطة والشعر والعسل والذرة خللا عند ابي حنيفة ولا يجد
شاربة عند ابي حنيفة ولا ينفق طلاق السكران منه لانه يميزه
الناس ومن ذهب عقله بالبيع في لبن الزمائل وعن محمد بن حرام
وجد شاربة اذا سكر منه وبيع طلافه في سائر الاشربة المحترقة
قال فيه ايضا في كان ابو يوسف بفوق ما كان من الاشربة يبيع بعد
ما يبلغ عشرة ايام ولا يقصد فاني اكرهه ثم رجع الى قول ابي حنيفة
وقوله الاورد مثل قول محمد بن حرام الا انه يفر بهذا الشرط
في قوله يبيع بفعل يبيد في معنى قوله ولا يفسد لا يخلص
ووجه ان بقاءه في هذه المدة من غير ان يخلص دلالة قوله

في رواية وغلظة في رواية وكاسه الخمر غلظة في رواية واحدة
وبعض ينقلها عند ابي حنيفة ذلك فالحاصل فيها الا انه مال منقوض في شربها
دلالة قطعية بسقوط نفوذها بخلها في الخمر غير ان عند ابي حنيفة لا يملكها
ما عرف ولا ينفق بها بوجه من الوجوه لانها محترقة وعن ابي يوسف
يجوز بيعه اذا اكله الذاهب بالطبخ اكثر من النصف دون الثلثين
وقال جامع الصغير ما سوى ذلك من الاشربة فلا بأس به قال في هذا
الحجاب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وفيه نص على ان ما يتخذ
من الخنطة والشعر والعسل والذرة خللا عند ابي حنيفة ولا يجد
شاربة عند ابي حنيفة ولا ينفق طلاق السكران منه لانه يميزه
الناس ومن ذهب عقله بالبيع في لبن الزمائل وعن محمد بن حرام
وجد شاربة اذا سكر منه وبيع طلافه في سائر الاشربة المحترقة
قال فيه ايضا في كان ابو يوسف بفوق ما كان من الاشربة يبيع بعد
ما يبلغ عشرة ايام ولا يقصد فاني اكرهه ثم رجع الى قول ابي حنيفة
وقوله الاورد مثل قول محمد بن حرام الا انه يفر بهذا الشرط
في قوله يبيع بفعل يبيد في معنى قوله ولا يفسد لا يخلص
ووجه ان بقاءه في هذه المدة من غير ان يخلص دلالة قوله

3

Handwritten signature or mark.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

فان قيل في نفس العبد فيجوز ان يسمع بها ما يسمع المني والبول
والدم قلت ليس كذلك فانها ذات العصبر وهو طاهر قبل النزول والنجاسة
باعتبار النجاسة ما من بينهما بل هو وصفها وهو يغيب الزوال
لما يغيب في البنية وانما قد علم انخذوا الخمر ظلما
لما لا يستعملوا الخمر استحقاقا لغيره
لا يوضع في الخمر

لأنه يزعمون في الشعر قوله عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت
عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

2

الاستقار
والمناجاة

عجبت النجس لا ينجس بالجنب فلا يجزئ الكلب كذا

من احضار مال يصير خلافة في نافي الحال فمخا به من ابنته واذا صار
 اخيرا لا يظفر ما يوزر جاسم الانا فاقا اعلاه وهو الذي نقص منه اخيرا
 فان ينسب في نفس العين فيهم الله
 والدم فليس ليس كذلك فلهذا
 باعصار الت في

هذا هو الذهب الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار

بغلبانه بالنار وقد فيه بالنار يجعل كان لم يكن في بعض ذهاب
تلقى ما بقي لاجل الثلث الباقي ثمانية عشر ذراعا من عصر طنج
قد ذهب ذروا بالنار بد بطنج الباقي حتى يذهب ستة ذراعا من
الثلث فيجعل لانه يذهب ثلثا من العصر والباقي من العصر
كان يجعل كان العصر ثمانية فيكون ثلثها ثلاثة واصل آخر ان
العصر اذا صب عليه ماء قبل الطنج ثم طنج بمائه ان كان الماء أسرع
ذهابا لرفته ولطافته بطنج الباقي بعد ما ذهب مقدار ما صب
فيه من الماء حتى يذهب ثلثاه لان الذهب الاقرب للماء والثاني
العصر فلا بد من ذهاب ثلثي العصر وان كانا يذهبان معا يغلي
الجملة حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيجعل لانه الذهب الثلثان
ماء وعصر والثلث الباقي ماء وعصر فصار كما اذا صب الماء
فيه بعد ما ذهب من العصر بالغلي ثلثاه ثمانية عشر ذراعا
من عصر وعشرون ذراعا من ماء ففي الوجه الاول بطنج حتى
يبقى تسع اجملة لانه ثلث ثلث العصر وفي الوجه الثاني حتى يذهب
ثلثا اجملة لما قلناه والغلي بد فوعة ودفعات سواء اذا حصل
قبل ان يصير حتما ولو قطع عند النار فقل حتى ذهب الثلثان فيجل
لا ثلثا في النار واصل آخر ان العصر اذا طنج فذهب بعضه ثم اهرق

هذا هو الذهب الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار

بعضه

بعضه كم يطبخ البقية حتى يذهب الثلثان فالتبديل فيها ان نأخذ ثلث
الجمعة فنضربه في الماء في بعد المنصب ثم نغسله على ما بقي بعد ذهاب
ذهب بالطنج فيجل ان ينصب منه شيء فما يخرج بالفئة فهو جلالا يانه
عشر ارجال عصر طنج حتى يذهب طنج ثم اهرق ثلثة ارجال نأخذ ثلث
العصر كله وهو ثلثة وثلاثون نصفه فما بقي بعد المنصب ويؤخذ
فيكون عشرين ثم نغسله في الماء في بعد ذهاب ما ذهب بالطنج
منه فكل ان ينصب منه شيء وذلك تسعة فيخرج لكل جزء من ذلك
اثنان وتسعا فخرج ان الحلال ما بقي منه رطلان وتسعا وعلى
هذا يخرج المسائل والظاهر من آخر وفيما الكيفية كفاية وهو انه الى
يخرج غيرهما من المسائل

قال الصبيد الاضطداد في مطلق على ما يضا والمقل مباح لغرض
في غير احدى لغوه في الاضطداد فاضطادوا في لغوه في حرم عليكم صيد
التي ما ذمهم حرم ما في لغوه في حرم الطائي اذا ارسلت طبلك العلم
في ذكره اجملة عليه فكل وان كل مرة فلانا كل لانه انما اصيل على نفسه
ولان شاركت طبلك كل آخر فلانا كل فانك انما سبقت على طبلك ولم تستم على
كل غيرك وعلى ابا حنة انفق لا جماع ولا لانه نوع الكسب وانفاق
بما هو مخلوق لذلك وفيه استيفاء المكلف وممكنه من اقامة التكليف

هذا هو الذهب الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار

هذا هو الذهب الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار

هذا هو الذهب الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار
وهو الذي يذهب في النار

فكان مباحا بمنزلة الاحتياط ثم جملة ما يحويه الكتاب في هذا
 أحد ما في القيد بالجوارح والثالث في الاصطلاح بالقرين **فصل**
في الجوارح قال كون الاصطلاح بالكتاب العلم والقيد في
 البليزري وسائر الجوارح المعلية وفي اجماع الصغرة وكل شيء علمه
 من ذلك ما في الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح
 خبر فيما سوى ذلك الا ان يعلم ان ذلك ما في الجوارح من تلك الجوارح
 علم من الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح
 المسلطين فينت ولا تلك الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح
 واسم الكتاب في اللغة يقع على كل شيء من الاسد وعن ابن يوسف انه اشتق
 من ذلك الاسد والذب لانها لا يعلم ان غيرها انما الاسد لخلق غيره
 والذب خصاسه والحق بها بعضهم اجملة خصاسه واكثر من مشتق
 لانه ليس العيني فلا يجوز الانتفاع به ثم لا بد من التعليم لان ما يلقى
 من النص ينطق بشرط التعليم واكثر من ذلك لان ما يلقى من النص ينطق
 بصحة التعليم لكونه عاملا له فينزل بالبرهان ويجيبه عليه **قال**
 وتعليم الكتاب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم البليزري ان يرجع ويحب
 اذا دعي وهو ما نرى عن ابن عباس ولا بد من البليزري لا يترك
 الضرب ويدر الكتاب بجملة بضرب ليركه ولان آية التعليم ترك

فكان مباحا بمنزلة الاحتياط ثم جملة ما يحويه الكتاب في هذا
 أحد ما في القيد بالجوارح والثالث في الاصطلاح بالقرين **فصل**
في الجوارح قال كون الاصطلاح بالكتاب العلم والقيد في
 البليزري وسائر الجوارح المعلية وفي اجماع الصغرة وكل شيء علمه
 من ذلك ما في الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح
 خبر فيما سوى ذلك الا ان يعلم ان ذلك ما في الجوارح من تلك الجوارح
 علم من الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح
 المسلطين فينت ولا تلك الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح
 واسم الكتاب في اللغة يقع على كل شيء من الاسد وعن ابن يوسف انه اشتق
 من ذلك الاسد والذب لانها لا يعلم ان غيرها انما الاسد لخلق غيره
 والذب خصاسه والحق بها بعضهم اجملة خصاسه واكثر من مشتق
 لانه ليس العيني فلا يجوز الانتفاع به ثم لا بد من التعليم لان ما يلقى
 من النص ينطق بشرط التعليم واكثر من ذلك لان ما يلقى من النص ينطق
 بصحة التعليم لكونه عاملا له فينزل بالبرهان ويجيبه عليه **قال**
 وتعليم الكتاب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم البليزري ان يرجع ويحب
 اذا دعي وهو ما نرى عن ابن عباس ولا بد من البليزري لا يترك
 الضرب ويدر الكتاب بجملة بضرب ليركه ولان آية التعليم ترك

ما هو مألوف عادة والبليزري منقوش منقوش فكانت الاجابة آية
 تعليم آية الكتاب فهو لوف بعنا والانتها ب فكانت آية تعليم ترك مألوف
 في مألوف والانتها ب فكانت آية تعليم ترك مألوف
 رواه عن ابن حنبل لان فيها دونه تترك الاضطرار فلعله تركه مرة او مرتين
 شيعا فاذن كنه ثلاثا دل على انه صار عادة له وهذا لان الثلث منه ضرب
 للاختيار وقابل الا عذر كما في من الجوارح وفي بعض قصص الاختيار
 لان الكثير هو الذي يقع امانة على العلم دون القليل والجمع هو الكثير
 اذناه الثلث فقد رجا وعند ابن حنبل على ما ذكر في الاصل لا يثبت التعليم
 ما لم يغلب على ظن الصواب انه معلم ولا يفتقر بالثلاث لان المتعارفين يعرفون
 اجتهاد دليل نفاق سماعا ولا سمع فيفوض الى رأي المبطل به كما هو اصله في
 جنسها في على رواية الاو 2 عند محل ما اصطاده ثلثا وعند ما لا
 محل لانه انما يصير معلما بعد ثلثات فيل التعليم غير معلم فكان الثلث
 صيد كلب جاهل وصار كاليتصرف المباشر في سكوت المؤمل له آية
 تعليم عنده فكان هذا صيد جارية معلما بخلاف ذلك المسئلة لان الاذن
 اعلمهم فلما تحقق دون علم العبد في ذلك بعد المباشر واذا ارسل
 كلبه المعلم او بليزري وذكر اسم الله عليه عند ارساله فاخذ الصيد وجعله
 فان حل كله لما روي بنا من حديث عدي ولان الكتاب والبليزري له والذبح

فكان مباحا بمنزلة الاحتياط ثم جملة ما يحويه الكتاب في هذا
 أحد ما في القيد بالجوارح والثالث في الاصطلاح بالقرين **فصل**
في الجوارح قال كون الاصطلاح بالكتاب العلم والقيد في
 البليزري وسائر الجوارح المعلية وفي اجماع الصغرة وكل شيء علمه
 من ذلك ما في الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح
 خبر فيما سوى ذلك الا ان يعلم ان ذلك ما في الجوارح من تلك الجوارح
 علم من الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح
 المسلطين فينت ولا تلك الجوارح من تلك الجوارح من تلك الجوارح
 واسم الكتاب في اللغة يقع على كل شيء من الاسد وعن ابن يوسف انه اشتق
 من ذلك الاسد والذب لانها لا يعلم ان غيرها انما الاسد لخلق غيره
 والذب خصاسه والحق بها بعضهم اجملة خصاسه واكثر من مشتق
 لانه ليس العيني فلا يجوز الانتفاع به ثم لا بد من التعليم لان ما يلقى
 من النص ينطق بشرط التعليم واكثر من ذلك لان ما يلقى من النص ينطق
 بصحة التعليم لكونه عاملا له فينزل بالبرهان ويجيبه عليه **قال**
 وتعليم الكتاب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم البليزري ان يرجع ويحب
 اذا دعي وهو ما نرى عن ابن عباس ولا بد من البليزري لا يترك
 الضرب ويدر الكتاب بجملة بضرب ليركه ولان آية التعليم ترك

زكي الشفيق

22

1

1

五

10

—

17

3

1

دین

لا فرق خلاف عما لمحمد لانه ما حصل المقصود من كل وجه بقائه مستمرا

من وجه لعدم الاقرار فتمناه احبنا كما علم انه آية جده من الابتداء

ان الكفر لا ينفي اهل افاذا الكلدانيين انه كان مذمه الاكل للشبع لا للعلم

بندل الاجتهاد قبل حصول المقصود لان بالاول فصار كشيء اجتهاد

فان قبل ان تصوم من صا حبه قلت حنا من صا حبه اوله
 اگر دعاهم نم بجه کما
 صا حبه اوله

بأن لا تزل ما صار به عالما بتمام جملة الكتاب والكل من الصديقين والمؤمنين

جاءت في ثوبها لاصداحها من على راسها لاصداح القصة

المعلم فطم منه فطموا الفاعل الم فاعله بولكن ما به لان لم يبق صيلا

سار كما اذا التفت اليه طعاما غيره وكذا اذا وثب الكلب فاخذ منه والحد

لأنه ما أكل من الصيد والنطاش كل الأكل من الصيد فصار كما إذا افترس

انه بخلاف ما اذا فعل ذلك قبل ذلك ان يكون له المال لانه يفتي فيه

فَالصَّيْدُ يَمُوتُ وَلَوْ قُتِلَ الصَّيْدُ فَقَطَّعَ مِنْهُ بَعْضُهُ فَأَكَلَهَا ثُمَّ أَدْرَكَ الصَّيْدَ

فانه و لم يأكل منه لم يؤكل لانه صيد كلب باهذ حيا اكل من الصيد

النماسة وأتبع الصيد فقتله ولم يأكل منه وأخذه صاحبه

ربك بصفة فاكها بواكل الصبد لانه لو اكل من نفس الصبد في

هذه الحالة لم يضره فاذا اكل ما يات منه في يوم لا يجلي لصاحبه او في خلاف
 الوجه الاول لانه الجدة حالة الاصطباذ فكان جاهلا ممكنا لنفسه في
 لان نفس البضعة قد يكون لها كفا وقد يكون جلدته في الاصطباذ
 لبعضه بقطع القطعة منه قبل ركة فالأكل قبل الاخذ يترك على وجهه لوز
 وبعد على الوجه الثاني فلا يترك على جملته **قال** وان ادرك المرسل الصيد
 حيا وجعل ان يذبحه وان ترك يذبحه حتى مات لم يترك ولا البانك
 والسهم لانه قد راعى الاصل قبل حصول المفصود باليد اذا المفصود هو
 الاباحه ولم يثبت قبل موته فبطل حكم البند وهذا اذا تمكن من ذبحه
 انما اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه في فيه من الحياء فلو كان يكون في
 المذبوح لم يترك في ظاهره ولو لم يذبحه وعن ابيه حنيفة وابيه يوسف انه يجزى
 هو فوالشافعي لانه لم يضر على الاصل فصار كما اذا راعى الماء ولم يضر على
 الاستعمال وجعل الظاهر انه قد راعى راعيا لانه ثبتت يده على المذبح وهو قائم
 مقام النكاح من الذبح اذا لا يمكن اختياره لانه لا بد له من مدقة والناس
 يتفاوتون فيها على حسب تفاوتهم في الكفاية والهرابة في امر الذبح فادبر
 الحكم على ما ذكرنا بخلاف ما اذا بلغ من الحيوة مثل ما يقع في المذبوح
 لانه ثبت حكمه الا ترى انه لو وقع في الماء وهو حي كان له الاكل كما اذا
 وقع وهو ميت والتمس الجسد بغير ذبح وقض بعضهم فيه تفصيلا وهو

ان لم يذبح للذبح لانه
 ما على اصطبار المذبوح
 الا الحيوة المعتبرة له

انه

هذا هو الوجه الثاني
 في ان يذبحه في يده
 ولو لم يتمكن من ذبحه
 في فيه من الحياء
 فلو كان يكون في
 المذبوح لم يترك
 في ظاهره ولو لم
 يذبحه وعن ابيه
 يوسف انه يجزى
 هو فوالشافعي
 لانه لم يضر على
 الاصل فصار كما
 اذا راعى الماء
 ولم يضر على

نكحة النور
 شافعي
 كذا
 نكحة النور
 شافعي
 كذا

هذا هو الوجه الثاني
 في ان يذبحه في يده
 ولو لم يتمكن من ذبحه
 في فيه من الحياء
 فلو كان يكون في
 المذبوح لم يترك
 في ظاهره ولو لم
 يذبحه وعن ابيه
 يوسف انه يجزى
 هو فوالشافعي
 لانه لم يضر على
 الاصل فصار كما
 اذا راعى الماء
 ولم يضر على

انه ان لم يتمكن بغيره لانه لم يترك وان لم يتمكن لضيق الوقت لم يترك
 عندنا خلافا للشافعي لانه اذا وقع في يده لم يترك فبطل حكم ذكوه الاضطرار
 وهذا اذا كان يومه بقا اذ اشق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يده
 صاحبه حل لان ما على اصطبار المذبوح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء
 بعد ما ذبحه وقبل صافى في الماء عند ايه حنيفة ابو بكر لانه وقع في
 يده صافيا قبل الاخذ من الاضطرار الى المذبوح على ما ذكره هذا الذي

هذا هو الوجه الثاني
 في ان يذبحه في يده
 ولو لم يتمكن من ذبحه
 في فيه من الحياء
 فلو كان يكون في
 المذبوح لم يترك
 في ظاهره ولو لم
 يذبحه وعن ابيه
 يوسف انه يجزى
 هو فوالشافعي
 لانه لم يضر على
 الاصل فصار كما
 اذا راعى الماء
 ولم يضر على

ذكرناه اذا اراد ان يذبحه فلو انه ذبحه بغيره عند حنيفة وكذا المذبح في
 النكحة في المفوضة والذي يترك الذبح بطنه وفيه جباه حنيفة او يذبحه
 وعليه الفتوى لقوله لا اما ذكبه استثناء مطلقا من غير فصل وحسنه
 اذا كان بحال لا يعيش مثله لا يجزى لانه لم يكن موته بالذبح وقال محمد ان

بعض فوق ما يعيش المذبوح جلي والافلا لانه لا يعتبر فيه الحيوة على ما
 في رواية ولوا ذكبه ولم يذبحه فان كان وقت الواضحة امكنه ذكبه لم يترك
 لانه صار حكمه المذبوح عليه وان كان لا يمكن ذكبه اكله لا البند لم يثبت
 به والنكاح من الذبح لم يوجد وان ادركه فذكاه حل لانه ان كان فيه

صوفة مستقر فالذكاة وقعت موقعا بالاجماع وان لم يكن فيه حيوة
 مستقره فقتله حنيفة ذكوه الذبح على ما ذكرنا وقد وجد عند مالك
 يحتاج الى الذبح واذا ارسل عليه على صيد واخذ غيره حل وقال مالك لا يجزى

c

الارسل بكنه اذ لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما كان اسرا حيلة
ما تقدم ولو ارسل بكنه المعتم على صيد فوقع على شيء ثم اتبع الصيد فظن
وقوله فانه يؤكل وهذا اذ لم يحكم ما ناطق بل بعد الارسل وانما
مكت ساعه للممكن لما يتناه في الكلب والوان بالباء معلى اخذ صيد
الكلب
يكون من افق
فوق منزله كبير
الهدى فلا
ينقطعه
فورا الارسل
كناه

من الصدقات التي هي من ثمرات الجنة والصلوات
على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والصلوات على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والملاد بالزجر الاغرا بالصبا عليه وبالانزجار اظهار زيادة الطلب
ووجهه ان الفعل يرفع فاعلم هو فوفيه او مثله كما في نسخ الآية والزجر
دون الارسل لكونه بنا عليه **قال** لو ارسله موسى فزجره مسلم فانزجر
لم يוכל لان الانزجار دون الارسل وهذا لم يثبت به شبهة اكن متاخر
ان لا يثبت به اكل وكل من لا يجز ذلك انه كالمند والمند وقار ك
الشمع عامر في هذا منزلة المجوسي فان لم يرسله احد فزجر مسلم
فانزجر فاحذر الصبد فلا يباين كلو لانه الزجر مثل الاغلاط لانه ان
كان دون من حشانه بنا عليه فهو فوفيه من حيث انه فعل المكلف
فاسند بفعله ناسخا لو ارسل المسلم عليه على صبد وسمى فادركه فوفيه
ثم ضرب ثابا فقله الكذا لو ارسل كلبين فوفيه احداهما فقله الاخر اكل
لان الامتناع عن اكله بعد اكله لا يدخل تحت التعليم فجعل عفو
ولو ارسل رجلا وكل منهما كلبا فوفيه احداهما وقله الاخر اكل لما بينا
والملك للاول لان الاول اخرج عن حد الصيدية الا ان الارسل من الثاني
حصل على الصيدية لمعبر في الاباحة واكثر حالة الارسل فلم يجمع بخلاف
ما اذا كان الارسل من الثاني بعد اكله عن الصيدية يجزى الكلب الاول
فصل في الزجر ومن سمع حشانه حش صبد فرماه او ارسل
كلبا او باذبا عليه فاصاب صيدا ثم بين انه حش صبد على المصاري صيد
كله او باذبا عليه فاصاب صيدا ثم بين انه حش صبد على المصاري صيد

وكان في الصدقات التي هي من ثمرات الجنة والصلوات
على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والصلوات على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من الصدقات التي هي من ثمرات الجنة والصلوات
على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والصلوات على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من الصدقات التي هي من ثمرات الجنة والصلوات
على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والصلوات على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا فصل الاصطاد وعن اليوم فانه حش من ذلك الحش والمفاد النعم
الامر لانه لا يثبت الاباحة في شئ منه بخلاف النجاسة لانه يفر في طهره ونزوحه
حالا هو كل حي لانه الارسل منه ليس الاباحة ووجه الظاهر ان اسم الاصطاد
لا يخفى بالمالك فوفيه الفعل اصطادا في هو فعل مباح في نفسه واباحة
المناول يرجع الى المحل فيثبت عليه ما يفعله المحل كما في جلد وفد الثبوت
اذ لم يقبله واذا فو اصطادا صار كانه رمى الى صيد فاصاب غيره وان
ثبت انه حش او حش او حش او حش لا يجل المصا لانه الفعل ليس باصطاد
والظن الداحي الذي يابى الى يوت اهل والظن الموقوف بمنزلة لما بينا
ولو رمى الى طائر فاصاب صيدا ورمى الطائر ولا يدركه وحش به او غير
وحش على الصبد لان الظاهر فيه النوحش ولو رمى الى غير فاصاب صيدا
ولا يدركه ناسخا لا يجل الصبد لان الاصل فيه الاستيناس ولو رمى
الى حكمة او جرد فاصاب صيدا يجل في روايته عن ابي يوسف لانه صيد في الحور
عنه انه لا يجل لانه لا ذكاه فيها ولو اصاب المسموم حشاه وفد ظنه ادما
فاذا هو صيد يجل لانه لا معبر بظنه مع تعينه واذا سمي الرجل عند اكل
ما اصاب اذ اخرج السهم فان لانه ذاب بالرمي يكون السهم آله فبشر السهم
عنه وجمع البدن محل هذا النعم من الذكاه على ما بينا **قال** واذا ادركه
صبا ذكاه وفد بيناه بوجوهها والاضلاف فيها في الفصل الاول فلا يصح

انفك منه افعال
برشد انوي

من الصدقات التي هي من ثمرات الجنة والصلوات
على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والصلوات على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من الصدقات التي هي من ثمرات الجنة والصلوات
على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والصلوات على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من الصدقات التي هي من ثمرات الجنة والصلوات
على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والصلوات على من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء

انما هو الوجه الثاني في بيان ان الارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء

قال واذا وقع السهم بالعبد فمخا ملحة غايه عنه ولم يزل عن طلبه حتى اصابه الموت وان وقع عن طلبه ثم اصابه سبب لم يزل يلوكل ما روى ان النبي هم كرس الكلا الصدا في الغاب عن الراس وقال لعن هذا الم الارض فقلته ولان احتمال الموت سببا اخر فانه لما ينبغي ان يجل كلاله الموت في هذا كما لم يخلو ما روى ان الانبياء اخطوا اعلم ما دام في طلبه ضرورة ان لا يعرف الا اصطلاحه عند ولا ضرورة فيما اذا فعد من طلبه لا يمكن ان يخرج عن تواريه يكون سبب عمله والذين يرويه عنه على ما ذكره قوله ان ما تواريه عنه اذا لم يبتل جمل وقا اذ بان ليله لا يجل ولو وجد به جمل حة سوى جراحه سمته لا يجل لانه موهوم يمكن الاخر ليعنه فاعلم ما يخلف وفيه التوامم الهوام والجلية ارسال الكلف هذا كالجراية الرمي في جمع ما ذكرناه **قال** واذا روى صيد فوقع في الماء او وقع على سطح وجعل ثم نزل منه الى الارض لم يلوكل لانه المنة في الماء او وقع على سطح وجعل ثم نزل منه الى الارض لم يلوكل لانه المنة في الماء

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء

انما هو الوجه الثاني في بيان ان الارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء

حرام بالنقص لانه احتمال الموت بغير الرمي في الماء مهلك في كذا السقوط من غلابه يند ذكر قوله عم لعن في كذا وقت يبتل في الماء لان كل فاما لا يند كان الماء فقلته او سمه في كذا وقت وقع على الارض ابتداء الكلاله لا يمكن الاخر ليعنه وفي عبارة سند باب الاصطلاح بخلاف ما تقدم لانه يمكن ان يخرج عن فصار الاصل ان سبب كونه واكل اذا اجفعا وامكن الخاز عما هو سبب كونه بخرج عنه كونه احيا طافان كان مما لا يمكن ان يخرج

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء

عنه جرى وجوده بجري عدمه لان التكليف بحسب الوسع فما كان النقص عنه اذا وقع على شجر او جابط او آجره ثم على الارض او رماه وهو على جبل فتردى من موضع الى موضع حتى نزل الى الارض او رماه فوقع على ربح منصوبه او قضبه فابنه او على حرف آجره لاحتمال ان جنة هذه الاشياء فقلته ومالا يمكن ان يخرج عنه اذا وقع على الارض كما ذكرناه او على ما هو في معناه كجل او ظهر بينا وبينه من ضويع او صخره فاستقر عليها لان وقع عليه وعلى الارض سواء او ذكره المشتق لوقع على صخره فانشق بطنه لم يلوكل لاحتمال الموت سببا اخر وصحة احكامه وحمل مطلقا الموقى في الاصل على غير حالة الاستشفاف في جملة شمس لانه على ما اذا اصابه هذا الفخره فانشق بطنه لذلك وحمل الموت في الاصل كانه لم يقبض من الآجره الا ما يقبض من الارض لوقع عليها في ذلك فهو هذا الصحيح وان كان الطير ما يبتل فان كان الجراحه لم تنفخ في الماء اكل وان انغمس لا يلوكل كما اذا وقع في الماء **قال** وما اصابه المراض بعرضه لم يلوكل لقوله عم فيه ما اصاب بحد فكل وما اصاب بعرضه فلا ياكل ولانه لا بد من الجرح ليحقق معنى الذكاة على ما قلناه **قال** ولا يلوكل ما اصابه البندقة فان حاله يند في بكترة ولا يخرج فصاوك المراض اذا لم يخرج في كذا رماه بجرح وكذلك ان جرحه فلو اننا وبه اذا كان نفلنا وبه جنة الاحتمال لانه فقلته بنقله وان كان الجرح خفيفا وبه جنة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء

انما هو الوجه الثاني في بيان ان الارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء والارض لا تبتلع ما فيها من الماء

لتعيق الموت بالجرح ولو كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كالسهم وجرحه
 فانه جل لانه يقتله بجرحه ولو رمى بمره حديدية لم يضيع بضعا لاجل
 لانه قتله ذفا ولو كان رماه بها فان كان رماه او قطع او دله لانه العرف
 ينقطع ينقل الجرح ينقطع بالقطع فيقع الشكر او لعنه مات قبل قطع
 الاو طج ولو رماه بعضا او يعود جرحه فانه لا يجل لانه يقتله قتلا
 لاخر ما اذ كان له حد يضيع بضعا فحينئذ لا بأس لانه بمنزلة
 السيف والرمح ولا اصل هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافا الى الجرح
 يفيى كان الصمد لا اذا كان مضافا الى النفل يفيى كان حراما
 وان وقع الشكر ولا بد من مات بالجرح او بالنفل كان حراما احبا طاق
 ان رماه بسيف او سكين فاصابه بجرحه فخره حل وان اصابه بفضا
 السكين او بقبض السيف لاجل لانه قتله ذفا واحدا بوجهه فيه سواه
 ولو رماه فجرحه ومات بالجرح ان كان الجرح مذميا يجل بالاتفاق
 وان لم يكن مذميا فلكذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت الجرحه كبيره
 او صغيره لان الدم قد يجس بضميق المنفذ او غلط الدم وعند بعضهم
 بشرط الادماء لقوله عم ما انهم الدم وافر الاو طج فكل بشرط الانحمار
 وعند بعضهم ان كانت كبيره يجل بدون الادماء وان كانت صغيره لا يجل
 الادماء ولو ذبح شاه فلم يسلم منه الدم قبل لاجل وفيل يجل وجه الفول

لو رماه بسيف او سكين فاصابه بجرحه فخره حل وان اصابه بفضا السكين او بقبض السيف لاجل لانه قتله ذفا واحدا بوجهه فيه سواه

لو رماه بسيف او سكين فاصابه بجرحه فخره حل وان اصابه بفضا السكين او بقبض السيف لاجل لانه قتله ذفا واحدا بوجهه فيه سواه

دخل فيما ذكرناه واذا اصاب السهم ظلف الصمد او قرنيه فان
 ادماه حل ولا فلا وهذا يوجب بعض ما ذكرناه **قال** واذا رمى صيدا
 فقطع عضوا منه اكل الصمد لما بيناه ولا يوجب كل العضو قال الشافعي
 اكله ان مات الصمد منه لانه صيد بتلك الاضطراب فجل المبان
 والمبان منه كما اذا بين الى اس بتلك الاختيار بخلاف ما اذا لم يمت
 منه لانه ما بين بالذكاة لقوله عم ما بين من اخطى فهو ميتا
 ذكر اخطى مطلقا فنصرف الى اخطى حقيقه وحكما والعضو المبان هذه الصفة
 لان المبان منه حتى حقيقه للقيام الجوف فيه واكله لانه يتوهم
 سلامته بعد هذه الجراحة وهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه
 حياة بهذه الصفة حجم وقوله ابي بالذكاة فلما جاز وفوقه لم يقع
 ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعندنا انه لا ينظر في المبان لعدم الجوف
 ولا تبعية لنزولها بالانفصال فصار هذا الحرف هو الاصل ان المبان
 من اخطى حقيقه وحكما لاجل والمبان من اخطى صورة لاكله لجل وذلك
 بان يفيى المبان منه حياة بقدر ما يكون في المذبوح فانه جوفه صورة
 لاكله ولهذا لو وقع في الماء وفيه هذا القدر من القدر الجوف او في
 من جيل او سطح لا حجم فتخرج عليها المسائل فتقول اذا قطع بداي
 رجلا او فخذا او ثلثة مما يلي القوائم او اقل من نصف الرأس حجم المبان

لو رماه بسيف او سكين فاصابه بجرحه فخره حل وان اصابه بفضا السكين او بقبض السيف لاجل لانه قتله ذفا واحدا بوجهه فيه سواه

لو رماه بسيف او سكين فاصابه بجرحه فخره حل وان اصابه بفضا السكين او بقبض السيف لاجل لانه قتله ذفا واحدا بوجهه فيه سواه

ويحل الجبان منه لانه بنوهم بقاء الجاهة في الباقي ولو قد بنصفه في قطع
 الاثا والاكث مما بالي العجز او قطع نصف راسه او كل من جعل الجبان والجبان
 منه لان الجبان من جنس واحد لا حكم اذا بنوهم بقاء الجبوة بعد هذا الجرح
 والحديث وان تناول السمك وما بين منه ميتة الا ان ميتة حلال
 بالحدث الذي روي عنه ولو ضرب عنق شاة فبان راسها بجل فقطع لا يذبح
 ويكره هذا الضع لا بلاغة التخرج وان ضربه من قبل الفخا ان ما قبل
 قطع الاوداج لا يجل وان لم يمت حتى قطع الاوداج حل ولو ضرب صيدا فقطع
 بداي جلا ولم يمت من كان بنوهم الا لئلا يام والاند مال اذا مات حل
 اكله لانه بمنزلة سائر اجزائه وان كان لا بنوهم بان بني معلقا يجل حل
 ما سواه لوجود الابانة من العبرة للعانة **قال** في البوك صيد المحرم
 والمرند في الوثني لانهم ليسوا من اهل الذكوة على ما بيننا في الذبايح ولا بد
 منها في اباحة الصيد بخلاف النصارى واليهود لانهم من اهل الذكوة اخصا
 فكذا اضطررنا **قال** من رمى صيدا فاصابه ولم يخرج عن جز الامتاع
 وماله آخر فقتله فهو للثاني لانه من الاخذ وقد قال عم الصيد لمن اخذ
 وان كان الاول انخه وماله الثاني فقتله فهو للاول ولم يوكلا الاضمار
 الموت بالثاني وموليس يذكاه للفداء على ذكاه الاخبار بخلاف الفدية
 الاول هذا اذا كانت الرمية الاولى بحال ينجو منه الصيد لانه حي

ان تدل افعال
 به شد

ولم يخنه
 ستره

يكون

يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني اما اذا كان الاول بحال لا يسلم منه الصيد
 بان لا ينج منه من الجبوة لا بقدر ما بين في المذبح كما اذا اباد راسه
 بجل لان الموت ايضا في الرمي الثاني لان وجوده وعذبه بمنزلة وان
 كان الرمي الاول بحال لا بعين منه الصيد لانه ينج منه من الجبوة اكثر مما
 يكون بفعل الذبح بان كان بعين يوم او اكل اليوم ففعل قوله في
 الاكتم بالرمية الثانية لان هذا القدر من الجبوة لا يغير بها عند وعند
 جرم ان هذا القدر من الجبوة معتبر عند على ما عرفت من مذهبه
 فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال يسلم منه الصيد
 سوا هذا بجل **قال** في قتله ضامن لغيره لا لاوله غير ما نقصه الجرح
 الاول لانه بالرمي تلف صيدا مملوكا لانه ملكه بالرعي المتخون وهو منقوص
 جرحه وفيه المثل بغير يوم الاثلاف **قال** رضي الله عنه ناواه
 اذا علم ان الفعل حصل بالثاني بان كان الاول بحال يجوز ان يسلم
 الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه لكونه الفعل كله مضافا
 الى الثاني وقد قل جوازا مملوكا للاول منقوصا بالجرح فلا يضمن
 كمالا كما اذا قتل عبدا مريضا وان علم ان الموت حصل بالجرحين او
 لا يدري **قال** في الزبادات يضمن الثاني ما يضمنه جرحه ثم يضمن
 نصف قيمته مجروحا بجرحين ثم يضمن نصف قيمته لوجه اما الاول

وانما انما انما ما نقصه جرحه لان
 الاول بقدر ما بين في المذبح كما اذا اباد راسه
 بجل لان الموت ايضا في الرمي الثاني لان وجوده وعذبه بمنزلة وان

فلانه جرح حيوانا مملوكا للعبد وقد نفق منه فبعض ما نفق منه أو لا
وأما الثاني فلان الموت حصل بالجرح حين فكون من متلفا لعقه
و هو مملوك غيره فبعض نصف بمجرده وبالجرحا حين لان الاول
ما كان بصفه والثاني ضمنها من فلا يعنيها ثانيا وأما الثالث فلان
بالرعيه الاول صار بحال محل نيكافه الاختصاص لولا رمي الثاني فدل
بالمرئيه الثاني افضل عليه نصف اللحم فبعضه ولا يعني النصف الاخر
لانته ضمنه من فدخل ضمان اللحم به وان كان رماه الاو ثانيا فالجرح
نصفه الا باحد كالجواب فيما اذا كان الرامي غيره وبصره اذا رعى صيدا
على قالة جرح فانحنه ثم رماه ثانيا فانزله لا يحمل لان الثاني مؤخره كذا هذا
قال ويجوز اصطفايه ما يملكه له وما لا يملكه لاطلاق ما يملكه له والصيد
لا يخفى باكون اللحم قال فان لهم صيدا مملوكا لم يشؤوا ان يركبوا
فصيدك الا بطلان لان صيد سبب الانتفاع بجوده او شعور او غيره
او لا سند فاع شرفه وكذا في كل شئ

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
في دار الوصوف
في دار الوصوف
في دار الوصوف

في طرف الوجوب ومي الكفالة **قال** الزهر بنعقد بالاجاب

ان شاء الله وقال ما لك بلنم بنفس الحقل لا نخص بالمالا من

الجابي فصار كالبيع ولانه عهد وثقة فاشبه الكفالة

ما نلوا نية والمصد المفقون بحر في الماء في محل الجنازة برأيه الامر والانه

عقد نرجس لما انزل الراهب لا يستوجب بمقابلته على المهر شاق لخص

لا يجزئ عليه فلا بد من امضائه في الوصية في اليد بالفيض ثم يكتفى فيه

بالثقلية في ظاهر الآية وفيه حكم عفو مشروعه فاشبهه بفصل البيع

وعن أبي يوسف أنه لا يثبت المنقول إلا بالنقل لأنه في غير موجب للقول

أبداً بمنزلة الغصن الخلاق الذي لأنه نافع للضمان من الماء إلى الشجر
بمعنى أن أنقص صور الأوصاف بالتمثيل بدون الشك في ذلك المهر

وليس بموجبها هذا والاوضح **قال** فاذا افترض المرء محذوراً

فبما أن العقدية لوجود الفرض وكما له فانزوم العقد والم يقضه

بالخيار ان شاء، سلم وان شاء، رجع عن الرهن لما ذكرنا ان اللزوم

بالبعض في المصود لا يحصل قبله **قال** فاذا سلم اليه فقبض

2 ضامه وقال السامعي هو امانة في يده ولا يسقط شيء من الدين خلال

سورة - لا يعقل من قاله ملا صاحب عنه وعليه عزمه في

علاء الدين

ويعناه لا يصير مضمونا بالدين ولا الزهون وثبته بالدين فيهلك لا
بسفط الدين اعتبارا لاجل النكاح وهذا لان بعد الوثقة بزيادة
الصيانة والسقوط بالهلاك بقاء ما افشاءه العقد الحق في بعض
الهلاك وهو ضد الصيانة لئلا يفسد الرهن بعد ما نفق في الرهن عند
ذهب حقه فوله عم اذا غلب الرهن فهو عاقل معناه على ما قالوا اذا شئت
فبنة الرهن بعد ما هلك واجماع الصحابة والناجحين على ان الرهن مضمون
مع اخلافهم وكيفية القول بالامانة حتى في له ولما لا يقول عم لا يغلق
الرهن على ما قالوا الاحباش الكلي بان يصير مملوكا كذا ذكره الكرخ عن
السلف ولان الثابت للرهن بدل الاستيفاء وهو ملك البدن والجميع لان
الرهن ينشأ عن اجس الدائم فالاستيفاء لنفسه ما كسبت رهينة فافانهم
وقارفت كل يريهن لافكالهم والاحكام الشرعية تنعطف على اللفاظ على
وفقا لا ثباتا ولان الزهون وثبته لجانب الاستيفاء وهو ان يكون موصلا
اليه وذلك ثابت بملك البدن وجس ليع الا من من الجور مخافة جرح
الرهن الرهن ويكون عاجزا عن الانتفاع فسادا الى فضاء الدين
اول صحيح واذا كان كذلك بئس الاستيفاء من وجه وقد نفق بالهلاك
فلو استوفاه ثانيا يودي الى التبرع بخلاف حاله الفياض لانه ينقض هذا الاستيفاء
بالرد على الراهن فلا يكتفى ولا وجه الى استيفاء الباقي بدون لانه لا ينقض

ويعناه لا يصير مضمونا بالدين ولا الزهون وثبته بالدين فيهلك لا
بسفط الدين اعتبارا لاجل النكاح وهذا لان بعد الوثقة بزيادة
الصيانة والسقوط بالهلاك بقاء ما افشاءه العقد الحق في بعض
الهلاك وهو ضد الصيانة لئلا يفسد الرهن بعد ما نفق في الرهن عند
ذهب حقه فوله عم اذا غلب الرهن فهو عاقل معناه على ما قالوا اذا شئت
فبنة الرهن بعد ما هلك واجماع الصحابة والناجحين على ان الرهن مضمون
مع اخلافهم وكيفية القول بالامانة حتى في له ولما لا يقول عم لا يغلق
الرهن على ما قالوا الاحباش الكلي بان يصير مملوكا كذا ذكره الكرخ عن
السلف ولان الثابت للرهن بدل الاستيفاء وهو ملك البدن والجميع لان
الرهن ينشأ عن اجس الدائم فالاستيفاء لنفسه ما كسبت رهينة فافانهم
وقارفت كل يريهن لافكالهم والاحكام الشرعية تنعطف على اللفاظ على
وفقا لا ثباتا ولان الزهون وثبته لجانب الاستيفاء وهو ان يكون موصلا
اليه وذلك ثابت بملك البدن وجس ليع الا من من الجور مخافة جرح
الرهن الرهن ويكون عاجزا عن الانتفاع فسادا الى فضاء الدين
اول صحيح واذا كان كذلك بئس الاستيفاء من وجه وقد نفق بالهلاك
فلو استوفاه ثانيا يودي الى التبرع بخلاف حاله الفياض لانه ينقض هذا الاستيفاء
بالرد على الراهن فلا يكتفى ولا وجه الى استيفاء الباقي بدون لانه لا ينقض

ويعناه لا يصير مضمونا بالدين ولا الزهون وثبته بالدين فيهلك لا
بسفط الدين اعتبارا لاجل النكاح وهذا لان بعد الوثقة بزيادة
الصيانة والسقوط بالهلاك بقاء ما افشاءه العقد الحق في بعض
الهلاك وهو ضد الصيانة لئلا يفسد الرهن بعد ما نفق في الرهن عند
ذهب حقه فوله عم اذا غلب الرهن فهو عاقل معناه على ما قالوا اذا شئت
فبنة الرهن بعد ما هلك واجماع الصحابة والناجحين على ان الرهن مضمون
مع اخلافهم وكيفية القول بالامانة حتى في له ولما لا يقول عم لا يغلق
الرهن على ما قالوا الاحباش الكلي بان يصير مملوكا كذا ذكره الكرخ عن
السلف ولان الثابت للرهن بدل الاستيفاء وهو ملك البدن والجميع لان
الرهن ينشأ عن اجس الدائم فالاستيفاء لنفسه ما كسبت رهينة فافانهم
وقارفت كل يريهن لافكالهم والاحكام الشرعية تنعطف على اللفاظ على
وفقا لا ثباتا ولان الزهون وثبته لجانب الاستيفاء وهو ان يكون موصلا
اليه وذلك ثابت بملك البدن وجس ليع الا من من الجور مخافة جرح
الرهن الرهن ويكون عاجزا عن الانتفاع فسادا الى فضاء الدين
اول صحيح واذا كان كذلك بئس الاستيفاء من وجه وقد نفق بالهلاك
فلو استوفاه ثانيا يودي الى التبرع بخلاف حاله الفياض لانه ينقض هذا الاستيفاء
بالرد على الراهن فلا يكتفى ولا وجه الى استيفاء الباقي بدون لانه لا ينقض

والاستيفاء يقع بالمالية اذ العين امانة كانت نفقة المهر على نفقة
الراهن في حياته وكفنه بعد مماته وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض
الشئ اذ اشتراط الرهن لاق العين امانة فلا ينوب عن قبض الثمن
وواجب العقد بئس بدل الاستيفاء في هذا تحققي الصيانة وان كان فلو
الذمة من ضرورة كذا في المحالة والحاصل ان عند الحكم الرهن ضروري
الرهن يجب ان يدب بامانة بدل الاستيفاء عليه وعند نفق الدين بالعين
استيفاء منه عينا بالبيع فيخرج على هذا الاصيل عن من الميسائل
المختلف فيما بيننا في بينه عن دناها في كفارة المتهمة على من ان
الراهن ممنوع عن الاستيراد والانتفاع لانه ينفق بوجبه وجو الاخبار
على التوام وعند الامتنع منه لانه لا ينافي لوجبه وهو يعينه للبيع فياخذ
البواقي في انشاء الكلام **قال** ولا يصح الرهن الا بالدين مضمون لان حكمه
ثبوت بدل الاستيفاء والاستيفاء يتلوا الوجوب **قال** وبطل على هذا
اللفظ الرهن بالايمان المضمون بانفسها فانه يصح الرهن بها والدين
ويمكن ان يقال ان الموجب الاصل فيها هو الغنة ورد العين مخلص على
ما عليه اكثر المشايخ ومودين ولهذا يصح الكفالة به وان كان لا يجب
الابعد الهلاك لكنه عند الهلاك بالقبض السابق ولهذا يعتبر فيه يوم
القبض فيكون رهنا بعد وجود سبب وجوبه فيصح كذا في الكفالة ولهذا
جان فان كان الرهن الاصيل

والاستيفاء يقع بالمالية اذ العين امانة كانت نفقة المهر على نفقة
الراهن في حياته وكفنه بعد مماته وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض
الشئ اذ اشتراط الرهن لاق العين امانة فلا ينوب عن قبض الثمن
وواجب العقد بئس بدل الاستيفاء في هذا تحققي الصيانة وان كان فلو
الذمة من ضرورة كذا في المحالة والحاصل ان عند الحكم الرهن ضروري
الرهن يجب ان يدب بامانة بدل الاستيفاء عليه وعند نفق الدين بالعين
استيفاء منه عينا بالبيع فيخرج على هذا الاصيل عن من الميسائل
المختلف فيما بيننا في بينه عن دناها في كفارة المتهمة على من ان
الراهن ممنوع عن الاستيراد والانتفاع لانه ينفق بوجبه وجو الاخبار
على التوام وعند الامتنع منه لانه لا ينافي لوجبه وهو يعينه للبيع فياخذ
البواقي في انشاء الكلام **قال** ولا يصح الرهن الا بالدين مضمون لان حكمه
ثبوت بدل الاستيفاء والاستيفاء يتلوا الوجوب **قال** وبطل على هذا
اللفظ الرهن بالايمان المضمون بانفسها فانه يصح الرهن بها والدين
ويمكن ان يقال ان الموجب الاصل فيها هو الغنة ورد العين مخلص على
ما عليه اكثر المشايخ ومودين ولهذا يصح الكفالة به وان كان لا يجب
الابعد الهلاك لكنه عند الهلاك بالقبض السابق ولهذا يعتبر فيه يوم
القبض فيكون رهنا بعد وجود سبب وجوبه فيصح كذا في الكفالة ولهذا
جان فان كان الرهن الاصيل

والاستيفاء يقع بالمالية اذ العين امانة كانت نفقة المهر على نفقة
الراهن في حياته وكفنه بعد مماته وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض
الشئ اذ اشتراط الرهن لاق العين امانة فلا ينوب عن قبض الثمن
وواجب العقد بئس بدل الاستيفاء في هذا تحققي الصيانة وان كان فلو
الذمة من ضرورة كذا في المحالة والحاصل ان عند الحكم الرهن ضروري
الرهن يجب ان يدب بامانة بدل الاستيفاء عليه وعند نفق الدين بالعين
استيفاء منه عينا بالبيع فيخرج على هذا الاصيل عن من الميسائل
المختلف فيما بيننا في بينه عن دناها في كفارة المتهمة على من ان
الراهن ممنوع عن الاستيراد والانتفاع لانه ينفق بوجبه وجو الاخبار
على التوام وعند الامتنع منه لانه لا ينافي لوجبه وهو يعينه للبيع فياخذ
البواقي في انشاء الكلام **قال** ولا يصح الرهن الا بالدين مضمون لان حكمه
ثبوت بدل الاستيفاء والاستيفاء يتلوا الوجوب **قال** وبطل على هذا
اللفظ الرهن بالايمان المضمون بانفسها فانه يصح الرهن بها والدين
ويمكن ان يقال ان الموجب الاصل فيها هو الغنة ورد العين مخلص على
ما عليه اكثر المشايخ ومودين ولهذا يصح الكفالة به وان كان لا يجب
الابعد الهلاك لكنه عند الهلاك بالقبض السابق ولهذا يعتبر فيه يوم
القبض فيكون رهنا بعد وجود سبب وجوبه فيصح كذا في الكفالة ولهذا
جان فان كان الرهن الاصيل

لا يطل احواله المفقده بجهلا خلاف الود بعه **قال** وهو مضمون باقل من قيمته
 ومن الدين ومن قيمته فاذا اهلكه بدا المرصون و قيمته والدين سواء
 صادر المرصون مستوفيا لدينه وان كان فيه الزهون اكثر فالفضل للمائة
 لان المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وذلك بقدر الدين وان كان
 اقل من الدين سقط من الدين بقدر ما يرجع المرصون بالفضل لان
 الاستيفاء بقدر المائة وقال زفر الرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك
 الرهن و قيمته يوم رهن الف وخمسة والدين الف رجع الرهن على
 المرصون الخمسة له حديث على بن ابي طالب ان الفضل في الرهن ولان
 الزيادة على الدين مرهونة لكونها مضمونة به فيكون مضمونة اعتبارا
 بقوله الدين ومذهبا مروي عن عمر وابن مسعود ولان بدا المرصون
 بدا الاستيفاء فلا يوجب الغضمان الا بقدر المستوفى كما في حقيقه الاستيفاء
 والزيادة مرهونة ضرورة امتناع حبس الاصل بدوها ولا ضرورة في حق
 الغضمان والملاذ بالترادف فيما روي حال البيع فانه روي عن عبيد بن
 قال المرصون امين في الفضل والمرصون ان يطالب الرهن بدينه و
 بحسبه به لان حقه باق بعد الرهن والرهن لزيادة الصيانة فلا
 يمنع به المطالبة والحبس جزا الظلم فاذا ظهر مطله عند الفاضل عن غل
 بحسبه كما يتناه على التفصيل فيما تقدم واذا طلب المرصون دينه لم يرد
 طالب

المريض ان قال
 في الفضل فقد بين
 الرهن والدين انما اراد
 بالدين الذي اراد
 فانه لا يملك الا
 وطالبه اطلاقا
 ان قال المرصون
 في الرهن فانه لا يملك
 الا بالدين الذي اراد
 فانه لا يملك الا
 وطالبه اطلاقا

هذا هو الوجه في الرهن
 ان المرصون امين في الفضل
 والمرصون ان يطالب الرهن بدينه
 بحسبه به لان حقه باق بعد الرهن
 والرهن لزيادة الصيانة فلا يمنع
 به المطالبة والحبس جزا الظلم
 فاذا ظهر مطله عند الفاضل
 عن غل بحسبه كما يتناه على
 التفصيل فيما تقدم واذا طلب
 المرصون دينه لم يرد طالب

با حصار الرهن لان فضل الرهن فضل استيفاء فلا يجوز ان يفرض حاله
 مع قيام بدا الاستيفاء لانه ينكر الاستيفاء على اعتبار احواله لا بد المرصون
 وهو محتمل واذا احضر امر الرهن بتسليم الدين او لا يتبع حقه كما
 نفق حقا الرهن تحفيقا للتسوية كما في تسليم المبيع والتمن تحضر المبيع
 ثم سلم التم اقل او ان طالبه بالدين في غير البلد الذي وقع العقد فيه ان
 كان الرهن مما لا يحمل ولا مونة فكله لمرجول لان الاماكن كلها في حق التسليم
 مكان واحد فيما ليس له محل ومونة في كل الا بشرط بيان مكان الانباء
 فيه في باب السلم بالاجماع وان كان له محل ومونة يستوفى دينه ولا يكف
 احضار الرهن لان هذا انقل والواجب عليه التسليم مع التخلية لا النقل
 من مكان الى مكان لانه ينصرف به زيادة الضرب ولم يلزمه ولو سلب
 الرهن العذر على بيع المرصون فباعه بنفسه ونسب جاز لاطلاق الامر
 فلو طالب المرصون بالدين لا يكف المرصون احضار الرهن لانه لا فائدة
 له على الاحضار وكذا اذا امر المرصون ببيعه فباعه ولم يفيض التم لانه
 صادر بنا بالبيع بامر الرهن فصار كانه الرهن رهنه وهو دين ولو
 فيه بكلف احضار الرهن في مقام المبدل لان الذي يتوفى فيه
 التم هو المرصون لانه هو العاقد فله الرجوع المحقوق اليه وكما يكلف احضار
 الرهن لاستيفاء كل الدين بكلف لاستيفاء نيم فدخل لاحتمال الهلاك ثم

هذا هو الوجه في الرهن
 ان المرصون امين في الفضل
 والمرصون ان يطالب الرهن بدينه
 بحسبه به لان حقه باق بعد الرهن
 والرهن لزيادة الصيانة فلا يمنع
 به المطالبة والحبس جزا الظلم
 فاذا ظهر مطله عند الفاضل
 عن غل بحسبه كما يتناه على
 التفصيل فيما تقدم واذا طلب
 المرصون دينه لم يرد طالب

هذا هو الوجه في الرهن
 ان المرصون امين في الفضل
 والمرصون ان يطالب الرهن بدينه
 بحسبه به لان حقه باق بعد الرهن
 والرهن لزيادة الصيانة فلا يمنع
 به المطالبة والحبس جزا الظلم
 فاذا ظهر مطله عند الفاضل
 عن غل بحسبه كما يتناه على
 التفصيل فيما تقدم واذا طلب
 المرصون دينه لم يرد طالب

إذا قبض الثمن بغير ما حضار لا يستيفاء الدين لبقاء مقام العين و
 لا بخلاف ما إذا قبض رجل القيد الرهن خطأ حتى قبض بالقيمة على عاقبته
 في ثلث سنين لم يجز الرهن على قضاء الدين حتى يحضر كل القيمة لا في القيمة
 خلف عن الرهن فلا بد من احضار كل ما كان لا بد من احضار كل عين الرهن
 وما صار من قيمة بفعله وفيما تقدم صار دينا بفعل الرهن فابدا
 افتد فاق لو وضع الرهن على يد العبد وأمر أن يودعه غيره ففعل
 ثم جاء المدين فطلب دية لا يكلف احضار الرهن لانه لم يضمن عليه
 حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه في قدره ولو وضع العبد في
 يد من في عياله وغاب وطلب المدين دية والذى في يد غيره أو عذرة
 ولا ادرك من موجب الرهن على قضاء الدين لانه احضار الرهن ليس
 المراد لانه لم يضمن شيئا وكذلك اذا غاب العبد بالرهن ولا بد من
 ابن مع ما قلنا ولو ان الذي ودعه العبد محمد الرهن وقال يودع مالي
 لم يرجع المدين على الرهن بشي حتى يثبت كونه رهنا لانه لما قبض فقد توثق
 المال والشئ على المرخص فيتحقق استيفاء الدين فلا يمكن المطالبة **قال**
 وان كان الرهن في يد ليس عليه ان يمكنه من البيع حتى يفضيه الدين
 لان حكم الجبس الدائم الى ان يفضي الدين على ما بيننا ولو فضاء البعقل
 ان يجبس كل الرهن حتى يستوفى البقية اعتبارا بجبس المبيع فاذا فضاء

لو كان الرهن في يد العبد
 ولو كان الرهن في يد غيره
 ولو كان الرهن في يد المدين

الدين

الدين قبل له سلم الرهن اليه لانه زال المانع من التسليم بوصول الحق
 الى مستحقه فلو ملك قبل التسليم استرد الرهن ما فضاء لانه صار مستوفيا
 عند اهلاك بالقبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء في رد وكذا
 لو فضاء الرهن له جبهه مالم يفضي الدين او يبرئ ولا يبطل الرهن
 بالرد على الراهن على وجه الفسخ لانه يفسخ ما قبل القبض والدين ولو
 هكذا يفسخ الرهن اذا كان به وفا بالدين بقضاء الرهن وليس المراد
 ان يفسخ بالرهن لانه لا يستخدم ولا يكتفى ولا ليس الا ان ياذن له المالك لانه
 له حق الجبس دون الانتفاع وليس له ان يبيع الا بتسلط من الراهن
 وليس له ان يواجر ويجعل لانه ليس له ولا يملك الانتفاع بنفسه فلا يمكن تسلط
 غيره عليه فان فعل كان منعديا ولا يبطل عقد الرهن بالنعدي **قال**
 والمراد ان يحفظ الرهن بنفسه ونزوجه وولد وخادمه الذي في عياله

قال الله عنه معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وهذا لان عياله امانة
 في يد فضاء كالودعة وان حفظه بغير من في عياله او ودعه ضمنه
 هل يضمن الثاني فهو على الخلاف وقد بينا جميع ذلك بدلالة في الودعة واذا
 نعدي المدين في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته لانه الرابطة
 على معذرة الدين امانة والامانة تضمن بالنعدي ولو رهنه خائفا فجعله
 في خضوع فهو ضامن لانه نعدي بالاستعمال لانه غير ما ذون فيه وانما الاذن

من قال ان الرهن لا يفسخ
 وان كان الرهن في يد العبد
 وان كان الرهن في يد غيره
 وان كان الرهن في يد المدين

لو كان الرهن في يد العبد
 ولو كان الرهن في يد غيره
 ولو كان الرهن في يد المدين

لو كان الرهن في يد العبد
 ولو كان الرهن في يد غيره
 ولو كان الرهن في يد المدين

هذا هو الأصل في الرهن
والرهن هو ما يملكه المرء
من أموال أو عتق أو غيرها
فيكون ضمانا لغيره
فإن كان المرء يملك
أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها
لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله
أو رهنا لغيره
فإن كان المرء يملك
أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها
لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله
أو رهنا لغيره

بخصه ولا يملكه لأن الرهن جعل كانه ما في الأعلى بالبيع والبيع السلم
كون الرهن أو مناعه في الرهن الموهوب في كذا مناعه في الوعاء الموهوب
ويمنع تسليم الدابة الموهونة المحمل عليها فلا يتم حتى يملك المحمل لانه شاغل لها
بخلاف ما اذا رهن المحمل ونجا حيث يكون رهنا اذا دفعها اليه لان الدابة
مستغولة به فصار كما اذا رهن مناعه دارا وعياد وبيت الدار والوعاء
بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او جامعا في راسها ودفع الدابة مع السرج
فالتجام حيث لا يكون رهنا حتى يترده منها ثم يسلم اليه لانه من نوع الدابة
بمنزلة الثمن للتجمل في قالو يدخل فيها من غير ذكر **قال** ولا يصح الرهن
بالحيوانات كالوداج والعقري والمضارب ومال الشريك لان القبض
في باب الرهن فقبض يعم فلا بد من ضمان ثابت لبيع القبض مضمونا
ويحقق استيفاء الدين متى ذكر لا يصح بالاعتيان المضمونة بغيره كما لم يصح
في بدال البيع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العبد لم يضمن البايع
شأنه بسقط الثمن وموجب البايع فلا يصح الرهن فاما الاعتيان المضمونة
بعينها وهما يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المعصوب
وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم العبد يصح الرهن به لان الضمان
منقضى فانه ان كان قابلا لم يسلمه وان كان هالكا لم يضمن فانه رهنا
بما هو مضمون فيصحب **قال** الرهن بالدرار بالحل والكفالة بالدرار كما جائز

فان قيل ينبغي ان يقع الرهن على ما يملكه المرء من أموال أو عتق أو غيرها
فإن كان المرء يملك أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله أو رهنا لغيره
فإن كان المرء يملك أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله أو رهنا لغيره
فإن كان المرء يملك أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله أو رهنا لغيره

فان قيل ينبغي ان يقع الرهن على ما يملكه المرء من أموال أو عتق أو غيرها
فإن كان المرء يملك أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله أو رهنا لغيره
فإن كان المرء يملك أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله أو رهنا لغيره
فإن كان المرء يملك أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله أو رهنا لغيره

هذا هو الأصل في الرهن
والرهن هو ما يملكه المرء
من أموال أو عتق أو غيرها
فيكون ضمانا لغيره
فإن كان المرء يملك
أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها
لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله
أو رهنا لغيره
فإن كان المرء يملك
أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها
لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله
أو رهنا لغيره

والفرق ان الرهن للاستيفاء لا لاستيفاء قبل الوجوب واذا
التملك الى زمان في المستفيل لا يجوز انما الكفالة لا لزوم المطالبة
والزمام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الضمير والصلح ولذا
يصح الكفالة بما ذاب له على فلا بد ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل
الوجوب فملكه عنده بملكه امانة لانه لا عقد حيث وضع باطلا
بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهنا مثل هذا الترخ
الف درهم وملك في بدل الرهن حيث يملك بما سمي من المال بغير اطلاله
لان الموعود جعل كالوجود باعتبار حاجته في لانه مضمون بحقه
الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيحصل له حكمة كالقبض على
سوم الشريك فيضمة **قال** ويصح الرهن برأس مال السلم وثمره الصرف
مضمون على القابض لانه مضمون بحقه الشريك فيحصل له حكمة كالقبض على
والسلم فيه وقوله لا يجوز لان حكمه الاستيفاء وهذا استبدال الدين
المجانسة وباب الاستبدال فيها مسدود وان المجانسة ثابتة في الحالة
فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما سمي **قال** والرهن
بالبيع باطل لما ثبت انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغيره
لانه لا اعتبار له باطل فيقبض باذنه فان هلك الرهن بغيره
ورأس مال السلم في مجلس العقد ثم الصرف والسلم وصار الرهن مضمونا
لحق القبض كما وان اقر فاقبل هلاك الرهن بطلا لغوات القبض خفية

فان قيل ينبغي ان يقع الرهن على ما يملكه المرء من أموال أو عتق أو غيرها
فإن كان المرء يملك أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله أو رهنا لغيره
فإن كان المرء يملك أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله أو رهنا لغيره
فإن كان المرء يملك أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله أو رهنا لغيره

هذا هو الأصل في الرهن
والرهن هو ما يملكه المرء
من أموال أو عتق أو غيرها
فيكون ضمانا لغيره
فإن كان المرء يملك
أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها
لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله
أو رهنا لغيره
فإن كان المرء يملك
أموالا أو عتقا أو غيرها
فيمكنه أن يرهنها
لغيره كرهن عتقه
أو رهنا لأمواله
أو رهنا لغيره

وحكم وان حكم المومن بالمسلم فيه بطل السلام بملكه ومعناه انه يصير مستوفيا
 للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو نفاخا السلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك رهن
 برأس المال حتى يجسد له بدله فصار كالمضروب اذا عكس وبه رهن يكون رهن
 بغيره ولو حكم المومن بعد ان نفاخ السلم بملكه بالطعام المسلم فيه لانه رهن به
 وان كان من مجبوت بعد ذلك باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالفن رهنه فنفاه بالمال
 المبيع له ان يجسه لاختار المبيع لان الفقه بدله ولو حكم المومن بملكه بالنفوس
 المائتة وكذا لو اشترى عبدا شريكا سدا وادى ثمنه له ان يجسه بالنفوس
 ثم لو حكم المشتري بملكه بغيره **قال** ولا يجوز رهن احد المالكين
 والمكاتب قام الولد لان حكم الرهن ثبوت بدلا لشيء ولا يستحق الاستيفاء
 من هؤلاء لعدم المالبة في امره وقيام المانع في الباقين ولا يكون الرهن بالكتابة
 بالنفس وكذا بالنفوس في النفس وما دونه لتعذر الاستيفاء بخلافه
 اذا كانت الحسنة الرهن خطأ لان استيفاء الارض من الرهن ممكن
 ولا يجوز بالاستيفاء لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني
 والعبد المدبوع لانه غير مضمون على المولى فانه لو حكم لا يجب عليه شيء
 ولا باجرا شائكة والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا لانه لا يقابل به
 شيء مضمون ولا يجوز للمسلم ان يرهن غمرا او يرهنه من مسلم او ذمي
 لتعذر الاستيفاء والابتفاء في حق المسلمين ثم الراهن اذا كان ذميا
 استيفاء الراهن من امواله

اصلا
 الاثر
 اعلم ان هذا
 الامر الى القاضي
 الركن في القاض
 لا يامر المستأجر
 شبلح ابو كريمة

[illegible]

فانظر مضمون عليه للذي كما اذا غصبه وان كان المرء من ذمالم بضمنها
للمسلم كما لا بضمنها بالغصب من بخلاف ما اذا جرد ذلك فيما بينهم لاننا
ما نرى حقهم ان المينة فليست على عندهم فلا يجوز ردهه وان رخصه فيما
بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ^{فان} اشترى عبدا ورهن بضنه او خلا او
شاء مذبوحة ثم ظهر العبد حرا واخذ خرا او الشاة مينة فالرهن مضمون
لانه رهن بين واجب ظاهر ^{فان} اذا قل عبدا ورهن بضمه رهن ثم ظهر
انه حر ومذاكلة على ظاهر الرواية ^{فان} اذا اصالح على انكار ورهن بما صالح
عليه رهن ثم نصادف ان لادس فالرهن مضمون ^{وعن} ابو يوسف خلافة
عبد الابنة الضمير لانه عليك الابلاع وهذا انظر في حقي الضمير منه لان
فيام المرء يحفظ البلع خيفة الغرامة ولو هلك بملك مضمون والوديعة
بملك مائة والوصى بغيره الاب في هذا الباب لما بيناه ^{وعن} ابو يوسف
وزفراته لا يجوز ذلك منهما وموافاس اعتبارا بحقيقة الايقاف وجه الفرق
على ظاهر الرواية وهو الاحتسان في حقيقة الايقاف انزاله ملك الصغير من غير
عوض فبالبه في الحال وفي هذا نصب حافظ لما لم يجمع بقاء ملكه فوضع
الفوق واذا جاز الرهن بصير المرء من مسئو في الدين لو هلك بين وبغير رهن
او الوصي موفاله وبضمه للصحة لانه فضع منه ماله وكذلك لو سلقا المرء

سنة الصلح على الأتراك ان المزمع لا يثبت
بذلك فادعوا ان لا دين ولم يحفظوا رايه
سنة من سنة عبد الرحمن بن عبد الملك
تعدت حروا وادعوا على الاتراك فقاموا
المسائل سنة الصلح على الاتراك فقاموا
فما يقول ابن يوسف في ذلك الاضاح بعد
ان يكون الروي من اشهر عبد الرحمن بن
ما ذكر سنة من اشهر او شاة الى فقهه فاراد
او اشهر خلا ورجع على قول ابن يوسف
مضمون ثم لا يفتنه وليس هناك
ان لا يثبت ان لا يفتنه كما

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ان يكون الحق في نفسه
 لا يحتاج الى غيره
 بل هو الذي لا يمتنع عليه
 ان يكون الحق في نفسه
 لا يحتاج الى غيره

على وجه لا يتركيب ما ليس به وما يملكه قالوا واصل من المسئلة البيع فان
 الوصي اذا باع مال الصبي من غير نفسه جاز ويصح المفاضة ويضمن للصبي
 عند ما وقع له يوسف لا يبيع المفاضة وكذلك وكيل البائع بائع والوصي نظير
 البيع نظر الى عاقبة من حيث وجوب الفهم واذا رهن الابن من نفسه او
 من ابن له صغيرا وعبد له باع لادب عليه جاز لان الاب لو فني شققته
 انزل منزلة شخص وانفق عبارة مقام عبارة في هذا العقد كما في بيع
 مال ابنه الصغير من نفسه فيشترط في العقد ولو ارهنه الوصي من نفسه
 او من مدين او من عبالة من البيتم بحق البيتم عليه لا يجوز لانه وكيل محض
 والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كما لا يتولى في البيع وهو قاصر
 الشفقة فلا يعمل عن كنفه في حق الحاقاله بالاب والوصي من ابنه الصغير
 ومن عبد لانه جاز الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلافه
 الكبير فابيه وعبد الذي عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع فانه
 اذا باع من مولا ابنة منهم فيه ولائهم في الرهن لان له حكم واحد وان استدان
 الوصي للبيتم في كسونه وطعامه في رهن به مئاعا للبيتم جاز لان الاستدانة
 جائز للحاجة والرهن يقع ابتداء للحق فيجوز وكذلك لو أئجر للبيتم فارهن
 او رهن لانه الاول له الجارة فتمت المال فلا يجد بدا من الاركان والرهن لانه
 ابتداء واستيفاء واذا رهن الاب مئاع الصغير فادرك الابن وما في فليس للابن

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ان يكون الحق في نفسه
 لا يحتاج الى غيره
 بل هو الذي لا يمتنع عليه
 ان يكون الحق في نفسه
 لا يحتاج الى غيره

ان برده حتى ينفق الذين لم ينفقوا لانه من جانيه ان ينفق الاب بمنزلة نفسه
 نفسه بعد البلوغ لتمامه معاقدة ولو كان الاب رهنه لنفسه ففضاه
 الابن يرجع به في مال الاب لانه مضطر فيه طاعة الى احب املكه فاشبهه
 معبر الرهن وكذا اذا هلك قبل ان ينفقه لانه الاب يصير فاضاوية
 بحاله فله ان يرجع عليه ولو رهنه بدين على نفسه في بدين على الصغير
 جاز لا شتماله على من يدين جاز ان يدين فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك
 ولو لم يدين له دينه من ماله بهذا المعنى لانه كذلك الوصي وكذلك الجذر الاب
 اذا لم يكن لابي وصي الاب ولو رهن الوصي مئاعا للبيتم في دين استدانة
 عليه فيفضل المدين ثم استعار الوصي الحاجة للبيتم فضاع في يد الوصي فانه
 خرج من الرهن وهلك من مال البيتم لانه فعل الوصي كعمل نفسه بعد
 البلوغ لانه استعار الحاجة المتيقن واكرم فيه هذا فعل ما يثبت ان شاء الله
 والمال دين على الوصي معناه هو المطالب به ثم يرجع بدينه على الصبي لانه غير
 معتمد في هذه الاستعارة اذ هي حاجة الصبي ولو استعاره حاجة نفسه
 للصبي لانه منعد كذا ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه ولو غصبه
 الوصي بعد ما رهنه فاستعمله في حاجة نفسه حتى هلك عنه فالوصي ضامن
 لغفتمته لانه منعقد بحق المدين باغتصاب الاستعمال في حق الصبي بالمال
 في حاجة نفسه فيقتضيه الدين ان كان قد دخل فان كان في نفسه مثل الدين

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ان يكون الحق في نفسه
 لا يحتاج الى غيره
 بل هو الذي لا يمتنع عليه
 ان يكون الحق في نفسه
 لا يحتاج الى غيره

اذا اذ الى المرحون ولا يرجع على البنيم لانه وجب للبنيم عليه مثل
 ما وجب لهم على البنيم فالنفا فضا صا وان كانت قيمته اقل من الدين
 اذى قدر القيمة الى المرحون واذى الزيادة من مال البنيم لان
 المضمون عليه قدر القيمة لا يعرف لو كانت قيمته اكثر من الدين
 اذى قدر الدين الى المرحون والفضل للبنيم . وان كان لم يجل
 الدين فالقيمة رهن لانه ضامن للدين بنصيب حقه المحترم
 فيكون رهنه عنده ثم اذا اجل الاجل كان الجواب على التفصيل الذي
 قلناه غصبيه واستعمله لاجل الصغر حتى هلك به بضمه حتى
 المرفس ولا بضمه حتى الصغر لان استعماله لاجل الصغر ليس بعدى
 وكذا الاخذ لانه ولانه اخذ مال البنيم ولهذا قال في كتاب الاوار اذا
 اقر الاب والوصى بغصب مال الصغر لا يضمنه شئ لانه لا ينص غصبه
 لما كان له ولا به الاخذ اذا هلك به بضمه للمرحون باخذ بدينه
 ان كان قد فعل ويرجع الوصى على الصغر لانه ليس بمنعيل بل هو عامل له
 وان كان لم يجل يكون رهنه عند المرحون ثم اذا اجل الدين باخذ بدينه منه
 ويرجع الوصى على الصغر بذلك ما ذكرنا **قال** ويجوز رهن الدراهم و
 الذنبر والمكبل والمنزلة لانه يحقق الاستيفاء منه فكان محلا
 للرهن فان رهنه بحسبها هلك بمثلها من الدين وان اختلفا

هذا هو الوجه في رهنه
 لان القيمة لا تعرف
 الا بعد الاجل
 فان كان قبله
 لم يكن رهنه

في

في الجوده لانه لا تعتبر بالجوده عند المفاضلة بحسبها وهذا عند
 لان عنده يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعند ما يضمن
 القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنه مكانه في الجامع الصغير فان رهن
 ابرق فضة وزنه عشرين عشرين فضة فهو رهنه **قال** في الله رهنه
 ان يكون قيمته مثل وزنه او اكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق لان
 الاستيفاء عند اعتبار الوزن في عند ما باعتبار القيمة وهي مثل الدين
 في الاول فزيادة عليه في الثاني فيصير بعد الدين مستوفيا فان كانت قيمته
 اقل من الدين فهو على خلاف المذكور رهنه لانه لا وجه الى الاستيفاء
 بالوزن لما فيه من الضرر للمرحون ولا الى اعتبار القيمة لانه يورث الربا
 فصرنا الى النسخين بخلاف الجنس لينتفض النقص ويجعل مكانه بماله
 لانه ان الجوده ساوطة العدة في الاموال الربوية عند المفاضلة بحسبها
 واستيفاء الجهد بالردى جائز كما اذا جوزه في نقد حصل الاستيفاء بالاجل
 ولهذا جاز الى نفيه ولا يمكن نفيه بايجاب الضمان لانه لا يرد من
 مطالب ومطالب وكذا الانسان لا يضمن ملك نفسه فينضم النضر
 بنقله لنقصه وقبل هذه فربما ما اذا استوفى الزبور وكان ايجاب
 فملكته علم بالزيادة وهي معروف غير ثابتة لا يرضع على ما هو المشهور
 لان محلا فيه جامع في حصة وفي هذا مع ان في الفرق المحل لانه فضل للدين

في الجوده لانه لا تعتبر
 بالجوده عند المفاضلة
 بحسبها وهذا عند
 لان عنده يصير مستوفيا
 باعتبار الوزن دون القيمة

هذا هو الوجه في رهنه
 لان القيمة لا تعرف
 الا بعد الاجل
 فان كان قبله
 لم يكن رهنه

هذا هو الوجه في رهنه
 لان القيمة لا تعرف
 الا بعد الاجل
 فان كان قبله
 لم يكن رهنه

هذا هو الوجه في رهنه
 لان القيمة لا تعرف
 الا بعد الاجل
 فان كان قبله
 لم يكن رهنه

ليس من غير ما والزيادة لا تمنع الاستيفاء وقد تم بالهلاك وقضى
 الرهن بسنوت من محل آخر فلا بد من نفي النقص وهذا يمكن عند
 بالنقص ولو انكسر البريق فنال الوجه الاول وهو ما اذا كانت قيمته مثل
 وزنه عند بيعه صفة ولا يجوز على النكاح لانه لا وجه الى ان يذهب من
 الذين لانه يصرفا بدينه بالجودة على التزاد والى ان يفتك مع النقص
 لما فيه من الضرر فخرنا ان شاء الله بما فيه وان شاء ضمنه فممنوع
 جنسه وخلاف جنسه ويكون رهنا عند المرء والمكسور فله من ياتهما
 وعند محلان شاء افكدها فضا وان شاء جعله بالدين اعتبارا الى ان يكسار
 بحالة الهلاك وبهذا لانه لما فعد الهلاك فصار بمنزلة الهلاك في
 الهلاك فمضمون بالدين بالاجماع فكذلك فيما هو في معناه فله الاستيفاء
 عند هلاك بالمالمية وطريقه ان يكون مضمونا بالقيمة ثم يقع المقاضية
 وفي جعله بالدين اغلاق الرهن ويوصفكم جاهل فكذلك النقص بالقيمة
 اوله وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كانت قيمته اقل من وزنه فمما فيه
 بضمين قيمته جديا من خلاف جنسه او رديا من جنسه ويكون رهنا عند
 وهذا بالانفاق شاعدها وظاهره وكذلك عند محله لانه يعتبر حال الانكسار
 بحالة الهلاك والهلاك عند القيمة وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانت قيمته
 اكثر من وزنه اثنا عشر عند جنسه بضمين قيمته ويكون رهنا عند
 لان الواجب عند
 في حالة الانكسار
 ضمان القيمة فلا
 خلاف جنسه
 العجز

هذا هو الوجه الثاني وهو ما اذا كانت قيمته اكثر من وزنه اثنا عشر عند جنسه بضمين قيمته ويكون رهنا عند لان الواجب عند في حالة الانكسار ضمان القيمة فلا خلاف جنسه العجز

الوجه الثاني وهو ما اذا كانت قيمته اكثر من وزنه اثنا عشر عند جنسه بضمين قيمته ويكون رهنا عند لان الواجب عند في حالة الانكسار ضمان القيمة فلا خلاف جنسه العجز

الوجه للورث عند الجودة والزيادة فان كان باعتبار الوزن كجمله
 مضمونا بجمله مضمونا وان كان بعضه فبعضه وهذا لان الجوده بالقيمة
 للذات في من صار الاصل مضمونا استعمال ان يكون التابع اما ان يكون عند الجوده
 بضمين خمسة اسداس قيمته ويكون خمسة اسداس الاربعين ليدان ضمانه
 بغيره حتى لا يقع الرهن شائعا ويكون مع قيمته خمسة اسداس المكسور
 فعنده باعتبار الجودة والزيادة ويجعل زيادة القيمة كزيادة الوزن كان
 وزنه اثنا عشر هذا لان الجوده مستقومة في ذاتها فيعتبر عند المقابلة بحاله
 جنسها وفي تصرف المرء وان كان لا يعتبر عند المقابلة بحاله جنسها كما يمكن
 اعتبارها في بيان فلو لم يلزم طول يعرف في موضع من المبسوط في
 الزيادة مع جميع شعبها **قال** ومن باع عبدا على ان يرهقه المشتري
 شيئا بعينه جاز استحسانا والقباس ان لا يجوز وعلى هذا القياس والاحتسان
 اذا باع على ان يعطيه كفلا معتبرا حاضرا في المجلس فقبل وجه القياس انه
 صفة في صفة وهو مضمون عنه ولا يشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة
 لا حدهما في مثل يفسد البيع وجه الاحتسان انه شرط بلام العقد لان
 الكفالة وان رهن للاستيفاء وان بلام الوجوب فاذا كان الكفيل حاضرا وارهن التوفيق
 في المجلس والرهن معتبرا اعتبرنا فيه المعنى وهو ملايم فتح العقد وان
 لم يكن الرهن ولا الكفيل معتبرا او كان الكفيل غائبا في افتراق لم يبق معنى الكفالة
 لان المقصود بالكفالة
 بالتمن فاستطاعها
 في معنى زيادة وصرف
 الجوده في التمن كونه

هذا هو الوجه الثاني وهو ما اذا كانت قيمته اكثر من وزنه اثنا عشر عند جنسه بضمين قيمته ويكون رهنا عند لان الواجب عند في حالة الانكسار ضمان القيمة فلا خلاف جنسه العجز

[illegible]

١٠
 و قد كان من جملة ما كان عليه من
 من جملة ما كان عليه من
 من جملة ما كان عليه من

بدكته واحد منها من غير الترفع على هذا حبس المبيع اذا احتل المبيع
 حصته **قال** وان رهن رجلان يدين عليهما رجلان رهن واحد من كل واحد
 والرهن رهن بكل الدين والدين ان يسكنه حتى يسكنه جميع الدين لا
 يفيض الرهن يحصل في الكل من غير شيوخ فان اقام الرجلان كل واحد منها البيت

بعض المسبب انك قد انكرت انك
 في الجاهل انك قد انكرت المسبب
 والكره من كره من كره
 الدين والعلم في كره من كره
 بكره من كره من كره
 حاصل ان على كره من كره

[illegible]

[illegible]

يَدُ الْعَدُوِّ - قَالَ - وَإِذَا انْقَعَا عَلَى رِجْلِ الرَّجُلِ عَلَى بَعْدِ جَلْدِهِ وَفَاطَاكَ

حق المومن بما سئفوا، فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر فلو هلك في يد هلك

او هلك في يدكم لا يغفر ان يجعل الفتنه نصيبا في يد لانه نصيب فاضل ومفضيا

وَبَيْنَهُمَا شَاَفٍ وَلَكِنْ يَتَّقُونَ عَلَى الْبَاذِ اجْمَعُوا وَجَمْعًا هَارِصًا عِنْدَ اَوْ غَدَاةٍ

بضائ الغصن والغصن انما بضئ العود
والم يوجب من الممنوع ولا يجوز لاحيقه
فاب الممنوع العود والعود هو الغصن فاب
الاصل فلا ريب بضئ الغصن هو
على الارض دون الممنوع

في جفوفه ووصافه وان مات الوكيل انتفعت الوكالة ولا ينفذ
وارثه ولا وصيه مفاعله لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولا الوكيل
رضي بابه لا يرضى عنه من ابي له من ماله لان
الوكالة لا تترتب في ملكه الوكيل كالمضارب اذا مات بعد ما صار له من المال
اعبأ بما يملكه وصي المضارب يبيعها لما لا يملكه بعد ما صار له من المال
الوكيل جازم لان له في ملكه الوكيل كالمضارب لا يملكه الوكيل
وليس للمؤمن ان يبيعه الا برضا الراهن لانه ملكه في ماله يبيعه وليس
للمؤمن ان يبيعه لارضا المؤمن لان المؤمن احمق بما له من الراهن
ولا ينفذ الراهن على نفسه قال فان حل الاجل في الوكيل الذي
يدين الراهن ان يبيعه والراهن غائب اجر على بيعه لما ذكرنا من الوجهين
لازمه وكذلك الاجل يوفى غرضه واخصه وغاب الموكل فانه ان يخاص
اجر على خصومه للوجه الثاني ان فيه انوار الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل
يبيع بنفسه فلا يتولى حقه اما المذموم لا ينفذ على الدعوى والمؤمن لا يملك
بيعه فلو لم يكن الوكيل مشروطا بغيره لارضا من وانما شرط بيعه قبل لا يجبر
اعتبار الوجه الاول وقبل يجبر جزمنا الى الوجه الثاني وهذا الوجه وعين
ان يكون الاجل في الغصلين واحد ويؤخذ اطلاق الجواب في الجملة الصغير
وفي الاصل واذا باع العدل الراهن فقد خرج من الرهن والتمس
في روائه الجامع الصغير جزم وضع الرهن في يده وامر ببيعه
اذا حل الاجل فقد الاجل وان يبيعه
في الراهن غائب يجبر على ان ينفذ امر ببيعه
في ضمن عقد الرهن ورواية الاصل فان شرط
العدل على بيع الراهن فاني ان يبيعه ورفعه المؤمن
الى الفاضل اجبر على البيع كما

فان نعترا اجتماعهما في احد ما الامر الى الفاضل ليفعل كذلك ولو فعل ذلك
ثم نعترا الراهن الذي وفده ضمن العقد الغبنه بالبيع الى الراهن فالغبنه ساله
للوصل للمؤمن الى الراهن في وصول الدين الى المؤمن ولا يجمع البذل
المدر في ملكه فاحذر ان كان ضمنه بالبيع الى المؤمن فالراهن باخذ الغبنه
منه لان العين لو كان فاجاب به باخذ اذا كان الدين فكذا باخذ ما قام
مفاعله ولا يجمع في عين البذل والمدر قال فاذا وكل الراهن المؤمن او العود
او غيرهما يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكيل لا يملكه لانه فوكيل يبيع
وان شرطت عقدا للرهن فليس للرهن ان يعزل الوكيل وان عزل لم يغير
لانها لما شرطت في ضمن العقد صار وصفا من اوصافه وحقا من جفوفه
الابركانه لا يبادر الوكيل فيلزم بذوم اصله ولا ينفذ حقه المؤمن
وفي العود انوار حقه وصار كالوكيل بالخصوص بطلب المذموم ولو وكله بالبيع
مطلقا حقه ملكا ليس بالتقدي والنسبه ثم كاه عن البيع نفسه لم يفعل به لانه
لازم باصله فكذا ابو صفه لما ذكرنا وكذا اذا عزل المؤمن لا ينعزل لانه
لم يوكله وانما وكله غيره وان مات الراهن لم ينعزل لان الرهن لا يبطل
ولانه لو بطل انما يبطل حق الزينه وحق المؤمن مقدم قال وللوكيل
ان يبيعه بغير محضر من الزينه كما يبيعه في حال حصره بغير محضره وان
مات المؤمن فالوكيل على وكاله لان العقد لا يبطل بموته ولا بموت احد ما
اعقد الرهن كما

فان نعترا اجتماعهما في احد ما الامر الى الفاضل ليفعل كذلك ولو فعل ذلك
ثم نعترا الراهن الذي وفده ضمن العقد الغبنه بالبيع الى الراهن فالغبنه ساله
للوصل للمؤمن الى الراهن في وصول الدين الى المؤمن ولا يجمع البذل
المدر في ملكه فاحذر ان كان ضمنه بالبيع الى المؤمن فالراهن باخذ الغبنه
منه لان العين لو كان فاجاب به باخذ اذا كان الدين فكذا باخذ ما قام
مفاعله ولا يجمع في عين البذل والمدر قال فاذا وكل الراهن المؤمن او العود
او غيرهما يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكيل لا يملكه لانه فوكيل يبيع
وان شرطت عقدا للرهن فليس للرهن ان يعزل الوكيل وان عزل لم يغير
لانها لما شرطت في ضمن العقد صار وصفا من اوصافه وحقا من جفوفه
الابركانه لا يبادر الوكيل فيلزم بذوم اصله ولا ينفذ حقه المؤمن
وفي العود انوار حقه وصار كالوكيل بالخصوص بطلب المذموم ولو وكله بالبيع
مطلقا حقه ملكا ليس بالتقدي والنسبه ثم كاه عن البيع نفسه لم يفعل به لانه
لازم باصله فكذا ابو صفه لما ذكرنا وكذا اذا عزل المؤمن لا ينعزل لانه
لم يوكله وانما وكله غيره وان مات الراهن لم ينعزل لان الرهن لا يبطل
ولانه لو بطل انما يبطل حق الزينه وحق المؤمن مقدم قال وللوكيل
ان يبيعه بغير محضر من الزينه كما يبيعه في حال حصره بغير محضره وان
مات المؤمن فالوكيل على وكاله لان العقد لا يبطل بموته ولا بموت احد ما
اعقد الرهن كما

في جفوفه ووصافه وان مات الوكيل انتفعت الوكالة ولا ينفذ
وارثه ولا وصيه مفاعله لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولا الوكيل
رضي بابه لا يرضى عنه من ابي له من ماله لان
الوكالة لا تترتب في ملكه الوكيل كالمضارب اذا مات بعد ما صار له من المال
اعبأ بما يملكه وصي المضارب يبيعها لما لا يملكه بعد ما صار له من المال
الوكيل جازم لان له في ملكه الوكيل كالمضارب لا يملكه الوكيل
وليس للمؤمن ان يبيعه الا برضا الراهن لانه ملكه في ماله يبيعه وليس
للمؤمن ان يبيعه لارضا المؤمن لان المؤمن احمق بما له من الراهن
ولا ينفذ الراهن على نفسه قال فان حل الاجل في الوكيل الذي
يدين الراهن ان يبيعه والراهن غائب اجر على بيعه لما ذكرنا من الوجهين
لازمه وكذلك الاجل يوفى غرضه واخصه وغاب الموكل فانه ان يخاص
اجر على خصومه للوجه الثاني ان فيه انوار الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل
يبيع بنفسه فلا يتولى حقه اما المذموم لا ينفذ على الدعوى والمؤمن لا يملك
بيعه فلو لم يكن الوكيل مشروطا بغيره لارضا من وانما شرط بيعه قبل لا يجبر
اعتبار الوجه الاول وقبل يجبر جزمنا الى الوجه الثاني وهذا الوجه وعين
ان يكون الاجل في الغصلين واحد ويؤخذ اطلاق الجواب في الجملة الصغير
وفي الاصل واذا باع العدل الراهن فقد خرج من الرهن والتمس
في روائه الجامع الصغير جزم وضع الرهن في يده وامر ببيعه
اذا حل الاجل فقد الاجل وان يبيعه
في الراهن غائب يجبر على ان ينفذ امر ببيعه
في ضمن عقد الرهن ورواية الاصل فان شرط
العدل على بيع الراهن فاني ان يبيعه ورفعه المؤمن
الى الفاضل اجبر على البيع كما

فان نعترا اجتماعهما في احد ما الامر الى الفاضل ليفعل كذلك ولو فعل ذلك
ثم نعترا الراهن الذي وفده ضمن العقد الغبنه بالبيع الى الراهن فالغبنه ساله
للوصل للمؤمن الى الراهن في وصول الدين الى المؤمن ولا يجمع البذل
المدر في ملكه فاحذر ان كان ضمنه بالبيع الى المؤمن فالراهن باخذ الغبنه
منه لان العين لو كان فاجاب به باخذ اذا كان الدين فكذا باخذ ما قام
مفاعله ولا يجمع في عين البذل والمدر قال فاذا وكل الراهن المؤمن او العود
او غيرهما يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكيل لا يملكه لانه فوكيل يبيع
وان شرطت عقدا للرهن فليس للرهن ان يعزل الوكيل وان عزل لم يغير
لانها لما شرطت في ضمن العقد صار وصفا من اوصافه وحقا من جفوفه
الابركانه لا يبادر الوكيل فيلزم بذوم اصله ولا ينفذ حقه المؤمن
وفي العود انوار حقه وصار كالوكيل بالخصوص بطلب المذموم ولو وكله بالبيع
مطلقا حقه ملكا ليس بالتقدي والنسبه ثم كاه عن البيع نفسه لم يفعل به لانه
لازم باصله فكذا ابو صفه لما ذكرنا وكذا اذا عزل المؤمن لا ينعزل لانه
لم يوكله وانما وكله غيره وان مات الراهن لم ينعزل لان الرهن لا يبطل
ولانه لو بطل انما يبطل حق الزينه وحق المؤمن مقدم قال وللوكيل
ان يبيعه بغير محضر من الزينه كما يبيعه في حال حصره بغير محضره وان
مات المؤمن فالوكيل على وكاله لان العقد لا يبطل بموته ولا بموت احد ما
اعقد الرهن كما

فان نعترا اجتماعهما في احد ما الامر الى الفاضل ليفعل كذلك ولو فعل ذلك
ثم نعترا الراهن الذي وفده ضمن العقد الغبنه بالبيع الى الراهن فالغبنه ساله
للوصل للمؤمن الى الراهن في وصول الدين الى المؤمن ولا يجمع البذل
المدر في ملكه فاحذر ان كان ضمنه بالبيع الى المؤمن فالراهن باخذ الغبنه
منه لان العين لو كان فاجاب به باخذ اذا كان الدين فكذا باخذ ما قام
مفاعله ولا يجمع في عين البذل والمدر قال فاذا وكل الراهن المؤمن او العود
او غيرهما يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكيل لا يملكه لانه فوكيل يبيع
وان شرطت عقدا للرهن فليس للرهن ان يعزل الوكيل وان عزل لم يغير
لانها لما شرطت في ضمن العقد صار وصفا من اوصافه وحقا من جفوفه
الابركانه لا يبادر الوكيل فيلزم بذوم اصله ولا ينفذ حقه المؤمن
وفي العود انوار حقه وصار كالوكيل بالخصوص بطلب المذموم ولو وكله بالبيع
مطلقا حقه ملكا ليس بالتقدي والنسبه ثم كاه عن البيع نفسه لم يفعل به لانه
لازم باصله فكذا ابو صفه لما ذكرنا وكذا اذا عزل المؤمن لا ينعزل لانه
لم يوكله وانما وكله غيره وان مات الراهن لم ينعزل لان الرهن لا يبطل
ولانه لو بطل انما يبطل حق الزينه وحق المؤمن مقدم قال وللوكيل
ان يبيعه بغير محضر من الزينه كما يبيعه في حال حصره بغير محضره وان
مات المؤمن فالوكيل على وكاله لان العقد لا يبطل بموته ولا بموت احد ما
اعقد الرهن كما

ما كان موقفاً وإذا
 كان من مال الميراث لبقاء عقد الرهن في القرض لمقام المبيع
 الموقوف فذلك إذا قبل العقد الرهن وغيره الموقوف لانه المالك الحق
 من حيث المالك وان كان يرد الدم فاضحك ضمان المالك في حق الموقوف
 بنقود الرهن وكذلك فله جبره فله لانه قاي مقام الموقوف والمالك
 قال وان باع الميراث الرهن فاق في الميراث الموقوف ثم استحق الرهن فغضبه
 العود كان بالجاران شاة ضمن الرهن فبنته وان شاة ضمن الميراث
 الميراث وليس له ان يضمنه غيره وكشف هذا ان الميراث المبيع اذا استحق
 امان ان يكون هالكاً او فانياً في الوجه الا ان المستحق بالجاران شاة ضمن
 الميراث فبنته لانه غاصب في حقه وان شاة ضمن الميراث لانه مستحق في حقه
 بالبيع والتسليم فان ضمن الرهن فغذا البيع وضع الافتضاء لانه ملكه
 باداً ان ضمان فبنته انه امر ببيع ملكه فبنته وان ضمن البائع بفقد البيع
 ايضا لانه ملكه باداً ان ضمان فبنته انه امر ببيع ملكه فبنته وان ضمن العود
 فالعود بالجاران شاة ضمن الرهن فبنته لانه وكيل من جهة عامر
 له فبيع عليه بالخفة من العود وفقد البيع وضع الافتضاء فلا يرجع
 الميراث عليه شيء من دينه وان شاة رجع على الميراث بالتمن لانه يبيع الميراث
 اخذ الميراث بغير حق لانه ملكه العبد باداً ان ضمان وفقد بيعه عليه فصار
 الميراث العود

الثمن له وانما اذا اذاه اليه على حساب انه ملك الرهن فاذا ثبت ان
 ملكه لم يكن راضياً به فله ان يرجع به عليه واذا رجع بطل الافتضاء
 فبيع الميراث على الرهن بدنه وعالوجه الثاني وهو ان يكون فانياً في الميراث
 فلم يستحق ان باع من دينه لانه وجد عين ماله ثم للميراث ان يرجع
 على العود بالتمن لانه العود فبنته لانه حقوق العقد وهذا من
 حقوقه حيث وجب بالبيع وانما اذا لم يسلّم له المبيع ولم يسلّم ثم
 العود بالجاران شاة رجع على الرهن بالتمن لانه يبيع الميراث
 في العهد في بيعه بخلصة واذا رجع عليه صح فبض الميراث لانه الموقوف
 تسليم له وان شاة رجع على الميراث لانه اذا انتفض العقد بطل الثمن
 وقد قبضه ثانياً فيجب انتفض قبضه ضرورة واذا رجع عليه وانتفض قبضه
 عاد حقه في الدين كما كان فبيع به على الرهن ولو ان الميراث سلم الثمن
 الى الميراث لم يرجع على العود لانه في البيع عامر للرهن وانما يرجع عليه
 اذا قبضه ولم يقبض في ضمان على الميراث ولو كان الميراث بعد
 عقد الرهن غير مشروط في العقد فالحق العود من العهد يرجع به على
 الرهن قبض الثمن الميراث ام لانه لم يعلق بهذا التوكيد حق الميراث
 فلا يرجع ثم لو كان له المفردة عن الرهن اذا باع الوكيل وفيه الثمن
 الى من امره الموكل ثم كلفه عهد لا يرجع به على الميراث بخلاف الوكيل للمرروط

الثمن له وانما اذا اذاه اليه على حساب انه ملك الرهن فاذا ثبت ان
 ملكه لم يكن راضياً به فله ان يرجع به عليه واذا رجع بطل الافتضاء
 فبيع الميراث على الرهن بدنه وعالوجه الثاني وهو ان يكون فانياً في الميراث
 فلم يستحق ان باع من دينه لانه وجد عين ماله ثم للميراث ان يرجع
 على العود بالتمن لانه العود فبنته لانه حقوق العقد وهذا من
 حقوقه حيث وجب بالبيع وانما اذا لم يسلّم له المبيع ولم يسلّم ثم
 العود بالجاران شاة رجع على الرهن بالتمن لانه يبيع الميراث
 في العهد في بيعه بخلصة واذا رجع عليه صح فبض الميراث لانه الموقوف
 تسليم له وان شاة رجع على الميراث لانه اذا انتفض العقد بطل الثمن
 وقد قبضه ثانياً فيجب انتفض قبضه ضرورة واذا رجع عليه وانتفض قبضه
 عاد حقه في الدين كما كان فبيع به على الرهن ولو ان الميراث سلم الثمن
 الى الميراث لم يرجع على العود لانه في البيع عامر للرهن وانما يرجع عليه
 اذا قبضه ولم يقبض في ضمان على الميراث ولو كان الميراث بعد
 عقد الرهن غير مشروط في العقد فالحق العود من العهد يرجع به على
 الرهن قبض الثمن الميراث ام لانه لم يعلق بهذا التوكيد حق الميراث
 فلا يرجع ثم لو كان له المفردة عن الرهن اذا باع الوكيل وفيه الثمن
 الى من امره الموكل ثم كلفه عهد لا يرجع به على الميراث بخلاف الوكيل للمرروط

انما يرجع عليه بالخفة من العود وفقد البيع وضع الافتضاء فلا يرجع
 الميراث عليه شيء من دينه وان شاة رجع على الميراث بالتمن لانه يبيع الميراث
 اخذ الميراث بغير حق لانه ملكه العبد باداً ان ضمان وفقد بيعه عليه فصار
 الميراث العود

انما يرجع عليه بالخفة من العود وفقد البيع وضع الافتضاء فلا يرجع
 الميراث عليه شيء من دينه وان شاة رجع على الميراث بالتمن لانه يبيع الميراث
 اخذ الميراث بغير حق لانه ملكه العبد باداً ان ضمان وفقد بيعه عليه فصار
 الميراث العود

[illegible][illegible]

و عن ابی یوسف علیه السلام انه قال لا اعلم ان الله يفرق بين المؤمن والمؤمنين

و بعد المرفوض فينوقف على اجازته وان كان الراهن بضرره
ملكه لمن اوجبه بجميع ماله يوقف على اجازته العترة فيما اراد على الشئ
لشغل حقه به فان اجاز المرفوض جاز لانتا الوقف حقه وقد ظهر
بسطه وان قضاء الراهن منه جاز ايضا لانه زال المانع من
التفويض والمقتضى موجود وهو التصرف والصادر من لاهل
في المحل والاذن الباع باجازه المرفوض ينقل حقه الى بدله وسواء صح
لان حقه تعلق بالثبوت والبدل له حكم المبدل فصاحب العبد المبدل
اذا بيع برضى الغرماء ينقل حقه الى البدل لانهم رضوا بالانتقال دون
السقوط راسا فكل هذا وان لم يجز المرفوض البيع وفسخه انفسخ في
روايتهم حتى لو افترق الراهن الرهن لا يسيل للمشتري لان الحق ثابت
للمرئ بمنزلة الملك فصاحب المالك له ان يجز ولان ينسخ وفيه
الروايتين لا ينسخ بنفسه لانه لو ثبت حق الفسخ له انما ثبت
ضده صيانة حقه وحقه في الحبس لا يبطل بانقضاء هذا العقد
ففي موافق ان شاء المشتري بخرجه بفكر الراهن الرهن اذ العجز
على شرف الزوال وان شاء رفع الامر الى القاض والمقاضي ان ينسخ
بفكر القدر على التسليم ولا لانه الفسخ الى القاض لا اليه وصار
كما اذا اذن العبد المشتري قبل الفسخ فانه يجز المشتري لما ذكرنا في هذا

جميع من المشرق ومنهم القضاة والمثمن
على الأخص ومنهم العصف
بجانب المشرق من كل

لبي قصائد

فكان الملك فاضل الدين رقيباً وياوزوار
الملك بياضون عارضاً الرهن والضرون
بندوف بيازانة ومملك الرينة كما في الصفحة
بالاعانة كما في الآتي وغيره

[illegible]

في المسعى المشرك طالع الباس والاعسار وفي العبد الموهون شرط
 الاعسار ان الثابت للرهن حق الملك وان اذن من حقيقته الثابت
 للشرك الساكن فوجبا السعابة هناك طاعة واحد اطوار التقصير منه
 تحقه في المشرك في العبد الموهون المشرك حيث لا يسع للبائع الا في
 رواية عن ابن عباس في الموهون يسع لان حق البائع في المبيع اضعف لان
 البائع لا يملكه في الاخر ولا يسوق من عيبه وكذلك يطل حقه في المبيع
 بالاعارة من المشرك والمركب يغلب حقه ملكا ولا يطل حقه بالاعارة
 من الراهن في يملكه الاسترداد فلو اوجنا السعابة فيها لسويتنا
 بين المحققين وذلك لا يجوز **قال** ولو اقر المولى برهن عبده بان قال له
 رهنتك عند فلان وكذبه العبد ثم اعنفه بحج السعابة عندنا خلافا لرواه
 بغيره باقراره بعد العنق ونحو نفوذ اقر بخلو حق الغربة في حال ملكك
 التعلين فيه لغنايم ملكه فيصح خلاف ما بعد العنق لانه حال انقطاع الولاية
قال ولو دبر الراهن حتى تدبره بالانفاق اما عندنا فظاهر وكذا عند
 لان التدبير لا يمنع التبع على اصله ولو كانت امه فاستولدها الراهن
 صحح الاستيلاء بالانفاق لانه يصح بانه المحقق وهو حق الاجبة
 جارية الابن فيصح بالا على فاذا صحى خراجا من الرهن لبطان المحلينة وهذا
 اذا لا يصح استيفاء الدين منها فان كان الراهن مورا ضمت فتمت
 على التدبير

ان لا يملكه في الاخر ولا يسوق من عيبه
 بالاعارة من المشرك والمركب يغلب حقه ملكا ولا يطل حقه بالاعارة
 من الراهن في يملكه الاسترداد فلو اوجنا السعابة فيها لسويتنا
 بين المحققين وذلك لا يجوز

في المسعى المشرك طالع الباس والاعسار وفي العبد الموهون شرط
 الاعسار ان الثابت للرهن حق الملك وان اذن من حقيقته الثابت
 للشرك الساكن فوجبا السعابة هناك طاعة واحد اطوار التقصير منه

على التفصيل الذي ذكرناه في الاعسار وان كان معسر السعوى للرهن
 المدبر وام والولادة في الدين لان كسبه مال المولى بخلاف العنق حيث
 يسع في الاقل من الدين ومن الغنة لان كسبه حقه والمحقق عفت
 ليس الا في الغنة فلا يراد عليه وحق الموهون بعد الدين فلا يلزم
 الزيادة ولا يرجعها بل يوزان على المولى بعد ساء لانها اذ باه
 من مال المولى في المبيع يرجح لانه اقر ملكه وهو مضطر على ما من
 الدين اذا كان موجلا يسع المدبر فيمنه لانه عوفى الرهن في المحلينة
 فيقتدر بعد المعوض بخلاف ما اذا كان حال الالة فقصر به الدين ولو اعنى
 الراهن المدبر وقد فقير عليه بالسعابة اولم يقض لم يسع الا بعد الغنة
 لان كسبه بعد العنق ملكه وما اذا به قبل العنق لا يرجع به على ماله لانه
 اذاه من مال المولى **قال** وكذلك لو استملك الراهن الرهن لانه حق المدبر
 مضمون عليه بالانفاق والضيقات رهون في يد الراهن فقام العين
 فان استملكه اجنبي فالمرس هو خصم في نفسه فيلحق الغنة وتكون
 رهنا به لانه اقر بيع الرهن حال قيامه فكذلك في استرداد
 مقام مقامه **قال** الواجب على هذا المستملك فيمنه يوم هلك فان
 كانت فيمنه يوم استملكه غشما به ويوم الرهن القاعد
 غشما به وكانت رهنا وسقط من الدين غشما به فصار الحكم

في المسعى المشرك طالع الباس والاعسار وفي العبد الموهون شرط
 الاعسار ان الثابت للرهن حق الملك وان اذن من حقيقته الثابت
 للشرك الساكن فوجبا السعابة هناك طاعة واحد اطوار التقصير منه
 تحقه في المشرك في العبد الموهون المشرك حيث لا يسع للبائع الا في
 رواية عن ابن عباس في الموهون يسع لان حق البائع في المبيع اضعف لان
 البائع لا يملكه في الاخر ولا يسوق من عيبه وكذلك يطل حقه في المبيع
 بالاعارة من المشرك والمركب يغلب حقه ملكا ولا يطل حقه بالاعارة
 من الراهن في يملكه الاسترداد فلو اوجنا السعابة فيها لسويتنا
 بين المحققين وذلك لا يجوز

ان لا يملكه في الاخر ولا يسوق من عيبه
 بالاعارة من المشرك والمركب يغلب حقه ملكا ولا يطل حقه بالاعارة
 من الراهن في يملكه الاسترداد فلو اوجنا السعابة فيها لسويتنا
 بين المحققين وذلك لا يجوز

في الحسماء الزائدة فها هلك بآفة والمفترضة ضمان الرهن
 القيمة يوم القبض لا يوم التمسك لان القبض السابق لمضمون
 عليه لانه فضل استيفاء لانه يفرغ عند الهلاك ولو استهلكه
 المدين والدين موصول غير القيمة لانه تلف ملك الغير وكذا
 رهنا فيه لا يتحمل الدين لان الضمان بدل العيب فاخذ
 حكمة ولا داخل الدين وهو على صفة القيمة استيفاء المدين
 متبعا قدره لانه جنس حقه ثم ان كان فيه فضل بركة
 على الرهن لا تبدل ملكه وفدخ عن حق المدين وان نقصت
 عن الدين يراجع السعر الى غشامة وقد كانت قيمة يوم الرهن
 القاي وجبا الاستهلاك غشامة وسقط من الدين غشامة لان
 ما انتقص كالحاكم في سفل الدين بقدره ويعبر فيه يوم القبض
 فمن مضى به بالقبض السابق لا يراجع السعر ويجب عليه
 الباقي بالانقضاء وهو قيمة يوم التلف قال واذا اعاد الرهن
 الرهن للرهن ليخدمه او ليعمل له عملا فقبضه خرج من ضمان
 المدين لما فاه بهن بدالعارة وبدا الرهن فان هلك في يد
 الرهن هلك بغير شيء لفوات القبض المضمون والرهن ان
 يسرجعه الى يد لان عقدا الرهن باق في الاذ حكم الضمان في الحال

في الحسماء الزائدة فها هلك بآفة والمفترضة ضمان الرهن
 القيمة يوم القبض لا يوم التمسك لان القبض السابق لمضمون
 عليه لانه فضل استيفاء لانه يفرغ عند الهلاك ولو استهلكه
 المدين والدين موصول غير القيمة لانه تلف ملك الغير وكذا
 رهنا فيه لا يتحمل الدين لان الضمان بدل العيب فاخذ
 حكمة ولا داخل الدين وهو على صفة القيمة استيفاء المدين
 متبعا قدره لانه جنس حقه ثم ان كان فيه فضل بركة
 على الرهن لا تبدل ملكه وفدخ عن حق المدين وان نقصت
 عن الدين يراجع السعر الى غشامة وقد كانت قيمة يوم الرهن
 القاي وجبا الاستهلاك غشامة وسقط من الدين غشامة لان
 ما انتقص كالحاكم في سفل الدين بقدره ويعبر فيه يوم القبض
 فمن مضى به بالقبض السابق لا يراجع السعر ويجب عليه
 الباقي بالانقضاء وهو قيمة يوم التلف قال واذا اعاد الرهن
 الرهن للرهن ليخدمه او ليعمل له عملا فقبضه خرج من ضمان
 المدين لما فاه بهن بدالعارة وبدا الرهن فان هلك في يد
 الرهن هلك بغير شيء لفوات القبض المضمون والرهن ان
 يسرجعه الى يد لان عقدا الرهن باق في الاذ حكم الضمان في الحال

الامر

الامر بانته لو هلك الرهن قبل ان يرد على المدين كان الرهن
 احويه من سائر الخرافة في هذا لان بدالعارة ليست بالرهن
 والضمان ليس من لوازم الرهن على كل حال الامر بان حكم الرهن
 ثابت في اليد الرهن وان لم يكن مضمونا بالهلاك واذا بقى عقدا الرهن
 فاذا اخذ عاد الضمان لانه عاد القبض في عقدا الرهن فيعود بصفته
 وكذلك لو اعاد احداهما اجنبيا باذن الآخر سقط حكم الضمان
 لما قلنا ولكل منهما ان يرد رهنا كما كان لان لكل واحد
 حقا مستمرا فيه وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبه من الاجنبي
 اذا باشرها احدهما باذن الآخر حيث يجنب عن الرهن فلا يعود
 الا بقصد مبدل ولو مات الرهن قبل ان يرد الى المدين يكون
 المدين اسوة للمقرض لانه تعلق بالرهن حق لا يرد من التمسك
 فيطاري حكم الرهن انما بالعارة لم يتعلق حق لا يرد فاذا
 استعار المدين الرهن من الراهن ليعمل به فملكه قبل ان يارده
 في العمل هلك ضمان الرهن لبقاء الرهن وكذا اذا هلك بعد الراد
 من العمل لا يرفع بدالعارة ولو هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان
 بدالعارة بالاستعمال وهي مخيلة ليد الرهن فان تعلق الضمان وكذا
 اذا اذن الراهن المدين بالاستعمال لما يقتضيه ومن استعار

وقد وجد العيب الرهن بالبيع او الهبة او
 او انفق المدين الرهن بالبيع او الهبة او
 المستند في الهبة

الامر بان حكم الرهن انما بالعارة لم يتعلق حق لا يرد فاذا
 استعار المدين الرهن من الراهن ليعمل به فملكه قبل ان يارده

في العمل هلك ضمان الرهن لبقاء الرهن وكذا اذا هلك بعد الراد
 من العمل لا يرفع بدالعارة ولو هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان

الامر بان حكم الرهن انما بالعارة لم يتعلق حق لا يرد فاذا
 استعار المدين الرهن من الراهن ليعمل به فملكه قبل ان يارده

عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

779

صداق رضا دینیه بایک کتبه
و قولیم ملا بیجاراج
الی هذا ایضا کتبه
جید الغنی

المعروف
الذي هو أصل العلم والدين والخلق والبر والحق
والمعروف الذي هو أصل العلم والدين والخلق والبر والحق
ان يمنع الادب من الدين ولكن العلم
فمن اجبى بفضاء الدين ولكن العلم
الان يمنع الادب من الدين ولكن العلم
او نفس الله

- إذا كان ما أذاه بقدر المصطفى لا
 أكثر منه لأنه ذكر في الأيضه فان عجز
 الراحم عن الأفضله في فئته المالك
 يرجع بقدر ما يمكن به الدين والأرض
 بالكر من ذلك بسانه إذا كان في
 الرهن الفاضله بالدين فافئته المالك
 يرجع بقدر ما يمكن بالدين به وهو الألف
 والأرض بالقرض الألف لأنه لو هكذا الرهن
 لم يقسم الراحم للمعبر أكثر من ذلك فكذا
 أفئته كما منبر عا بالزيادة لكاه
 وقال المستغفر هو الراحم بذلك
 قبل الرهن أو بعد الأفضله فان قدر
 قدر المستغفر هو الراحم مع بئنه
 لأنه الضمان أنما يجب على المستغفر
 بإفائه الدين منه وهو كالأفضله

واما اختلاف مقدار ما من بالزينة
 فكل واحد في الفسخ ولكن الصور
 وله اختلاف في مقدار ما من وكان
 الا ان في الفسخ في مختلف الصور
 الا ان في الصور في الصور
 واما في الصور في الصور
 واما في الصور في الصور

أقل من الدين ذهب بقدر الغنمة وعلى الراهن بقية دينه للمؤمن
لأنه لم ينع الا ستيفاً بالزيادة على دينه وعلى الراهن لصاحب الثوب
بأصابعه مؤثماً لما بيننا ولو كانت بقية دينه للمؤمن فإراد المجرم
أن يفتكه جراً عن الراهن لم يكن للمؤمن إذا قطع دينه أن يمنع
لأنه غير منزه حيث يخلص ملكه ولهذا يرجع على الراهن بما أدى
فأجراً للمؤمن على الدفع بخلاف الاجبة إذا قطع الدين لأنه منزه إذ هو
لا يسعى في يخلص ملكه ولا في تفرغ ذمته فكان للطالب أن لا يقبله
ولو هلك الثوب العارية عند الراهن قبل أن يرهنه أو يورثه ما فتكه
فلا ضمان عليه لأنه لا يصر فاضباً بهذا وهو الموجب عما بيننا ولو
اختلفا في ذلك فالقول للراهن لأنه ينكر الانفاً بدعواه الهلاك
والتأمين المستعير بان قال المصدق هلكت في وقت أحسن
والتأمين المحال للمؤمن ولو اختلفا في مقدار ما رهنه بالرهن به فالقول
للمعير لأن القول قوله في انكار رصده فكذلك في انكار رصفه ولو رهنه في
المستعير يدين موعوداً ويؤان برهنه ليفرضه كذا فذلك في بدل المرهون
فصل الإراض والمسمى في الغنمة سواء تضمن فداء الموعود المسمى بما بيننا

[illegible]

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الثالث في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الرابع في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك

انه كالموجود ويرجع المعبر على الراهن بمثله لان سلامته ماله
 الرهن باستيفاءه من المراتب كسلامته براه ذمته ولو كان
 العارية عبدا فاعفاه المعبر جاز لقيام ملكا لرفقه ثم المراتب بالجار
 ان شاء رجع بالدين على الراهن لانه لم يسنوفا وان شاء ضمن للمعبر
 فبئذ لان الحق قد تعلق برقبته برضاه وقد ائلفه بالاعان في يكون
 رهنا عنده الى ان يفيض منه فتردها الى المعبر لان اسداد القيمة
 كما سدداد العين ولو استعار عبدا او دابة لرهنه فاستخدم العبد او
 ركب الدابة قبل ان يرهنها ثم رهنها بما لم يرهنها ثم فسخ المالك فلم
 يفيضها حتى هلك عند المراتب فلا ضمان على الراهن لانه يترك من الضمان
 حين رهنها فانه كان امينا خالف ثم عاد الى الوفاق فكذا اذا
 افك الرهن ثم ركب الدابة او استخدم العبد فلم يعط ثم عطف بعد
 ذلك بغير ضعيه لا يضمن لانه بعد الفك عزمه المودع لا بمنزلة
 المستعير لانها حكم الاستعارة بالفك وقد عاد الى الوفاق فببر
 عن الضمان وهذا بخلاف المستعير لان يترك نفسه فلا بد من
 الوصول الى هذا المالك ان المستعير قال الرهن بمقتضى مقصود الامر
 وميو الرجوع عليه عند الهلاك وتحقق الاستيفاء **قال** وجانبه الراهن
 على الرهن مضمونه لانه نفوذ حتى لا يترك محذره وتعلق حق المالك

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الثالث في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الرابع في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الثالث في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الرابع في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك

فالمع من المحرم
 هو ان يكون غير ممنوع
 عن ابطاله كالماله

يجمع

يجمع المالك كما لا يخفى في حق الضمان كعلق حق الرهن بما لا يرضى
 مرض الموت يمنع تغاذا بغيره فيما وراء الثلث والعبد الموصى بخدمته
 اذا ائلفه الورثة ضمنوا قيمته بشرى بها عبدا يقدم مقامه **قال** قضايه
 المراتب عليه لسقط من دونه بغيرها ومضاه ان يكون الضمان
 على صفه الدين وهذا لان العين ملكا للمالك وقد نودي عليه المراتب
 فيضمنه للمالك **قال** وجانبه الراهن على الراهن والمرهن وما لهما
 فبئذ وهذا عندنا بصفه في الاجانب على المراتب معترف والمالك الجاني
 على النفس ما يوجب المال انما الوفاق فيه فلا ضمان الجاني المملوك على المالك
 الا ان له ما كان الكفن عليه كجانبه الموصوف والمقصود
 لان المالك عند اداء الضمان يثبت للغاصب سند حتى يكون الكفن
 عليه فكأنه جانيه على غير المالك فاعترف او ائلفه فله ان يجانبه
 حصلته بغيره لانه في الاعيان رافقه وهو دفع العبد اليه بالجانبه
 فبغير ثم ان شاء الراهن والمالك ابطال الرهن ودفعه بالجانبه
 الى المراتب وان قال المراتب لا اطلب الجانيه فهو رهن على حاله وله ان
 هذه الجانيه لو اعترضاها ليراس كان عليه التطهير من الجانيه لانها حصلت
 بوجوبه فلا يعقد وجوب الضمان له وجوب التخليص عليه وجانبه
 على حال المراتب لا يعتبر بالانفاق اذا كانت قيمته والدين سواء لانه

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الثالث في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الرابع في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الثالث في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الرابع في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الثالث في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الرابع في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك

لان المستعير لا يملكه الا المالك
 والوجه الثالث في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك
 والوجه الرابع في رد المحتار على ما ذهب اليه من ان الرهن لا يملكه الا المالك

وحوا المثلث متعلق بالمائة فكذا انما قام مقامه ثم لا يرجع على الراهن شي
 لان بدل الرهن بد استيفاء من الاخذ او بالهلاك ينقضي وبمنه كانت
 الاخذ انما ينصرف من قبل من الاخذ او نفوق لا يمكن ان يجعل
 مستوفيا الالف بانه لا بد من الالف فيصير مستوفيا المائة وبمن تسعائه
 والعين فاذا اهلك بصير مستوفيا تسعائه بالهلاك بخلاف ما اذا ما من
 غير مثل احد لانه بصير مستوفيا الكل بالعبد لانه لا يودي الى الربوا **قال**
 واذا كان من الراهن يسعه فبما تة بقض المائة قضاء من حقه **قال**
 بتسعائه لانه لما باعه باذن الراهن صار كات الراهن اسره وباعه
 بنفسه فلو كان كذلك بطل الرهن ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى كذلك
قال وان قلناه عيذ بمنه مائة قد دفع مكانه فله حجب الدين وهذا
 عنده حنفية وابو يوسف **قال** محمد بن يحيى ان شاء الله حجب الدين
 شاء سلم العبد المدفوع الى المدين بانه **قال** في بصير هذا بانه ان يرد
 بد استيفاء وقد فقير بالهلاك الا انه اختلف بد البعد الغشير في الدين
 ولا يصحنا على فزان العبد الثاني فاهم مقام الاول لحا ودعا ولو كان الاول
 فاما وانقص السعر لا ينقض شيء من الدين عندنا لما ذكرنا وقد ذكرنا اذا
 قام المدفوع مكانه ولم يرد في خياران المرهون فغير ضمان المدين فيخير
 الراهن كما ليسه اذا قيل قبل القبض والمقصود اذا قيل في بدل الغاصب

سعد نراج الى مائة فقط ولا ثمانية مائة
منه فصاعدا بالاجماع وان كان موضوع المسألة
لم ينقص سعد صح البيع ايضا عند اخصه
ويصح عنده ان قال في بيع ما سئله
صاح البيع صار الميزن كذا الراهن
لما بهام بالانه وصار كذا

وإذا قلنا بعد
ودفع كل واحد من
بالتفصيل مع
عما كان عليه
الأخبار
بل يأخذها من غير أخبار

فولم من الزاد المسمى بـ
دليل فولم لانه
فولم الحائنه

Handwritten text in a script, likely Indic, on aged paper. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the botanical or geographical content of the adjacent page. The script is dense and fills the right side of the page.

هذا هو العبد
الذي لا يملك
الشيء من نفسه
ولا يملك
الشيء من غيره
ولا يملك
الشيء من الله

عبد المولى والمقصود منه لا يملك لنفسه
لقيام الشاة مقام الاول فاما ذكرناه مع زرق عين الرهن لانه
عندنا فلا يجوز تملكه منه بغير رضاء ولان جعل الرهن بالدين حكم جاهل
وانه مفسد بخلاف البيع لان الجبار فيه حكم القسح و هو مشروع بخلاف
الغصب لان تملكه باو انما هو مشروع ولو كان العبد راجع سوع حتى
صار مياوي مائه ثم قلده عبد مياوي مائه فوقع به فهو على هذا القول وكذا
قل العبد الرهن فملكه فضاء الجانية على الميرس وليس له ان يدفع لانه
لا يملك التملك ولو قد ظهر الحيل في الرهن على حاله ولا يرجع على الراهن شي
من العدة لان الجانية حصلت ضمانه فكان عليه اصلاحها ولو اية الميرس
ان يدفع قبل الراهن ادفع العبد وادفع بالدين لان الملك في الرهن له
انما الى الميرس العدة لقيام حقيقة فاذا امتنع عن العدة بطل الرهن بحكم
الجانية ومن حكمها النجاسة من الدفع والعدة فان اخذ الرهن سوط
الدين لانه استحق بيعه في ضمان الميرس فصار كالملاك في ذلك ان قدر
لان العبد كالحاصل يعرض كانه على الميرس وهو العدة بخلافه في ذلك
الرهن اذا قيل انشا او استملك ما لا يحب كحاطب الراهن بالدفع او
العدا في الاصل الا انه مضمون على الميرس فان دفعه فخرج من الرهن ولم
يسقط شي من الدين كالموكل ولو قدري فهو من مائة على صاحبها ولو
حاله

هذا هو العبد
الذي لا يملك
الشيء من نفسه
ولا يملك
الشيء من غيره
ولا يملك
الشيء من الله

العبد

العبد الموهوب ما لا يستغفر فيه فان ادى الميرس الدين
الذي له العبد فدبته على حاله كمن في حالة العدة وان ادى قبل
للايهين بعه في الدين لان خياران يودى عنه فان ادى عنه
يطل دين الميرس كما ذكرناه في العدة وان لم يودى وبيع العبد
فيه باخذ صاحب الدين دينه لان دين العبد مقدم على دين
الميرس في حق وفي الجانية لتقدمه على حق المولى فان فضل شي
ودين غريم العبد مثل دين الميرس او اكثر فالفضل للميرس
ويطل دين الميرس لان الرقبة استحققت بمعه مائة ضمان الميرس
فان شبه الملاك وان كان دين العبد قبل سوط من دين الميرس
بغير دين العبد وما فضل من دين العبد يبيع رهنه كما
ثم ان كان دين الميرس قد حصل اذ به لانه من جنس حقه وان
كان لم يحصل مسك حتى تجل وان كان من العبد لا يفي بدين الغريم
اخذ الميرس ولم يرجع بما يفي على ارضه يعني العدة لان الحق في دين
الا ستملاك يعلق برقبة وفدا شقوت فيها خير الى ما بعد
العتق ثم اذا ادى بعه لا يرجع على صاحبها يعني العدة لانه في
عليه بفعله وان كانت فية العبد القبي و هو رهن بالالتف
فدفع العبد بفال لهما اذ بالان التصف منه مضمون والنصف امانة

هذا هو العبد
الذي لا يملك
الشيء من نفسه
ولا يملك
الشيء من غيره
ولا يملك
الشيء من الله

والفداء في المضمون على المرئى وفي الامانة على الراهن
 فان اجتمع على الدفع ففعل وبطل دين المرئى والدفع
 لا يجوز في كنفه من المرئى لما يشاء وانما منه الرضا
 وان نشأنا فالقول لمن قال انا افدى رهنا كان او
 من رهنا اما المرئى فلا ليس في الفداء ابطال حق الراهن
 وفي الدفع الذي يختاره الراهن ابطال حق المرئى وكذا في
 جنابه ولا رهن اخاف المرئى انا افدى له ذلك وان كان
 المالك يختار الدفع لانه ان لم يكن مضمونا فهو محبوس
 بدنيه ولو في الفداء غرض صحيح ولا ضرر على الراهن فكيف
 له ان يفدى رهنا الراهن فلا بد ليس للمرئى ولا بد الدفع
 لما بينا فكيف يختاره ويكون المرئى في الفداء منطوقا في
 حصته الامانة حتى لا يرجع على الراهن لانه يمكن ان لا يختار
 فينطبق الراهن فلما التزمه واحال هذه كان منطوقا
 وهذا على ما روي عن ابن حنبل انه لا يرجع مع الحضور بين
 القولين ان شاء الله ولو لم يكن المرئى ان يفدى وفداء
 الراهن فانه يحسب على المرئى نصف الفداء من دينه
 لان سقوط الدين امر لازم فكذا ودفع فلم يجعل الراهن في

هذا هو الحق في الفداء
 انما هو على ما روي في
 الحديث ان الراهن اذا
 فدى رهنا كان او من
 رهنا لم يرجع على
 الراهن في الفداء
 لان الفداء هو
 ازالة الدين
 فلو كان يرجع
 على الراهن لكان
 الفداء كالمضيق
 والراهن كالمضيق
 والراهن كالمضيق

الدين على ما روي في
 الحديث ان الراهن اذا
 فدى رهنا كان او من
 رهنا لم يرجع على
 الراهن في الفداء
 لان الفداء هو
 ازالة الدين
 فلو كان يرجع
 على الراهن لكان
 الفداء كالمضيق
 والراهن كالمضيق
 والراهن كالمضيق

الفداء منطوق عام بنظر ان كان نصف الفداء مثل الدين او اكثر بطل
 الدين وان كان اقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء وكان
 العبد رهنا بما بقي لان الفداء نصف كان عليه فاذا ادا الراهن
 وهو ليس بنطوع كان له الرجوع عليه فيصير فصا صايد بنكته
 او نصف نفس العبد رهنا بما بقي ولو كان المرئى فدى والراهن
 حاضر فهو منطوع وان كان غائبا لم يكن منطوقا في هذا القول
 وقال ابو يوسف ومحمد والحن بن زياد ونحوهم المرئى منطوق في
 الوجهين جميعا لانه فدى ملك غيره بخبر من فاشبه الاجنبي وله
 انه اذا كان الراهن حاضرا امكنه مخاطبته فاذا فداه المرئى
 فقد تبرع كالاجنبي فاما اذا كان الراهن غائبا فغدا مخاطبته
 قال المرئى محتاج الى اصلاح المضمون ولا يمكن ذلك الا باصلاح
 الامانة فلا يكون مبرعا **قال** واذا مات الراهن باع وصيه الرهن
 وفيه الدين لان الوصي قائم مقامه ولو تولى الموصي جبا بقب
 كان له ان يلايه البيع باذن المرئى فكذا لو فدى وان لم
 يكن الوصي نصيب الفاضله وصبا وامر ببيعه لان الفاضل نصب
 ناظر لحقوقي المسلمين اذا عجزوا عن النظر لانفسهم والنظر
 نصيب الوصي ليوثي ما عليه لغرضه ويتبين ما له من غيره

هذا هو الحق في الفداء
 انما هو على ما روي في
 الحديث ان الراهن اذا
 فدى رهنا كان او من
 رهنا لم يرجع على
 الراهن في الفداء
 لان الفداء هو
 ازالة الدين
 فلو كان يرجع
 على الراهن لكان
 الفداء كالمضيق
 والراهن كالمضيق
 والراهن كالمضيق

ق

في الرهن بوجوب الشئ بوجوب الدين في الرهن وهو
 غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن
 عبدا بجملة من الدين جاز وهذا شئ بوجوب في
 الدين والالتحاق باصل العقد غير ممكن في
 طرف الدين لانه غير معقود عليه ولا معقود به
 بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبقى بعد انقضاء
 والالتحاق باصل العقد بدلي العقد بخلاف البيع
 لان الثمن بدلي يجب بالعقد ثم اذا ضمت الزيادة
 في الرهن وبقي هن زيادة فصدية بفسم الدين على
 فتمه الا قد يوم الغرض وعلى فتمه الزيادة يوم قبضت
 حتى لو كان فتمه الزيادة يوم قبضها غمارة وفيه
 الاول يوم الغرض الف والدين الف بفسم الدين
 انلا فتمه الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين

بالشروط واخطا اطلاق وليس ينبغي فيصح مع الخطر والاسف
 نى من الدين لانه انقله باذن المالك فان لم يفتك الشاة حتى
 ماتت بما لم يرض فتم الدين بفسم الدين الذي شرب وعلى فتمه
 الشاة فما اصاب من الشاة سقط وما اصاب الدين اخذ
 المرئ من الرهن لانه الدين يلف على ملك الراهن بفعل المرئ
 والفعل حصلت بسلط من قبله فصار كانه الراهن اخذ
 وانقله فكان مضمونا عليه فيكون له حصته من الدين فيبقى
 بفسم وكذلك ولدا الشاة اذا اذن له الراهن في اكله وكذلك
 جميع الثمار الذي يحدث على هذا القياس ^{المرئ} ويجوز الزيادة
 في الرهن ولا يجوز في الدين عند ايه حيفه ويجوز لا يبصر الرهن
 زهابه ولا لا يولد بوجوب الزيادة في الدين ايضا ولا في
 والشاة في لا يجوز فيها في اختلاف معهما في الرهن والدين
 والمهر والمنكحة سواء وقد ذكرناه في السبع ^{ولا يفسد} ولا يفسد
 في اختلافه الاخران الدين في باب الرهن كالدين في البيع والدين
 كالدين فيجوز الزيادة فيها كما في البيع والجامع بينهما الالتحاق ^{الراهن} والراهن
 باصل العقد للحاجة والامكان ^{الزيادة} وهو القياس ان الزيادة
 في الدين بوجوب الشئ في الرهن وهو غير مسرف عندنا في الزيادة

في الرهن بوجوب الشئ بوجوب الدين في الرهن وهو
 غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن
 عبدا بجملة من الدين جاز وهذا شئ بوجوب في
 الدين والالتحاق باصل العقد غير ممكن في
 طرف الدين لانه غير معقود عليه ولا معقود به
 بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبقى بعد انقضاء
 والالتحاق باصل العقد بدلي العقد بخلاف البيع
 لان الثمن بدلي يجب بالعقد ثم اذا ضمت الزيادة
 في الرهن وبقي هن زيادة فصدية بفسم الدين على
 فتمه الا قد يوم الغرض وعلى فتمه الزيادة يوم قبضت
 حتى لو كان فتمه الزيادة يوم قبضها غمارة وفيه
 الاول يوم الغرض الف والدين الف بفسم الدين
 انلا فتمه الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين

في الرهن بوجوب الشئ بوجوب الدين في الرهن وهو
 غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن
 عبدا بجملة من الدين جاز وهذا شئ بوجوب في
 الدين والالتحاق باصل العقد غير ممكن في
 طرف الدين لانه غير معقود عليه ولا معقود به
 بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبقى بعد انقضاء
 والالتحاق باصل العقد بدلي العقد بخلاف البيع
 لان الثمن بدلي يجب بالعقد ثم اذا ضمت الزيادة
 في الرهن وبقي هن زيادة فصدية بفسم الدين على
 فتمه الا قد يوم الغرض وعلى فتمه الزيادة يوم قبضت
 حتى لو كان فتمه الزيادة يوم قبضها غمارة وفيه
 الاول يوم الغرض الف والدين الف بفسم الدين
 انلا فتمه الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين

في الرهن بوجوب الشئ بوجوب الدين في الرهن وهو
 غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن
 عبدا بجملة من الدين جاز وهذا شئ بوجوب في
 الدين والالتحاق باصل العقد غير ممكن في
 طرف الدين لانه غير معقود عليه ولا معقود به
 بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبقى بعد انقضاء
 والالتحاق باصل العقد بدلي العقد بخلاف البيع
 لان الثمن بدلي يجب بالعقد ثم اذا ضمت الزيادة
 في الرهن وبقي هن زيادة فصدية بفسم الدين على
 فتمه الا قد يوم الغرض وعلى فتمه الزيادة يوم قبضت
 حتى لو كان فتمه الزيادة يوم قبضها غمارة وفيه
 الاول يوم الغرض الف والدين الف بفسم الدين
 انلا فتمه الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين

في الرهن بوجوب الشئ بوجوب الدين في الرهن وهو
 غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن
 عبدا بجملة من الدين جاز وهذا شئ بوجوب في
 الدين والالتحاق باصل العقد غير ممكن في
 طرف الدين لانه غير معقود عليه ولا معقود به
 بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبقى بعد انقضاء
 والالتحاق باصل العقد بدلي العقد بخلاف البيع
 لان الثمن بدلي يجب بالعقد ثم اذا ضمت الزيادة
 في الرهن وبقي هن زيادة فصدية بفسم الدين على
 فتمه الا قد يوم الغرض وعلى فتمه الزيادة يوم قبضت
 حتى لو كان فتمه الزيادة يوم قبضها غمارة وفيه
 الاول يوم الغرض الف والدين الف بفسم الدين
 انلا فتمه الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين

في الرهن بوجوب الشئ بوجوب الدين في الرهن وهو
 غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن
 عبدا بجملة من الدين جاز وهذا شئ بوجوب في
 الدين والالتحاق باصل العقد غير ممكن في
 طرف الدين لانه غير معقود عليه ولا معقود به
 بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبقى بعد انقضاء
 والالتحاق باصل العقد بدلي العقد بخلاف البيع
 لان الثمن بدلي يجب بالعقد ثم اذا ضمت الزيادة
 في الرهن وبقي هن زيادة فصدية بفسم الدين على
 فتمه الا قد يوم الغرض وعلى فتمه الزيادة يوم قبضت
 حتى لو كان فتمه الزيادة يوم قبضها غمارة وفيه
 الاول يوم الغرض الف والدين الف بفسم الدين
 انلا فتمه الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين

كَمَنْ لَهُ عَلَى آخِرِ جَيَادٍ فَاسْتَوْفَى
 نَهْ يَوْفَا ظَنَّمَا جَيَادًا ثُمَّ عِلْمُ
 بِالْمَنْ بَا فَنَهْ فُطَا كَبِهْ بِالْجَيَادِ وَاضْهَرَا
 فَانَ الْجَيَادِ اِمَانَةً فِي يَدِ
 مَا لَمْ يَرُدَّ اِلَّا يَوْفَى وَجَدَّ
 الْفَيْضُ وَقِيلَ لَا يَشْرُطُ لَانِ
 الرِّهْنُ تَبْرُجُ كَالْهَبَةِ
 عَلَى مَا بَيْنَاهُ مِنْ قَبْلِ
 وَقَبْلُ الْاِمَانَةِ يَنْوُبُ
 عَنْ فَيْضِ الْهَبَةِ وَلَانِ
 الرِّهْنُ عَمَّنْهُ اِمَانَةٌ
 وَالْفَيْضُ يَرِدُ عَلَى الْعَيْنِ

فینور

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written on aged, yellowed paper.

فتنوب فبعض الامانة عن قبض العبيد ولو ابر المرهون الراهن
عن الدين او وصية منه ثم هلك الرهن في يد المرهون بملك يفتري
استحقاقا خلافا لفرعنا لانه الرهن مضمون بالدين او بيمينه عند
لغو الموجود كما في الدين الموعود ولم يبق الدين بالابراء والبيع
ولا جهته لسقوطه الا اذا احدثت متعلا لانه بصريه فاصبا
اذ لم يبق له ولا بة المنع وكذا اذا ارهن المراهنا بالصدق
فابراءه او وصيته او ارثه والعباذ باسه قبل الدخول
او اخلعت منه على صلا فها ثم هلك الرهن في يدها هلك بغيري
في هذا كله ولم تضمن شيئا لسقوط الدين كما في الابراء ولو اسنوه
المرهون الدين بابقاء الراهن او بابقاء منطوع ثم هلك الرهن في
يدي هلك بالدين ويجب عليه رد ما اسنوه الى من اسنوه منه
وهو من عليه او المنطوع بخلاف الابراء ووجه الفرق ان بالبراء
بسط الدين اصلا كما ذكرناه وبالا سنيقا لا بسقوط لغايم الموجب
لانه ينعذر لا سنيقا لعدم الفائد لانه يعقب مطالبه منله
فاما ما هي في نفسه فهي فائم فاذا هلك بغيره لا سنيقا الاول
فالنفذ لا سنيقا الثاني وكذا اذا اشترى بالدين عينا او صالح لعينه
على عين لانه اسنيقا وكذا اذا احوال الراهن المرهون بالدين على غيره

سازمان بازرگانی و صنایع ایران

[illegible]

وإذا هلك منكم الوكيل منكم فليست له عاقبة
فإذا هلك منكم الوكيل منكم فليست له عاقبة
فإذا هلك منكم الوكيل منكم فليست له عاقبة

أو الصلح عليه علم عيسى وآله مشرق
بالدنيا إذا كان عن أقرار
أشبهت لأنه يجب على
الذين مثله تأشيرة أو
الصلح عنه لقاء

ثم هلك الرهن بطلت أحواله وجعلك بالدين لا فائدة على البراءة
 بطريق الآلة لأنه بنوديه من ملك مثل ما كان له على المحل اعلم
 أو ما يرجع عليه أن لم يكن المحل على المحل عليه دين لأنه بمنزلة الوكيل
 وكذا إذا تضاد على أن الدين ثم هلك الرهن بطلت أحواله بالدين ولو لم يكن
 الدين بالتضاد على قيامه فتكون الجهة بابتة بخلاف البراءة

كتاب الجحائيا

قال الفقل على غمزة أو جرم عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى
 مجرى الخطأ والفقل بسبب والمراد بيان فقل متعلق به الأحكام
 فالعمد ما تعرض له بالسلاح أو ما أجرى مجرى السلاح كالخود
 من الخشب ولبطن الفصيل والمرور المحذرة والشار لأن
 العمد هو الفصد ولا يوقف عليه الإبدلية وهو استعمال الآلة
 القاتلة فكان متعلقا فيه عند ذلك وموجب ذلك المأثم لقوله
 ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وقد نطق به
 غير واحد من السنة وعليه انعقد الإجماع والقول لقوله
 كتب عليكم الفصاح في القتل الآية الآية بغير وصف العمدة
 لقوله العمد فوق ذي مسؤولية ولأن الجحائيا تنكامل وحكمة
 التي جرم عليها شوق والعقوبة المشابهة لا شرع لها دون ذلك

ثم هلك الرهن بطلت أحواله وجعلك بالدين لا فائدة على البراءة
 بطريق الآلة لأنه بنوديه من ملك مثل ما كان له على المحل اعلم

إلا أن يعفو أو يلبأ أو يباعا حتى لا أن الحق لهم من واجب عينا
 وليس المولى أخذ الدين لأجره في الفائل وهو أحد فوائد الشافعي إلا
 أن له حق العود إلى المال من غير مرضاة الفائل لأنه يعقب
 مدفعا للملاك فيجوز رد وث رضاه وفيه فدية الواحدة صفا
 لا بعينه ويتبعين باختباره لأن حق العبد شرع جابر وفي كل
 واحد نوع جبر فيجوز لنا ما نلونا من الكتاب وروايتنا
 ولأن المال لا يباع موصلا لعدم الممانعة والقصاص بغير الثمن فيه
 مصلحة لأجابه زجرا وجبرا فيلحق وفي الخطأ وجوب المال ضربه
 صون الدم عن الأضرار ولا يتحقق بعدم قصد المولى بعد أخذ المال
 فلا يتبعين مدفعا للملاك ولا كفارة فيه عندنا وعند الشافعي يجب
 الكفارة لأن الحاجة إلى التكفير في العدم مش من بابية في الخطأ
 أدعى إلى إيجابها ولأنه كبر محض وفي الكفارة معنى العبادة
 فلا نشاط بمنها ولأن الكفارة من المفادى وتعنيها في الشرع دفع
 الأذى لا بعينها لدفع الأذى ومن حكمه حرمان الميراث لقوله
 لا ميراث لفائل وشبه العمد عندنا حقة أن يتعد الضرب بالبري سلاح
 فلا أجرى مجرى السلاح وقالوا هو قول الشافعي إذا ضرب بحجر عظيم أو
 بحشيشة عظيمة فهو عمد وشبه العمدان يتعد ضربه بالبري يقتل به غالبا



وهو قولهم العمدون بآله
 وهو قولهم العمدون بآله

لأنه بنفاص معنى العدية باستعمال آية صغيرة لا بفعل بها غالب
لما أنه بقصد به غير كذا ^{الشرع} فكان شبه العمد ولا ينفاص
باستعمال آية لا تثبت لأنه لا يقصد به إلا الفعل كلسف فكان
علا موجباً للعود وله قوله عم إلا أن قيل خطأ العمد فنيل
السوط والعصا وفيه ما به من الابد ولأن الآية خبر من صون
للفعل ولا مسعولة فيه إذا لم يكن استعمالها على غير من المقصود
ففيه وبه يحصل الفعل غالباً ففصر العدية نظراً إلى الآية
فكان شبه العمد كالفعل بالسوط والعصا الصغيرة **قال** ق موجب
ذلك على القولين لأنهم لأنه فعل وهو قاصد في الضرب في
الكفارة لشبهه بالخطأ والدنية المخلطة على العاقلة والأصلان
كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا بمعنى حدث من بعد فهي على العاقلة
اعتباراً بالخطأ أو ^{الشرع} ثلاث سنين لغضبه عمره ونجب مغلظة
وسنيتين صفة التغليب من بعد انشأ الله به وبعلق به حرمان
المبرات لأنه جزاء الفعل والشبهة تؤخر في سقوط الفصاص دون
حرمان المبرات وما لك ^{الشرع} وأن انكر معرفته بشبه العمد فالجته
عليه ما أسلفناه **قال** ق الخطأ على نوعين خطأ في الفصد وهو
أن يرمى شخصاً بظنه صبيلاً فاداً هو آدمي أو بظنه حديثاً

فإذا

فإذا أسلم وخطأ فالفعل وبلوان يرمى غرضاً فيصيب آدمياً
و موجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة لقوله به فتح يرمى
ففيه من مئة ودية مسلمة إلى أهله لا دوى على العاقلة في ثلاث
سنين لما يتناق ^{الشرع} لأنهم فيه يعني في الوجهين فالأول المأثم الفعل فاقا
في نفسه فلا يعزى عن الأثم من حيث ترك العزيمة والمبالغة
في التثبت في حال الترمي أو شرع الكفارة بوزن باعتبار هذا المعنى
ويحكم عن المبرات لأنه لا فاعل فيصيح بعلق حرمان به بخلاف
ما إذا عمد بالضرب موضعاً من جسده فخطأ فاصاب موضعاً
آخر ففات نجب الفصاص لأنه قد وجد الفعل بالفصد إلى بعض
بدنه إذ جميع البدن كالمحل الواحد **قال** ق وما جرى مجرى الخطأ
مثل التام بغيب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطأ في الشرع وإنما
الفعل بسبب فخاف البرء واضع الحجج غير ملكه وموجبته
إذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة لأنه سبب التلف وهو
معلق فيه فأنزل موضعاً فاعفا فوجب الدية ولا كفارة
فيه ولا بعلق به حرمان المبرات ^{الشرع} وقال الشافعي يلحق بالخطأ
في حكمه لأن الشرع أنزله فالتاوت الفعل منه معدوم
حقيقة والحق به في حق الفصان فبطل في حق غيره على الأصل وهو
المسبب

الشافعي

ان كان بائع بالحق في غير ملكه لا بائع بالملك على فالواو هذه
كفار ذنب القتل وكذا المحرمات بسببه وما يكون شبهة
النفس فهو عهد فيما سواها لان اطلاق النفس يختلف باختلاف
وما دونها لا يختص اطلاقه بالة دون آله

باب في وجوب الفصاح والملاحة

قال الفصاح واجب بفعل كل محفون الدم على التام اذا
قتل عمدا ات العدة فلما بيناها واحاضن الدم على التام
ليقتل شبهة الاباحه ويحقق المساواة **قال** وبفعل الحذر
والحذر بالعبد للعمومات وقال الشافعي لا يقتل الحذر بالعبد لقوله
تعالى الحذر بالحذر والعبد بالعبد من ضرورة هذه المغالبة ان لا
يفعل الحذر بالعبد ولان مبنى الفصاح على المساواة وهي منتفية
بين المالك والملوك ولهذا لا يقطع طرف الحذر بطرفه بخلاف
العبد بالعبد لانها بنساق وان بخلاف العبد بفعل الحذر
لانه تفاوت الى فصاح ولنا ان الفصاح بعقد المساواة
في العيمة وهي بالدين او بالدار ويسنق بان بينهما وحيث
الفصاح بين العبد بين بوذت بانتفاء شبهة الاباحه والنقص
تخصيص بالذكر فلا ينفي ما عدله **قال** والمسلم بالذم خلافا

المسلم
الذم

للشافعي

للشافعي له قوله عم لا يقتل مؤمن بكافر ولانه لمساواة بينهما
وفت الجاهلية وكذا الكفر مبيح فبورت الشبهة ولنا ما روي ان
التي عم قتل مسلما بذم ولان المساواة في العيمة ثابتة نظرا
الى التكليف والدار والمبيح كفر المحارب دون المسلم والقتل
بمثله بوذت بانتفاء الشبهة ولما لا ياروي احدي لسبابه
ولا ذوق عهد في عهده والعطف للمغاربة **قال** ولا يقتل المسلم
بالمسلم لانه غير محفون الدم على التام وكذا كفر باعث
على اكراب لانه على قصد الرجوع ولا يقتل الذي بالمسلم من ما بينا
ولا يقتل المسلم بالمسلم فبسا للمساواة ولا يقتل احثا

لقيام المبيح وبقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاجم
والزمن وبناقص الاطراف وبالمجنون للعمومات ولان

اعتبار التفاوت فيما وراء العيمة امتناع الفصاح وظهور
التفاني والتفاني **قال** ولا يقتل الرجل بانه لقوله عم لا يفاد

الوالد بولد وهو باطلافة حجة على ما كذا في قوله بفاد اذا دبحه
دبحا ولانه سبب لحياته فمن المحال ان يستحق له افناء

ولهذا لا يجوز له قتله وان وجد في صف لاعداء مغابلا او ابنا
وهو محصن والفصاح يستحقه المقتول ثم تجلفه وارثه

والشافعي
ولا يفاد
فلا فصاح عليه

فاجتز من قبل الرجال والنساء وأن علاقه هذا بمنزلة الأب ولكنه
 الولد واجتز من قبل الأب ولأنه فريث أو بعدت لما بيننا أنه يقتل
 الولد بالولد لعدم المسقط **قال** ولا يقتل الرجل بعبد ولا بالعبد
 ولا بمكاتبه ولا بأعبد ولا لأنه لا يستوجب لنفسه على نفسه
 الفضايل ولا ولد عليه وكذلك لا يقتل بعبد ملك بعضه لأن
 الفضايل لا يخزي **قال** ومن ورث فضايل على أبيه سقط حرمة
 الأبوة **قال** ولا يستوفي الفضايل إلا بالسيف **قال** الشافعي
 يفعل مثل ما فعل إن كان فعلاً مشروفاً فان مات والآخرة فيه
 لأن سبب الفضايل على المساواة ولأن قوله عم لا فوج إلا بالسيف
 والملازمة السليمة ولأن فيما ذهب إليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل
 المقصود بمثل ما فعل فيكون فيه فيجب أخذ رعيه كما في كسر العظم
قال وأقل قتل المكاتب عمداً وليس له وارث إلا المولى ونزك
 وفاء عليه الفضايل عند أبي حنيفة وأبو يوسف جميعاً الله وقال محمد بن
 لا يرى في هذا فضايلاً لأنه أشبه سبب الاستيفاء فأنه الولد
 إن مات حراً والملك إن مات عبداً وصار كمن قال لغريم بعضي
 من أجازته بكذا فقال المولى زرقها بك لا جعل له وطئها لا خلاص
 السبب فكذلك هذا ولها ان حق الاستيفاء للمولى ببعض على

من قبل الرجال والنساء
 من قبل الأب ولأنه فريث
 من قبل المولى

من قبل المولى

الفضايل

من قبل المولى
 من قبل الرجال والنساء

على التقديرين ومن معلوم وأحكام متحد واختلاف السبب لا يقتضي
 إلى المنازعة ولا إلى اختلاف حكم فلا يباين به بخلاف تلك المسئلة لأن
 حكم ملك العبد بغير حكم الكافر ولو ترك وفاء له وارث غير المولى
 فلا فضايل وإن اجتمعوا مع المولى لأنه استنبه من له الحق لا المولى
 إن مات عبداً والوارث إن مات حراً أظهر الاختلاف بين الصحابة
 في موته على نعمته أم لا في خلاف الأول لأن المولى منعقوب فيها
 وإن لم يترك وفاء له ورثة أحرار وجب الفضايل للمولى في قولهم
 جميعاً لأنه مات عبداً بلا ريب لا لنفسه في الكتابة بخلاف معنى البعض
 إذا مات ولم يترك وفاء لأن المعنوية البعض لا ينفخ بالعجز وإذا
 قيل عبداً من لم يجب الفضايل حتى يجمع الراهن والمرث لأن
 المرث لا ملك له فلا يملكه ولو نولاه الراهن لبطر حتى المرث في
 الذين بشرط اجتماعها بسقط حق المرث برضاء **قال** وإذا
 قتل وفي المعنوية فلا يملكه أن يقتل لأنه من الولاية على النفس
 شرع لا من راجع اليها وهو نشأ الصدر قبله كالنكاح وله
 أن يصالح لأنه أنظر في حق المعنوية وليس له أن يعفولان
 فيه إبطال حقه وكذلك أن قطعت به المعنوية عمداً لما ذكرنا فالقول
 بمنزلة الاجتز جميع ذلك إلا أنه لا يقتل لأنه ليس له ولا يملك

من قبل المولى

وهذا من قبله ويندرج تحت هذا الاطلاق الصريح عن النفس
 واستيفاء الفضا من الطرف فانه لم يستثن الا النفس وكتاب
 الضمان ان الوصي لا يملك الصلح لانه تصرف في النفس بالا اعتبار عن
 فيترد منزلة الاستيفاء ووجه المذكور هنا ان المقصود من الصلح
 المأل وان به يجب بمقتضى كماله بعد الاب بخلاف الفضا لان
 المقصود الشئ وهو مخضن الاب ولا يملك العفو لان الاب لا يملك
 ما فيه من الابطال فلهذا في قالوا الفضا ان لا يملك الوصي الاستيفاء
 في الطرف كما لا يملك في النفس لان المقصود من الشئ في
 الاستحسان بملكه لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فانها تطفئ
 وقاية للنفس كما لمال على ما عرف فكان استيفاءه بمنزلة التفرغ
 في المال والصبي بمنزلة المعنوية في هذا الفاظ بمنزلة الاب في الصحيح
 الاثران من قبل ولا اول له بسننونه السلطان والفاظ بمنزلة
 فيه **قال** ومن قبل له اوله صفار وكبار فملكه لان يفتلوا
 الفاعل عند له حبه وقال ليس لهم ذلك حتى يترك الصفار لان
 الفضا من مشترك بينهم ولا يمكن استيفاء البعض لعدم الخزي في استيفاء
 الفضا ابطال حتى الصفار فينقل الى ذكركم كما اذا كان بين الكبريين
 واحدا غائب وكان بين الموليين وله انه حق لا يخزي لشبونية
^{المراد بالصفار} ^{المراد بالصفار}

بسبب لا يخزي ويؤثر الغريب واحتمال العفو من الصغير منقطع فثبت
 لقد اخرجهم كمالا في ولايته الا ان كان بخلاف الكبير لان احتمال العفو
 من الغائب ثابت ومسألة الموليين متنوعة **قال** ومن ضرب
 رجلا بغير قتله فان اصابه بالحد فقتل به وان اصابه بالعود فعليه
 الدية **قال** في الشبهة وهذا اذا اصابه بحد واحد من لوجود الجرح
 كحد السب فان اصابه بغير واحد من فحد واحد ما يجب ومن وانه عن
 اني حبه اعتبارا منه لانه هو واحد به وعنه انما يجب اذا جرح ^{المراد بالصفار}
 هو الاصح على ما بينه ان شاء الله وعلى هذا الضرب بصنجات المبالا
 ولا اذا ضرب بالعود فانما يجب الدية لوجود قتل النفس المعصومة
 وامتناع الفضا حتى لا يمتد الدم ثم قبل هو بمنزلة العصا
 الكبير فيكون قتلا بالقتل وفيه خلاف الجحيم على ما بينه وبطل
 هو بمنزلة السوط وفيه خلاف الشافعي وفي مسألة الموالاة له
 ان الموالاة في الضربات الى ان مات دليل العمدية فيتحقق الموجب ^{المراد بالصفار}
 ولنا ما روي بنا الا ان قبل خطأ العمد ويروي شبه العمل حديث
 ولان فيه شبهة عدم العمدية لان الموالاة قد تسعمل للنادب
 او لعله اعزاه الفصد في ظلال الضربات فيعري اول الفعل عنه و
 عساه اصاب القتل والشبهة دارية للعود فوجب الدية ^{المراد بالصفار}

الضمان ما لم يكن صفة بالسكين
 ومما قلنا السب اوضح وكان
 القتل أصلا مقرب

هذا هو الحق
الذي لا يفتن منه
وهو قول الشافعي
عنه ما يستحق
جزاؤه
بغير قبح
من قبلهم
فوله ثم
الا ان
فنبيل
خطا
العهد
فنبيل
السوط
والعصا
وفيه
كل خطا
ارشد
ولان
الآلة
غير معتد
للفعل
ولا مستعملة
فيه
لنعتد
استعماله
فتمكنت
شبهة
عدم
العدية
ولان
الفصا
ص يبنى
عن المماثلة
ومنه
بفان
افق
ان
ومنه
انقص
المقصود
للجملات
ولا تماثل
بين
الاجزاء
والذي
لفصول
الثاني
عن تخریب
الظاهر
وكذا
لا يبين
ثلاث
في حكم
الاجزاء
لان
الفعل
بالسلاح
غالب
وبالمقتل
ثابت
وكما
رواه
غير
مرفوع
او
يحد
على
السياسة
وقد
اوتيت
البه
اضافته
الى
نفسه
فيه
فان
المنع
الفصا
وجبت
الدية
وعلى
على
العاقلة
وقد
ذكرناه
اختلاف
الروايتين
في الكفارة
قال
ومن جرح
رجلا
عدا
فلم
يذكر
صاحب
فراش
حتى
مات
فعله
الفصا
لوجود
السبب
وعدم
ما
يظهر
حكمه
في
الظاهر
فاضرب
البه
قال
واذا
انقل
الصفان
من
المسلمين
والمشركين
فغفل
مسلم
مسلم
اطن
انه
مشارك
فلا
فوق
عليه
وعليه
الكفارة
لان
هذا
احد
نوع
الخطا
على
ما
بيننا
والخطا
بنوع
لا
يوجب
الفود
ويوجب
الكفارة
وكذلك
الدية

قال ومن غرق صبيا او بالغاً في البحر فلا فصاص عندنا به حنيفة
وقال لا يفتن منه وهو قول الشافعي غيره ان عندنا يستحق جزاؤه
بغير قبح من قبلهم فوله ثم الا ان فنبيل خطا العهد فنبيل
السوط والعصا وفيه وفي كل خطا ارشد ولان الآلة غير معتد
للفعل ولا مستعملة فيه لنعتد استعماله فتمكنت شبهة عدم
العدية ولان الفصاص يبنى عن المماثلة ومنه بفان افق ان
ومنه انقص المقصود للجملات ولا تماثل بين الاجزاء والذي
لفصول الثاني عن تخریب الظاهر وكذا لا يبين ثلاث في حكم الاجزاء
لان الفعل بالسلاح غالب وبالمقتل ثابت وكما رواه غير مرفوع
او يحد على السياسة وقد اوتيت البه اضافته الى نفسه فيه
فان المنع الفصاص وجبت الدية وعلى على العاقلة وقد ذكرناه
اختلاف الروايتين في الكفارة **قال** ومن جرح رجلا عدوا فلم
يذكر صاحب فراش حتى مات فعله الفصاص لوجود السبب وعدم
ما يظهر حكمه في الظاهر فاضرب البه **قال** واذا انقل الصفان
من المسلمين والمشركين فغفل مسلم مسلم اطن انه مشترك فلا
فوق عليه وعليه الكفارة لان هذا احد نوعي الخطا على ما بيننا
والخطا بنوعه لا يوجب الفود ويوجب الكفارة وكذلك الدية

وهو قول الشافعي
عنه ما يستحق
جزاؤه
بغير قبح
من قبلهم
فوله ثم
الا ان
فنبيل
خطا
العهد
فنبيل
السوط
والعصا
وفيه
كل خطا
ارشد
ولان
الآلة
غير معتد
للفعل
ولا مستعملة
فيه
لنعتد
استعماله
فتمكنت
شبهة
عدم
العدية
ولان
الفصا
ص يبنى
عن المماثلة
ومنه
بفان
افق
ان
ومنه
انقص
المقصود
للجملات
ولا تماثل
بين
الاجزاء
والذي
لفصول
الثاني
عن تخریب
الظاهر
وكذا
لا يبين
ثلاث
في حكم
الاجزاء
لان
الفعل
بالسلاح
غالب
وبالمقتل
ثابت
وكما
رواه
غير
مرفوع
او
يحد
على
السياسة
وقد
اوتيت
البه
اضافته
الى
نفسه
فيه
فان
المنع
الفصا
وجبت
الدية
وعلى
على
العاقلة
وقد
ذكرناه
اختلاف
الروايتين
في الكفارة
قال
ومن جرح
رجلا
عدا
فلم
يذكر
صاحب
فراش
حتى
مات
فعله
الفصا
لوجود
السبب
وعدم
ما
يظهر
حكمه
في
الظاهر
فاضرب
البه
قال
واذا
انقل
الصفان
من
المسلمين
والمشركين
فغفل
مسلم
مسلم
اطن
انه
مشارك
فلا
فوق
عليه
وعليه
الكفارة
لان
هذا
احد
نوع
الخطا
على
ما
بيننا
والخطا
بنوع
لا
يوجب
الفود
ويوجب
الكفارة
وكذلك
الدية

على ما نطوق به نقص الكتاب ولما اختلفت سبب في المسلمين على
البناء الى حد بغيره فضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية فوجبها لهم
حد بغيره فالاول ما يجب بالدية اذا كانوا من المشركين فان كانوا من
المشركين لا يجب لسقوط عصمة بنكرت سوادهم قال صلى الله عليه وسلم
وسلم من كثير سواد قوم فهو منهم **قال** ومن شج نفسه
وشجته رجل وعقره اسد واصابته حية فمات من ذلك
فعلى الاجنبي ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس واحد
لكونه هديا في الدنيا والآخرة وان فعله بنفسه هديا في الدنيا
معتبر في الآخرة حتى يؤتم عليه وفي النوار ان عندنا جسيم
رهبان الله يغسل ويصلى عليه وعندنا يوسف بن جهم يغسل
ولا يصلى عليه وفي شرح السير الكبير ذكر في الصلاة عليه اختلاف
المشايخ على ما كتبناه في كتاب النجس والمزبد فلم يكن
هديا مطلقا فكان جنسا آخر وفعل الاجنبي معتبر في الدنيا
والآخرة فصارت ثلاثة اجناس فكانت النفس ثلثا
افعال فيكون الثاليف بفعل كل واحد ثلثة فيجب عليه ثلث الدية
فصل ومن شتم على المسلمين سبفا فعليه ان
يفتقروا لقوله عليه السلام من شتم على المسلمين سبفا فقد اطلد
اذا اهر كناه

ولأنه باغى فسقط عصمته ببغبه ولأنه نعتن طريقا لدفع
 القتل عن نفسه فله قتله وقوله فعلهم وقوله محمد بن الله
 في الجامع الصغير حتى على المسلمين ان يقتلوا اشار الى الوجوب
 والمعنى ويجوز دفع القتل في سرفه الجامع الصغير ومن شتم
 على رجل سلاخا لبلا او خارا او شتم عليه عقابا لبلا في مصر او قتل
 في طريق غير مصر فقتله المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه لما بينا
 وهذا لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل و
 العصا الصغير وان كان تلبث لكن في القتل لا يلحقه الخوف
 فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير المصر والطريق
 لا يلحقه الخوف فاذا قتله كان دمه هرا فلو اذ كان
 عقبا لا يلبث يحمل ان يكون مثل السلاح عندهما **قال** واذا
 شتم المجنون على غيره سلاخا فقتله المشهور عليه عمدا
 فعليه الدية في ماله **قال** ان افعى لاشى عليه وعلى هذا الخلاف
 الصبي والداية وعن ابي يوسف عمدا انه يجب الضمان في
 الداية ولا يجب في الصبي والمجنون للشافعي عمدا انه قتله
 دافعا عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشاير ولأنه يصير مجعولا
 على قتله بفعله فاشبهه المكون ولا يبي يوسف **قال** ان فعل

الداية

الداية غير معتبر اصلا حتى لو تحقق لا يوجب الضمان فاعلمها
 معتبر في الجملة حتى لو حققا يجب عليهما الضمان وكذا
 عصمتهما لحقهما وعصمة الداية لحق مالكها فكان فعلهما
 مسقطا للعصمة دون فعل الداية ولأنه قتل شخصا
 معصوما او اقله مالا معصوما حقا للمالك وفعل الداية
 لا يصلح مسقطا وكذا فعلها وان كان عصمتها حقا لعدم
 اخبار صحيح وهذا لا يجب القتل بتحقيق الفعل منها بخلاف
 العاقل البالغ لانه اخبار صحيحا وانما لا يجب الفصل
 لوجود الميعة وهو دفع الشرف في الدية **قال** ومن شتم
 على غيره سلاخا في المصر فضربه ثم قتله الاخر فعلى اقل الضمان
 معناه اذا ضرب فانصرف لانه خرج من ان يكون محاربا
 بالانصراف فعادت عصمته **قال** ومن دخل عليه غيره
 لبلا واخرج السرقة فابعه وفتله فلا شيء عليه لفعله عمدا
 فانزل دون مالك ولأنه مباح له القتل دفعا في الابتداء
 فلا استر فاذ كان لا شهيدا وتأويل المسئلة اذا كان لا يمكن
 من الاسترداد الا بالقتل **باب الفصل في القصاص**
فما ووقعت المقتول ومن قطع يد غيره عمدا من المفصل
 قطعت يده وان كان يد أكبر من اليد المقطوعة لقوله

والخروج فخاص وهو ينبت عن الممانلة فكل ما يمكن رجاءه فيها
يجب فيه الفضايل وما لا فلا ولا يمكن في القطع من المفصل
فما عتبر ولا معتبر كغيره لا بد من غير حال لأن منفعته البدل لا يختلف
بذلك **قال** وكذلك الرجل ومادون الألف والأذن
لما كان رجاءه الممانلة **قال** ومن ضرب عن رجل فقلعها
لا فضايل عليه لا شئ الممانلة في الفلج فان كانت فائدة فذهب
ضوؤها فقلع الفضايل لا يمكن الممانلة على ما قاله الكفاية
نحو له الممانلة ويجعل على وجهه فطن وطوبى وبما يبل غيبه
بالمرأة فذهب ضوؤها وهي ماثورة عن جماعة من الصحابة
رضوا عنهم **قال** وفي السنن الفضايل لقوله تعالى والسنن
بالسنن وإن كان سنن من ينقص منه أكبر من سنن الآخر
لأن منفعته السنن لا يتفاوت بالصغر والكبر **قال** وفي
كل شئ يتحقق فيها الممانلة الفضايل لما تلونا **قال** ولا فضايل
في عظم الآفة السنن وهذا اللفظ مراد عن عمر بن الخطاب وابن مسعود
وقال علي بن الحارث لا فضايل في العظم والمراد غير السنن لأن اعتبار
الممانلة في غير السنن معتد لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف
السنن لأنه يبر بالمجرد **قال** وليس فسادون النفس شبه
عند أئمة عمدا وخطا لأنه شبه العمد يعود إلى الآلة والقتل

موا الذي يختلف باختلافها دون ماديون النفس لأنه لا يختلف
اثلافة باختلاف الآلة فلم يبق إلا العمد والخطا ولا فضايل بين
الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين الكفر والعبد ولا بين
العبد بين خلافا لثنا في ربه الله في جميع ذلك إلا في الكفر يقطع
طرف العبد ويعتبر الاطراف بالانفس لكونها تابعة لها ولأن
أن الاطراف يسلك بها مسلك الأموال فيعدم التماثل بالتفاوت
في القيمة وهو معلوم قطعاً بنحو يتم الشرع فامكن اعتبار
بختلاف التفاوت في البطش لأنه لا ضابط له فاعتبر أصله وبخلاف
الانفس لأن المعلق إزهاق الروح والتفاوت فيه واجب
الفضايل في الاطراف بين المسلم والكافر للنسب بينهما
الارشاد **قال** ومن قطع بدن رجل من نصف الساعد وجرحه
جائفة فبطل منها فلا فضايل عليه لأنه لا يمكن اعتبار الممانلة فيه
إذا أورد كسر العظم ولا ضابط فيه وكذلك البراءة فيفقد الثاني
إلى الهلاك ظاهراً وإذا كانت بدا بالمفطوح صحى وبدا بالفاطم
شلاء أو منقوصة الأصبع فالمفطوح بالحيا وإن شاء قطع البدن
المعينة ولا شئ له غيرها وإن شاء أجزأه شر كما لا لاث
استيفاء الحق كمالاً معتد به فله أن يتجاوز بدو حفة وله
أن يعذر عن المعوض كالمثل إذا انصدم عن أبي النضر بعد
الإثلاف ثم إذا استوفى ناصباً فقد رضي به فيسقط حفة كما إذا

عبه

حيته

نرضى بالردى مكان اجهد ولو سقطت الموقدة قبل اخبار
 المجنى عليه او قطعت ظمأ فلا شيء له عندنا لان حقه متعين
 في الفضايل واما بالنقل الى المال باخباره فيسقط بقواني
 بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من فضايل او سرقه حيث يجب
 عليه الارش لانه او في به حقا مستحقا فضايل سألته معنى
قال ومن شج رجلا فاستوجب الشجة ما بين ذريته وهي
 لا يستوجب ما بين ذريته الشاج فالشجى بالجار ان شاء
 انقص بمقدار شجته ببندى من اتى ابا بنين شاء وان شاء
 اخذ الارش لان الشجة موجبة لكونها مشبهة فزاد الشين
 بزبادتها وفي استيفائه ما بين ذريته الشاج نراة على ما فعل
 ولا يلحقه الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجى فينقص
 فيخبر كما في السلاء والصيحة وفي عكسه يخبر ايضا لانه بعد
 الاستيفاء كمال للتعدي الى غير حقه وكذلك اذا كانت الشجة
 في طول الراس وهي ناخذ من جهة الى فقاء ولا تبلغ الى
 فقاء الشاج فهو بالجار لان المعنى لا يختلف **قال** والافاض
 واللسان والافى الذكر وعن ابى يوسف رحمه الله اذا قطع من
 أصله بجبل لانه يمكن اعتبار المساواة ولنا انه ينقص بنسبة
 فلا يمكن اعتبار المساواة الا ان يقطع الحشفة لان موضع
 القطع معلوم كما لمفضل ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذكور

نلا

فلا فضايل فيه لان البعض لا يعلم مقدار بخلاف الاذن اذا
 قطع كله او بعضه لانه لا ينقص ولا ينسب وله حد معلوم
 فممكن اعتبار المساواة والحشفة ان استقصاها بالقطع
 يجب الفضايل لا يمكن اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع
 بعضها لانه بعد اخبارها **الحاصل** واذا اطلق الفاضل
 والاولياء القليل على مال سقطت الفضايل ووجب المال قليلا
 كان او كثيرا لقوله عز وجل فمن غنى له من اجبه شيء الا به على ما
 قبل نزلت في الصلح وقوله عليه السلام من قتل له قتيلا فقتل
 ومراة ولله اعلم بالاخذ بالرضا على ما بيناه وهو الصلح بعينه
 ولانه حق ثابت للورثة يجرى فيه الاسقاط عفو فكذا بقوا ايضا
 لا سيما على احسان الاولياء واجبة الفاضل فيجوز بالراضين
 والقليل والكثير سواء لانه ليس فيه نقص مقدر فينقص
 الى اصطلاحها كالتلف وغيره وان لم يذكر واحدا ولا مؤجلا
 فهو حال لانه مال واجب بالعضد والاصل في امثاله الحلول كما لم
 والتمن بخلاف الدية لانها ما وجبت بالعقد **قال** وان كان
 العبد حر او عبدا فامراة ومولى العبد رجلا بان يصاح
 عن دمه على الف ففعل فالالف على الحر والمولى نصفان
 لان عقد الصلح اضعف اليها واذا عمل احد الشركاء عن الدم
 او صاحبه من نصيبه على عوض سقط حق الباقي من الفضايل

وكان لهم نصيبهم من الذب فاصل هذا ان الفضا من حق جميع الورثة
وكذا الذب خلافا لما لك والشا من ربحها الله في الزوجين طهما
ان الورثة خلافه وهي بالنسبة دون السبب لانقطاعه بالموت
ولنا انه عليه السلام امر بتوريثها مرة اشبه الفضا في من غفل
زوجها اشبه ولا حق يجري فيه الارث كما ان من قتل وله نصيب
ايمان فان احدهما عن الابن كان الفضا من بين الصلبي وابن
الابن فثبت لسائر الورثة والزوجة سعي حكماء بعد الموت في
حق الارث او يثبت الموت مستندا الى سببه ولو اخرج فاذ
ثبت للجميع فكل منهم يمكن من الاستيفاء والاستقاط عقوبات
صلحا ومن ضرورة سقوط حق البعض في الفضا من سقوط حق
الباقين فيه لانه لا يجوز بخلاف ما اذا قتل رجلين وعفا احد
الولييتين لان الواجب فصا من غير شبهة الاختلاف في القتل
والقتول وهما واحد لا تمايز ما واذا سقط الفضا من غلب
نصيب الباقيين ما لا لانه امتنع بمجرعها الى الغافل وليس للعافي
شي من المال لانه اسقط حقه بفعله ورضاه ثم يجب ما يجب من
المال في ثلاث سنين **قال** زفر رحمه الله يجب في سنين فيما اذا
كان بين شريكين فعفا احد هما لان الواجب نصف الدين فيغير
بما اذا قطعت يد خطا ولنا ان هذا بعض بدل الدم وكلمة
من قبل الى ثلاث سنين فكذلك بعضه والواجب في البدل كل بدل الطرف

ومن في سنين في الشرع ويجب في ماله لانه عهد **قال** فاذا قتل
جماعة واحد عهدا فنقص من مجموع لغو له عمره فيه لو غالى عليه
أهل صنعاء لغفلتهم ولان القتل بطريق الغالب والفضا
من جرة للشبهة فيجب تخفيفا لحكمة الاجابة فاذا قتل واحد جماعة
فخضروا لية المقتول ليرى قتل جماعة ولا شيء لهم غير ذلك فان خضر
واحد قتل له وسقط حق الباقيين وقال الشافعي رحمه الله يقتل
بالاول منهم ويجب للباقيين المال وان اجتمعوا ولم يعرف قتل
لهم ونمت الذباث بينهم وقيل بفرع بينهم فيفضل لمن خرجت فرقة
له ان الموجود من الواحد فنلات والذي تحقق في حقه قتل
واحد فلا تماثل وهو القياس في الفصل الاول الا انه عرف بالشرع
ولنا ان كل واحد منهم قاتل بوصف الكمال فجاء التماثل اصله
الفصل الاول اذ لو لم يكن كذلك لما وجب الفضا ولا وجد
من كل واحد جزء صالح لانزهاق فيضاف الى كل منهم اذ
هو لا يجوز ولان الفضا من شرع مع المنافي لتحقيق الاجابة
وقد حصله بفعله فاكتفى به **قال** ومن وجب عليه الفضا من اذا
مات سقط الفضا من لغوات محل الاستيفاء فاشبه موت العبد
الجاني ونشأ في فيه خلافا لشافعي اذا الواجب احد هما عنده **قال**
واذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا فضا من على واحد منهما وعليهما
نصف الدين وقال الشافعي يقطع يداهما والمفروض اذا اخذنا

وامرأة علي بن حن انقطع لا الاعتبار بالانفس والابدك
 فابعد لها فاخذت حكمها او يجمع بينهما بجامع الزجر وكنات
 كل واحد منهما فاطع بعض البدلان الانقطاع حصل باعتمادها
 والمحل منجز فيضاف الى كل واحد البعض فلا مماثلة بخلاف النفس
 لان الانزاع لا ينجز ولان الفعل بطريق الاجتماع غالب حذر
 الغوث والاجتماع على قطع البدن من المفصل في حيز التنزه الانتفاء
 الى مقتدات بطنه فيلحق الغوث **قال** وعليهما نصف الذمة
 لانه ذمة البدن الواحد وها فطعاها وان قطع واحد بمشي رجلين
 فحضر افلها ان يقطعها به وبأخذ منه نصف الذمة بضمها نصف
 سوله فطعها معا او على الغائب وقال الشافعي رحمه الله في الغائب
 يقطع بالاول وفي الزمان بفرع لان البدن استحقها الاول فلا يثبت
 الاستحقاق فيها للثاني كالرهن بعد الرهن وفي الزمان البدن الواحد
 لا ينفي كغيره فخرج بالفرع وكناتهما استنبأ في سبيل الاستحقاق
 فيستويان في حكمه كالغريم في التركة والفصا ص مكد الفعل
 يثبت مع المتأني فلا يظن الا في حق الاستيفاء اما المحل خلق
 منه فلا يمنع ثبوت الثاني بخلاف الرهن لان الحق ثابت في المحل
 وصار كما اذا قطع العبد بمشيها على الغائب يستحق فيه
 لها وان حضر واحد منهما فقطع به فلما فرغ علم نصف الذمة لان
 للمأضون يستوي ثبوت حقه وتردد حق الغائب واذا استوفى

يقطعها

لم يبق محلا للاستيفاء فينقض حق الآخر في الذمة لانه اوفى به حقا
مسحفا قال واذا اقر العبد بقتل العمد لزمه العود وكان في
 رعيته لا يبيع اقراره لانه نكاح في حق المولى بالابطال فصار كحاله اقر
 بالمال وكنات انه غير منهم فيه لانه مضرب فيقتل ولان العبد يبيع على
 اصل الحرية في حق الذمة عملا بالادمية حتى لا يبيع اقرار المولى
 عليه بالحدود والفصا ص وبطلان حق المولى بطريق الضمن
 فلا يبالى به ومن رعى رجلا عمدا فنقض السهم منه الى آخره فانا
 فعلبه الفصا ص للاول والذمة للثاني على عاقلة لان الاول عمد
 والثاني احد نوعي الخطاء كانه رعى الى صيد فاصاب ادمى الفعل
 متعدد متعدد الاثر **فصل** ومن قطع بدجل خطاء
 ثم قتله عمدا قبل ان يبرأ به او قطع عمدا ثم قتله خطاء او قطع
 به خطا قبل ان يبرأ به ثم قتله خطاء او قطع به عمدا قبل ان يبرأ به
 عمدا فانه يؤخذ بالامر بين مجبها والاصل فيه ان الجمع بين الجراحات
 واجبت امكن نفيها للاول لان الفعل في الاعم يقطع بضرات تعاقبة
 وفي اعتبار كل ضربة بنفسها بعض الجرح الا ان لا يمكن الجمع فيعمل
 كل واحد حكم نفسه وقد تغدر الجمع في هذه الفصول في الاولين
 لاختلاف حكم الفعلين وفي الاخرين ليحلل البر وهو فاطع للسرابة
 حتى لو لم يخلل وقد يجانس بان كانا خطاين يجمع بالاجماع الامكان
 الجمع ولكن بدية واحدة وان كان قطع به عمدا ثم قتله عمدا قبل

ان يبدل من شأنه الامام قال افطعموه ثم افعلوه وان شاء قال
افعلوه وهذا عند ابن حنيفة رحمه الله وقال لا تفعل ولا تفطم به لان
الجمع ممكن للجانس الفاعلين وعدم تداخل الين فيجمع بينهما وله
ان الجمع منعذر اما للاختلاف بين الفعلين هذين لان الموجب
الغود وهو بعد المساواة في الفعل وذلك بان يكون الفعل بالفتحة
والفطم بالفتحة وهو منعذر اولاً لان الفطم اضافته السراية الى
الفطم حتى لو صدر من الشخصين بحج الغود على كذا فصار التماثل
الين بخلاف ما اذا فطم وسري لان الفعل واحد وبخلاف ما اذا كانا
خطين لان الموجب الذي هو بدل النفس من غير اعتبار المساواة
ولان اثر البدن لما يجب عند استحكام اثر الفعل وذلك بالحد القاطع
للسراية فيجمع ضمات اللام وضمات الجيم في حالة واحدة ولا يجمعان
اما الفطم والفعل فصاحبا فيجمعان **قال** ومن ضرب رجلاً
مائة سوط فبرأه من سبعين ومات من عشرة فقبحه به واحد
لانه لما برأ منها لا ينق معبره في حق الارش وان بقيت في حق التعزير
فبقى الاعتبار للعشرة وكذلك كل جرأة اندملت ولم يبق لها اثر على
اصل ايه حنيفة وعن ابي يوسف رحمه الله في مثله حكم عدل وعن
محمد رحمه الله انه يجب اجرة الطبيب وان ضرب رجلاً مائة سوط
ووجرحه وبقي له اثر يجب له حكمه العادل لبقاء الاثر والارش
الماجب باعتبار الاثر في النفس **قال** ومن قطع يد رجل فغفر

ان يبدل الجرح
برأه

المفطم

المفطم يبدل عن الفطم ثم مات من ذلك فعلى القاطع الدية في كماله
وان غفر عن الفطم وما يحدث منه ثم مات من ذلك فغفر
عن النفس ثم ان كان خطا فهو من الثلث وان كان عمداً فهو
من جميع المال وهذا عند ابن حنيفة وقال لا اذا غفر عن الفطم فغفر
عن النفس ايضا وكفى هذا الاختلاف اذا غفر عن الشيء ثم سري الى
النفس ومات لهما ان الغفوة عن الفطم غفوة عن موجبها و
موجب الفطم لو اقتصرا والفعل اذا سري فكانت الغفوة عنه غفوة
عن احد موجباتها كانت ولا ان اسم الفطم يتناول الساري و
المقتصر فيكون الغفوة عنه غفوة عن احد نوعيه وصار هذا
كما اذا غفر عن اجنبية فانه يتناول اجنبية السارية والمقتصر
كذا هذا وله ان سبب الضمان قد تحقق ويؤقتل نفس معصوم
مقتوم والعقول يتناول بصريحه لانه غفر عن الفطم وهو غير
القتل وبالسراية يثبت ان الواقع قتل وحقه فيه ونحن نوجب
ضمانه وكان ينبغي ان يجب القصاص وهو القصاص لانه هو
الموجب للعادل الا ان في الاحتياط يجب الدية لان صوت الغفوة
او رتبته وهي فدية الغود ولا نسلم ان الساري نوع
من الفطم وان السراية صفة له بل الساري قتل من الابدان
فكذلك لا موجب له من حيث كونه قطعاً فلا يتناول الغفوة
بخلاف الغفوة عن اجنبية لان اسم جنس وبخلاف الغفوة

عن الشجرة وما يحدث منها لانه صريح في العفو عن السرانية و
 القتل ولو كان القطع خطأ فقد جراه مجرى العمد في هذا الوجه
 وفاقا وخلافا آذنت بذلك طلائع الآلة ان كان خطأ فهو من
 الثلث وان كان عمدا فهو من جميع المال لان موجب العمد العفو
 ولم يتعلق به حق الوثبة لما انه ليس بمال قصار كما اذا اوصى بأعارة
 ارضه اما الخطأ فهو وجه المال وحق الوثبة يتعلق به فبعينه من
 الثلث **قال** فاذا قطعت المرأة يد رجل فترق فيها على يد ثم مات
 فيها مهر مثلها وعلى عاقبتها الدية ان كان خطأ وان كان عمدا
 ففي مالها وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان العفو عن البدل اذا لم
 يكن عفوا عما يحدث عنده فالترق على البدل لا يكون نزوحا
 على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عمدا يكون هذا نزوحا على
 الفصاح في الطرف وموليس بمال فلا يصح مهر الاستماع على
 تعدد السفوط فيجب مهر المثل وعليها الدية في ما حال لان التزوج
 وان كان ينضم العفو على نكاح ان شاء الله لكن عين الفصاح
 في الطرف في هذه الصورة واذا سري تبين انه قتل لنفسه ولم يتنازل
 العفو فيجب الدية في ما حال لانه عمد والقباح ان يجب الفصاح على
 ما بيناه و اذا وجب لها مهر المثل وعليها الدية بغير المقاصاة
 ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل نرده على الوثبة وان كان
 في المهر فضل نرده الوثبة عليها واذا كان القطع خطأ يكون هذا

نزوحا على امرئ البدل واذا سري تبين انه قتل لنفسه لانه لا ارش للبدل
 وان المسمى متعدهم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في البدل
 لاشي فيها ولا يتناصان لان الدية يجب على العاقلة في الخطأ
 والمهر لها **قال** ولو تزوجها على البدل ما يحدث منها او على
 الجناية ثم مات من ذلك في القطع عمد فلها مهر مثلها لان هذا نزوح
 على الفصاح وهو لا يصح مهر لا فيجب مهر المثل على ما بيناه وصار
 كما اذا تزوجها على غير او على خنزير ولا شئ عليها لانه لما جعد
 الفصاح مهر او قدر من بسقوطه بجنة المهر فيسقط اصلا كما اذا
 اسقط الفصاح بشرط ان يصير ما لاقاته بسقط اصلا وان كان
 خطأ سرفع عن العاقلة مهر مثلها ولم يترك ما ترك وصية لان
 هذا نزوح على الدية وهو يصح مهر الا انه يعتبر بقدر مهر المثل من
 جميع المال لانه مريض مرض الموت ما التزى من الاحتياج الاصلية
 ولا يصح في حق الزبادة على مهر المثل لانه محاباة فيكون وصية
 و سرفع عن العاقلة لانهم يحملون عنها فمن الحال ان ترجع عليهم
 بموجب جنايتها وهذه الزبادة وصية لهم لانهم من اهل الوصية
 لما انهم ليسوا بقتلة فان كانت بجرح من الثلث بسقوط وان
 لم يجرح بسقوط ثلثه وقال ابو يوسف ومحمد كذلك اجواب فيما اذا
 تزوجها على البدل لان العفو من البدل عفوا عما يحدث عنه عندهما
 فانفق جربهما في الفصاح **قال** ومن قطعت يده فاقطعه

من البدن ثم مات فانه يقتل المقتول منه لانه ثبت ان اجنابا
 كانت قتل عدو حتى المقتول له القود واستيفاء القطع لا يوجب
 سقوط القود كمن له القود واذا استوفى طرف من علم القود
 ومن ابي يوسف رحمه الله انه سقط حقه في الفضا من لانه لما قدم
 على القطع فقتل ابراءه عما قبله فحقن نفوسا انما اقدم على القطع ظنا
 منه انه حقه فيه وبعد السراية ثبت ان القود فلم يكن مبرا عنه
 بدو العلم به **قال** ومن قتل ولته عمدا فقطع بد فان له ثم
 عفى وقد قتل بالفضا من او لم يفض فعل فاطع البدن بدنه البدن
 عند ابيه حقه من الله تعالى لا لانه استوفى حقه فلا يضمنه
 وهذا لانه استوفى ان لا يقتل النفس بجمع اجزائه ولذا لم يعف لا
 يضمنه وكذا اذا سري وما قبله او ما عفا وما سري او قطع ثم
 حتر فيه قبل ابراءه او بعد وصار كما اذا كان له فضا من في
 الطرف فقطع اصابعه ثم عفا لا يضمن الاصابع وله ان استوفى
 غير حقه لان حقه في القتل وهذا قطع وابانه وكان القياس
 ان يجب الفضا من لانه سقط للشبهة فان لم ان يقطع بها
 واذا سقط وجب المال وانما لا يجب المال لانه يحمل ان يصر
 قتلا بالسراية فيكون مستوفيا حقه وملاك الفضا من النفس
 ضرورة لا يظهر الا عند الاستيفاء اى العفو والاعتناء بما
 انه تصرف فيه فاما قبل ذلك لا يظهر لعدم الضرورة بخلاف

ما اذا سري لانه استيفاء وانما اذا لم يعف وما سري فلهذا
 انما ثبت كونه قطعاً بغير حق بالبر حتى لو قطع وما عفا
 وبراء الصحيح انه على الخلاف واذا قطع ثم حتر فيه
 قبل البر فهو استيفاء ولو حتر بعد البر فهو على الخلاف
 هو الصحيح والاصابع وان كانت تابعة فيما باللكف
 فالكف تابعة لها غرضاً بخلاف الطرف لانها تابعة للنفس
 من كل وجه **قال** ومن له الفضا من الطرف اذا
 استوفى ثم سري الى النفس ومات بضمن دية النفس عند
 ابي حنيفة رحمه الله وقال الا بضمن لانه استوفى حقه وطمع
 ولا يمكن التعبد بوصف السلامة لما فيه من سد باب
 الفضا من اذا اخذ من السراية ليس في وسعه فضا من
 كالامام والبراع والنجاش والمأمور بقطع البدن وله ان قتل
 بغير حق لان حقه في القطع وهذا وقع قتلا وهذا الوقع
 ظاهرا كان قتلا ولانه جرح اقضى الى قوات الجوع في مجرى
 العادة وهو مسمى القتل لان الفضا من يسقط للشبهة
 فوجب المال بخلاف ما استشهد من المسائل لانه مكلف
 فيها باليعمل اما بقتل كالامام او عفدا كما في غيره منها و
 الواجبات لا تنهيد بوصف السلامة كالرحم الى اخرى وفيما
 نحن فيه لا التزام ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو

فيكون من باب الاطلاق فاشبه الاصطحاب **باب الشهادة**
في القتل ومن قتل ولما بين ان حاضره غائب فقام
 الحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فانه بعد البينة
 عند أبي حنيفة وقال لا بعد فان كان خطا لم بعد هنا
 بالاجماع وكذلك الذين يكون لاسمها على الآخر طمنا في
 الخلاف ان الفضا من طريقه طريق الورثة كالذين وهلا
 لانه عوض عن نفسه فيكون الملك فيه لمن له الملك في المعوض
 كما في الذية وهذا لو انقلب لا يكون للميت وهذا بسقط بعفو
 بعد ايجاج قبل الموت فينصب احد الورثة خصما عن الباقيين
 وله ان الفضا من طريقه طريق الخلافة دون الوراثة
 الا يرى انه ثبت بعد الموت والميت ليس من اهله بخلاف
 الذين والذية لانه من اهل ملك الاموال كما اذا نصب شيعة
 فتعقل بها بعد موت مائة فانه يملكه واذا كان طريقه الثبات
 ابتدا لا ينصب احد هم خصما عن الباقيين فيبعد البينة
 بعد حضوره فان كان قائم الفاعل البينة ان الغائب قد
 عفا فالتاخذ خصم بسقط الفضا من لانه ادعى على الحاضر
 سقوط حقه في الفضا من الى مال ولا يمكنه اثباته الا باثبات
 العفو عن الغائب فينصب الحاضر خصما عن الغائب في
 كذلك بعد بين رجلين قتل عمدا واحدا الرجلين غائب فمات على

تعلق

لما بيناه **قال** فان كان الاولي ثلثة فشهدا ثلثان منهم على
 آخراته قد عفا فشها دنها با طلة وهو عفو منها لانهما يجزان
 بشها دكهما الى نفسها معفا وهو انقلاب العفو ما الا فان
 صدقها الفاعل فالذية بينهم اثلاثا معفا فاذا صدقها واحد
 لانه لما صدقها فظلا فترثت الذية لهما فيصح اقراره الا انه
 يدعى سقوط حق المشهود عليه وهو ينكر فلا يصدق ويغرم
 نصيبه وان كذبها فلا شيء لهما ولا آخر ثلث الذية ومعناه
 اذا كذبها المشهود عليه ايضا وهذا لانها اقرار على نفسها بسقوط
 الفضا من فقيل ما دعيها انقلاب نصيبها ما لا فلا يقبل الا بحجة
 في ينقلب نصيب المشهود عليه ما الا لا دعواه العفو عليه
 وهو ينكر بمنزلة ابتداء العفو ونها في حق المشهود عليه لانه
 سقوط العفو مضاف اليها وان صدقها المشهود عليه وحده
 غرم الفاعل ثلث الذية للمشهود عليه لا اقراره له **قال** فاذا
 شهدا المشهود انه ضربه فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعلم العفو
 اذا كانت عمدا لانه الثابت بالشهادة كالثابت معاينة وفي ذلك
 الفضا من على ما بيناه والشهادة على قتل العمد يتحقق على هذا الوجه
 لانه الموت بسبب الضرب انما يعرف اذا صار بالضرب صاحب
 فراش حتى مات وناو ببله اذا شهد وانه ضربه بشي جريح **قال**
 فاذا اختلف شاهد القتل في الالبام او في البلدان او في النكاح كذا في المتن

كبير

فهو باطل لان الفعل لا يعاد ولا يكون والفضل في زمان او في مكان
غير الفعل في زمان او في مكان آخر والفعل بالعصا غير الفعل بالسلك
لان الثاني عهد والاو شبه العهد ويختلف احكامهما وكان على
كل فعل شهادة فرد وكذا اذا قال احد ما قتله بعصا وقال الآخر
لا ادرى باي شيء قتله فهو باطل لان المطلق يغاير المقيد **قال**
واذا شهدا بقتله وقال الا ادرى باي شيء قتله فغلبه الزينة احتشا
والقياس لان البطل هذه الشهادة لان الفعل يختلف باختلاف
الآلة فحمل المشهودية وجا الاحتشا انهم شهدوا بفعل مطلق و
المطلق ليس بحمل فوجب اقل مؤجبيه وهو الزينة ولانه يحمل اجمال
في الشهادة على اجمالهم بالمشهود عليه ستراعليه واقولوا كذبهم في نفس
العلم ظاهر ما ورده باطلانه في اصطلاح ذات البين وهذا
في معناه فلا يثبت الاختلاف بالشك وجب الزينة في ماله لان الاصل
في الفعل العود فلا يلزم العاقلة **قال** واذا افر رجلان كل واحد
منهما انه قتل فلانا فقال الولي فقتلناه جميعا فدل ان بفتلها وان
شهدوا على رجل انه قتل فلانا وشهدا غرون على آخر بقتله وقال
الولي فقتلناه جميعا بطل ذلك كله قال الغر فان الاول والشهادة
تأول كل واحد منهما وجوهر كل الفعل وجوب الفصاح وقد
حصل التكذيب في الاول من المفترقه وفي الثاني من المشهور
غير ان التكذيب المفترقه المغر بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي

بظاهر

وتكذب

وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته اصلا
لان التكذيب نفسى ونفى الشاهد يمنع القبول اما فسق المفسر
لا يمنع صحة الاقرار **باب** في اعتبار حال القتل
قال ومن رمى مسلما فاقتلته من اليه والعياذ بالله ثم وقع
بالسهم فعلى الرامي الدية عند أبي حنيفة رحمه الله وقال الاشعري عليه لانه بالارزاد
اسقط تقدم نفسه فيكون مبريا الرامي عن موجبكم اذا ابراه بعد
اجمده قبل الموت وله ان الضمان يجب بفعله وهو الرمي اذا لا فعل
منه بعد فيعتبر حال الرمي والرمي اليه فيها منقوض وهذا يعتبر حاله
الرمي في حق الحمل حتى لا يجرم برقة الرامي بعد الرمي وكذا في حق التكفير
حتى جاز بعد اجمده قبل الموت والفعل وان كان عمدا فالقود سقط
للمشهدة وجب الزينة ولو رمى اليه وهو من يد فاسلم ثم وقع به السهم
فلا شيء عليه في قودهم جميعا وكذا اذا رمى حريرا فاسلم لان الرمي ما
انقضى موجبا للضمان لعدم تقوم الحمل فلا ينقلب موجبا للصيرورة
منقوضا بعد ذلك وان رمى عبدا فاعنفه مولا ثم وقع السهم به فعليه
فيمته للموت عند أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد بن عبد الله عليه فضل ما بين فتمته
مرميا الى عمر من مرمى وقول ابو يوسف رحمه الله مع قول ابو حنيفة رحمه الله
له ان العتق فاطلع للسراية فاذا انقطع بنى محرم الرمي وهو
جنايته ينقص بها فتمته المرمى اليه بالاضافة الى ما قبل الرمي فيجب
ذلك ولها انه يصبر فان لا من وقت الرمي لان فعله الرمي وهو

مملوك في تلك الحالة فيجب فيه بخلاف القطع والنجس لانه خلاف بعض
الحق فانه بوجوب الضمان للموت وبعده البرائة لو وجب شيء به لوجب
التعبد فيصير النهاية مخالفة للبداهة انما الرمي قبل الاصابة ليس
باللاف شيء منه لانه لا اثر له في المحل وانما قلت ان عبات فيه فلا
الضمان فلا يثبت في النهاية والبداهة فيجب فيه للموت وتزوير الله
وان كان مخالفا في وجوب النية نظرا الى حالة الاصابة فالحج عليه
ما خففناه **قال** ومن فصر عليه بالدم فدماء رجل ثم رجعا
الشهود ثم وقع به السهم فلا شيء على الادم لان المعبر حالة الرمي وهو مباح
الدم فيها واذا رمى المجوس صبدا ثم اسلم ثم وقع الرمية بالصبي لم
يؤكل وان رماه وهو مسلم ثم نجس والعباد بان الله اكل لان المعبر
حالة الرمي في حق المحل واكرمه اذ الرمي مولا الذكاة فيعتبر الاهلية
وانسلاجه عنده ولو رمى المحرم صبدا ثم حل فوقع الرمية فعليه
اجزاء وان رمى طالا صبدا ثم اعم فلا شيء عليه لان الضمان انما يجب
بالشك وهو رجب في حالة الاعلام وفي الاول هو محرم وقت الرمي

وفي الثاني فلهذا افترق **كتاب**
التبائيت قال في شبه العمدية مغلظة على العاقلة
وكفارة على الغافل وقد بيناه في اول اجناب **قال** وكفارته
عقرب رمية من منة لقوله تعالى فخر رمية من منة الآية فان لم يجد فصيام
شهرين شابعين بهذا النص ولا يجوز فيه الاطعام لانه لم يرد به نص

والمغادر

والمغادر يعرف بالتوقيف ولانه جعل المذكور كل الواجب بحرف
الفاء او لكونه كل المذكور على ما عرفت ويجز به سبع احدا بوجه مسلم
لانه مسلم به والظاهر سلامة اطرافه ولا يجز به ما في البطن لانه لا يفر
حيوة ولا سلامته **قال** وهو الكفارة في الخطا لما تلو ناه ودينه
عند ابيه حيف وابنه يوسف مائة من الابل اربعا ثمس وعشرون بنت
مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس
وعشرون جذعة وقال محمد والساق في ثلثون جذعة وثلثون حقة
واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها لقوله عليه السلام
الا ان قبيل خطا العمد قبيل السوط والعصا وفيه مائة من الابل
اربعون منها في بطونها اولادها ولان دية شبه العمد اخلط وذلك
بما قلناه ولهما قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل
وامرأه غير ثابت لاختلاف الصحابة في صفة التغليب وابن مسعود
قال بالتغليب اربعا كما ذكرنا وهو كما لم يرد فيه فعارض به **قال**
ولا يثبت التغليب الا في الابل خاصة لان التوقيف فيه فان فصر بالدية
في غير الابل لم يغلف لما قلنا **قال** وقيل الخطا بحيث به الدية على العاقلة
وكفارة على الغافل لما بينا من قبيل **قال** والدية في الخطا مائة من
الابل اثنا عشر بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون
ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود
واخذناه والساق به لرواية النبي عليه السلام فصر في قبيل فقل خطا فاعاشا

اختلافهم من التوقيف وجها مخاض من غير تغليب

على نحو ما قال ولان ما قلناه احف فكلت البق بحالة الخطا لا الخاطي
 معقود بغير ان عند الشافعي بقض بعشرين اربع لكون مكان ابن مخاض
 واجتهاد عليه ذكرناه **قال** ومن العيين الغد بنا من الوري
 عشرة الآف درهم وقال الشافعي من الوري اثني عشر الفا مائة اربعمائة
 رضي الله عنان النبي عليه السلام فبقي بالدين بذلك ولنا ما روي عن عمر بن
 ان النبي عليه السلام قضى بالدين في فحل بعشرة الآف درهم وناول ما روي
 انه قضى من درهم كان وزنها وزن سنة فيكون كذلك **قال** ولا
 يثبت الدين الا من هذه الانواع الثلاثة عندنا به حنفية رضي الله وقالوا
 منها ومن البغ ما بنا بغيره ومن الغنم الفا شاة ومن الحلال ما بنا
 حلة كل حلة ثوبان لان عمر بن الخطاب جعل كل اهل كل مال منها وله
 ان التقدر انما يستقيم بشئ معلوم الماينة وهذه الاشياء مجهولة
 الماينة ولهذا لا يقدريها ضمان والتقدير بالابدع في الاثار المشهورة
 عدمناها في غيرها وذكر في المعافاة انه لو صالح على الزيادة على ما في
 حلة او ما في بغيره لا يجوز وهذا ابنا التقدير بذلك ثم قبل هو قول الكل
 فبغيره اختلف وقبل هو قولهما **قال** ودين المارة على النصف من
 دين الرجل وقد ورد هذا اللفظ موقوفا على علي رضي الله عنه وموقوفا
 الى النبي عليه السلام وقال الشافعي ما دون ذلك لا ينصف وامامة فيه
 زبد بن ثابت رضي الله عنه ما روي به لعموم ولان حالها انفس
 من حال الرجل ومنفعها اقل وقد ظهر اثر النصف بالنصف في

النفس

النفس قلنا في اطارها واجزاها اعتبارا بها وبالثلاث وما فوقه **قال**
 ودين المسلم والذي سواه وقال الشافعي بدين اليهود والنصارى
 اربعة الآف درهم ودين المجوسي ثمان مائة درهم وقال مالك رضي الله
 عنه دين اليهود والنصارى ستة الآف درهم لقوله عليه السلام عقل الكافر
 نصف عقل المسلم والكل عن اثني عشر الفا وللشافعي ما روي ان النبي عليه
 جعل دين النصارى واليهود ثمانية الآف درهم ودين المجوسي ثمان مائة
 درهم ولنا قوله عليه السلام كل ذي عهد في عهد الف دينار وكذلك في
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ورواه الشافعي لم نعرف رواه ولم يذكر في
 الكتب الحديث وما روي به اشتهر مما رواه مالك رضي الله عنه فانه ظهري
 على الصحابة **فصل** فيما دون النفس **قال** وفي النفس الدين
 وقد ذكرناه في الماراة الدين وفي اللسان الدين وفي الذكوة الدين
 والاصل فيه ما روي سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في النفس
 الدين وفي اللسان الدين وفي الماراة الدين وهكذا في الكتاب الذي كتبه
 رسول الله عليه السلام لعمر بن حزم والاصل في الاصل انه اذا فوض
 منفعته على الكمال او ازال بما لا مفسودا في الادمى على الكمال بحسب الدين
 لان الله النفس من وجه وهو ملحوظ بالانلاف من كل وجه تعظيما
 للادمى صلى الله عليه وسلم فصار رسول الله عليه السلام بالدين كلها في اللسان والنفق وكل
 هذا بنسب فروع كثيرة فنفق في النفق الدين لانه ازال الجوارح الكمال
 وهو مفسود وكذا اذا قطع الماراة او الاربية لما ذكرنا ولو قطع الماراة

الماراة من بين يديه

الاربية من بين يديه

مع الفصيلة لا يزداد على دية واحدة لانه غرض واحد وكذا انما الفوائد
منفعة مفصولة وهو النطق وكذا في قطع بعضه اذا شاع الكلام المنفرد
منفعة مفصولة وان كانت الالة قائمة ولو قدر عمل التكلم ببعض الحروف
فيل يسم على عدة الحروف وقبل على عدة حروف يتعلق باللسان
فقدور ما لا يفرد يجب وقبل ان قدور على اداء اكثر حاجب حكومة على
احصول الافهم مع الاضلال وان عجز عن اداء الاكثر يجب لكل الدية لان
النظام ان لا يحصل منفعة الكلام وكذا يفوت به منفعة الوطى والابلاذ
واستعمال البول والرحم به ودفق الماء والابلاغ الذي هو طريق الاعلاف
عادة وكذا في الحشفة الدية كاملة لان الحشفة اصل في منفعة الابلاغ
والدفق والفصيلة كالنابح له **قال** وفي الفضل اذا ذهب بالضرب
الدية لفوائد منفعة الادراك اذ به ينفع بنفسه في معاشه ومعاده
وكذا اذا ذهب سمعه او بصره او شمه او ذوقه لان كل واحد منها
منفعة مفصولة وقدور ان عمره في قضى بارع ديات في ضربه واحد
ذهب بها العقل والسمع والكلام والبصر **قال** وفي اللحية اذا
خلقت فلم يثبت الدية لانه يفوت به منفعة الجمال **قال** وفي شعر
الرأس الدية لما قلنا **قال** ما كان له الله وهو فود الشافعي يجب فيها حكومة
عدلان ذلك زيادة في الادنى وهذا خلق شعر الرأس كله والتجبة
بعضها في بعض البلاد وصار كسعر الصدر والشافعي وهذا يجب
في شعر العبد نفقات العتمة ولنا ان اللحية في وقتها جمال وفي خلفه

نفقة

نفقته على الكمال فيجب الدية كما في الاذنين الشاخصين في
كنا شعر الرأس جمال الا يرى ان من عتمة خلفه بتلفته ستره
بخلاف شعر الصدر والشافعي لانه لا يتعلق بالجمال واما لحية العبد
فغيره حفاة يجب كمال العتمة والتمجيج على الظاهر ان المقصود
في العبد المنفعة بالاستعمال ومن الجمال بخلاف **قال** وفي الشارب
حكومة عدل هو الاصح لانه تابع للجمجمة فصار كبعض اطرافها ولحية
الكسح ان كان على ذننه شعرات مفصولة فلا شيء في خلفه لانه
وجوده ثبتته لا يثبت وان كان اكثر من ذلك بان كان على
الذقن واتخذ جميعا لكنه غير متصل فبها حكومة عدل لانه في بعض
الجمال وان كان متصلا ففيه كمال الدية لانه ليس يكون به وفي معنى
الجمال وهذا كله اذا افسد المنبت فان ثبتت كخس استوى كما كان
لا يجب شيء لانه لم يبق اثر الخيانة ويؤدى على ارتكابه ما لا اجل
وان ثبتت بيضا ففقدت الى حصة من الانسان لا يجب شيء في الحرة لانه
يزيد بها الا وفي العبد يجب حكومة العدل لانه بنفسه فيمنع عندها
يجب حكومة عدل في الحرة ايضا لانه في غيرا وانه يثبتته ولا يثبتته
ويستوى العبد والخطاء على صفو الجمهور وفي الحاجبين الدية
وفي احدهما نصف الدية وعند مالك والشافعي يجب حكومة عدل
وقد مر الكلام فيه في اللحية **قال** وفي العينين الدية وفي اليدين
الدية وفي الرجلين الدية وفي الشفتين الدية وفي الاذنين الدية

نفقته

وفي الاثنين الدية كالأربع في حديث سعيد بن المسيب عن النبي عم
قال في كل واحد من هذه الأسباب نصف الدية وفيما كنية النبي عم
 لعرو بن عزم ربه وفي العيين الدية وفي أحدهما نصف الدية
 ولان في نفوت الاثنين من هذه الأسباب نفوت جنس المنفعة
 او كمالها فيجب كمال الدية وفي نفوت أحدهما نفوت نصف
 فيجب نصف الدية **قال** وفي نكاح المرأة الدية لما فيه من نفوت
 جنس المنفعة وفي أحدهما نصف دية المرأة لما بينهما اختلاف نكاح
 الرجال حيث يجب حكمه العبد لانه ليس فيه نفوت جنس المنفعة
 وأجملا نفوت جنس منفعة الارضاع في مسائل الدين وفي أحدهما
 نصفها لما بينهما **قال** وفي استيفار العيين الدية وفي أحدهما
 ربع الدية **قال** في نكاح عجلان مراده الأهواب مجازا كما
 ذكر محمد بن عبد الله في الأصل للجماع كما لا راية للفرقة وهي حنفية
 في البعير وهذا لانه نفوت به أجمالا وجنس المنفعة وهي منفعة
 دفع الفدي والاذى عن العيين اذ هو يندفع بالحدب واذ كان
 الواجب في الكل كمال الدية وهي أربعة كان في أحدها ربع الدية
 وفي ثلثه منها ثلثة ارباعها ويحتمل أن يكون مراده منبذ الشعر
 فأحكم فيه هكذا ولو قطع الجفون يابها ففيه دية واحدة
 لان الكل كشي واحد وصار كما مارى مع الفصينة **قال** وكل
 اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشر الدية لقوله عليه السلام

في كل

في كل اصبع عشر من الابل ولان في قطع الكل نفوت جنس المنفعة
 وفيه دية كاملة وهي عشر فيقسم الدية عليها **قال** في الاصابع
 كلها سواء لاطلاق الحديث ولا خلاف سواء في أصل المنفعة فلا يعتبر
 الزيادة فيه كما يمين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لانه نفوت
 بقطع كلها منقطع المني فيجب الدية كاملة ثم فيها عشر اصابع فيقسم
 الدية عليها **قال** وفي كل اصبع فيها ثلثة مفاصل
 ففي أحدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلا في أحدها نصف
 دية الاصبع وهو نظير انقسام دية اليد على الاصابع **قال** وفي
 كل من عجز من الابل لقوله عليه السلام في حديث أبي موسى ربه في كل من
 عجز من الابل والاسنان والارض من سوا لاطلاق ما روى بنا
 ولما روى في بعض الروايات والاسنان كلها سواء ولان كلها
 في أصل المنفعة سواء فلا يعتبر النقص في كل احدى الاصابع
 هذا اذا كانت خطا فان كانت عمدا ففيه الفصاض وقد مر في
 الجنايات **قال** ومن ضرب عضوا فذهب منفعته
 ففيه دية كاملة كالبد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها
 لان المتعلق بنفوت جنس المنفعة لا نفوت الضوء ومن ضرب
 ضلعه فانه يقطع ما في جيب الدية لنفوت جنس المنفعة وكذا
 لو أحدى لانه نفوت بما لا على الكمال وهو اسفل القائمة فلو ان
 أحد ربه لاشي عليه لزوها لاعتوانه **فصل في الشجاج**

قال الشجاع عشر اجزاء وهو الذي يخص الجلد اي خدشه ولا
يخرج الدم والدامعه وهي التي يظهر الدم ولا تستبدل كالدم
في العين والداميه وهي التي تستبدل الدم والباضعه وهي التي
تضع الجلد اي تغطيه والملاخه وهي التي تاكل في اللحم وفي
السمياف وهي التي تاكل السمياف وهي جلد رقيقة بين اللحم والعظم
الراسق الموضحة وهي التي تاكل العظم اي تبيته والحاشية وهي
التي يكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسار تحوله
ولا تاكل وهي التي تاكل الى ان الراسق هي الذي في الدماغ **قال**
في الموضحة الفصا ص ان كانت عمدا لما روي انه عليه السلام غفر بالعضا
في الموضحة ولانه يمكن ان ينهي السكين الى العظم فينساويان
فيحقق الفصا **قال** ولا فضا من في فيه الشجاع لانه لا يمكن
اعتبار المساواة فيها لانه لا حد ينهي السكين اليه ولانه فيما فوق
الموضحة كسر العظم ولا فضا فيه وهذا روي عن ابي حنيفة
وقال محمد بن ابي في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب الفصا ص فيما قبل
الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه ليس كسر العظم والاختلاف
خلال غالب فبسر عورها يساوي ثم يتخذ حد يد بقدر ذلك
فيقطع لها مقدار ما قطع فيحقق استيفاء الفصا **قال** وفيما
دون الموضحة حكومة العدل لانه ليس فيها ارش مقدر ولا يمكن
اهلته فوجب اعتبار حكم العدل وهو ما تاور عن النخعي

بسم الله

وعمر بن

وعمر بن عبد العزيز **قال** وفي الموضحة ان كانت خطاه نصف عشر
الدين وفي الحاشية عشر الدين وفي المنقلة عشر الدين ونصف عشر الدين
وفي الاكمة ثلث الدين وفي الجائفة ثلث الدين فان نفذت فيها جانبا
ففيها ثلثا الدين لما روي في كتاب عمرو بن عزم ان النبي عم قال
في الموضحة خمس من الارب وفي الحاشية عشر وفي المنقلة خمس عشر
وفي الاكمة ويروي لما روي ثلث الدين وقال عليه السلام في الجائفة
ثلث الدين وعن ابي بكر رضي الله عنه انه حكم في الجائفة نفذت الجانب
الاخر بثلثي الدين ولا تخا اذا نفذت ثلث من ثلث جانبا في جانبها
من جانب البطن والاخرى من الظهر في كل جانبة ثلث الدين
فلذا وجبت النافذة ثلثا الدين وعن محمد بن ابي الله انه جعل الملاخه
بثلث الباضعة وقال في التي يتلاخ فيها الدم وبسود وما ذكرناه
بدر بامر روي عن ابي يوسف رحمه الله وهذا اختلاف عبارة اليعقوبي
الى معني وحكم وبعد هذا تنبيه اخر يسمى الدامعة وهي التي تصدر
الى الدماغ وانما لم يذكرها لانها تقع مثلا في الغالب لا جناية مقصدة
مفرقة بحكم على حد في هذه الشجاع يخص بالوجه وبالراس لغنة
وما كان في غير الوجه والراس يسمى جراحة والحكم من ربي على كفيته
في الصحيح حتى لو خفف في غيرهما نحو الساق واليد لا يكون لها
ارش مقدر وانما يجب حكومة العدل لانه التقدير بالتوفيق
وهو انما ورد فيما يخص بهما ولانه انما ورد احكم فيها بجمع الشين الذي



بالحرف سبعا اثنا عشر واحدة والسبع بخمسة عشر يظهر منها في الغالب
 وجوه الغضوات هذه لا يسواها وإنما التحيات فقد قبل لبيا
 من الوجه وهو قد لا يكون كما قد يكون فيها ما فيه أثر مفيد
 لا يجب المفرد وهذا لأن الوجه مشتق من المواجهة والمواجهة
 للناظر فيها الآن عندنا ما من الوجه لا نصا لها به من غير فاصل
 وقد يتحقق فيه معنى المواجهة أيضا وقالوا إنها تفتق بالخوف
 جوف الرأس وجوف البطن وتفسر حكومة العدل على ما ذكره
 الطحاوي رحمه الله أن يفتق مملوكا بدون هذا الأثر ويقوى به الأثر
 ثم ينظر إلى تفاوت ما بين الغنمين فإن كان نصف عشر الغنم يجب
 نصف عشر الدية وإن كان ربع عشر الغنم فربع عشر وقالوا لا يكون
 مما لا ينظر كم مقدار هذه الشجرة من الموضعي فيجب مقدار ذلك
 من نصف عشر الدية لأن ما لا ينقص فيه يرد إلى المقتضى عليه **فصل**
 وفي أصابع البدن نصف الدية لأن في كل أصبع عشر الدية على ما روي
 فكان في الخمس نصف الدية ولأن قطع الأصابع نفوس جنس منفعة
 البطش وهو الموجب على ما تواتر فانه قطعها مع الكف ففيه أيضا
 نصف الدية لعمولة عليه السلام وفي اليدين الدية وفي أحدها نصف
 الدية ولأن الكف ينبع للأصابع لأن البطش بها وإن قطعها مع نصف
 الساعد ففي الأصابع والكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدد
 وجوه ما بين يدي أي يوفى رحمه الله وعنه أن ما زاد على أصابع البدن

منصوص

فهو ينبع إلى المنكب وإلى الفخذ لأن الشرح أو جيب البدن الواحد
 نصف الدية والبدن اسم هذه الجارية إلى المنكب فلا يزال على نفقته
 الشرح ولهما أن البدن باطنه والبطش يخلق بالكف والأصابع
 دون الذراع فلم يجعل الذراع نبعها في حق النصفين ولأنه لا
 وجه إلى أن يكون نبعها للأصابع لأن بينهما عضوا كما بلا ولا
 إلى أن يكون نبعها للكف لأنه تابع ولا ينبع للشمع **قال** وإن قطع
 الكف من المفصل وبنيهما أصبع واحد ففيه عشر الدية
 وإن كانت أصبعين وأخمس ولا شيء في الكف وهذا عند الجنب
 وقالوا ينظر إلى أرش الكف والأصبع فيكون عليه الأكثر ويختار
 القليل في الأكثر لأنه لا وجه إلى الجمع بين الأرشرين لأن الكل شيء
 واحد ولا إلى احدا واحد لأن كل واحد أصل من وجه فوجنا
 بالكثرة وله أن الأصابع أصل والكف تابع حقيقته وشرعا لأنه
 البطش تقوم بها فوجب الشرع في أصبع واحد عشر من البدن
 والتمهيد من حيث الذات والحكم أو إلى بالتمهيد من حيث
 مقدار الواجب ولو كان في الكف ثلثة أصابع يجب أرش الأصابع
 ولا شيء في الكف بالاجماع لأن الأصابع أصول في النجوم والأكثر
 حكم الظل فاستنبعت الكف كما إذا كانت الأصابع فائتة بأسرها
قال وفي الأصابع الزائدة حكومة عدد شربها للأدوية لأنه
 يجوز من بدن لكن لا منفعة فيه ولا زينة وكذا السن الشاغرة

الزائدة

لما قلنا في حق الصبي وذكرنا في لسانه اذا لم تعلم صحته حكومته
تعدد وقال الشافعي رحمه الله يجب دية كاملة لان الغالب
فيه الصحة فاشبهه قطع المارن ولا ذن ولنا ان المفصول
من هذه الاعضاء المنفعة واذا لم تعلم صحته لا يجب الا ريش
الكامل بالشك والظاهر لا يصلح حجة للالزام بخلاف المارن ولا ذن
الشاكسة لان المفصول هو الجوار وقد فقه على الكمال وكذلك
لو استعمل الصبي لانه ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصوة
فيه بالكلام وفي الذكر بالحركة وفي العيون لا يستدل به على النظر فيكون
بعد ذلك حكم البالغ في العمد والخطا **قال** ومن شج رجل
فذهب عقله او شعر راسه دخل ارثا الموضوعة في الدية لان بفوات
العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء فصارت كما اذا وضعت فمات
وارث الموضوعة يجب نفقات جز من الشعر حتى لو ثبت ليستفي
والدية بنفقات كل الشعر وقد خلفا سبب واحد قد دخل الجن
في الجملة كما اذا قطع اصبع رجل فقتل من وقال فرقه الله لا يدخل
لان كل واحد جنبه فيما دون النفس فلا يندخلان كسائر
اجنابا وبجوابه ما ذكرناه **قال** وان ذهب سمعه او بصره
او كلامه فعليه ارثا الموضوعة في الدية قالوا هذا قولنا في حنفية
ابن يوسف رحمه الله ويحت ابن يوسف رحمه الله ان الشجة بدخل
في دية السمع والكلام ولا بدخل في دية البصر وجه الاول ان كلاما

فيهم انهم يوجبون دية فيهم

منها

منها جنبه فيما دون النفس والمنفعة مختصة به فاشبه الاعضاء
المختلفة بخلاف العقل لان منفعته عامة الى جميع الاعضاء على ما بينا
وجه الثاني ان السمع والكلام مبطل فيعتبر بالعقل والبصر ظاهر فلا
يلحق به **قال** وفي اجناس الصغرة ومن شج رجلا موضوعة فذهب عقله
فلا فضا من ذلك عندنا حجة رحمه الله قالوا وينبغي ان يجب الدية فيها
وفي الالة الموضوعة الفضا من قالوا وينبغي ان يجب الدية في العينين وان
قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فقتل ما بين من الاصبع واليد كلها لا
فضا من عليه في شيء من ذلك وينبغي ان يجب الدية في المفصل الاعلى
وفيما بقي حكومتها كذلك لو كسر نصف من رجل في سواد ما بين
قدمي رجل خلافا وينبغي ان يجب الدية في السنن كله ولو قال افترق المفصل
وانشك ما بين او السنن القدر المكسور وانشك الباقي لم يكن له ذلك
لان الفعل في نفسه ما وقع موجبا للنفود فصارت كما اذا شج منقلبه
فقال شجته موضوعة وانشك الزيادة كمن في الخلف ان الفعل في
المحلين فيكون جنبه من مستدانيين فالشبهة في احدهما لا يندخل في
الاخرى كمن رمى الى رجل عمدا فاصابه و نفذ الى غيره فقتله يجب الدية
في الاول والدية في الثاني وله ان يجعل في الاولى سائرته واجزاء بالمثل
وليس في وسعه الساري فيجب المال لان الفعل واحد حقيقة وهو
الحركة القائمة في كذا المحل متحد من وجه الاتصال اصدما بالآخر فادركت
خصايته شبهة الخطا في البداية بخلاف النفس لان احدهما ليس بجزء

صاحبه وبخلاف اذا وقع الشك في افعاله لانه ليس فعلا متصورا
وان فعله اصبحا فثبت الى جنبها اخرى فلا فضايل في شيء من ذلك عند
ابن حنبل رحمه الله فالا فزواكس رعيهم الله بعض من الاولى و
في الثانية ارضها والوجه من الجانبين ما ذكرناه ورواين سماعة عن
محمد بن ابي عمير في المسئلة الاولى وهو ما اذا شئ منكم قد ذهب يصح
انه يجب الفضايل فيها لان الحاصل بالسراية مباشرة كما في النفس
والبصر ويكره فيه الفضايل بخلاف اختلافه الاخر لان الشك
لا فضايل فيه فصار الاصل عند محمد رحمه الله على هذه الرواية ان السراية
ما يجب فيه الفضايل الى ما يمكن به الفضايل بوجوب الفضايل
كما لو اتينا الى النفس وقد وقع الاول ظاهرا وفي وجه المشهور ان
البصر بطريق السبب الا بى انه الشبهة قد بقيت موجبة في نفسها
ولا فو في السبب بخلاف السراية الى النفس لانه لا ينفك الاولى فانقلب
الثانية مباشرة ولو كسر بعض السن فسقطت فلا فضايل الاعلى
برواية ابن سماعة رحمه الله ولو اوضحه موضعين فثنا كلنا فهو على
الروايتين معاين ولو فعل سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط
الارض في قول ابن حنبل رحمه الله وقال عليه الارش كما ملا الان اجنابة
قد خففت واحادث نعمة مستداة من الله تعالى وله ان اجنابة
انعدمت مع فضايلها اذا قل سن صبح فثبت لا يجب الارش بالاجماع
لانه لم يفت عليه منفعة ولا ارضية وعن ابن يوسف رحمه الله انه يجب

هذا هو الوجه في المسئلة الاولى

هذا هو الوجه في المسئلة الاولى

العدا لما كان الام الحاصل ولو فعل سن غيره فزدها صاحبها في
مكانها وثبت عليها العلم فعلى القاطع الارش لجانه لان ملا مما لا يعتد به
اذا العرف لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصحة في النكاح لا تعود
الى ما كان عليه في سن تزوج رجل فان تزوج المتزوج هذه سنة سن الشارع
ثبت سن الاول فعلى الاول لصاحب غسالة رعيهم لانه ثبت ان سن
بغير حق لان الموجب فساد الميث فلم يفسد حيث ثبت مكانها
اخرى فاستدركت اجنابة وهذا ليس في حوالا بالاجماع فكانت
ينبغي ان ينظر الباش في ذلك للفضايل الا ان في اعتبار ذلك ليس
المعقول فاكفينا بالحوادث لانه ثبت فيه ظاهرا فاذا مضى الحول ولم يثبت
فغضينا بالفضايل واذا ثبت نيتين انا اضطانا فيه والاستيفاء
بغير حق الا انه لا يجب الفضايل للشبهة فيجب المال ولو ضرب انسانا
سنة فتمركت يسقا في به حولا ليعطرا في فعله فلو اجله القاض سنة
ثم جاء المضروب وقد سقط سنة فاختلغا قبل السنة فيما سقط بضربه
فالمعقول للمضروب ليكون التأجيل مقبولا وقد اختلفا في ما اذا انتج
موضحة فجاء وقد صار منقولة فاختلغا حيث يكون القول فلو
الضارب لان الموضحة لا يرث المنقلة اما النحر بكونه في السقوط
فانظر فان اختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر
فعله وقد مضى الاجل الذي وقفه القاض لظهور الاثر فكان القول للمنكر
ولو لم يسقط لاشي على المضارب وعن ابن يوسف رحمه الله انه يجب

هذا هو الوجه في المسئلة الاولى

بعد هذا ان شاء الله تعالى ولم يسطر ولكنها اسودت بحب
الارض في الخطاء على العاقلة في العود في ماله ولا يجب انقص
لانه لا يمكن ان يضرب ضربا يسوق منه وكذا اذا لم يعض
واسودت البيا في الاقصاء لما ذكرنا وكذا الواحدة واخفيرة **قال**
ومن شج رجلا فالنعم الشجرة ولم يوطا اند وبت الشعر سطر الارش
عند جيفة رحمه الله لزال الشين الموجب وقال ابو يوسف رحمه الله
عليه ارض الالم وهو حكومته عند لاث الشين اذا زال فالالم الحاصل
ما زال فيجب تقويمه وقال محمد رحمه الله عليه اجرة الطبيب لانه انما
لزم اجرة الطبيب وثمر الدوا بفعله فصارت له اخذ ذلك من
ماله الا ان ابا حنيفة رحمه الله يقول ان المنافع على اصلنا لا ينقوم
الا بالعقد او شبهة ولم يوجد في حوائجنا فلا يغرم شيئا **قال**
ومن ضرب رجلا مائة سوط فخرجه فبرأ منها فعليه ارض الضرب
معناه اذا بقي اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثر فهو على اختلاف فليس
في الشجرة الملتصقة **قال** ومن قطع بئرا جعل خطاء ثم قتله قبل البرء
فعليه الدية وسقط ارض البدل ان اجنبية من جنس واحد
الموجب واحد وهو الدية واذا بدد النفس جميع اجزاها فقتل
الطرف في النفس كانه قتله ابتداء **قال** ومن جرح رجلا جراحة
لم يقتل منه حتى يبرأ وقال الشافعي رحمه الله يقتل منه في حال اعتبار
بالفصل من النفس وهذا لان الموجب قد تحقق فلا يعطل ولنا

قوله عليه السلام يستأني في الجراحات سنة ولان الجراحات تغير فيها
ما لا حالها لان حكمها في الحال غير معلوم فلعلمها نسري الى النفس
فيظهر انه قتل وانما يستقر الامر بالبر **قال** وكل عد سطر الفضا
فيه شبهة فالدية في مال القاتل فكل ارض وجب بالضرع فهو مال
القاتل لقوله عليه السلام لا تعضل العواقل عمدا الحديث
وهذا عهد غير ان الاقل يجب في ثلث سنين لانه ماله وجب
بالقتل ابتداء فاشبه شبه العهد والثاني يجب حال لانه مال
وجب بالعقد فاشبه الثمن في البيع **قال** واذا قتل الاب ابنه
عمدا فالدية في ماله في ثلث سنين وقال الشافعي رحمه الله يجب كاله
لان الاصل ان ما يجب بالانلاف يجب حاله لاننا جيل للتحقيق
في الحاطي وهذا عامد فلا يستحقه ولان المال في جيب جبر الحقة
وحقه في نفسه حال فلا يتغير بالموجب ولنا انه مال واجب
بالقتل فيكون موجلا كدية الخطاء وشبه العهد وهذا لان
القصاص ياتي بقوم الادنى بالمال لعدم الثماتل والنقوم يثبت
بالشرع وقد ورد به مؤجلا لا معجلا فلا بعد عنه لا سيما ان يراه
ولما لم يجر الغلبة باعتبار العمدية فله لا يجوز وصفا وكل
جناية اعترف بها الجاني فهي في ماله ولا يصدف على عاقلة
لما روينا ولان الاقرار لا يبعد كالمقر فصور ولا يثبت عن غيره
فلا يظهر في حق العاقلة **قال** وعمد الصبي والمجنون خطاء

وقيل الدية على العاقلة وكذا كل جناية موجبة خمسمائة فصاعدا
 والمعتوم كالجاني وقال الشافعي رحمه الله عنه حتى يجب الدية في ماله
 لانه عمل جليل اذا العمد هو القصد غير انه يختلف عنه احد حكمه
 هو مو القصاص فيسحب عليه حكم الآخر وهو الوجوب ماله هذا
 يجب كفارة به ويحرم عن الميراث على اصله لانها يغفلان بالفضل
 ولنا ما رو عنه عن علي رضي الله عنه انه جعل عقل المجنون على عاقلة وقال
 عنه وخلافه سواء لان الصبأ مظنة المرحمة والعاقلة الخاطي
 لما استحق بالتخفيف حتى وجبت الدية على العاقلة فالصبي ومو عذر
 اول هذا التخفيف ولا نسلم تحقق العمد فانما نثبت بالعلم
 والعلم بالفضل والمجنون عديم العقل والصبي قاصر العقل فاني
 بتحقيق منها القصد فصارا كالنائم وحرمان الميراث عقوبة
 وحال ليسا من اهل العقوبة والكفارة كما سماها سائر ولا ذنب
 نسبه ولا انها من فوق القام **فصل في الجنين** واذا ضرب
 بطن امرأة فالقتل جنينا مينا فدية غرة والغرة نصف عشر الدية
 قال رضي الله عنه معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى عشر دية
 المرأة وكل منهما خمسمائة درهم والقياس ان لا يجب ثلث لانه لم يتبين
 حيوته والظاهر لا يصلح حجة للاستحفاظ وجه الاستحسان ما رو عن
 النبي عليه السلام قال في الجنين غرة عبد أو أمة فتمت خمسمائة وبروي
 أو خمسمائة فتمت كذا القياس بالاشرو مو حجة على من قدرها بمائة

نحو ما ذكره الشافعي رحمه الله في العاقلة عندنا اذا كانت خمسمائة
 درهم وقال مالك رحمه الله في ماله لانه بدل اجزاء لانه عليه السلام قضى
 بالغرة على العاقلة ولانه بدل النفس وهذا سماه عليه السلام دية
 حيث قال دية وقال في انك من اصاح ولا استعمل الحديث
 الا ان العواقل لا تغفل ما دون خمسمائة ويجب سنة وقال الشافعي
 رحمه الله في ثلث سنين لانه بدل النفس وهذا يكون مو رواين في سنة
 ولنا ما رو عن محمد بن الحسن رحمه الله انه قال بلغنا ان رسول الله عليه السلام
 جعل على العاقلة في سنة ولانه ان كان بدل النفس من حيث انه نفس
 على وجه فهو بدل العضو من حيث الاتصال بالام فعلنا بالشبهة الاولى
 في حق النورث وبالثاني في حق الناجيل الى سنة لانه بدل العضو
 اذا كانت ثلث الدية او اقل اكثر من نصف الغنث حتى سنة بخلاف
 اجزاء الدية لان كل جزء منها على من وجب حتى ثلث سنين وسنذكر
 فيه الذكر والانثى لاطلاق ما رو بنا ولان في الجنين انما يظهر التفاوت
 لتفاوت معاني الادمية والتفاوت في الجنين فيقدر بجدار واحد
 وهو مخمسة فان الف جبا ثم مات فدية الدية كاملة لانه انلف
 حيا بالضرب السابق فان الف متبا ثم مات الام فدية دية بقتل
 الام وغرة بالفاكهة وقد صح ان عليه قضى في هذا بالدية والغرة وان
 ماتت الام من الضرب ثم خرج الجنين بعد ذلك جبا ثم مات فعليه دية
 في الام ودية في الجنين لانه فانل شخصين وان مات ثم الف مينا

فصله دية في الامم ولا شيء في الجنبين وقال الشافعي يجب الغرة في الجنين
 لان الظاهر مودة بالضرب فصار كما اذا القته مينا وهي جنة ولنا
 ان موت الام احد سببي موته لانه يتخفق بموتها اذ تنفسه بنفسها فلا
 يجب الضمان بالشك **قال** وما يجب في الجنين موروثة عنه لانه بدله نفسه
 فيه ورثته ولا يرث الضارب حتى لو ضرب بطن امراته فالقتل انعتبا
 فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها لانه قاتل بغير حق مباشر ولا يرث
 للقاتل **قال** وفي جنين الامه اذا كانت ذكرا نصف غريمه لو كان
 حيا وعشر غريمه لو كانت انثى وقال الشافعي رحمه الله غريمه الام لانه جرو
 من وجه وضمان الاجزاء يؤخذ مقدارها من الأصل ولنا انه بدل
 النفس لان ضمان الطرف لا يجب الا عند ظهور النفسان ولا معتبرة
 في ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها قال ابو يوسف رحمه الله يجب
 ضمان النفسان لو انتقصت الام اعتبار الجنين اليها به وهذا لان
 الضمان في مثل هذه فيض ضمان مال عنده على ما يذكر فتمت الاعتبار على اصله
 فان ضربه فاعتق المولى ما في بطنها ثم القته حيا ثم مات فغريمه حيا
 ولا يجب الدية وان مات بعد العتق لانه قتله بالضرب السابق وقد
 كان في حاله الرق فلهذا يجب الغريم دون الدية ويجب غريمه حيا لانه
 صار قاتلا امامه وهو حي فنظرنا الى حاله السبب والتلف وقبل هذا
 عندما وعند محمد رحمه الله يجب غريمه ما بين كونه مضربا الى كونه غير
 مضروب لان الاعيان قل طوع للسراية على ما ينك من بعد ان شاء الله تعالى

قال ولا كفارة في الجنين وعند الشافعي رحمه الله يجب لانه نفس من وجه
 فيجب الكفارة احبا طاولنا ان الكفارة فيها معنى العفو وقد عرفت
 في النفوس المطلق فلا بعداها ولذا يجب كل البدل قالوا الا ان نشاء ذلك
 لانه انك محضون فاذا اقترب الى الله تعالى كان افضل ويستغفر ما صنع
 والجنين الذي سبب بعض خلفه بمنزلة الجنين النائم في جميع هذه
 الاحكام لا يطلق ما روينا ولا ولد في حق امومية الولد وانقضاء
 العدة والنكاح وغير ذلك فكذا في حق هذا الحكم ولان هذا القدر يفتقر
 من العلق والدم فكان نفسا **باب ما يجب في الجنين والطريق**
قال ومن اخرج الى الطريق الا عظم كنبقا او ميزابا او جرحا
 او بني دكا فافلج من عرض الناس ان ينزعه لان كل واحد صاغر
 حق بالمرور بنفسه وبدونه فكان له حق النفس كما في ملك المشترك
 فان لكل واحد حق النفس لو احدث غيرهم فيه شيئا فكذا في حق المشترك
قال وبسبب الذي علمه ان ينفع به مالم يضر بالمسلمين لان له حق
 المروء ولا ضرر فيه فليحق ما في مضاه به اذا المانع منعت فاذا اضر
 بالمسلمين كره له ذلك لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام **قال**
 وليس لاحد من اهل الدين الذي ليس بنا فدان بشرع كنبقا ولا
 ميزابا الا باذنه لانهما ملكه لهم وهذا وجب الشفعة لهم على كل حال
 فلا يجوز التصرف في اضرهم او لم يضر الا باذنه وفي الطريق النافذ له
 التصرف الا اذا اضر لانه يضر الوصول الى ذن الكمل فجعل في حق

والذي لا ضرر فيه لنفسه ولا لغيره

كل واحد كانه من المالك وحيث كانه لا يعطى عليه طريق الاستيفاء ولا
 كذلك غير النافذ لان الوصول الى ضمانهم ممكن بنفي على الشراكة حقيقة وكما
قال فاذا اشرح في الطريق وشال او مزل او نحو فسقط على انسان
 فعطبت فالتفت على عاقلة لانه مسبب لتلفه منعدي بفعل هو الطريق
 وهذا من ابناء الضمان وهو الاصل وكذا اذا سقط شيء مما ذكرنا في
 اول الباب وكذا اذا تعذر بثمنه انسان او عطبت به دابة وان
 غير ذلك جاز فوقع على آخر فاما فالضمان على الذي احده فيهما
 لانه بصير كذا فاعاياه عليه وان سقط الميزاب نظر فان اصاب
 ما كان منه في الحائط رجلا فقتله فلا ضمان عليه لانه غير منعدي فيه
 لما انه وضعه في ملكه وان اصابه ما كان خارجا من الحائط فالضمان
 على الذي وضعه فيه لكونه منعديا فيه ولا ضرر لانه يمكن ان يركب
 في الحائط ولا كفارة عليه ولا يجرم عن المباشرة لانه ليس بفعل حقيقة
 ولو اصابه الطرفان جميعا وعلم ذلك وجب النصف في هذين النصفين
 كما اذا جرح سبيح وانسان ولو لم يعلم اى طرف اصابه بضم النصف
 اعتبارا للاحوار ولو اشرح جناحا الى الطريق ثم باع الدار فاصاب
 اجنح رجلا فقتله او وضع حشيه في الطريق فمضى باع الحشيه ويرى
 اليه منها فتركها المشري حتى عطبت بها انسان فالضمان على البائع لانه
 فعله وهو الوضع لم يفسخ بزوال ملكه وموا الموجب ولو وضع في
 الطريق جمر فا حرق شيئا بضمنه لانه منعدي فيه وحركته الرجح الى
 ان

موضع آخر ثم احرق شيئا لا بضمنه لفسخ الرجح فعله وقبل اذا كان
 البقم مريجا بضمنه لانه فعله مع علمه بعاقبته وقد فنى اليها فجعل
 كبا شرية ولو اسنا جرب الدار الفعلة لا يخرج اجنح او الظلة
 فوقع فقتل انسانا قبل ان يفرضوا من العمل فالضمان عليهم لانه
 التلف بفعلهم وما لم يفرضوا لم يكن العمل مسلما الى ريب الدار وهذا
 لانه انقلب فعلهم فتلاخ وجبت عليهم الكفارة والقتل غير داخل في ضمان
 فلم يثبت فعلهم اليه فافتصر عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على
 ريب الدار استحقا لانه صح الاستنجار حتى استخفوا الا جرو ووقع
 فعلهم عماره واصطلاحا فانقل فعلهم اليه فكانه فعل بنفسه فلماذا
 بضمنه وكذا اذا اصاب الماء في الطريق فعطبت به انسان او دابة
 وكذا اذا ارتقى الماء او نوضا لانه منعدي فيه بالحاق الضرر بالمارة
 بخلاف ما اذا فعل ذلك في سكة غير نافذة ومومن اهلها او فعد
 او وضع مناعه لانه لكل واحد ان يفعل ذلك فيها لكونه من ضرورات
 السكنى كما في الدار المشتركة فالواحد اذا ارش ماء كثيرا بحيث يزلق
 به عادة اما اذا ارش ماء فليلا كما هو المضاد والظاهر انه لا يزلق
 لا بضمنه ولو تعدا المروءة في موضع صب الماء فسقط لا بضمنه الراش
 لانه صاحب علة وقبل هذا اذا ارش بعض الطريق لانه مجرد موقفا
 للمروءة لا اثر للماء فيه فاذا تعدا المروءة على موضع صبا الماء مع علمه
 لذلك لم يكن على الراش شيء وان رش جميع الطريق بضمنه لانه مضط

في الموضع وكذلك الحكم في الخشية الموضوعة في الطريق في اضرارها بمجبه
 او بعضه ولو رشح فناء حانوت باذن صاحبه ففتمان ما عطف
 على الامر احتشا ولو اسنا جوا جبر البني له في فناء حانوته فتعطل به
 انسان بعد فراقه فمات جبر الضمان على الامر استحقاقا ولو كان
 امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاجرة بفساد الامر **قال**
 ومن حفر بئر في الطريق للمسلمين او وضع حجرا فتلف بذلك انسان
 فدينه على عاقلة وان تلفت بهيمة فضاها في ماله لانه منهري فيه
 فيضمن ما ينو له من غير ان العاقلة تحمل النفس دون المال وكان
 ضمان البهيمة في ماله والقاء الثياب وانقاد الطير في الطريق بغير
 الفاء الحجر والخشية لما ذكرنا بخلاف ما اذا اكتسب الطريق فحطبت بموضع
 كئسه انسان جثم بضم بعض لانه ليس بمنعقد فان ما احدث شيئا
 فيه انما قصد دفع الاذى عن الطريق ولو جمع الكئسه في الطريق
 وتعلق بها انسان كان ضامنا لتعدي به شغله ولو وضع حجرا
 فتجاءه غيره عن موضعه فحطبت به انسان فالضمان على الذي تحاه
 لان حكم فعله قد انتسخ لفراغه ما شغله وانما استغل بالفعول الثاني
 موضع آخر وفي الجماع الصغيرة البيا لوعة تحفرها الرجل في الطريق
 فان امر السلطان بذلك واجبر عليه بضم بعض لانه غير منعقد حيث
 فعل ما فعل باس من له الولاية في حقوق العامة وان كان بغير امر
 فهو منعقد اما بالنصرف في حق غيره او بالافتيات على ابي الامام

البيا لوعة نفق في موط
 الدار وكذا البيا لوعة
 ذكرها في الصحاح

والافتيات افتيال
 من الغور وهو السبق الى الشيء
 دون النار من يوقئ صحاح

او هو

او يوقئ مباح مفقود بشرط السلامة وكذا الجواب على التفصيل في جميع
 ما فعل في طريق العامة مما ذكرناه وغيره لان المعنى لا يختلف وكذلك ان
 حفر في ملكه لا يضمن لانه غير منعقد وكذلك ان حفر في فناء داره لانه
 ذلك لمصلحة داره والفناء في تصرفه وقبل هذا اذا كان الفناء
 مملوكا او كان له حتى ان حفر فيه لانه غير منعقد اما اذا كان لجماعة المسلمين
 او مشركا بان كانت في سكة غير نافذة فانه يضمن لانه مسبب منعقد
 وهذا صحيح ولو حفر في الطريق ومات الواقف فيه جوعا او غما لاضمان
 على الحافر عند ابي حنيفة رحمه الله لانه مات من معنى نفسه والضممان
 انما يجب اذا مات من الوقوع وقال ابو يوسف فان مات جوعا فكذلك فان
 مات غما فالحافر ضامن له لانه لا سبب للغم سوى الوقوع اما الجوع
 لا يختص بالبئر وقال محمد بن عيسى بن ميمون في الوقوع كلها لانه انما حدث
 بسبب الوقوع اذ لولاه لكان الطعام في بيانه وان اسنا جوا جوا
 حفر وها له في غير فئانه فذلك على المسنا جوا ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا
 انها في غير فئانه لان الاجارة صحيحة ظاهرا اذا لم يعلموا ففعل فعلهم الباطل
 كانوا مغرورين وصار كما اذا امر آخر ببيع فناء الشاة فذبحها ثم ظلمت
 الشاة لغيره الا ان هناك بضمن الما سود ورجع على الامر لان الفراغ
 مباشر فالامر مسبب والنسب للمباشرة بضم بعض ورجع للغرور وبهنا
 يجب الضمان على المسنا جوا لانه كل واحد منهما مسبب والاجر غير منعقد
 والمسنا جوا منعقد فترجح جانبه وان علموا بذلك فالضمان على الاجراء

لأنه لم يضرهم بما لبس بمملوك لم ولا غزو برافق الفعل مضافا اليهم
ان قال لم هذا فناء وليس به حق كغيره فحقوا فمات فيه انما فالفناء
على الاجراء فبأنشأناهم على انفساد الامر فماتهم وفي الاستحسان الضمان
على المشا جرات كونه فناء له بحيث لا يكون مملوكا لا لانطلاقه في النقص
فيه من العا الطوبى والمحط وربط الدابة والركوب وبناء الدكان فكان
الامر بالحرف ملكه ظاهرا بالفتور الى ما ذكرناه فلكي ذلك لفعل الفعل اليهم
قال ومن جعل فطره بغير اذن الامام فتعد رجل المرد عليها فخطب
فلا ضمان على الذي جعل فطره وكذلك ان وضع خشيته في الطريق فتعد
رجل المرد عليها الا ان الاول تعدى وهو سبب والثاني تعدى وهو مباشر
فكانت الاضافة الى المباشر اولي ولان تخلص فعل فاعل مختار فيقطع النسبة
كما في المحاور مع الملقى **قال** ومن عمل شيئا في الطريق فسقط على انسان فخطب
به فهو ضامن وكذا اذا سقط فتغتربه انسان وان كان رداء فدلبسه
فسقط فخطب به انسان لم يضمن وهذا اللفظ يشمل الوجهين والوقوف
ان حامل الشيء فاصد حفظه فلا عوج في التقييد بوصف السلامة واللبس
لا بقصد حفظ ما يلبسه فيخرج بالتقييد بما ذكرناه فجعلناه مباحا
مطلقا وعن محمد بن ابي اسامة اذا لبس بالابلية فهو كما لو كان اما حجة
لا تدعو الى لبسه **قال** واذا كان المسجد للعشيرة فعلق رجل منهم فيه
فقد بلا او جعل فيه بوارى او حصاة فخطب رجل لم يضمن وان الذي
فعل ذلك من غير العشيرة ضمن قالوا هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الا يضمن

في الوجهين لان هذه من القريب وكل واحد ما ذوت في اناسها فلا يضمن
السلامة كما اذا فعله باذن واحد من اهل المسجد والاب حنيفة رحمه الله
ان التدبير فيها بخلق المسجد لاهله ذوت عنهم كقصب الامام واختيار
المستوى وفيه بابه واغلاقه وتكرار الجماعة اذا سبقهم بها غير اهله فكان
فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم يكون بعدا
او مباحا مقيدا بشرط السلامة وفقد الغربة لا ينافي الغرامة اذا اخطأ
الطريق كما اذا اتفرد بالشهادة على الزنا والطريق فيما نحن فيه الاستئذان
من اهله وان جلس فيه رجل منهم فخطب رجل لم يضمن ان كان في الصلوة
وان كان في غير الصلوة ضمن وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الا يضمن
على كل حال ولو كان جائلا لقراءة القرآن او للتعليم او للصلوة او نام فيه فاشأ
الصلوة او نام في غير الصلوة او مر فيه مارا او فقد فيه حديث فهو على هذا
الاختلاف واما المختلف فقد قيل على الاختلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف
ولخصان المسجد فاما في الصلوة والذكر ولا يمكن اداء الصلوة بالجماعة
الا بانظارها فكانت اجلوس مباحا لانه من ضرورات الصلوة اولاته
المنظرة للصلوة في الصلوة كلما بالحدث فلا يضمن كما اذا كان في الصلوة
وله ان المسجد يبنى للصلوة وهذه الاشياء ملحقة بها فلا بد من الظاهر والتفاوت
فجعلنا اجلوس للاصل مباحا مطلقا واجلوس لما يلحق به مقيد بشرط
السلامة ولا غزو وان يكون الفعل مباحا او مندوبا اليه وهو مقيد
بشرط السلامة كما دعى الى الكفر والى الصبر والمشي في الطريق والمشي في المسجد

اذا اوطاه غيره والنوم فيه اذا انقلب على غيره وكان جالس رجل من غير
 العشرة فيه للصلوة فيعقل به انسان ينبغي ان لا يفتن ان المسجد
 بنى للصلوة وامر الصلوة بالجماعة وان كان متوقفا الى اهل المسجد فكل
 واحد من المسلمين ان يصل فيه وصلة **فصل في احاطة المائل**
قال واذا مال احاطة الى طريق المسلمين فطوبى صاحبته بنقضه واشهد
 عليه فلم ينقضه في مدة بقدر على نفسه حتى سقط ضمنه ما نكف به من نفسه
 او مال والعباس ان لا يضمن لانه لا يضمن منه عبا شرع ولا مباح شرع بشرط
 يبي منعه فيه لان اصل البناء كانت في ملكه والميلان وشغل الحق ليس
 من فعله قصار كما قيل الاشهاد ووجه الاستحسان ان احاطة لما مال
 الى الطريق فقد اشغل هو المسلمين بملكه ورفعه في يد قاذ انقدم اليه
 وطوبى بنفريه عليه فاذا امتنع صار متعذرا بغيره ما لوقى فقه
 ثوب انسان في حجره منعه بابا لا امتناع عن التسليم اذا طوبى كذا
 هذا بخلاف ما قيل الاشهاد لانه بمنزلة هلال التوب قبل الطلب ولانا لو لم نوجب
 الضمان عليه يمتنع من التفرغ فينقطع المارة حذرا على انفسهم فيضربون
 به ووقع الضرر العام من الواجب وله غلق بالحائط فيستعين لدفع
 قذا الضرر وكما من ضرر خاص يتحمل دفع العام منه ثم فيما نكف به من
 النفوس بحسب الذمة ويحملها العاقلة لانه في كونه جنابة دون اخطا فيستحق
 فيه التخفيف بالطريق الاول كبل هو قد الى استنباطه والاجابة وما
 نكف به من الاموال كالدواب والغرض بحسب ضمانها في مال لان العقول

لا تغفل

لا تغفل المالك والشرط التقدم اليه وطلب النفق منه دون الاشهاد
 وانما ذكر الاشهاد ليعلم من اثباته عند الحكم وكان من باب الحياطة
 وصورة الاشهاد ان يقول الرجل اشهدوا اني قد نفقت من هذا الرجل
 وهدم حائط هذا ولا يصح الاشهاد فيمن ان يحيط لا نعدم النعمة
 ولو بني احاطة ما بلا في الابتداء فالوا بعض ما نكف بسقوط من غيره
 اشهاد لان البناء تعذر ابتداء الحكم في اشرع الجناح وبغير شهادة رجل
 وامر ان يبنى على التقدم لان هذه ليست بشهادة على الغنل وشرط النك
 في مدة بقدر على نفسه فيها لانه لا بد من امكان النفق ليعبر به كجانبنا
 وبني ان يطالبه بنقضه مسلم او ذمي لان الناس كلهم شركاء في المرفق
 فيصح التقدم اليه من كل واحد منهم رجلا كان او امرأة حر كان او مملوكا
 ويصح التقدم اليه عند السلطان ونجده لانه مطالب بالنفق فيسفر قتل
 صاحب حق به **قال** وان مال الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة
 لان الحق له على الخصوص وان كان فيها سكان لم ان يطالبوا لانه لم المطالبة
 بالدار ما شغل الدار فكذا بالدار ما شغل هؤلاء ولو اجله صاحب الدار
 او ابداله منها او فعل ذلك ساكنوا فذلك جائز ولا ضمان عليه فيما نكف
 بالحائط لان الحق لهم بخلاف اذا مال الى الطريق فاجله القاضي ومن اشهد
 عليه جثا لا يصح لان الحق للجماعة الناس وليس لهما ابطال خوفهم ولو باع
 الدار بعد ما اشهد عليه ونقضها المشتري يرى من ضمانه لان الجنازة به يترك
 التقدم مع تمكنه وقد نكف بالبيع بخلاف اشرع الجناح لانه كان جانبنا

المسيرة

بالوضع ولم ينفذ بالبيع فلا يدل على ما ذكرنا ولا ضمنا على المشتري لانه
لم يشهد عليه ولو اشهد عليه بعد شراء فهو ضامن لتلك التفرقة مع تمكنه بعد
ما طوأت والاصل انه يبيع النقم الى كل من يمكن من نفق الحابط و
تفريق الحق ومن لا يمكن منه لا يبيع النقم اليه كما لم تكن في المشاجر
والمودع وساكن الدار ويبيع النقم الى الراعي لغرضه على ذكره بالاسطة
التملك والى الوصي والى اب البنين او امه في حابط النقم لتمام الولايه وذكر
الام في الزبادات والنقود في مال البنين لان فعل هؤلاء كعمل والى
المكاتب لانه الولايه والى العبد الناجي عن كانه عليه دين او لم يكن لان
ولايه النقص ثم الناقب بالسقوط ان كان مالا فهو في غنى العبد وان
كان نفعا فهو على عاقبة الموت لان الاشهاد من وجه على الموت
ضمان المالك البين بالعبد وضمان النفس بالموت ويبيع النقم الى احد
الورثة في نصيبه وان كان لا يمكن من نفق الحابط وصده لتكنه من صلاح
نصيبه بطريقه وهو المرافعة الى القاضي ولو سقط الحابط المالك على انشا
بعد الاشهاد فقتله فقتل بالقتل غير فعطبت ابضمنه لان التفرقة
عنه الى الاولياء لا اليه وان عطبت بالنقص ضمنه لان التفرقة اليه اذ
النقص ملكه والاشهاد على الحابط اشهاد على النفس لانه المقصود
امتناع الشغل ولو عطبت بغيره كانت على الحابط فسقطت بسقوط
وصي ملكه ضمنه لان التفرقة اليه وان كان ملك غيره لا يضمنه لان التفرقة
الى مالكها **قال** فاذا كان الحابط بين خمسة رجال اشهد على اقدمهم فقتل

انسان

الانسان ضمن نفس الدية ويكون ذلك على عاقلة وان كان دارين ثلثة
مخفر اقدم فيها بغير ارباب حابطا فعطبت به انسان فعليه ثلثا الدية على
العاقلة وهذا عندنا حنفية وماتة وقال عليه نصف الدية على عاقلة
والفصل بينهما ان التلف ينصب من اشهد عليه معتبر وينصب
من لم يشهد عليه هتة فكان قسمين فانقسم نصيبين كما من في عقر الاسد
وتحس احبة ووجع الرجل وله ان الموت حصل بعلته واصدق هو
التلف المقدر والعقوبة المقدر لان اصل ذلك ليس بعلته وهو القتل
حتى يعتبر كل جزو علة فيجتمع العلة واذا كان كذلك يضاف الى العلة
الواحدة ثم ينقسم على اربابها بفقد الملك بخلاف احوالات فان كل علة
علة للتلف بنفسها صغرث ام كبرت على ما عرف لان عند المراجعة
اضيف الى القتل لعدم الاولوية **باب** **حكاية البينة**
واجباية عليها قال الراكب ضامن لما او طار الدابة ما
اصابت يدها او برجلها او براسها او كدمت او خبطت وكذا اذا
صدمت ولا يضمن ما نحت برجلها او ذنبها ولا اصل ان المروءة
طريق المسلمين مفيد بشرط السلامة لانه ينصرف في حقه من وجه وفي
حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين كل الناس فقتلنا بالاباحة مقتدا
بما ذكرنا ليعتدل النظر من الجانبيين ثم انما يفيد بشرط السلامة عما
يمكن الاحتراز عنه ولا يشهد فيما لا يمكن الاحتراز عنه لما فيه من المنع من
التصرف وسد بابيه وهو مفتوح والاحتراز عن الابطاء وما يضا فيه

ممكن فانه ليس من ضرورات السير فقبحناه بشرط السلامة عنه والنفقة
بالرجل والذنب لا يمكن الاخر اذ عنه مع السير على الدابة فلم يقبل به
فان او فقه في الطريق ضمن النفقة ايضا لانه يمكن التفرغ عن الابفاق
وان لم يمكن عن النفقة فصار مستعدا في الابفاق وشغل الطريق
بضمه **قال** وان اصاب يديها او رجلها حصاة او نونا او
انارت غبارا او حرا صغيرا ففقا عين انسان او فسد ثوبه لم يضمن
وان كان حجر اكبر اضمن لان في الوجه الاقل لا يمكن التفرغ عنه اذ سب
الدواب لا يعر عن وفي الثاني ممكن لانه ينفل عن السير عاده انما ذلك
بتعريف الراكب والمندف فيما ذكرنا كراكب لان المعنى لا يختلف
قال فان راى او بال في الطريق وهو سير فخطب به انشا لم يضمن
لانه من ضرورات السير وكذا اذا او فقه لانه لا يملك من الدواب الا
بفضل ذلك لا يابفاق وان او فقه لغيره كخطب انسان بر وفها
او بدوها ضمن لانه منعه في هذا الابفاق لانه ليس من ضرورات السير
ثم بعد اكثر ضررا بالما من السير لما انه ادوم منه فلا يلحق به والسائق
ضامن لما اصاب يديها او رجلها وانما بدوا من لما اصاب يديها
دون رجلها والمدا نفقة قال **مغل** انه هكذا ذكره الفقيه في مخصوص
قوله ما لا بعض المشايخ ووجه ان النفقة يمرى عن السابق فيمكن
الاخر اذ عنه وغايب عن بصير الغايب فلا يمكن التفرغ عنه وقال اكثر
المشايخ ان السابق لا يضمن النفقة ايضا وان كان براهها اذ ليس على رجلها

ما يضمنها

ما يضمنها به فلا يمكنه التفرغ بخلاف الكدم لا مكان كجها بالجماع ويجوز ان ينفق
اكثر النفقة وهذا لا يصح وقال الشافعي رحمه الله يضمنون النفقة كلهم لان فقهها
مضاف اليهم والحجة عليه ما ذكرناه وقوله عليه السلام الرجل جبار معناه النفقة
بالرجل وانتقال الفعل بتخفيف الضم في الكدم وهذا تخويف بالقراب
قال وفي اجماعها الصغير وكل شئ ضمنه الراكب ضمنه السابق والغايب لانها
مستبانه بما شرخصا شرط التلف وهو قربة الدابة الى مكان الجبانة
فينتقد بشرط السلامة فيها يمكن الاخر اذ عنه كراكب الا ان على الراكب الكفارة
فيما او طانه الدابة يديها او رجلها ولا كفارة عليها ولا على الراكب فيما ولا
الابطال لان الراكب مباشر فيه لان التلف بتفله وتغل الدابة تبع له فان
سرا الدابة مضاف اليه وهو آله وهما مستبان لانه لا ينصل منهما الى
المحل شئ وكذا الراكب عن ابطاء والكفارة حكم المباشرة لاحكام النسب
وكذا يتعلق بالابطاء في حق الراكب عوان الهراث والوصية دون السابق
والغايب لانه يخص بالمباشرة ولو كان ركب وسائق فبدر لا يضمن السابق
ما او طان الدابة لان الراكب مباشر فيه لما ذكرنا والسائق مسبب واصله
الى المباشرة ولو قبل الضمان عليها لانه كل ذلك سبب الضمان واذا اطلق
فارسا فانما فعل عاقلة كل واحد منهما دية الاخر وقال **مغل** في الشافعي
محيط عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر بدوى ذكره عن علي رضي الله عنه
ولان كل واحد منهما مات بفعله وفعل صاحبه لانه يصد منه الم
نفسه وصاحبه فبدر نصفه وبغير نصفه كما اذا كان الاصطدام عمدا

او جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه جراحة او جرحا على فارعه الطريق
 برفاقها وعليهما ما يجب على منهما النصف فكذا هذا ولنا ان الموت مضاعف
 الى فعل صاحبه لانه فعله في نفسه مباح وهو المشي في الطريق فلا يعلم
 مسندا للاضافة في حق الضمان كما لما شئ اذ لم يعلم بالشروق لم فيها
 لا يتعد شئ من دمه وفعل صاحبه وان كان مباحا لكن الفعل المباح
 في غيره سبب الضمان كالنابم اذا انقلب على غيره ويرى عن على رضى الله عنه انه
 اوجب على كل واحد منهما لادب فنعارضه وابناه فزجنا بما ذكرنا
 وفيما ذكر من المسائر الفعلات محظورات فوضح الفرق وهذا الذي
 ذكرنا اذا كانا حزينين في العهد والخطا ولو كانا عبيدين بحد الدم في الخطا
 لان الجناية تختلف برقبته دفعا وفدا وفد فانت لا الى خلف من غير
 فعل الموتى فهدى ضرره وكذا في العمد لان كل واحد منهما هلك بعد ما جرح
 ولم يخلف بدلا ولو كان احدهما حر او لا حر عبيدا في الخطا يجب عاقلة
 احدهم المقتول فيمة العبد فيها خذها ورثة المقتول احترق بطل حتى احترق
 المقتول في الدية فيما اراد على القيمة لان على اصل الى حصف ومحمد رحمهما الله يجب
 القيمة على العاقلة لانه ضمان الاذى فقد اختلف بدلا بهذا القدر في اخذ
 ورثة احترق المقتول وبطل ما اراد عليه لعدم اختلف في العهد على
 عاقلة احترق نصف فيمة العبد لانه المضمون هو النصف في العهد و
 نصف القدر باخذ وفي المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف
 دية احترق بسقط بموته الا قدر ما اختلف من البدل وهو نصف القيمة

قال ومن ساق ذابته فوقع الشرح على جبل فقتله ضمن وكذا على هذا
 سائر ادوانه كالنجام فخرج وكذا ما يحمل عليها لانه منعدي في هذا السبب
 لان الوقوع بنقصه منه وهو ترك الشد او الاحكام فيه بخلاف الرداء
 لانه لا يشترط في العادة ولانه فاصد لحفظ هذه الاشياء كما في المحرور
 على عاقلة دون اللباس على ما من من قبل فيقتل بشرط السلامة
قال ومن فاد فطارا فهو ضامن لما اوطا فان وطى بعيرا انسانا
 ضمن به العاقل على العاقلة لانه العاقل على حفظ الفطار
 كالسابق وقد امكنه ذلك وقد صار منعديا بالنقص فيه والسبب
 بوصف النعدي سبب للضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة فيه
 وضمان الما زعماله وان كان معاه سابق فالضمان عليها لانه فاد
 الواحد فاد الكل وكذا سابقه لان اتصال الارض به وهذا اذا كان الساب
 في جانب من الابد اما اذا اتى سطحا واخذ من مام واحد بضم ماعط
 بما حو خلفه وبضمنان ما تلف ما بين يديه لانه العاقل لا يفور ما خلف
 السابق لانقسام الزمام والسابق يسوق ما يكون قد اتمه **قال**
 وان ربط رجل بعيرا الى الفطار والعاقل لا يعلم فوطى المربوط انسانا
 فقتله فعلى عاقلة العاقل الدية لانه يمكن صيانة الفطار عن ربط
 غيره فاذا ترك الصيانة صار منعديا وفي السبب الدية على العاقلة
 كما في القتل الخطا ثم يرجعون بها على عاقلة الرابط لانه هو الذي اوفهم
 في هذه العهدة وانما لا يجب الضمان عليهما في الابد وكل منهما مستتب

لان الربط من القود بمنزلة الشبيبة من المباشرة لا يصلح التلصص
 بالقود دون الربط فالواحد اذا ربط في القطار يسير لانه
 آمن بالقود دالة واذا لم يعلم به لا يمكن التلصص عن ذلك فيكون
 قرار الضمان على الواجب اما اذا ربط والابل في امان ثم فادهاضتها
 الغاية لانه فاد بعجزه بغير اذنه لا يصحح لادله فلا يرجع
 بالحلفه عليه **قال** ومن ارسل بهيمة وكان لها صاحب فاصابت
 في قوة بضمون لانه الفعل انتقل اليه بواسطة السوقي ولو ارسل طيرا
 وساقه فاصابت في قوة لم يضمن والفوق ان يدين البهيمه بحمل السوقي
 فاعبر سوقيه والطير لا يحمل السوقي فصارت وجود السوقي وعرضه
 بمنزلة وكذلك لو ارسل كلبا ولم يكن له سابق فاصاب بضمون ولو ارسله
 الى صيد ولم يكن له سابق فاخذ الصيد فقله كل وجه الفرق
 ان البهيمه مختار في فعله ولا يصلح نابيا عن المرسيل فلا يضاف
 فعله الى غيره هذا هو الحقيقه الا ان الحاجة متمتعة الاصطبار فاضيف
 الى المرسيل لان الاصطبار مشروع ولا طريق له سواء ولا حاجة
 في حق ضمان العدوان وعن ابي يوسف انه اوجب الضمان في
 هذا كله احبنا طام الاموال الناس قال رضي الله عنه وذكر في المبسوط
 اذا ارسل دابة في طريق المسلمين فاصابت في قوتها فالمرسل ضمان
 لان سيرها مضاف اليه ما دام تسير على سننها ولو انعطفت
 بمنة او بسد انقطع حكم الارسال الا اذا لم يكن له طريق آخر سواء

وكذلك اذا وفقت ثم سارت بخلاف ما اذا وقع بعد الارسال في الاصطبار
 ثم سارت فاخذ الصيد لان تلك الوقفة تحقق مقصود المرسيل
 لانه تمكنه من الصيد وهذه تنافي مقصود المرسيل فيقطع حكم
 الارسال وبخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب نفسا او مالا او فقه
 لا يضمنه من ارسله وفي الارسال في الطريق يضمنه شغل الطريق
 فعدي فيضمن ما نال منه اقل الارسال للاصطبار فباع ولا شبيبة
 الا بوضف العدي ولو ارسل بهيمة فاصابت في قوة فضمن
 المرسيل وان ماتت بهيمة او شيئا لا له طريق آخر لا يضمن لما قدر
 ولو انقلبت الدابة فاصابت مالا او مالا او مالا او مالا لا ضمان على
 صاحبها لقوله عليه السلام العجماء جبار وقال محمد بن عيسى المتقلبة
 ولان الفعل غير مضاف اليه لعدم ما يوجب النسبة اليه من الارسال
 واخوانه **قال** شاة لفصاب فقت بعثها ففها ما نقصها لان المقصود
 اللحم فلا يعتبر الا النقصان وفي عين بقره الجزار وقدره ربع
 الفهمه وكذلك في عين الجار والبقرة والقدرة قال الشافعي رحمه الله
 فيما نقصان ايضا اعتبارا بالشاة ولما ما روي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع الفهمه وهكذا قضى عمر رضي الله عنه ولان
 فيها مقاصد سوى اللحم كالحرق والكوب والنبه والجار والجار
 فمن هذا الوجه يشبهه الادمي وقد تمسك للاكل فمن هذا الوجه يشبه
 المالك لان فعلنا بالشبهين بشبهه الادمي في ايجاب البيع وبالشبه الاخر

الانقلاط
 بضمين

مكرر لا يرد
الى غرضه

قوله صدمت
الى غرضه
بطلان العامة

الحسن انكسرت
فراكتي من مقادير

فقلت

في حق النصف لانه انما يمكن انما العلة بما يرجع اليه عسها
وعين المسجل فكانها ذاتا عين اربع فيجب الراجح بقوات احداها
ومن سار على دابته في الطريق فضر بها رجل او نخسها فقتل رجلا
او ضربته بئدها او نفرقت فصد مته وفتلته كان ذلك على الناحية
دوت الراكب هو المرد عن عمره وابن مسعود رضي الله عنهما
ولان الراكب والمركب مدفوعان بدفع الناحية فاضيف
فعل الدابة اليه كانه فعله بيد ولان الناحية متعينة شبيهة
والراكب غير متعدي فيخرج جانبته في التفرغ للتعدي حتى لو كانت
واقفا دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب والناحية نصفين
لان متعدي في الايقاف ايضا وان نجت الناحية كان دمه هدر
لانها بمنزلة الجاز على نفسه وان ألقت الراكب فقتلته كانت دابة
على عاقلة الناحية لانه متعدي في شبيهه وفيه الدابة على العاقلة ولو
وثبت بخس على رجل او قاطنه فقتلته كانت دابة على عاقلة
الناحية دون الراكب لما يتناه والواقف في ملكه والذي يسير
في ذلك سواء وعن ابو يوسف رحمه الله ان يجب الضمان على الناحية
والراكب نصفين لان التلف حصل بفعل الراكب ودون الدابة
والثاني مضاف الى الناحية فيجب الضمان عليها وان نخسها باذن
الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب لو نخسها ولا ضمان عليه في تعجزها
لانها امر بما يملكه اذا النخس معن السوف فصحه امر به وانتقل اليه

لمع

لعني الامر ولو وطئت رجلا في سبورها وقد نخسها الناحية باذن
الراكب فالدابة عليها جميعا اذا كانت في فوقها الذي نخسها لان سبورها
في تلك الحالة مضاف اليها والاذن يتناول فعله السوف ولا يتناول
من حيث انه اكلان فمن هذا الوجه يقتصر عليه والركوب وان كان
علة للوطي فالنخس ليس بشرط هذه العلة بل هو شرط هذه العلة
او علة للسبب والسبب علة للوطي وهذا لا يخرج صاحب العلة لكون
جرح انسانا فوقع في سبورها غير على فاعية الطريق ومارك الدابة
عليها لما ان الحفر شرط علة التحرك دون علة الجرح كذا هذا ثم قيل
يرجع الناحية على الراكب بما ضمن في الابطا لان فعل بامره وقيل
لا يرجع وهو الاصح فيما اراه لانه لم بامره بالابطا والنخس يتفصل
عنه وصار كما اذا امر صبيًا بتمسك على الدابة بسبورها فوطئت انسانا
ومات حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر لان امر
بالسبب والابطا يتفصل عنه وكذا اذا ناوله سلاخا فقتل به آخر
حيه ضمن لا يرجع على الامر ثم الناحية انما تضمن اذا كان الابطا في فوق
النخس حتى يكون السوف مضاف اليه واذا لم يكن في فوقه ذكر فالضمان
على الراكب لا يقطع ان الناحية في السوف مضافا الى الراكب على الكمال
ومن فاد دابة فنخسها رجل فانقلت من بد الفايده فاصابت في
فورها فهو على الناحية وكذا اذا كان لها سابق فنخسها غيره لانه
مضاف اليه والناحية اذا كانت عبدا فالضمان في رقبته واذا كانت

بشبهها

الناو له
جندي بالسي
دادن

صبياً فمما إليه لا يتم من خداه بافعاً لها ولو خشيها شيء من صوب
 الطريق ففحش انساناً ففعلته فالغواص على من نصب ذلك الشيء
 لانه منعاً يستغل الطريق فاضيف اليه كانه خشيها بفعله
باب في جنابة المملوك واجنبائه عليه قال
 واذا جنى العبد جنابة خطا قبل مولاه ايقان تدفعه بها او تغديه
 وقال الشافعي رحمه الله جنابة في رقبته ثباع فيها الا ان يفتقر المولى
 الارشاق فائدة الاختلاف في اشباع الجاني بعد العتق والمسئلة مختلفة
 بين الصحابة رضي الله عنهم له ان الاصل في موجب الجنابة ان يجيب
 على المثل لانه هو الجاني الا ان العاقلة تخمد عنه ولا عاقلة للعبد لان
 العقل عندك بالقرابة والقرابة بين العبد ومولاه فتجيب في ذمته كما في
 الذبح وتعلق برقبته ثباع فيه كما في الجنابة على المار ولنا ان الاصل
 في الجنابة على المولى حاله الخطا ان يثبأ على الجاني تحت راعه اتصاله
 والاجاز له اذ هو معذور فيه حيث لم يتعد الجنابة وتجب على عاقلة
 الجاني اذا كانت عاقلة والمولى عاقلة لان العبد يستبصر به و
 الاصل في العاقلة عندنا التصرف حيث يحل على المولى ان يخلو بخلاف
 الذمي لانهم لا يتبعوا قلوبهم فيما بينهم فلا عاقلة فتجيب في ذمته صيانة للدم
 عن التدبر وبخلاف الجنابة على المار لان العواقل لا تفعل المار الا ان
 يجتر بين الذم والعدالة واحدة في اثبات الجنب في نوع تخفيف
 في حقه كبل لا يستأصل غير ان الواجب الاصل هو دفعه في الصباح

الاستيصال
 اذ بين يركنون
 معه

وخيرته بين الشئ الذي هو منه
 اليه اخبار صحاح

ولما

وهذا يستفاد الموجب بموجب العبد لغواص محل الواجب وان كان
 له حق النقل الى العبد كما في مال الزكوة بخلاف موت الجاني الجنابة
 الواجب لا يتعلق بالجناس استيفاً فصار كالعبد في صدقة الفطر **قال**
 فان دفعه ملكه في الجنابة وان فداه فداه بارئاً منها وكل ذلك يلزم
 حالاً اما الترفع فلان العاقل لا يعاقب بالاعيان باطل وعند اختيار
 الواجب عين واما العدا فله جعل بدلا عن العبد في الشرع وان
 كان معذراً بالمثل ولذا سمي فداه فيقوم مقامه وبأخذك فلهذا
 وجب حالاً كالمبدل وانما اختياره وتعلقه لا شيء لولا الجنابة
 اما الدفع فلان حقه متعلق به فاذا خلى بينه وبين الرقبه بسقط
 وان العدا فلهذا لا حقه الا الارشاق فاذا اوفاه حقه سلم العبد له
 فان لم يجز شئاً حتى مات العبد بطل حق المجن عليه لغواص محل
 حقه على ما بيناه وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ النحر الحق
 من رقبته العبد الى ذمته المولى **قال** فان عاد في الجنابة الثانية
 حكم الاولى معناه بعد الفداء لانه لما طهر عن الجنابة بالقد اجعل كان
 لم تكن وهذا ابتداء جنابة **قال** وان جنى جنابين قبل المولى اما ان
 تدفعه الى ولى الجنابين فبعضاه على قدر حقهما واما ان يدفعه
 بارش كل واحد منهما لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية
 به كالديون المتلاصقة الا يرى ان ملكه المولى لم يمنع تعلق الجنابة
 بحق المجن عليه الاول اولى ان لا يمنع معنى قوله على قدر حصتها على

صحتها

قد ارشدنا بينهما وان كانا جماعة فيشتمون العبد المدفوع على
 قدر حصصهم وان قد ارشدهم بمذكرة ما ذكرنا و لو فعل واحد
 وقفا عين آخر فيفسد به اثنا لانه ارشد العين على النصف من
 ارشد النفس على هذا حكم الشرائع والموت ان ينفذ من بعضهم
 ويدفع الى بعضهم مقدار ما يتعلق به حقه من العبد لان المحقوق
 مختلف باختلاف اسبابها و اجنابها المختلفة بخلاف مقنن
 العبد اذا كان له و لئلا لم يكن له ان ينفذ من احد مما يدفع
 الى الآخر لان الحق متساو لا يخاف سببه و في اجناب المتخذ و الحق كجب
 للمقتول ثم للوارث خلافا عنه فلا يملك التفرق في جيبها **قال** فان
 اعتقه المولى و هو لا يعلم باجنابه ضيق الاقل من قيمته و من ارشدها
 وان اعتقه بعد العلم باجنابه وجب عليه الارش لان في الاول قوت
 حقه في نفسه و حقه في افهامه ولا يبصر مختار للفداء لانه لا اخيار
 بدون العلم و في الثاني صار مختارا لانه الاعناق بمنحه من الدفع
 فالافدام عليه اختيار منه للآخر و على هذين الوجهين البيع والهبة
 والتدبير والاستيلاء لان كل ذلك مما يمنعه الدفع لئلا الملك يبر
 بخلاف الاقرار على رواية الاصل لانه لا يسقط به حق و الى اجنابه
 فان المغرل بخاطب بالدفع اليه و ليس فيه نقل الملك لجوار ان الام
 كما قاله المغرل و الحقة الكدحى بالبيع واخواته لانه ملكه في الظاهر
 فيسقط المغرل باقراره فاشبه البيع و اطلاق اجنابه الكتاب

و هو

بشتم

بشتم النفس و ماد و فها و كذا المعنى لا يختلف و اطلاق البيع ينظم
 البيع بشرطه ايجابا و لشرطه لانه يزيل الملك بخلاف ما اذا كان الخيار
 للبايع و نفسه و بخلاف العرض على البيع لان الملك ما زال و لو باع
 بيعا فاسد لم يضر مختارا حتى يسلمه لان قال زال به بخلاف الكتاب
 الفاسد لان موجبته يثبت قبل قبض البذل فيبصر بنفسه مختارا
 و لو باع مولا من المجنى عليه فهو مختار بخلاف ما اذا و حبه
 منه لان المستحق اخذ بغير عوض و هو متحقق في الهبة دون البيع
 و اعتناق المجنى عليه بامر المولى بمنزلة اعتناق المولى فيما ذكرناه لان
 فعل المأمور مضاف اليه و لو ضربه بنفسه فهو مختار اذا كان عالما
 باجنابه لانه حبس جزا منه و كذا اذا كانت بكرا في طلبها وان لم يكن
 مطلقا لما قلنا بخلاف الزوج لانه عيب من حيث الحكم و بخلاف
 و طي التيب على ظاهر الرواية لانه لا ينقص من غير اعلان و بخلاف الاختلام
 لانه لا يخفى بالملك و لهذا لا يسقط به خيار الشرط ولا يبصر مختارا
 بالاجارة و الرهن في الاظهر و كذا بالاذن في التجارة وان ركب دين
 لان الاذن لا يفتقر بالدفع و لا ينقص الرتبة الا ان لو اذن اجنابه ان
 يبيع من قبوله لانه الذي طمعه من جهة المولى فيلزم المولى فيمنته
قال و من قال لعبد ان فذلك فلانا او ربيته او شجته فانك
 حر فهو مختار للفداء ان فعل ذلك و قال في ربه الله لا يبصر مختارا
 لان وقت تملكه لاجنابه و اعلم لو وجد و بعد اجنابه لم يوجب منه



فعل بصبرية محض لا ليري له لو علق الطلاق او العناق بالشرط ثم
 خلف لا يطلو او لا يعين ثم وجد الشرط وثبت العنق والطلاق لا
 بحث في بيته تلك كذا هذا وان الله علق الاعناق بالجناية والمعلق
 بالشرط يتردد عند الشرط كما لم يجز قضاء كما اذا اعتقه بعد الجناية
 الا يرى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فوالله لا افر بك تبصر
 ابتداء الابلا من وقت الدخول كذا اذا قال لها اذا مرضت فانت
 طالق ثلاثا فمن مرض حتى تطلق ومات من ذلك المرض تبصر فان لا
 تبصر مطلقا بعد وجود المرض بخلاف ما اورد لان غرضه طلاق
 او علق بمكنه الامتناع عنه اذا الميى للمنع فلا يدخل تحته ما لا يمكن
 الامتناع عنه ولا نه حرصه على ما شرع الشرط بتعلقه اقول في الدواعي
 اليه والظاهر انه يفعل وهذا دلالة الاختيار **قال** واذا قطع
 العبد بد جمل عدا فرفع اليه بفضا او بغير فضا فاعتقه ثم مات
 من البد فالعبد ضلع بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى
 وفيد لا اوليا اقلوه او اعفوا عنه ووجه ذلك انه اذا لم يعتقه
 وسري تبين ان الصلح وقع باطلا لان الصلح كان عن المار لان
 اطراف العبد لا يجرى القضا من بينها وبين اطراف اخر فاذا سري تبين
 ان الماد غير واجب وانما الواجب هو الفود فكان الصلح واقعا
 بغير يد فبطل وباطل لا يورث الشبهة كما اذا وطى المطلقة الثلث
 في عقد كالمع العلم بحسبها عليه فوجب القضا بخلاف ما اذا اعتقه

فان لا تبصر شيئا
 في ذرا احد كذا

لان افلا على الاعناق بدل على قصود نصيحة الصلح لانه لا يصح له
 الا وان يجعل ضلعي عن الجناية وما يحدث منها في هذا الوقت عليه
 ورضي المولى به يصح وقد ضلح له لانه لما رضى يكون العبد عوضا
 عن الغنيل يكون ارضى يكون عوضا عن الكثر فاذا العنق بغير الصلح في
 ضمن الاعناق ابتداء واذا لم يعتق لم يوجب الصلح ابتداء والصلح الاقل
 وقع باطلا فترد العبد الى المولى والا وليا على خيره ثم في العفو والغنيل
 وذكروا بعض النسخ جمل قطع بد جمل عدا فضا في القاطع المطلق
 بد على عبد وقد فعليه فاعتقه المطلق بد ثم مات من ذلك
 فان العبد ضلع بالجناية الى اخر ما ذكرنا من الروايات وهذا الوضع
 يرد اشكالا فيما اذا عفا عن البد ثم سري الى النفس ومات حيث
 لا يجب القضا من هناك ومنها فالحجب فيل ما ذكره من جواب القضا
 فيكون الوضعا جميعا على القضا والاسنخا وقبل بينهما فوق
 ووجه ان العفو عن البد صح ظاهرا لان الحق كان له في البد من حيث
 الظاهر فيصم العفو ظاهرا فيحد ذلك وان بطل حكمه ينبغي موجودا
 حقيقة فكيف لمع وجوب القضا من امارتها الصلح لا يبطل الجناية بل
 بقدرها حيث صالح عنها على مال فاذا لم تبطل الجناية لم تمتنع العفو
 هذا لم يعتقه اما اذا اعتقه فالتمنح ما ذكرناه من قبل **قال**
 واذا جنى العبد المادون له جناية وعلمه الفدرهم فاعتقه المولى ولم
 يعلم بالجناية فعليه فتمتار فتمت لصاحب الدين وفيه لا وليا الجناية

لا انك حقيق كل واحد منهما مضمون بكل الغنية على الانفراد
 الدفع للاول والبيع للغرماء فلكل عند الاجتماع ويكون الجمع
 بين اثنين ابغاء من الرتبة الواحدة فان يدفع الى واحد اثنان
 يباع للغرماء فيضمنهما بالانكاف بخلاف ما اذا انفق اثنان في حبس
 فبمئة واحدة للموت ويدفعها الموت الى الغرماء لان الاجنبي انما يضمن
 للموت بحكم الملك فلا يظهر في مقابلته الحق لانه دوني ومنها حبس
 لكل واحد منهما بانكاف الحق فلا يرجع فيظهر ان فيضمنهما **قال**
 فاذا استدانك الامة المادون لها ثم ولدت فانه يباع الولد
 معها في الدين وان حبس جنازة لم يدفع الولد معها والفرقان
 الدين وصفت حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقبتهما استيفاء
 فبشرى الى الولد كولد المهرولة بخلاف اجنابة لانه وجوب الدفع
 في ذمة الموت لا في ذمتها وانما يلازمها اثر الفعل الحقيق وهو الدفع
 والسرابة في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية **قال** واذا
 كان العبد لرجل ثم رجل ان مولاه اعنفه فقتل العبد ولها لذلك
 الرجل خطا فلا شيء له لانه لما زعم ان مولاه اعنفه فقد ادعى الدين على
 العاقلة في يد العبد والموت الا انه لا يصدق على العاقلة من غير محنة
قال واذا اعنف العبد فقال لرجل فقلت انا خطا وانا عبد وقال
 الآخر فقتله وانت حر فالقول قول العبد لانه منك للضمان ولما
 انه اسنده الى حالة معهودة منافية للضمان اذ الكلام فيما اذا غفر

رقة والوجوب في اجابة العبد على المولى دفعا او فدا وصار كما اذا
 قال البائع العاقل طلق امرأتى وانا صبي او بعث داري وانا صبي
 او طلق امرأتى وانا مجنون وقد كان جنونا معروفا فالقول
 قوله لما ذكرنا **قال** ومن اعنف جارية ثم قال لها فطعت بك وانت
 امي وقالت فطعنني وانا حرة فالقول قولها وكذلك كل ما اخذ منها
 الا اجماع والغلة وهذا استحسان وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد رحمه الله لا يضمن الاشياء بعينه بومس برده عليها لانه منك
 وجوب الضمان لاسناده الفعل الى حاله معهودة منافية له كما في
 المسئلة الاولى وكما في الوطى والغلة وفي الشئ القائم اذ يرد بها
 حيث اعترف بالاختصاص ثم ادعى التملك عليها وهو منكروه والقول
 للمكسر فلهذا بومس بالرد اليه ولهما انه اذ سبب الضمان ثم ادعى
 ما يبرئ منه فلا يكون القول قول له كما اذا قال لغيره ففأت عمتك
 البني وعيني البني صحبي ثم ففأت وقال المقر له لا بل فقأتها
 وعيتك البني مفعولة فان القول قول المقر له وهذا لانه ما اسند
 الى حاله معهودة منافية للضمان لانه يضمن بدها لو قطعها وهو مدبونة
 وكذلك يضمن مال احب اليه اذا اخذه وهو مستامن بخلاف الوطى والغلة
 لان وطى المولى منه المدبونة لا يوجب العقر وكذلك اخذه من
 غلته وان كانت مدبونة بوجوب الضمان عليه فحصل الاسناد الى
 حاله معهودة منافية للضمان **قال** واذا امر العبد المحور ببيع

يقتل رجل فقتله فعلى عاقلة العتق لربها لانه هو القاتل حنيفه وعنده
 وظلمه سواء على ما بيننا من قبل ولا شيء على الامر وكذا اذا كان الامر
 صبي لانها لا تترى خذايه باقوا لهما لان المولى خذف فيها باعتبار الشيعه و
 ما اعتبر قد لهما ولا يرجع لغافل الصبي على الصبي الامر ابداء ويرجع
 على العبد الامر بعد الاعناق لان عدم الاعتبار على المولى وقد اذ
 لا تنصت اهل بيته العبد بخلاف الصبي لانه قاصر الا اهلية **قال** وكذلك
 ان امر عبد معناه ان يكون الامر عبدا او الما مور عبدا محققا عليهما
 بخلاف مولى القاتل بالدفع او الفداء ولا يرجع له على الاول في الحال
 ويجب ان يرجع بعد العتق باقل من الفداء وقيمة العبد لانه غير مضطر
 في دفع الزيادة وهذا اذا كان الفتل خطأ وكذا اذا كان عبدا والعبد
 القاتل صغيرا لان عدم خطا اما اذا كان كبيرا يجب الفضاص لجذباته بين
 المولى والعبد **قال** فاذا قتل العبد رجلين عبدا والمولى واحد منهما ولبان
 فعفا احد ولي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه الى الآخر او بقدره
 بعشرة الاف درهم لانه لما عفا احد ولي كل واحد منهما سقط الفضاص
 وانقلب لا فضا وكما لو وجب المال من الابناء وهذا لان حقه في
 الرقية او في عشرة الف وقد سقط نصيب العاقبين ومما انصف في
 النصف وان كان قتل احد ما عبدا والا فخر خطا فعفا احد ولي العبد
 فان فداه المولى فداه بخمسة عشر الفا وخمسة الاف للذي لم يعف
 ولي العبد وعشرة الاف لولي الخطا لانه لما انقلب العبد ما الا كان

فبين

حق ولي الخطا في كل الدنيا عشرة الاف وحق احد ولي العبد في نصفها
 خمسة الاف ولا تضيق في الفداء فيجب خمسة عشر الفا وان دفعه
 دفعه اليهم اثلاثا ثلثناه لولي الخطا وثلثه لغير العا في من ولي العبد
 عند ابي حنيفة ربه وقال لا بد دفعه اربعا ثلثا اربعا لولي الخطا وثلثه
 لولي العبد فالنصفه عندهما بطريق المنازعة فيسلم النصف لولي
 الخطا بلا منازعة واستوت منازعة الغريمين في النصف الا ان ينصف
 ولهذا ينقسم اربعا وعنده ينقسم بطريق العود والمنازعة اثلاثا لان
 الحق يتعلق بالرفقة اصله التركة المستغرقة بالديون فيضرب هذان
 بالعدل وذلك بالنصف **قال** واذا كان عبيدين رجلين يقتل مولى
 لهما اي فربا لهما فعفا احد ما بطل اجمع عند ابي حنيفة ربه وقال لا
 يدفع الذي عفا نصف نصيب الى الآخر او بقدره بدفع الدين وذكره بعض
 الشيخ قول محمد مع قول ابي حنيفة ربهما الله **فصل**
 ومن قتل عبدا خطا فعليه قيمته لا تزد على عشرة الاف درهم الا عشرة
 فان كان قيمته عشرة الاف درهم او اكثر فضى له بعشرة الاف الا عشرة
 وفي الامة اذا ارادت قيمتها على الدية خمسة الاف الا عشرة وهذا عند
 ابي حنيفة ويحمد ربهما الله وقال ابو يوسف والساقين ربهما الله بحقيقته
 بالغة ما بلغت ولو غصب عبدا قيمته عشرة الف فهلك به نجس
 بالغة ما بلغت بالاجماع لهما ان الضمان بدل المالبة ولهذا يجب للمولى
 ومولا يملك العبد الامن حيثما المالبة ولو قتل العبد المبيع قبل القبض

يبقى العقد وبقائه بقاء المالبة أصلاً أو بدلاً أو صار كقيل الغيبة وكما انفس
 ولا يبي حنيد ومحمد ومحمد متفولة تعالى في دية مسألة الى اهله او جبهها
 مطلقاً وفي اسم الواجب بقاء لذة الآدمية ولأن فيه معنى الآدمية
 حتى كان مكلفاً وفيه معنى المالبة والآدمية أعلاها صحت اعتبارها
 بأصل المالبة في عند تعدد الجمع بينهما وفيما ان العصب باعتبار
 المالبة اذا العصب لا يرد إلا على الكمال وبقائه العقد يتبع فأنه حتى
 يبقى بعد فله عمداً وان لم يكن الفضايل بدلاً عن المالبة فذلك
 أمر الدية وفي قيل الغيبة الواجب بمقابلته الآدمية الا انه لا سمح
 فيه فقد زناه بغيره رأياً بخلاف كثير الغيبة لأن قيمة أحد مقدرة بعشرة
 آلاف ونقصنا منها في العبد اظهاراً لا خطا طرئته ونعبد
 بأمر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما **قال** وفي بدل العبد نصف قيمته لا
 تزد على خمسة آلاف الا خمسة لأن البدن من آدمي نصفه فيعتبر
 بكلمة وينقص هذا المقدار اظهاراً لا خطا طرئته وكل ما يقدر من دية
 أحد فهو مقدرة من قيمة العبد لأن الغيبة في العبد كالدية في أحد أو
 هو بدل الدية على ما قرناه **قال** وان تعصب لمة فيمنها عشرون ألفاً
 فأنشئ بك فعله تمام قيمتها لما بيننا ان ضمان العصب ضمان المالبة
قال ومن قطع بد عبد فاعنفه المولى ثم مات من ذلك فان كان له وثة
 غير المولى فلا فضايل فيه ولا افنص منه وهذا عند أبي حنيفة والشافعية
 وقال محمد بن عبد الله لا فضايل في ذلك على الفاطمي والشافعية ما انفصه

ذلك ان الغيبة يبطل الفضل وإنما لا يجب الفضايل من الوجه الأول
 لا شيا من له الحق لأن الفضايل يجب عند الموت مستنداً الى وقت الجمع
 وعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للموتى وعلى اعتبار حالة الناقبة يكون
 للموتى فيحقق الاشياء وتعدراً لا شيئاً فلا يجب على وجه ثانوي
 وفي الكلام واجتماعهما لا بد بل الاشياء لأن الملكيين في حالين مختلفين
 العبد المولى عند من له جيل ويرثه لا خرافة لأن مال كل منهما من
 الحق ثابت من دون الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع ذلك الاشياء
 ولمحمد بن عبد الله في خلافية وهو ما اذا لم يكن للعبد وثة سوى المولى
 سبب الولاية فلا يختلف لأنه الملك على اعتبار أحدهما الحائزين والوراثة
 بالولاء على اعتبار الآخر فترى منزلة اختلاف المستحق فيها طرئاً فيه
 كما اذا قال لا خير بعني هذه الجارية بكذا وقال المولى زوجه منك
 لا تجل له وطبها ولا لآلئ الاعناق فاطع للسرابة ونقطاً عنها يبقى الجرح بلا
 بلا سرابة والسرابة بلا قطع فيمنع الفضايل وطبها فانيقنا بثبوت
 الولاية للموتى فيستوفيه وهذا لأن المفضل له معلوم والحكم من فوج
 الحكم بالاشياء بخلاف الفضل الأول لأن المفضل له مجهول ولا معتبر باختلاف
 السبب منها لأن الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسئلة لأن ملكاً لهمين يغاير
 ملكاً للكل حكماً والاعناق لا يقطع السرابة لذاته بل لاشياء من له الحق
 وذكر في الخطأ دون العبد لأن العبد لا يصح ما كالمالك فعلى اعتبار حالة
 الجرح يكون الحق للموتى وعلى اعتبار حالة المولى يكون للموتى الجرح

في جنابة المدبر وأم الولد قال فإذا جنى المدبر أو أم الولد جنابة
ضمين المولى الأفل من قيمته ومن أربها لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه فقي جنابة المدبر على مولاة ولا تصار ما نفع أسلمة في الجنابة
بالتدبير أو الاستيلاء من غير اختيار الفداء فصار كما إذا
فقد ذلك بعد الجنابة وهو لا يعلم ولا غيب لا قل من قيمته ومن
الأشربة لا حق لولي الجنابة في أكثر من الأرض ولا منع من المولى
في أكثر من القيمة ولا تخيير بين الأفل إلا كذا لأنه لا يقبل جنس
وأحد لا اختيار الأفل لا محالة بخلاف الفقة لأن الثغبات صادقة
في الأعيان فقبول التخيير بين الدفع والفداء وجنابات المدبر فإن
توالت لا تغيب الأقيمة واحدة لأنه لا يمنع منه إلا في رقبته وأحد
فإن دفع القيمة كدفع العبد فذلك لا ينكر فهذا كذلك وتضارب
بالخصم فيها وتغير قيمته لكل واحد في حال الجنابة عليه لأن
المنع في هذا الوقت يتحقق فإن جنى جنابة أخرى وقد دفع المولى القيمة
إلى ولي الجنابة بطلما الأولى بقضاء فلا شيء عليه لأنه مجبور على الدفع
وإذا كان المولى دفع القيمة بغير فضا فلولي بالخيار أن شاء
أشيع المولى أو شاء أشيع ولي الجنابة وهذا عندنا بحسب ظاهرنا
وقال الأئمة على المولى لأنه حين دفع لم تكن الجنابة الثانية موجودة
فقد دفع كل الحق إلى مستحقه وصار كما إذا دفع بالفضاء ولا يبي خفي
الله أنه أن المولى جاني يدفع حق ولي الجنابة الثانية طوعا وقهرا

ضمين بقض حقه ظاهرا فبغيره وهذا لأن الثانية مفارئة حكما من
وجه وهذا يشترك في الجنابة الأولى ومناخره حكما من حيث
أنه تعتبر قيمته يوم الجنابة الثانية في حقها فحلت كالمفارئة في حق
الضمين لا بطلان ما تعلق به من حق ولي الثانية عملا بالشبهين
وإذا اعتنى المولى المدبر قد جنى جنابات لم يكن له الأقيمة واحدة لأن
القسمات إنما وجبت عليه بالمنع فصار وجود الاعناق من بعد عدله
بمزاية وأم الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا لأن الاستيلاء مانع
من الدفع كالتدبير وإذا أفل المدبر جنابة لم يجوز فداءه ولا يلزم
به شيء عني أو لم يعتق لأن موجب جنابته الخطأ على سببه وأقله
به لا ينفذ على السبق **باب غضب العبد والمدبر الضمين الجنابة في ذلك**
قال ومن قطع يد عبد ثم غضب رجل ومات به من القطع فقبله
فبئس أقطع وإن كان المولى قطع به في يد الغاصب فأت من ذلك
في يد الغاصب لا شيء عليه والفرق أن الغصب قاطع للشرية لأنه سبب
الملك كالبيع فيصير كأنه هلك بأفه سواءية فنجب قيمته أقطع ولم يجد
القاطع في الفصل الثاني فكانت السراية مضافا إلى البدابة فصار المولى
مثلا فيصير مستر حالكه وأنه استولى عليه وهو استر وأقرب
الغاصب عن الضمان **قال** وإذا غضب العبد المحجور عليه عبدا
محجورا عليه فأت في به فهو ضامن لأن المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله **قال**
ومن غضب مملوكا فجن عنه جنابة ثم رده على المولى فجن عنه جنابة أخرى

باب غضب العبد والمولى والعبد والمولى

فعل المولى فبمنته بينهما نصفان لانه المولى بالمدبر السابق اعجز
 نفسه عن الدفع ومن غير ان يصير ثمنه للفقراء فيصير مبطلاً حقاً
 اوليا الجناية اذ ختم فيه ولم يمنع الارضية واحدة فلا يزداد على
 قيمتها وتكون بين ولحق الجنايتين نصفين لاسنوايهما في الموجب
قال ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب لانه استحق نصف
 البدل بسبب كان في بدال الغاصب فصارت كما اذا استحق نصف
 العبد بهذا السبب **قال** ويدفعه الى ولي الجناية الاولى ثم يرجع
 بذلك على الغاصب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ومهما استوفوا
 محمد بن عبد الله يرجع بنصف قيمته فيسلم له لانه الذي يرجع به المولى
 على الغاصب عوض عما سلم لولي الجناية الاولى فلا يدفعه اليه كذا يذكروا
 الى اجتماع البدل والمند في ملك رجل واحد وكلا يتكرر الاحتفال
 ولما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى حقه لا يزال يحيط
 وانما انتقص باعتبار من له الثمن فاذا وجد شيئاً من بدل العبد
 في بدال مالك فارغباً باخذ لقيمته حقه واذا اخذ منه يرجع المولى بما اخذه
 على الغاصب لانه استحق من بدو بسبب كان في بدال الغاصب **قال** وان
 كان جنى عند المولى فغصبه رجل جنى عند جناية اخرى فعلى المولى قيمته
 بينهما نصفين ويرجع بنصف القيمة على الغاصب لما بينا في الفصل الاول
 غير ان احتفال النصف حصل بالجناية الثانية اذ كانت في بدال الغاصب
 فتدفعه الى ولي الجناية الاولى ولا يرجع به على الغاصب وهذا بالاجماع

بخلاف الفصل الاول ثم وضع المسألة في العبد **قال** ومن غصب عبداً
 جنى في بدو ثم رده جنى جناية اخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنايتين
 ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيمد دفعه الى الاول ويرجع به على الغاصب
 وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ومهما استوفوا محمد بن عبد الله يرجع
 بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى جناية ثم غصبه جنى في بدو
 دفعه المولى بنصفين ويرجع بنصف قيمته فتدفعه الى الاول ولا يرجع
 به واجواب العبد كاجواب المدبر في جميع ما ذكرنا الا ان في هذا الفصل
 يدفع المولى العبد في الاول ويدفع القيمة **قال** ومن غصب مدبراً
 جنى عند جناية ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عند جناية فعلى المولى قيمته
 بينهما نصفين لانه منع رتبة واحدة بالتدبير فيقيم عليه قيمة واحدة ثم
 يرجع بغيره على الغاصب لان الجنايتين كانتا في بدال الغاصب فتدفع
 نصفها الى ولي الاولى لانه استحق كل القيمة لان عند وجود الجنايتين عليه
 الحق لغيره وانما انتقص حكم المزاوجة من بعد **قال** ويرجع به على
 الغاصب لان الاحتفال بسبب كان في بدو ويسلم له ولا يدفعه الى
 ولي الجناية الاولى ولا الى ولي الجناية الثانية لانه لا حق له الا في النصف
 لسبب حق الاول وقد وصل ذلك اليه ثم قبل هذه المسألة على الاطلاق
 كالأولى وقبل على الاتفاق والفرق لمحمد بن عبد الله ان في الاولى الذي يرجع به
 عوض عما سلم لولي الجناية الاولى لان الثانية كانت في بدال مالك فلو
 دفع اليه ثانياً يتكرر الاحتفال كما في هذه المسألة يمكن ان يجعل عوضاً

عن الجنبه الثانيه لخصها في بد الفاصب فلا يودى الى ما ذكره **قال**
 ومن غصب صبياً غرق في بئر فجاءه او بجى فلبس عليه ثوبان مائت
 من صاعقه او نسيته جنة فعلى عاقلة الفاصب الدية وهذا الحسن
 والافضل لان لا يضمن في الوجهين وهو قول الشافعي رحمه الله
 لان الغصب فاحد لا يخلق الاثر لانه لو كان مكاناً صغيراً لا يضمن مع
 من يداها اذا كان الصغير عراً رقيقاً ويداها في وجهه لا يضمن
 بالغصب ولكن يضمن بالانلاف وهذا انلاف سبباً لانه نقله الى الرض
 مستبعدة او الى مكان الصواعق وهذا لان الصواعق والحيات والسباع
 لا تكون في كل مكان فاذا نقله اليه وهو مستعد فيه فداها ان حفظ الولد
 فيضا اليه لان شرط العلة بغيره منزلة العلة اذا كان بعد بالكل
 في الطريق بخلاف الموت فجاءه او بجى لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن
 حتى لو نقله الى موضع يغلب فيه الحي او الامراض فنقول انه يضمن
 ونجيب الوجه على العاقلة لكونه فلان سبباً **قال** واذا اودع صبي عبد
 فقتله فعلى عاقلة الدية وان اودع طعاماً فاكله لا يضمن وهذا عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله يضمن في الوجهين
 وعلى هذا اذا اودع العبد المحجور عليه مالا فاستهلكه لا يواخذ بالضمائم
 في الحال عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وتواخذ به بعد العتق وعند ابي
 الشافعي رحمه الله يواخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الا في الضمان والاعارة
 في العبد والصبي وقال محمد رحمه الله في اصل الجاه الصغير يضمن فداها

ارض مستبعدة بالغصب
 ان ذات سباع صالحة

الكلية

الجاه الكبير وضع المسئلة في صبي ابن اثني عشر وهذا يدل على ان غير العاقل
 يضمن بالانلاف لان المسئلة غير معبر وقوله معبر لخصه الله
 مالا مشقوقاً معصوماً حفاً له لما كلفه فيجب عليه الضمان كما اذا كانت الوديعه
 عبداً وكما اذا التفتة غير الصبي في يد الصبي الموقوع ولا بد حسنة ومحمد
 انه انكف ما لا غير معصوم فلا يجب الضمان كما اذا التفت بالذنه وبضامة
 وهذا لان العصمة شرط حفاً له وقد فوقها على نفسه حيث وضع المال
 في يد ما غير فلا يفي سبباً للنظر الا اذا اقام غيره مقام نفسه في الحفظ
 ولا اقامه بها لانه لا ولاية له على الصبي ولا للصبي على نفسه بخلاف البالغ
 والمأذون له لان له ولاية على نفسه وبخلاف اذا كانت الوديعه عبداً
 لان عصمته لحقه اذ هو سبق على اصل الحرمة في حال الذم وبخلاف اذا التفت
 غير الصبي في يد الصبي لانه سقطت العصمة بالاضافة الى الصبي دون غيره **قال**
 وان استهلك الاعمى بريد به ومن غير بداع لان الصبي مؤاخذ بافعاله
 وصحة النقص لا معبر بها في حقوق العباد **باب القسامة**
 واذا اودع القليل في محلة لا يعلم من قتله استخلف خمسة رجل منهم
 يختبرهم الولي بالله ما قتلنا ولا علمنا له فان لا قال ان في محله
 اذا كان هناك لو استخلف الاوليا خمسة من عيبتا وبغضالي بالدية على المدعي
 عليه عمداً كان الدعوى او خطأ وقال مالك رحمه الله يقتص بالفوق اذا
 كان الدعوى في العمد وهو اخذ قولي ان في محله الله واللوث
 عندها ان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه او ظاهر

بشهاد المدعى من عدل في ظاهره أو شهادة عدل وجماعة غير عدل
 أن أهل المحلة قتلوه فإن لم يكن الظاهر شاهدا له فذهب مثل من ذهبنا
 ولشافهم ربه الله في البواقي يمين الولي فدل عليه السلام لا أوليا أنفسهم
 منكم حسون أقم قتلوه ولأن اليمين تجب على من يشهد له
 الظاهر ولما تجب على صاحب البدن فإذا كان الظاهر شاهدا
 الولي يبدأ بيمينه وقرن اليمين على المدعى أصله كما في التناول
 غير أن هذه دلالة فيها نوع شبهة والفصاح لا يجامعها والمال
 يجب معها فليذا وجبت الدية ولما فوله عليه السلام البينة على
 المدعى واليمين على من أنكر وقد بين المستبأن النبي عليه السلام
 باليهود بالنسامة وجعل الدية عليهم لوجود الغنبل بين أظهرهم
 ولأن اليمين تجب للذفع دون الاحتفان وحاجة الولي إلى
 الاحتفان لهذا لا يستحق بيمينه المال المبذول فأولى أن لا يحسن
 به النفس المحترم وقوله بخبرهم الولي إشارة إلى أن خبره يغني
 التحسين إلى الولي لأن اليمين حقه وانظاره تحتمل من يمينه
 بالغفل أو صالح أهل المحلة لما أن خبرهم عن اليمين الكاذبة
 أبلغ التحريم فبظهر القابل وفائدة اليمين التناول فإن كانوا
 لا يبايرون ولا يعلمون تغيب يمين الصالح على العلم بالبيع فما
 تغيب يمين الطالح ولما خاشره أعمى أو محذور أو فذ فجاز لأنه
 يمين وليس بشهادة وإذا خلفوا فضع على أهل المحلة بالدين

ولا يستخلف الولي وقال الشافعي رحمه الله لا تجب الدية لفعله عليه السلام
 في حديث عبد الله بن سهل يمينكم اليهود بأيمانها ولأن اليمين عهد
 في الشرع فيبرأ المدعى عليه لا يقر ما كان في سائر الدعاوى ولما أنه
 عليه السلام جمع بين الدية والنسامة في حديث سهل وفي حديث
 زياد بن أبي مريم وكذا جمع عمر رضي الله عنه بينهما على واحدة وقوله
 عليه السلام يمينكم اليهود محمول على الإبراء عن الفصاح واليمين وكذا
 اليمين فيبرأ عما وجب له اليمين والنسامة ما شرعت لتجيب الدية إذا
 تكلموا بل شرعت ليظهر الفصاح بخبرهم عن اليمين الكاذبة فيقولوا
 بالغفل فإذا خلفوا حصلت البراءة عن الفصاح ثم الدية تجب بالغفل
 الموجود منهم ظاهرا لوجود الغنبل بين أظهرهم لا يتكلمون أو يجب
 بنفسهم في المحافظة كما في قول الخطابي ومن أتى منهم اليمين حبس
 حتى يخلص لأن اليمين فيه مسخى لأنها تعظما لاسم الله ولذا يجمع
 بينه وبين الدية بخلاف التناول والأموال لأن اليمين تبرز عن أصل
 حقه وهذا لا يفسد بغير المدعى وبما نحن فيه لا يفسد بغير الدية
 هذا الذي ذكرنا أدعى الولي بالغفل على جميع أهل المحلة وكذا إذا ادعى
 على البعض لأبائهم والذم في العمل وفي الخطأ لأنهم لا يثبتون
 عن الباقي ولو ادعى على البعض بأبائهم سندكون من بولان شاء الله
قال وإن لم يكلل أهل المحلة كدرت الأيمان عليهم حتى تم خمسين
 لما روي أن عمر رضي الله عنه لما قضى في النسامة وفي إليه تسعة وأربعون رجلا

فكروا الجوع على رجل منهم حتى تمت خمسين ثم قضى بالدية ونحن شريه
والنحس فيهم الله مثل ذلك في لاث الخمسين واجب بالسنه فيجب انما
ما السكون ولا يطلب فيه الو خوف على الغايه لتبوعها بالسنه ثم فيه
استعظام امر الدم فان كان العدد كالملا فارد الولى ان يكون على
احدهم فليس له ذلك لانه المصير الى التكرار ضرورة الاكمال **قال**
ولا فاسامة على صني ولا مجنون لانها ليس من اهل العقول الصحيح
والصحيح قول **قال** ولا امرؤ ولا عبيد للرقعها ليس من اهل النضر
والصحيح على اهلها وان وجد ميتا لا اثر به فلا فاسامة ولا دية لانه
ليس بفصيل اذا القيل في العرف من فاته حيوة بسبب نيا شره
حق وهذا ميت حنف انفعه والخرامة تنبع فعل العبد والفسامة
احتمال القتل ثم يجب عليه القسم فلا بد ان يكون به اثر يستدل به على
كذبه فبلا ذلك ياب يكون به ضارحة او اثر ضرب او خني وكذا
اذا كان ضيع الدم من عينه او اذنه لانه لا يخرج منها الا بغير من
جبهة التي عادة بخلاف اذا خرج من فيه او ذبره او ذكوه لان الدم يخرج
من هذه المخار في عادة بغير فعل حد وقد ذكرناه في الشهيد ولو
وجد يدين القيل واكثر من نصف البدن او النصف ومعه الرأس
في محلة فعلى اهلها الفسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بطول
اه وجد اقل من النصف ومعه الرأس او وجد يدين او رجله او اشة
فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرفاه بالنقص وقد ورد في البدن الا ان

للاكثر

للاكثر حكم الظل بغيره لا آدم بخلاف الاول لانه ليس ببدن ولا مخلق به
ولا لاثا لو اعتبرناه نكروا الفسامة والدية بالدية نفس واحد
ولا لاثا بالدين والاصل فيه ان الموجد الاول ان كان بجلا ولو وجد الباقي
بجزي فيه الفسامة لا يجب فيه وان كان بجلا ولو وجد الباقي لا يخرج فيه الفسامة
وجب والمعنى ما شرنا اليه وصلاة الجنائز في هذا تنسج هذا الاصل لا الحيا
لا شكر ولو وجد فيهم جنين او سقط ليس به اثر الضرب فلا شيء على
اهل المحلة لانه لا ينفق والكبر حلال وان كان به اثر الضرب وهو تام
المخلق وجبت الفسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تام المخلق بنفسه
حيا وان كان تافص المخلق فلا شيء عليهم لانه بنفسه ميتا لا حيا **قال**
وان وجد القيل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة دون اهل
المحلة لانه لو بين فصار كما اذا كان في دار وكذا اذا كان في يدها او اليها
فان اجتمعوا فعليه لان القيل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم
قال وان مرت دابة بين فرسين وعليها قيل فهو على اقرها الماركة
ان النبي عليه السلام اتي في قيل وجد بين فرسين فامر ان يذبح وعن
عمر بن الخطاب انه لما كتب اليه في القيل الذي وجد بين وادعة وارجب
كتب بان يقيس بين فرسين فوجد القيل الى وادعة او قرب ففرض
عليهم بالفسامة قيل هذا محمول على اذا كانت بجبت تبلغ اهلته الصوت
لانه اذا كانت بهذه الصفة يلحقه الصوت فيمكنهم النضر وقد فسرنا
قال وان وجد القيل في دار انسان فالفسامة عليه لان الدار في بين

ميتا ان كان ميتا

والذين على عاقلة لان نعمة منهم وقوتهم **قال** ولا بد من الشك في
الفسامة مع الملك عند اية حبيبه وهو قول محمد بن عبد الله بن يوسف
بن ابي عمير جميعا لان ولايته النديب كما يكون بالسكنى يكون بالملك
الا ان الله عليه السلام جعل الفسامة والدية على اليهود فان كانوا سكانا
يخبرون انما انما كان هو المختص بنصف البقعة دون السكان لان
شك في الملك الذم وفراهم اذ هم فكانت ولايته النديب اليهم فتخلف
النفس عنهم وانما احد خبيروا النبي عليه السلام اقدم على ملاكم فكان ياخذ
منهم على وجه اخراج **قال** وهو على اهل الخطه دون المشركين وهذا
قوله في حبيبه ومحمد بن عبد الله بن يوسف رحمه الله الملك مشركون
لان الضمان انما يجب بترك الحفظ من له ولايته الحفظ وهذا الطريق
يجعل جانبنا مفضلين والولاية بطريق الملك وقد استوفى وايدى انما ان
صاحب الخطه هو المختص بنصف البقعة وهو المعترف والانه اصل
والمشركى دخل ولايته النديب الى الاصل وقبل ابو حنيفة رحمه الله بنى
ذلك على ما شاهد بالكوفة **قال** وان بنى واحد منهم فذلك يعني من اهل
الخطه لما بينا وان لم يبن احد منهم بان يا عواظهم فهو على المشرك لان الولاية
انفكت اليهم او خلعت لهم لئلا من يتقدمهم الى مزاحمتهم واذا وجد
قبل في دار الفسامة على رتب الدار وعلى قوتهم وتدخل العاقلة في الفسامة
ان كانوا حضورا وان كانوا غيبا فالفسامة على رتب الدار بكونه عليه
الابحاث وهذا عند اية حبيبه ومحمد بن عبد الله بن يوسف رحمه الله

لافسامة

لافسامة على عاقلة لان رتب الدار اخفى بيمين غيره فلا يشترك غيره فيها
كاهل المحلة لا يشترك فيها على فليق وانما ان الحضور لذمهم نفس
البقعة كان لهم صاحب الدار فيشاركون في الفسامة **قال** واذا وجد
الغيب في دار مشركة نصفها لكل واحد وعشرها لكل واحد ولا يخرى ما بين فهو على
رؤس الرجال لان صاحب الغيبيل من اعم صاحب القبة النديب فكانوا
سواء في الحفظ والنقص فتكون على رؤس الرؤس بمنزلة الشفعة **قال**
ومن اشترى دارا ولم يقبضها حتى وجد فيها قبيل فالذية على عاقلة البائع
وان كانت في البيع خيار لاحد مما فهو على عاقلة الذي يده وهذا عند اية
حسنة بن ابي عمير وقال لا ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فيه
خيار فعلى عاقلة الذي يبعه لانما انزل قال لا باعيا والنقص
في الحفظ ولا يجب الا على من له ولايته الحفظ والولاية تستفاد بالملك
لهذا كانت الذية على عاقلة صاحب الدار دون المودع والملك للمشتري
قبل القبض في البيع البات وفي المشروط فيه اخبارا ويعتبر فداؤ الملك كما
في صدقة الفطر وله ان الغدرة على الحفظ باليد لا بالملك الا ان لا يقدر
على الحفظ باليد دون الملك ولا يقدر بالملك دون اليد وفي البات اليد
للبيع قبل القبض وكذا فيما فيه اخبارا لاحد مما قبل القبض لانه دون البات
فلكون البيع في يد المشتري واخبارا له فهو اخفى لنا به نصرا وقالو
كان اخبارا للبايع فهو في يد مضمون عليه بالقبض كما لمضروب فتعتبر
يد اذ به يقدر على الحفظ **قال** ومن كان في يد دار فوجد فيها قبيل

لم يفعلها العاقلة حتى تشهد الشهادة التي يدعيها لانه لا بد من الملك
لصاحب البدن ففعل العواقل عنه واليد وان كان ذلك على الملك لكنها
محملة فلا تكن الايجاب الذي على العاقلة كما لا تكن الاستغفار في الشفعة
في الدار المشفوعة فلا بد من اقامة البينة **قال** وان وجد العشير
في سفينة فالقسمة على من فيها من الرقاب والملاهي لانها في ايديهم
واللفظ يشمل اربابها حتى تجب على الارباب الذين فيها وعلى الشكوك
وكذا على من يملكها المالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك العجالة
وهذا على ما روي عن ابي يوسف رحمه الله ظاهره الفرق بين ان السفينة
تتقل وتتحول فتعتبر فيها البدن والملك في الدار بخلاف المحلة فان
الدار لا تتقل ولا تتحول **قال** وان وجد في مسجد محلة فالقسمة على اهلها
لان التدبير فيها اليهم وان وجد في المسجد الجامع والشايع الاعظم
فلا قسمة فيه والدية على بيت المال لانه للعامة لا يختص بواحد منهم
كذلك يجوز للعامة ومال بيت المال العامة المسلمين ولو وجد
في السور وان كان مملوكا فعند ابي يوسف رحمه الله تجب على الشكوك وعند
عليه المالك وان لم يكن مملوكا استوارع العامة التي يثبت فيها فعل ميب
المال لانه لجماعة المسلمين ولو وجد في المسجد فالدية على بيت المال وعلى
قول ابي يوسف رحمه الله الدية والقسمة على اهل المسجد لانهم سكانه
ولانه التدبير اليهم والظاهر ان الفضل حصل منهم وما يقولون ان
اهل المسجد متفرون فلا يبنوا صرور فلا يتعلق بهم ما يجب لاجل النعمة

ولانه

ولانه يبنى الاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كانت غنمة يعود اليهم فغرمهم
عليهم فالواو هذه قربة المالك والسالك وهي تختلف فيها بين ابي
حنيفة والي يوسف رحمه الله وان وجد في بركة ليس بغنمة عامة
فهو هدير ونفس الغريب ما ذكرنا من استماع الصوت لانه اذا كان
هذه الحالة لا يلحقه الصوت من غيره فلا يوصف بالتفصيل وهذا اذا
لم يكن مملوكا لاحد انما اذا كانت مملوكا فالقسمة والدية على
عاقلة وان وجد بين فرسين كان على افرسهما وقد يتناه وان
وجد في وسط الغراب يربى به الماء فهو هدير لانه ليس له بل احد
ولا ملكه وان كان محبسا بالشايط فهو على افرس الغري من ذلك
المكان على التفسير الذي تقدم لانه اخضر بنصره هذا الموضع فهو
كال موضوع على الشط والشط في يد من هو غريب منه الا ترى انهم
يستقون منه الماء ويوردون دوابهم فيها بخلاف النهر الذي
يستحق به الشفعة لاختصاص اهلها به لقيام بدوهم عليه فتكون الفسخ
والدية عليهم **قال** وان ادعى العلى على واحد من اهل المحلة بعينه
لم تسقط القسمة عنهم وقد ذكرناه وذكرنا فيه القياس ولا يخفى
قال وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عليهم ووجه الفرق
هو ان وجوب القسمة عليهم دليل على ان الفائل منهم فنعينه واحدا
منهم لا بنا في ابتداء الامر لانه منهم بخلاف ما اذا عتق من غيرهم لانه
في ذلك بيان ان الفائل ليس منهم وهم انما يقدرون اذا كان الفائل منهم

كله تضم قبلة فعملها حيث لم ياخذوا على بدا الظالم ولان اهل المحلة
لا يعرفون بمجود وظهور القبيل بين اظهريهم الا بدعوى العوى فاذا
ادعى القبيل على غيرهم امتنع دعواه عليهم و سقط لغدر شرطه واذا
التقى قوم بالسبوف فاجلوا عن قبيل فهو على اهل المحلة لانه القبيل
بين اظهريهم و الحفظ عليهم الا ان يدعى الاوليا على او لكلا و على رجل
منهم بعينه فلم تكن على اهل المحلة لان هذه الدعوى تضمنت براءة
اهل المحلة عن الفسامة **قال** في الاعلى او لكلا حتى يفيموا البيهة لان
بمجرد الدعوى لا يثبت الحق للمحدث الذي في بيهة اما ان يسهل
به الحق عن اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه ولو وجد قبيل
في معسكر اقاموا بفلاة من الارض لا ملك لاحد فيها فان وجدني
جنايا او فسطا طفعلي من بسكنها الدية والفسامة وان كان خارجا
من الفسطة طفعلي اوفى الاخيصة اعني ان لا يبد عند تعلم الملك
وان كان الغوم نقوا فتالا و وجد قبيل بين اظهريهم فلا فسامة
والادب لان الظاهر ان العدى قبلة فكان هدا وان لم يلقوا
عدوا فعلى ما بيننا وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان
فتجيب على المالك عند ابيه حنيفه رحمه الله خلا لا يهوى سرف رحمه الله و
قد ذكرناه **قال** واذا قال المستخلف قبلة فلا ان استخلف بالله ما
قتلت ولا عرفته له قاتلا غير فلا ان لا يبردا سفاط الخصومة
عن نفسه بفعله فلا يقبل فيختلف على ما ذكرناه لما افتد بالقتل

على ما جردنا مسنتي عن البين في حكم من سواه فيختلف عليه **قال**
واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لا قبيل
شهادتهم و هذا عند ابي حنيفة رحمه الله و قال لا يقبل لانهم كانوا بعرضية
ان يصبروا خصما وقد بطلت العرضية بدعوى الولى القتل على
غيرهم فقبيل شهادتهم كالكيد بالخصم من اذا غلب قبل الخصم
وله انهم خصما بانزالهم قاتلين للنفصير القادر منهم فلا يقبل
شهادتهم وان خرجوا من قبلة الخصوم كالوصى اذا خرج من الوصاية
بعد ما قبلها ثم شهد قال رضي الله عنه وعلى هذين الاصلين يخرج
كثير من المسائل من هذا الجنس ولواذ عن ابي واصل من اهل المحلة بعينه
فشهد شاهدان من اهلها عليه لم يقبل الشهادة لان الخصومة
قائمة مع الكل على ما بيننا والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متبعا
وعن ابي يوسف رحمه الله ان الشهود يختلفون بالله ما قتلنا ولا
يزدادون على ذلك لانهم اخبروا انهم عرفوا القاتل **قال** ومن خرج
في قبيلة فتقتل الى اهله فانت من تلك الجريحة فان كان صاحب
فراش حتى مات قال الفسامة والدية على القبيلة و هذا قول ابي حنيفة
رضي الله عنه و قال ابو يوسف رحمه الله لا ضمان فيه ولا فسامة لان
الذي حصل في القبيلة او المحلة ما دون النفس والفسامة فيه و
صار كما اذا لم يكن صاحب فراش وله ان الجرح اذا انفصل
به الموت صار قتلا وهذا وجب الفصا من قاتل كان صاحب فراش

اضيق اليه وان لم يكن احتمل ان يكون الموت من غير ان يخرج فلا
يلزم بالشكل ولو ان رجلا معه جرح به سرق حمله انسان
الى اهله فكيف يكون ما او يوبى من ثم مات لم يضمن الذي حمله في قوله
ابى يوسف رحمه الله في قبايين قوله لا يضمن رجلا الله يضمن لان
انه بمنزلة المحلة فوجوده جرحا في يده كوجوده فيها وقد ذكرنا
وجوه القولين فيما قبله من مسئلة القبلة ولو وجد الرجل قبلا
في دار نفسه قد نبت على عاقلة لورثته عندا في حنفية رضي الله عنه و
قال ابو يوسف رحمه الله لا يضمن لاشي فيه لان الدار في يده حين
وجد الجرح فيجعل كانه قتل نفسه فيكون هذا قوله ان الفسامة
انما تجب بناء على ظهور القتل وهذا لا يدخل في الدية من مات
قبل ذلك وحال ظهور القتل الدار للورثة فيجب على عاقلتهم بخلاف
المكان اذا وجد قبلا في دار نفسه لان حال ظهور قتله بغير الدار
على حكم ملكه فيجبر كانه قتل نفسه فيهدر دمه ولو ان رجلا كان
في بيت وليس معها ثالث وجد احد ما مذبحا قال ابو يوسف رحمه الله
بضمن الآخر الدية وقال محمد رحمه الله لا يضمنه لانه يحتمل انه قتل
نفسه ويحتمل انه قتل الآخر فلا يضمنه بالشك ولا يضمنه بوجه
ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكذلك النوقم سايطا
كما اذا وجد قبلا في محلة ولو وجد قبلا في قرية لامرأة فعند اخيه
ومحمد رحمه الله عليها الفسامة تكرر عليها الايمان والدية على عاقلة

اقرب الغالب اليها في النسب وقال ابو يوسف رحمه الله الفسامة على
العاقلة ايضا لان الفسامة انما تجب على من كان من اهل النصف
والمرأة ليست من اهلها فاشبهت العتيق والحيوان الفسامة لنفسه
المنهية وثمة القتل بين المرأة منخضة قال المناجروك ان المرأة
تدخل مع العاقلة في النجس فيصير المسئلة لانا انزلنا صاحبها فانه والعاقلة
تشارك العاقلة ولو وجد رجل قبلا في ارض رجل الى جانب قرية
ليس صاحب الارض من اهلها قال هو على صاحبها لانه احق بضمن
ارضه من اهل القرية **كتاب المعاقلة**
قال المعاقلة جمع معقولة وهي الدية في شئ الدية عقالا لانها تعقل
الدما من ان تسفل اي تمسك **قال** والدية في شبه العود والخطا
وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة الذين
يعقلون بمعنى يودون العقل وهو الدية وقد ذكرناه في الديات
والاصل في وجوبها على العاقلة قوله عليه السلام في حديث حماد بن مالك
للاوليا قوم قدوة ولا تات النفس محترمة لا وجه الى الاهدار و
الحاطل معد ورؤ وكذا الذي تولى شبه العود نظرا الى الالة فلا
وجه الى ايجاب العقوبة عليه وفي ايجابها على عظيم اجابة واستبصار
فيصير عقوبة فيضم اليه العاقلة كخفيفا للتحفيف وانما خصوا
بالضم لانه انما قصر بقوه فيه في تلك بانصافهم وهم العاقلة فكانوا هم
المقتصرون في تركهم من قبته فخصوا به **قال** والعاقلة اهل الديوان

الذين يبيعون الروح

اقرب القبايل معناه نسبنا لكل ذلك المعنى الخفيف ويقوم الاقرب فالاقرب
 على ترتيب العصب الاخرة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم وما الالباء
 والاباء قبل بدخولهم لفرعهم وقبل لا بدخولهم لان الفهم لغوي الجرح حتى
 لا يصيب كل واحد اكثر من ثلاثة اربعة وهذا المعنى انما يجمع عند
 اكثره والاباء والابناء لا يكثران وعلى هذا حكم الرابات اذا لم ينسب
 لذلك اصل الرابض بهم اقرب الرابات بمعنى اقربهم نصرة اذا حرمهم
 امر الاقرب فالاقرب وينقض ذلك الى الامام لانه هو العالم به ثم هذا
 كلمة عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجب على كل واحد نصف دينار فيسوي
 بين الكل لانه صلة فيعتبر بالنيكوة وادناها ذلك اذ خمسة دراهم
 عندهم نصف دينار لكننا نفور في حط رتبة منها الا انه لا يؤخذ
 من اصل المال فينقص منها تخفيفا لزيادة الخفيف لو كانت عاقلة
 الرجل اصحاب الرزق بفض بالدية في الرزاق في ثلث سنين في كل سنة
 الثلث لان الرزق في صفة بمنزلة العطا فانه مقامه اذ كل منهما
 صلة من بيت المال ثم ينظر ان كانت الرزاق خرج في كل سنة فكما
 خرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطا وان كان يخرج في
 كل سنة شهر وخرج بعد الفضا يؤخذ منه سدس الدية وان كان
 يخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بحصة من الشهر حتى يكون
 المستوفى في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد الفضا بيوم او اكثر
 اخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وان كانت لهم اراضي في كل

شهر واعطته في كل سنة فوضنا الدية في الاعطية دون الارزاق لانه
 أسر اما لان الاعطية اكثر لان الرزق لكفاية الوقت فينصرف
 الاداء منه والاعطيات ليكون في الديوان فامرين بالنصرف
 فيبشر عليهم **قال** وادخل القائل مع العاقلة فيكون فيها بركة
 كما صدم لانه هو الفاعل فلا معنى لالخارجة ومواضع غيره وقال
 الشافعي رحمه الله لا يجب على القائل شيء من الدية اعتبارا بالجناب لكل
 في النسيئة كما جاع كونه معذورا قلنا ايجاب الكل اجماع به ولا
 كذلك ايجاب الجندي لو كان اخطأ معذورا فالبري اولى قال الله
 تعالى ولا تزر وازرة وزر ولا تؤخذوا بفسق النساء والذرية من كان
 له حظ في الديوان غفل لغو له غير شيء الله عنه لا يعقل مع العاقلة صبي
 والامراء والاث العقول انما يجب على اهل النصف لزمكم مراقة والقار
 لا ينشأ صرون بالنسب والنساء وهذا لا يوضع عليهم ما هو ظلف
 عن النصف وهو اجنبية وعلى هذا لو كانت القائل صبي او امرأة لا
 شيء عليهما من الدية بخلاف الرجل لان وجوب جزاء الدية على القائل
 باعتبار انه اخذ العواقل لانه ينصرف نفسه وهذا لا يوجد فيها والنسب
 لما من العطا للموتى لا للنصرف كمنه وانما النبي عليه السلام في شهرته
 ولا يعقل اهل مصر عن اهل مصر آخر يدب اذ كان لاهل كل
 مصر ديوان على حدة لان الشافعي بالديوان عند وجوده ولو
 كانت باعتبار القرية السكنى فاهل مصر اقرب اليه من اهل مصر آخر

ويعقل اهل كل مصر من اهل سوادهم لانهم اتباع اهل المصر فانهم
 اذا اخرجهم امر استنصروا بهم فيعقل اهل المصر باعتبار معنى
 القرب والتصرف ومن كان منزله بالبصرة ودبوانه بالكوفة يعقل
 عنه اهل الكوفة لانه يستنصر باهل دبوانه لا بحبرانه فلما حصلت
 الاستنصار بالدبوان اظهر فلا يظهر معه حكم التصرف بالقرابة في
 النسب والولاء وقرية السكنى وغيره وبعد الدبوان التصرف بالنسب
 على ما بيناه وعل هذا يخرج كثير من صور مسائل المعافل ومن
 جنة جنازة من اهل مصر وليس له في الدبوان عطا واهل البادية اقرب
 اليه من اهل مصر ومسكنه المصر عقل عنه اهل الدبوان من ذلك
 المصر لم يشترط ان يكون بين وبين اهل الدبوان قرابة وفيد
 هو صحيح لان الذين يتدبون عن اهل مصر يقومون بنصرهم
 اهل الدبوان من اهل مصر ولا يختصون به اهل العطا وفيد
 ثاوية اذ كان قريبا لهم وفي الكتاب ما شاع اليه حيث قال واهل
 البادية اقرب اليه من اهل مصر وهذا لان الوجوب بحكم القرابة
 واهل مصر اقرب منهم مكانا فكانت القدرة على التصرف لهم وصار
 نظير مسألة الغيب المنقطعة ولو كانت البدوى نازلا في المصر
 لا مسكن له فيه لا يعقله اهل مصر لان اهل العطا لا ينصرون
 من لا مسكن له فيه كما ان اهل البادية لا يعقل عن اهل المصر النازل
 فيهم لانه لا ينصرون وان كان اهل البادية عواقل معروفه يتعافلون

بما لا يبينه

بما ففعل اصرهم فنبلا فدينه على عاقله بمنزلة المسلم لانهم من الحكم
 الاسلام والمعاملة لا سيما في المعاني العاصية عن الاضرار ومعنى
 التناصرو وجود في صميم وان لم يكن له عاقله معروفه فالدين في ماله
 في ماله ثلث سنين من يوم ينفق بها عليه كما في حق المسلم لما بينا ان
 الوجوب على الغافل دائما يتجوز عنه الى العاقله ان لو وجد فاذالم
 توجد بغيره عليه بمنزلة ناجز من مسلمين في دار احرب قتل احدهما
 صاحبه ينفق بالدين عليه في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون
 عنه وتمكن من هذا العقل ليس بنصرهم ولا يعقل كما قرع من مسلم
 ولا مسلم عن كافر لعدم التناصرو واللفظ يتعافلون فيما بينهم و
 ان اختلف ملتهم لان الكفر كله ملته واحدة والاذالم تكن المعادة
 فيما بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كما في يهود والنصارى ينبغي
 ان لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا عن ابي يوسف رحمه الله لا تقطع
 التناصرو لو كان الغافل من اهل الكوفة وله بها عطا فبعد
 دبوانه الى البصرة ثم رفع الى القاضي فانه ينفق بالدين على عاقله من اهل
 البصرة وان كان في مصر فانه ينفق على عاقله من اهل الكوفة وهو دابة عن
 ابي يوسف رحمه الله لان الوجوب هو الجناية وقد خففت وعاقلة
 اهل الكوفة وصار كما اذا حوز بعد الفضا وان المال انما يبي عند
 الفضا لما ذكرنا ان الواجب هو المثل وبالفضا ينقل الى مال وكذا الوجه
 على الغافل ويخمد عنه عاقله واذ كان كذلك يتجوز عنه من يكون عاقله

فقد

عند الغضا بخلاف ما بعد الغضا لان الوجوب قد نفى به الغضا فلا ينقل
بعد ذلك لكن خضعه الغافل لوخذ من عطائه بالبصر لا يتغير
من العطا وعطائه بالبصر بخلاف ما اذا قلب العاقله بعد الغضا
عليهم حيث يقع البصر في الغافل في الشبهة في الغفل بطلان حكم الاول
فلا يجوز بحال وفي الغفلة تكثير المتحليل لما قضى عليهم فكان فيه نفى حكم
الاول لا بطلانهم على هذا لو كانت الغافل مسكنه بالكوفة وليس
عطا فلم يفيض عليه حتى استوطن البصرة ففرض بالدنية على اهل البصرة
ولو كانت فرضي بها على اهل الكوفة لم ينقل عنه وكذا البدوي اذا
الحق بالديوان بعد الغفل قبل الغضا يفيض بالدنية على اهل الديوان
وبعد الغضا على عاقلته بالبادية لا يتحرك عنهم وهذا بخلاف ما اذا كان
فرض اهل البادية ففيض بالدنية عليهم في امواتهم في تلك سنة ثم جعلهم
الامام في العطاه صاحب الدية في اعطائهم وان كان فرضي بها
او لم يرض في امواتهم لانه ليس فيه نفى الغضا الا في لانه فرضي بها في امواتهم
غير ان الدية يفيض من اهل الاموال اذ اء والا دار من العطاه ايسر
اذا صار ومن اهل العطاه الا اذا لم يكن مال العطاه من جنسها
فرضه عليه بان كان الغضا بالابد والعطا دراهم فينقل لا يتحرك
دراهم ابد لما فيه من ابطال الغضا الا في ذلك لكن يفيض ذلك من مال
العطا لانه ايسر **قال** وعاقلة المعتق فيبطله مولاه لان النص
لهم ويؤيد ذلك قوله عليه السلام مولى القوم منهم **قال** ومولى المولى

عنهم

ينقل

ينقل عنه مولا فيبطله لانه لا يثبتا صريحا فاشبهه ولا العاقلة
وفيه خلاف الثاني ففي مائة من النمل في قوله **قال** لا تغفل العاقلة
اقل من نصف عشر الدية وينقل نصف العشر فصاعدا والاصل فيه حديث
ابن عباس رضي الله عنهما موقوف عليهم ومن فوجا الى رسول الله عليه السلام
لا تغفل العاقله من عدا ولا عدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما دونه امرين
الموضحة وارش الموضحة نصف عشر بدل النفس ولان النمل للمختر عن
الاجحاف ولا احجاف في الظلير وانما في الكثرة والتفصيل الفاصل عرف
بالسمع **قال** ما نفى من ذلك يكون في مال الجاني والقباض فيه النسبة
بين الغافل والكبير فيجب النظر على العاقلة كما ذهب اليه ائمة في مائة
النسبة في ان لا يجب شيء على العاقلة الا ان كان كناه بما روينا وبما روي
انه عليه السلام اوجب ارش الجاني على العاقلة وهو نصف عشر بدل الجاني
على ما مر في الديات فما دونه يسلك به مسلك الاموال لانه يجب بالنسبة
كما يجزيها من المال ما يغنيهم فلهذا كانت في مال الجاني اخذ بالقباض
قال لا تغفل العاقلة جناية العبد ولا ما لزم بالصلح او باعترافا
الجلالة لما روينا ولانه لا يثبتا صريحا بعد والافراز والصلح لا يثبتان
العاقلة لغرض الولاية عنهم **قال** الا ان يصدق لانه ثبت نصا فيهم
والامتناع كان كفوهم وامه ولانه على انفسهم ومن اقر بقتل خطا او
لم يرتفعوا الى القاضي الا بعد سنين ففرض عليهم بالدنية في ماله في تلك سنة
من يوم يفيض لان التاجيل من وقت الغضا في الثابت باليقينة

ففي الثابت بالاولى او لى ولو تصادق القائل وولى الجانية على ان
 ما خشي بطل كذا فبقي بالدين على عاقلة بالكوفة بالبيتة وكذاهما العاقلة
 فلا شيء على العاقلة لانه تصادقها ليس بحجة عليهم ولم يكن عليه شيء في ماله
 لان القبة تصادقها بغير ريب على العاقلة بالفضاء وتصادقها بحجة
 في حجة بما يتخلل في الاصل الا ان يكون له عطاء معهم فيخلل بغيره بغير
 حصة لانه في حق حصته مقرر على نفسه وفي حق العاقلة مقرر عليهم
 قال واذا جاز الحز على العبد ففعله خطأ كارت على عاقلة لانه يدر
 النفس على ما تفرق من اصلها وفي احد قول الشافعي في ماله لانه يدر
 المال عند في الحق يوجب قيمته بالغة ما بلغت وما دون النفس
 من العبد لا يتحمل العاقلة لانه يسلك به تسلك الاموال عندنا على
 ما عرف في احد قوليه يتحمل كما في احد قوليه من قبل قال اصحابنا
 منهم انما اذا لم يكن للقائل عاقلة فالدين في بيت المال لان جماعة المسلمين
 ثم اهل نصرة ليس بعضهم اخص من بعض بذلك ولهذا اذا مات كان
 ميراثه لبيت المال فكذلك ما يدرهم من الغرامة يدرهم بيت المال ومن
 الى حصة من رواته شاذة ان الدين في ماله ووجهه ان الاصل
 ان نجية الدين على العاقلة لانه بدل من كلف والائلاف منه الا ان العاقلة
 تتحملها تخفيفا للتخفيف على ما من واذا لم يكن له عاقلة عاد الحكم الى
 الاصل وابن الملاعة تعقله عاقلة انه لان نسبة ثابت منها دون
 الاب فان عطلوا عنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بما ادركت عاقلة

في ثلث سنين من يوم يقضي القاضي عاقلة الام على عاقلة الاب لانه
 بين ان الدين واجبة عليهم لان عند الاكذاب ظهران النسب لم يدر
 كان يا بن من الاب حيث بطل القعان بالاكذاب ومن ظهران الاكل
 فقوم الام تتحمل ما كان واجبا على يوم الاب فترجعون عليهم لانهم
 مضطرون في ذلك وكذا كان مات المكاتب عن وفاء له من فلم
 لو كان كذا بنة حجة ابنته وعقل عنه فوم امه ثم ادبت الكناية لانه
 عند الادب يتحول والآه الى فوم ابنته من وقت صفة الاب وهو آخر
 جزء من اجزاء حيوة فتبين ان فوم الام عطلوا عنهم فترجعون عليهم
 وكذلك رجل امر صبي بفعل رجل ففعله ففصلت عاقلة الصبي الدين
 رجعت بها على عاقلة الامران كان الامر ثبت بالبيتة وفي مال الامر
 ان كان ثبت باقراره في ثلث سنين من يوم يقضي بها القاضي على الامر
 او على عاقلة لانه الدار بنجب موجهة بطريق التفسير قال رضي الله
 عنه به ساعدة مسائل ذكرها محمد بن محمد بن الله منفردة والاصل الذي تجزئ
 عليها ان يقال حال القائل اذا نذر حكما فانقل والآه الى ولا بسبب
 حادث لم تنقل جنايته عن الاول فبقي بها اولم يقض فان ظهرت حاله
 خفية مثل دعوى ولد الملاعة حولت الجانية الى الاخرى وفي القضاء
 بها اولم يقع ولم تختلف حال الجاني ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار
 في ذلك لو فاض القضاء فان كان قضى بها على الاول لم ينتقل الى الثانية
 وان لم يكن قضى بها على الاول فانه يقضى بها على الثانية واذا كان العاقلة

لو كان بينه وبين غيره وعاد اذا جازى اعنف
 الاب لا يتحمل الجانية عن عاقلة الام

واحدة فلهذا زيادة او نقصان اشتركوا في حكم اجابته قبل النقص
وبعد الاثبات سبقوا في من احكم هذا الاصل من اجل ان يكون التخرج
فيما ورد عليه من التظاير والاضداد والله الموفق للصواب
كتاب الوصايا باب في وصية الوصية
فما يجوز من ذلك في تحريمه وما يكون رجاؤه
قال الوصية غير واجبة وهي مستحبة والقبول باي جوازها لانه
تمليك مضاف الى حاله حال ما يكنه في الوصية الى حال قبضها به
فمن ملكك عند كونه باطلا فهذا اولى الا انما استخسناه لحاجة الناس
اليها فان الانسان مغرور بملكه مفقر في غلبه فاذا تعرض له المرض
وخاف البكائات يحتاج الى تلاف في بعض ما فرط منه من التفرقة
بماله على وجه لم يرض فيه تحقيق مقصده المآل في انهضه البر
بصرفه الى مطلبه المآل في شرع الوصية ذلك فنشر عنه
مثله في الاجارة ببناءه وقد يغني ما كونه بعد الموت باعتبار الحاجة
كما في قدر التجهيز والدين وقد نطق به الكتاب وهو قوله عز وجل
من بعد وصية يوصي بها او دين والسنة وموقوله عليه السلام ان
الله تعالى يصدق عليكم بثلث اموركم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم
تضعونها حيث شئتم او قال حيث احييتهم وعليه اجماع الاحناف نص
للاجته في ان كانت من غير اجازة الوارثة لما روي عنه في سنين ما هو
الافضل فيه ان شاء الله تعالى **قال** ولا يجوز بما زاد على الثلث

في وصية الوارث
مسألة

البيان
الامارات

عليه السلام

عليه السلام في حديث سعد بن مالك رضي الله عنه الثلث والثلث كثير
بعدنا نحن وصيته بالثلث والنصف لانه حق الوارثة وهذا لانه انفق
سبب الزوال اليهم وهو استغناء عن المال فوجب تعليق حكمه به
الا ان الشرع لم يظهر في حق الاجابة بعد الثلث لئلا يترك لنفسه
على ما بيناه واظهر في حق الوارثة لان الظاهر انه لا يتصدق في عياله
تحت اعم يتفق من الاثبات على ما بيناه وقد جاء في الحديث انك
في الوصية من اكبر الكبار في تفسيره بالزيادة على الثلث والوصية
للوارث **قال** الا ان تجزئ الوارثة بعد موته وهم كبار لان الامتناع
لهم وهم اسقطون ولا يعتبر باجائزهم في حال حيوة لانهما قبل ثبوت
الحق اذا ثبت عند الموت فكانت لهم ان يردوا بعد وفاته
بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا
عنه لان الساقطة مثل ما شئ غايبة الامر ان يستند عند الاجازة
لكن الاستناد بظنة القام وهذا قد مضى ولا شئ ولان الحنفية
ثبتت عند الموت وقبله يثبت بمجرد الحق فلو استند من كل وجه
ينقلب حقيقته قبله والرضى بطلان الحق لا يكون رضى بطلان
الحقيقة وكذلك ان كانت الوصية للوارث واجازة البقية فحكمه
ما ذكرنا وكل ما جاز باجازة الوارث بملكه المجاز له من قبل
الموصي عندنا وعندنا في من قبل الوارث والصحيح عندنا
لان السبب صدور من الموصي والاجازة وفيه المصلحة وليس

بالاجازة

الاستغناء

من شرطه الفسق وصار كما لم ينس اذا جاز بيع الراهن **قال** ولا
 يجوز للفانل عامدا كان او خاطبا بعد ان كان مباشرا **قوله** على السلام
 لا وصية للفانل ولا لانه استعمل ما اقر الله تعالى فحرم الوصية كما يحرم
 الميراث **قال** الشافعي رحمه الله يجوز للفانل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى
 لرجل ثم اذ قتل الموصي تبطل الوصية عندنا وعندنا لا تبطل ولا يحج عليه
 في الفصلين ما بيننا وبينه ولو جازها الورثة كان عندنا حبيبه ومحمد بن
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ان جنازة يافته والامتناع لاجلها
 وهما ان الامتناع لحق الورثة لان نفع بطلانها يعود اليهم كنفع
 بطلان الميراث ولا نهم لا يرضونها للفانل كما لا يرضونها لاحد **قال**
 ولا يجوز لوارثه لقوله عليه السلام ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا
 لا وصية للوارث ولانه ينأى البعض باخبار البعض فوجوبه قطعية
 الرجم ولانه جرت بالحدوث الذي روي به وبغير كونه وارثا او
 غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضافا الى ما
 بعد الموت وحكمه يثبت بعد الموت واليه من الميراث للوارث
 في هذا نظير الوصية لاتها وصية حكمها حتى تنفذ من الثلث واقرار
 الميراث للوارث على عكسه لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت
 الاقرار **قال** الا ان تجوز الورثة وروي هذا الاستثناء فيما روي به
 ولان الامتناع لحقهم فحجوز باجازههم ولو اجاز بعض ورثه بعض
 تجوز على المجهز بقدر حصته لو لا انه عليه وبطل في حق الوارث **قال** ويجوز

جَنَفَ بِهِ

ان يوصي المسلم للمسلم فوالله لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 الله عن الذين لم ينفذوا في الدين لانه في الثاني لا نفهم بعقد الذمة كما هو
 المسلمين في المعاملات ولهذا جاز النزع من الجانبين في حالة الجوع
 فكذلك بعد المات وفي الجاه مع الصغير الوصية لانه لا يملك باطلا لقوله
 انما ينفذكم الله لانه **قال** فيقول الوصية بعد الموت فان قبلها الموت
 في حال الجوع او رقة هاذك ما طرأ له او ان يوصي حكمه بعد الموت
 لتعلقه به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد في شئ **قال** ان يوصي
 الانسان بدين الثلث سواء كانت الورثة غنيا او فقرا لان في
 النقص صلفا الغريب يترك ما له عليهم بخلاف استكمال الثلث لانه
 استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا منته ثم الوصية باقل من الثلث
 او لم يتركها قالوا ان كانت الورثة فقرا ولا يستغنون بما يرون
 قال ترك او لم يترك من الصدقة على الفقير فذلك النبي عليه السلام
 افضل الصدقة على ذي النعم الكاشح **قال** لان فيه رعاية حق الفقراء
 والقرابة جميعا وان كانوا غنيا او يستغنون بنصيبهم فالوصية
 او لا لانه تكون صدقة على الاجنبى والترك هبة من الغريب والاولى
 او لا لانه يتبع بها وجه الله وقيل في هذا الوجه تجوز الاستعمال لكل
 منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيختار بين الخبرين **قال**
 والموصي به يملك بالقبول خلافا لروى رحمه الله وهو احد قول الشافعي رحمه الله
 صوب الوصية اخذ الميراث اذ كل منهما خلافة لما انة انفاك

انما يوصي من اخص العدل
 في جنته من الباب

ثم لا يرتب ثبوت من غير قبول فلذا الوصية ولنا ان الوصية انما
 للمالك جديده وهذا لا يرتب الموتى له بالعيب ولا يرتد عليه بالعيب
 ولا يملك احد اثبات الملك لعنه الا بقوله اما المورثه خلافة
 حتى تثبت فيه هذه الاحكام فتبين خبرا من الشرع من غير قبول **قال**
 الا في مسألة واحدة وهو ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل
 القبول فيدخل الموصي في ملك ورثته استحقاقا والقبول سران
 بطل الوصية لما يتبين ان الملك موقوف على القبول فصارت ملك
 المشرى قبل قبوله بعد ايجاب الباع وجب الاستحقاق ان الوصية
 من جانب الموصي قد تم بوجه تام لا يلحقه الفسخ من جهته
 انما توقف الحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع المبرور
 فيه انجاز المشرى اذا مات قبل الاجازة **قال** ومن اوصى وعليه
 دين يجب بماله لم تجز الوصية لانه الدين مقدم على الوصية لانه
 اهم للحاجين فانه فرض والوصية تبرع وابدأ ببدء بالاهم فالاهم
 الا ان يبرره الغرماء لانه لم يبق الدين فنقل الوصية على الحد
 المشرع لحاجته اليها **قال** ولا تنسخ وصية الصبي ولا ان
 من جلاسه يبيع اذا كان في وجوه الخمر لانه عمره على الله عنه اجازة وصية
 بغير اوصي او يبيع وهو الذي راعى الحكم ولانه نظره بصرفه
 الى نفسه في بطل ايزل في قلوبهم تنفذ ينفذ على غيره ولنا انه تبرع
 والصبي ليس من اهله ولان قوله غير ملزم وفي نصيحة وصية

الذي
 ان القرب

قوله

قوله بالتمام قوله ولا يشرى محمولا على انه كان في ريب العبد بالتمام مجازا
 او كانت وصية في تجهيزه وامر دونه وذلك جائز عندنا ومن
 يحجز الثواب بالترك على ورثته كما يتناه والمعتبر في النفع والضرب
 النظر الى اوضاع النصير فان لا الى ما ينفذ بحكم احوال اعينه بالطلاق
 فانه لا يملكه ولا وصيته وان كان يتفق فاعا في بعض الاحوال
 وكذا اذا اوصى ثم مات بعد لادراك اعدم الاهلية وقت الملك **قال** شرف
 وكذا اذا قال اذا دركك فمات فلان وصية لغرض اهلية فلا
 يملكه تجهيزا ولا تعليقا كما في الطلاق والعناق بخلاف العبد المالك
 لانه اهليته ما تستمرمة والمال في حق الموصي فنعوضه اضافة الى حال
 سقوطه **قال** ولا نفع وصية المالك وان ترك وقاء لانه ماله لا
 يقبل التبرع وقيل على قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا نفع وعندهما نفع
 رد اهما الى مكاتب بغير كل مملوك ملكه فيما استقبل فهو حر ثم
 عتق فملك والخلاف فيها معروف عرفت موضعه **قال** ويجوز الوصية
 للجمل بالجزل اذا وضع لاول من سنة اشهر من وقت الوصية اما
 الاول فلان الوصية استخلاف من وجب لانه يجعله خليفة في بعض
 ماله والجنس صالح خليفة في الارث وكذا في الوصية اذا هو اخذ الا
 انه يبرئ بالرد لما فيه من معنى التملك بخلاف الهبة لانه عليك محض
 ولا لانه لا احد للملك شيئا واما الفناء فلا لانه يعرض للوجود
 اذا الكلام فيما اذا علم وجوه وقت الوصية وبالحال وسع الحاجات

انما

ثم الشئ عاملا فاعنه
 غيره وكنه واستقر
 بعنى سحا



في عينه ولهذا نفع في غير الموجود كما نفع في الوجود في
قال ومن أوصى بجارية لأخيه وصية الوصية في الاستثناء لأن
 اسم الجارية لا يبنى ولا يحمل لفظاً ولكنه يستحق بالاطلاق تبعاً فإذا
 أفرد لام بالوصية صح إفرادها ولا يصح إفرادها بالأصل فيجوز
 استثناءه وهذا هو الأصل ما يصح إفراده بالعقد يصح استثناءه
 إذا انفرد بينهما وما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثناءه وقد
 مر في البيع في يجوز للموصي الرجوع عن الوصية لأنه يترجى لم يتم
 بخان الرجوع عنه كالحبة وقد حقه في كتاب الجبة ولأن الفول
 يتوقف على الموت واليجاب يصح إبطاله فيبول كما في البيع **قال**
 وإذا صير رجوعاً أو فعل ما يند على الرجوع كان رجوعاً أمّا
 الصريح فظاهر وكذا الدلالة لأنها تعمل عمل الصريح فقام مقام فعله
 فلا يطلت وصار كالبيع بشرط الجبار فإنه يبطل الجبار فيه
 بالدلالة ثم كل فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع به حتى
 المالك فإذا فعله الموصي كان رجوعاً وقد عرفت أنه لا فاعل
 في كتاب القصب وكل فعل بعد جبر بزيادة في الموصي به ولا يمكن
 تسليم العين إلا بما فيه رجوع إذا فعله مثل التسوية يكتفه به
 والدار بيني فيها الموصي والقطر بحسوبة والبطانة ببطان بها
 والظاهرة بظهورها لا يمكن تسليمه بدو الزيادة ولا يمكن
 نفعها لأنه حصري ملك الموصي من جهته بخلاف تخصيص الدار الموصي

فيه

وهديم بنائها لانه تصرف في النافع وكل تصرف أو جبر في ذلك
 ملك الموصي فهو رجوع كما إذا باع العبد الموصي به ثم اشتراه أو جبر
 ثم رجعه فيه لأن الوصية لا تنفذ إلا في ملكه فإذا انزله كان رجوعاً
 وتخرج الشاة الموصى بها رجوعاً لأنه للصرف إلى حاجته عادة فصار
 هذا المعنى أصلاً أيضاً وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعاً لأن
 من المراتب يعطى ثوبه غيره بغسله عادة فكان تنفيذ **قال**
 من عهد الوصية لم يكن رجوعاً كذا ذكره محمد بن أحمد الله وقال أبو يوسف
 رحمه الله يكون رجوعاً لأن الرجوع نفي في الحال والرجوع نفي في الماضي
 الحال قال في أن يكون رجوعاً والمحمد بن أحمد الله بنحو نفي في الماضي والاستثناء
 في الحال ضرورة ذلك فإذا كان ثابتاً في الحال كان الرجوع لغواً
 لأن الرجوع إثبات في الماضي ونفي في الحال والرجوع نفي في الماضي والحال
 فلا يكون رجوعاً حقيقياً وهذا لا يكون رجوعاً في الحال قد عرفت ولو قال
 كل وصية أو صيغة بها الغلان فهو حرام وربوا لا يكون رجوعاً لأن الوصية
 يستند فيها الأصل بخلاف ما إذا قال فهو باطل لأنه الذاهب لغيره
 ولو قال آخرها لا يكون رجوعاً لأن النسخ ليس للسقوط كالمخبر
 الذين بخلاف ما إذا قال تركت لانه إسقاط ولو قال العبد الذي أصبت
 به لفلان فهو لفلان كان رجوعاً لأن اللفظ يدل على قطع الشراكة بخلاف
 ما إذا وصى به لرجل ثم وصى به لآخر لأن المحل يحمل الشراكة واللفظ
 صالح لها وكذا إذا قال فهو لفلان وأمة يكون رجوعاً عن الأول لما بينا

الماضي

ويكون وصية الوارث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان لا آخر متبا
 حين فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى انما تبطل بغير
 كونها للثاني ولم يتحقق فيجب الاولى ولو كان فلان حين قال ذلك
 حين مات قبل موت الموصي فهو للورثة لبطلان الوصيتين الاولى
 بالوجوه والثانية بالموت **باب الوصية ثلث المال**
قال ومن اوصى لرجل ثلث ماله في الاخر ثلث ماله ولم تجز الورثة
 فالثلث بينهما لانه بضيق الثلث عن حقهما اذ لا يزداد عليه عند عدم
 الاجازة على ما تقدم وقد شاعوا في سبب الاستحقاق فيستويان في
 الاستحقاق والمحل فيقبل الشراكة فيكون بينهما وان اوصى لاحدهما بالثلث
 وبالسدس الاخر فالثلث بينهما الثلثان لان كل واحد يندى بسبب صحيح
 وضاق الثلث عن حقهما فيقسمانه على قدر حقهما كما في اصحاب الديون
 فيجعل الاخر سهمها فصارت ثلاثة سهم لصاحبه وسهمان لصاحب الثلث
 فان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث
 بينهما على اربعة عند ما قال ابو حنيفة رحمه الله الثلث بينهما نصفان
 ولا يضر بابو حنيفة رحمه الله الموصى له بما اراد على الثلث الا في المحاباة
 والمساهبة والى اجماع المرسلة لخصما في الخلاف ان الموصى فضد
 شين الاستحقاق والتفضيل وامتنع الاستحقاق لحق الورثة والامتناع
 من التفضيل فيثبت كما في المحاباة واختبها وله ان الوصية وقعت
 بغير المشروعة عند عدم الاجازة من الورثة اذ لا نفاذ لها بحال **فصل**

اسم

اصلا

فيبطل اصلا والتفضيل ثبت في ضمن الاستحقاق فيبطل بطلانه كالمحاباة
 الثانية في ضمن البيع بخلاف من منع الاجماع لان لها نفاذا في المعاملة بدون
 اجازة الورثة بان كان في المال شعبة فتعبر في النفاذ لكونه شرا **فصل**
 في اجماع بخلاف ما نحن فيه وهذا بخلاف ما اذا اوصى بعين من تركته فثبت ثبوت
 على الثلث فانه يضر بها الثلث وان احتل ان يزداد المال فيجوز من الثلث
 لان ثبوت كل الحق يعلق بعين التركة بدليل انه لو هلك واستفاد مالا آخر
 تبطل الوصية وفي الاصل المرسلة لو هلك التركة تنفذ فيما يستفاد
 فلم يكن متعلقا بعين يعلق به حق الورثة **قال** ولو اوصى بنصيب ابنه
 فالوصية باطلة ولو اوصى بثلث نصيب ابنه جاز لان الاقد وصية بمال
 الغير لان نصيب الابن ما نصيبه بعد الموت والثاني وصية بثلث نصيب
 الابن ومثل الشيء غيره وان كان تنفذ به فيجوز **فصل** في الاجازة
 في الاقد ايضا فنظر الى احكام النكاح له فيه وجوابه ما قلنا **قال** ولو
 اوصى بسهم من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان تنقص عن الشدس
 فيتم له السدس ولا يزداد عليه وهذا عند ابو حنيفة رحمه الله والالا
 مثل نصيب اصل الورثة ولا يزداد على الثلث الا ان تجز الورثة الا ان السهم
 يزداد احد سهام الورثة عن باقي استهما في الوصية فلا يفتقر به
 فيصرف اليه الا اذا اراد على الثلث فيزداد اليه لانه لا يزداد عليه عند
 اجازة الورثة وله ان السهم هو السدس وهو المروي عن ابن مسعود
 رضي الله عنه وقد رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم يروي ولانه يزداد به الشدس

الاجازة

فان اياها قال السهم في اللغة عبارة عن السدين وبذلك ورد فيهم
 ومن سبهم الورثة فيعقل ما ذكرنا قالوا هذا كان في عرفهم وفي عرفنا السهم
 كما جاز **قال** ولو وصى بجزء من ماله قبل للورثة اعطوه ما شئتم لانه
 يجوز ثلثا والثلث والثلث والثلث والثلث لانه صفة الورثة والورثة
 فاموت مقام الموصي فالسهم البتة ومن قال سدر مالى لفلان ثم قال
 في ذلك المجلس اوتى مجلس اخوه ثلث مالى واجازته الورثة فله ثلث المال
 ويدخل السدر فيه ومن قال سدر مالى لفلان ثم قال في ذلك المجلس
 في مجلس آخر سدر مالى لفلان فله سدر واحد لانه السدر ذكر
 معر فبالاضافة الى المال والمعرفة متى عرفت بذكر بالثاني عين الآخر
 هو الموصى في اللغة **قال** ومن وصى بثلث رطل او بثلث غنم
 فملك ثلثا ذلك بثلثه وهو يخرج من ثلث ما بغي من ماله فله
 جميع ما بغي وقال زفر رحمه الله له ثلث ما بغي لانه كل واحد منهما مشترك
 في المال المشترك يتولى ما تولى منه على الشراكة ويغني ما بغي عليها وصار
 كما اذا كانت الزكاة اجناسا مختلفة واثبات في الجنس الواحد يمكن
 جمع حق احدهم في الواحد وهذا يجري فيه الجبر على الغصة وفيه جمع
 والواو صفة مفردة فجعلها في الواحد الباقي وصارت الواو كالواو
 بخلاف الاجناس المختلفة لانه لا يمكن اجمع فيها جزا فكذا نفعا **قال**
 ولو وصى بثلث ثياب فملك ثلثها وبغى ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بغي
 من ماله لم يسحق الا ثلث ما بغي من الثياب فالواحد اذا كانت الثياب

في اللغة
 السهم
 السدين

من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الواو
 وكذا المكمل والواو في ثلثها لانه يجري فيه اجمع جبرا بالضم
 ولو وصى بثلث ثلثة من رقيقه ثمان اشان لم يكن له الا
 ثلث الباقي وكذلك الورثة المختلفة في ثلثها على قول ابي حنيفة
 هما الله وجه لانه لا يرى اجمعا على الغصة فيها وبذلك هو قول الكل
 لان عندنا القاضى ان يجهد ويجمع ويدون ذلك بغير اجمع
 والاقول اشبه للغة المذكور **قال** ومن وصى لرجل بالف درهم
 وله مال عتيق ودعته فان خرج الف من ثلث العتيق دفع الى
 الموصى لانه امكن ان ياكل ذى حق حقه من غير تحييس فصار
 اليه وان لم يخرج دفع اليه ثلث العتيق وكما خرج شئ من الدين
 اخذ ثلثه كمن يستوفى الف فان الموصى له شربك الوارث وفي
 تخصيصه بالعتيق تحييس في حق الورثة لانه للعتيق فضلا على
 الدين ولانه الدين ليس بما في مطلق الحال وانما يصير ما لا عند
 الاستيفاء فانما بعدد النظر بما ذكرناه **قال** ومن وصى لزيد
 وعمرو بثلث ماله فاذا عمرو ميتا فالثلث كله لزيد لان الميت
 ليس باهل الموصية فلا يراهم احى الذى هو من اهلها كما اذا وصى
 لزيد وجدار وعين ابى يوسف رحمه الله انه اذا لم يعلم بموته فله
 نصف الثلث لانه الوصية عند حيته لعمرو فلم يرص للميت الا
 نصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لانه الوصية للميت لغو

فكان راضيا بكل الثلث للحق وان قال ثلث مالي بين زيد وعمر وقيل
 ميت كان له و نصف الثلث لان فضته هذا اللفظ ان يكون
 لكل منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم الا ان كان من قال ثلث
 مالي لفلان وسكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالي بين
 فلان وسكت لم يتحقق الثلث **قال** ومن اوصى بثلث مالي ولا
 مال والنسب لا يتحقق الموصى له ثلث ما يملكه عند الموت لان الوصية
 عقد استخلاف مضاف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد
 فبشرط وجود المال عند الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال فملكه
 ثم انسحب له لما بينا ولو اوصى له بثلث غنمه فملك الغنم قبل موته
 او لم يكن له غنم في الاصل فالوصية باطله لما ذكرنا انه اجاب
 بعد الموت فيعتبر فيها حينئذ وهذه الوصية تختلف بالعبس
 فتبطل بقولانه عند الموت وان لم يكن غنم فاستفادته ثم مات
 فالصحيح ان الوصية نصح لانه لو كان بلفظ المال نصح فكذا اذا
 كان باسم نوع وهذا لانه وجوده قبل الموت فنصح والمعتبر
 قيامه عند الموت ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى
 قيمه شاة لانه لما اضافة الى المال علمنا ان مراده الوصية
 بما بينه الشاة اذ ما بينه نوجد في مطلق المال ولو اوصى بشاة
 ولم يصفه الى ماله ولا غنم له قبل لا يصح لان المصحح اضافة
 الى المال بدونها تعتبر صورة الشاة ومعناه وقبل يصح

لانه لما ذكر الشاة وليس ملكه شاة علم ان مراده المالك ولو قال
 شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطله لانه لما اضافة الى الغنم علمنا
 ان مراده غير الشاة حيث جعل جزءا من الغنم بخلافه اذا اضافة
 الى المال وعلى هذا محقق كثير من المسائل **قال** ومن اوصى بثلث
 مالي لاهبات او لاديه وهن ثلاث والفقران والمساكين فلهن
 ثلاثة اسهم من خمسة اسهم قال رضي الله عنه وهذا عند الجسفة
 وابي يوسف يهما الله وعن محمد بن جهم انه يفسم على سبعة اسهم
 لمن ثلاثة ولكل فريق سهمان واصيله ان الوصية لاهبات الاولاد
 جائز والفقران والمساكين جنسان وفشرناهما في الزكاة لمحمد **قال**
 ان المذكور لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنتان مجردة لفظ القرآن
 فكان من كل فريق اثنتان واهبات الاولاد ثلث فلهن انفسهم على
 سبعة واهبات الجمع المحلى بالالف واللام ثلثان واهبات الجمع
 بين الاولاد في مع احتمال الكل كما تقدم عند صرفنا الى الكل فيعتبر
 من كل فريق واحد فيلحق احساب خمسة والثلاثة للثلاث ولو
 اوصى بثلث لفلان والمساكين فنصف لفلان ونصف للمساكين
 عندنا وعند محمد يهما الله ثلث لفلان وثلث للمساكين ولو
 اوصى للمساكين له صرفه الى مسكين واحد عندنا وعند
 بصرفه الى مسكينين بناء على ما بينا **قال** ولو اوصى بثلث
 بمائة درهم ولاخر بمائة ثم قال لاخر فلان فله ثلث مائة

لان الشركة للمساواة لغنى وقد امكن اثباته بين الكل بافتناء
 لا تخالف المال لانه ينصب لكل واحد منهم ثلثا ما به بخلاف اذا اوصى
 لرجل بأربعة امانه والاخر بمانين ثم كان الاشراك لانه لا يمكن تخفيض
 المساواة بين الكل لتفاوت المالين فحملناه على مساواته كل واحد
 بنصف نصيب عملا بما للفظ بعد الامكان **قال** ومن قال لفلان
 على دين فصدق فوه معناه فان ذلك لورثته فانه يصدق في الثلث
 وهذا الاحتشاش في القياس لا يصدق لان الافراد بالجهل وان كان
 صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدق فوه صدر محاشا
 للشرع لان المدعى لا يصدق الا بحجة فتعذر اثباته اقرارا مطلقا
 فلا يعتبر وجه الاحتشاش انا نعلم ان من فصدق فصدق على الورثة
 قد امكن تنفيذ فصد بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم
 باصل الحق عليه دون مفاديه سعيًا منه في تفريق ذمته فتجعلها
 وصية جعل التنفيذ فيها الى المصلحة كانه قال اذا جاكم فلان واخر
 سبًا فاعطوهم من مالي ما شاء وهذه معنية من الثلث فلهذا
 يصدق على الثلث دون الزيادة **قال** فان اوصى بوصايا غير
 ذلك تعذر الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة لان ميراثهم
 معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يترامح المعلوم
 فيقدم على المجهول وفي الافراد فائدة اخرى وموان احد
 التزييفين قد يكون اعلم بمقدار هذا الحق وابصر به والاخر

عذله
ان اخذ

وهم الورثة
والموثر لهم

الذ

الذي خصا ما وعسا هم يختلفون في الفضل اذا ادعاه بعضهم وبعد
 الافراد بغير اقرار كل واحد منهما فيما في يد من غير منازعة واذا
 عثر يقال لاصحاب الوصايا بصدق فوه فيما شئتم ونفاد للورثة صدق فوه
 فيما شئتم لان هذا دين في حق المستحق وصيته في حق التنفيذ فاذا
 اقر كل فرد بشئ ظهر ان في التركة دينًا شائعًا في النصيبين فيؤخذ
 اصحاب الثلث بثلث اقراروا والورثة بثلثي ما اقرت تنفيذًا لا اقرار
 كل فرد في قدر حقه وعلى كل فرد منهما البهيم على العلم ان اقرار
 المفرقة زيادة على ذلك لانه يختلف على ما جرى بينه وبين غيره **قال**
 ومن اوصى لاجني ولورثته فلا جني نصف الوصية وبطل وصية
 الورث لانه اوصى بما يملك لا بصاحبه وبما لا يملك فصح في الاول وبطل
 في الثاني بخلاف اذا اوصى لحي وميت لانه المبت ليس باهل للوصية
 فلا يصلح مزاجًا فيكون الكل للحي والوارث من اهلها ولذا انصح
 باجازة الوصية فافترقا وعلى هذا اذا اوصى للغانل وللاجني وهذا
 بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لورثته وللاجني حيث لا ينفع في حق
 الاجني لان الوصية انشاء تصرف والشركة تثبت حكمًا لا فنصح
 في حق من يستحق منها اما الاقرار فاخبار عن كونه وقد اخبر
 بوصف الشركة في الماضي ولا وجه الى اثباته بدون هذا الوصف لانه
 خلاف ما اخبر به ولا الى اثبات الوصف لانه يصير الوارث فيه شريكًا
 ولانه لو قبض الاجني شيئًا كان للوارث ان يثبت شركته فيبطل في ذلك القدر

ثم لا يزال ينقص و يشترك في الوارث حتى يبطل الكل فلا يكون مفيداً
 وفي الانشاء خلفه احد ما تميز عن حقته الآخر بقاء وبطلاناً
قال ومن كان له ثلاثة ابواب جدي و وسط و ردي فاصى بكل
 واحد رجل فباع ثوب ولا يدري ايها هو والى ربه ثم يجد ذلك الوصية
 باطله ومعنى جودهم ان يغور الوارث لكل واحد بعينه الثوب
 البذر هو حقل فذلك فكأن المستحق محبوباً و جهلاً ثم منع صحة
 القضا وتخصيص المفسود وبطل **قال** الا ان تسلم الورثة الثوب
 ابايين فان سلموا ذلك المانع وهو الحق فيكون لصاحب الجيد
 ثلثا الثوب الاجود ولصاحب الوسط ثلث الجيد و ثلث الادون
 ولصاحب الادون ثلثا الثوب الادون لان صاحب الجيد لا حوله
 في الردن يعني لانه اما ان يكون وسطا او رديا ولا حوله فيها
 صاحب الرد لا حوله في الجيد الباقي يعني لانه اما ان يكون جيداً
 او وسطا ولا حوله فيها ويحكم ان يكون الردى هو الردى الاصل
 فيعطى من محل الاختار واذا ذهب ثلثا الجيد و ثلثا الادون لم
 يبق الا ثلثا الجيد و ثلث الردى فيتعين حق صاحب الوسط فيه
 ضرورة **قال** فاذا كانت الدارين رجلين اوصى احدهما ببيت
 لرجل فانها تفسخ فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى
 اي حصة و لا يورثها الله وعند محمد رحمه الله نصفه للموصى و
 ان وقع في نصيب الآخر فلا موصى مثل ذرع البيت وهذا عند محمد

والبيد نصف من الله منها وقال محمد رحمه الله مثل ذرع نصف البيت له
 انه اوصى بملكه و بملك غيره لان الدار بجميع اجزائها مشتركة فتعذر الادون
 ونوقف الثاني و هو ان ملكه بعد ذلك بالنسبة التي هي مبادلة
 لا تنفذ الوصية السالفة كما اذا اوصى بملك الغير ثم اشتراه ثم اذاع
 افسهموها و وقع البيت في نصيب الموصى تنفذ الوصية في غير الموصى به
 وهو نصف البيت وان وقع في نصيب صاحبه لم مثل ذرع نصف البيت
 تنفذ الوصية في يد الموصى به عند فرائد كالتجارة الموصى بها اذا قبلت
 تنفذ الوصية في يد لها بخلاف اذا اوصى العبد الموصى به حيث لا يتعلق الوصية
 بثمن لان الوصية يبطل بالافدام على البيع على ما بيناه ولا يبطل بالنسبة
 و لهما انه اوصى بما يستقر ملكه فيه بالنسبة لان الظاهر انه يقصد الاصل
 بملك ينفع به من كل وجه وذلك يكون بالنسبة لانه الانتفاع بالمتاع
 قاصر وقد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فتعذر الوصية
 فيه ومعنى المبادلة في هذه النسبة تابع وانما المقصود الافراد كماله
 للمنفعة ولذا يجزى على النسبة فيه وعلى اعتبار الافراد بغير مكان البيت
 ملكه من الابناء وان وقع في نصيب الآخر تنفذ في ذرعان جميعه
 مما وقع في نصيبه اما لانه عوصه كما ذكرنا ولان مراد الموصى من ذكر البيت
 التقدير به تحصيل المقصود ما امكن الا انه يتعين البيت اذا وقع
 في نصيبه جمعا بين الجنتين التقدير والتملك واذا وقع في نصيب
 الآخر عملنا بالتقدير الاول لانه اراد التقدير على اعتبار احد الوجهين

والملك بعبته على اعتبار الوجه الآخر كما اذا اعلق عتق الولد وطلاق
 المرأة باول ولد ولد امته والملاذ في جزا الطلاق مطلق وفي العتق ولد
 ثم اذا وقع البت في نصيب غير المهر والدار بانه ذراع البيت عشرة اذ
 بغير نصيب بين الموصي والموصي على عشرة اسم بغير نصيب منها للورثة
 واسم للموصي وهذا عند محمد بن عيسى فان ضرب الموصي له خمسة اذ عتق
 البيت وهم بنصف الدار سوا البيت وهو خمسة واربعون فيجعل
 كل خمسة منها نصيب عشرة وعندنا بغير نصيب على احدى عشر سوا لانه الموصي
 يضرب بال عشرة وهم خمسة واربعين فنصيب لبيتها ثم احدى عشر الموصي
 سهاون والى بغيره ولو كان مكان الوصية اذار قبل هو على خلاف
 وقبل الاطلاق فيه لمحمد بن عيسى وهو الفرق انه ان افرا من ملك الغير صحيح
 حتى ان من افر ملك الغير لغيره ثم ملكه يوم بال تسليم الى المقر له
 الوصية بملك الغير انفع حتى لو ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لانفع وصية
 ولا تنفذ **قال** ومن اوصى من مال رجل لآخر بالف بعبته فاجاز
 صاحب المال بعد موت الموصي فان دفعه فهو جاز له ان يمنعه لان
 هذا بغير مال الغير فينصرف على جازيه فاذا اجاز يكون تبرعا منه ايضا
 فله ان يمنعه من التسليم بخلافه اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازته
 الورثة لان الوصية في مخرجها صحيح لمصادقها ملك لنفسه والاضاع
 لغير الورثة فاذا اجازها سقط حقهم فننفذ من جهة الموصي **قال**
 واذا افسح الابن تركه الاب الغائم افراده ليرى ان الاب اوصى له

بالملا
 من افر ملك الغير لغيره
 ثم ملكه يوم ما تسليم

بكر

بثلاث ماله فان المقر بعبته ثلث ما فيه وهذا استحسن والقباس ان
 بعبته نصف ما فيه وهو قول محمد بن عيسى لان افراده بالثلث له
 نصيب افراده بمساواة اياه في النسبة في اعطاء النصف لبيتها النصف
 والاكتفاء انه افراده بثلث شارب في الزكاة وهو في ابدنهما فيكون مقبلا
 بثلث ما في دين بخلافه اذا افراده بدين بغيره لان الدين مقدم على
 المداين فيكون مقرا بثلثه فيقدم عليه اما الموصي له بالثلث شارب
 الدارين فلا يسلم له شيء الا ان يسلم للورثة مثله ولانه لو اخذ
 منه نصف ما في دين فربما يفر الابن الاخر به ايضا فباخذ نصف ما في دين
 فنصيب نصف الزكاة فيزداد على الثلث **قال** ومن اوصى لرجل بجارية
 فولدت بعد موت الموصي ولدا وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للمقر له
 لان الام دخلت في الوصية اصلها والولد تبعها حين كان منصلا بالام
 فاذا ولدت قبل الغيبة والزكاة قبلها مبقاة على ملك الميت حتى تنفصل به
 ديونه دخلت في الوصية فيكونان للموصي له وان لم يخرج من الثلث ضرب
 بالثلث واخذ ما يخصه منهما جميعا في قوله يوسف ومحمد بن عيسى
 وقال ابو حنيفة رحمه الله باخذ ذلك من الام فان فضل شيء اخذه من الولد
 وفي اجماع الصغير عتيق به صورة وقال رجل له سمانه درهم وامه تساوكر
 ثلثاها فاقضى بالجارية لرجل ثم مات فولدت ولدا تساوكر بثلثاها
 درهم قبل الغيبة فلموصي له الام وثلث الولد عنده وعند امه ثلثاها لرجل واحد
 منها لما ذكرنا ان الولد دخل في الوصية تبعها حاله الاتصال فلا يخرج

بما

عنها بالانفصال كما في البيع والعقود فنشعر الوصية فيها على التسلي
 من غير تفريق الام وله ان الام اصل قالوا لا يبيع فيه والبيع لا يراهم
 الاصل فلو نفذنا الوصية فيها مجبهاً فنشعر الوصية في بعض الامور
 وذلك لا يجوز بخلاف البيع لان تنفيذ البيع في البيع لا يورث الى نفسه
 في الاصل بل يورث في ما صححنا فيه الا انه لا ينافيه بعض الثمن ضرورة
 مخالفة بالولد اذا انصرف اليه البعض ولكن الثمن تابع في البيع حتى يتعذر
 البيع بدون ذكره وان كان في سائر هذا اذا وُلد قبل الفسحة فان
 وُلد بعد الفسحة فهو للموتى لانه لما تخالف ملكه لم يورث ملكه فيه بعد
 الفسحة **فصل في اعتبار حالة الوصية** واذا اقر الموصي
 لامه بدين او اوصى بما يثنى او وهب بما تم تزوجها ثم مات جاز الاقرار
 وبطلت الوصية والجهة لانه الاقرار ملزم بنفسه وفي اجنبية عند
 صدوره وهذا يعتبر من جميع المالك ولا يبطل بالدين اذا كان في حالة
 الصحة او في حالة المرض الا ان المريض الثاني هو حر عنه بخلاف الوصية
 لانه ايجاب عند الموت وهي وارثة عند ذلك فلا وصية للوارث والجهة
 ان كانت متجنزة صورة فذلك لضاف الى ما بعد الموت كما لان حكمها
 يتغير عند الموت الا ان كانها تبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين
 تعتبر من الثلث **قال** فاذا اقر الموصي لابنه بدين وابنه نصلاً في
 او وهب له في سلم الابن قبل موته بطل ذلك كله اما الجهة والوصية
 فلما قلنا انه وارث عند الموت وهما ايجابان عنده او بعده

والاقرار

والاقرار وان كان ملزماً بنفسه ولكن سبب الارث وهو البتة قائم وقت
 الاقرار فيعتبر في ابراث نهم الاقرار بخلاف ما تقدم لان سبب الارث
 الزوجية وهو طارئة حتى لو كانت الزوجية قائمة وقت الاقرار وهي
 نصراً ثم اسلمت بغير موته لا يبيع الاقرار لقيام السبب حال صدوره
قال وكذا اذا كان الابن عبداً او مكاتباً فاعتق لما ذكرنا وذكرنا في
 كتاب الاقرار ان لم يكن عليه دين يبيع لانه اقر له ولله وهو اجنبى له
 كان عليه دين لا يبيع لانه اقرار له وهو ابنه والوصية باطله لما ذكرنا
 ان المعتبر فيها وقت الموت واما الجهة فهي وراثتها لانه عليها
 وهو موقوف وفي عامة الروايات متى مرض الموصي بمثل الوصية
 فلا نفعة **قال** والمفعد والمفلق والاشق والمسلول اذا انطاو
 ذلك فلم يخف منه الموت فبطلت من جميع المالك الا ان اقر الموصي
 صار طبعا من طباعه وهذا لا يشترط بالندوى ولو صار صاحب
 فراش بعد ذلك فهو كمن في حديث ولد وهب عند ما اصابه ذلك ومات
 من ايامه فهو من الثلث اذا صار صاحب فراش لانه نجافى منه الموت
 ولذا يندلوى فيكون مرض الموت **باب في العتق في المرض**
قال ومن اعتق عبداً في مرضه او باع او هب او وهب فذلك كله جائز
 وهو معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا وفي بعض
 النسخ فهو وصية مكان قوله جائز والمراد الاعتبار من الثلث في
 الضرب مع اصحاب الوصايا لا حقيقة الوصية لانه ايجاب بعد الموت

فان كان الموصي
 قد اقر بالدين
 فما كان به صحيحاً

وهذا من غير مضاف واعتبار بالثالث لثقله على الوثيق وكذا كذا
 المريد انما يتبع على نفسه كالنصارى والكفالة في حكم الوصية لانه بينهم فيه
 كما في الهبة وكل ما اوجبه بعد الموت فهو من الثلث قلت اوجبه في حال
 صحته اعتبارا لحال الاضافة دون حال العقد وما نفذه من التمسك
 فالمعتبر فيه حال العقد فان كان صحيحا فهو من جميع المال وان كان
 مريضا فمن الثلث وكل من مريضا منه فهو كحال الصحة لانه بالبرائة
 انه لا حق لاحد في ماله فان خابا ثم اعترف وضافا لثالث عنهما فالمحاباة
 اولى عندنا بحسب رخصة الله وان اعترف ثم خابا فما سوا ذلك فلا يعنى اول
 في المسكنين والاصل فيه ان الوصايا اذا لم يكن فيها جاورا لثالث فكل
 من اصحابها يضرب بجميع وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض
 العتق الموقوف في المرض والعنق المعلق بموت الموصي كالندب الصحيح
 والمحاباة في البيعة اذا وقعت في المرض لان الوصايا قد تساوت في
 التساوي في سبب الخفاف بوجوب النساء وقد نفس الاستخفاف وانما
 قدم العتق لانه كونه اذ انفا لانه اقوى فانه لا يحكم الفسخ من جهة
 الموصي وغيره بالحكم وكذا المحاباة لا يحكم الفسخ من جهة الموصي واذا
 قدم ذلك فما بلغ من الثلث بعد ذلك بغيره من سواهما من اهل
 الوصايا ولا يقدم البعض على البعض قطعا في الخلافة ان العتق
 اقوى لانه لا يحكم الفسخ والمحاباة بالحكم ولا يعتبر بالتقدم
 في الذكر لانه لا يوجب التقدم في الثبوت وله ان المحاباة اقوى لانها

بها

لا يها

ثبت في ضمن عقد المعاوضة فكانت تبيعا بعينه بصحة
 الاعتراف بغيره بصحة ومعنى فاذا وجد المحاباة او لا دفع الاضعف
 واذا وجد العتق او لا وثبت في هذا لا يجمل الزعم كان من ضرر
 المزاحمة وعلى هذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا خابا ثم خابا فسلم الثلث
 بين المحاباة بين نصيبين لنسأ وبها تم ما اصاب المحاباة الاخر فسلم
 بينهما وبين العتق لان العتق متقدم عليها فبسببها وان لو اعترف
 ثم خابا ثم اعترف فسلم الثلث بين العتق الاول والمحاباة وما اصاب العتق
 فسلم بينه وبين العتق الثاني وعندنا العتق اولى بكل حال **قال**
 ومن اوضح بان يعنى عنه هذه المائة بقدر فذلك منها ربح لم يعنى عنه
 بما بلغ عندنا بحسب رخصة الله وان كان ثلث وصية بحجة ما بلغ
 من حيث يبلغ وان لم يهلك منها او بلغ شي من الحجة يرد على الوثيق
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه الله يعنى عنه بما بلغ لانه وصية بنوع فدية فوجب
 تنفيذها ما امكن اعتبارا بالوصية بالحق والوصية بالعنق بعد
 بشري بمانه وتنفيذها فبمقتضى بشري باقل منه بتنفيذ العتق الموصي وذكر
 لا يجوز بخلاف الوصية بالحق لانه فدية محضة هي حق ابد ثقل والميت حتى
 لم يتبدل وصار كما اذا اوصى لرجل بمانه فذلك بعضه يتبعه الباقي البية
 وقبل هذه المسألة بناء على اصل اخر مختلف فيه وهو ان العتق حق
 الله تعالى عندهما حتى تقبل الشهادة عليه من غير دعوى فلم يتبدل
 المستحق وعنده حق العبد حتى لا تقبل البينة عليه من غير دعوى

فما خُلف المستحق وهذا شبه **قال** ومن ترك اثنين في حابة درهم و
ثلاثة في حابة درهم وقد كان اعنف في مرضه فاجاز الوارثان ذلك
لم يتبع في شيء لان العنق في مرض الموت وان كان في حكم الوصية وقد
وقعت اكثر من الثلث الا انه يجوز باجازه الوارث لان الامتناع
يقتضيهم ولا يقطعون وهذا السعابة عليه **قال** ومن وصى بعين عين
ثم مات فحيز العبد حابة وقدر بها بطلت الوصية لان الدفع قد خرج لما ان
حققت الحابة مقدم على حق الموصى فكذلك على حق الموصى له لانه يبلغ الملك
من جهته الا ان ملكه فيه باقي وانما يزول بالدفع فاذا خرج به عن
ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الموصى او وارثه بعد موته فان مولا الموصى
كان القدر في حابة لانهم هم الذين التزموا وجازت الوصية لان العبد
ظهر عن اجنبية بالقدرة كما لم يجز تنفيذ الوصية **قال** ومن وصى
بثلث ماله لا يخرج الموصى والوارثان المبتدئين اعنف هذا العبد فقال
الموصى له اعنف في الصحة وقال الوارث اعنف في المرض فالعبد فور
الوارث ولا شيء للموصى له الا ان يفضل من الثلث شيء او تقوم له
البينة ان العنق في الصحة لان الموصى له يتبع كخفاق ثلث ما بقي من
التركة بعد العنق لان العنق في الصحة ليس بوصية ولهذا نفذ
من جميع المال والوارث يتكهن لان مدعاها العنق في المرض وهو
وصية والعنق في المرض مقدم على الوصية بثلث المال فكان منكرا في
القول فوله مع البهين ولان العنق حادث والحادث يضاف الى

او

او في الاوقات للثبوت بها فكان الظاهر شاخصا للوارث فيكون
القول فوله مع البهين **قال** الا ان يفضل من الثلث شيء على البهين بالعبد
لانه لا مراعاه له فيه او تقوم له البينة ان العنق في الصحة لان الثابت
بابينة كالثابت معانته وهو خصم في اقامتها لا يثبت حقه **قال**
ومن ترك عبدا فقال للوارث اعنفني بكوني في الصحة وقال رجل على
ابنك انك درهم فقال هذا فمات العبد يسرى في يده عند له حنفه
رجه الله وقال العنق ولا يسرى في شيء لان الدين والعنق في الصحة
فكلهما معا بتصديق الوارث في كلام واحد فصار كأنهما كانا معا في العنق
في الصحة لا يوجب السعابة وان كان على المعنق دين وله ان
الاقرار بالدين اقرى لانه يعتبر من جميع المال والاقرار بالعنق في
الموصى يعتبر من الثلث والاقرى يدفع الادنى ففضيلته ان يطر
العنق المالا الا انه بعد دفعه لا يجزى البطلان في دفعه من حيث
المعنى بايجاب السعابة ولا ان الدين اسبق لانه لا مانع له من الاسناد
فتسند الى حاله الصحة ولا يمكن اسناد العنق الى تلك الحالة لان
الدين يمنع العنق في حالة المرض مجانا فيجب السعابة وعلى هذا
الاخلاق اذا مات الرجل وترك الف درهم فقال رجل على منب الف
درهم دين وقال آخر كان في عنده الف درهم ودفعه فماتت الودعة
التي عنده مما سوى **فصل** **قال** ومن وصى
بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت القرايين منها فدمها الموصى

أو آخرها مثل الحج والزكاة والكفارة لأن الفريضة أهم من النافلة
والظاهر من البداهة بما هو الأهم وإن تساوت في القوة بل بما قدمه
الموسى إذا صاق عنها الثلث لأن الظاهر أنه يتقدم بالاحكام وذكر العلماء
رحمهم الله أنه يبدأ بالزكاة وتقدم على الحج وهو أصل الروايات عن
أبي يوسف رحمه الله وفي رواية عنه أنه تقدم الحج وهو قول محمد بن عبد الله
وجه الأول أنها وإن استويا في الفريضة فالزكاة تغلق بها
حق العبد فكان أولى وجه الأخرى أن الحج مقام المال والنفس
والزكاة بالمال فضرر عليه فكان الحج أقوى ثم تقدم الحج والزكاة
على الكفارة لمن بينهما عليهما في القوة إذ قد جاء فيهما من العبد
ما لم يأت في الكفارة والكفارة في الغنل والظهار والهبة من ماله
على صدقة الفطر لأنه عرف وجوبها بالقرآن دون صدقة الفطر
وسدقة الفطر مقدمة على الأصحبة بالانفاق على وجوبها والاختلاف
في الأصحبة وعلى هذا القياس تقدم بعض الواجبات على البعض
قال وما ليس بواجب قدم منه ما قدم الموصى لما بينا وصار كما
إذا صرح بذلك قالوا إن الثلث ينقسم على عجة الوصايا ما كان لله
وما كان للعبد فما أصاب القريب صرف إليها على النبي الذي
ذكرناه ونقسم على عدد القرب ولا يجعل الحجة كوصية واحدة لأنه
إن كان المقصود بجمعها رض الله تعالى فكل واحد في نفسها مقصود
فبتفرد كل بنفرد وصايا الأدميين **قال** ومن أوصى بحجة الإسلام

الحج

أجروا عنه رجلا من بلده يحجراكبنا لأن الواجب لله تعالى الحج من
بلده وهذا يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية لأداء
ما هو الواجب عليه وأما ما ذكرنا من أن لا يلزم أن يحج ما شيا فافهم
البية على الوجه الذي وجبت عليه **قال** فإن لم تبلغ الوصية النفقة
أجروا عنه من حيث تبلغ وفي الغالب لا يحج عنه لأنه أمر بالجهل صفة
عند ما عاينه غير أن أجورناه لأننا نعلم أن الموصي قصد تنفيذ
الوصية فيجب تنفيذها ما أمكن والممكن فيه ما ذكرناه وهو أولى
من إبطالها رأسا وقد فرقنا بين هذا وبين الوصية باليعتق
من قبل **قال** ومن أوصى ببلده حائفا في الطريق وأمر
بأن يحج عنه حج عنه من بلده عندنا بحسب ربه الله وهو قول من ربه الله
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله حج عنه من حيث بلغ استحسانا
هذا الجمل في إذا مات الحاج غيره في الطريق طمأنينة السفر بينة
الحج ونفع قربة وسقط فرض فطما مسافة ببلده وقوله الحج
على الله فيبطل من ذلك المكاتب كانه من أهله بخلاف سفر التجارة
لأنه لم يقع قربة فيحج عنه من بلده وله أهله الوصية تنصرف إلى الحج
من بلده على ما قررناه أدلة الواجب على الوجه الذي وجب
باب الوصية للأقارب وغيرهم قاله
ومن أوصى بحج ربه فم المكاتبون عندنا بحسب ربه الله وقال الله
ومحمد ربهما الله هم المكاتبون وغيرهم من بشكن محله الموصي فيحجهم

بشئ

بشئ

مسجد المحلة وهذا الحديث وقوله فيما من لان الجوارح من الجوارح وقدر
 الملاصقة حفيظة ولهذا لا يستحق الشفعة بهذا الجوارح ولا من
 تعدد صرفها الى الحجية بصرفها الى المخصص وهو الملاصق والاختصاص
 ان حولا لهم يستحقون جبرانا عرفا وقد نأيد بقوله عليه السلام لا
 صلاة الجوارح المسجد الا في المسجد فستره بكل من سمع النداء ولان
 المقصد من الجوارح واستجابته بتنظيم الملاصق وغيره الا انه لا بد من
 الاختلاف وقد ذكر عند اتحاد المسجد ما قاله الشافعي رحمه الله تعالى
 الى اربعين دارا بعدد ما يروى فيه ضعف **قال** ويستوي في الساكن
 والمالك والذكر والانثى والمسلم والذميران اسم الجار بنينا وام وبدر
 فيه القيد الساكن عند لا طلاق ولا بدخل عند هذه الالة الوصية له في
 وصية لمولاه وهو غير ساكن **قال** ومن اوصى لاصهاره فالوصية
 لكل ذي رحم محمد من امراته لما روي عنه عليه السلام لما تزوج في وصية
 من امراته عنها اعطى لكل من ملك من ذريته محمد منها اكراما لها وكانوا
 يستقون اصهارا النقي عليه السلام وهذا التفسير اخبار محمد بن عبد
 الله ما استوفى كذا بدخل فيه كل ذي رحم محمد من زوجة ابيه وزوجاته
 وزوجاته كل ذي رحم محمد منه لان الطلاق اصهار ولو مات المورث والملة
 في تاجه او في عتبه من طلاق رجعي فالقصر يستحق الوصية وان كانت
 في عتبه من طلاق بائن لا يستحقها لان بقا الضرر به بقاء النكاح في
 شرط وقت الموت **قال** ومن اوصى لاختانه فالوصية لذو

لن

كل ذوات رحم محمد منه وكذا المحارم الا في الجوارح لان القدر يستحق قبل
 هذا في عرفهم وفي عرفنا لا ينفك ولا التراجع المحارم ويستوي في التحد في
 القيد والافزب والابعد لان اللفظ ينفك واللفظ **قال** ومن اوصى
 لافزبه من الافزب فالافزب من كل ذي رحم محمد منه ولا بدخل في الموالدين
 والولد ونكون للاختين فصاعدا وهذا عند ابن حنبل رحمه الله وقال
 الوصية لكل من ينسب الى نفسه ابيه في الاسلام وهو اولاد ابيه وسلم او اولاد
 ابيه او اولاد ابيه وان لم يسلم على حسب ما اختلف فيه المشايخ وقالوا
 الاختلاف نظره اولاد ابي طالب فانه ادرك الاسلام ولم يسلم لهما ان
 القريب مشتق من القرابة فيكون اسماء من قاست به فينتظم بحقيقته
 مواضع الخلاف ولان الوصية اخذ الميراث في الميراث بعين الافزب
 فالافزب والمراد بالجميع المذكور فيه اثنا عشر فكذا في الوصية والمقصود
 من هذه الوصية تلاف في ما فترط في اقامه واجب الصلة وهو يخص
 بذلك الرحم المحرم منه ولا بدخل فيه ذرية الاولاد فانهم لا يستحقون اخذ
 ومن سمي والد فديها كانت منه عفو فاقول هذا لان القريب في عرفنا
 من ينسب الى غيره بوسيلة غيره ونسب ابي الوالد والولد بنفسه لا بغيره
 ولا يعتبر بظاهر اللفظ بعد انعقاد الاجتماع على تركه فعنده تعبد بما ذكرناه
 وعندنا ما باق في الاسلام وعندنا ما اوصى به الله بالاولاد **قال**
 واذا اوصى لافزبه وله عمار وخالات فالوصية لغيره عند ابن حنبل
 رحمه الله اعتبارا للافزب كما في الميراث وعندنا ما بيننا ما بيننا لا يعتبر

ولو ترك عما وخالين فللم نصف الوصبة والنصف للمخالبين لانه لا بد
 من اعتبار معنى الجمع وهذا الاثنان في الوصبة كما في الميراث بخلاف
 ما اذا اوصى لذي فرائبه حيث يكون للميراث الوصبة لان اللفظ للفرق يجوز
 الواحد لهما اذ هو الاقرب ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث لما
 قلنا ولو ترك عما وعمه وخالاً وخاله فالوصبة للعم والعمة بينهما بالسوية
 لا سواهما فرائبهما وهي افوك والعمة وان لم تكن وارثة فهي مستحقة للوصبة
 كما لو كان الغريب فيها اوك فذا وكذا اذا اوصى لذي فرائبه او لافواه
 او لاسبائه في جميع ما ذكرنا لان ملا ذلك لفظ جمع ولو اعدم الميراث
 بطلت الوصبة لانها مفقودة هذا الوصف **قال** ومن اوصى لاهل فلا
 فهو على زوجته عندنا حنفية لهما متوفى لا بنتا ولا ولد من بعدهم وهم
 نفقة اعتبارا للعرف وهو مؤبد بالنظر قوله تعالى وابنتي باصلهما
 اجمعين واليه اسم الاصل حنفية في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى
 وساريا هله ومنه قوله تعالى اصل بيلد كذا في المطلق يصرّف الى الحنفية
 ومن اوصى لال فلان فهو لاهل بيته لان الال الغيلة التي تنسب
 اليها ولو اوصى لاهل بيته فلا بد من اوصى ابوه وجزء لان الال اصل
 البيت ولو اوصى لاهل بيته او لجنس فالنسب عبارة عمّن ينسب اليه
 والنسب يكون من جهة الاباء وجزء اهل بيته دون امه لان
 الانثى لا تنسب باسب بخلاف فرائبه حيث تكون من جانب الامه
 ولو اوصى لابنات بني فلان او لغيرهم او لغير مناهم او لاراملهم

ان كانا

ان كانوا اقربا يحضون فخر في الوصبة ففرائهم واعيانهم ذكرهم و
 انما هم لانهم لم يكن تخفيف التملك في حقهم والوصبة عليهم وان كانوا
 لا يحضون فالوصبة للغير لانهم لان المقصود من الوصبة الغربة
 وهي في سبب الحيلة وترد الجوع عن هذه الاسامي تشعير بمحقق الحاجة
 فبان حملهم على الفقراء بخلاف ما اذا اوصى لسنتين بنين فلان وهم لا يحضون
 او لا ياتون بنين فلان وهم لا يحضون حيث ينظر الوصبة لانه ليس
 في اللفظ ما يثبت عن الحاجة فلم يكن صرفه الى الفقراء ولا يمكن يصحبه
 ثلثا في حق الكل لجهالة المتعاضد وتعدى الصنف اليهم وفي الوصبة
 للفقراء والمساكين يجب الصرف الى اثنين منهم اعتبارا للمعنى اجمع وقوله
 اثنان في الوصايا على ما مر ولو اوصى لبني فلان يدخل فيه الاناث
 في قولنا حنفية ربما ساقى قوله وهو قولنا ربهما الله لان الجمع
 الذكور بيننا والاناث ثم رجع وقال بيننا والذكور خاصة لان
 حنفية الاسم للذكور وانظروا الاناث تجوزوا الكلام لحنفية بوجه
 ما اذا كان بنو فلان اسم قبيلة او فخذ حيث ينسبوا والذكور والامهات
 لانه ليس يراد بها اعيانهم اذ هو مجرد الانساب كبنى آدم ولهذا
 يدخل فيه مولى العتاقة والمولاة وخلقاً وهم **قال** ومن اوصى
 لولد فلان فالوصبة بينهم والذكر والانثى سواء لان اسم الولد ينظم
 الكل انظما واحداً ومن اوصى لورثة فلان فالوصبة للذكور مثل
 حصة الانثيين لانه لما نص على لفظ الورثة اذن ذلك بان قصه

التفسير في الميراث في من أو من مواليه وله موال في أعفهم
 و موال في أعفهم فالوصية باطللة وفارثا في ربح الله في بعض
 كنية إن الوصية لهم بمقتضى ذلك في مائة أخ من مائة
 بضارحوا لأن الاسم يندوا ولم لأن كلا منهم سمي مولا فصار كلاهما
 ولنا أن الحجة مختلفة لأن أحدهما سمي مولا بالنية والآخر سمي
 عليه فصار مشتركا ولا ينفكهما لفظ واحد في موضع الإثبات
 بخلاف ما إذا كان خلف لأبوكم موال في فلان جث بندا والاعلى
 الأسفل لأنه مقام النفي لا يثبت في فيه ويدخل هذه الوصية من
 أعفهم في الصحة والمريض ولا يدخل مدبروه وأمهات أولاده
 لأن عنق هؤلاء يثبت بعد الموت والوصية تضاف إلى حال الموت
 فلا بد من تحقق الاسم قبله وعن أبي يوسف رحمه الله أنهم يدخلون
 لأن سبب الاستحقاق لأنهم ويدخل فيه عبد قال مولاة إن لم أضرب
 فانت حر لأن العنق يثبت قبل الموت عند تحقق عجزه ولو كان
 له موال في أولاد الموال وموال في مولاة يدخل فيها معفوه وألا
 دون موال في المولاة وعن أبي يوسف رحمه الله أنهم يدخلون أيضا والله
 شركا لا يسمي الاسم شيئا ولم على السواء في محرم الله بقوله الحجة
 مختلفة في المعنى إلا نعام في موال في عقد الالتزام والاعيان
 لازم فكان الاسم له أصل ولا يدخل فيه موال الموال لأنهم موال
 غيره حقيقة بخلاف مواليه وأولادهم لأنهم ينسبون إليه

باعتان

باعتان في جده منه وبخلاف ما إذا لم يكن له موال في ولا أولاد
 الموال لأن اللفظ لم يحاز فينصرف إليه عند تعذر اعتبار حقيقة
 ولو كان له موقوف واحد موال في موال في فالنصف لمعقبة
 الباقي للموتنة لتعذر الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يدخل فيه
 موال في أعفهم أبوه لأنهم ليسوا بمواله لا حقيقة ولا مجازا
 إنما تجوز ميراثهم بالتصويبه بخلاف موقوف البعض لأنه ينسب
 إليه بالولاء **باب الوصية بالسكنى والتخلف في القبر**
قال ويجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره سنيين معلومة
 ويجوز بذلك ابتداء لأن المنافع يصح تعليقها في حاله الحي وبعد
 وغير ذلك فكذا بعد المات لحا حية كما في الأعيان ويكون
 محبوسا على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها الموصي له على ملكه
 كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الواقف
 بخلاف مواته وموفنا كما في العارية فإنها تملك على أصلها بخلاف
 الميراث لأنه خلافه فيما يملكه المورث وذلك عين نبي والمنفعة
 عرض لا يبيع وكذا الوصية بعلة العبد والدار لأنه بدل المنفعة
 فأخذ حكمها والمعنى بشملها **قال** فإن خرجت رغبة العبد من
 التثبنت سلم إليه ليخذه لأن حق الموصي له بالتثبنت لا يبرأ من الوثنية
 وإن كان لأماله غيره خذم الوثنية بومين والموصي له يوم
 لأن حقه في التثبنت وحقوقه في التثبنت كما في الوصية في العبد

المولى

من الثلث ان الوصية تنفذ على ما يعرف من مفسود المفق فان
كان في مفسود مفسود ان يمكنه من خدمته فيه بدون ان يلزم
مستغفرا السفر كما اذا كان في غيره فمقتضى ان يحمل العبد الى اهله
ليخدمهم ولو اوصى بخله عبد او بخله ذابره يجوز ايضا لانه بدو
المنفعة فاخذ حكم المنفعة في جوان الوصية به كيف وانه غير
حقيقة لانه درهم او دينار فكان الجواز اولى ولو لم يكن له
مال غيره كان له ثلث بخله تلك السنة لانه غير مال يحمل القسمة
بالاجرة فلو اراد الموصي له قسمة الدار بينه وبين الورثة لم يكن هو
الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا في رتبة عن ابي يوسف رحمه الله
فانه يقول الموصي له شريك الورثة وللشريك ذلك فكذا الموصي له الا
انا نقول المطالبة بالقسمة تبني على ثبوت الحق للموصي فيها بلا فيه
القسمة اذ هو الطالب والاحول في عين الدار وانما حقه في الغلة
فلا يمكن المطالبة بقسمة الدار ولو اوصى له بخدمه عبده ولاخر برتبة
ويعود يخرج من الثلث فالرتبة لصاحب الرتبة والخدمه لصاحب
الخدمه لانه اوجب للواحد منهما شيئا معلوما عطفامه لاجلها
على الاخر فتعتبر هذه الحالة بحال الانفراد ثم لما صحت الوصية لصاحب
الخدمه فلو لم يوص به الرتبة بشي لصاحب الرتبة مبرانا للورثة مع
كون اخدمه للموصي له فكذا اذا اوصى بالرتبة لانيان آخر اذ الوصية
اخت الميراث من حيث ان الملك يثبت فيها بعد الموت ولها نظائر
اربراز ووصر

د

وهي ما اذا اوصى بامه لرجل في ما في بطنها لا غير وهو يخرج من
الثلث او اوصى لرجل بخاتم ولاخر بغضيه او فارق هذه الفوص من
لفلان وما فيها من الميراث لان كان كما اوصى ولاشي لصاحب الرتبة
في المظروف في هذه المسائل كلها اما اذا فصل احد الابحابين عن الآخر
فيها فلكل الكتاب عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله الامه
للموصي له بها والولد بينهما نصفان وكذلك اخوانها لابي يوسف
رحمه الله ان بايجاب في الكلام الثاني تبين ان مراده من الكلام
الاول ايجاب الامه للموصي له دون الولد وهذا البيا منه صحيح
وان كان مفسودا لانه الوصية لا تلزم شيئا في حال حي الموصي فكان
البيان المفصول فيه والموصي له سواكما في وصية الرتبة وانما
ولمحمد رحمه الله ان اسم الخاتم يتناول خلفه والفقر وكذا اسم الجارية
يتناولها وما في بطنها واسم الفوصه كذلك ومن اصل ان العام
الذي موجب ثبوت الحكم على سبيل الاحاطة بمنزلة الخاص فقد
اجتمع في الفقر وصيتان وكل منهما وصية بايجاب على حد فيجعل
الفقر بينهما نصفين ولا يكون ايجاب الوصية فيه للثاني رجوعا
عن الاول كما لو اوصى بالخاتم للثاني بخلاف اخدمه مع الرتبة لان
اسم الرتبة لا يتناول الخدمه وانما يستخدم الموصي له بحكم ان المنفعة
حصلت على ملكه فاذا اوجب الخدمه لغيره لا ينبغي للموصي له فيه خلاف
ما اذا كان الكلام موصولا لان ذلك يدل على التخصيص والاستثناء

فبين انه اوجب لصاحب الحانم الحلفة خاصة دون الفرض **قال**
 ومن اوصى لآخر بتمن بستانه ثم مات وفيه ثمرة فله هذه الثمرة وقصدا
 وان فلا ثمرة بستانه ايا فله هذه الثمرة وثمرته فيها يستقبل ما
 عاش وان اوصى له بقلعة بستانه فله القلعة القابضة وغلة فيها يستقبل
 والفروان الثمرة اسم الموجود عرفا فلا يثبت ولا المعلوم الا بالذات لا بالثبوت
 مثل التخصيص على الاطلاق لا بالثبوت لا بالذات ولا المعلوم والمعلوم
 مذكور وان لم يكن شيئا اما الغلة تنظم الموجود وما يكون بعد فخر
 الموجود من بعد اخر غلة يقال فلان باكل من غلة بستانه ومن
 غلة ارضه وداره فاذا اطلقنا تنشا ولما عر فغير موقوف على ذل
 آخر لثا الثمرة اذا اطلقنا لبراد بها الا الموجود فليذا يفتقر الا انصراف
 الى دليل زائد **قال** ومن اوصى لرجل بقصوف ابد او بالادها او
 بلبنها ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن
 وما على ظهرها من الصوف نعم يموت الموصي سواء قال ابد ان لم
 يقل لانه ايجاب عند الموت فيعتبر فيها هذه الاشياء بوعده وهذا غل
 ما فتد هو الفرقان القياس باي غلبك المعلوم لانه لا يقبل الملك
 الا ان في الثمرة والغلة المعلوم جاء الشرع بضرورة العقد
 عليها كالمعاملة والاجابة فافترض ذلك جواز في الوصية بالطريق
 الاولى لان باجاء وصع اما الولد المعلوم واخناه لا يجوز ايراد
 العقد عليها اصلا ولا يستحق بعقد ما فذلك لا يدخل تحت الوصية

غنى

خلاص

بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقها بعقد البيع بغير عقد
 الخلع مقصودا فكذا بالوصية **باب وصية الذم**
 واذا صنع يهودي او نصراني بيعه او كنيسة في صحته ثم مات فهو
 ميراث لان هذا بمنزلة الوقف عند ابي حنيفة رحمه الله والوقف عند
 يورث ولا يملك فكذا هذا واما عند ما فلان هذه معصية فلا يقع عندها
 ولو اوصى بذلك لفهم مستحق فهو من الثلث معناه اذا اوصى بشئ
 دائرة ببيعة او كنيسة فهو جائز من الثلث لانه الوصية فيها معنى
 الاستخلاف ومعنى الغلبه وله ولابنه ذلك فامكن تعميمه على اعتبار
 المعنيين **قال** وان اوصى بدار كنيسة لفهم غير مستحق جائز
 الوصية عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان الوصية
 باطله لانه معصية حنيفة وان كان في معتقدهم فريضة والوصية
 بالمعصية باطلة لما في تنفيذها من تفريق المعصية وله ان هذه فريضة
 في معتقدهم ونحن امرنا بان نتركهم وما يعتقدون فيجوز بناء على
 اعتقادهم الا انهم لو اوصوا به هو فريضة حنيفة معصية في معتقدهم
 لا يجوز الوصية اعتبارا لا اعتقادهم فكذا عكسه ثم الفرق لا في حنيفة
 رحمه الله بين بناء البيعة والكنيسة وبين الوصية به ان البناء لنفسه
 ليس سبب لزوال ملكه لانه وانما يزول ملكه بان يصير مجردا خالصا
 لله تعالى كما في مساجد المسلمين والكنيسة لم يصير محررة لله تعالى
 حنيفة فليبقى ملكا للباقي فتورث عنه ولا اثم يبنون فيها الجدار

باب وصية الذم

محرر

وبتسكتون بها فلم تخرج من العباد و في هذه الصورة بقر
 المسجد ايضا لعدم شجرة بخلاف الوصية لانه في وضع الارزاة الملك الا
 انه امتنع ثبوت مفضضة في غير ما هو فيه عندهم فيبقى فيها جو فريه
 على مفضضة فيزول ملكه فلا توارث ثم احاصل ان وصايا الذم
 على اربعة اشياء منها ان تكون فريه في معتقديهم ولا تكون فريه في
 حقا وهو ما ذكرناه وما اذا اوصى الذم بان تخرج حنا زبره و
 نطمع المشركين ووهن على خلاف اذا كان القوم غير متمييز كما ذكرناه
 والوجه ما بيناه في منها لا اوصى بما يكون فريه في حقا ولا يكون فريه
 في معتقديهم كما اذا اوصى بالحق او بان يبنى مسجد للمسلمين او بان يشرع
 في مساجد المسلمين وهذه الوصية باطله بالاجماع اعتبارا لا اعتبارا
 الا اذا كان القوم باعيا لهم لو فريه فليكن لانهم معلومون في الجهة
 مشهوره ومنها اذا اوصى بما يكون فريه في حقا وفي حقا كما اذا اوصى
 بان يشرع في بيت المقدس او بغزة الشرك و هو من الوهم و
 هذا جائز سواء كان القوم باعيا لهم او غير باعيا لهم لانه وصية بما
 هو فريه حقيقة وفي معتقديهم ايضا ومنها اذا اوصى بما لا يكون فريه
 لا في حقا ولا في حقا كما اذا اوصى للمختارين والتابعين فان
 هذا غير جائز لانه معصية في حقا وفي حقا الا ان يكون القوم باعيا لهم
 فيصير غلبا وخلافا وصاحب الحق اذا كان لا يكفر فهو في حقا
 الوصية كالمسلم الا ان امرنا بابتنا الاحكام على الظاهر وان كان يكفر
 بينا

بيان المسئلة
 وصاحب الحق اذا
 كان لا يكفر

فهي بمنزلة المزد فبكون على خلاف المعروف في نصرة فانه بين الاحصية
 وصاحبه من الله عنهم وفي المزدق الاصحاح نصرة وصاها لانهما ينبغي
 على الرقة بخلاف المزد لانه يغفل او يسلم **قال** فاذا دخل الحرم باليمن
 فافضل لمسلم او ذمي بماله كله جائز لان امتناع الوصية بجائز اذ على الثالث
 الحق الوصية في المزد لا يغفل بها جائز لهم وليس لورثته حق من ثمنه في دار
 احب اذ هم اموات في حقا ولا في حقا ماله باعتبار الامان والامان
 كان لحقه الحق ورثته ولو كان اوصى باقل من ذلك اخذ الوصية
 ورثا البنا في على ورثته في ذلك من حق المسامحة ايضا ولو اعتق عبده
 عند الموت او تبرعه في دار الاسلام فذلك صحيح منه من غير اعتبار
 الثالث لما بيناه وكذا لو اوصى بمسلم او ذمي بوصية جائز لانه ما دام في
 دار الاسلام فهو في المعاملات بمنزلة الذم في كل نصرة غفوة التملك
 منه في حال حيوة ويصح تبرعه في حيوة فكذلك بعد مماته وعن ابن حنفية
 وابو يوسف رحمه الله انه لا يجوز لانه من اهل الحرب اذ هو على قصد الرجوع
 ولا يمكن منه ولا يمكن من زيادة المقام على السنة الابا جزيه ولو
 اوصى الذمي بالكر من الثلث او بعض ورثته لا يجوز اعتبارا بالمسلمين
 لانهم القوموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو اوصى بخلاف
 ملته جائز اعتبارا بالارشاد الكفر كله ملته واصله ولو اوصى بحرية
 في دار الاسلام لا يجوز لان الارث مشبهة لثبائين الدارين والوصية اخيه
باب الوصية بما يملكه قال ومن اوصى الى رجل



فقبل الوصية وجه الموصي وردها في غيره وجهه فليس بعد الان الميث
 مضي لسبيله سعيرا عليه فلو صح رده في غيره وجهه في غيره او بعد مائه
 كان مغرياً من جهته فترد رده بخلاف لو كمل بشري بعد بغبي
 عبده او بيع ماله حيث بيع رده في غيره وجهه لانه لا ضرر هناك لانه
 من قادر على التصرف بنفسه **قال** وان رد حاي وجهه فهو رد لانه
 ليس للموصي ولا لانه التامه التصرف ولا عزوف فيه لانه يمكن ان ينسب
 غيره فان لم يقبل لم ترد حتى مات الموصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان
 شاء لم يقبل لان الموصي ليس له ولا لانه التامه فبقى مخيراً فلو انه باع شيئاً
 من تركته فقد لم يرد لانه ذلك دالة الالتزام والقبول وهو معتبر
 بعد الموت وبتفاد البيوع لصدقه من الوصي وسواء علم بالوصاية
 او لم يعلم بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا يند لانه
 الوصاية خلافة لانه يختص بحال انقطاع ولا لانه الميث فينتقل الولاية
 اليه واذا كانت خلافة شوق في العلم كالولاية اما التوكيل
 انا لانه تتبعه في حال قيام ولا لانه المتبني فلا يصح من غير علم كتابات
 الملك بالبيع والشرا وقد بينا طريق العلم وشروط الاختيار فيه
 فيما تقدم من الكتب وان لم يقبل حتى مات الموصي فلو لا **اقبل** ثم قال
اقبل فله ذلك ان لم يكن الفاضل اخرج حين قال لا **اقبل** لان يجوز
 قوله لا **اقبل** لا يبطل الا بصا لان في ابطاله ضرراً بالمتبني وضراً للغير
 في الاغناء مجبوراً بالتواضع قد في الاولى وهو اعلى اولى لان الفكر

اذا
في

اذا اخرج عن الوصاية ببيع ذلك لانه يجتهد فيما لا يفاض ولا لانه دفع
 الضرر وتربا بجمع عن ذلك فينصرف بيها الوصاية فتدفع الفاضل
 الضرر عنه وتنتصب حافظاً للمالك المتبني منصرفاً فيه فتدفع الضرر
 من الجانبين وكل ما يند اخرجاً فلو لا بعد اخرج الفاضل اياه
اقبل لم يكتف الية لانه قبل بعد بطلان الوصاية با بطل الفاضل **قال**
 فمن اوصى الى عبداً وكافراً فاسقاً اخرجهم الفاضل عن الوصية ونصب
 غيره وهو من اللفظ بشرياً حتى الوصية لان الاخراج يكون بعدها
 وذكرهم بمعامته في الاصل ان الوصية با طلة قبل معناه في جميع هذه
 الصور سبطل وقبل معناه في العبد باطل حقيقة لعدم ولا لانه
 واستبداده وفي غير معناه سبطل وقبل في الكافر باطل ايضا لعدم
 ولا لانه على المسلم ووجه الحقيقة ثم الاخراج ان اصل النظر ثابت
 لفقد العبد حقيقة ولا لانه الفاسق على اصله ولو لانه الكافر
 في الجملة الا انه لم يتم النظر لتوقف ولا لانه العبد على اجازة المولى
 تمكن من الحجر بعدها والمعاداة الدينية الباعنة للكافر على ترك
 النظر في حق المسلم واتهام الفاسق بالخيانة فيخرج الفاضل من
 الوصاية ويفهم غيره مقامه انما للنظر وشروط في الاصل ان يكون
 الفاسق مخوفاً عليه في المال وهذا يصلح غرضاً في اخلاله وتبدله
 بغيره **قال** ومن اوصى الى عبده نفسه وفي الوصية كبار لم نص الوصية
 لان الكبير ان يمتعه او يبيع نصيبه فيمتعه المشتري فيخرج عن الوصاية

على الوصاية فلا ينبغي فائدته وان كان شرا صغارا اكلهم فالوصية اليه
 جائت عندنا به حصة من ميراثه ولا يجوز عندنا ان يكون الوفاة من قبل الوارث
 محذورا عندنا من مضطرب يدوي مرة مع اب حنيفة وثارة مع اب يوسف
 ربهما الله وجه الفبا من الولاية منعده لما ان الرق فيها
 ولان فيه اثبات الولاية للملك على المالك وهذا قد ثبت المشروعة ولان
 الولاية الصادقة من الاب لا تجزى في اعتبار هذه تجزئها لانه لا
 يمكن بيع رقبته وهذا نقض الموضوع وله انه مخا طيب مستند بالنظر في
 فيكون اهلا للوصاية وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا
 مالا كما ليس لهم ولاية المنع فلا منافاة وايضا المولى اليه يؤخذ بكونه
 ناظرا لهم وصار كالمالك في الوصاية قد تجزى على ما هو المراد عن
 اب حنيفة من ان ينفذ بغيره بغيره الى ابطال اصله وتغير
 الوصف بتغير الولاية **قال** ومن يعجز عن القيام بالوصية
 فتم اليه الفاضل غيره رعاية حتى الموصي والوصية في هذا لان تكبير النظر
 يحصل بغيره الاخر اليه لصيانته وبعض كفاية فيم النظر باعانة
 غيره ولو شك اليه الوصية ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقته لان
 الشك في ذلك يكون كما في ما تخففنا على نفسه لو ظهر عند القاضي عجزه اصلا
 استدل برعايته للنظر من الجائزين ولو كان قادرا على التصرف
 ايضا في ليس للفاضل ان يخرج جلاله لولا ان غيره كان ووثقه لانه
 مختار المبتدئ مرضيه فابقاه اولى وهذا قد تم على اب المبتدئ مع

وفور

مان
 الوصية
 الوصية

وقور شفقتهم فاولا ان تقدم على غيره وكذا اذا اشك الوصية او يعجز
 الوصى الى الفاضل فانه لا ينبغي له ان يعجزه حتى يبداه له منه خيانة
 لانه استفاد الولاية من المبتدئ غير انه اذا ظهرت الخيانة فالمبتدئ انما
 نصبه وصيا لا ممانته وقد فاضت ولو كانت في الاحبا لاجل منها
 فعند عجزه يتوجب الفاضل من ممانته كانه لا يوصي له **والق** من اوصى الى
 اثنين لم يكن الا حصصهما ان تصرف عند اب حنيفة ومحمد ربهما دون
 صاحبه الا في اشياء معدودة بينهما ان شاء الله تعالى قال ابو يوسف
 ينفذ كل منهما بالتصرف في جميع الاشياء لان الوصية سبيلها الولاية
 وهي وصف شرعي لا تجزى فثبت لكل واحد منهما كمالا كولاية الانكاح
 للاخرين وهذا لان الوصاية خلافة وانما تتم اذا انتقلت الولاية
 اليه على الوجه الذي كان ثابتا للموصي فذلك ان يوصف كمالا ولان
 اختيار الاب اما يؤخذ به باخصاص كل واحد منهما بالشفقة فنز
 ذلك منزلة قرانه كل واحد منهما ان الولاية تثبت بالتقويض غير ان
 وصف التقويض هو وصف الاجتماع اذ هو شرط معتد في ما مضى
 الموصي الا بالمتن والى الواحد كما لم يثنى بغيره الاخرين في الانكاح لان
 السبب هناك القرابة وقد قامت بطلانها كمالا ولان الانكاح حتى
 مستحقا على الولي حتى لو طاب له بانكاحها من كفوف بخطبها بجيب عليه
 ومنه حق التصرف المولى وهذا في غير ابي في التصرف في الاول اولى
 ضاعل صاحبه فصح وفي الثاني استوفى في حال صاحبه فلا يصح اصله
 الذي الذي عليها

الوصاية

ولما خلا في الاشياء المعدودة لا يخاف من باب الضرر في الولاية
 وموضع الضرر في مستثناة ابوابها استثناء في الكتاب فلا خلاف
 فقال لا في شر الكفر ونحوه لان في التاخير فساد الميت ولهذا ملكه
 اجدان عند ذلك وطعام الصغار وكسوتهم لانه يخاف موتهم جوعا
 وعرياً وحرراً والوديعه بعينها وورثها المصوب والمشتري شرافاً
 وحفظ الاموال في فضاء الدين لا فساد من باب الولاية فان ملكه
 المال صاحب الدين اذا طفر بحسن حقه وحفظ المال بملكه من
 يقع في يد فكل من باب الاعانة في الولاية لا يحتاج فيه الى الرأى وتقبل
 وصيته بعينه وعقوبه بعينه لانه لا يحتاج فيه الى الرأى والخصومة
 في حقوق الميت لانه الاجتماع فيها منعذر لهذا يتفرع بها احد الوكيلين
 في قبول الهبة لانه في ذلك خبر خفيته القوايت ولا لانه ملكه الامم والذي
 في تحريمه فلم يكن من باب الولاية وبيع ما يخشى عليه النوى والتلف
 لانه فيه خفيته لا تخفى وبيع الاموال الضاربة لانه في التاخير خفيته
 القوايت ولا لانه ملكه كل من وقع في يد فكل من باب الولاية **قال**
 وفي اجماع الصغرى ليس لاحد الوصيين ان يبيع او يتقاضى في المأذ
 بالتقاضى الا فساداً كذا كان المأذ منه في عرفهم وهذا لانه رضى
 بامانها جميعاً في القبض لانه في معنى المبادلة لا سيما عند اختلاف
 الجس على ما عرف فكان من باب الولاية ولو اوصى لغير واحد على
 الانفراد قبل يتفرع كل واحد منهما بالتصرف بغيره الوكيلين اذا قل

كل واحد على الانفراد وهذا لانه لا يفرق بين الوكيلين
 في الاختلاف في الفصلين واحد لانه وجوب الوصية عند الموت بخلاف الكليين
 لان الوكيل له شعاف فان مات احدهما جعل الفاضل مكانه وصياً
 آخر اما عند ما فلا في الباقي عاجز عن التفرد بالتصرف فيضم الفاضل
 مكانه وصياً آخر نظراً للميت عند عجزه وعند يوسف رحمه الله
 الحي منها وان كان بعد على التصرف فالموصي قصداً ان خلفه منصرف
 في حقوقه وذلك ممكن التحقيق بنصب وصي آخر مكان الميت ولو
 ان الميت منها وصي الى الحي فلم يمت ان يتصرف وصيه في طامر الولاية
 بمنزلة ما اذا اوصى الى شخص آخر ولا يحتاج الفاضل الى نصب وصي آخر لان
 الميت بان حكمه برأى من خلفه ومعه ان يصفه بمقتضى ان لا يتفرع
 بالتصرف لانه الموصي مريض يتصرفه وحده بخلاف ما اذا اوصى الى غيره
 لانه يتفرد تصرفه برأى المثنى كما رتبها لموتى واذا مات الوصي واوصى
 الى آخر فهو وصيه في تركته وتركه الميت الاول عندنا وقال الشافعي رحمه الله
 لا يكون وصياً في تركه الميت الاول اعتباراً بالتوكيل في حاله الحي وفي اجماع
 انه رضى بولاية البراءة بغيره فكذلك ان الوصي يتصرف بولاية من خلفه اليه
 فيملك الا بصاً الى غيره كالجدة التي لولاه التي كانت ثابتة للموتى
 تنقل الى الوصي في المال والى الجد في النفس ثم الجدة فام مقام الاب
 فيما تنقل اليه فكذلك الوصي وهذا لانه لا بصاً اقامه غيره مقامه فيما له
 ولاية وعند الموت كانت له ولاية في التركيبين في الثاني من تركته

فيها ولائها لما استعان به في ذلك مع علمه انه يعتبر به المقتبة قبل
 ثم مضمومة وهو لا في ما خوطب من صان ايضا باصالة الى غيره فلهذا
 الوكيل لان الموكل من قبله ان يحصل مضمومة بنفسه فلا يضر
 بتوكيده والابصار اليه **قال** فمفاسمة الوصي الموكل له من الورثة
 جارية ومفاسمة الورثة عن الموكل بالولاية الورثة خليفة الميراث
 حتى يزد بالعبث في ذلك به وبصير مغرورا بشري الموكل والوصي
 خليفة الميت ايضا فيكون خصما عن الورثة اذا كان غائبا وصحت
 فسمه عليه حتى لو وقد هلك ما في يد الوصي ليس له ان يشارك الموكل له
 أمّا الموكل له ليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه ميراثه
 ولهذا لا يزد بالعبث ولا يزد عليه به ولا يصير مغرورا بشري الموكل
 فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته حتى لو هلك ما اقر له عند الوصي كان
 له ثلث ما بقى لان الغنم لم تنفذ عليه غير ان الوصي لا يصير لانه امين
 فيه ولا يملك حفظ في الزكاة فصار كما اذا هلك بعض الزكاة قبل الغنم
 فيكون له ثلث الباقي لان الموكل له شركا في الورثة فينوي ما نوي من المال
 المشترك على الشراكة ويؤى ما بقى على الشراكة **قال** فان قاسم الورثة
 باخذ نصف الوصي له فضاؤه رجع الموكل له بثلث ما بقى لما بينا **قال**
 وان كان الوصي الميت بحجة فقام اسم الورثة فلهذا ما في يد حج عن الميت
 من ثلث ما بقى وكذلك اذ فعه الى من لم ينج عند فضاؤه من يد فلهذا
 ابو يوسف رحمه الله ان كان مستغفرا للثلاث لم يرجع بشي والاصح فيهما

الثلث

الثلث **قال** محمد رحمه الله لا يرجع بشي لانه الغنم حتى الموكل
 ولو اقر الموكل بنفسه مالا لم يرجع عنه فلهذا لا يملك منه شي وبطلت
 الوصية فلهذا اذا اقره وصيته الذي قام مقامه ولا يبوست
 ان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذها ما بقى محلها واذا لم يبق
 بطلت لغوات محلها ولا يبي حصة رطلها ان الغنم لانه اذا
 لا انا بل مضمومة صا وهو نادية الحج فلم تعتبر وانه وصا
 كما اذا هلك قبل الغنم فيجب بطلت ما بقى ولان تمامها بالتمسك الى
 الحجة المسماة اذ لا قابض لها فاذا لم يصرف الى ذلك الوجه لم يتم
 فصار كهلاكه قبلها **قال** ومن اوصى بثلث الف درهم فدفعها الورثة
 الى القاضى ففسدها او الموكل له غاب ففسدها جارية لان الوصية
 صحيحة ولهذا لو مات الموكل له قبل القبول نصير الوصية ميراثا
 لورثته والقاضى نصيبنا ظرا لاستقام في حق الموكل والغيبه من
 الظواهر ان نصيب الغائب وبقضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر
 الغائب فقد هلكا لمقبوض لم يكن له على الورثة سبيل **قال** واذا
 باع الوصي ميراثا من الزكاة بغير محضر من الغرماء فهو جائز لان الوصي
 قام مقام الموكل ولو تولى حيا بنفسه يجوز بيعه بغير محضر من
 الغرماء وان كانت في مرض موته فلهذا اذا اقره من قام مقامه
 وهذا لان حق الغرماء منعون بالمالته لا بالضرورة والبيع لا
 يبطل بالمالته لغواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد الموروث

لأن الغرض من الاستسعاء أنما هي بخلافه **قال** ولو أوصى
بان يباع عبده ويشتد فيمنه على المساكين فباعه الوصي في غير
الثلث فباع في يده واستحق العبد ضمن الوصي لأنه هو العاقد
فثبوت العبد عليه وهذه عهدة لأن المشتري منه ما مضى يدر
الثلث لا يسلم له المبيع ولم يسلم فقد أضر الوصي البايع مال الغير
بغير رضاه فيجب عليه رثته **قال** ويرجع فيما ترك المبتدئ لأنه عامر له
ويرجع عليه كالوكيل وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول لا يرجع لأنه
ضمن بقبضه ثم رجع إلى ما ذكرناه ويرجع في جميع الزكاة وعن محمد بن
أنه يرجع في الثلث لأن الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها ومحل الوصية
الثلث وجب القامرات ترجع عليه بحكم الغرر وذلك حين عليه في
الدين بقبض من جميع الزكاة بخلاف الفاضل وامتنع إذا نوى البيع
حيث لا عهدة عليه لأن في الزامها الفاضل بغير قبض انفسا إذا نوى
عن بطلان هذه الامانة خذ لا من لزوم الغرامة فتعطل مصلحة
العامة وامتنع سفير عنه كالرسول ولا كذلك الوصي لأنه بمنزلة
الوكيل وفور في كتاب الفاضل فان كانت الزكاة قد حلت ولم
يكن بها وفاء لم يرجع بشئ كما إذا كان على المبتدئ دين آخر **قال**
وان قسم الوصي الميراث فاصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه
وقبض الثمن فذلك واستحق العبد رجوع في مال الصغير لأنه عامر له
ويرجع الصغير على الورثة بحقه لا يتفاضل بينهما بالحقوق والامانة

فصل في الوصية

قال وإذا احتال الوصي بما لا يبيح فان كان خيرا للبيوع جاز
في هوان يكون أملي إذا الولاية نظروا وان الأول أملي لا يجوز
لأن فيه يفسد مال اليتيم على بعض الورثة **قال** ولا يجوز
بيع الوصي ولا شراؤه إلا بما ينفع من الناس مثله لأنه لا ينظر
في الغبن الفاحش بخلاف البسيرة لا يمكن الترخيص عنه في اعتبار
استدرا بابه والصبي لما ذور والعبد لما ذور والمكاتب
يجوز بيعهم وشراؤهم بالغبن الفاحش عند أبي حنيفة رحمه الله
لأنهم يتصرفون بحكم المالكية ولا ذور فكأنهم بخلاف الوصي
يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظرا في تفيد بموضع النظر
وعندهما لا يملكونه لأن التصرف بالفاحش منه تبرع لا ضرورة
فيه وهم ليسوا من اهله **قال** وإذا كتب كتابا شرعا على
حد لا أن ذلك احوط ولو كتب جملة عسى يكتب الشاهد شهادته
في آخره من غير تفصيل فيصير ذلك حملا على الكذب ثم قبل يكتب
اشترى من فلان بن فلان ولا يكتب من فلان وصي فلان لما
يتناقض قبل لا بأس بذلك لأن الوصاية تعلم ظاهرا **قال**
بيع الوصي على الكبير الغائب جائز في كل شئ إلا العقار لأن الابل
تلك ما سواه ولا يلبس فكذلك صبيته فيه وكان القياس أن
لا يملك الوصي غير العقار أيضا لأنه لا يملك الابل على الكبير
الأناس احتسناه لما أنه حفظ لشارع النفس اليه وحفظ الثمن

هذا هو النص
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب
الذي هو في
الكتاب

السود هو تلك الحفظ اما العفان محقق بنفسه **قال** ولا
يجوز في المال لانه المفوض اليه الحفظ دون الجارية وقال النكح
ويجوز فيهما الله وهي الاخ في الصغير والكبير الغائب بمنزلة وصي
للاخت الكبر الغائب وكذا وصي الام وصي القم وهذا الجواب في
تركه هو الام وصيهم فابهم مقامهم وهم يملكون ما يكون من باب
الحفظ فكذا وصيهم والوصي اخو بمار الصغير من الجد وقال الشافعي
رحم الله الجد اخو لان الشرع اقامه مقام الاب حال عدمه حتى احرار
الميراث فيقدم على وصيته ولنا ان بالابصاء تنتقل ولا يثبت
الاب اليه فكانت ولا يثبت فابنة معني فيقدم عليه كالاب نفسه
وهذا لان اخبا الوصي مع علمه بقيام الجد يدعي ان تصرفه
انظر لنبه من تصرف ابيه **قال** فان لم يوص الاب فالجد
بمنزلة الاب لانه اقرب الناس اليه واشفعهم عليه حتى يملك
الا نكاح دون الوصي غير انه يقدم وصي الاب في التصرف لما
يقناه **فصل في الشهادة** واذا شهد الوضدان
المتنا وصي الى فلان معهما فالشهادة باطلة لانها منتهان فيها
لا يثبتان معينا لانفسهما **قال** الا ان يدعيها المشهود له في
هذا استحسان وهو في القياس كما لا قول لما يثبتان من التهمة وجب الاحتياط
ان للعاضي ولابنة نصيب الوصي ابتداء وضم آخر اليها بزيادة
بدون شهادتهما فتسقط شهادتهما مؤنة التعيين عنه اما

ابن

الوصاية

الوصاية تثبت نصب القاضي **قال** وكذلك الابن ان معناه اذا
شهد ان الميت وصي الى رجل وهو يتكلم لانهما يجزان انهما انفسهما
نفعاً بنصب حافظ للثروة ولو شهدا يعني الوصيين لو ادرى صغير
بشي من مال الميت او غيره فشهدا باطلا لانهما يظهران ولا يثبت
النص في لانفسهما في المشهود به **قال** وان شهد الوصي كبير
في مال الميت لم تجز وان كان في غير مال الميت جاز وهذا عند
ابي حنيفة رحمه الله قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان شهد الوصي
كبير تجوز في الوجهين لانه لا يثبت لهما ولا يثبت فيهما التركة اذا
كانت الوصية كبراً او غيرت عن التهمة ولما انه ثبت لهما ولا يثبت
ولا يثبت بيع المنقول عند غيبته الوارث فتحقق التهمة بخلاف
شهادتهما في غير التركة لانقطاع ولا يثبت وصي لانه لا يثبت
اقامة مقام نفسه في تركته لانه غير صالح **قال** واذا شهد الرجلان
لرجل على ميت بدعي القدر وم وشهد الاخران للاولين بمثل
ذلك جازت شهادتهما وان كانت شهادة كل فريق لا طرف بوصية
القدر لم تجز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله قال ابو يوسف
رحمهما الله لا تقبل واذا شهدا معاً في مال كذا في حق من هو
وعنه ابو يوسف مثل قول محمد رحمهما الله وجه القول ان الذي يحسب
في الذمة وهو قابلية الحقوق شئ فلا شركة وهذا الوصي اجنبي
بعضا دين احدهما ليس للاخر حق المشاركة وجه الروايات الذين

بالموت يعلو بالثبوت اذ الذمة خربت بالموت ولهذا استوفى
 احدهما حقه من الثبوت بشاركة الآخر فيه فكانت الشهادة مثبته
 حتى الشك في ثبوت الثبوت بخلاف حال صبي المدبون لانه في الزمة
 لبقائها لا في المال فلا تخفى الشك **قال** ولو شهد انه اوصى بغير
 الرجلين بجاربه وشهدا لمشهود اما ان الميت اوصى للشاهدين بغير
 جائز الشهادة بالانفاق لانه لا شركة فلا ثبوت له ولو شهد انه اوصى
 لغير الرجلين بثلاث ما له وشهدا لمشهود اما ان اوصى للشاهدين
 بثلاث ما له فالشهادة باطله وكذلك اذا شهد الاولان ان الميت اوصى
 لغير الرجلين بغيره وشهدا لمشهود اما ان اوصى للاوليين بثلاث
 ما له ففي باطله لان الشهادة في هذه الصفة مثبته للشركة والله اعلم
كتاب الخفي فصل في بيانها قال اذا
 كان مولود فنجس وذكر فهو خفي فان كان يهودي من المذكورين غلام
 وان كان يهودي من الفرج فهو انفي لان النبي عليه السلام سئل عنه كيف
 يورث فقال من جث يهودي عن علي رضي الله عنه مثله وان البكر
 من ابي عضوي كان فهو دالة على انه هو العضو الاصل في الصحيح
 والاخر بمنزلة العقب وان بالمشاهير فالحكم للاستيف لان ذلك دالة
 اخرى انه هو العضو الاصل وان كان في السابق سواء فلا يعتبر
 بالكنية عند ابي حنيفة وهذا قد لا ينسب الي اكثرهما لانه علامة في
 ذلك العضو وكونه عضوا اصليا ولان لالك في حكم الكنية اصول

الشرع فيخرج بالكنية وله ان كثره اخرج ليس يدل على القوة لانه
 قد يكون لاشاع في احدهما وضيق في الآخر وان كان يخرج بينهما
 على التسوية فهو مشكك بالانفاق لانه لا مرجح **قال** اذا بلغ الخفي
 وخرجت طيته او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احلتم كما يحلهم اكل
 او كان له ثدي مسنون لانه هذه من علامات الذكورة ولا يظهر
 له ثدي كقوله امرأة او نزل له لبن في ثديه او حاض او جلد او مكنى
 البه من الفرج فهو امرأة لانه هذه من علامات النساء وان لم يظهر
 احدهما هذه العلامات فهو خفي مشكك وكذا اذا عارضت هذه المعالم
فصل في احكامه الاصل في الخفي المشكك ان يورثه
 بالاحوط والاوتق في امور الدين وان لا يحكم بثبوت حكمه في الشك
 في ثبوته **قال** واذا ودف خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء
 لاحتمال انه امرأة فلا يملك الرجال كبل لا يفسد صلاتهم ولا النساء
 لاحتمال انه رجل فتفسد صلاته فان قام في صف النساء فاجب الي
 ان يعيد صلاته لاحتمال انه رجل فان قام في صف الرجال فطلانه
 نامة ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره والى خلفه بخلافه
 صلاتهم احبنا طالا لاحتمال انه امرأة **قال** واجب البنان يصل بفنائه
 لانه يحتمل انه امرأة ويجلس في صلاته جلوس المرأة لانه ان كان رجلا
 فقد ترك سنة وهو جالس في الجملة وان كان امرأة فقد تركت
 مكرها لانه الستر على النساء واجب المكن وان صلى بغير فتا

أمرته ان بعد لاحتمال انه امرأة وهو على الاحتجاب وان لم بعد
اجزاه وتباع له امه تخينه ان كان له مال لانه يباح لمملوكه
النظر اليه رجلا كان أو امرأة ويكره ان يخينه رجل لانه عساه
انثى وتختنه امرأة لانه لعله رجل فكان الاحضاظ فيها قلنا و
ان لم يكن له مال ابتاع الامام من بيت المال لانه اعد لتوايب
المسلمين فاذا خنته باعها ورتب ثمنها الى بيت المال لوقوع الاستغناء
عنها ويكره له في جوده لبس الحلي والكوبر وان يكشف فدام الرجال
او فدام النساء وان يخلو به غيره محرم رجل أو امرأة وان يسافر
بغير محرم من الرجال فهو قبيح عن احكام المحرم وان احرم و
قد راهن قال ابو يوسف رحمه الله لا علم لي في لباسه لانه كان ذكرا
يكره له لبس المخيط وان كان انثى يكره له تركه وقال محمد بن
بلال لبس لباس المرأة لان ترك لبس المخيط وهو امرأة افحش من لبسه
وهو رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ ومن خلف بطلان او عناق
ان كان اول ولد له غلاما فوق له ذنن حتى لم يقع حتى يستبين
أمره لان الحنث لا يثبت بالشك ولو قال كل عبد في حر أو قال كل
أمة لي حر أو له مملوك حتى لم يقع حتى يستبين أمره لما قلنا و
ان قال الفولبن جميعا عنق للشيقن باحلال وصغير لانه ليس
بمهلك وان قال الحنثي نا رجل أو قال نا امرأة لم يقبل قوله اذا كان
مشكلا لانه دعوى تخالف فضيلة الدبر وان لم يكن مشكلا ينبغي

لدي

ان يقبل قوله لانه اعلم بحاله من غيره وان مات قبل ان يستبين
أمره لم يغسله رجل ولا امرأة لان طه الغسل غير ثابت بين الرجال
والنساء فبنوا في احكام اكثر من غيرهم بالصعيد لغسل الغسل
ولا يحضرون كان مرهفا غسلا رجل ولا امرأة لاحتمال انه ذكر
أو انثى وان سجد فبشره فهو حائض لانه ان كان انثى فيقيم واجبا و
ان كان ذكرا فالسجدة لا تنقضه واذا مات فغسل عليه وعلى
رجل وامرأة ووضعه الرجل مما يلي الامام والحنثي خلف وامرأة خلف
الحنثي فيؤخر عن الرجل لاحتمال انه امرأة وبقدم على المرأة لاحتمال
انه رجل ولودفن مع رجل في قبر واحد من غير جعل الحنثي
خلف الرجل لاحتمال انه امرأة ويجعل بينهما حاجزين صعيد و
ان كان مع امرأة قدم الحنثي لاحتمال انه رجل فان جعل على السرير
نعتش المرأة فهو حائض لانه عورة ويكفي كما تكفي اجارته
وهو حائض ان يبعث يكفي في خمسة اوثاب لانه اذا كان انثى فقد
افتمت ستة وان كان ذكرا فقد ادى على الثلث والاباس بذلك
ولو مات ابوه وخلف ابنا فالاباس بينهما عند اب جعفر رحمه الله ثلاثا
للابن سهمان وللحنثي سهم وهو انثى عنده في الميراث الا ان يستبين
غير ذلك وقال الحنثي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو
قول الشعبي واختلف في قياس فوالج قال محمد بن اسماعيل لهما بينهما
من انثى عشر سهم للابن سبعة وللحنثي خمسة وقال ابو يوسف رحمه الله

ويستبين

ويستبين عن جاز قال اي اخذها فغسلت وهو
شبهة الحنثي مستحبك فكيف يقع الحنث على المرأة
اذا وضعت على الحنثي من الغار



مسائل

المال بينهما على سبعة مدين اربعة وللخنثى ثلاثة لان الابن يستحق كل
الميراث عنه لا يفرق الخنثى يستحق ثلاثة ارباع فخذ الاجتماع بينهم
بينهما على قدر حقيقتها هذا يقضرب بثلاثة وذلك يقضرب باربعة
فيكون سبعة وللمحمد بن الحسن لو كان ذكر يكون المال بينهما
نصفين وان كان انثى يكون المال بينهما اثلاثا اخذنا الى حساب
له نصف وثلاث اقل ذلك سنة ففي حال المال بينهما نصفين لكل
واحد ثلاثة وفي حال اثلاثا للخنثى سهمان وللابن اربعة فسهما
للخنثى ثابثان بنصفين وفي حال الشك في السهم الزايد فينصف فيكون
له سهمان ونصف فانكسر فاضيف لزوج الكسر فصار اخسا
من اثني عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة ولا بد حنفية رحمه الله
ان الحاجة هنا الى اثبات المال ابتداء ولا قل وهو ميراث لا يتر
مستحق به وفيما زاد عليه شكر فاجبتا المستحق به فصار عليه
لان المال لا يجب بالشك فصار كما اذا كان الشك في وجوب المال
بسبب اعرفانه يؤخذ فيه بالمستحق كذا هذا لان نصيبه لا قل
لو قدرناه ذكر فخذنا نصفه نصيب الابن في تلك الصورة لكونه
مستقنا به وهو ان تكون الورثة زوجا واما واختا لاب وام
خنثى وامراة واخوين لام واختا لاب وام خنثى فخذنا في الاولى
للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للخنثى وفي الثانية للمراة الربع
والاخوان لام الثلث والباقي للخنثى لانه اقل النصيبين فيها

مسائل

قال رحمه الله عنه واذا قرئ على الاخر
كتاب وصية فقبل له تشهد عليك بما في هذا كتاب فامري براسه
اي نعم او كتب فاذا اجاز من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز
ذلك في الذي يعقل لسانه وقل الشافعي رحمه الله يجوز في
الوجهين لان الجوز انما هو العجز وقد شمل الفصلين ولا فرق بين
الاصل والعارض كالوحي والموت وحش من الامل في حق الكفاة والفرق
لاصحابنا رحمهم الله ان الاشارة انما تقبل اذا صارت معهودة معلومة
وذلك الاخرس دون المعقل لسانه حتى لو امتد ذلك فصارت
له اشارة معلومة قالوا هو بمنزلة الاخرس ولان التفريط حار من قبله
حيث اخر الوصية الى هذا الوقت اما الاخرس فلا تفريط منه
ولان العارض على شرف الزوال دون الاصل فلا ينقاسان
وفي الابد عرفناه بالنص واذا كان الاخرس يكتب كتابا
او يوصي ايماء يعرف به فانه يجوز نكاحه وطلاقه وبيعته وشرو
ويقتض منه وله ولا يحد له اما الكتابة فلا نهام من راي بمنزلة
الخطاب ممن دنا الا يرى ان النبي عليه السلام ادى واجب التبليغ
من بالعارة وتارة بالكتابة الى الغيب والمجوز في حق الغائب
العجز وهو بمنزلة النطق في الغائب والحاضر على ما قالوا ومستبين

غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الاشجار وينوي فيه لا ينزلة
صريح الكتابة فلا بد من التنية وغير مستبين كالكتابة على الهيكل والاشجار
وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم واما الاشارة
فمحملة
في الاخرى في حق هذه الاحكام
للحاجة الى ذلك لانها من صفات العباد ولا تختص بلفظ دون
لفظ وقد ثبت بدون اللفظ والقصاص حق العبد ايضا
والحاجة الى الحدود لانها حق امه وانها تندري بالشبهات
ولعله كان مصداق القاذق فلا يحد للشبهة ولا يحد ايضا بالاشارة
في القذف لانعدام القذف صريحا وهو الشرط ثم الفرق بين الحدود
والقصاص ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الا يرى انه لو
شهد وابلو طي الحرام او اقر بالوطي الحرام لا يجب الحد ولو شهد
بالقتل المطلق او اقر بمطلق القتل يجب القصاص وان لم يوجد
التعمد وهذا لان القصاص فيه معنى العوضيته لانه شروع جائزا
فجاز ان يثبت مع الشبهة كسائر المعافضات التي حق العبد اما
الحدود والمخالصة لله تعالى شرعت زواجر وليس فيها معنى
العوضيته فلا يثبت مع الشبهة لعدم الحاجة وذكر في كتابي
الاقرار ان الكتاب من الغائب ليس بحجة في قصاص يجب

عليه

عليه ويحتمل ان يكون الجواب لهذا كذا ان يكون فيهما دلتان
ويحتمل ان يكون مغايرة ذلك لا يمكن الوصول الى الحق
الغائب في المحبة لقيام هذه الطرق ولأنه ان الاخرى لعدم
الوصول الى الحق للمؤلف الملائمة وذلك المسئلة على ان الاشارة
معتبرة وان كان فاراد على الكتابة محذوف ما تولى بعض اصحابنا
رجح انه لا يعتبر الاشارة مع القصدرة على الكتابة لا في محذوف
ولا ضرورة لا يجمع ههنا بينهما فقال اشارة او كتب وانما استويا
لان كل واحد منهما حجة ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان
لم يوجب في الاشارة وفي الاشارة زيادة امر لم يوجب في الكتابة
لان اقرب الى الحق من اشارة الاقدم فاستويا وكذا الذي
صحت لهما او يرمين بعض لما بينا في العقل لانه ان آلة الحق
فائتة وقيل لهذا تفسير لعقل الانسان قال واذ كان العلم مذمومة
وفيها مية فان كانت المذمومة اكثر تحرى فيها وكفى وان كانت
المذمومة اكثر وكذا ما نصيب لم يركب ولهذا اذا كانت الحالة حال
اختيار اما في الضرورة يحل له التناول في جميع ذلك لان
المنية المتبقية تحل له في حالة الضرورة فالحق يحتمل ان تكون

ذكية او لا غير ان تجرى لانه طريق برصد الى الذكبة في حبله فند
يزك من غير ضرورة وقال ان في حبله لا يجزى الا كل في حال
الاختيار وان كانت المذمومة اكثر لان تجرى وليس ضروري فند
بها اليه من غير ضرورة ولا ضرورة في افادة الادب في الاثر
ولنا ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الادب في الاثر
ان اسواق المسلمين لا تتفرع عن المحرم والمردق والمفصوب ومع ذلك
يباع التناول عتقا راعيا الغالب وهذه لان القليل لا يمكن الاحتراز
عنه ولا استطاع الامتناع عنه فقط باعتباره رفعا لمخرج كقيل
انما في قبيل الانكاف بخلاف ما اذا كانا نصفين او كانت النية
غيب لانه ضرورة فيه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

